

الليكتور
محمد عبد النبي
كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

الاقتصاد السياسي

الطبعة السادسة

حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة لجامعة دمشق

١٤١٧ - ١٤١٦ هـ

١٩٩٧ - ١٩٩٨ م



مشورات جامعة دمشق

المكتور

محمد سيدنا البي

استاذ في كلية الاقتصاد والتجارة
جامعة دمشق

الاقتصاد السياسي

حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة لجامعة دمشق

مطبعة جامعة دمشق

مقدمة

في الوقت الحاضر تتزايد مكانة العلوم الاقتصادية في منظومة العلوم الاجتماعية، وتكسب المعرفة الاقتصادية أهمية متزايدة في نطاق المعارف الانسانية . ففي عالمنا المعاصر أصبحت العلاقات الاقتصادية أكثر تعقيداً وترابطاً، وبالتالي لم يكن للمساءل الاقتصادية في أية مرحلة من مراحل التاريخ البشري مثل تلك المكانة العلمية والتطبيقية التي تحتلها في المرحلة الحالية .

وعلى الرغم من كل ما أنجزه الفكر الانساني من تقدم ملموس في مجال العلوم الاقتصادية خاصة خلال القرون الثلاثة الماضية . فإن آفاق تطور هذه العلوم مازالت واسعة والممارسة الحياتية تتطلب باستمرار تطوير المعرفة العلمية وطرائق البحث العلمي لادراك كل ما تفرزه الحياة الاقتصادية من علاقات وظواهر جديدة .

وبما لاشك فيه أن مسألة ارتقاء الوعي الانساني إلى مستوى ادراك طبيعة وجوهر القوانين والعلاقات والظواهر الاقتصادية تبقى إحدى المسائل المطروحة في اطار تعميق المعارف الانسانية . فلم يعد من الممكن في الوقت الحاضر أن لا يكون للموسمة الانسانية الواعية والعلمية دورها المميز في عملية ضبط النشاط الاقتصادي والتحكم في فعل القوانين الاقتصادية الموضوعية . ولم يعد بوسع البشر كما كان الأمر في الماضي أن يرضخوا في عصر الثورة العلمية - التقنية لمشيئة الفعل العشوائي للقوانين الاقتصادية .

وعلى الرغم من أن البشرية لما تستغند بعدامكانية استخدام كل المكتشفات العلمية لأجل تحقيق أهدافها في التقدم الحضاري، إلا أن أهم ما يميز المرحلة الحالية وخاصة في المجتمعات المتقدمة هو المحاولات النبوية للاستفادة من العلوم النظرية بنية استخدامها في التطبيق والممارسة العملية . وتتحول العلوم في المجتمعات الحديثة إلى قوة منتجة

لها مكانتها الخاصة في نظام تلك القوى . وبالتالي لم تعد العلوم الاقتصادية وسيلة للتأمل الفكري بالظواهر الاقتصادية . فقد اضحى تطبيق العلوم الاقتصادية اسلوباً أساسياً من أساليب ادارة وقيادة المجتمع وتحديد آفاق التطور المقبل . ولم يعد باستطاعة أي من المجتمعات الحديثة أو أية دولة من الدول المعاصرة أن تتخلى عن اساليب التخطيط والبرمجة الاقتصادية .

إلا إن لعلم الاقتصاد السياسي مكانته الخاصة بين العلوم الاقتصادية . وقد التبس موضوع هذا العلم في أذهان الكثيرين . وكما أشرنا في مكان آخر من هذا الكتاب فإن موضوع علم الاقتصاد السياسي لم يكن يعتدى في بداية نشوئه المسائل المتعلقة باقتصاد الدولة . إلا أن موضوعه تجاوز فيما بعد هذا الإطار الضيق ليشمل دراسة اقتصاد المجتمع والعلاقات والقوانين الفاعلة فيه . وقد شاع في بعض البلدان استخدام مصطلح علم الاقتصاد الاجتماعي بدلاً من علم الاقتصاد السياسي ذلك لأن كلمة « سياسي » مشتقة من أصل الكلمة « بوليتيكوس » وهي تعني « اجتماعي » . وإذا كان من غير الخاطئ فصل الحياة الاقتصادية عن الحياة السياسية . فإن موضوع علم الاقتصاد السياسي يقتصر بالدرجة الأولى على جانب محدد من العلاقات الاجتماعية ألا وهي العلاقات الاقتصادية .

وطالما أن دراسة العلاقات الاقتصادية والبحث عن طبيعة القوانين الاقتصادية تبقى الموضوع الأساسي لعلم الاقتصاد السياسي . فإنه لاغنى للمختصين بفروع العلوم الاقتصادية المختلفة من الاحاطة بنظريات ومقولات ومصطلحات علم الاقتصاد السياسي . ورعنا لاقل أهمية ذلك بالنسبة للباحثين والمتخصصين في العلوم القانونية والحقوقية . فكما هو معلوم فإن الكثير من العلاقات القانونية تعبر في محورها وجوهرها عن جانب ما من جوانب العلاقات الاقتصادية .

يعد علم الاقتصاد السياسي من أقدم العلوم الاقتصادية إن لم يكن أقدمها على الإطلاق . وفي المرحلة الماضية وما بعد الحرب العالمية الثانية بصورة خاصة تعددت العلوم الاقتصادية واتسع نطاق تخصصها وتشعبها إلى فروع مختلفة ، وفي هذه المرحلة التي تشهد فيه المعارف العلمية تطوراً هائلاً وفي الوقت الذي تزايد فيه فروع

التخصص العلمي تبرز الحاجة أيضاً إلى تحقيق تكامل المعرفة العلمية والعلوم الطبيعية والاجتماعية . حيث تعد المعرفة الوحيدة الجانب تكفى لفهم الظواهر الطبيعية والاجتماعية المترابطة . واضحت شمولية المعرفة العلمية امراً لاغنى عنه لمسيرة التقدم العلمي .

في مجال العلوم الاقتصادية تجري محاولات هامة لتطوير هذه العلوم، ويتزايد استخدام المنطق الرياضي في تحليل النشاط الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية . إلا أن مدى استخدام هذا الأسلوب يبقى محدوداً . ذلك لأن العمليات والعلاقات الاقتصادية لا تعبر فقط عن علاقات كمية بقدر ما تعبر أيضاً عن علاقات نوعية اجتماعية لا يمكن إخضاعها كلياً إلى قواعد وقوانين المنطق الرياضي .

إن البلدان النامية تجتاز مرحلة هامة في تاريخها المعاصر . ومن المحتم أن يتمخض عن هذه المرحلة الانتقالية مجموعة هامة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وبالنسبة لنا كجزء من العالم النامي . تكسب دراسة علم الاقتصاد السياسي والعلوم الاقتصادية الأخرى أهمية خاصة . ولابد لنا من تسخير هذه المعرفة لأجل تحقيق أهدافنا في التقدم الاجتماعي والحضاري .

يبقى هذا الكتاب محاولة متواضعة لا يمكن لها أن تحيط بكل المعارف العلمية التي انجزها علم الاقتصاد السياسي . وكل ما نامله من الأبحاث والمواضيع التي جاءت فيه أن تقدم لطلابنا الاعزاء قدراً كافياً من المعرفة بحقائق الحياة الاقتصادية وعلاقاتها وظواهرها المختلفة ، وأن يشكل بالنسبة لهم خطوة على الطريق الطويل لاكتساب المعرفة العلمية .

الدكتور سعيد النابلسي

المناهج

- ١ - المدخل الى علم الاقتصاد السياسي
- ٢ - الانظمة الاقتصادية ما قبل الرأسمالية
- ٣ - الاقتصاد السياسي للرأسمالية
- ٤ - الاقتصاد السياسي للاشتراكية
- ٥ - الاقتصاد السياسي واقتصاديات البلدان النامية .

القسم الأول

المخل الى علم الاقتصاد السياسي

الفصل الأول

المدخل الى علم الاقتصاد السياسي

البحث الاول

موضوع علم الاقتصاد

المصطلحات الأساسية

١ - علم الاقتصاد السياسي :

بمقارنة علم الاقتصاد السياسي بالعلوم الأخرى تاريخياً يمكن اعتباره علماً حديثاً فمع بدايات تكون النظام الرأسمالي وفي القرن السابع عشر على وجه الخصوص بدأ علم الاقتصاد السياسي بالتطور كعلم مستقل عن العلوم الاجتماعية الأخرى . وكان التفكير الانساني بالظواهر الاقتصادية في المراحل التي سبقت ظهور علم الاقتصاد السياسي جزءاً من الحياة الفكرية العامة . ومن الصعب حتى الآن تحديد تاريخ نشوء الفكر الاقتصادي . فالبعض يرى أن بدايات التفكير بالظواهر الاقتصادية تعود إلى مرحلة ما من مراحل التاريخ اليوناني القديم، بينما يرى البعض الآخر أن جنود الفكر الاقتصادي تعود إلى مرحلة ما من تاريخ مصر القديمة وإلى ظهور قوانين حمورابي ، كما يرجع البعض جنود الفكر الاقتصادي إلى الهند والصين القديمتين .

لقد ارتبط نشوء وتطور علم الاقتصاد السياسي بظهور الثورة البورجوازية الصناعية في أوروبا . ونتيجة للتغيرات الجذرية التي أحدثتها هذه الثورة في عمليات الانتاج ومجال السوق، وما تبع ذلك من تطور جذري في العلاقات الاقتصادية. كل ذلك قد استلزم ضرورة وجود علم اقتصادي يقوم بمهمة البحث في طبيعة العلاقات الاقتصادية

والقوانين التي تحكم عملية التطور الاقتصادي . وهكذا بدأ الفكر الاقتصادي يتجلى في إطار من النظريات والمفاهيم والمصطلحات الاقتصادية .

كان أرسطو أول من استعمل كلمة « اقتصاد » وكان معناها يقتصر على علم قوانين تدبير الشؤون المنزلية . إذ أن كلمة « اقتصاد » مشتقة أصلاً من كلمتين يونانيتين هما « أويكوس » وتعني المنزل « ونوموس » وتعني قانون . أما مصطلح « الاقتصاد السياسي » فقد استعمل لأول مرة في أوائل القرن السابع عشر من قبل « مونكريتان » في كتابه « شرح الاقتصاد السياسي » الصادر في عام ١٦١٥ . ولم يكن هذا المصطلح يعني بالنسبة للمؤلف أكثر من مبادئ اقتصاد الدولة نظراً لأنه كان مهتماً بدراسة مالياتها . إلا أن مصطلح « الاقتصاد السياسي » أصبح فيما بعد لا يدل على دراسة مالية الدولة، وإنما تعني هذا التطاق ليدل على بحث مشكلات الاقتصاد الاجتماعي . ذلك لأن كلمة « سياسي » وهي مشتقة من الأصل اليوناني « بوليتيكوس » تعني أساساً « اجتماعياً » . وبذلك يعد المصطلحان « الاقتصاد السياسي » و « الاقتصاد الاجتماعي » مترادفين وإن كان اصطلاح الاقتصاد الاجتماعي ربما يصلح بصورة أفضل للتعبير عن موضوع هذا العلم (١) .

وقد اختلف استخدام هذه المترادفات في القارة الأوروبية منذ نشوء هذا العلم، على الرغم من أن جميع هذه المترادفات كانت تشير إلى المعنى نفسه وتدل كلها على أن المشكلات والعلاقات الاقتصادية في المجتمع تشكل الموضوع الأساسي لهذا العلم، فقد شاع في فرنسا ومنذ أوائل القرن السابع عشر استخدام مصطلح « الاقتصاد السياسي » تحت تأثير مونكريتان الذي استخدم كما ذكرنا هذا المصطلح في مؤلفه « شرح الاقتصاد السياسي » .

كما شاع استخدام المصطلح نفسه في إنجلترا تحت تأثير المصطلحات الفرنسية وكان جيمس ستوارت أول من استخدم مصطلح « الاقتصاد السياسي » في كتابة الصادر في عام ١٧٦٧ الذي حمل عنوان « بحث في مبادئ الاقتصاد السياسي » .

(١) الاقتصاد السياسي - المؤلف لويس كار لانجه - الترجمة العربية للكتور راشد البرادي ١٩٦٦ ، دار المعارف بمصر .

بينما استخلم في بولندا مصطلح « الاقتصاد السياسي » تارة ومصطلح « الاقتصاد الاجتماعي » تارة أخرى . وفي القرن التاسع عشر انتشر في روسيا استخدام مصطلح « الاقتصاد السياسي » بتأثير التقليد الذي كان متبعاً في كل من فرنسا وإنجلترا . بينما يلاحظ خلافاً لكل ذلك أن المدرسة الاقتصادية في ألمانيا والتي كانت معروفة باسم المدرسة التاريخية قد لجأت إلى استعمال مصطلح « الاقتصاد القومي » بدلاً من مصطلح « الاقتصاد السياسي » أو « الاقتصاد الاجتماعي » .

ولكن مهمات اينت المصطلحات التي تطلق على هذا العلم، فإن نشوءه قد فتح بكون شك أفاقاً جديدة أمام العلوم الاجتماعية ولقي اهتماماً واسعاً من قبل المفكرين والمهتمين بدراسة العلاقات الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية والقوانين التي تحكم عملية التطور الاقتصادي . وعلى الرغم من التقليم الواسع الذي حققه علماء الاقتصاد السياسي منذ ظهوره وحتى وقتنا الحاضر، فإن البحث العلمي والنظري في هذا العلم شأنه في ذلك شأن العلوم الأخرى لما يتيه . وما يزال الباب مفتوحاً أمام علماء الاقتصاد السياسي لإغنااته بالأبحاث الجديدة التي تتناول دراسة المسائل المستجدة في الحياة الاقتصادية .

٢ - موضوع علم الاقتصاد السياسي :

يعرف العلم عموماً بأنه مجموعة من المعارف المنسقة والمستخلصة من دراسة الحقائق والظواهر الطبيعية والاجتماعية . وتهدف المعرفة العلمية إلى ادراك القوانين الموضوعية التي تعبر عن محتوى وجوهر هذه الحقائق والظواهر المختلفة . وتتلور المعرفة العلمية عادة في مجموعة من المصطلحات والقرضيات والنظريات . وقد جرت العادة على تصنيف العلوم إلى علوم طبيعية وعلوم اجتماعية إنسانية ، حيث تكون الطبيعة الموضوع الخاص بالعلوم الطبيعية، في حين تتخذ العلوم الاجتماعية والإنسانية من الحياة الاجتماعية والفكرية موضوعاً خاصاً بها .

وإذا كانت الطبيعة هي الموضوع المشترك بين العلوم الطبيعية إلا أن لكل من هذه العلوم موضوعه الخاص والمستقل لأنه يشمل كل موضوع من هذه الموضوعات مجالاً

معدداً من مجالات الطبيعة . إن علم الكيمياء على سبيل المثال يتخذ من جزئيات المادة ومن عملية التفاعل المتبادل بين هذه الجزئيات موضوعاً خاصاً به . بينما تشكل عملية التبادل والتطور الوراثي للكائنات الحية الموضوع الخاص بعلم البيولوجيا . إلا أن العلوم الطبيعية على الرغم من تبين مواضيعها فهي تشكل نظاماً متكاملًا من المعارف العلمية ، بحيث يستحيل وضع حدود فاصلة بين فروعها المختلفة .

وفي المجتمعات الإنسانية نلاحظ أيضاً وجود أنواع متعددة ومتباينة من الظواهر والعلاقات التي تشكل مجموعها ما يسمى عادة بنظام العلاقات الاجتماعية . فإلى جانب العلاقات الاقتصادية نجد العلاقات السياسية والثقافية والعلاقات العائلية والقانونية إلى آخر ذلك من العلاقات التي تحدد سمات وملامح الحياة الاجتماعية المشتركة بين أفراد المجتمع الواحد .

إن العلوم الاجتماعية والفكرية هي الموضوع العام والمشارك بين الفروع المختلفة للعلوم الاجتماعية والانسانية . إلا أن لكل علم من هذه العلوم موضوعه الخاص والمستقل . فالعلوم السياسية مثلاً تتناول بالبحث العلاقات السياسية ، بينما تخصص فروع الأدب والفن في دراسة العلاقات والحياة الثقافية ، ولكن على الرغم من تنوع هذه المواضيع إلا أن وحدة الحياة الاجتماعية وترابط العلاقات الاجتماعية يؤيدان إلى ضرورة النظر إلى العلوم الاجتماعية باعتبارها أيضاً نظاماً متكاملًا من المعارف العلمية بحيث يستحيل فصل علم السياسة عن علم الاقتصاد أو الفصل بين هذه العلوم وبين علوم التاريخ والفلسفة وغيرها من العلوم الاجتماعية والانسانية .

ولكن ما يهنا من ذلك كله أن نحدد الموضوع الخاص بعلم الاقتصاد السياسي ، وكما لاحظنا فإن مصطلح علم الاقتصاد السياسي ، أو ما يسمى في بعض الأحيان بعلم الاقتصاد الاجتماعي ، يشير وبصورة غنصرة إلى موضوع هذا العلم . إلا أن ذلك لم يعد كافياً لتوضيح الجوانب المختلفة لموضوع علم الاقتصاد السياسي . وقد كانت وما تزال هذه المسألة مدار نقاش وجدل بين علماء الاقتصاد السياسي ، ولست هنا بصدد عرض الآراء المتعددة والمتباينة حول موضوع هذا العلم ، إلا أنه من الممكن إيجاز هذه الآراء في اتجاهين أساسيين :

الاتجاه الأول: وهو ينظر إلى علم الاقتصاد السياسي باعتباره العلم الذي يبحث في سلوك الإنسان الاقتصادي العام وبصرف النظر عن الشروط التاريخية والاجتماعية التي تحيط بهذا السلوك . ويرى هذا الاتجاه بأن السلوك الاقتصادي يخضع لقوانين عامة وواحدة في جميع المجتمعات . وبالتالي فإن موضوع علم الاقتصاد السياسي حسب هذا الاتجاه يجب أن يقتصر على دراسة وبحث السلوك الاقتصادي مجرداً من إطاره الاجتماعي والتاريخي .

الاتجاه الثاني: يعتبر موضوع علم الاقتصاد السياسي شاملاً لدراسة الظواهر والعلاقات الاقتصادية باعتبارها ظواهر وعلاقات ذات طبيعة تاريخية واجتماعية . وحسب هذا الرأي يصبح من غير الممكن دراسة السلوك الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية خارج أطوارها التاريخية والاجتماعية . لأنه على الرغم من وجود قوانين عامة للسلوك الاقتصادي في جميع المجتمعات إلا أن القوانين الخاصة بكل من هذه المجتمعات هي التي تحدد جوهر ومحتوى السلوك الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية . وبالتالي فإن العلاقات الاقتصادية تحمل على الدوام طابعاً تاريخياً . وقد تبين هذا الاتجاه الكثيرون من علماء الاقتصاد السياسي . لأن علم الاقتصاد - إذ يدرس العلاقات التي تقوم بين بني البشر خلال إنتاج السلع المادية - أي تسخير قوى الطبيعة لخدمة المجتمع - يحتفظ بطابع العلم التاريخي ، لأن هذه العلاقات تتطور عبر الزمن (١) .

إن علم الاقتصاد السياسي يتلوج إذن في نظام العلوم الاجتماعية ، كما أصبح واضحاً أن موضوع هذا العلم هو البحث في طبيعة وماهية كل نوع من أنواع العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين البشر في المراحل التاريخية المختلفة أثناء قيامهم بعملية إنتاج وتوزيع الثروة المادية . ومن لأجل توضيح هذه المسألة فمن المفيد الإشارة إلى الحقائق والبيدبيات التالية .

(١) راجع الانجازات الرئيسية لبحث في العلوم الاجتماعية والانسانية - صادر عن اليونسكو - ترجمة جماعة من الاساتذة المختصين في العلوم الاجتماعية - اشراف وزارة التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية عام ١٩٧٦ - المجلد الثاني صفحة ٣٧

أولاً - إن للإنسان في كل مرحلة تاريخية حاجات ورغبات معينة لا بد من تلبيتها وإشباعها . وهذه الحاجات منها ما هو ذو طبيعة بيولوجية كحاجة الإنسان إلى الأكل والملبس والمأوى، ومنها ما هو ذو طبيعة معنوية كالحاجة إلى الاعتقاد والقيم . وتنشأ الأولى من ضرورات بيولوجية بينما تكون الثانية وليدة مجموعة من الشروط الروحية والثقافية المشتركة بين أفراد المجتمع الواحد .

ثانياً - يتم إشباع الحاجات الانسانية عن طريق استعمال مجموعة من الأشياء المادية كالطعام والملابس والكتب ودور السينما والطرق والمدارس وغير هامن الوسائل الأخرى .

إن جزءاً ضئيلاً من الوسائل المادية الضرورية لإشباع الحاجات الانسانية يتوفر في الطبيعة دون أن يبذل الإنسان جهداً في الحصول عليها كالهواء والماء . إلا أن القسم الأعظم منها لا يتوفر في الطبيعة بصورة جاهزة للإستعمال . وفي هذه الحالة لا بد للإنسان أن يقوم بعمل ما يستهدف منه تحويل المادة المتوفرة في الطبيعة حتى تصبح أكثر ملاءمة لإشباع حاجاته . وهذه الوسائل التي تنتج عن العمل والانتاج يطلق عليها عادة اسم النواتج أو المنتجات .

وعندما يهدف العمل الانساني إلى إحداث تغييرات في مواصفات المادة المتوفرة في الطبيعة وتكييفها حتى تتلاءم مع حاجاته، فإن هذا العمل يتخذ أشكالاً مختلفة ويمتاز عادة بمراحل متعددة حتى تصبح المنتجات قابلة للإستعمال . فعلى سبيل المثال إن ناتجاً ما من المعدن قابل للإستعمال يتطلب استخراج المادة المتوفرة في الطبيعة (كاستخراج فلزات الحديد) . ثم تنقل المادة من مرحلة الاستخراج إلى مرحلة الصهر لتقويتها من الشوائب لتصبح مائسمة عادة بالمادة الأولية . وبعدها تدخل هذه المادة في مراحل مختلفة من العمل يبدأ من تصنيعها ثم نقلها وتخزينها وحفظها وانتهاء بعملية استعمالها واستهلاكها في الوقت المناسب .

ثالثاً - إن الناتج المتحقق هو كما أشرنا حصيلة تضافر مجموعة من الجهود الفردية المشتركة في عملية الانتاج ، وعندما يقوم البشر بعملية الانتاج وتوزيع الناتج تنشأ فيما بينهم علاقات اجتماعية ذات طبيعة معنوية، وهي التي تتكون من خلال

علاقتهم بالأشياء المادية التي اصطلح عليها عادة بالعلاقات الاقتصادية . وكما أضحنا سابقاً فإن هذا النوع من العلاقات الاجتماعية هو الذي يشكل موضوع علم الاقتصاد السياسي .

٣ - المصطلحات الأساسية في علم الاقتصاد السياسي :

بعد أن تعرضنا لشرح مفهوم علم الاقتصاد السياسي وتاريخ نشوئه وتعرضنا بصورة موجزة إلى تحديد موضوع ذلك العلم ، سنقدم فيما يلي توضيحاً للمصطلحات الأساسية في علم الاقتصاد السياسي ، لأن التعمق في موضوع أي علم من العلوم لا يصبح ممكناً إلا بعد دراسة أبحاثه وموضوعاته . ومن ناحية أخرى فإن استيعاب أبحاث وموضوعات هذا العلم يقتضي فهم مصطلحاته وتعريفه الأساسية .

٣ - ١ العمل والإنتاج

العمل في الأصل عبارة عن عملية تجري بين الإنسان والطبيعة . وفي هذه العملية ينشئ الإنسان وينظم ردود الفعل المادية بينه وبين الطبيعة . إن عملية العمل هذه ضرورة حتمية لوجود الجنس البشري واستمراره . ذلك لأن القسم الأعظم من المواد المتوفرة في الطبيعة لا تكون جاهزة للاستعمال المباشر وإشباع الحاجات الانسانية قبل أن تجري عليها عمليات التحويل الضرورية . وعندما يقيم الإنسان عن طريق النشاط الذي يذله علاقة بينه وبين الطبيعة، فإنه يهدف إلى تغيير عناصرها واخضاعها لحاجاته .

ولكن بالإضافة إلى العلاقة التي تقوم أثناء عملية العمل بين الإنسان والطبيعة فإنه ينشأ بين البشر أنفسهم نوع معين من العلاقات الاجتماعية ندعوها عادة بعلاقات الإنتاج . فعملية الإنتاج تتألف عادة من أنواع متعددة من العمل، وتتخذ هذه العملية على الدوام طابعاً اجتماعياً . إن إنتاج الخبز على سبيل المثال يجسد عمل عدة مجموعات من الأفراد في جميع مراحل إنتاج هذه المادة . إلا أن الطبيعة الاجتماعية لعملية وعلاقات الإنتاج تختلف من مجتمع إلى آخر، وتعلق بالمستوى الذي وصل إليه التطور الاقتصادي والاجتماعي .

ولكن لو نظرنا إلى عملية العمل بصورة مجردة ودون أن نضعها في إطار تاريخي واجتماعي محدد لوجدنا أنها تتألف في كل الظروف من عناصر ثابتة هي :

أ - العنصر الذاتي (العمل)

العمل هو الجهد الانساني الواعي والمهدف . ويتمثل هذا الجهد في بذل أشكال الطاقة الجسدية والذهنية والعصية التي يمتلكها الإنسان، والتي يحولها في عملية العمل إلى قوة فاعلة وهادفة . فالإنسان عندما يقوم بالعمل يسعى إلى تحقيق شيء محدد اسميناه الناتج أو المنتج كما يهدف من وراء استعمال المنتج إلى اشباع حاجة معينة .

ولتوضيح طبيعة ومحتوى العمل الانساني قد يكون من المفيد مقارنة النشاط الانساني بالنشاط الحيواني . فمن المعلوم أن الحيوان يبذل أيضاً نوعاً من النشاط بهدف تأمين متطلباته وحاجاته . وقد يبدو للوهلة الأولى وجود تشابه ما بين النشاط الانساني والنشاط الحيواني من حيث الشكل على الأقل . إلا أن بينهما اختلافاً أساسياً من حيث المحتوى والجوهر .

أولاً :

إن العمل الانساني كما ذكرناه هو عبارة عن نشاط هادف حيث يسبق البدء بممارسة العمل وجود تصور ذهني لدى الإنسان حول الهدف من العمل ونتائجه والغاية منه . إن صانع الفأس على سبيل المثال يبنى في ذهنه تصوراً مسبقاً ومحددًا لشكل الفأس التي يريد صنعها والغرض النهائي من استعمالها . وعلى العكس من ذلك نجد أن النشاط الحيواني يخضع للدوافع الغريزية البحتة .

ثانياً :

هناك فارق جوهري آخر بين النشاط الانساني والنشاط الحيواني يتجسد في صنع الإنسان لوسائل العمل . إن الإنسان وحتى يتمكن من مواجهة الطبيعة والسيطرة عليها يقوم بصنع وتطوير وسائل العمل سواء أكان ذلك عملاً يلوياً أم آلة حديثة . وإذا كان الإنسان يهدف من وراء صنع وسائل العمل إلى تغيير معالم

بيئته الخارجية فإن النشاط الذي يمارسه الحيوان يكون عبارة عن عملية احتواء لما هو موجود في الطبيعة دون أن يؤثر ذلك في اجراء تغيير ما في لعالمه الخارجي .

إن قدرة الإنسان على صنع وتطوير وسائل العمل تعد من أهم صفات العمل الإنساني. وقد وصف العالم بنيامين فرانكلين (١) الإنسان «بأنه حيوان صانع لوسائل العمل» وذلك تمييزاً له عن الحيوان الذي يستخدم في نشاطه بعض الوسائل الجاهزة في الطبيعة كالأغصان مثلاً بصورة عفوية ومن قبيل الصدفة . إذ لم يحدث قط أن قام حيوان ما بصنع وسائل لنشاطه . وفضلاً عن ذلك فإن هذه السلوكية العفوية والغريزية في استخدام الحيوان لبعض الوسائل الجاهزة في الطبيعة لا تمارس أي تأثير على تطوره وارتقاءه لأن عملية التحويل والارتقاء الحيواني تخضع لقوانين التطور الطبيعي الخاصة بهذه العملية . بينما يعد صنع وتطوير وسائل العمل من قبل الانسان أساس ارتقاءه وارتقاء المجتمع . إن التطور الاجتماعي يقاس أساساً بمستوى تطور وسائل العمل وتطور المكتشفات العلمية والتكنيكية .

ثالثاً :

طالما أن العمل الإنساني يسعى إلى تحقيق هدف محدد ووفق تصور ذهني مسبق فإن الانسان يقوم عادة بإجراء المقارنة بين تصوراته المسبقة وبين نتائج العمل المتحققة

إن نتيجة العمل المتمثلة بما أسميناه بالمنتج تجسد في الواقع تملك الانسان للطبيعة في صورتها المصنعة . إن الطبيعة تحولت بفضل التراكم الطويل للعمل الإنساني إلى عالم الانسان . وفي الوقت الحاضر نجد الطبيعة في غالب الأحيان وقد أدخلت عليها يد الإنسان تغييرات أساسية إذ نجد أمامنا أرضاً صالحة للزراعة وغابات اصطناعية وأنهاراً صالحة للاستعمال في أغراض النقل باستثناء بعض المواد الخام الموجودة في باطن الأرض والثروة الدفينة في البحار والتي لم تلامسها يد الانسان بعد .

إن الانسان عندما يقوم بصنع وتطوير وسائل العمل يعمل في نفس الوقت على

(١) بنيامين فرانكلين عالم اميركي ورجل دولة . ولد في فيلادلفيا (١٧٠٦ - ١٧٩٠)

تطوير معارفه وتجاربه .. إن المعارف والخبرات الانسانية تتقل في الغالب من جيل إلى آخر لتبقى في خدمة الإنسان . ونجد أماناً في الوقت الحاضر تراثاً هائلاً من المعارف والخبرات التي تمثل جهوز الأجيال ونتائج صراعاها الطويل مع الطبيعة .

وأخيراً فإن المقصود بالعمل بالمعنى الاقتصادي هو العمل المنتج المتمثل بإنتاج الأشياء المادية . إلا أنه يلاحظ عادة وجود أعمال غير منتجة كأعمال الخدمات التي لا تنتج شيئاً مادياً يزيد من الثروة الاجتماعية . إن بعض أنواع الخدمات بالرغم من أنها لا تنتج أشياء مادية إلا أنها تقوم بأشباع بعض الحاجات البشرية كالعمل الذي يقوم به المعلم أو الفنان . وعادة يتم في العلوم الاقتصادية التمييز بين الأعمال المنتجة والأعمال غير المنتجة والتي نطلق عليها لفظ الخدمات .

ب - العناصر الموضوعية (وسائل الانتاج)

هي مجموعة الوسائل المادية التي يستعملها الانسان في انتاج الأشياء المادية (المنتجات) . ويمكن تصنيف هذه الوسائل حسب وظيفتها في عملية العمل في نوعين : وسائل العمل ، مواضيع العمل .

أولاً - وسائل العمل :

وهي عبارة عن الوسائل المستخلصة للتأثير في موضوع العمل بهدف تحويله إلى شيء جديد ذي مواصفات مادية جديدة وملائمة لإشباع حاجة معينة . وقد رأينا كيف أن الانسان يقوم بصنع وتطوير وسائل العمل لإخضاع الطبيعة والتي تعد الموضوع الأساسي للعمل . ويمكن تصنيف وسائل العمل إلى أنواع :

النوع الأول : أدوات العمل كالعدد والآلات والتجهيزات الآلية الأخرى وهذا النوع من وسائل العمل يحتل المكانة الأولى في مجموعة وسائل العمل .

النوع الثاني : وهو مايسمى بالنظام الوعائي للإنتاج . وهو عبارة عن مختلف الوسائل التي تساعد على نقل وحفظ الأشياء المادية اللازمة لعملية الانتاج ويشمل على سبيل المثال وسائل النقل والأقنية ومستودعات التخزين .

النوع الثالث : وهو عبارة عن نوع معين من الشروط المادية الضرورية لإنجاز عملية الانتاج نذكر منها أبنية المصنع ، الأرض التي تقام عليها هذه الأبنية ، الطرق والمرات .

النوع الرابع : وهو عبارة عن الوسائل المساعدة لإتمام عملية العمل كالوسائل المستخدمة مثلاً في تأمين الطاقة الكهربائية وغيرها من أشكال الطاقة .

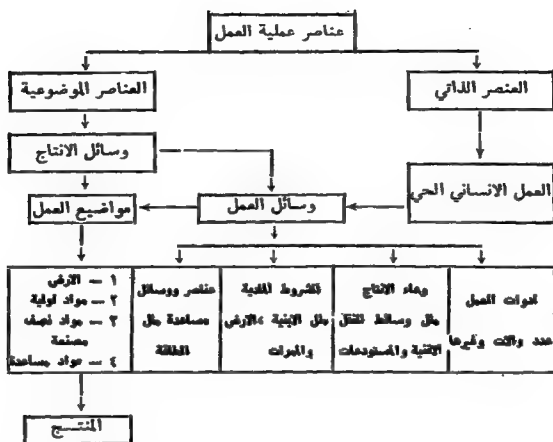
ثانياً – مواضيع العمل

هي عبارة عن الوسائل أو الأشياء المادية التي تخضع للتحويل والتصنيع في عملية العمل . وكما توجد أنواع من وسائل العمل يمكن أيضاً تصنيف مواضيع العمل في أنواع عديدة . إن الطبيعة وما يتوفر فيها من مواد تعد أول نوع من مواضيع العمل . إن فلزات الفحم والمعادن الموجودة في باطن الأرض تعد موضوعاً لنوع معين من الأعمال هو عمل الاستخراج . أما النوع الثاني من مواضيع العمل فهي المواد التي أجريت عليها عملية التحويل الأولى وأصبحت قابلة لعملية تحويل ثانية ويطلق عليها المواد الأولية . إن القطن المحلوج على سبيل المثال يصبح موضوعاً للعمل عندما يستخدم من أجل انتاج النسيج . أما النوع الثالث من مواضيع العمل فهو عبارة عن المواد نصف المصنعة والتي تحتاج إلى عملية تحويل أخرى حتى تصبح كاملة الصنع وقابلة للاستعمال ، وهناك بالإضافة إلى هذه الأنواع الأساسية مواضيع ثانوية ندعوها بالمواد المساعدة .

بعد شرح العناصر المكونة لعملية العمل يمكن تصوير هذه العملية بالشكل التالي على الصفحة الثانية .

والخلاصة – حتى يكون بالإمكان إنجاز أي عملية عمل لابد أولاً من توفر العنصر الذاتي وهو العمل الانساني وثانياً العناصر المادية الموضوعية (وسائل الانتاج) والتي تشمل وسائل العمل ومواضيع العمل . ومتى توفرت هذه العناصر نجتمع يكون المنتج الحاصلة والنتيجة الطبيعة لعملية العمل .

إلا أن درجة اشباع الحاجات الانسانية تتوقف على مستوى انتاجية العمل . وفي



الوقت الذي يعمل فيه الانسان على تحقيق المنتج لإشباع حاجاته فهو يسمى بصورة دائمة إلى زيادة عدد المنتجات . ومن أجل تحقيق هذا الغرض فإن الانسان يعمل على اللوام إلى تطوير وسائل العمل وتحسين أشكال التعاون في العمل وإيجاد الشروط المثل لتقسيم العمل .

٣ - ٢ - انتاجية العمل :

تعبر انتاجية العمل عادة عن فعالية العمل المنتج . لأن فعالية أي نوع من أنواع العمل تتجسد في عدد المنتجات المتحققة خلال وحدة الزمن (اليوم أو الساعة مثلاً) وبكلمة أخرى فإن انتاجية العمل تعرف عادة بأنها عدد المنتجات التي يحققها عمل ما في وحدة زمنية معينة . إلا أن انتاجية العمل لا تبقى ثابتة وإنما تتغير مع تغير شروط وعناصر عملية العمل . فإذا كان عمل ما يحقق تحت شروط معينة انتاج خمس قمصان خلال الساعة الواحدة ثم ارتفع الانتاج نتيجة تحسن شروط العمل إلى عشرة قمصان

خلال الساعة الواحدة. ففي هذه الحالة تكون انتاجية العمل قد ازدادت إلى الضعف وبينما كان انتاج القميص الواحد يستغرق اثني عشرة دقيقة في الحالة الأولى أصبح يستغرق ست دقائق في الحالة الثانية .

ويقصد بتغير شروط وعناصر العمل الذي يؤثر على زيادة انتاجية العمل تغيير جملة الشروط المادية والتكنيكة والاجتماعية التي تحيط بعملية العمل . إن الانسان لا يكفي بتطوير المستوى التكنيكي لوسائل العمل وإنما يسعى إلى إيجاد أفضل أساليب التعاون وتقسيم العمل .

٣ - ٣ - التعاون في العمل :

أصبح الآن واضحاً أن الانسان لايقوم بعملية الانتاج بمفرده وإنما بالتعاون مع الآخرين . ويقصد بالتعاون في العمل اشتراك مجموعة من الأفراد في انجاز عملية عمل واحدة أو عدة عمليات مترابطة ومتكاملة . ذلك لأن تضافر جهود الأفراد يشكل قوة متجهة ويتيح الامكانية لإنجاز بعض الأعمال التي لايمكن لفرد واحد أن ينجزها .

إن التعاون في العمل قديم قدم العمل نفسه ولقد اتخذ عبر العصور أشكالاً مختلفة كانت تنسجم مع طبيعة المرحلة الاقتصادية والاجتماعية . ففي المجتمعات القديمة اتخذ التعاون في العمل شكل التعاون البسيط بينما وصل إلى مراحل عليا في المجتمعات الحديثة بعد أن انتشرت الآلة وتعمت في عملية الانتاج الاجتماعي .

٣ - ٤ - التقسيم في العمل :

إن التعاون في العمل يقتضي في الغالب تقسيم العمل . ويعني تقسيم العمل تخصص مجموعة من الأفراد أو فرد واحد بعمل معين . وكما هو الحال في ظهور أشكال مختلفة للتعاون في العمل فقد تطورت أيضاً أشكال التقسيم في العمل. إن اختلاف أشكال التقسيم في العمل يرجع أساساً إلى أشكال ومراحل تطور وسائل العمل . ففي المجتمعات البدائية حين كانت وسائل العمل بدائية جداً (الحجر والأغصان) كانت مواجهة الطبيعة تقتضي تجميع كل أفراد المجتمع للقيام بعمل واحد (كالصيد مثلاً) . وفي

مثل هذه الظروف لم تكن الشروط متاحة لوجود تقسيم وتخصص في العمل . وكان يتم توزيع العمل الواحد على أفراد المجموعة وفقاً لاعتبارات العمر والجنس بين الصغار والكبار ، بين المرأة والرجل . وهذا الشكل البدائي من تقسيم العمل هو ما يسمى بالتقسيم الفيزيولوجي للعمل .

وفي مرحلة مامن التطور وحين اكتشف الانسان وسائل عمل جديدة وأصبح الانسان أكثر قدرة على مواجهة الطبيعة صار بإمكان فرد واحد أو عدة أفراد القيام بعمل معين (كالزراعة أو الصيد) ظهر ما يسمى « بتقسيم العمل » . ومنذ ذلك الحين بدأ تقسيم العمل يتطور في عدة أشكال :

الشكل الأول :

هو ما يسمى بالتقسيم الاجتماعي للعمل . وحسب هذا الشكل تخصص كل جماعة في انجاز جزء ما من عملية الانتاج الاجتماعي . وبذلك توزع القوى العاملة في المجتمع على قطاعات وفروع الانتاج المختلفة كالزراعة والصناعة والنقل وما شابه ذلك . فضلاً عن ذلك نلاحظ في كل قطاع انتاجي تقسيماً آخراً للعمل . ففي قطاع الصناعة نجد تخصصاً في الصناعة الاستخراجية وآخر في صناعة الآلات أو صناعة الغزل والنسيج .

الشكل الثاني :

وهو ما يسمى بتقسيم العمل على مستوى المؤسسة الواحدة . ففي المؤسسة الواحدة نلاحظ أن كل مجموعة من الأفراد تخصص بجزء ما من عملية الانتاج في تلك المؤسسة . ففي مؤسسة انتاج النسيج مثلاً نلاحظ أن مجموعة ما من الأفراد تقوم بتوفير المواد الأولية وأخرى تقوم بتشغيل الآلات بينما تقوم مجموعة ثالثة بجمع وتخزين المنتجات .

بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن كل فرد من هذه المجموعات يتخصص بنوع معين من العمل . فعلى سبيل المثال أن كل فرد من أفراد المجموعة التي تقوم بتشغيل

الآلات بتخصص يجزء ما من عمل الآلة . وهذا الشكل يطلق عليه « التخصص »
التقسيم المهني في العمل .

٣ - ٥ - الانتاج ، التبادل ، التوزيع ، الاستهلاك :

كانت الغاية من شرح مصطلح عملية العمل والعناصر المكونة لها تبيان أهمية العمل باعتباره النشاط الضروري والحتمي الذي يذله الإنسان من أجل تحقيق منتج ما يصلح لإشباع حاجاته الحياتية المختلفة . كما أوضحنا أن عملية الانتاج تتألف من ضروب متنوعة من الأعمال التي تمارسها مجموعة من الأفراد يجمع فيما بينهم التعاون والتخصص في العمل . إن عملية الانتاج وإن كانت تعد أهم أوجه النشاط الاقتصادي إلا أن البشر يقومون أيضاً بتبادل المنتجات وتوزيعها واستهلاكها . وفي هذه العمليات الأربع تنشأ علاقات بين البشر تدعى علاقات الانتاج نظراً لأن عملية الانتاج والعلاقات السائدة فيها وما تحققه من منتجات هي التي تحدد مستوى علاقات التبادل والتوزيع والاستهلاك . وبالإضافة إلى ذلك فإن عمليات الانتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك تشكل جميعها وحدة مترابطة يشكل فيها الانتاج قطبها الأولي والاستهلاك قطبها النهائي . وبكلمة أخرى وبما أن الإنسان ينتج من أجل أن يستهلك فإن الانتاج يشكل نقطة البدء والاستهلاك نهاية المطاف . ولتوضيح هذه المصطلحات سنبدأ بتحديد العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ثم نبين ما المقصود بالتبادل والتوزيع .

٢ - العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك :

إذا كان الغرض من عملية الانتاج تحقيق الاستهلاك فإن الانتاج يشترط أولاً وجود الحاجة إلى الاستهلاك أي وجود حاجات ورغبات استهلاكية معينة . والإنسان بصورة عامة لا يقدم على انتاج أي شيء مالم يدرئ مسبقاً وجود الحاجة إلى استهلاك هذا الشيء ، إذن يمكن القول أن الغرض من جميع المنتجات والخدمات هو تلبية الاستهلاك . وينقسم الاستهلاك إلى نوعين :

النوع الأول : الاستهلاك الفردي :

وبواسطة هذا النوع من الاستهلاك يتم اشباع الحاجات الفردية المباشرة كالحاجة

إلى الأكل والملبس والأوى والحاجة إلى التسلية والثقافة وغيرها . و يطلق على المنتجات التي تخضع هذا الغرض كالمواد الغذائية وماشائها « منتجات الاستهلاك الفردي » .

النوع الثاني : الاستهلاك الإنتاجي :

ويقصد به استهلاك وسائل الانتاج كاستهلاك الآلات والمواد الأولية أثناء عملية الانتاج . إن الانسان عندما يقوم بعملية الانتاج يقوم باستهلاك طاقة عمله ، ويقوم أيضاً باستهلاك الوسائل التي يستخدمها والتي تتعرض أثناء استخدامها إلى الفناء المادي فاستعمال الآلة يؤدي تدريجياً إلى استهلاكها حيث لا يمكن الاستفادة منها بعد سنوات عديدة من الاستعمال . كما أن استعمال للمواد الأولية (كالقطن الخام مثلاً) يعني استهلاك هذه المادة في عملية الانتاج .

إلا أن يجب ملاحظة وجود فارق بين الإستهلاك الفردي والإستهلاك الإنتاجي ويبدو هذا الفارق في نتائج كل منهما . إن الإستهلاك الفردي يتم باستعمال المنتجات الاستهلاكية دون أن ينتج عن ذلك تحقيق منتج جديد . إلا أن للإستهلاك الفردي وظيفة هامة من نوع آخر . فهو يعمل على تجديد قوة العمل الانساني وتجديد الأجيال عن طريق التناسل أي تجديد العنصر الذاتي الانساني والضروري لإنجاز عملية الانتاج واستمرارها .

أما عن نتائج وحصيلة الاستهلاك الإنتاجي فهي تظهر عادة في تحقيق منتج آخر جديد . إن استهلاك وسائل الانتاج كآلات والمواد الأولية (كالقطن مثلاً) في عملية الانتاج يؤدي إلى تحقيق منتج ذي مواصفات مادية جديدة (في هذه الحالة هو النسيج) .

وحتى يمكن تلبية حاجات الإستهلاك الفردي والإستهلاك الإنتاجي فإن عملية الانتاج في أي مجتمع يجب أن تنقسم إلى :

١- القسم الأول: وهو الذي يتخصص بإنتاج المنتجات الضرورية للإستهلاك الإنتاجي أو ما يطلق عليها أحياناً وسائل الانتاج. ونضرب مثلاً على ذلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج

الآلات (كمصانع آلات طحج الأعطال) والمؤسسات التي تقوم بإنتاج المواد الأولية (كمحارج الأعطال) .

٢ - القسم الثاني : وهو الذي يشخص إنتاج المنتجات الضرورية للاستهلاك الفردي ، أو ما يطلق عليها أحياناً وسائل الاستهلاك الفردي. ومثال على ذلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج المواد الغذائية أو الألبسة وما شابه ذلك من المؤسسات .

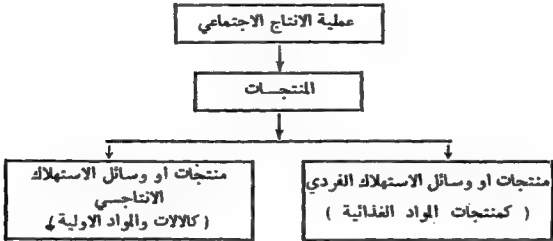
ونلاحظ عند تحليل طبيعة العلاقة المتبادلة والقائمة بين الإنتاج والاستهلاك إن الإنتاج يحتل الدرجة الأولى من الأهمية ، وهذا أمر بدني إذ لا يمكن التفكير بإمكانية تحقيق عملية الاستهلاك بنوعيه دون إنجاز عملية الإنتاج وتحقيق المنتج أولاً ، وقيل أن يخضع أي شيء مهما كان نوعه للاستهلاك لابد أولاً من إنتاجه . وقد يستطيع الإنسان في مرحلة ما تحليل حاجاته إلا أن هناك فرقاً بين الإدراك الانساني للحاجة وبين امكانية اشباع هذه الحاجة لأن تحقيق الحاجات يتوقف على امكانية الإنتاج والمستوى الذي توصلت إليه عملية الإنتاج الاجتماعي. وباختصار فإن مستوى تطور عملية الإنتاج في المجتمع هو الذي يحدد حجم ونوعية الاستهلاك وإمكانية تحقيق الحاجات الاستهلاكية المختلفة .

إلا أن الاقرار بأهمية الإنتاج ودوره الأساسي لا يعني بأي حال من الأحوال أن الاستهلاك هو بمثابة تمصيل حاصل أو أنه يمثل طرفاً سلبياً في العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك ودون أن يكون له أي تأثير عكسي على الإنتاج . فالإنتاج يتعرض إلى الانخفاض عندما يضعف الطلب على منتج معين فيما يميل إلى الازدياد عندما يكون حجم المنتجات أقل من الحاجات الاستهلاكية . وملاحظ عند دراسة العلاقات المتبادلة بين الإنتاج والتبادل والتوزيع أهمية الترابط بين الإنتاج والاستهلاك والتأثير المتبادل لكل منهما على الآخر .

والخلاصة :

إن الهدف من الإنتاج هو تلبية حاجات الاستهلاك الفردي وحاجات الاستهلاك الاتقاضي . ولتحقيق أنواع الاستهلاك لابد من وجود نوعين من الإنتاج الأول الخاص

إنتاج منتجات أو وسائل الاستهلاك الفردي والثاني الخاص بإنتاج منتجات أو وسائل الاستهلاك الإنتاجي . ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي :



ب - التبادل : الاقتصاد الطبيعي - الاقتصاد السلمي

في مرحلة ما من مراحل التطور الاقتصادي ظهر كما ذكرنا التقسيم الاجتماعي للعمل . وقد كان من أهم نتائج هذا التقسيم والتخصص في العمل زيادة المنتجات وبالتالي فقد ظهر لدى أفراد كل مجموعة من المجموعات المتخصصة بعمل معين فائض من منتجاتها يزيد عن حاجاتهم المباشرة ، ونظراً لأن كل مجموعة لا تقوم بإنتاج كل ما يشبع حاجاتها فقد نشأ نتيجة ذلك الشروط الموضوعية والضرورية لعملية التبادل

من الناحية الظاهرية التبادل هو عبارة عن تبادل منتجات . وقد يكون ذلك تبادل منتج مقابل منتج آخر وقد يكون من الذهب الذي كان يقوم حتى أواخر القرن التاسع عشر بدور النقد . وعندما ينحصر أي منتج لتبادل فإننا نطلق عليه « السلعة أو البضاعة » .

إن التبادل من الناحية الجوهرية هو تبادل بين أعمال متباينة ، أي تبادل عمل مقابل نوع آخر من العمل . إذ لا يعقل أن يتم التبادل بين أفراد يقومون بنفس العمل . وباختصار فإن التقسيم والتخصص في العمل هو الشرط الأساسي لقيام التبادل .

ويوجد هناك علاقة متبادلة بين الإنتاج والتبادل . وفي الواقع أن عملية الإنتاج تسبق عملية التبادل وأن مستوى الإنتاج وحجم المنتجات هو الذي يحدد أصلاً مستوى وحجم التبادل . ولكن من ناحية أخرى فإن التبادل يمارس تأثيره على الإنتاج ويصبح في ظروف التقسيم الاجتماعي للعمل شرطاً من شروط إتمام عملية الإنتاج . فلو افترضنا على سبيل المثال أن مجموعة ما من الأفراد تقوم بإنتاج الحديد الخام بينما تقوم مجموعة أخرى بإنتاج الآلات اللازمة لإنتاج الحديد الخام ففي هذه الحالة يصبح التبادل بينهما شرطاً ضرورياً حتى تتمكن كل مجموعة من إنجاز عملية الإنتاج .

وفي صدد تعريف التبادل من المناسب التعرض إلى توضيح بعض المصطلحات الهامة مثل الاقتصاد الطبيعي والاقتصاد السلمي . ففي الاقتصاد الطبيعي - اللاتبادلي يتم توزيع واستهلاك المنتجات من قبل المنتجين مباشرة دون أن تخضع للتبادل . وقد كان الاقتصاد الطبيعي هو الطابع الغالب في المجتمعات الاقتصادية القديمة . وهذه المجتمعات التي كان يسود فيها الاقتصاد الطبيعي البحت كانت تعيش في ظروف الإكفاء الذاتي .

أما الاقتصاد السلمي أو البضاعي يقصد به الاقتصاد التبادلي . حيث أن المنتجات في هذا الاقتصاد لا تستهلك في غالب الأحيان من قبل الأفراد الذين يقومون بإنتاجها وإنما تخضع للتبادل مع منتجات الآخرين . وعن طريق تبادل المنتجات يتم تبادل إشباع الحاجات المختلفة عوضاً عن إشباع الحاجات مباشرة كما هو الحال في الاقتصاد الطبيعي . وكما هو ملاحظ فإن الاقتصاد السلمي يسود المجتمعات الاقتصادية الحديثة حيث تخضع معظم المنتجات إلى عملية التبادل في السوق .

ج - التوزيع :

بعد أن يتم التبادل تدخل المنتجات في عملية التوزيع . ويرى فردريك انجلز (١) إن التبادل الذي ظهر في مرحلة ما من المراحل ما هو إلا شكل من أشكال التوزيع

(١) فردريك انجلز - أنتي يوهنغ - (ملوكس وانجلز ، المؤلفات الكاملة ، المجلد رقم ٢٠ ، ص ١٣٦ ، الطبعة الثانية - برلين ١٩٦٢) .

وحسب هذا الرأي فإن التوزيع لم يتخذ على اللوام شكل التبادل . لأن توزيع المنتجات في الاقتصاد الطبيعي - اللاتبادلي كان يتم مباشرة بين أفراد المجتمع وبين فروع النشاط الاقتصادي دون أن يتخذ التوزيع في هذه الحالة شكل التبادل .

ولكن مهما اتخذ التوزيع من أشكال ، وسواء أكان هناك تبادل أم لا فإن التوزيع يقصد به عادة الطريقة أو الكيفية التي يتم بها توزيع المنتجات بين القطاعات والفروع الاقتصادية من جهة وبين الأفراد والفئات الاجتماعية من جهة أخرى . ويستتج من هذا التعريف أن التوزيع يتخذ وجهين :

الأول :

وهو ما يمكن تسميته بالطابع الوظيفي - المادي للتوزيع ، والمقصود بذلك هو توزيع المنتجات حسب وظيفتها الاقتصادية - المادية . فمن المعلوم أن المنتجات تكون أما منتجات الاستهلاك الفردي أو منتجات الاستهلاك الانتاجي ، ولكل من هذين النوعين غرض وظيفي استعمالى محدد . والتوزيع الوظيفي لما لا يعني أكثر من فرز هذه المنتجات وفقاً للغرض الاستعمالى منها . فالنوع الأول من المنتجات يتوزع في قنوات الاستهلاك الفردي بينما تدخل منتجات النوع الثاني في عمليات الانتاج المختلفة .

الثاني :

وهو الطابع الاجتماعي للتوزيع ، ويقصد به الكيفية التي يتم بها توزيع الثروة الاجتماعية المتمثلة بالمنتجات على الأفراد والفئات الاجتماعية المختلفة ، ويتخذ التوزيع في هذه الحالة شكل الإيرادات الفردية. إلا أن هذا الشكل يسير في الواقع عن محوى علاقات الملكية السائدة في المجتمع . وقد جرت العادة على التمييز بين نوعين من أنواع ملكية وسائل الانتاج : الملكية الفردية الخاصة والملكية الاجتماعية .

وإذا كان للانتاج وعلاقته تأثيرهما المباشر على التوزيع فإن للتوزيع بالمقابل تأثيره على عملية الانتاج . إن شكل التوزيع الوظيفي يحدد نصيب عملية الانتاج من

المنتجات الإنتاجية وبالتالي فإن نمو وتوسع الإنتاج الاجتماعي يتوقفان على حجم ونوعية المنتجات التي ينالها القطاع الانتاجي كالألات والمواد الأولية وغيرها . كما أن للطبيعة الاجتماعية للتوزيع تأثيرها الخاص والمباشر على نتائج العمل . فالأفراد العاملون في عملية الإنتاج الاجتماعي يبدون اهتماماً أكبر في العمل ونتائجه عندما يكون نصيبهم من توزيع المنتجات متناسباً مع احتياجاتهم. بينما يتخذون موقفاً سليماً ويظهرون اللامبالاة في العمل عندما تكون حصصهم من توزيع الثروة الاجتماعية لاتبلاء مع مستوى حاجاتهم المختلفة والضرورية لتجديد طاقة العمل .

٣ - ٦ - وحدة الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك - تجديد أو دورة الإنتاج

لقد أشرنا خلال شرح هذه المصطلحات إلى العلاقة المترابطة والمتبادلة بين عمليات الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك . صحيح أن لكل من هذه العمليات مفهومها الخاص ولكن من الناحية العملية لا يمكن النظر إليها على أساس أنها مراحل أو حلقات مستقلة ومتفصلة بعضها عن البعض . وفي الواقع فإن هذه العمليات الأربع هي أجزاء في كل مترابط يشكل الإنتاج الحلقة الأولى والأساسية فيه . لأن مستوى وعلاقات الإنتاج هي التي تحدد سمات وعلاقات التبادل والتوزيع والإستهلاك .

إن هذه الوحدة وهذا الترابط بين الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك يظهران بصورة أوضح عندما ننظر إلى عمليتي الإنتاج والإستهلاك في حالتهم المستمرة والمتجددة . إن استمرارية الحياة وتجديد طاقة العمل يستلزمان استمرار وتجديد اشباع الحاجات الانسانية . ومن أجل تحقيق هذه الضرورة لابد من استمرارية وتكرار عملية الإنتاج . ويطلق على هذه الحالة عادة مصطلح تجديد أو إعادة الإنتاج أو مايسمى أحياناً بدورة الإنتاج .

ويم عادة التمييز بين شكلين من عملية إعادة أو تجديد الإنتاج .

الأول -

عملية إعادة أو تجديد الإنتاج البسيط . وفي هذا الشكل تم إعادة الإنتاج بنفس المستوى الكمي والنوعي من عناصر الإنتاج دون أن يحدث أي توسع يذكر في عملية

الإنتاج . ونصادف وجود هذا الشكل من إعادة الإنتاج في المجتمعات التي تعيش حالة الركود والتي تقف عند مرحلة معينة من التطور الاقتصادي .

الشكل الثاني :

وهو ما يطلق عليه عملية إعادة أو تجديد الإنتاج الموسع . وفي هذا الشكل يحدث نمو في عملية الإنتاج عن طريق التوسع في عناصر الإنتاج المختلفة وينجم عن ذلك زيادة في انتاجية العمل . ويسود هذا الشكل في المجتمعات الديناميكية التي تنتقل من مرحلة إلى مرحلة أعلى من التطور الاقتصادي .

وفي جميع الأحوال سواء أكان تجديد الإنتاج بسيطاً أم موسعاً فإنه يمكن باختصار القول بأننا ننتج بهدف أن نستهلك ، كما نستهلك من أجل تحقيق الإنتاج وإن الإنتاج والاستهلاك وجهان لعملية واحدة ومتجددة تتوسط بينهما عمليتا التبادل والتوزيع . كما هو واضح في الشكل التالي :



وهذا ما يمكن ملاحظته في الحياة الاقتصادية . إن الإنسان عندما يقدم على الإنتاج فهو يقوم باستهلاك قوة عمله واستهلاك وسائل الإنتاج المختلفة . ومن ناحية أخرى فهو عندما يقوم في نفس الوقت بإشباع حاجاته عن طريق الاستهلاك الفردي فإنه ينتج قوة العمل والتي تمثل العنصر الذاتي من عناصر الإنتاج . كما أن استهلاك وسائل الإنتاج والذي أسميناه بالاستهلاك الإنتاجي هو العنصر المادي والموضوعي لإنتاج المنتجات . وإن التبادل والتوزيع يشكلان حلقات أساسية في هذه الدورة المتجددة والمتكاملة في وحدة الإنتاج والاستهلاك .

٣ - ٧ نمط الإنتاج الاجتماعي :

في التعريف الخاص بمصطلح عملية العمل تبين لنا أن البشر يقيمون أثناء ممارستهم للعمل علاقة مع الطبيعة من جهة ومن جهة أخرى تنشأ فيما بينهم علاقات اجتماعية من نوع معين أسميناها علاقات الإنتاج . وهذه العلاقات والشروط المختلفة التي تحيط بعملية الإنتاج في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمعات الإنسانية تشكل مجموعها وترابطها نظاماً متكاملًا نطلق عليه نمط الإنتاج الاجتماعي :

ومن الواضح أن نمط الإنتاج الاجتماعي يشمل في كل مرحلة اجتماعية عنصرين :

أ - القوى المنتجة :

ويقصد بها مجموعة العناصر التي تحدد مستوى العلاقة بين المجتمع والطبيعة . وهي تتألف من العنصر الذاتي وهو العمل والعناصر المادية الأخرى وأهمها وسائل العمل والوسائل الأخرى المستخدمة في عملية الإنتاج . ومن المعلوم أن الإنسان أثناء ممارسته للعمل يقوم بتطوير قدراته الذاتية ويعمل على تطوير وسائل العمل . وكلما أحرز تقدماً ما في هذا المجال تمكن من اخضاع الطبيعة لخدمة أغراضه وحاجاته . وينعكس هذا التطور في القوى المنتجة في زيادة إنتاجية العمل (زيادة عدد المنتجات خلال وحدة الزمن) ويشمل الجوانب التالية :

١ - تطور مهارة وخبرة المنتجين في إنتاج أكبر كمية من المنتجات خلال أقصر وقت ممكن .

٢ - تطور المستوى التكنيكي لوسائل العمل . فكلما تحسن هذا المستوى أمكن زيادة عدد المنتجات في وحدة زمنية معينة . فالانتقال من وسائل العمل اليدوي إلى وسائل العمل الآلي أدى إلى مضاعفة مركبة في إنتاجية العمل .

٣ - تطور مستوى التنظيم في العمل أي توزيع عناصر العمل وفقاً للتقسيم الأمثل لأجزاء ومراحل عملية العمل .

٤ - تطور مستوى العلوم والتكنولوجيا والتي تحتل في الوقت الحاضر أهمية متزايدة في عملية الإنتاج .

٥ - العوامل الطبيعية . إن الأرض على سبيل المثال تملك درجات متباينة من الخصوبة . ففي حال استخدام نفس الكمية من العمل ونفس المستوى التكنيكي لوسائل العمل في أراضٍ مختلفة الخصوبة فإن المحاصيل الناتجة في الأراضي الخصبة ستكون بدون شك أكبر حجماً من المحاصيل الناتجة في الأراضي الأقل خصوبة كما أن إنتاجية العمل في الصناعات الإستخراجية مثلاً تتوقف إلى حد كبير على كمية ووضع المخزون في المناجم .

ب - علاقات الإنتاج :

كما أن عناصر القوى المنتجة لا تبقى ثابتة ، فإن العلاقات التي تنشأ بين البشر في عملية الإنتاج تخضع هي الأخرى للتغير وتختلف من مجتمع إلى آخر . ولكن يجب التمييز بين نوعين من هذه العلاقات :

النوع الأول :

وهي العلاقات ذات الطابع التكنيكي أو ما يسمى بالعلاقات التكنيكية . إن مستوى وسائل العمل هو الذي يحدد طبيعة هذه العلاقات . إن دخول الآلة إلى عملية الإنتاج يستلزم توزيعاً معيناً للعاملين ويفرض فيما بينهم علاقات تكنيكية معينة تنسجم مع الطبيعة الفنية لتركيب الآلة . وهنا النوع من العلاقات يدخل في صميم موضوع العلوم التكنيكية التي تبحث في وسائل تنظيم العمل من الناحية الفنية البحتة .

النوع الثاني :

وهي العلاقات الاقتصادية ذات الطبيعة الاجتماعية وهي التي تدخل كما ذكرنا سابقاً في صميم موضوع علم الاقتصاد السياسي . وتختلف الطبيعة الاجتماعية لهذه العلاقات حسب علاقات الملكية السائدة في المجتمع . وحين تقوم الأشكال والأنظمة الحقوقية والقانونية بتنظيم حقوق الملكية وحق التصرف بأشكال الملكية فإنها تعكس في الواقع محتوى العلاقات الاقتصادية السائدة في الأنظمة والمجتمعات المختلفة .

وبعد هذا التوضيح للعناصر المكونة لنمط الانتاج يمكن تلخيصه بالشكل التالي:

علاقات الانتاج	نمط الانتاج الاجتماعي	القوى المنتجة
١ - علاقات ذات طابع تكتيكي		١ - العمل الانساني والمهارات والخبرات التي يملكها الانسان
٢ - علاقات اقتصادية ذات طبيعة اجتماعية		٢ - تطور وسائل العمل
		٣ - مستوى تنظيم العمل
		٤ - تطور العلوم والتكنولوجيا
		٥ - العوامل الطبيعية

وكما هو واضح من هذا الشكل فإنه لا يجوز النظر إلى القوى المنتجة وعلاقات الانتاج كعناصر منفصلة أو مستقلة عن بعضها البعض ، وإنما كاجزاء من نظام متكامل يعبر في كل مرحلة عن مستوى معين من التطور . ومن الأنماط الشائعة في الانتاج والتي تناولها علم الاقتصاد السياسي بالبحث خمسة أنماط أساسية :

- ١ - نمط الانتاج البدائي
- ٢ - نمط الانتاج العبودي
- ٣ - نمط الانتاج الإقطاعي
- ٤ - نمط الانتاج الرأسمالي
- ٥ - نمط الانتاج الاشتراكي

٣ - ٨ - القوانين الاقتصادية :

وراء كل ظاهرة سواء أكانت طبيعية أم اجتماعية تخفى مجموعة من العلاقات الضمنية المترابطة والمتلازمة والتي لا يمكن للعين أن تلاحظها على سطح الظاهرة . وهذه العلاقة الضمنية والجوهرية هو ما ندعوه بقانون الظاهرة . والمعرفة العلمية تهدف إلى الكشف عن قوانين الظواهر الطبيعية والاجتماعية ووضعها في صياغة علمية يطلق عليها « القوانين العلمية » .

إن الحياة الاقتصادية تشكل مركباً من أفعال بشرية تتكرر بصفة مستمرة . ففي ظروف معينة هي نتيجة التطور التاريخي الذي يحققه مجتمع معلوم يعيد هذا النشاط نفسه بطريقة معينة بمعنى أن له قانونية خاصة أو نمطاً خاصاً في الانتظام والاطراد وهذا النمط يمكن تحليله إلى عناصر معينة . أي إلى علاقات وصلات تتكرر باستمرار بين هذه الأفعال أو الأعمال الجزئية التي تتكون منها هذه الأفعال . مثل هذه الصلات أو العلاقات يطلق عليها « القوانين الاقتصادية » (١) .

إن القوانين الاقتصادية هي قوانين موضوعية بمعنى أنها حقيقية وواقعية تميز العملية الاقتصادية . والاقتصاد السياسي يلزم هذه القوانين الاقتصادية الفاعلة موضوعياً ، أنه يكشفها . وتصاغ نتائج هذه الدراسة في صيغ توضح فعل القوانين الاقتصادية ويطلق عليها « قوانين الاقتصاد السياسي » (٢) .

في كل نمط من الأنماط الاجتماعية للإنتاج توجد مجموعة من القوانين الاقتصادية وتختلف هذه القوانين في أهميتها . ويتم عادة التمييز بين أربعة أنواع من القوانين الاقتصادية :

(١) و (٢) لومسكار لاجه ، الاقتصاد السياسي ، الطبعة الثانية ، برلين ١٩٦٨ ، ص ٢٧٢-٢٧٤ .
الطبعة العربية ، ترجمة الدكتور راشد البرادي ، ص ٦٨ - ٧٠ .

١ - قوانين اقتصادية عامة : ويكون هذا النوع من القوانين شاملاً لجميع المجتمعات الاقتصادية بدائية كانت أم رأسمالية أم اشتراكية . مثال ذلك قانون انتاجية العمل وقانون تنامي الحاجات والرغبات الانسانية . إن الانسان بصورة عامة يسعى أثناء قيامه بعملية العمل إلى زيادة عدد المنتجات إلى أكبر عدد ممكن خلال وحدة زمنية معينة (الساعة مثلاً) . كما أن الرغبات والحاجات الانسانية لاتقف عند حد معين وإنما تخضع إلى قانون تنامي الحاجات الكمية والنوعية أي زيادة كمية المنتجات والعمل على تنوعها في آن واحد .

٢ - قوانين اقتصادية مشتركة بين أكثر من مجتمع اقتصادي واحد . أي أنها لاتشمل جميع المجتمعات وإنما تقتصر على بعضها فحسب . إن قانون القيمة على سبيل المثال قانون مشترك بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الاشتراكي . بالرغم من أن الكيفية التي يبرز فيها فعل هذا القانون ليست واحدة في كلا المجتمعين . أما في الاقتصاد الطبيعي - اللابادلي - فلا يوجد هناك ضرورة موضوعية لمثل هذا القانون .

٣ - قوانين اقتصادية أساسية . إذ يوجد قانون خاص بكل نظام من الأنظمة الاقتصادية يدعى بالقانون الاقتصادي الأساسي . ولهذا القانون أهمية خاصة بين القوانين الاقتصادية نظراً لأنه يعبر عن جوهر العلاقات الاقتصادية السائدة في هذا أو ذاك من الأنظمة الاقتصادية مثل قانون الربح في النظام الرأسمالي أو قانون اشباع الحاجات في النظام الاشتراكي .

٤ - قوانين اقتصادية ذات طبيعة مرحلية . وهذا النوع من القوانين لا يوجد في كل مراحل التطور لنظام اقتصادي معين . فهناك ضمن النظام الرأسمالي قوانين اقتصادية تتعلق بمرحلة المنافسة الرأسمالية مثل قانون المنافسة بينما يعمل قانون الاحتكار في مرحلة رأسمالية أخرى هي مرحلة الاحتكار .

ولكن هناك ملاحظة تتعلق بالعلاقة بين القوانين الاقتصادية. إن القوانين الاقتصادية لا تقوم بفعلها الموضوعي بصورة مستقلة ومنعزلة بعضها عن البعض الآخر . وإنما تشكل في الواقع نظاماً متكاملًا ومتربطاً يكون القانون الاقتصادي الأساسي المحور المركزي فيه . إن فعل القوانين الاقتصادية في النظام الرأسمالي مثلاً يخضع لفعل القانون الأساسي وهو قانون الربح الرأسمالي .

المبحث الثاني

النهج في علم الاقتصاد السياسي

١ - تمهيد :

إن دراسة الحقائق الموضوعية تشكل المادة الرئيسية والموضوع الأساسي لكافة العلوم . وإن مهمة العلوم لا تقتصر عادة على تسجيل أو حصر هذه الحقائق والوقائع الموضوعية وإنما تتجاوز ذلك إلى ضرورة تحليلها . ويعد التحليل العلمي من أهم أساليب الكشف عن محتوى وجوهر الحقائق والظواهر الطبيعية والاجتماعية وإدراك قوانين نشوئها وتطورها . إن ظاهر الأشياء يتعارض على الغالب مع محتوى وجوهر هذه الأشياء . فظاهرياً تبدو الشمس كأنها تدور حول الأرض . إلا أن المعرفة العلمية توصلت إلى اكتشاف محتوى هذه الظاهرة وبرهنت على عكس ذلك حين تبين أن الأرض هي التي تدور حول الشمس . إن عملية البحث العلمي تفترض عادة تعارض ظواهر الأشياء مع محتواها وإلا فإن الوصول إلى حقائق الأشياء يبقى بعيد المنال . كما أن تحقيق هذه الغاية يتطلب اجتياز طرق شائكة ومعقدة في مجال الدراسة والبحث .

إن أسلوب التحليل والتركيب العلمي من الأساليب الشائعة في دراسة جميع الحقائق والظواهر الطبيعية والاجتماعية . ففي العلوم الاجتماعية ومن ضمنها علم الاقتصاد السياسي يتم استخدام هذا الأسلوب لإدراك قوانين الظواهر الاجتماعية وفي صدد ذلك قد يكون من المفيد توضيح ماهو مقصود بأساليب التحليل والتركيب العلمي .

٢ - أساليب التحليل والتركيب العلمي :

في الطبيعة كما في المجتمع نجد مجموعة متعددة ومعنونة من الظواهر الطبيعية والاجتماعية . وإن كل ظاهرة تشمل العديد من الصفات والعناصر المكونة لها . كما أن الظواهر الطبيعية أو الاجتماعية لا توجد بصورة منفصلة بعضها عن البعض وكل منهما يشكل نظاماً متشابكاً ومعقداً من الظواهر المترابطة المتكاملة مما يجعل من البحث العلمي في وحدة الظواهر أمراً مستحيلاً . وهذا يستدعي إيجاد الأساليب الملائمة التي تساعد على تبسيط البحث وتسهيل طريق الوصول إلى المعرفة العلمية ويمكن اتباع المراحل التالية :

أولاً - ضرورة الأخذ نظرياً ببدأ استقلالية الظاهرة . إذ من الضروري والحالة هذه فصل الظاهرة موضوع البحث عن بقية الظواهر الأخرى ودراستها بصورة مستقلة .

ثانياً - تحليل الظاهرة إلى العناصر المكونة لها . إن أية ظاهرة تتألف من مجموعة من العناصر وإن إدراك هذه الظاهرة يستلزم أولاً معرفة عناصرها . أي لا بد من تجزئة الظاهرة أي تفتيت الكل إلى أجزاء . ونجد عادة أن هناك في كل ظاهرة عناصر أساسية وعناصر ثانوية . ويقصد بالعناصر الأساسية تلك التي تلعب دوراً أساسياً في نشوء وتطور الظاهرة بينما يكون للعناصر الأخرى دور ثانوي ويطلق على هذا الأسلوب في البحث أسلوب التحليل العلمي .

ثالثاً - إعادة تركيب عناصر الظاهرة . إن البحث العلمي لا يتوقف عند مرحلة التحليل . إن لا بد بعد تجزئة الظاهرة إلى عناصرها من إعادة توحيد وتركيب هذه العناصر حسب التسلسل الذي يحمله كل عنصر في سلم الأهمية . فعندما يقوم العالم الطبيعي بتحليل عناصر ظاهرة المطر يستنتج من هذا التحليل العناصر الأساسية والثانوية المركبة منها هذه الظاهرة . وهذا الأسلوب هو مандعوه بأسلوب التركيب العلمي

إن التحليل والتركيب يشكلان إذن أسلوباً متكاملًا في البحث العلمي . إذ لا يجوز كما هو واضح التوقف عند مرحلة التحليل دون استكمالها بمرحلة التركيب . وبدون

التكامل لا يمكن التوصل أصلاً إلى نتائج علمية كاملة . إلا أن هناك فارقاً يجب ملاحظته بين أشكال البحث في الظواهر الطبيعية وبين أشكال البحث في الظواهر الاجتماعية . إن دراسة الظواهر الطبيعية أكثر سهولة إذ أن عالم الفيزياء أو الكيمياء يستطيع أن يستخدم في عملية التحليل والتركيب وسائل مخبرية في دراسته لظاهرة طبيعية معينة بينما لا يستطيع الباحث الاجتماعي فعل ذلك . ولذا فلا بد من أن يأخذ تحليل تركيب الظاهرة الاقتصادية وغيرها من الظواهر الاجتماعية في ذهن الباحث شكلاً تجريبياً ويصبح التجريد العلمي شكلاً ضرورياً لاغنى عن استخدامه في تحليل وتركيب الظواهر الاجتماعية المختلفة .

٣ - التجريد العلمي للظواهر الاقتصادية

يفهم من التجريد عادة أنه الإسلاخ عن الواقع الموضوعي . أو هو عبارة عن حالة تصور ذهني لا إرتباط بينها وبين الواقع المحدد والملموس إلا أن هذا التفسير لفكرة التجريد يتعارض مع المفهوم الدقيق للتجريد العلمي .

إن التجريد العلمي هو طريقة مز طرائق البحث العلمي يمكن استخدامها عند دراسة نظام متشابه من الظواهر . فنحن نلاحظ أن النظام الاقتصادي يتألف من مجموعة من الظواهر والعلاقات الاقتصادية المتعددة الجوانب والأشكال . وهذه الظواهر والعلاقات تشكل في ترابطها الصورة المحددة والملموسة لهذا النظام ، بالرغم من أن بعضها يظهر للعيان وكأنها ظواهر منفصلة عن بعضها البعض . فنحن نرى السلعة والتقد أحياناً باعتبارهما ظاهرتين اقتصاديتين مستقلتين علماً أنهما تشكلان فيما بينهما نظاماً مترابطاً من العلاقات السلعية - النقدية .

إن المعرفة الملموسة والشاملة لأي نظام اقتصادي تستلزم الاحاطة بكل جوانبه وعناصره ، والاحاطة كذلك بالعلاقات الضمنية القائمة بين هذه الجوانب والعناصر الاقتصادية المختلفة . ولكن حتى تتمكن من الوصول إلى المعرفة الشاملة والملموسة وجب عدم دراسة النظام الاقتصادي ككل . ونظراً لصعوبة البحث في تناول هذا النظام دفعة واحدة فلا بد من اللجوء إلى التبسيط أي تحليل النظام إلى العناصر والأجزاء

المكونة له والبحث في كل جزء على حدة . ومن خلال تركيب المعارف الجزئية للظواهر المختلفة يمكن التوصل إلى المعرفة الشاملة حول النظام ككل . وعندما تقوم بتجريد ظاهرة اقتصادية عن بقية الظواهر فإن مثل هذا التجريد لا يعني بأي حال من الأحوال الإسلاخ عن الحقائق الموضوعية بقدر ما يقصد به أسلوب في المعالجة العلمية لجوانب النظام الاقتصادي بصورة متدرجة وانتقالية . والتجريد بهذا المعنى يهدف إلى تسهيل البحث العامي من أجل التوصل إلى نتائج علمية محددة .

إن التجريد العلمي يتخذ في ذهن الباحث الاقتصادي مراحل مختلفة : ففي المرحلة الأولى يجب تحديد الشكل الخارجي للظاهرة موضوع البحث وفي المرحلة الثانية ينتقل التحليل من تحديد الشكل إلى تحديد جوهر ومحتوى الظاهرة الاقتصادية . وإذا أمكن تحديد العناصر والعلاقات الضمنية المكونة للظاهرة أمكن بالتالي معرفة عوامل نشوء الظاهرة واتخاذها شكلاً معيناً . وبعد الانتهاء من دراسة ظاهرة معينة تبدأ المرحلة التالية في بحث ظاهرة أخرى وهكذا حتى يمكن بالنهاية الوصول إلى معرفة وإدراك طبيعة جميع الظواهر الاقتصادية ومن ثم العلاقات الضمنية والرباط بين هذه الظواهر

ونتم التعبير عن المعرفة العلمية بواسطة مجموعة من المفاهيم والمقولات الاقتصادية فعندما يتم البحث في طبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي مثلاً فإن هذا البحث يتوصل في النهاية إلى تحديد علاقاته في صورة مفاهيم ومقولات اقتصادية محددة . إن دراسة كل من السلعة والتقدم والقيمة ورأس المال والربح والفائدة توضح جانباً معيناً من الاقتصاد الرأسمالي . وبإيجاد العلاقة فيما بينها جميعاً يمكن أن نوضح الجوانب المتعددة للعلاقات الاقتصادية في النظام الرأسمالي .

ولابد أخيراً من إبداء الملاحظات التالية بخصوص المنهج في علم الاقتصاد السياسي :

أ - أن العلاقات الاقتصادية بصورة عامة ليست علاقات ساكنة وإنما هي علاقات تتصف بالديناميكية والتغير والحركة والانتقال من شكل إلى آخر . وإن طريقة البحث يجب أن تتناول أيضاً حركة التغير في هذه العلاقات أي يجب أن تتناول نشوءها وتغيرها في آن واحد .

ب - أن هذا التغير في العلاقات الاقتصادية يتخذ صورة الانتقال من الأشكال البسيطة إلى الأشكال المركبة - وإن طريقة البحث تبدأ عادة من دراسة الأشكال البسيطة وتنتهي بدراسة الأشكال الأكثر تعقيداً . إن دراسة النظام الرأسمالي مثلاً أول ماتناول دراسة السلعة باعتبارها أبسط أشكال الظواهر الاقتصادية ثم تنتقل إلى دراسة الظواهر المعقدة .

ج - إن علم الاقتصاد السياسي يختار لموضوع البحث الحقائق الجوهرية والأساسية ويترك جانباً الظواهر العارضة والتي تظهر بفعل الصدفة .

د - بالرغم من أن التجريد العلمي يبقى أسلوباً أساسياً وملائماً لتحليل الظواهر الاقتصادية . إلا أن ذلك لا يعني استحالة اللجوء إلى التجارب التطبيقية في الميادين الاقتصادية . إذ من الممكن إجراء التجارب على بعض الإجراءات الاقتصادية في نطاق مؤسسة اقتصادية واحدة وذلك للتأكد من إمكانية تعميم نتائج هذه التجربة في المجالات الاقتصادية الأخرى .

٤ - المذاهب في علم الاقتصاد السياسي :

إذا كانت المهمة الأساسية لعلم الاقتصاد السياسي هي البحث في العلاقات والقوانين الاقتصادية السائدة في المجتمعات الاقتصادية المختلفة . يمكن لنا حينئذ أن نستنتج بعض الملاحظات الأساسية :

أولاً - إن علم الاقتصاد السياسي علم تاريخي لأنه يتطرق إلى بحث العلاقات والقوانين الاقتصادية في إطار تاريخي - اجتماعي معين . وفي هذا الإطار يتناول البحث نشوء وتطور علاقات الإنتاج والتبادل والتوزيع في مجتمع ما . وقوانين التطور والانتقال من حالة اجتماعية معينة إلى مرحلة اجتماعية أخرى .

ثانياً - إن دراسة علاقات الإنتاج والتبادل والتوزيع تم من خلال ربط أشكال هذه العلاقات مع أشكال ومستوى تطور القوى المنتجة . نظراً لأن هذين العنصرين يشكلان معاً نطع الإنتاج الاجتماعي .

٣ - نظراً للأهمية التي تحتلها العلاقات الاقتصادية في نظام العلاقات الاجتماعية

فهي تؤثر وتتأثر بأشكال العلاقات الاجتماعية الأخرى كالعلاقات الحقوقية والسياسية إلا أن علم الاقتصاد السياسي لا يتعرض عادة إلى العلاقات الاجتماعية الأخرى إلا ضمن الخطوط العامة للنتائج المترتبة على العلاقة المتبادلة بينها وبين العلاقات الاقتصادية .

٤ - يتعرض علم الاقتصاد السياسي إلى السياسة الاقتصادية للدولة والإجراءات التي تتخذها في المجال الاقتصادي . لأن لهذه السياسة وهذه الإجراءات عادة تأثيرها الخاص على مجرى الحياة الاقتصادية وفعل القوانين الاقتصادية الموضوعية . وبهذه المناسبة من المفيد لفت الإنتباه إلى أن ما يسمى بالقوانين الاقتصادية التي تصدرها الدولة أمر آخر يختلف كلياً عن مفهوم القوانين الاقتصادية الموضوعية التي أشرنا إليها في فقرة سابقة .

وفي علم الاقتصاد السياسي كما في أي علم اجتماعي آخر ، توجد مدارس ومذاهب مختلفة . فالمدرسة الذاتية في الاقتصاد السياسي تعد العلاقة الاقتصادية علاقة ذاتية بحتة بين الإنسان والأشياء . وحسب هذا الاتجاه فإن الموقف الذاتي للإنسان والذي يعكس مجموعة المشاعر والدوافع النفسية للسلوك الاقتصادي هو الذي يشكل موضوع علم الاقتصاد السياسي . وفيما بعد سنرى كيف أن بعض نظريات القيمة الذاتية كنظرية المنفعة ونظرية المنفعة الحدية تتبنى المذهب الذاتي في تفسير القيمة . كما نرى أن كينز وأنصاره يتخلون من علم النفس أحد المنطلقات الأساسية في تفسيرهم للعلاقات والظواهر الاقتصادية .

أما المدرسة الموضوعية فهي تعد العلاقات الاقتصادية علاقات موضوعية وتخضع للقوانين الموضوعية التي تقبل فعلها خارج إرادة ووعي الإنسان . وحسب هذا الاتجاه لا يمكن الأخذ بالدوافع النفسية والسلوك الذاتي لتفسير جوانب الحياة الاقتصادية . فالسلوك الذاتي والدوافع الذاتية ماهي إلا شكل من أشكال الوعي الاجتماعي الذي يتحدد من ناحية أخرى بفعل شروط الحياة الموضوعية المختلفة التي تحيط بالإنسان . وهذه المدرسة ترفض أن يكون علم النفس وما شابهه مفتاحاً لإدراك أبعاد الحياة الاقتصادية . وإنما على العكس من ذلك فإن ادراك القوانين الموضوعية للحياة

الاقتصادية هو الذي يساعد على فهم الدوافع النفسية للسلوك الاقتصادي والأشكال التي يتخذها في المراحل المختلفة للتطور الاجتماعي .

والخلاصة أن البحث الأول من هذا الفصل تضمن تحليداً للموضوع علم الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي يبحث في نوع معين من العلاقات الاجتماعية هي العلاقات الاقتصادية التي تتصف بالتغير من مجتمع إلى آخر ومن زمان إلى آخر . وبعدها تم شرح المصطلحات الأساسية والتي بدونها لا يمكن استيعاب مواضيع وأبحاث علم الاقتصاد السياسي والتعبير عنها .

أما البحث الثاني فقد خصص لشرح بعض طرائق البحث العلمي بصورة عامة وطريقة البحث أو المنهج في علم الاقتصاد السياسي بصورة خاصة . إذ لاغنى للباحث الاقتصادي عن طريقة علمية يستعين بها لدراسة الظواهر والعلاقات الاقتصادية المختلفة والمترابطة في نمط أو نظام اجتماعي معين .

ونضع بين يدي الطالب فيما يلي بعض الأسئلة النموذجية للتفكير والمساعدة على استيعاب محتويات الفصل :

- ١ - ماهو المقصود بموضوع علم ما من العلوم الطبيعية أو الاجتماعية وموضوع علم الاقتصاد السياسي بصورة خاصة (الحاجات - وسائل اشباعها) .
- ٢ - عملية العمل والانتاج هي علاقة بين الإنسان والطبيعة وعلاقة ذات طبيعة اجتماعية ماهي عناصر عملية العمل - الفارق بين النشاط الإنساني (العمل) والنشاط الحيواني - الناتج أو المنتج حصيلة عملية العمل .
- ٣ - ماهو المقصود بإنتاجية العمل - ماهي أهم العوامل لتحقيق زيادة إنتاجية العمل .
- ٤ - التعاون في العمل وأشكاله - ماهو المقصود بتقسيم العمل وأشكاله المختلفة .
- ٥ - إن الغاية من عملية الإنتاج تحقيق عملية الاستهلاك وتوسط بينهما عمليتي

التبادل والتوزيع - ماهو شكل العلاقة بين الانتاج والإستهلاك - ماهو المقصود بالتبادل والتوزيع - هل تشكل هذه العمليات وحدة متكاملة ومترابطة ؟ وما هو المقصود بعملية إعادة أو تجديد الإنتاج ؟

٦ - نمط الانتاج الاجتماعي هو نظام متكامل من القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ماهي عناصر القوى المنتجة وأشكال علاقات الإنتاج ؟

٧ - القانون الاقتصادي قانون اجتماعي موضوعي - ماهو المقصود بالقانون الموضوعي - وماهي أنواع القوانين الاقتصادية ؟

٨ - إن البحث العلمي يتطلب ايجاد أساليب تسهل عملية البحث - ماهو أسلوب التحليل والتركيب - ماذا يعني التجريد العلمي وأهميته في دراسة الظواهر والعلاقات الاقتصادية .

٩ - ماهي أهم المذاهب والمدارس في علم الاقتصاد السياسي .

ارشادات علمية :

١ - ينصح الطالب بقراءة الفصل الواحد مرة واحدة .

٢ - ثم يتناول كل سؤال من الأسئلة النموذجية .

٣ - على الطالب أن يفكر ملياً بالسؤال ثم عليه الإجابة على ورقة بصورة مستقلة ومقتصرة على الأفكار الأساسية للأجابة دون الاستعانة بالألمية .

القسم الثاني

الانظمة الاقتصادية ما قبل الرأسمالية

(دراسة تاريخية)

الفصل الأول

الأنظمة الاقتصادية ما قبل الرأسمالية

- تمهيد :

إن الغاية الأساسية من هذا الفصل هي تقديم دراسة تاريخية عن تطور الأنظمة الاقتصادية في المجتمعات التي سبقت ظهور الأنظمة الاقتصادية الحديثة . وبالرغم من أن الأبحاث القادمة ستتناول قدر الإمكان دراسة الأنظمة الاقتصادية الحديثة بصورة أكثر تفصيلاً . إلا أن هناك مبررات عديدة للأهمية التي تحتلها دراسة الأنظمة الاقتصادية القديمة :

١ - إن علم الاقتصاد السياسي كما ذكرنا هو أيضاً علم تاريخي . صحيح أن هذا العلم بدأ يتبلور في بدايات القرن السابع عشر إلا أن أبحاثه لا تقتصر على دراسة الاقتصاديات الحديثة وإنما تعداها إلى دراسة المجتمعات الاقتصادية القديمة بهدف معرفة نشوء وتطور الحياة الاقتصادية وقوانين التطور الاقتصادي .

٢ - إن دراسة الأنظمة الاقتصادية القديمة ستساعد بلون شك على فهم طبيعة الأنظمة الحديثة والظواهر والعلاقات الاقتصادية المختلفة فتاريخ البشرية سلسلة مترابطة من المراحل التاريخية ولكنها متباعدة من حيث مستوى التطور الاقتصادي . فالمرحلة الحالية تمثل مرحلة من التاريخ الإنساني بالرغم من أنها تختلف في طبيعتها وجوهرها عن المراحل السابقة .

٣ - إن دراسة الأنظمة الاقتصادية القديمة ذات فائدة نظرية وعملية في آن واحد

فالمجتمعات النامية ما تزال تعيش تحت وطأة أساليب وأنظمة اقتصادية قديمة . وهي من هذه الزاوية أقرب إلى العالم القديم منها إلى العالم الحديث .

وإن مثل هذه الدراسة ستسهم في فهم الكثير من الجوانب والعلاقات الاقتصادية القائمة في كثير من البلدان النامية مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف التاريخية والعالمية الحالية .

٤ - إن العملية الاقتصادية في الأنظمة الاقتصادية القديمة لم تبلغ مستوى الشعب والتدخل الذي وصلت إليه الأنظمة الاقتصادية الحديثة . وهذا ما يجعل دراستها أكثر سهولة والتي ستقتصر على توضيح الجوانب والسمات الأساسية لكل من الأنظمة التي سبقت ظهور النظام الرأسمالي .

البحث الاول

النظام المشاعي البدائي

١ - عملية الانتاج :

إن نمط الإنتاج البدائي هو أول نمط عرفه التاريخ الاقتصادي . وقد استمر إلى ما قبل الميلاد بقرون معلودة النمط الغالب في كل المجتمعات الإنسانية . وما تزال مخلفاته ماثلة حتى الآن في أماكن مختلفة من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

وفي هذا المجال لنا بصدد الدراسة التفصيلية للأشكال التاريخية المختلفة التي اتخذها نمط الانتاج المشاعي البدائي . وإنما سنقتصر على حصر وتوضيح القوانين والعلاقات الاقتصادية العامة والتي تشكل السمات المشتركة بين اقتصاديات المجتمعات البدائية ، دون التوقف عند الخصائص الثانوية لكل من هذه المجتمعات فضلاً عن أن المعلومات التاريخية المتوفرة حتى الآن غير كافية لإعطاء صورة دقيقة عن نشوئها وتطورها .

إن غاية هذا البحث أن يقدم لنا صورة عن نشوء العملية الاقتصادية وأشكال تطورها في المجتمعات البدائية . ويمكن توضيح السمات والخصائص العامة لعملية الانتاج على الشكل التالي :

أ - انخفاض مستوى وسائل العمل :

كان انخفاض القوى المتجة وانخفاض مستوى وسائل العمل بصورة خاصة السمة الأولى والأساسية لعملية الانتاج البدائي . ولهذا السبب كان الإنسان البدائي يقف

عاجزاً أمام الطبيعة . لذا كان يسعى أثناء ممارسته العمل واحتكاكه بالطبيعة إلى تطوير وسائل العمل . وقد استلزمت هذه العملية زمناً طويلاً ومليداً .

ففي المرحلة الأولى من العصر الحجري كانت أدوات العمل مركبة من الحجارة والصفي . وكانت متعددة الاستخدامات أي أن الإنسان كان يستعملها في جميع عمليات العمل . وكان جمع الأغذية كالخضور والفواكه يحتل المرتبة الأولى بينما كان الصيد يحتل المرتبة الثانية . إلا أن اكتشاف الإنسان للفأس الحجري والرمح فيما بعد أدى إلى تحسين أدوات عمل الصيد الذي انتقل إلى المرتبة الأولى في عمليات العمل .

وفي مرحلة ما من مراحل العصر الحجري توصل الإنسان إلى اكتشاف النار عن طريق الاحتكاك . وكان لذلك أهمية بالغة إذ زاد من قدرات الإنسان على مواجهة الطبيعة والتلاؤم مع البيئة والمناخ . والأهم من ذلك أن اكتشاف النار ساعد على تطوير أدوات العمل فبينما كانت هذه الأدوات تعتمد على الحجر الخام الجاهز في الطبيعة فقد أصبح بالإمكان استخدام النار في تحسين أدوات العمل والصيد وبناء أكواخ السكن وغير ذلك .

أما في المرحلة الثالثة من مراحل العصر الحجري فقد كان لإختراع القوس والسهم وظهور أداة عمل مركبة من القوس والسهم والوتر خطوة هامة في اكتشاف وسائل عمل جديدة . وقد ساعد ذلك بصورة أساسية على تطوير عملية الصيد التي أصبحت بفضل ذلك أكثر مردوداً وإنتاجاً .

وبصورة عامة كان لهذا التطور في أدوات العمل خلال العصر الحجري نتائج هامة ، فقد ساعد ذلك أولاً على ظهور الأشكال البدائية الأولى للزراعة حين بدأت عملية الانتقال التدريجي من عملية جمع النباتات إلى العمل الزراعي كرراعة القمح والرز والذرة والقنب والتي تعد حالياً من أقدم أشكال العمل الزراعي .

ثانياً - إن زيادة مردود عملية الصيد ساعدت على الانتقال إلى عملية تدجين ومن ثم تربية الحيوان . كتربية الكلاب والخنزير والماعز والبقرة . وهذا بدوره ساعد على تطوير الزراعة حيث أصبح من الممكن حراثة الأرض بواسطة قوة جر الحيوان

بدلاً من استخدام المعازق بالإضافة إلى ذلك كله فقد تحسنت شروط الحياة كشروط السكن وظهور صنع الألبسة والأدوات المترتبة الفخارية وغيرها .

والخلاصة أن استعمال الحجر والخشب في صنع أدوات العمل هو الذي كان يحدد طبيعة وخصائص عملية الانتاج في المجتمعات البدائية . وفي البداية كانت هذه الأدوات مخلوقة العدد ذات طبيعة شاملة لجميع عمليات العمل إلا أن اكتشاف النار ساعد على تنوع وتعددية أدوات العمل . وأصبح استخدام كل منها أكثر تحديداً وتخصصاً في نوع معين من العمل . إلا أن اكتشاف المعادن فيما بعد كان بمثابة مرحلة نوعية جديدة في التطور الاقتصادي . فقد ساعد على تطوير وسائل العمل وتغيير علاقات الانتاج وأسهم كما سنرى في تفتيت وانحيار أسس المجتمعات البدائية .

ب - علاقات الانتاج :

من المعلوم أن الفرد لا يقوم بالعمل بمفرده وإنما ينشأ بين البشر في عملية الانتاج نوع معين من العلاقات يطلق عليها علاقات الانتاج . وفي المجتمعات البدائية كان العمل الجماعي الذي اتخذ شكل التعاون البسيط هو السمة الأولى لعلاقات الانتاج . والمقصود بذلك أن جميع أفراد الجماعة البدائية يقومون بالعمل بصورة جماعية . وفي شكل التعاون البسيط في العمل يقوم كل الأفراد بإنجاز عملية عمل واحدة (الصيد مثلاً) دون أن يكون هناك تقسيم أو تخصص في العمل . وإنما كان هناك ما يسمى بالتقسيم الطبيعي أو الفيزيولوجي للعمل أي تقسيم العمل الواحد حسب العمر والجنس .

إن الأسباب الحقيقية وراء هذا الشكل من الطبيعة الاجتماعية للعمل تكمن أساساً في انخفاض مستوى وسائل العمل . لأن غياب وسائل العمل المتطورة يجعل من الانسان الفرد عاجزاً عن مواجهة الطبيعة ويصبح العمل الجماعي في عملية عمل واحدة ضرورة موضوعية ويكون من المحتم أن ينضم البشر في مجموعة عمل واحدة من أجل تحقيق شروط ووسائل وجودها المشترك . ونتيجة لعدم ارتباط الفرد بعمل معين فقد كان يشكل عنصراً متداخلاً في العمل الاجتماعي العام . وكان أفراد الجماعة البدائية

يتفنون معاً من عمل إلى آخر (من الزراعة إلى الصيد) حسبما يراه الأفراد الأكبر سناً والذين يقومون بتنظيم العمل بشكل ينسجم مع مصلحة الجماعة .

إن الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج والتصرف الجماعي بالمنتجات كان السمة الثانية من سمات علاقات الانتاج . إن العمل الجماعي والتعاون البسيط حددا شكل ملكية وسائل الانتاج . فلم يكن هناك في ظل هذه الظروف أية ضرورة لوجود الملكية الخاصة . وكانت الأرض والموجودات وغيرها ملكاً للجميع . باستثناء بعض الأشياء كالألبسة التي كانت جزءاً من الملكية الشخصية .

٢ - عملية التوزيع - القانون الاقتصادي الأساسي :

إن الحياة الاقتصادية في المجتمعات البدائية تقوم على الاكتفاء الذاتي ويسود فيها الاقتصاد الطبيعي . ونظراً لعدم وجود تقسيم اجتماعي للعمل فقد أنتجت الشروط الموضوعية للتبادل . وكانت عملية التوزيع هي الحلقة الوسيطة الوحيدة بين الانتاج والاستهلاك كما في الشكل التالي :

الإنتاج - التوزيع - الاستهلاك

إن التوزيع المتساوي للمنتجات بين أفراد الجماعة البدائية كان السمة العامة لعلاقات التوزيع في المجتمع البدائي . لأن جماعة العمل والطبيعة الاجتماعية للملكية ووسائل الإنتاج بالإضافة إلى انخفاض كمية المنتجات وعدم وجود فائض يزيد عن الحاجات الدنيا الضرورية ، كل هذه العوامل هي التي حددت طبيعة توزيع المنتجات في المجتمع البدائي . وبذلك لم تكن الظروف الموضوعية تتيح الفرصة لأن يأخذ فرد ما نصيباً من المنتجات أكبر من نصيب الآخرين . فقد كان وجود الفرد مرتبطاً بوجود الجماعة وكان من مصلحة الجميع أن يتم توزيع الكمية الضئيلة من المنتجات بالتساوي فيما بينهم .

إن القانون الاقتصادي الأساسي في المجتمع البدائي كان اشباع الحاجات المباشرة والضرورية لبقاء الجماعة والفرد معاً . فالغاية الأساسية من الانتاج هي ضمان بقاء

واستمرار الجماعة البدائية . وفي ظروف انخفاض مستوى وسائل العمل وبالتالي انتاجية العمل كان تضامن وتعاون الجماعة البدائية أمراً محتملاً لمواجهة الطبيعة وتأمين الحد الأدنى الضروري للبقاء فقد كان الإنسان الفرد مسلوب الإرادة أمام قوى الطبيعة وكانت جماعية العمل والملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج والتساوي في توزيع المنتجات تفرض كلها حتمية الحياة المشتركة في كل متماسك دون حدود بين الفرد والجماعة .

٣ - انحلال النظام الاقتصادي البدائي :

قلعنا في الفقرة السابقة عرضاً موجزاً للعلاقات الاقتصادية الأساسية والعامة التي تسم بها عمليات الانتاج والتوزيع في المجتمع البدائي . وأصبح واضحاً أن الأسس الاقتصادية للمجتمع البدائي تلتخص في انخفاض مستوى وسائل العمل وفي جماعية العمل والملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج . فضلاً عن اعتماد التقسيم الاجتماعي للعمل والتبادل مع وجود الاكتفاء الذاتي والإقتصاد الطبيعي والتوزيع المتساوي للمنتجات بين أفراد المجتمع البدائي .

في مجال الحديث عن انحلال مجتمع اقتصادي ما ، يقصد بذلك عادة تفتت الأسس الاقتصادية العامة لهذا المجتمع وظهور بوادر أسس اقتصادية جديدة لمجتمع اقتصادي جديد ففي مرحلة من مراحل التطور التي وصل إليها المجتمع البدائي بدأت الأسس الاقتصادية لهذا المجتمع تتعرض للانحلال . ذلك بفعل العوامل التالية :

أ - ظهور التقسيم الاجتماعي للعمل والتبادل :

إن اكتشاف النار ساعد كما رأينا على تطوير أدوات العمل المصنوعة من الحجر كما ساعد ذلك أيضاً على اكتشاف المعادن وظهور أدوات العمل المصنوعة من المعادن وفي البدء شاع استخدام النحاس ثم البرونز إلا أن استخدام الحديد فيما بعد كان يشكل أهم مرحلة من مراحل العصر المعدني . مراحل تطور أدوات العمل . فقد أصبح الإنسان نتيجة ذلك أكثر قدرة من ذي قبل على إخضاع الطبيعة لحاجاته . وزادت انتاجية العمل وبدأ يتحقق فائض عن الحاجات من المنتجات الزراعية والحيوانية .

كان لثل هذا التطور في وسائل العمل تأثير هام على ظهور التقسيم الاجتماعي للعمل . فبالرغم من ظهور بدايات العمل الزراعي وتربية الحيوان في مرحلة سبقت اكتشاف المعادن إلا أن استخدام المعادن في صنع أدوات العمل يعد بدون شك عاملاً أساسياً من عوامل تطور الزراعة والصيد وتربية الحيوان . فبينما كان انخفاض مستوى وسائل العمل يقتضي جماعية العمل الزراعي فقد أصبح الآن ممكناً لبعض أفراد الجماعة أن يقوموا بعملية الصيد بينما يقوم آخرون بالعمل الزراعي . وهكذا بدأت تتكون جماعات أو قبائل تقوم بأعمال الصيد والرعي فحسب وجماعات أو قبائل أخرى تتخصص بزراعة الأرض . ويعد انفصال العمل في تربية الحيوان عن العمل في زراعة الأرض أول تقسيم اجتماعي في العمل .

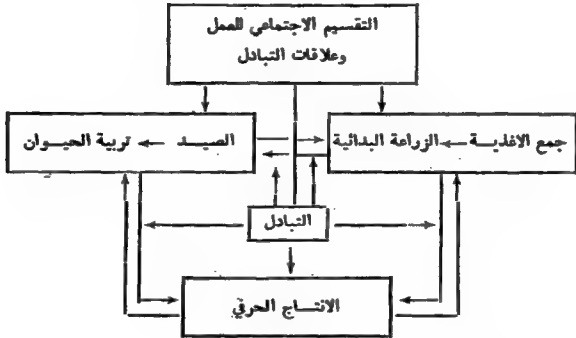
ومن جهة أخرى فإن التقسيم والتخصص في العمل أدى إلى زيادة المهارة والخبرة في العمل وبالتالي إلى زيادة انتاجية العمل . وأصبح لدى كل جماعة فائض عن حاجاتها المباشرة من المنتجات . ونظراً لوجود حاجة لدى كل جماعة متخصصة بعمل معين إلى منتجات الجماعة الأخرى فقد ظهرت الضرورة إلى تبادل المنتجات .

وقبل انفصال العمل الحرفي كانت كل جماعة تقوم بنفسها بصنع أدوات العمل اللازمة إلا أن تطور الانتاج اقتضى وجود جماعة متخصصة في صنع أدوات العمل . وظهر بذلك العمل الحرفي كنتيجة لظهور ثاني تقسيم اجتماعي في العمل :

إن انفصال العمل الحرفي ساعد على تطور صنع أدوات العمل وتطور الأعمال الحرفية الأخرى كصنع الأدوات المنزلية والألبسة وغيرها . ومن جهة أخرى فإن تخصص جماعة معينة بالعمل الحرفي ساعد على تطور التبادل . ودخلت منتجات جديدة نطاق التبادل بعد أن كان مقتصرأ على منتجات العمل الزراعي ومنتجات تربية الحيوان .

وهكذا حلت الزراعة البدائية محل جمع الأغذية وتطور الصيد إلى تربية الحيوان وظهر الانتاج الحرفي كعمل مستقل عن بقية الأعمال وانفصلت هذه الأعمال عن

بعضها في شكل جماعات كل منها يقوم بعمل معين بعد أن كانت الجماعة تقوم بكل الأعمال . ونتيجة لهذا التقسيم الاجتماعي في العمل ظهرت علاقات التبادل بين الأعمال والجماعات المختلفة . ويمكن تبسيط هذا التطور بالشكل التالي :



ب - ظهور التبادل السلمي - النقدي :

إن التبادل الذي كان نتيجة للتقسيم الاجتماعي في العمل ساعد على ظهور السلعة وتطور الاقتصاد السلمي . فبينما كانت كل المنتجات تستخدم في الماضي لإشباع حاجات الجماعة فقد أصبح قسماً من هذه المنتجات وهو الفائض عن الحاجات المباشرة يخضع لعملية التبادل . وفي هذه الحالة يتخذ المنتج شكل السلعة أو البضاعة . وقد مر التبادل في مراحل متعددة واتخذ أشكالاً مختلفة (ستكون موضع دراسة في البحوث القادمة) . وكانت الأشكال الأولى للتبادل تنحصر في سلعة مقابل سلعة أخرى . إلا أن تطور التبادل بين عدد كبير من السلع وتوسع دائرة المتبادلين أدى إلى ظهور النقد وبذلك أصبح النقد هو المقياس العام الذي تقاس به قيم جميع السلع

الخاصة للتبادل . وهذا التطور في علاقات التبادل وظهور التبادل السلمي - النقدي يتنافى مع إحدى الأسس العامة للاقتصاد البدائي اللاتبادلي . وكان تطور التبادل وظهور النقد من العوامل الأساسية التي أدت إلى انهيار المجتمع البدائي .

ج - ظهور الاقتصاد الفردي :

لقد أصبح العمل أكثر انتاجية بعد التطور الذي تحقق في أدوات العمل . وإذا كان انخفاض مستوى أدوات العمل في المراحل السابقة يستلزم جماعية العمل ومشاركة جميع الأفراد في كل الأعمال فإن تطور أدوات العمل فتح المجال أمام ظهور الاقتصاد الفردي . فقد أصبح بإمكان الأفراد القيام بعملية العمل (الزراعة مثلاً) دون الحاجة إلى العمل الجماعي . وبذلك ظهر الاتجاه نحو فردية العمل عندما فسح تطور وسائل العمل المجال للمبادرة الفردية أن تحل محل الشكل الجماعي لعملية العمل والانتاج .

وكان من نتائج ذلك ظهور الملكية الفردية الخاصة لوسائل الانتاج . فلم تعد الملكية الجماعية التي كانت تنسجم وطبيعة العمل الجماعي متلائمة مع الاتجاه نحو العمل الفردي . كما ساعد نشوء التبادل على تطور الملكية الفردية . فقد أعطي لرؤساء القبائل والجماعات الأكبر سناً حق القيام بأعمال التبادل . وعن هذا الطريق بدؤوا يمحضون جزءاً من المنتجات والثروة في أيديهم . وكلفت ملكية بعض الحيوانات أولى اشكال الملكية الخاصة ثم تطورت حتى شملت وسائل الانتاج الأخرى كالأرض وغيرها .

ونظراً لأن الانسان صار باستطاعته نتيجة تطور وسائل العمل انتاج أكثر مما يتطلبه لإشباع حاجاته أي تحقيق فائض من المنتجات فقد برز الاتجاه ليس نحو تملك وسائل الانتاج فحسب وإنما أيضاً نحو تملك الإنسان نفسه . ففي السابق كان الأمرى يعرضون للقتل لأنه لم يكن باستطاعتهم انتاج أكثر مما يحتاجونه من المنتجات . بينما تغير الوضع الآن فقد أصبح الأمر يحقق مزايا اقتصادية تظهر بصورة أساسية في تحقيق فائض من المنتجات .

كل هذه الظواهر والتطورات كانت تشير إلى حتمية انحلال الأسس الاقتصادية للمجتمع البدائي . لقد استمرت هذه العملية حقبة طويلة جداً من الزمن . ومرت في مراحل مختلفة أدت إلى ظهور استقرائية الجماعات والقبائل التي بدأت تسيطر على الأشياء والإنسان معاً ، وتكونت في أواخر المجتمع البدائي بدايات لمجتمع جديد هو مجتمع الرق .

البحث الثاني

النظام الاقتصادي في مجتمع الرق

١ - عملية الانتاج :

في أعقاب انحلال المجتمع البدائي بدأ نظام الرق بالنشوء والتكون ما بين (٤٠٠٠ ق م - ٣٠٠٠ ق م) وكانت شروط نشوئه قد بدأت بالتكون في المرحلة الأخيرة من مراحل المجتمع البدائي . وقد استمر نظام الرق حقبة طويلة من الزمن . ففي بلدان كثيرة من آسيا وأوروبا وإفريقيا استمر هذا النظام حتى القرن الثالث والرابع ميلادي . وبلغ ذروة ازدهاره في بلاد الإغريق القديمة وروما حتى القرن الخامس الميلادي عندما شهدت سقوط نظام الرق .

وفي البلدان الذي عاشت مرحلة الرق لم تكن الأنظمة الاقتصادية فيها متطابقة إلا أن هناك أساساً اقتصادية عامة ومشتركة فيما بينها جميعاً وتشمل هذه الأسس مستوى مائلاً تقريباً في تطور قوى الانتاج وأشكال علاقات الانتاج والتوزيع وعلاقات الملكية .

لقد شملت عملية الانتاج الزراعة وتربية الحيوان والحمل الحرثي . وقد لاحظنا كيف نشأت وتطورت هذه الفروع في المجتمعات البدائية . إلا أن عملية الانتاج تتم في نطاق الرق في ظروف تختلف عن تلك التي كانت سائدة في المجتمع البدائي . هذه الشروط هي التي كانت تحدد خصائص أو أشكال الانتاج العبودي :

أولاً :

من زاوية تطور قوى الانتاج فقد تطورت نسبياً وسائل الانتاج الزراعي وظهرت

أدوات عمل جديدة لم تكن معروفة من قبل (كالمثراة - المنجل) كما حقق العمل الحرفي تطوراً هاماً في صناعة الأواني والحدادة والغزل وغيره من الأعمال الحرفية الأخرى .

وبالإضافة إلى ذلك فقد تشعبت عملية الإنتاج عندما تنوعت أشكال التقسيم في العمل الاجتماعي وأشكال التخصص في العمل الزراعي والعمل الحرفي . فقد ظهرت فروع اقتصادية جديدة في مجال الزراعة مثل أعمال البستنة وزراعة العنب وغيرها وفي مجال العمل الحرفي انفصلت صناعة النسيج عن صناعة الغزل وظهر صنع الألبسة وأدوات الرينة كأعمال مستقلة . ولكن بقيت الزراعة أهم المجالات الاقتصادية .

وفي هذه المرحلة بالذات شهدت العلوم تطوراً كبيراً . فقد ازدهرت علوم الرياضيات والفلك وفن البناء وعلم الفلسفة . وقد لقي هذا التطور العلمي تطبيقاً له في تطوير الانتاج وتنفيذ الأعمال الكبيرة .

إلا أن هذا التطور في وسائل العمل والتقسيم الاجتماعي والتخصص في العمل وتطور العلوم بقي محدوداً جداً ونسبياً فيما لو قارناه بطبيعة الحال بمقياس التطور في عصرنا الحالي . ولهذا السبب بالذات بقي التعاون البسيط هو الشكل السائد في عملية الانتاج ، فقد كان تجميع العبيد في عملية انتاج واحدة (كالزراعة أو البناء) شرطاً ضرورياً لتحقيق الانتاج الكبير وزيادة المنتجات بهدف اشباع حاجات السادة غير المحدودة . وكان التجمع الكبير للعبيد بشكل بلون شك أهم قوة منتجة في عناصر قوى الانتاج .

ثانياً :

بالنسبة لملاقات الانتاج كان شكل الملكية المطلقة هو الشكل السائد في نظام الرق وما يميز هذا الشكل أنه لا يقتصر على ملكية وسائل الانتاج كالأرض وأدوات العمل والحق المطلق في التصرف بالمنتجات وإنما يتجاوز ذلك كله ليشمل الإنسان أيضاً . فمن الناحية القانونية كان الإنسان يعد كشيء من الأشياء وكان يطلق عليه في روما « أداة عمل ناطقة » .

إن ملكية السادة المطلقة لوسائل الانتاج والانسان سهلت بدون شك إمكانية تجميع العبيد في عملية الانتاج ونقل قوة العمل هذه من عملية انتاج ما إلى عملية إنتاج أخرى حسبما يراه السادة ملائماً لزيادة المنتجات وتحقيق الانجازات الكبيرة كبناء أبنية الري والاهرامات كما في عهد البابليين والفرعنة والأعمال الفنية الضخمة كما في بلاد الإغريق .

ولقد رأينا أن العمل الجماعي الذي اتخذ شكل التعاون البسيط في العمل كان أحد الأسس الهامة التي قام عليها المجتمع البدائي . إلا أن هناك فوارق جوهرية بين طبيعة شكل التعاون البسيط في المجتمع البدائي عما في نظام الرق . ففي المجتمع البدائي كان الأفراد يقومون بجميع الأعمال ولم يكن التقسيم الاجتماعي للعمل واضحاً . وكان العمل طوعياً ويتميز بوجود دافع لدى أفراد الجماعة البدائية . صحيح أنهم كانوا يواجهون صراعاً حاداً مع الطبيعة بسبب انخفاض مستوى أدوات العمل إلا أنهم كانوا فيما بينهم يتمتعون بمزايا التحرر من علاقات الاكراه الاقتصادي والقانوني . بينما كان العمل الجماعي والتعاون بين العبيد في مجالات الانتاج المختلفة يقوم في مجتمع الرق على أساس الاكراه الاقتصادي والقسر لصالح السادة الذين يتمتعون بمزايا الملكية المطلقة الاقتصادية والقانونية لوسائل الانتاج والإنسان معاً .

ثالثاً :

إلى جانب عمل العبيد في مختلف المجالات (الزراعة ، تربية الحيوان ، العمل الحرفي) والذي كان يشكل العمود الفقري في عملية الانتاج الاجتماعي ويقوم بإنتاج القسم الأعظم من المنتجات في مجتمع الرق ، كان هناك بعض المنتجين الذين يتجون بصورة فردية ومستقلة ويتمتعون بحرية نسبية في العمل وملكيتهم لوسائل الانتاج . وكان عمل هؤلاء يتركز في الأعمال الحرفية (كأعمال الحدادة وصنع الألبسة وغيرها) وبعض الأعمال الزراعية . إلا أنهم كانوا في نفس الوقت يخضعون بصورة مباشرة أو غير مباشرة للعلاقات الاقتصادية والقانونية السائدة ، إذ كان يتوجب عليهم أن يقدموا جزءاً لا يستهان به من منتجاتهم على شكل ضرائب إلى الدولة في شكل عيني أحياناً أو نقدي أحياناً أخرى . كما كانوا يشكلون عماد الجيش في مجتمع الرق . لأنه

لم يكن بوسع السادة والنبلاء استخدام العبيد في خدمة الأغراض العسكرية بسبب الحاجة الماسة إليهم في عملية الانتاج .

٢ - عملية التوزيع - القانون الاقتصادي الاساسي :

ظل الاقتصاد الطبيعي هو الطابع الغالب في مجتمع الرق . أي أن المنتجات أو القسم الأوفر منها لا تخضع للتبادل وإنما تستعمل من أجل اشباع الحاجات المباشرة . ولكن إلى جانب الاقتصاد الطبيعي تطور ، كما سئرى ، مجال التبادل وتطورت العلاقات السلعية - النقدية . إن الاستهلاك المباشر للمنتجات كان يتم من قبل السادة والعبيد . وكان من حق السادة تحديد الكيفية التي يجب أن يتم فيها توزيع المنتج . وعادة كان يتم تقسيم المنتج إلى قسمين :

أ - القسم الأول : وهو ما يسمى بالمنتج الضروري . وهو الكمية المخصصة من المنتج (الحبوب مثلاً) لسد حاجات العبيد الاستهلاكية الدنيا والضرورية لتجديد قوة العمل والاستمرار في عملية الانتاج .

٢ - القسم الثاني : وهو ما يسمى بالمنتج الفائض : وهو يشكل عادة القسم الأعظم من المنتج . ويستخدم من قبل السادة في اشباع حاجاتهم الاستهلاكية المختلفة والتي لا تقف عند حدود الاستهلاك الشخصي الضروري وإنما تتمدها إلى اشباع الملذات وبناء القصور والمسارح وغيرها .

ونظراً لانخفاض إنتاجية العمل بسبب تدني مستوى أدوات العمل . فقد كان من حق السادة أن يحدوا مقدار حصتهم من المنتجات وزيادتها كلما ازدادت وتنوعت رغباتهم وحاجاتهم الاستهلاكية . وكان من المستطاع زيادة حصتهم بإحدى طريقتين :

أولاً :

تطوير وتحسين وسائل العمل من أجل زيادة إنتاجية العمل وتحقيق كمية أكبر من المنتجات . إلا أن ذلك يشترط تخصيص جزء من حصتهم من الناتج الفائض للإنفاق على تحسين وسائل العمل . ولكن من جهة أخرى فإن هذا الأسلوب فيما

لو لجؤوا إليه سيحرمهم جزءاً من الفائض المخصص بأكمله للإستهلاك الشخصي المباشر وهذا مايتنافى مع رغبتهم الدائمة في زيادة الاستهلاك لإيقاضه .

ثانياً :

زيادة استغلال العبيد إلى أقصى حد ممكن . وكان ذلك أمراً ممكناً . إذ كان يتوجب عليهم مقابل حد الكفاف من الاستهلاك الشخصي أن يبدلوا أقصى حد ممكن من تكثيف العمل . أي بذل أكبر قدر ممكن من الطاقة العضلية والعصبية وإطالة ساعات العمل إلى أقصى حد ممكن . ونتيجة لذلك فقد كان العمر الحياتي والإنتاجي للعبيد قصيراً وكان الموت المبكر قدرهم المحتوم نتيجة الاستهلاك السريع لقوة العمل والتي لايمكنها لتعويضها استهلاكهم الشخصي المحدود من الناتج الضروري .

ونظراً لأن عمل العبيد كان يشكل العمود الفقري لعملية الإنتاج في نظام الرق فإن تجديد قوة عمل العبيد يمثل الشرط الأساسي لاستمرارية عملية الإنتاج . ونظراً لأن العبيد لم يملكوا الحق في أن يكون لهم حياتهم العائلية الخاصة بهم فإن تجديد عنصر العمل عن طريق التناسل الطبيعي للأجيال كان أمراً مستحيلاً . وبقي أمام السادة الحروب وتجارة العبيد باعتبارهما الوسيلة الوحيدة التي يمكن بواسطتها فقط الحصول على قوة عمل جديدة . إن دول أنظمة الرق في الشرق القديم وبلاد الإغريق في أثينا وسبارطا وروما قادت حروباً وغزوات بهدف الحصول على عبيد جدد وبهدف توسيع نفوذها السياسي والعسكري والجغرافي . وهكذا كانت عملية تجديد العبيد مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ومباشراً باستخدام القسر والأكره الاقتصادي الخارجي كشرط أساسي لضمان استمرار عملية الإنتاج في نظام الرق .

وباختصار فإن التوزيع اللامتساوي للمنتجات هو الذي تتسم به علاقات التوزيع في نظام الرق . فضلاً عن ذلك فقد كان السادة يسعون بصورة دائمة إلى زيادة حصصهم من المنتجات . وكان اشباع حاجاتهم ورغبتهم الشخصية المتزايدة يمثل الهدف الأساسي من الإنتاج وفيه يكمن بالتالي القانون الأساسي للنظام الاقتصادي في مجتمع السرق .

٣ - التبادل والعلاقات السلعية - النقدية في نظام الرق

٢- تطور عملية التبادل :

في أواخر المجتمع البدائي بدأت عملية التقسيم الاجتماعي للعمل وبدأت معها بالظهور عملية التبادل التي اقتضت في البدء على سلعة مقابل سلعة ، وبعدها ظهر النقد كمعادل تقاس به قيم جميع السلع الخاضعة للتبادل . ومع أن نطاق التبادل قد تطور في نظام الرق . إلا أن هذا النطاق ظل محدوداً ولم يحل كلياً محل الاقتصاد الطبيعي الذي ظل يشكل الطابع الغالب لنظام الرق . فإلى جانب الاقتصاد الطبيعي نجد نمواً للاقتصاد السلبي الذي بدأ يشمل تبادل أنواع عديدة من المنتجات .

ويرجع تطور التبادل في نظام الرق إلى أسباب عديدة : أولاً : لقد لعبت الأعمال الحرفية دوراً أساسياً في هذا المجال . كان الحرفيون يقومون بالإنتاج من أجل بيع منتجاتهم وتبادلها في السوق . ففي أثينا وجدت أعمال حرفية لصنع السجاد وصنع الألبسة ، كما انتشرت في روما والمدن الأخرى ورشات متخصصة بإنتاج المجوهرات ومنتجات الحدادة وفي الهند القديمة تم إنتاج المناديل والأنسجة القطنية والحريرية والمواد العطرية وجميع هذه المنتجات كانت تخضع للتبادل في السوق .

ثانياً : لقد أسهم تطور الإنتاج الزراعي من ناحية أخرى في اتساع نطاق التبادل . فقد أدت زيادة إنتاجية العمل الزراعي إلى ظهور فائض من المنتجات الزراعية يزيد عن الحاجات الاستهلاكية المباشرة وأصبح ممكناً مقايضة هذا الفائض بمنتجات العمل الحرفي وغيرها من المنتجات .

ثالثاً : أن تزايد رغبات وحاجات السادة ساعد بدوره على توسيع عملية التبادل . وكان الحصول على منتجات الآخرين يخدم هذا الغرض ويؤدي إلى تنوع في الاستهلاك الشخصي لطبقة السادة . وكان السادة يعملون على زيادة حصصهم من الناتج الفائض

رغبة منهم في تبادله والحصول على منتجات أخرى . كل هذه الأسباب قادت إلى تطور السوق الداخلي . كما بدأ التبادل بين الدول وتوسعت علاقات التجارة الخارجية وظهر ما يسمى بالسوق الخارجي .

ب - ظهور رأس المال التجاري ورأس المال الربوي :

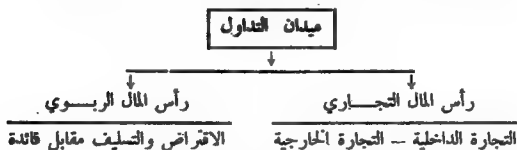
في نظام الرق بدأ دور النقد يتزايد في مجال التبادل مما أدى إلى تطور العلاقات السلعية - النقدية . وإن اتساع نطاق التبادل وتعدد المنتجات الخاضعة للتبادل وتبعثر المنتجين أدى إلى ضرورة وجود فئة من الناس تقوم فقط بدور الوسيط بين البائعين والمشتريين بعد أن كان التبادل يتم مباشرة بين المنتجين ، وشكل ظهور العمل التجاري ثالث تقسيم اجتماعي للعمل . (التقسيم الأول كان كما ذكرنا سابقاً انفصال تربية الحيوان عن الزراعة والتقسيم الثاني كان انفصال الأعمال الحرفية عن العمل الزراعي في أواخر المجتمع البدائي) .

لقد تخصصت الفئة التجارية بشراء وبيع السلع بالنقد . وكان سعر الشراء أقل من سعر البيع في السوق وهذا الفرق بين السعرين كان مصدر الربح التجاري . ولم يعد دور النقد مقتصرأ على قياس قيم السلع المختلفة كما كان الأمر في السابق وإنما أصبح وسيلة تجمع الثروة وظهر لأول مرة في التاريخ الاقتصادي ما يسمى برأس المال التجاري .

أما رأس المال الربوي الذي ظهر أيضاً في هذه المرحلة فقد اتخذ من النقد وسيلة للاقتراض والتسليف وتحقيق الفائدة . وفي هذه الحالة يقوم المرابون بتقديم القروض النقدية إلى السادة والمنتجين الحرفيين الأحرار وذلك مقابل معدل عال من الفائدة . أي كان على المقرض تسديد القرض في وقت الاستحقاق بالإضافة إلى الفائدة . وكانت الفائدة تأخذ شكلاً نقدياً أو عينياً (على شكل مادي كالحبوب) . وبهذا الشكل كان المرابون يحصلون على جزء من المنتجات التي يشتجها المنتجون الصغار . ونظراً لارتفاع معدلات الفائدة فقد كان الربا سبباً في إفلاسهم في غالب الأحيان . كما أن السادة

عندما كانوا يقومون بالاقتراض كانوا يعملون في نفس الوقت على زيادة استغلالهم للعبيد بهدف الحصول على أكبر كمية ممكنة من الناتج الفائض حتى يتمكنوا من تسديد القروض والفائدة معاً .

وهكذا توسع مجال التداول السلمي - النقدي عن طريق رأس المال التجاري والتداول النقدي البحت بواسطة رأس المال الربوي كما في الشكل التالي :



وتطورت فيما بعد العلاقات الساعية - النقدية أكثر فأكثر وتزايد دور رأس المال التجاري ورأس المال الربوي في الحياة الاقتصادية . ولكن تطور التبادل وتطور العلاقات الساعية - النقدية يتنافى أصلاً مع طبيعة الاقتصاد الطبيعي الذي يشكل سمة أساسية من سمات نظام الرق . وهكذا أسهم تطور العلاقات الساعية - النقدية في سقوط النظام الاقتصادي لمجتمع الرق .

٤ - انحلال النظام الاقتصادي في مجتمع الرق :

من دراستنا السابقة للعلاقات الاقتصادية في نظام الرق والتي تشمل علاقات الانتاج والتوزيع وتطور التبادل والعلاقات الساعية والنقدية يمكن الاستنتاج بأن النظام الاقتصادي في هذا المجتمع يقع تحت وطأة مجموعة من التناقضات الاجتماعية لا بد أن تؤدي إلى التفتت والانحلال .

أولاً :

بالنسبة للعلاقات التي تربط بين السادة والعبيد فقد كانت تقوم على ملكية السادة المطلقة لوسائل الانتاج والإنسان ، وكانت تنسم بالاكراه والقسر الاقتصادي

والقانوني . وفي مثل هذه الظروف . من الطبيعي ألا يكون لدى العبد أي دافع جدي نحو العمل أو أي اهتمام بزيادة الانتاج لأن ذلك لن يغير أي شيء في مستوى حياته طالما أن نصيبه من توزع المنتجات سيبقى في مستوى الحد الأدنى والضروري فقط لتجديد قوة عمله . وكانوا في مناسبات عديدة يقاومون علاقات القهر الاقتصادي الذي كان يؤدي بهم في كثير من الحالات إلى القضاء بسبب كثافة العمل المطلوب منهم وباعتبار أن عمل العبيد كان يشكل العمود الفقري في عملية الانتاج الاجتماعي فإن طبيعة العلاقة التي كانت قائمة بين السادة وبين العبيد كانت تشكل التناقض الأساسي في النظام الاقتصادي .

وبالإضافة إلى أشكال الإكراه الاقتصادي فقد اتخذ هذا التناقض مظهراً من نوع آخر . وذلك في صورة تناقض بين العمل اليدوي والعمل الذهني والذي ظهر لأول مرة في التاريخ الاقتصادي فقد كان العمل اليدوي هو قدر العبيد المحتوم بينما اقتصر العمل الذهني على السادة والنبلاء . وقد شمل العمل الذهني إدارة شؤون الدولة والاهتمام بالعلوم والفلسفة والأدب والفن وكان هذا النوع من العمل محرماً على العبيد . وقد أدى الانفصال بين العمل الذهني والعمل اليدوي إلى تطور العلوم والآداب وقد ترك نظام الرق تراثاً ثقافياً مازال حتى الآن أحد المصادر التاريخية للثقافة الانسانية.

ثانياً :

بالإضافة إلى التناقض الأساسي بين السادة والعبيد فقد ظهر تناقض آخر بين المدينة والريف . فقد تركزت في المدن طبقة التجار والمرايين ومحصيل الضرائب . وكانوا يحصلون عن طريق التجارة والأقراض وتحصيل الضرائب على جزء هام من المنتجات التي يحققها المنتجون الصغار في الريف . وفي غالب الأحيان كانت نسبة الأرباح التجارية الكبيرة ومعدلات الفائدة والضرائب المرتفعة تؤدي إلى إفلاسهم . وفضلاً عن أن هؤلاء كانوا يمولون الدولة بالضرائب فقد كانوا في نفس الوقت يشكلون عماد القوة العسكرية لها . ومن الطبيعي أن يكون لإفلاسهم الاقتصادي انعكاسات أخرى في المجالات العسكرية والسياسية نتيجة موقفهم السلي من النظام والعلاقات السائدة فيه .

وهكذا نرى أن هذه التناقضات كان لابد أن تؤدي إلى أزمة عامة تشمل مجالات الحياة المختلفة . وقد ظهرت مثل هذه الأزمة في الامبراطورية الرومانية وبشكل خاص في السنوات المائة الأخيرة من حياتها . فقد تزعزعت القدرة العسكرية لها نتيجة افلاس الحرفيين والفلاحين الصغار الأحرار والذين تحولوا بسبب ذلك إلى عبيد . وأصبحت الامبراطورية في مركز الدفاع بدلاً من مركز الهجوم وتحولت الانتصارات العسكرية إلى هزائم تحت ضربات القبائل البربرية . وكان من النتائج المامة لهذه الهزائم أن تضاعف عدد العبيد الأسرى الذين كانوا يشكلون قوة العمل الضرورية لإنجاز عملية الانتاج الاجتماعي ، ومن جهة أخرى فقد زادت أسعار العبيد في السوق العالمي لتجارة العبيد ، وهكذا تضاعفت فرص تجديد قوة العمل في نظام الرق بسبب الهزائم العسكرية وانكماش تجارة العبيد .

ونتيجة لتزايد الأزمة في الانتاج العبودي وتناقص المردود الاقتصادي فقد برز الاتجاه نحو تفتيت العلاقات الاقتصادية ونشوء علاقات اقتصادية جديدة . فكثير من السادة بدلوا في تقسيم أراضيهم إلى قطع صغيرة وتأجيرها إلى الفلاحين الأحرار والعبيد الذين تحولوا إلى فلاحين أحرار بعد انعاقهم من قيود العبودية . وكان السادة يقومون في غالب الأحيان بتقديم وسائل العمل والبذر وغيره . كل ذلك مقابل تقديم جزء كبير من المنتجات أما بصورة عينية أو بصورة نقدية . وقد تراكمت على الفلاحين نتيجة ذلك الديون وأصبحوا أكثر ارتباطاً بالأرض . وفي هذه الظروف والعلاقات الجديدة لم يكونوا عبيداً بالمعنى الاقتصادي والقانوني إلا أنهم لم يصبحوا أحراراً من الناحية الاقتصادية .

هذه التغيرات كانت تشكل بدايات تشير إلى حتمية سقوط النظام الاقتصادي العبودي وبدأت تتكون بوادر جديدة لعلاقات وأسس اقتصادية للنظام الإقطاعي الجديد .

البث الثالث

النظام الاقتصادي القطاعي

١ - نشوء النظام الإقطاعي :

ظهر النظام الإقطاعي في كثير من بلدان العالم على انقاض نظام الرق . ويمثل سقوط الامبراطورية الرومانية في القرن الخامس ميلادي نهاية نمط الانتاج العبودي إلا أن بعض المجتمعات الأوربية الأخرى لم تعرف في تلك المرحلة أنظمة الرق وإنما انتقلت مباشرة من حالة المجتمع البدائي إلى علاقات النظام الإقطاعي . وفي بعض بلدان الشرق القديم كالمند والصين ظهر أيضاً النظام الإقطاعي ولكن نشوؤه وتكونه اجتاز مراحل بطيئة في التطور . بينما ساعدت بعض العوامل والظروف الخاصة في أوروبا على التطور السريع للنظام الإقطاعي .

لقد كانت الامبراطورية الرومانية تشهد في المرحلة الأخيرة من حياتها عوامل تفسخ نظام الرق . إلا أن المزايم العسكرية كانت تضيف إلى تلك العوامل عوامل أخرى جديدة . وبعد انهيار الامبراطورية على أيدي الجيوش الغازية بدأت طبقة النبلاء والقادة العسكريون يسيطرون سيطرتهم على الأرض والقرى . وفي هذه المرحلة كان من الضروري تطوير أجهزة الدولة الجديدة من أجل فرض السيطرة الكاملة على الامبراطورية الرومانية المنهارة . ولكن من جهة أخرى كان تثبيت السلطة الجديدة يتطلب أرضاء رجال الدولة ، وخاصة القادة العسكريين ، وكان توزيع الأراضي عليهم أهم الوسائل التي تحقق هذه الغاية .

إن الأسس العامة والجوهرية للنظام الاقتصادي الإقطاعي كانت متماثلة في

جميع المجتمعات القطاعية وذلك بغض النظر عن بعض الصفات الخاصة لكل من هذه المجتمعات . فقد كانت الملكية الكبيرة للأرض تشكل السمة الأساسية للنظام القطاعي ، وهي تعني الملكية المطلقة لمنطقة معينة من الأرض وتبعية الفلاحين إلى السلطة القطاعية . إلا أن طبيعة العلاقة بين القطاع والفلاحين تختلف عن طبيعة العلاقة بين السادة والعبيد . فقد كان السادة يفتحون بالملكية المطلقة لوسائل الإنتاج والانسان معاً . بينما يتمتع الفلاح في النظام القطاعي بنوع من الحرية النسبية وخاصة فيما يتعلق بملكية بعض وسائل الإنتاج مثل ملكية قطعة محلودة من الأرض وبعض وسائل العمل كأدوات العمل الزراعي والحيوانات . كما كانت له حياته العائلية الخاصة . وكان التناسل الطبيعي خلافاً لنظام الرق المصدر الأساسي لتجديد قوة العمل

٢ - عملية الإنتاج والتوزيع - أشكال الريع القطاعي :

أولاً : لقد كان الإنتاج القطاعي بمثابة العمود الفقري في عملية الإنتاج الاجتماعي أي أن الإنتاج القطاعي كان يشمل المجال الأكبر في عملية الإنتاج الاجتماعي ويحقق القسم الأعظم من المنتجات وكانت أشكال الملكية متعددة في هذا المجال ، فإلى جانب الملكية القطاعية الكبيرة للأرض كانت هناك ملكيات صغيرة تابعة للفلاحين . أما المروج والمراعي وماشبهها فقد كانت تخضع لشكل الملكية المشاعية - الجماعية .

ثانياً : إلى جانب الإنتاج القطاعي كان هناك شكل الإنتاج الفردي البسيط . ويشمل المنتجين الحرفيين الصغار والفلاحين الأحرار الذين يقومون بالعمل بصورة فردية ومستقلة وكان القسم الأعظم من منتجاتهم يخضع لعملية التبادل والبيع في السوق . وقد لاقت هذه الأعمال تطوراً هاماً في النظام القطاعي بسبب اتساع التنوع في التخصص وفشو فروع حرفية جديدة .

بالنسبة لعملية الإنتاج القطاعي فقد ساد فيها على الغالب نظامان أساسيان من علاقات الإنتاج :

أ - النظام الأول وهو ما يسمى بنظام السخرة :

وفي هذا النظام يتوجب على الفلاح أن يقوم بالعمل في أرض القطاعي لأيام

معلومة في الأسبوع وتعود المنتجات المتحققة في هذه الأرض إلى الإقطاعي بكاملها وفي أيام العمل الباقية من أيام الأسبوع يقوم الفلاح بالعمل في أرضه الخاصة ويعود إليه الناتج المتحقق في هذه الأرض . وهو الناتج الضروري لإعادة وتجديد قوة عمله .

ب - النظام الثاني : وهو ما يسمى بنظام الريع :

وفي هذا النظام لا يتم توزيع أيام العمل وإنما يتوجب على الفلاح في هذه الحالة أن يقدم القسم الأكبر من الناتج أو المنتج بدلاً من أيام عمل معينة . وهذا القسم من الناتج الفائض الذي يعود إلى الإقطاعي اتخذ في المراحل الأولى شكلاً عينياً (تقديم كمية مأمّن الناتج) ثم اتخذ فيما بعد شكلاً نقدياً . وفي الحالة الأخيرة كان على الفلاح بيع الناتج في السوق وتقديم حصة الإقطاعي نقداً . أما القسم الباقي من الناتج فهو يمثل الجزء الضروري واللازم لتجديد قوة العمل .

وكما هو واضح فهناك اختلافات بين النظام الأول والثاني . ففي نظام السخرة ينقسم العمل زمانياً ومكانياً إلى قسمين . بينما يقوم الفلاح بالعمل في نظام الريع دون تقسيم وتقديم قسم من الناتج بدلاً من أيام عمل محددة . ففي الحالة الأولى كان الإقطاعي يحصل على العمل بشكله الطبيعي بينما يحصل في الحالة الثانية على نتيجة العمل مجسداً في قسم من الناتج وهو الناتج الفائض .

في الحالة الأولى لم يكن الفلاح مهتماً بالعمل ونتائجه أما في الحالة الثانية فقد أصبح أكثر اهتماماً بنتائج العمل طالما أنه يحصل على قسم من الناتج الكلي . لذلك عمد الإقطاع إلى استبدال نظام السخرة بنظام الريع لأنه يضمن تقديم قسم من الناتج بدلاً من أيام عمل لا يضمن فيه نتائجه ، وفي كثير من الحالات كان نظام السخرة يخلط مع نظام الريع وفي هذه الحالة كان على الفلاح أن يقدم أياماً من العمل بالإضافة إلى قسم من الناتج المتحقق في أرضه الخاصة .

ولكن مهما اختلفت هذه الأنظمة والأشكال فإن محتوى علاقات النظام الإقطاعي

القائم على ملكية الأرض يبقى واحداً من حيث الجوهر . وهذا المحتوى يتخذ شكلاً يطلق عليه عادة لفظ ريع الأرض .

ومن الواضح أن القانون الاقتصادي الأساسي في نظام الإقطاع والذي يعبر عن الهدف من عملية الإنتاج والنشاط الاقتصادي يكمن أولاً في تحقيق الناتج الفائض الذي يعود إلى الاقطاعيين من أجل اشباع رغبتهم الاستهلاكية المباشرة وفي تحقيق الناتج الضروري الذي يعود إلى الفلاح من أجل تحديد قوة العمل .

٣ - تطور العلاقات السلبية - التقيدية :

ظل الاقتصاد الطبيعي هو الطابع الغالب للاقتصاد الإقطاعي وخاصة في مراحله الأولى . وفي الاقتصاد الطبيعي كان يتم استهلاك الناتج مباشرة من قبل الاقطاعيين والفلاحين وكان القسم الخاص بالإقطاعي يستهلك من قبله مباشرة . كما كان الفلاح يقوم مع عائلته باستهلاك حصته من الناتج ، وكان يقوم أحياناً بصنع قسم من أدوات عمله دون شرائها من السوق .

ومع ذلك فقد تطورت علاقات التبادل والعلاقات السلبية - التقيدية في النظام الإقطاعي وكانت هذه العلاقات قد ظهرت في أواخر المجتمع البدائي واتسعت في نظام الرق . ويعود التطور النسبي للعلاقات التبادلية في نظام الإقطاع إلى العوامل التالية :

أولاً : تطور التقسيم الاجتماعي للعمل وزيادة أنواع التخصص في العمل وذلك نتيجة لتطور وسائل العمل وظهور فروع اقتصادية جديدة . ومن المعلوم أن اتساع نطاق التخصص في العمل يؤدي إلى توسيع الحاجة للتبادل بين الأعمال الزراعية والأعمال الحرفية .

ثانياً : ظهور الريع التقدي .

فقد لاحظنا في هذه الحالة أنه كان يتوجب على الفلاح بيع الناتج في السوق وتقديم حصة الإقطاع على شكل تقدي وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى توسيع علاقات التبادل وكمية السلع المتبادلة . كما أصبح بإمكان الإقطاعي أن يشتري سلماً من

الأخرين بواسطة النقد . كما ساعد ذلك على تطوير التبادل بين الفلاحين والحرفيين

٤ - انحلال المجتمع الإقطاعي :

إن علاقات التبادل والعلاقات السلمية - التقليدية اتسعت في النظام الإقطاعي نتيجة التطور في وسائل العمل وتقسيم العمل الاجتماعي . ومن المعلوم أن تطور وسائل العمل وظهور وسائل جديدة يؤدي إلى تشعب في التخصص وظهور أعمال جديدة وهذا بدوره يؤدي إلى توسيع دائرة التبادل . وقد كان لتطور العلاقات السلمية التقليدية دور أساسي في تفتيت الأسس الاقتصادية العامة للمجتمع الإقطاعي . إلا أنه كانت هناك عوامل أخرى لا تقل عن ذلك أهمية ، ويمكن تلخيص عوامل التطور التي قادت إلى تفتيت النظام الإقطاعي بما يلي :

٢ - تطور القوى المنتجة :

ففي القرن السادس عشر والسابع عشر تطورت صناعة الاستخراج والتعدين والطاقة . وظهرت الأفران العالية وأمكن استخراج الفولاذ من الحديد . كما ظهرت الآلات الموائية والمائية وتطورت صناعة السفن وتم اكتشاف البوصلة كما عرفت قبل ذلك طباعة الكتب .

ب - ظهور علاقات اقتصادية جديدة :

كان محزى العلاقات الاقتصادية في النظام الإقطاعي يقوم بالدرجة الأولى على أساس تأمين الرغبات الاستهلاكية المباشرة للاقطاعيين . ونظراً لأن ذلك كان يشكل الهدف والقانون الأساسي فلم يكن لديهم بالتالي أي اهتمام بتطوير الإنتاج إلا في حدود هذه الرغبات والحاجات الشخصية وبالتالي لم يكن هناك أي دافع لاستخدام القوى المنتجة الجديدة ، طالما أن الوضع القائم يؤمن لهم حاجاتهم دون انقلاق أي شيء على تحسين وسائل وشروط العمل . لذا بقي الإنتاج في ظل الإقطاع إنتاجاً راکداً بسيطاً دون أن يحقق خطوات هامة في النمو والتقدم .

ثم أن استخدام القوى المنتجة والمكتشفات العلمية الجديدة يتطلب من جهة أخرى

تنظيماً آخر للعمل يختلف عن التنظيم القائم في النظام القطاعي . فإذا كان الانتاج القطاعي يقوم على أساس تبشر الفلاحين المنتجين فإن استخدام التكنيك الحديث يتطلب إيجاد نوع آخر من التعاون والتنظيم في العمل . وهذا بدوره يستلزم أولاً ما يستلزم تحرير اليد العاملة من علاقات الانتاج القطاعية والتي أصبحت معرقة للتطور اللاحق .

ج - تطور الاقتصاد السلمي - النقدي :

إن تطور التبادل والعلاقات السلمية - النقدية وتوسع السوق الداخلي والخارجي وخاصة بعد اكتشاف امريكا لم يعد ينسجم مع الاقتصاد الطبيعي الذي كان الطابع الغالب للاقتصاد القطاعي ، كما ازداد دور رأس المال التجاري والربوي الذي ظهر لأول مرة في نظام الرق نتيجة هذا التوسع وازدياد علاقات التبادل والعلاقات السلمية النقدية في النظام القطاعي . ونظراً لأن القانون الاقتصادي الأساسي لرأس المال عموماً هو تحقيق الربح الأقصى فإن طبيعة رأس المال التجاري والربوي تتنافى مع طبيعة العلاقات الاقتصادية القطاعية التي تهدف إلى اشباع الرغبات الشخصية المباشرة . لقد لعب رأس المال التجاري والربوي دوراً هاماً في تفتيت أسس النظام الاقتصادي وخاصة في المرحلة التي أصبح فيها بالإمكان استثمار رأس المال في مجال الصناعة وبعد التطور الذي حققته القوى المنتجة والمكشفات الحديثة ، إلا أن تحقيق ذلك يشترط من ناحية أخرى وجود يد عاملة حرة من علاقات التبعية القطاعية . وعندما توفرت هذه الشروط مع بدايات الثورة الصناعية البرجوازية اتجه رأس المال التجاري إلى الصناعة كما اتجه رأس المال الربوي نحو الاستثمارات المصرفية .

هذه هي العوامل الأساسية التي قادت إلى زعزعة أسس النظام القطاعي الذي أصبح غير متلائم أو منسجم مع ملامح التطور الجديد . وقد كان من المحم والضروري أن يظهر نظام اقتصادي جديد يقوم على علاقات وأسس اقتصادية جديدة تتلاءم مع التطورات الجديدة . وهكذا بدأ النظام الاقتصادي الرأسمالي بالظهور وبدأ معه الاقتصاد السلمي ليحل تدريجياً محل الاقتصاد الطبيعي . وأصبح الانتاج ولأول مرة في التاريخ الاقتصادي بهدف إلى تحقيق الربح لا الإشباع المباشر للحاجات الشخصية وأصبح

الربح الرأسمالي القانون الاقتصادي الأساسي . وأصبحت السلعة أي الناتج المنتج من أجل التبادل وتحقيق القيمة والربح هي الخلية التي يتشكل منها الاقتصاد الرأسمالي .

الخلاصة :

لقد تناولنا في هذا الفصل دراسة الأنظمة الاقتصادية التي سبقت ظهور الاقتصاد الرأسمالي ، ولاحظنا أن كل نظام من هذه الأنظمة يقوم على أسس اقتصادية تختلف عن الأسس التي تقوم عليها الأنظمة الأخرى . وهذا مايسمح بالمقارنة بين نظام وآخر فضلاً عن اعطائنا لمحة عن التطور التاريخي للعمليات والعلاقات الاقتصادية . ويمكن تلخيص النقاط الأساسية الواجب استيعابها في هذا الفصل كما يلي :

٢ - أن النظام الاقتصادي في المجتمع البدائي هو أول الأشكال الاقتصادية في تاريخ المجتمعات . وهذا النظام يقوم على الأسس والعلاقات الاقتصادية الأساسية التالية :

- بدائية القوى المنتجة بصورة عامة وانخفاض مستوى وسائل وأدوات العمل المركبة من العصي والحجارة (العصر الحجري) . وكان لاكتشاف النار أهمية بالغة في تطور القوى المنتجة .

- جماعة العمل ، التعاون في العمل الواحد والتقسيم الطبيعي الفيزيولوجي في العمل .

- الملكية الجماعية المشاعة للأرض ووسائل الإنتاج .

- التوزيع المتساوي للمنتجات .

- القانون الاقتصادي الأساسي = اشباع الحاجات المباشرة للجماعة والفرد كوحدة اجتماعية متماسكة .

أما بالنسبة للأسس الاقتصادية التي يقوم عليها نظام الرق فهي تختلف عن أسس الاقتصاد البدائي . ويمكن تلخيصها كالتالي :

- ملكية السادة المطلقة لوسائل الإنتاج والإنسان معاً .
- عملية الإنتاج تقوم بصورة أساسية على التعاون البسيط لعمل العبيد .
- التوزيع غير المتساوي للنواتج أو المنتجات . وللأداة حتى مطلق بالتصرف بالنتائج وكيفية توزيعه بين الناتج الضروري والنتائج الفائض .
- تقسيم اجتماعي في العمل .
- علاقات تبادل إلى جانب الإقتصاد الطبيعي — ظهور رأس المال التجاري والربوي .

وفي مرحلة الانتقال إلى النظام الإقتصادي الإقطاعي برزت أسس اقتصادية جديدة . إن الأسس الإقتصادية في المجتمع الإقطاعي تنقسم بالسمات الأساسية التالية :

- ملكية إقطاعية كبيرة للأرض مع وجود ملكية صغيرة وملكية جماعية مشاعية .
- توزيع غير متساو للمنتجات — وكان التوزيع يقوم على أسس نظام السخرة أو نظام الربح .
- تطور علاقات التبادل نتيجة زيادة التخصص في العمل وظهور الربح النقدي .

أسئلة نموذجية للتفكير والمساعدة على استيعاب محتويات الفصل الثاني :

- ١ — ماهي ضرورات العمل الجماعي وأشكاله في الإقتصاد البدائي ؟ ماهو المقصود بالتقسيم الطبيعي للعمل . ؟
- ٢ — ماهي مبررات الملكية الجماعية والتوزيع المتساوي للمنتجات ؟ ماهو القانون الإقتصادي الأساسي في الإقتصاد البدائي ؟
- ٣ — ماهي العوامل التي أدت إلى ظهور التقسيم الاجتماعي للعمل ؟ وماهو دور ذلك في نشوء التبادل وظهور السلعة والنقد ؟

- ٤ - ماهي العوامل التي أدت إلى تفتت وتحلل الاقتصاد البدائي ؟
- ٥ - كيف كانت علاقات الانتاج في نظام الرق؟ وماهي أشكال توزيع المنتجات هل يختلف القانون الاقتصادي الأساسي عنه في الاقتصاد البدائي ؟
- ٦ - ماهي أسباب تطور علاقات التبادل والعلاقات السلعية النقدية ؟ هل يمثل ظهور رأس المال التجاري والربوي تقسيماً اجتماعياً جديداً للعمل ؟ وماهو دور كل منهما ؟
- ٧ - ماهي العوامل التي أدت إلى تفتت وسقوط نظام الرق ؟
- ٨ - ماهي طبيعة علاقات الانتاج في النظام الاقطاعي ؟ وما هو الفارق بين نظام السخرة ونظام الربيع وأشكال ريع الأرض ؟
- ٩ - ماهي عوامل تطور التبادل والعلاقات السلعية - النقدية في النظام الاقطاعي ؟
- ١٠ - ماهي العوامل التي أدت إلى انحلال النظام الاقتصادي الاقطاعي وظهور الاقتصاد الرأسمالي ؟ .

القسم الثالث

الاقتصاد السياسي للراسمالية

الباب الأول

الاسس العامة للنظام الرأسمالي

الفصل الأول

السلعة والنقد

١ - تمهيد :

تضمنت الفصول السابقة دراسة تاريخية عن اقتصاديات المجتمعات التي سقت ظهور المجتمع الرأسمالي . وكانت هذه الدراسة تهدف إلى توضيح نشوء وتطور العلاقات الاقتصادية والقوانين السائدة في هذه المجتمعات وبشكل خاص القانون الاقتصادي الأساسي .

وقد رأينا كيف أن علاقات الاقتصاد الرأسمالي كانت قد بدأت بالظهور في مرحلة معينة من تطور المجتمع الاقتصادي . ولكن قبل البدء بدراسة النظام الاقتصادي الرأسمالي يجب ابداء الملاحظات التالية :

أ - في المجتمعات السابقة للنظام الرأسمالي كان الاقتصاد الطبيعي هو الطابع الغالب والعام للحياة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي أي أن هذه المجتمعات كانت تهدف من عملية الإنتاج إلى تحقيق الاستهلاك المباشر دون أن يخضع الجزء الأكبر من المنتجات للتبادل في السوق أي أن الإنسان ينتج بهدف تحقيق رغباته واحتياجاته الشخصية المباشرة .

وإلى جانب الاقتصاد الطبيعي ظهرت علاقات التبادل وتطورت تدريجياً العلاقات

السلعية - النقدية بمرجات متفاوتة حسب تطور تقسيم العمل الاجتماعي والحاجة إلى تبادل المنتجات . إلا أن علاقات التبادل والعلاقات السلعية - النقدية بقيت محصورة في حدود معينة ولم تصبح هي الطابع العام والغالب على العلاقات الاقتصادية رغم أنها نسبياً كانت أكثر تطوراً في النظام القطاعي منها في نظام الرق . وقد ساهمت هذه العلاقات السلعية - النقدية في انهيار الاقتصاد الطبيعي لأنها تتنافى مع محتوى هذا الاقتصاد الذي لا يهدف إلى التبادل في السوق . وقد ظهرت عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك في الاقتصاد الطبيعي وفق المراحل التالية .

الاتساج - التوزيع - الاستهلاك -

ب - على العكس من ذلك فإن الاقتصاد الرأسمالي اقتصاد سلعي . وعينياً نقول اقتصاد سلعي فإننا نعني بأن القسم الأعظم من المنتجات يأخذ شكل السلعة أو البضاعة أي أنها تخضع للتبادل والبيع في السوق قبل أن تنقل من عملية الإنتاج إلى عملية الاستهلاك :

الاتساج - التبادل - التوزيع - الاستهلاك .

إن أهم صفات النظام الرأسمالي تكمن في أن العلاقات السلعية - النقدية والتي بدأت بالتكون في المجتمعات السابقة للرأسمالية أصبحت هي الطابع الغالب في الاقتصاد الرأسمالي . أي أن علاقات الاتساج والعلاقات الاقتصادية عموماً تأخذ شكل العلاقات السلعية - النقدية .

فإذا كانت العلاقات السلعية - النقدية في المجتمعات السابقة للرأسمالية لا تلبو بظاهرة عامة في إطار الاقتصاد الطبيعي فإنه لا يمكن التفكير بوجود النظام الرأسمالي دون وجود وانتشار علاقات التبادل والتي تأخذ شكل العلاقات السلعية - النقدية .

ج - لقد أشرنا في الفصل السابق بخصوص منهج وأسلوب علم الاقتصاد السياسي إلى أن المعرفة العلمية للعلاقات الاقتصادية المشابهة تقتضي دراسة الأشكال والظواهر

الاقتصادية الأكثر بساطة ثم الانتقال منها إلى العلاقات والظواهر الأكثر تعقيداً . وهذا ينطبق على الظواهر الطبيعية والظواهر الاجتماعية ومنها الظواهر الاقتصادية . وكما في العلوم الكيميائية حيث يبدأ التحليل العلمي بتحليل العناصر الكيميائية المكونة للظواهر الطبيعية - البسيط منها والمقد - كما يشمل ذلك أيضاً البحث عن العلاقات التي تربط بين هذه العناصر ، كذلك في علم الأبيولوجيا يبدأ التحليل العلمي بدراسة الخلية وهي أبسط وحدة في الجهاز العضوي . إذ أن دراسة الخلية شرط لا بد منه لفهم وإدراك العلاقات العضوية كلها . وإذا أردنا تطبيق هذا المنهج العلمي على الظواهر الاقتصادية في النظام الرأسمالي فإنه من الضروري عند استخدام منهج علم الاقتصاد السياسي في دراسة وتحليل هذه الظواهر الانتقال من الشكل البسيط الذي بدأ به للنظام الرأسمالي إلى العلاقات المعقدة فيه . إن هذا الشكل البسيط في الاقتصاد الرأسمالي يتمثل أولاً في السلعة ، لأن الناتج يتحول هنا إلى سلعة والسلعة تعد الخلية الاقتصادية الأساسية في النظام الرأسمالي .

إن دراسة السلعة أولاً ثم النقد ثانياً باعتبارهما الأشكال البسيطة والأولى في النظام الرأسمالي يتفق مع المنهج العلمي في تحليل النظام الرأسمالي . إن هذه الدراسة للسلعة والنقد تمكننا من فهم العلاقات الأكثر تعقيداً في النظام الرأسمالي وهي تعد شرطاً ضرورياً لا بد منه لدراسة العلاقات الرأسمالية الأساسية كالعلاقة بين رأس المال والأجر ودراسة أشكال رأس المال وغيرها من الأشكال والعلاقات الرأسمالية .

وإلى جانب دراستنا للعلاقات والظواهر الرأسمالية الأساسية والأولية والتي تعبر عنها السلعة والنقد فإننا سوف نلجأ إلى مقارنة العلاقات الاقتصادية الرأسمالية بالعلاقات التي يتصف بها الإنتاج السلمي البسيط . فقد كان الإنتاج السلمي البسيط يمثل في مرحلة سقوط الاقطاع الأساس في نشوء النظام الرأسمالي والعلاقات الرأسمالية ، أي أنه كان يمثل البنود الأساسية التي تكونت منها الرأسمالية .

وفهم من الإنتاج السلمي البسيط الإنتاج الذي يقوم به الحرفيون والفلاحون الصغار الذين يملكون وسائل إنتاج خاصة بهم ويقومون بالعمل لصالحهم الخاص

المباشر عن طريق انتاج السلعة ويبيعها في السوق . أن الملامح الأساسية التي تصف الانتاج السلمي البسيط هي :

١ - وجود تقسيم اجتماعي في العمل ، أي أن كل منتج لا يستطيع أن يشكل بمفرده اقتصاداً متكاملًا . فهو ضمن مجموعة كبيرة من المنتجين يتخصص كل منهم بعمل معين والنتائج المتحقق من عملهم لا يخدم رغبتهم بشكل مباشر وإنما يباع في السوق وهو بذلك يجب أن يشبع احتياجات الآخرين الذين يقومون بشراء هذا الناتج .

٢ - استقلالية هؤلاء المنتجين ، إذ أن اقتصادهم يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . وللنتائج المتحقق .

لقد كان الانتاج السلمي البسيط أكثر الأشكال شيوعاً في المرحلة ما قبل الرأسمالية وظل يحتل حيزاً كبيراً في عملية الانتاج في المراحل المبكرة للرأسمالية إلا أن التطور اللاحق للرأسمالية أدى تدريجياً إلى زوال هذا الشكل البسيط في الانتاج ليحل محله الانتاج الرأسمالي الكبير . وبالرغم من أنه يلاحظ وجود مظاهر وبقايا لهذا الشكل البسيط في الانتاج إلا أنه لا يحتل مكانة أساسية في عملية الانتاج الرأسمالي والعلاقات الرأسمالية .

البث الاول

السلعة

يطلق اسم السلعة على الناتج الذي تحققه عملية الإنتاج من أجل التبادل . وعندما ينظر المرء إلى السلعة كما تبدو في عملية التبادل في السوق فإنه يلاحظ أن لهذه السلعة صفتين أساسيتين . الصفة الأولى هي أن السلعة شيء مادي يشبع حاجة انسانية معينة (كالخبز الذي يشبع حاجة الإنسان إلى الغذاء) وهذه الصفة هي ما يطلق عليها عادة القيمة الاستعمالية . أما الصفة الثانية التي تملكها السلعة فهي إمكانية مقايضتها بسلعة أخرى وفق نسبة معينة وهذه الصفة الثانية للسلعة هي ما ندعوه بالقيمة التبادلية .

١ - القيمة الاستعمالية للسلعة :

تستطيع القيمة الاستعمالية للسلعة أن تلبي نوعين من الحاجات ، النوع الأول وما هو ما يطلق عليه الحاجات الانتاجية كالقيمة الاستعمالية التي تحملها الآلة والمواد الأولية والتي تخدم حاجات عملية الانتاج . أما النوع الثاني فإنه يتمثل في الحاجات الشخصية الانسانية المادية منها والمعنوية كالألبسة والمواد الغذائية والتي تلبي حاجات انسانية مادية بينما تلبي القيمة الاستعمالية التي يحملها الكتاب والمذياع حاجات انسانية معنوية .

إن القيم الاستعمالية التي تحملها السلع تشكل المحتوى المادي للثروة الاجتماعية وإن استمرار وجود الفرد والجماعة يتطلب استمرار انتاج هذه القيم الاستعمالية فالفرد مثلاً يحتاج بصورة دائمة إلى المواد الغذائية وغيرها من السلع الاستهلاكية . صحيح أن الطبيعة تمنح الانسان أنواعاً مختلفة ومتعددة من القيم الاستعمالية كالغذاء والماء مثلاً ولكن هذه القيم الاستعمالية تكون جاهزة في الطبيعة دون أن يحتاج الانسان

إلى بذل أي جهد في تحقيقها أما القسم الأعظم من القيم الاستعمالية فإنه يتجسد في السلع التي ينتجها. العمل الإنساني .

وحى يتحول الناتج الذي يحققه العمل إلى سلعة يجب أن يتوفر فيه المقدرة على اشباع حاجات الآخرين . فلقد كان المهدف من الناتج في الاقتصاد الطبيعي هو اشباع حاجات المنتجين المباشرين له . أما إذا كانت السلعة تعني الناتج الخاضع للتبادل مع الآخرين فيجب أن يتوفر فيها شرط اشباع حاجات الآخرين وباختصار يجب على القيمة الاستعمالية للسلعة أن تمثل قيمة استعمالية اجتماعية .

ولكن ليس من الضروري أن يتحول كل ناتج يحمل قيمة استعمالية تشبع حاجات الآخرين إلى سلعة . فعندما يقدم الفلاح إلى الاقطاعي قسماً من الناتج المتحقق في أرضه على شكل ريع الأرض فإن هذا القسم من الناتج لا يخدم حاجات الفلاح وإنما يلبي حاجات الآخرين وهم الاقطاعيون في هذه الحالة . وهذا القسم من الناتج المسمى بالناتج الفائض لا يتحول إلى سلعة . لأن هذا الناتج الفائض يقدم إلى الاقطاعي بلون مقابل أي دون تبادل بسلعة أخرى . ولذا يمكن الاستنتاج بأنه بالإضافة إلى ضرورة توفر القيمة الاستعمالية يجب أن تتوفر في الناتج وجود قيمة تبادلية له حتى يصبح هذا الناتج سلعة . أي يجب مبادلة القيمة الاستعمالية الناتج بقيم استعمالية أخرى وفق نسب معينة . وباختصار يجب أن يتوفر في الناتج شرطان أساسيان حتى يتحول إلى سلعة : القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية .

ففي الاقتصاد الطبيعي (الانتاج من أجل الاستهلاك المباشر) يكون للناتج قيمة استعمالية ولكنه لا يحمل قيمة تبادلية . وفي هذه الحالة لا يتحول الناتج إلى سلعة . فالقيمة الاستعمالية تتوفر إذن في الناتج سواء استخدم من أجل الاستهلاك المباشر أم استخدم كسلعة للتبادل بسلع أخرى . أما في الاقتصاد السلمي كالاقتصاد الرأسمالي فالقيمة الاستعمالية وهي المحتوى المادي للسلعة يجب أن تحمل صفة اجتماعية أخرى هي القيمة التبادلية .

وبكلمة أخرى ليس كل ناتج سلعة وإنما كل سلعة ناتج خاضع للتبادل يحمل قيمة استعمالية وقيمة تبادلية .

٢ - القيمة التبادلية :

تبدو القيمة التبادلية للوهلة الأولى عبارة عن علاقة تبادل بين كميات من سلع مختلفة أو عبارة عن تناسب يتم بموجبه تبادل قيم استعمالية لسلع متباينة فعندما يتم تبادل قميص مقابل حذاء فهذا يعني أن القيمة التبادلية للقميص الواحد تساوي حذاءً واحداً فقط .

ومن المعلوم أن منتجي السلع يقومون بعملية تبادل السلع منذ زمن طويل ، أحياناً بصورة مباشرة أي سلعة مقابل سلعة وهذا ما ندعوه بالمقايضة ، ثم أصبح تبادل السلع فيما بعد يأخذ شكلاً غير مباشر أي بواسطة النقد . فالمنتج يبيع السلعة بالنقد حتى يحصل على سلعة أخرى بواسطة النقد . وفي الفترة القادمة عندما ندرس أشكال القيمة فإننا سوف نتنقل من الشكل البسيط الأولي المباشر للتبادل إلى الأشكال المعقدة وغير المباشرة . أي أن هذه الدراسة ستتناول الجانب التاريخي في تطور أشكال التبادل . لأن فهم الأشكال البسيطة والأولية في التبادل سيساعدنا على فهم الأشكال الأكثر تعقيداً . إلا أن هذه الدراسة سوف لا تقتصر على أشكال القيمة التبادلية وإنما ستتناول أيضاً محتوى وجوهر القيمة التبادلية . وقد أثار محتوى وجوهر التبادل جدلاً كبيراً بين علماء الاقتصاد السياسي الكلاسيكيين منهم والمعاشرين . وهذا الاهتمام الذي أثاره موضوع القيمة يمكن تفسيره بأن الاقتصاد الرأسمالي الذي بدأ بالظهور في القرن السابع عشر هو كما ذكرنا اقتصاد سلمي أي أن الناتج يتحول إلى سلعة له قيمة استعمالية وقيمة تبادلية . ففي الاقتصاد الطبيعي عندما يقوم الإنسان بالإنتاج من أجل الاستهلاك المباشر وليس بهدف التبادل في السوق فمن الطبيعي إذن ألا يثير موضوع القيمة التبادلية أي اهتمام نظري أو عملي . أما في الاقتصاد الرأسمالي السلمي فإن الإنسان ينتج من أجل التبادل في السوق وتحقيق الربح . ولهذا كان من الطبيعي أن يهتم علماء الاقتصاد السياسي بدراسة وتحليل القيمة التبادلية . فإذا قلنا أنه من الضروري أن يتوفر في السلعة قيمة استعمالية فهذا أمر مفروغ منه لأن الناس لا يشترون السلع في السوق

بلون أن يكون لها قيمة استعمالية تقوم بإشباع حاجة انسانية معينة أما ما يثير الجدل والاهتمام فهو القيمة والقيمة التبادلية في السوق . لأن المنتج الرأسمالي يهيم كثيراً أن يعرف فيما إذا كانت السلعة تحقق قيمتها التبادلية في السوق أم لا . لأن تحقيق الربح يتوقف على السعر الذي تباع به السلعة في السوق .

حول موضوع القيمة والقيمة التبادلية توجد نظريات مختلفة كل منها يحاول تفسير القيمة من وجهة معينة . فظاهرة القيمة والقيمة التبادلية في السوق ليست ظاهرة طبيعية لا يختلف أثنان حول صحة القوانين التي تحكمها ، وإنما هي ظاهرة اقتصادية اجتماعية . وفي أية ظاهرة اجتماعية اقتصادية تتباين الآراء حول تفسير محتوى هذه الظاهرة . إذن يمكن تصوير صفات وشروط السلعة بالشكل التالي :

القيمة التبادلية	السلعة	القيمة الاستعمالية
هي علاقة تناسب يتم بموجبها تبادل سلعة مقابل سلعة أخرى وهي في جوهرها علاقة بين منتج ومنتج آخر يتبادلان فيما بينهما نتاج عملهما . مثال : (فأس = ٢٠ كغ حبوب)	هي الناتج الذي يلبي حاجات انسانية والمخاضع للتبادل مع ناتج آخر	هي مجموعة الصفات المادية التي تحملها السلعة والتي بواسطتها يمكن تلبية حاجات الفرد والمجتمع . وهي : ١- قيم استعمالية تلبي حاجات الفرد كالمواد الغذائية ٢- قيم استعمالية تلبي حاجات الإنتاج كالألات والمواد الأولية .

وقد لاقبت دراسة القيمة التبادلية اهتماماً خاصاً . وتناولت هذه الدراسة أشكال القيمة التبادلية التي صادفتها عملية التبادل عبر مراحل التطور التاريخي للعلاقات التبادلية كما أن هذه الدراسة لم تقتصر على شكل القيمة التبادلية وإنما تناولت أيضاً محتوى وجوهر القيمة التبادلية والذي كان الموضوع الأساسي لنظريات القيمة .

٣ - أشكال القيمة التبادلية :

نشأ التبادل كما أشرنا في مرحلة من التطور الاقتصادي تميزت بظهور التقسيم الاجتماعي للعمل . ومنذ ذلك الحين اتخذت القيمة التبادلية أشكالاً تتسجم مع مستوى ودرجة تطور العلاقات التبادلية كان آخرها الشكل التقدي للقيمة . وهذا الشكل لم يكن في الماضي هو الشكل الشائع والمألوف الذي ساد العلاقات التبادلية وإنما سبقته إلى الظهور أشكال مختلفة للقيمة التبادلية .

٣ - ١ - الشكل البسيط :

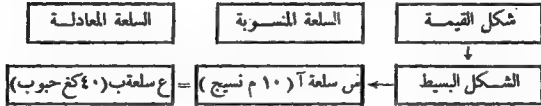
إن أقدم أشكال القيمة هو ما يطلق عليه عادة الشكل البسيط والعفوي للقيمة التبادلية . وكان هذا الشكل منسجماً مع الأشكال البدائية للعلاقات التبادلية وقد بدأت بين عدد محدود من المنتجين الذين تكون لديهم فائض من الناتج . وهكذا انحصرت عملية التبادل في حدود ضيقة للغاية وذلك بسبب انعدام التنوع في السلع الخاضعة للتبادل فضلاً عن محدودية الانتاج وانخفاض مستواه وهذا التبادل الذي ظهر في شكل سلعة مقابل سلعة أخرى كان يتم غالباً بصورة عفوية وتحكمه الصلصة التي تجمع بين المتبادلين ، إذ أنعلمت في تلك المرحلة العلاقات التبادلية المنظمة التي تتسم عادة بالدورية والتكرار . وحسب الشكل البسيط للقيمة فإن التعبير عن قيمة سلعة ما يتم بواسطة سلعة أخرى معادلة لها . كأن نقول مثلاً :

$$\text{من سلعة أ} = \text{ع سلعة ب}$$

$$\text{أو } ١٠ \text{ م نسيج} = ٤٠ \text{ كغ حبوب.}$$

وتتلو هذه المعادلة التبادلية البسيطة على شكل علاقة كمية بين السلعة أ وهي النسيج. وبين كمية من السلعة ب وهي الحبوب . وهذا الشكل البسيط للقيمة يشترط إذن وجود طرفين في المعادلة التبادلية بين سلعة وسلعة أخرى . ففي الطرف الأول تقف السلعة أ. والتي تبحث عن قيمتها في سلعة أخرى ب والتي تقف في الطرف المقابل لتقوم بعملية التعبير عن قيمة السلعة الأولى . أي أننا ننسب السلعة أ. التي تبحث عن

قيمتها إلى سلعة أخرى ب وهي تعبر عن قيمة السلعة الأولى . فالسلعة الأولى آ -
(النسيج) يطلق عليها السلعة المنسوبة بينما تمثل السلعة ب (الحبوب) السلعة المعادلة
أي التي تجسد القيمة المعادلة للسلعة المنسوبة .



٣ - ٢ - الشكل الواسع :

بفعل التطور الكمي والتنوعي الذي تحقق في عملية الانتاج توسعت نسبياً العلاقات
التبادلية وتنوعت المنتجات الخاضعة للتبادل وقد حل الشكل الواسع محل الشكل البسيط
للتبادل . وحسب هذا الشكل فإن السلعة التي يراد مبادلتها لا تجد مقابلها سلعة واحدة
معادلة لها كما هو الحال في الشكل البسيط . وإنما أصبح بالإمكان في الشكل الواسع
للقيمة التبادلية مقارنة وقياس السلعة (آ) بعدد من السلع يقوم كل منها بدور المعادل
لها ، أي أن السلعة المنسوبة تجد تعبيراً عن قيمتها في عدد من السلع وهذه السلع التي
يعبر كل منها عن قيمة السلعة المنسوبة تشكل السلع المعادلة :

من سلعة آ = ع سادة ب

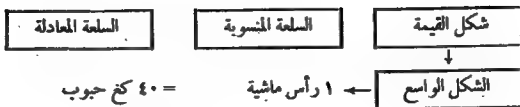
أو

هـ سلعة د

أو

ن سلعة ل

ويظهر شكل القيمة الواسع في العلاقة التالية :



= ٤٠ كغ حبوب

أو

= ١٠ م نسيج

أو

= ٢ فأس

أو

= ٣ غرام ذهب

وهكذا

وكما يبدو من هذه المعادلة فإن التبادل لا يزال يقوم على الشكل المباشر للتبادل فكما هو الحال في الشكل البسيط فإنه يتم حسب الشكل الواسع مبادلة سلعة ما مقابل إحدى السلع المعادلة لها . إلا أن الشكل الواسع وخلافاً للشكل البسيط قد تصادفه بعض الصعوبات . فالتبادل في الشكل البسيط كان مقتصرأ على سلعتين دون أن تصادفه أية صعوبات إذ يشترط فقط توفر الحاجة والرغبة لدى المتبادلين في تملك كل منهما لسلعة الأخرى . إلا أن الصعوبة قد تظهر في الشكل الواسع عندما يريد صاحب الماشية مثلاً الحصول على حبوب إلا أن ماله الحبوب لا يحتاج إلى ماشية وإنما إلى نسيج ، وهكذا تزداد عملية التبادل تعقيداً كلما تزايد عدد المنتجات التي تدخل نطاق التبادل وكلما وجدت السلعة التي يراد تبادلها عدداً أكبر من السلع المعادلة لها . إلا أنه أمكن مع مرور الزمن التغلب نسبياً على هذه الصعوبات عندما حل الشكل العام للقيمة على الشكل الواسع للقيمة التبادلية .

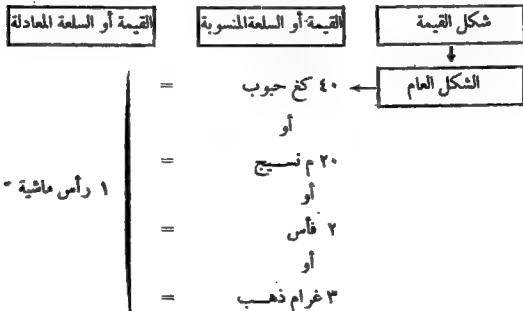
٣ - ٣ - الشكل العام للقيمة :

وحسب هذا الشكل فإن السلعة المنسوبة التي يراد مبادلتها لا نجد أمامها مجموعة

من السلع معادلة لها وإنما سلعة واحدة تكون بمثابة المعادل العام لجميع السلع . فقد انفصلت من بين مجموعة السلع سلعة واحدة تحمل بعض الصفات الخاصة واتفق عليها لتكون الشكل العام والمعادل للقيمة . إذ أصبح بإمكان أي منتج أن يبادل سلعته مقابل سلعة واحدة وبواسطة هذه الأخيرة يستطيع الحصول على أية سلعة أخرى ، وبذلك حل الشكل العام للقيمة محل الشكل الواسع للقيمة وأصبح شكل التبادل والقيمة التبادلية كالتالي :

من سلعة آ		= ع سلعة ب
		أو
		= و سلعة ت
		أو
		= هـ سلعة ث
		وهكذا

كما يمكن تمثيل هذه المعادلة بالشكل التالي :



وحسب هذا المثال تقوم الماشية بدور المعادل العام لقيم جميع السلع الأخرى .
وأصبح ممكناً بواسطة هذه السلعة التعبير عن قيم جميع السلع الأخرى ، وأصبح هناك
شكل موحد لتبادل جميع السلع مقابل سلعة واحدة ، وبإستطاعة مالك الحبوب مثلاً
مبادلة الحبوب بالماشية أولاً ثم مبادلة الماشية بأية سلعة يشاء (نسيج مثلاً)

وفي تلك المرحلة التي وصلت إليها عملية التبادل قامت عدة سلع أحياناً بدور
المعادل العام لجميع السلع الأخرى ، فإلى جانب الماشية وجدت الحبوب أيضاً
كسلعة معادلة لجميع السلع . وقد اختلفت السلع التي تقوم بدور المعادل العام من
مجتمع إلى آخر إذ نجد في مجتمع ما الماشية أو الحبوب وفي مجتمع آخر قد يكون النسيج
أو القرو هو المعادل العام . إلا أن التطور اللاحق لعملية التبادل أدى تدريجياً إلى وجود
سلعة واحدة فقط تقوم بدور المعادل العام بينما انخفضت السلع الأخرى كشكل للقيمة
المعادلة لباقي السلع وظهر بذلك الشكل التقلي للقيمة .

٣ - ٤ - الشكل التقلي للقيمة :

في الشكل التقلي للقيمة بدأت المعادن الثمينة تقوم بدور المعادل العام لقيم جميع
السلع الأخرى . إذ أن وجود بعض المزايا الخاصة بالمعادن الثمينة مثل وحدة الشكل
وإمكانية التجزئة إلى وحدات كمية صغيرة وكذلك سهولة التداول وقلتها على
المقاومة وحفظ القيمة ، وقلتها على التعبير عن قيمة كبيرة بكمية صغيرة منها بسبب
ارتفاع قيمتها الخاصة نفسها ، كل هذه المزايا التي لا تتوفر في أية سلعة أخرى جعلت
من الممكن أن تقوم المعادن الثمينة بهذا الدور كوسيلة قياس ومقارنة ومعادلة السلع
بعضها البعض . وأصبح المعادل العام لباقي السلع يقتصر على سلعة واحدة بينما تعددت
أحياناً السلع التي قامت بهذه الوظيفة في الشكل الواسع للقيمة . وأصبح شكل التبادل
والقيمة التبادلية كالتالي :

شكل القيمة	القيمة أو السلعة المنسوبة	القيمة أو السلعة المبادلة
↓ الشكل النقدي	← ٤٠ كغ حبوب أو ١٠ م نسيج أو ١ رأس ماشية أو ٢ فأس	٣ غرام ذهب

وقد ظهر النقد كمعادل عام لجميع السلع الأخرى قبل الميلاد بزمان طويل وذلك عندما ظهرت المعادن الثمينة في بلاد الإغريق والامبراطورية الرومانية . وتدرجياً حلت المعادن الثمينة محل السلع الأخرى كمعادل عام للقيمة وبصورة نهائية ، وقد ظل الذهب والفضة زمناً طويلاً يمارسان دور النقد جنباً إلى جنب إلى أن أصبح الذهب في أواخر القرن التاسع عشر المعادل النقدي الوحيد للقيمة .

إن ما يميز المعادن الثمينة هو وجود بعض الصفات الطبيعية فيها والتي لا تتوفر في باقي السلع الأخرى . وهذه الصفات هي :

٢ - وحدة الشكل :

تتميز المعادن الثمينة بوحدة الشكل والتكوين . فليس هناك أي فارق بين قطعتين من الذهب أو الفضة لهما نفس الوزن . وهذه الصفة التي تميز المعادن الثمينة لها أهمية بالغة بالنسبة لقياس قيم السلع الأخرى . فعندما تتم مبادلة السلع بالذهب فإننا نقيس هذه السلع بالنقد الذهبي . وحتى يمكن التعبير عن قيم هذه السلع فمن الضروري أن تكون وحدات النقد (الذهب أو الفضة) ذات نوعية واحدة . ويبقى الفارق مقتصرأ على الناحية الكمية فقط . فالوحدات النقدية من الذهب أو الفضة ذات شكل ومحتوى واحد . والفارق الوحيد بينها هو أنها ذات أوزان مختلفة .

ب- تجزئة المعادن الثمينة :

خلافًا لأي سلعة أخرى كالقرو مثلاً فإنه بالإمكان تجزئة المعادن الثمينة إلى أجزاء يمثل كل جزء منها قيمة معينة . وإن تجزئة المعادن الثمينة كالذهب والفضة لا تغير شيئاً من طبيعتها . وهذه الصفة التي تتميز بها المعادن الثمينة تسهل عملية تبادل السلع لأن كل سلعة لها قيمة خاصة بها . فالقيم التي تمثلها أجزاء المعدن الثمين تساعد على قياس القيم المختلفة للسلع الأخرى . فالليرة الذهبية مثلاً تنقسم إلى وحدات أصغر منها ويمكن بواسطة كل وحدة من هذه الوحدات قياس ومبادلة سلع مختلفة تحمل نفس القيمة التي تحملها هذه الوحدة .

ج- سهولة التداول :

إن وحدات صغيرة الوزن من المعادن الثمينة (الفضة أو الذهب) تمثل قيمة مرتفعة وهي في نفس الوقت سهلة التداول والانتقال من يد وأخرى . ويمكن لهذه الوحدات الصغيرة أن تقوم بدور الوسيط في عملية تداول كمية كبيرة من السلع الأخرى .

د - المقاومة والمحافظة على القيمة :

إن المعادن الثمينة خلافًا لأي سلعة أخرى تتصف بإمكانية المقاومة والبقاء فترة طويلة من الزمن دون أن تفقد شيئاً كبيراً من القيمة التي تمثلها . وهذا ما كان مائفسر فترة الذهب أو الفضة على القيام بصورة دائمة بمهمة قياس قيم السلع الأخرى .

إن تطور ظروف وشروط علاقات التبادل استلزم بالضرورة أن تقوم المعادن الثمينة في مرحلة ما من تطور هذه العلاقات بدور التقدي . وقد خرجت المعادن الثمينة من مجموعة السلع الأخرى لتقوم بهذا الدور نظراً للصفات التي تملكها والتي سبق شرحها . إن المعادن الثمينة كسلعة لها قيمة استعمالية أساسية تنبثق من الصفات الطبيعية الكيميائية والفيزيائية التي تحملها ، وهذه الصفات تساعد على استخدام المعادن الثمينة في عملية الإنتاج وذلك عندما يتم إنتاج سلع الثينة أو عندما تستعمل في تركيب الأسنان

الصناعية . إلا أنها عندما استُخدمت كـتقد فإن المعادن الثمينة حصلت على قيمة استعمالية أخرى بالإضافة إلى قيمتها الاستعمالية الأساسية فقد أصبحت تستخدم أيضاً لقياس قيمة السلعة ووسيلة لمبادلة السلع بعضها ببعض . فقد أصبح بإمكان المرء أن يبادل سلعته بالتقد ويحصل بواسطة هذا التقد على سلعة أخرى تلبي حاجاته ورغباته وهكذا فإن المعادن الثمينة بالإضافة إلى قيمتها الاستعمالية الأساسية أصبحت لها قيمة استعمالية أخرى عندما تستعمل .كتقد وتقوم بدور المعادل العام أو المقياس العام لقيم جميع أنواع السلع .

البحث الثاني

نظريات القيمة

١ - تمهيد :

لقد بحثنا في الفقرات السابقة القيمة الاستعمالية للسلعة ثم انتقلنا إلى دراسة أشكال القيمة التبادلية من الناحية التاريخية بدءاً من الشكل البسيط للقيمة وانتهاء بالشكل التقدي للقيمة والذي يعتبر الآن الشكل الأكثر شيوعاً في معظم المجتمعات . إلا أن هناك فارق بين شكل التبادل وبين جوهر ومحتوى التبادل . فمن ناحية الشكل نحن نبادل حذاء بعدة أمتار من النسيج أو بكمية ما من القند . إلا أن هذه الظاهرة لا بد من أن تثير التساؤل حول جوهر هذا التناسب ومحتوى هذه المعادلة وحول القاعدة التي تم على أساسها هذا التبادل . كيف يمكننا أن نقدر أن مترّاً من الحرير يساوي كمية من الحبوب أكبر من الكمية التي نحصل عليها عندما نبادل مترّاً من النسيج القطني بالحبوب أو أن نحصل على كمية من الحبوب مقابل كيلو غرام من الذهب أكبر من الكمية التي نحصل عليها مقابل كيلو غرام من الحديد .

حول تفسير هذه الظاهرة وهذا الشكل الذي يتم فيه التبادل نحاول نظريات القيمة الاجابة على جوهر هذه الظاهرة وأسس التناسب الذي يتم بموجبها مبادلة سلعة مقابل سلعة أخرى .

وحول ماهية وجوهر القيمة ظهرت نظريات كثيرة نحاول كل منها من منطلق معين إيجاد تفسير لهذه الظاهرة الاقتصادية . إن القيمة تظهر في السوق على شكل القيمة التبادلية . فعندما تتم مبادلة سلعة ما بكمية ما من القند فإن هذه الكمية من القند هي ما ندعوه عادة بالقيمة التبادلية أو ما تسمى عادة بالسعر أو الثمن السائد في السوق .

ومنذ بداية النظام الرأسمالي اهتم علماء الاقتصاد السياسي اهتماماً كبيراً بتفسير ظاهرة القيمة التبادلية أو ما يسمى بالسعر . ويمكن أن نجد تفسيراً لهذا الاهتمام النظري في موضوع السعر . لأن الاقتصاد الرأسمالي كما قلنا هو اقتصاد سلعي . أي أن الناتج في هذا الاقتصاد يخضع إلى التبادل وليس بهدف الاستهلاك الشخصي المباشر كما هو الأمر في الاقتصاد الطبيعي . وعندما نقول أن الناتج يكون بهدف التبادل والبيع في السوق فمن الطبيعي أن يهتم مالكو السلعة بمعرفة مقدار سعرها في السوق . لأن كمية الإيرادات التقديرية والربح تتوقف على السعر الذي تحققه السلعة من عملية البيع في السوق .

لقد ظهرت إذن نظريات مختلفة حول القيمة والسعر في السوق وإن وجود نظريات متعددة يعني عدم توافق الآراء بين علماء الاقتصاد السياسي حول تفسير هذه الظاهرة إن دراسة نظريات القيمة تهدف إلى توضيح الأسس النظرية التي تقوم عليها كل نظرية من هذه النظريات . وقد جرى عادة تصنيف هذه النظريات إلى نظريات رأسمالية في القيمة ونظريات القيمة في العمل . (Labor Theory of Value) وهذه النظريات هي :

أولاً - نظرية العرض والطلب .

ثانياً - نظرية المنفعة .

ثالثاً - نظرية تكاليف الإنتاج .

رابعاً - نظرية عناصر الإنتاج الثلاثة .

خامساً - نظرية المنفعة الحدية .

سادساً - نظريات حديثة في القيمة .

سابعاً - نظرية القيمة في العمل * .

★ يترجم البعض اسم هذه النظرية على الشكل التالي : نظرية قيمة العمل ، أو نظرية القيمة العمل .

١ - نظرية العرض والطلب :

إن الفكرة الأساسية التي تقوم عليها هذه النظرية تعد قانون العرض والطلب هو الذي يحدد قيمة أو سعر سلعة ما في السوق . فعندما يكون الطلب على هذه السلعة أكبر من العرض فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع سعر السلعة . وعلى العكس عندما يكون العرض أكبر من الطلب فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض سعر السلعة في السوق .

وكان ج . أوريس أحد الاقتصاديين الإيطاليين في القرن الثامن عشر ، أول من صاغ قانون العرض والطلب . ويتلخص هذا القانون بالقول بأن سعر السلعة يتناسب طردياً مع الطلب ، أي كلما ازداد الطلب ارتفع السعر ، وعكساً مع الكمية المعروضة للبيع من هذه السلعة أي كلما ازداد العرض انخفض سعر السلعة . كما أن البعض عمد بطريقة أخرى إلى صياغة محتوى هذه النظرية إذ عد سعر سلعة ما متوقفاً على عدد لفاعلين وعدد المشترين في السوق . وإن عدد البائعين يمثل عدد عارضي السلعة بينما يمثل المشترين عدد طالبي السلعة في السوق . فكلما ازداد عدد عارضي سلعة ما عن طالبي هذه السلعة فإن السعر يميل إلى الانخفاض . بينما يتجه السعر إلى الارتفاع كلما ازداد عدد طالبي السلعة عن عدد عارضيه في السوق .

ومن الواضح أن هذه النظرية تعد القيمة والسعر مفهومين مترادفين لا فارق بينهما إن الاقتصادي الإنكليزي بيلى وهو أحد أنصار نظرية العرض والطلب (القرن التاسع عشر) لا يعترف بوجود أي قيمة للسلعة تسبق عملية التبادل في السوق ويعتبر السعر الذي يتحدد بفعل قانون العرض والطلب الشكل الوحيد للقيمة . بينما نرى أن هناك نظريات أخرى تفرق بين مفهوم القيمة والسعر وتقول بأسبقية القيمة على السعر وباعتبار القيمة تمثل كمية العمل المبذول في إنتاج البضاعة . واعتبار السعر الشكل التقدي الذي تظهر فيه القيمة في السوق .

إلا أن التفسير الذي جاءت به نظرية العرض والطلب حول القيمة أو السعر لم يلق قبولاً عند الكثيرين من الاقتصاديين . وقد لاقى هذا التفسير نقداً جوهرياً يمكن تلخيصه كالآتي :

أ- إذا كان ارتفاع سعر سلعة ما يتوقف على زيادة الطلب عن العرض وانخفاضه يرتبط بانخفاض الطلب عن العرض . إذن كيف يتحدد السعر عندما يتساوى الطلب مع العرض ؟

ب - إذا كان السعر يتأثر بفعل العلاقة بين العرض والطلب في السوق فإنه يمكن القول من ناحية أخرى أن العرض والطلب يتأثران بمستوى السعر السائد في السوق . إذ من الملاحظ أن ارتفاع سعر سلعة ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على هذه السلعة ويكون في هذه الحالة حافزاً للمنتجين على زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة العرض والعكس هو الصحيح ، إذ أن انخفاض سعر السلعة يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وتناقص الكمية المعروضة منها . وبسبب هذا النقد أصبح تفسير هذه النظرية يدور في حلقة مفرغة ولم تتمكن بالتالي من إعطاء الإجابة الكافية لتوضيح ظاهرة القيمة .

٢ - نظرية المنفعة :

عندما لم تعد الأفكار الأساسية التي جاءت بها نظرية العرض والطلب قادرة على تفسير محتوى القيمة وتشكيل القناعة العلمية بصحتها لدى الكثيرين من علماء الاقتصاد السياسي ظهرت نتيجة ذلك وفي القرن الثامن عشر نظرية أخرى في القيمة هي نظرية المنفعة ، وكان ب . دي كونديلاك . وف . كالياني من الأنصار الأوائل لهذه النظرية .

ومع ظهور هذه النظرية ظهر لأول مرة الاتجاه نحو ربط قيمة سلعة ما بالمنفعة التي تمثلها هذه السلعة . أو بكلمة أخرى . فإن الفكرة الأساسية التي بنيت عليها هذه النظرية تعد منفعة السلعة هي التي تحدد قيمة هذه السلعة .

وانطلاقاً من هذه الفكرة فإن اتباع هذه النظرية يعنون إلى تصنيف الحاجات الانسانية في أنواع ثلاثة :

آ - الحاجات الأساسية وهي التي تمثل المرتبة الأولى في سلم الحاجات لأن عدم اشباع هذه الحاجات (مثل الحاجة إلى الطعام يؤدي إلى فقدان الحياة) .

ب - الحاجات التي تحتل المرتبة الثانية في سلم الحاجات والتي يؤدي عدم اشباع

اشباعها إلى انخفاض مستوى الإنسان الصحي والثقافي .

ج - الحاجات الثانوية والتي تحتل المرتبة الثالثة والأخيرة في سلم الحاجات الإنسانية والتي يؤدي عدم اشباعها فقط إلى إثارة مشاعر الاستياء وعدم الارتياح لدى الإنسان .

وحسب هذه النظرية فإن السلع الغذائية وإنها تلي الحاجات الإنسانية الأولى والأساسية فهي تمثل أكبر منفعة وبالتالي يجب أن يكون لها القيمة القصوى . بينما يجب أن يكون للسلع التي تلي الحاجات الثانية قيمة أقل من السلع الغذائية أما قيمة السلع الكمالية فيجب أن تكون أدنى القيم لأنها تحمل المنفعة الدنيا عندما تلي الحاجات الثانوية والأخيرة في سلم الحاجات .

وأول ما يؤخذ على هذه النظرية مخالفتها للواقع . إذ يلاحظ أن أسعار السلع الغذائية والتي تحمل أكبر منفعة لأنها تشبع أهم الحاجات الإنسانية (الحاجة إلى الطعام) تكون عادة أقل من أسعار السلع الأخرى التي تحمل منفعة أقل عندما تلي حاجات ليست في مرتبة الحاجات الأساسية مثل السلع الكمالية التي تكون أسعارها عادة أكبر من أسعار السلع الغذائية . وهذه الشواهد العملية لا يمكن إيجاد تفسير لها من خلال الأسس التي تقوم عليها نظرية المنفعة .

ثانياً إن هذه النظرية تعد الاستهلاك هو الأساس وتحمل تأثير الإنتاج في تحديد القيمة كما أن السلع تختلف من الناحية النوعية لأن لكل منها منفعة أو قيمة استعمالية معينة ومن هذه الزاوية بالذات ليس هناك قاسم مشترك بين السلع المختلفة ولا يمكن للمنفعة أن تكون مقياساً للمقارنة بين مختلف السلع وبالتالي مقياساً للقيمة . ويتبنى أنصار نظرية القيمة في العمل هذا النقد إذ يعدون العمل هو القاسم المشترك بين السلع وهو الذي يجعلها قابلة فيما بينها للقياس والمقارنة .

٣ - نظرية تكاليف الإنتاج :

إن الاستنتاجات التي توصلت إليها النظرية الكلاسيكية في العمل (مسند لها فكرة خاصة) وخاصة الاستنتاجات التي توصل إليها ديفيد ريكاردو لم تلق قبولاً لها بين

بعض علماء الاقتصاد السياسي . وبالرغم من أن بعض أصحاب هذه النظرية مثل تورينس ، جيمس ميل وستيوارت ميل يعلون أنفسهم أتباعاً لريكاردو ، إلا أنهم في الواقع لم يأخذوا بمفهوم تكاليف الانتاج حسبما جاء في نظرية ريكاردو . ففي حين كان ريكاردو يقصد بذلك تكلفة كل العمل المبذول في انتاج السلعة ويعد الآلات والمواد الأولية ماهي إلا نتيجة عمل ، فإن هذه النظرية تفرق بين العمل الحي وبين عناصر الانتاج الأخرى كالآلات وغيرها . وهي تقول باختصار ليست تكلفة العمل هي وحدها التي تحدد قيمة السلعة وإنما هناك أيضاً عناصر أخرى كالآلات والمواد الأولية وغيرها تسهم إلى جانب العمل في تحديد قيمة السلعة .

وبيصح واضحاً أن تكلفة انتاج سلعة ما هي عبارة عن مجموع تكلفة العناصر المختلفة التي تسهم في انتاجها . ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي :

عناصر الانتاج	سعر أو تكلفة العنصر الواحد
الأرض	xxx ل . س
البناء	xxx ل . س
الآلات	xxx ل . س
المواد الأولية	xxx ل . س
مواد أخرى	xxx ل . س
العمل (الأجر)	xxx ل . س
	xxx ل . س

تكاليف الانتاج = مجموع تكاليف عناصر الانتاج

وعندما يكون لدينا مجموع تكاليف عناصر انتاج كمية من سلعة ما يمكن عندئذ استخراج تكلفة الوحدة الواحدة من حاصل تقسيم مجموع هذه التكاليف على عدد أو كمية هذه السلعة . وقد حاول بعض أنصار نظرية تكاليف الانتاج اعطاء تفسير لتكلفة الانتاج وعلاقتها بالقيمة . إن جيمس ميل على سبيل المثال يقول : إن العمل الحي

وحدة لايفيف أي قيمة جديدة وإنما يشترك في ذلك مع عناصر الانتاج الأخرى كالآلات والمواد الأولية . فعندما يقوم صانع الأحذية مثلاً باستخدام عمله الحلي في انتاج الحذاء فإنه يستعمل من أجل ذلك العدد والمواد الأولية كالجلود وغيرها إن القيمة الجديدة للحذاء هي أكبر من قيمة استهلاك الآلات والمواد الأولية المستخدمة في انتاجه . فإذا افترضنا أن قيمة الاستهلاكات والمواد تساوي ٣٠ ل . من بينما تكون قيمة الحذاء ٦٠ ل . من فإن الفرق وهو (٦٠ ل . من - ٣٠ ل . من) يمثل القيمة الجديدة المضافة على قيمة استهلاك العدد والمواد الأولية وغيرها . وحسب رأي جيمس ميل فإن العمل والعدد والآلات تشترك جميعها في تحقيق هذه القيمة المضافة الجديدة بينما سنرى أن نظرية العمل تقول بأن الآلات والمواد الأولية وغيرها إنما تجسد عملاً ميتاً وهي عناصر جامدة لا تعطي أي قيمة جديدة . وإن العمل هو العنصر الوحيد الذي ينقل قيمة هذه العناصر كما هي دون زيادة إلى السلعة الجديدة ولكنه يضيف إليها خلال عملية الانتاج أيضاً القيمة الجديدة .

وانطلاقاً من نفس المبدأ الذي تقوم عليه نظرية تكاليف الانتاج يقول ماك كولاخ أحد أنصار هذه النظرية « إن القيمة ليست ناتج العمل الإنساني وإنما أيضاً نتيجة عمل الآلات وعناصر الطبيعة » بينما نجد أيضاً أن جون ستوارت ميل يعطي تعريفاً آخر لتكاليف الانتاج باعتبارها : « مجموع النقود التي ينفقها صاحب رأس المال على انتاج سلعة ما . »

إن المبادئ التي جاءت في هذه النظرية حول تفسير القيمة لم تلق صدى واسعاً بين علماء الاقتصاد السياسي . إذ يمكن القول من ناحية أخرى أن الأسعار هي التي تحدد تكاليف الانتاج وليس العكس . فعندما يتفق صاحب رأس المال النقود على شراء عناصر الانتاج فهو يشتري هذه العناصر بالأسعار السائدة في السوق . وإن أسعار هذه العناصر هي التي تتخذ كما هو واضح في الجدول السابق أساساً في تحديد تكاليف الانتاج . وهكذا يرى البعض أن هذه النظرية تترك مسألة تحديد القيمة والسعر تلور في حلقة مفرغة عندما نفترض أن سعر سلعة ما يمكن تحديده بواسطة أسعار سلع أخرى هي أسعار عناصر الانتاج . وباختصار إذا كانت تكلفة انتاج السلعة هي التي

تحدد سعرها إلا أنه يمكن القول أيضاً أن أسعار عناصر الإنتاج هي التي تحدد تكلفة انتاج السلعة .

٤ - نظرية عناصر الإنتاج الثلاثة :

من حيث الجوهر لا تختلف الأسس التي تقوم عليها هذه النظرية كثيراً عن الأسس التي بنيت عليها نظرية تكاليف الإنتاج . يعد الاقتصادي الفرنسي جان باتيست ساي (١٧٦٧ - ١٨٣٢) من أبرز مؤسسي هذه النظرية . وما تزال هذه النظرية تلقى تأييداً لها في علم الاقتصاد السياسي الرأسمالي .

إن هذه النظرية تعتبر أن هناك عناصر ثلاثة فقط تشترك في انتاج أي سلعة من السلع وهذه العناصر هي :

١ - العمل

٢ - رأس المال

٣ - الأرض

وتستتج هذه النظرية أن هذه العناصر الثلاثة تشترك جميعها في تكوين وتحديد قيمة السلعة . وإن كل عنصر من عناصر الإنتاج الثلاثة يحقق جزءاً ما من هذه القيمة فالعمل يحقق الأجر ورأس المال - الربح بينما يحقق الأرض ريع الأرض .

وهكذا فإن كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة يحقق عائداً أو دخلاً مقابل إسهامه في انتاج السلعة . وعندما يعود إلى كل من عناصر الإنتاج الثلاثة الجزء الذي يحققه في قيمة السلعة في صورة عائد أو دخل فليس هناك أي شكل من أشكال الاستغلال من قبل طبقة اجتماعية لطبقة اجتماعية أخرى . وبالتالي لا يوجد أي تناقض بين رأس المال والعمل أو بين العمل والمالكي الأرض .

وما يزال عدد من علماء الاقتصاد السياسي الرأسمالي يبنون الأفكار الأساسية التي جاءت في هذه النظرية، على سبيل المثال الاقتصادي الأميركي المعاصر ل. كيبلسون الذي

بعد العمل لا يحقق وحده القيمة وإن نظرية العمل في القيمة أصبحت غير كافية لتفسير القيمة في الشروط الحديثة لعملية الإنتاج . فإذا كان العمل في الماضي يشكل العنصر الأساسي في عمية الإنتاج ففي الوقت الحاضر يتزايد دور رأس المال نظراً لتزايد دور الآلة والتكنيك الحديث وغير ذلك من عناصر رأس المال . وحسب رأيه فإن الربح الذي يحصل عليه صاحب رأس المال هو حق طبيعي مقابل إسهام رأس المال في عملية الإنتاج .

وكما سترى فإن هذه النظرية تتعارض مع أسس نظرية القيمة في العمل والتي تعد العمل هو الذي يحقق القيمة .

٥ - نظرية المنفعة الحدية أو الهامشية :

في العقد السابع من القرن التاسع عشر برز في عالم الاقتصاد السياسي اتجاه المنفعة الحدية أو الهامشية في نظريات القيمة . وقد أسهم كل من و . جيفونس ، ل . والراس ك . منجر في أرساء أسس هذه النظرية . إلا أن الاقتصادي النمساوي بوهم بافريك يعد من أشهر مؤسسي هذه النظرية . ويمكن تلخيص الأفكار الأساسية في هذه النظرية بما يلي :

١ - أن بوهم بافريك يميز أولاً بين منفعة الشيء وبين قيمة هذا الشيء . وحسب رأيه ليس للأشياء النافعة أي قيمة عندما تتوفر منها كميات لانتهائية وغير محدودة . أو بكلمة أخرى فإن قيمة شيء أو سلعة ما تظهر فقط في حال وجود كمية محدودة من هذا الشيء أو هذه السلعة فعلى سبيل المثال عندما يكون لدى الإنسان من شيء ما خمسون وحدة (٥٠ كيس حبوب مثلاً) إلا أنه يحتاج فقط إلى عشرة أكياس تكفي لإشباع حاجاته المختلفة . فالكمية الباقية وهي أربعون وحدة لا تمثل بالنسبة إليه أي قيمة ، أما عشر الوحدات التي يحتاج إليها للإستعمال فإن كل منهما يحمل قيمة ما . وإذا لم يحصل على العدد اللازم من الوحدات العشر فإن حاجاته تبقى دون حلود الاشباع الكامل .

إن القيمة حسب هذه النظرية هي إذن عبارة عن علاقة بين الإنسان وبين الأشياء

إن الإنسان يقرر قيمة شيء ما من خلال علاقة هذا الشيء بدرجة المنفعة التي يمكنه الحصول عليها . وهو يعطي قيمة لأي كمية من شيء ما طالما أن استعمال هذه الكمية يبقى في نطاق اشباع حاجاته ، أن يوهم بافيريك يقول « إن قيمة شيء ما تكمن في أهمية هذا الشيء بالنسبة لرفاه الإنسان وحاجاته (١) » .

٢ - إن حجم المنفعة هو المعيار الذي تقاس به قيمة الأشياء والمقصود بحجم المنفعة حسب هذه النظرية هو ما أسمته بحجم المنفعة الحدية وإن المنفعة الحدية ليست هي المنفعة القصوى أو المنفعة الوسطى وإنما هي عبارة عن أصغر منفعة يمكن أن يحققها الإنسان من آخر وحدة في الكمية المستهلكة من شيء ما . وهذه المنفعة الدنيا هي التي تحدد قيمة هذا الشيء .

ومن أجل توضيح هذه الفكرة فإن يوهم بافيريك يورد المثال التالي :

نفترض أن انساناً ما يقوم بزراعة الأرض للحصول على منتج الحبوب واستعماله في اشباع حاجاته الشخصية المختلفة ، وقد حقق في إحدى السنوات محصولاً بلغ خمسة أكياس من الحبوب ، وهو يقوم باستهلاك هذه الأكياس الخمسة في اشباع حاجاته المختلفة حتى يحين وقت الحصاد الثاني ، ونظراً لأن لديه حاجات تختلف من حيث الأهمية فإن كل كيس من هذه الأكياس يمثل بالنسبة له درجة ما من المنفعة . ومن أجل ذلك يقوم بتوزيع الأكياس الخمسة وفق تسلسل حاجاته المختلفة . فهو يخصص الكيس الأول لمواجهة الجوع وهذا الكيس يمثل بالنسبة إليه أكبر منفعة لأنه يلبي أهم حاجاته إلى الغذاء . ولذلك يعطي لهذا الكيس أكبر درجة على سلم القيمة . أما الكيس الثاني فإنه يخصص للمحافظة على الصحة والقوة والنشاط وهو يمثل بالنسبة إليه منفعة أقل من منفعة الكيس الأول ويعطيه الدرجة الثانية في القيمة . بينما يستعمل الكيس الثالث لإطعام الحيوانات والطيور وهو يمثل بالنسبة إليه منفعة أقل من منفعة الكيس الأول والثاني ويمثل بالتالي الدرجة الثالثة في القيمة .

أما الكيس الرابع فإنه يستعمل بهدف استخراج الخمر من الحبوب وبالتالي فإن

(١) الاقتصاد السياسي قراصلية - الطبيعة الكلية - ١٩٧٢ صفحة ١٢٨ : مجموعة من المؤلفين .

منفعته وقيمته أقل من منفعة وقيمة الأكياس الثلاثة الأولى . أما الكيس الخامس فهو يستعمل لإطعام البغاء ولذلك فهو يقدم أقل المنافع ويحمل بالتالي أقل قيمة ولو أعطينا درجات للأكياس الخمسة تمثل منفعة وقيمة كل كيس من هذه الأكياس لكان لدينا الجدول التالي :

عدد الأكياس المتوفرة	درجة المنفعة والقيمة
الكيس الأول	١٠ درجات
الكيس الثاني	٨ درجات
الكيس الثالث	٦ درجات
الكيس الرابع	٤ درجات
الكيس الخامس	١ درجة واحدة

ومن الواضح أن الكيس الخامس يمثل بالنسبة إليه أقل منفعة لأنه يشبع آخر حاجاته وهذه المنفعة هي التي يطلق عليها المنفعة الحدية . ويلاحظ أيضاً أن قيمة الأكياس الخمسة تتناقص مع تناقص المنفعة حتى تصل إلى الحد الأدنى وتقف عند القيمة الحدية إن الدرجة الأخيرة على سلم المنافع والقيم تمثل درجة واحدة حسب المثال السابق . وهذه القيمة الحدية هي التي تحدد قيمة كل كيس من الأكياس الخمسة . وبكلمة أخرى فإن القيمة الحدية هي التي تحدد قيمة شيء من الأشياء .

وزيادة في التوضيح فإن القيمة تتغير في هذا المثال بتغير عدد الأكياس . فما يزيد عن الأكياس الخمسة ليس له أية قيمة بعد تحقيق إشباع كل الحاجات . أما لو افترضنا أن هناك ثلاثة أكياس فقط بدلاً من خمسة فإن الكيس الثالث يقوم بإشباع الحاجة الثالثة ويمثل المنفعة الحدية . وفي هذه الحالة ترتفع قيمة الكيس الواحد من الأكياس الثلاثة وتصبح ست درجات بدلاً من درجة واحدة . أما إذا كان هناك كيس واحد فقط فإن القيمة تصبح في هذه الحالة عشر درجات . وهكذا نرى أن التقدير الشخصي لقيمة الأشياء يتغير تبعاً للكمية المتوفرة منها وأهميتها بالنسبة للدرجة إشباع الحاجات وباختصار فإن نظرية المنفعة الحدية تنطلق من الطابع الذاتي للحاجات ومن

اعتبار أن قيمة السلعة تتحدد نتيجة العلاقة الذاتية بين الإنسان وهذه السلعة . إن الإنسان يحتاج بطبيعة الحال إلى الماء والهواء أكثر من حاجته إلى المعادن الكريمة كاللآس مثلاً ولكن نجد أن قيمة اللآس أكبر بكثير من قيمة الماء أو اللآز . لذا تعد نظرية المنفعة الحدية أن ما يحدد قيمة الشيء ليست شدة الحاجة إليه كما رأينا في نظرية المنفعة (راجع نظرية المنفعة) وإنما شدة الحد الأخير من الحاجة أي المنفعة الحدية منه والتي تحدد في النتيجة قيمة هذا الشيء .

وحسب نظرية المنفعة الحدية فإن البائعين والمشتريين عتلماً يلتقون في السوق يقوم كل منهم بتقدير شخصي للمنفعة الحدية للسلعة الخاضعة للتبادل . ويكون سعر السلعة في السوق هو حصيلة التقاء التقديرات الشخصية المختلفة للمنفعة مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل المنافسة وعلاقات العرض والطلب السائدة في السوق .

إن أنصار النظرية الموضوعية في القيمة ، وبصورة خاصة أنصار نظرية القيمة في العمل لا يقرّون بصحة الأسس والمنطلقات الذاتية التي تشكل محتوى نظرية المنفعة الحدية إذ أن الأفكار التي جاءت بها هذه النظرية بالرغم من أنها تستطيع تفسير بعض الظواهر الاقتصادية في السوق إلا أنها لم تكشف عن العوامل الأساسية المكونة لقيمة وسعر السلعة في السوق . ويمكن تخصيص نقد نظرية المنفعة الحدية كالتالي :

أولاً : الحق يقال أن نظرية المنفعة الحدية تعبر عن صحة بعض الوقائع الاقتصادية. فالأشياء التي تفيض كثيراً عن حاجة الإنسان تحمل عادة قيمة أقل مما هي في حالة كون الكمية محدودة . فالإنسان الذي يعاني من العطش في الصحراء يمكن أن يعطي قيمة كبيرة لكمية قليلة من الماء . أما الإنسان الذي يستخدم النهر لتشغيل طاحونه فيكون عادة على استعداد لأن يمنح الآخرين كمية من الماء دون مقابل لأن الكميات الوفيرة من الماء تفيض عن حاجاته . كما أن ربة المنزل التي تملك كمية محدودة من شيء ما تسعى جاهدة لإنفاق هذه النقود على الأشياء الضرورية والتي تشبع حاجة . بينما تمتنع عن شراء الأشياء التي لا تلبي أي حاجة من حاجاتها . وصحيح أيضاً أن كثيراً من المشتريين والبائعين الذين يتقابلون في السوق يملك حاجات مختلفة عن

حاجات الآخر وبالتالي فإن الأشياء أو السلع المعروضة للبيع تمثل بالنسبة لكل منهم درجات مختلفة من الأهمية .

هذه الحقائق التي لاتقبل الجدل يمكن أن تعطي تفسيراً صحيحاً للعلاقة بين حاجات الانسان وبين انفاقه على شراء الأشياء أو السلع التي تشبع هذه الحاجات . وهذه العوامل تؤثر بدون شك على زيادة أو انخفاض السعر عن القيمة الأساسية للسلعة ، إلا أنها لاتعطي تفسيراً جوهرياً وكافياً عن الكيفية التي يتم بها تشكل السعر في السوق . أي أن نظرية المنفعة الحدية تفسر حسب هذا الرأي بعض الظواهر السطحية في السوق دون أن تكشف عن جوهر ومحتوى القيمة والسعر في السوق .

ثانياً: إن بقاء نظرية المنفعة الحدية في إطار الظواهر الاقتصادية يعود إلى أنها تنطلق من عملية الاستهلاك عندما تبحث عن قيمة الشيء أو السلعة وذلك من خلال تقدير المستهلك لمنفعته وقيمة الشيء . وهي بذلك تهمل عملية الانتاج التي تمثل حسب نظرية القيمة في العمل الأولوية في النشاط الاقتصادي لأنها هي التي تحدد الكمية المنتجة من سلعة ما وبالتالي مستوى الاستهلاك الفردي . فالإنسان حسب نظرية العمل هو منتج أولاً ثم مستهلك ثانياً . بينما تنظر نظرية المنفعة الحدية إلى الانسان باعتباره مستهلكاً عندما تنطلق من العلاقة بين حاجاته الذاتية الاستهلاكية وبين الشيء كأساس في تحديد القيمة .

ثالثاً: إن نظرية المنفعة الحدية عندما تأخذ بهذا المبدأ فهي تحل التقديرات الذاتية الشخصية محل العلاقات الاقتصادية الموضوعية . فإذا كان الانسان حسب نظرية المنفعة الحدية يربط بين منفعة وقيمة الشيء وبين الكمية المتوفرة منه . فإن عملية الانتاج في كل مرحلة وحسب مستوى التطور الذي وصلت إليه هي التي تحدد أولاً وأخيراً حجم الكمية المتوفرة من سلعة ما . وهذا التغير في الانتاج وبالتالي الكميات المنتجة هو الذي يحدد ويؤثر على تقديرات الانسان الذاتية والشخصية لحاجاته ومنافع الأشياء وقيمتها بالنسبة إليه . وباختصار فإن النظرية الموضوعية تقول بأن العلاقات الموضوعية التي تحيط بعملية الانتاج وتحدد نتائجها هي التي تؤثر في التقديرات الشخصية – الذاتية .

رابعاً: إن المثال الذي أورده يوم بافريك حول استعمال الأكياس الخمسة من الحبوب

يكون صحيحاً وينطبق على إنسان يقوم بالإنتاج بمفرده من أجل إشباع حاجاته عن طريق الاستهلاك الشخصي المباشر . ولو افترضنا وجود مثل هذه الحالة فإن الإنسان يستطيع عندئذ تقدير منفعة الأشياء التي ينتجها ويحدد الكميات الواجب إنتاجها والضرورية لإشباع حاجاته المختلفة .

إلا أن ذلك لا ينطبق على الاقتصاد السلمي . ففي الاقتصاد السلمي نجد أن المنتج يقوم بالإنتاج من أجل بيع السلعة إلى الآخرين . وطالما أنه لا يستهلك السلعة مباشرة فهي لا تشكل بالنسبة إليه أي منفعة وتكون في هذه الحالة عديمة القيمة . ومع ذلك فإننا نلاحظ أن المنتج عندما يبيع السلعة في السوق فهو يحصل على قيمتها ويحقق الربح أيضاً بالرغم من أن هذه السلعة لا تمثل بالنسبة إليه أي منفعة ولا تشبع أية حاجة مباشرة من حاجاته .

٦ - نظريات وأساليب حديثة في القيمة :

لقد ظهرت في هذا القرن بعض الاتجاهات الحديثة في علم الاقتصاد السيامي الرأسمالي وهذه الاتجاهات لا تمثل نظريات جديدة حول القيمة إذ أن الأسس التي تقوم عليها تعتمد على صوغ النظريات السابقة في نظرية واحدة متكاملة .

بعد الفريد مارشال (١٨٤٢ - ١٩٢٤) أحد ممثلي النظريات الحديثة في القيمة . إن جوهر نظرية مارشال يقوم على التمييز بين السعر في الأجل القصير والسعر في الأجل أو المدى الطويل . وتتلخص بما يلي :

أ- إن تغييرات السعر في المدى أو الأجل القصير ترتبط بتغييرات العرض والطلب في السوق . أي أن مارشال يعد نظرية العرض والطلب صحيحة ولكن في الأجل القصير فقط .

ب- إن ما يحدد السعر في المدى أو الأجل الطويل هو تكاليف الإنتاج . فإذا كان السعر في المدى القصير يتأثر بفعل العرض والطلب في السوق فإن السعر في الأجل الطويل لابد أن يستقر ويتحدد عندئذ بفعل تكاليف عناصر الإنتاج المختلفة .

ج - وحسب رأي مارشال فإن قيمة السلعة لاتتحدد بفعل العمل المبذول في انتاجها وإنما أيضاً بالجهد الذي يبذله صاحب رأس المال والجهاز الإداري وباللور الذي يقوم به رأس المال المدفوع في عمية الانتاج .

أما الاقتصادي الأميركي المعاصر ب . سامويلسن فهو يعتمد على الدراسة التاريخية لظهور السلعة . وهو يعد أن السلعة ظهرت مع ظهور المجتمع الإنساني . فالشر حسب رأيه يتمتعون بقدرات وميول طبيعية مختلفة ومن البشري أن يؤدي ذلك إلى وجود تقسيم اجتماعي للعمل وإلى وجود التبادل بين المنتجات المختلفة . وحول موضوع التبادل والقيمة يقول سامويلسن :

أ - إن النقد هو الذي يجعل السلعة قابلة للمقارنة والقياس وبالتالي هو الذي يجعلها قابلة للتبادل بالسلع الأخرى . فمن ناحية التركيب المادي فإن الورد يختلف عن الخبز ولكن يمكن اخضاعهما للمقارنة والقياس بواسطة النقد . وهكذا فإن السلع بمحد ذاتها لاتحمل أي قيمة ولا يوجد بينها قاسم مشترك يجعلها قابلة للمقارنة إلا حين تقاس بالنقد وهذا الرأي يتعارض مع نظرية القيمة في العمل التي تعد السلع لها قيمة لأنها تمثل عملاً إنسانياً والعمل هو الذي يجعل السلع قابلة للمقارنة والقياس ، والنقد هو في الأصل سلعة يحققها العمل كالذهب مثلاً .

ب - إن سعر السلعة في السوق يتحدد حسب رأي سامويلسن بفعل قوانين العرض والطلب والمنفعة الحدية وتكاليف الانتاج . فهو بذلك يحاول أن يربط هذه النظريات الثلاث في نظرية واحدة . فإذا كان السعر يتأثر بفعل العرض والطلب فإن الطلب من ناحية أخرى يتأثر بالمنفعة الحدية التي تحققها السلعة للمستهلك بينما يتأثر عرض هذه السلعة بتكاليف الانتاج أي أن تكاليف الانتاج هي التي تحدد الكميات المعروضة من السلعة .

ج - إن تكاليف الانتاج وقيمة السلعة لاتتحدد بفعل كمية العمل المبذول في انتاجها . وإنما لرأس المال المستثمر الدور الأساسي في خلق القيمة . إن صاحب رأس المال ، حسب رأي سامويلسن ، يقدم على المخاطرة عندما يستثمر رأسماله في عملية

الانتاج . وهو يتخلى بذلك عن استهلاكه الشخصي بهدف الاستثمار والانتاج . فهو بذلك يتفق إذن مع رأي مارشال في عدم اعتبار العمل عاملاً أساسياً في تحديد القيمة . وهو يبرر أيضاً دور رأس المال في تحقيق وتحديد القيمة .

٧ - نظريات القيمة في العمل :

منذ أوائل القرن السابع عشر برز في علم الاقتصاد السياسي وفي إنجلترا على وجه الخصوص اتجاه آخر في تفسير قيمة السلعة والسعر في السوق . وكان من أبرز ممثلي هذا الاتجاه الاقتصاديون الكلاسيكون الأوائل ولیم بینی (١٦٢٣ - ١٦٧٨) . آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠) وديفيد ريكاردو (١٧٧٢ - ١٨٢٣) . وقد اعتمد كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) فيما بعد على الآراء التي أتت بها هؤلاء الاقتصاديون الأوائل في تطوير نظرية القيمة في العمل ووضع نظرية فائض القيمة . إن نظرية كارل ماركس تلقى بصورة خاصة مع نظرية ديفيد ريكاردو ، وفي كثير من النقاط ، إلا أنها تختلف عنها أيضاً في كثير من المسائل الجوهرية . كما أن الاستنتاجات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي توصل إليها كارل ماركس تختلف عن الاستنتاجات التي توصل إليها الاقتصاديون الأوائل (بینی ، سميث ، ريكاردو) ، وذلك فيما يتعلق بمستقبل النظام الرأسمالي . إذ أن ريكاردو مثلاً أقر ببعض التناقضات التي يعيشها النظام الاقتصادي الرأسمالي . وبصورة خاصة التناقض بين العمل وبين رأس المال ولكن من ناحية أخرى فإن هذه التناقضات حسب رأيه يمكن لها أن تحل ضمن إطار النظام الرأسمالي نفسه . أما كارل ماركس فقد حاول في نظريته اثبات حتمية انهيار النظام الرأسمالي وإن التناقضات التي يعيشها هذا النظام غير قابلة للحل إلا في إطار نظام آخر هو النظام الاشتراكي .

ونظراً لوجود اختلاف في بعض وجهات النظر حول نظرية القيمة في العمل وحول الاستنتاجات النظرية بين الاقتصاديين الأوائل ولیم بینی وآدم سميث وديفيد ريكاردو وبين كارل ماركس فقد جرت العادة على تقسيم نظريات القيمة في العمل إلى نظرية الكلاسيكيين الأوائل في القيمة والنظرية الماركسية في القيمة .

١ - : نظرية القيمة في العمل عند الكلاسيكيين (ولیم یقی ، آدم سميث دالید ريكاردو) :

تحاول نظريات القيمة في العمل عموماً ، في اتجاه متغير لنظريات العرض والطلب والمنفعة وغيرها أن تبحث عن الأسس الموضوعية التي تحيط بعملية العمل والانتاج بهدف تحديد القيمة وتفسير ظاهرة السعر في السوق . وقد برزت هذه الأفكار لأول مرة في النظرية الكلاسيكية وهي :

أولاً: إن ما يميز الإنسان عن غيره من الكائنات حسب هذه النظريات هو العمل المحادف والعمل هو الصفة اللازمة والشرط الضروري لوجود الإنسان واستمراره . والعمل وحده هو الذي يحول الموارد الطبيعية وغيرها من المواد الخامدة إلى ناتج له منفعة استعمالية وله أيضاً قيمة فالأشياء المتوفرة في الطبيعة لا تعطي وحدها أي ناتج ولا تحقق أي قيمة جديدة .

ثانياً: إذا كان العمل هو خالق السلعة والقاسم المشترك بين جميع السلع .. فإن المحدد قيمة السلعة إذن هو كمية العمل المبذول في انتاجها . وتقاس كمية العمل بوحدة الزمن (ساعة أو يوم مثلاً) كأن تقول بأن كمية العمل التي استغرقتها انتاج سلعة ما هو كذا من الساعات أو الأيام وهذه الكمية هي ما نطلق عليه قيمة هذه السلعة .

ثالثاً: إن كمية العمل المبذول في انتاج سلعة ما متغيرة باستمرار نظراً لتطور أساليب وأدوات العمل . فإذا كان انتاج سلعة ما يستغرق عشر ساعات فإن تطور وتحسين وسائل وأدوات الانتاج قد يؤدي إلى انخفاض هذه الساعات بحيث تصبح خمس ساعات بدلاً من عشر أو بكلمة أخرى فإنه يصبح من الممكن نتيجة ادخال تحسينات جديدة على عناصر الانتاج انتاج كمية أكبر من السلع خلال وحدة الزمن (ساعة مثلاً) . ومن المعلوم أن إنتاج عدد معين من الوحدات السلعية في وحدة زمنية ما هي ما ندعوه عادة بإنتاجية العمل .

ويعود إلى ريكاردو الفضل الأول في الكشف عن العلاقة بين تغير إنتاجية العمل وتغير قيمة السلعة ، فإذا تغيرت إنتاجية العمل في انتاج القمصان مثلاً بحيث أصبح

عدد القمصان المنتجة في الساعة الواحدة عشرة قمصان بدلا من خمسة ، فان كمية العمل المبذولة في انتاج السلعة الواحدة ، أي القميص تكون في الحالة الاولى ٦٠ دقيقة

$$\frac{٦٠ \text{ دقيقة}}{٥ \text{ قمصان}} = ١٢ \text{ دقيقة}$$

وفي الحالة الثانية تصبح هذه الكمية $\frac{٦٠ \text{ دقيقة}}{١٠ \text{ قمصان}} = ٦ \text{ دقائق}$. واذا كانت قيمة القميص حسب هذه النظرية هي عبارة عن كمية العمل المبذولة في انتاجه والمقدرة بالزمن فان القيمة تنخفض من ١٢ دقيقة الى ٦ دقائق نتيجة لزيادة انتاجية العمل الي الضعف .

• **ملاحظة :** لقد كشف ريكاردو أيضا عن العلاقة بين القيمة وبين العمل البسيط والعمل المعقد . فاذا كان العمل هو خالق السلعة والقيمة فان الناس يتبادلون أعمالا متباينة كأن يبادل عمل صانع الخبز (عمل بسيط) بالعمل الذي يقوم به صانع الدراجة (عمل معقد) ، فالعمل الأول لا يحتاج الي تأهيل كبير بينما يحتاج العمل الثاني الي تأهيل وكفاءة فنية معينة . فعندما يتم التبادل بين الخبز والدراجة فان ذلك يتم وفق تناسب معين . حيث أن ساعة واحدة من العمل المركب أو المعقد تساوي عددا من ساعات العمل البسيط .

خامسا : اذا كان العمل وحده هو الذي يخلق القيمة فيجب أن تعود الي العامل قيمة السلعة كاملة . وان الربح الذي يحققه صاحب رأس المال وهو جزء من قيمة السلعة ليس من حقه امتلاكه . وهذا الاستنتاج الذي توصل اليه اتباع نظرية القيمة في العمل كان له تأثير كبير على تطور الفكر الاشتراكي والحركة الاشتراكية في أوروبا حيث آثار هذا الاستنتاج مسألة جديدة في تاريخ الفكر الاقتصادي والاجتماعي عندما نبه الأذهان الي وجود تناقض بين العمل ورأس المال .

٢ - النظرية الماركسية في القيمة :

لقد اشتهر كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) في صياغة نظريته حول القيمة

على الاستنتاجات التي توصلت إليها نظرية الكلاسيكيين الأوائل وخاصة الاستنتاجات العلمية التي توصل إليها ريكاردو . إلا أن هناك كما ذكرنا اختلافات جوهرية بين النظرية الكلاسيكية في العمل وبين النظرية الماركسية . وهذه الاختلافات تتناول المنهج في البحث والاستنتاجات العلمية .

أولاً : إن كارل ماركس يعتمد أسلوب المادية التاريخية — الجدلية في تحليل الظواهر والعلاقات الاقتصادية . إن الظواهر والمقولات الاقتصادية كالقيمة وغيرها هي حسب رأيه مقولات تاريخية اجتماعية . إن القيمة التبادلية ظهرت كما هو معروف مع ظهور التبادل وتقسيم العمل الاجتماعي . وهي تعبر عن علاقة اجتماعية نشأت في ظروف تاريخية معينة . وهي بالتالي خاضعة للتغير أو الزوال مع تغير الشروط الاجتماعية . بينما كانت النظرية الكلاسيكية في العمل نمد القيمة وغيرها من المقولات الاقتصادية مقولات أبدية وغير قابلة للزوال ، وذلك انطلاقاً من اعتقاد الكلاسيكيين الأوائل سميت وريكاردو ، بأبدية النظام الرأسمالي .

ثانياً : إن مفهوم العمل عند ماركس يختلف عن مفهوم العمل في نظرية ريكاردو . إن ماركس كما هو الأمر عند ريكاردو يعد العمل هو القاسم المشترك بين السلع المختلفة والخاضعة للتبادل فيما بينها . فمن حيث القيمة الإستعمالية أو المواصفات المادية ليس هناك ما يجمع بين الخداء والقميص أو كمية من الذهب . ومن زاوية التركيب المادي للسلع المختلفة لا يوجد بينها أي قاسم مشترك يصلح أن يكون مقياساً للمقارنة والتبادل ولكن حتى يتم التبادل بين السلع يجب أن يخضع قياس قيمتها لقاسم مشترك فيما بينها وقديماً قال الفيلسوف اليوناني أرسطو : إن التبادل يتم على أساس التساوي والتعادل . ولكن حتى يتم هذا التساوي أو هذا التعادل لابد من وجود أساس مشترك للقياس والمقارنة بين الأشياء المتبادلة .

من حيث الشكل قد لا يبدو وجود أي خلاف بين نظرية ريكاردو وبين نظرية ماركس حول اعتبار العمل القاسم المشترك بين السلع والذي يجعلها قابلة للقياس والتبادل . إلا أن كارل ماركس عندما ينتقد نظرية ريكاردو يرى أن ريكاردو اكتفى

في بحثه حول القيمة بدراسة حجم القيمة والجانب الكمي فيها بينما أهمل الجانب النوعي (الاجتماعي) الذي يعد في رأي ماركس العامل الأساسي في تحديد القيمة .

إن التبادل حسب النظرية الماركسية يتحول إلى ظاهرة اجتماعية وخاصة عندما يتخذ التبادل شكلاً أوسع من شكل التبادل البسيط (سلعة مقابل سلعة) . وفي هذه الحالة فإن التبادل لا يقتصر على اثنين من المنتجين وإنما يتخذ في مرحلة أعلى من التطور في علاقات التبادل حيزاً اجتماعياً واسعاً بحيث يشمل عدداً كبيراً من المنتجين الذين يتبادلون السلع في السوق .

إن التبادل يتحول إذن في ظل الاقتصاد السلمي إلى علاقة اجتماعية . وهذه العلاقة الاجتماعية هي التي تمثل الجانب النوعي أو العلاقة النوعية التي قصدها النظرية الماركسية باعتبارها العامل الأساسي في تحديد القيمة . وحتى يكون بالإمكان توضيح المقصود بالقيمة كملاقة اجتماعية لابد من دراسة ماتضمنته النظرية الماركسية من آراء حول مفهوم العمل الفردي الذي يتخذ شكل العمل الملموس المجدد في إنتاج القيمة الاستعمالية للسلعة وبين مفهوم العمل الاجتماعي الذي يتخذ شكل العمل العام المجرد الذي يحدد قيمة السلعة في عملية التبادل في السوق .

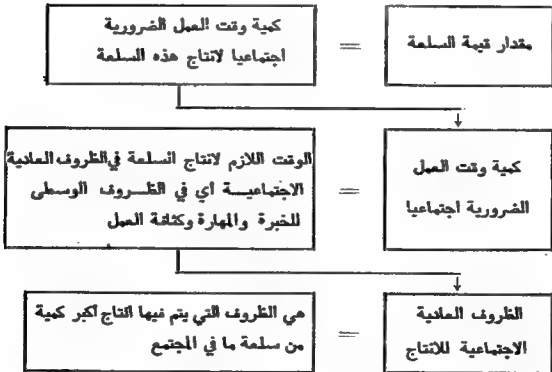
٢ - العمل الفردي والعمل الاجتماعي :

ذكرنا أكثر من مرة أنه في مرحلة معينة من التطور الاقتصادي توسعت دائرة التقسيم الاجتماعي للعمل وأدى ذلك إلى ظهور عدد كبير من المنتجين الصغار . كل منهم يتخصص بعمل معين . وأدى تطور هذا التقسيم والتخصص في العمل إلى توسع علاقات التبادل - السلمي بين هؤلاء المنتجين .

إن كلاً من المنتجين في ظل الإنتاج الفردي القائم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج يملك وسائله الخاصة وخبراته الفردية ويقوم بالإنتاج بمفرده وبمعزل عن المنتجين الآخرين . وهذا ما يؤدي إلى ظهور التمايز بين المنتجين نتيجة للاختلاف في وسائل الإنتاج المستعملة والاختلاف في المهارة الفنية . ويظهر ما يسمى بالطابع الفردي للعمل والإنتاج . وهذا الطابع الفردي والتمايز بين المنتجين يظهر على شكل اختلاف

في انتاجية العمل لكل من المنتجين . إذ بإمكان منتج ما أن ينتج عدداً أكبر من سلعة ما (أحذية مثلاً) مما يحققه الآخرون من المنتجات . وإن كلاً من المنتجين يبذل ما يسمى بالوقت الفردي الضروري لإنتاج السلعة .

ولكن حين يدخل المنتجون في عملية التبادل في السوق فإن كلاً منهم يدخل السوق بسلعته بعد أن يكون قد بذل في انتاجها عمله الفردي الخاص والذي يحدد القيمة الفردية لمنتجاته . والسؤال هو : أي قيمة تسود في عملية التبادل طالما يوجد هناك عدد كبير من القيم الفردية ؟ يجيب كارل ماركس بالقول أن قيمة السلعة لاتتحدد في هذه الحالة بالعمل الفردي الذي بذله كل من المنتجين في انتاجها وإنما بكمية العمل الضرورية اجتماعياً لإنتاجها . وحسب نظرية كارل ماركس يجب التمييز إذن بين القيمة الفردية للسلعة والقيمة الاجتماعية لها . إن مقدار قيمة السلعة إذن يتحدد بكمية العمل الضرورية اجتماعياً لإنتاجها وهي تمثل الوقت اللازم لإنتاج سلعة ما في الظروف العادية الاجتماعية الوسطية للإنتاج أي في الظروف التي يتم في ظلها انتاج أكبر كمية من هذه السلعة . ويمكن تصوير ذلك بالشكل التالي :



ولتوضيح هذه الفكرة نضرب المثال التالي : لنفترض أن هناك ثلاث مجموعات من المنتجين تقوم بإنتاج نوع واحد من سلعة معينة (البذلة الجاهزة مثلاً) وإن المجموعة الأولى تعمل في أحسن ظروف فنية ممكنة وهي تحتاج من أجل إنتاج بذلة واحدة إلى ست ساعات فقط بينما تعمل المجموعة الثانية في ظروف أقل مستوى من الظروف الفنية للمجموعة الأولى وتحتاج إلى ثماني ساعات لإنتاج بذلة واحدة . أما المجموعة الثالثة فهي تنتج في أسوأ الظروف وتحتاج إلى عشر ساعات من أجل إنتاج البذلة الواحدة

إن الشروط العادية الاجتماعية (الوسطية) للإنتاج تقرب من تلك الشروط التي يتم على أساسها إنتاج القسم الأكبر من المنتجات ، أي الشروط التي يتركز فيها إنتاج استخدام أكبر كمية في العمل الاجتماعي المبذول في إنتاج هذه السلعة . إن القيمة الاجتماعية المعترف بها في السوق باعتبارها القيمة العادية الوسطية تكون أقرب ما تكون إلى القيمة الفردية للسلعة لدى المشروع (أو الفئة من المشروعات) التي تقدم الكمية الأكبر من الإنتاج إلى السوق . ولتقرب من الواقع بأمثلة ملموسة :

— فإذا افترضنا أن مساهمة كل فئة من المشروعات في تقديم المنتجات إلى السوق كانت متعادلة ، (وهذا ما يكون أقرب إلى الواقع في ظروف سيادة الإنتاج الصغير والمتوسط) فإن القيمة الاجتماعية الوسطية تكون معادلة للوسط الحسابي العادي لتكاليف الإنتاج لدى الفئات الثلاثة ، أي :

$$٦ \text{ ساعات} + ٨ \text{ ساعات} + ١٠ \text{ ساعات} \div ٣ = ٨ \text{ ساعات عمل} .$$

— أما إذا افترضنا أن كل فئة من الفئات الثلاث تقدم كمية مختلفة من المنتجات كان تقدم الفئة الأولى ١٠٠ وحدة ، والثانية ٧٠٠ وحدة ، والثالثة ٢٠٠ وحدة (وهذا ما يكون أقرب إلى الواقع في ظروف سيادة الإنتاج الرأسمالي الذي يؤدي إلى ظهور وتوسع التفاضل بين المشروعات المختلفة من حيث الإمكانيات الإنتاجية ومكانتها في السوق) فتكون القيمة الاجتماعية الوسطية مساوية للوسط الحسابي المرجع للقيم الفردية لدى الفئات الثلاث ، وهي بالتالي تكون أقرب إلى القيمة الفردية لدى الفئة التي تقدم الكمية الأكبر من المنتجات إلى السوق ، ويتضح ذلك من المثال التالي :

وقت العمل الفردي المبلول في انتاج السلعة لدى كل فئة (القيمة الفردية)	كمية الوحدات التي تنتجها كل فئة	فئات المشروعات
٦	١٠٠	أ
٨	٧٠٠	ب
١٠	٢٠٠	ج
	١٠٠٠	

في مثل هذه الحالة تكون القيمة الوسطية اجتماعياً معادلة للوسط الحسابي المرجح للقيم الفردية المبثولة على انتاج السلعة لدى مختلف الفئات ، أي :

$$٨,٢٠ = \frac{٦ \times ١٠٠ + ٨ \times ٧٠٠ + ١٠ \times ٢٠٠}{١٠٠٠} = \frac{٨٢٠٠}{١٠٠٠}$$

(كمة الانتاج الاجتماعي)

ويتضح من المثال أن القيمة الاجتماعية (٨,٢٠) تنجذب إلى القيمة الفردية لدى الفئة التي تنتج أكبر كمية (٧٠٠ وحدة) وهي ٨ ساعات عمل .

والآن ماهو تأثير القيمة الاجتماعية المعترف بها وهي ٨,٢٠ ساعة عمل على كل من المشروعات ؟

إن الفئة الأولى تحصل عند بيع السلعة في السوق على ٨,٢٠ ساعة عمل وهي القصة الاجتماعية للسلعة في الوقت الذي تكون تكلفة السلعة لديها ٦ ساعات عمل (القيمة الفردية) . وبالنتيجة فهي تحقق فائضاً مقداره ٢,٢٠ ساعة عمل في كل وحدة ومنتجة ومباعة لديها .

أما الفئة الثانية فإن قيمتها الفردية وهي ثماني ساعات تقارب القيمة الاجتماعية وهي بذلك تحقق الأرباح العادية والمتوسطة . أما الفئة الثالثة فهي عندما تحصل على القيمة الاجتماعية (٨,٢٠) بينما تكون تكلفة منتجاتها ١٠ ساعات عمل فإنها تقع في الخسارة وتدهور ظروف الانتاج لديها يوماً بعد يوم مما يؤدي بأفرادها إلى الإفلاس والتحول من منتجين مستقلين إلى عمال مأجورين .

ب - انتاجية العمل وحجم القيمة :

إن القيمة الاجتماعية ليست ثابتة فهي تتغير مع تغير شروط الانتاج ، لأن تغير شروط الانتاج يؤدي إلى تغير كمية العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج السلعة وبالتالي إلى تغير القيمة الاجتماعية . وبكلمة أخرى فإن تغير القيمة الاجتماعية يرتبط بتغير انتاجية العمل . وكان ريكاردو كما ذكرنا قد بحث هذه الناحية من حيث تأثير تغير انتاجية العمل على القيمة الفردية . إلا أن ماركس يذهب إلى أبعد من ذلك عندما يبحث في العلاقة بين تغير الانتاجية وبين تغير القيمة الاجتماعية التي تحدد حسب نظريته قيمة السلعة في السوق .

وإذا أردنا تصوير التأثير الذي يمارسه تغير انتاجية العمل الاجتماعي فإننا نفترض أن أحد المنتجين يقوم بإنتاج وحدتين من سلعة ما خلال ساعات العمل اليومي الثماني إلا أن ظروف وشروط الانتاج تغيرت بسبب ادخال وسائل جديدة للعمل وزيادة الخبرة وتحسين تنظيم العمل بحيث أصبح ينتج أربع وحدات بدلاً من وحدتين فقط . إن القيمة تنخفض في هذه الحالة إلى النصف . وإذا كان هذا المنتج يقوم بإنتاج أكبر كمية من هذه السلعة في المجتمع فإن قيمته الفردية تحدد القيمة العادية الاجتماعية . ففي الحالة الأولى تكون القيمة الفردية أربع ساعات وفي الحالة الثانية تصبح ساعتين وفي كلتا الحالتين فإن القيمة الفردية لديه تحدد القيمة الاجتماعية إذا بقي أكبر المنتجين في السوق . ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي :

القيمة وهي الوقت الضروري اجتماعياً لإنتاج		ساعات العمل في اليوم		عدد المنتجات في اليوم الواحد		السلعة جميع السلع		السلعة الواحدة	
الانتاجية الوسطية العادية اجتماعياً		٨ ساعات		٢ وحدة		٨ ساعات		٤ ساعات .	
تضاعف الانتاجية الوسطية العادية الإجتماعية		٨ ساعات		٤ وحدات		٨ ساعات		٢ ساعتين	

وهكذا يلاحظ تأثير الإنتاجية على القيمة كما هو الأمر في المثال السابق حيث أن تضاعف انتاجية العمل أدى إلى انخفاض قيمة السلعة إلى النصف . ومن هنا يمكن صياغة قانون تغير الانتاجية وتغير القيمة الاجتماعية . إن تزايد الانتاجية الوسطية العادية الاجتماعية يؤدي إلى انخفاض القيمة الاجتماعية بينما يؤدي انخفاض الانتاجية إلى زيادة القيمة الاجتماعية ، لأن انخفاض الانتاجية يعني زيادة كمية العمل المطلوب والضرورية اجتماعياً لإنتاج السلعة وبالتالي زيادة القيمة الاجتماعية . فلو أصبحنا ننتج سلعة واحدة فقط بدلاً من سلعتين خلال ثماني ساعات فإن القيمة في هذه الحالة تتضاعف لتصبح ثماني ساعات بدلاً من أربع ساعات .

إن القيمة تتناسب إذن عكساً مع أنتاجية العمل الاجتماعي . فزيادة انتاجية العمل الاجتماعي تؤدي إلى انخفاض القيمة بينما يؤدي انخفاض هذه الانتاجية إلى زيادة القيمة .

ج- دور قانون القيمة في تطور الاقتصاد السلمي الرأسمالي :

إن تبادل السلع في السوق يتم إذن وفق تناسب معين . وإن العمل المجرد العام الاجتماعي هو الذي يحدد هذا التناسب وهذه العلاقة الاجتماعية يطلق عليها قانون

القيمة . وهذا القانون الاقتصادي هو قانون موضوعي وهو يعمل في كل اقتصاد تتحول فيه المنتجات إلى سلع خاضعة للتبادل في السوق . إلا أن فعل هذا القانون يختلف من مجتمع إلى آخر حسب علاقات الإنتاج والعلاقات الاقتصادية السائدة في المجتمع . وقد كان لقانون القيمة تأثير كبير على تطور شكل الاقتصاد السلمي البسيط الذي يقوم على المستجيبين الحرفيين الصغار المستقلين والذي كان سائداً في أواخر النظام القطاعي وبدايات الاقتصاد الرأسمالي ، باعتباره يحكم آلية الانتقال إلى النظام الرأسمالي . إن قانون القيمة يمارس تأثيره على توزيع العمل الاجتماعي وعلى تطور العلاقات الرأسمالية وتطور وسائل الإنتاج :

أولاً : قانون القيمة وتوزيع العمل بين الفروع الاقتصادية :

لابد في كل مجتمع من توزيع العمل ووسائل الإنتاج بين الفروع الاقتصادية المختلفة وذلك نتيجة لوجود تقسيم وتخصص في العمل . كما أن هذا التوزيع شرط ضروري لتلبية احتياجات المجتمع من السلع المختلفة . فنحن نرى مثلاً توزيع العمل ووسائل الإنتاج بين الفروع الصناعية المختلفة ، أي بين الصناعة الانتاجية والصناعية الاستهلاكية ، كما نجد ضمن الصناعة الاستهلاكية توزيعاً للعمل ووسائل الإنتاج بين الصناعة الغذائية وبين صناعة الألبسة .

وهذا التوزيع للعمل ووسائل الإنتاج يتم في الاقتصاد السلمي الرأسمالي بشكل عفوي ومن قبل الأفراد أنفسهم ، حيث يحق لمالك وسائل الإنتاج أن يختار مجال الإنتاج أو الفرع الذي يحقق له أكبر ربح ممكن . ويمارس قانون القيمة والسعر في السوق تأثيره على مثل هذا الاختيار . لأن مستوى القيمة والسعر هو الذي يحدد مستوى الربح الذي يعد الدافع الرئيسي للنشاط الرأسمالي .

فما هو دور قانون القيمة والسعر في توزيع العمل ووسائل الإنتاج في الاقتصاد السلمي الرأسمالي ؟

قد يكون نصيب فرع اقتصادي ما (صناعة الألبسة مثلاً) من التوزيع الفردي للعمل ووسائل الإنتاج ضئيلاً بحيث لا يكفي إنتاج هذا الفرع لتغطية الطلب في السوق على السلعة التي ينتجها ، وفي هذه الحالة فإن سعر هذه السلعة يرتفع عن القيمة

الفعلية لها . والعكس عندما يكون نصيب هذا النوع من توزيع العمل ووسائل الانتاج كبيراً فإن العرض من السلعة يزداد عن الطلب عليها مما يؤدي إلى انخفاض سعر هذه السلعة . أن نظرية كارل ماركس تقول أن لعلاقات العرض والطلب في السوق الرأسمالي تأثير ما يظهر في انحراف السعر عن القيمة . أي أن السلعة يكون لها قيمة عندما تعرض للبيع في السوق . إلا أن علاقات التبادل والعرض والطلب في السوق قد تؤدي إلى انحراف السعر عن القيمة زيادة أو نقصاناً . ويجب أن لا يغيب عن الأنهن وجود فرق واضح بين هذه النظرية ونظرية العرض والطلب التي تعد السلعة غير حامة قيمة وأن سعرها يتحدد فقط . بفعل علاقات العرض والطلب في السوق .

· ويجب التمييز بين ثلاث حالات يتساوى فيها السعر مع القيمة أو ينحرف السعر عن القيمة فإذا تساوى الطلب والعرض فمعتدئ يتساوى السعر والقيمة أما إذا ارتفع الطلب عن العرض فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع السعر ، أما إذا انخفض الطلب عن العرض فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض السعر عن القيمة :

الطلب	العرض	السعر	القيمة
الطلب =	العرض	السعر	القيمة =
الطلب <	العرض	السعر	القيمة <
الطلب >	العرض	السعر	القيمة >

فإذا كان الطلب على السلعة (آ) أكبر من العرض بينما الطلب على سلعة أخرى (ب) أقل من العرض فإن سعر السلعة آ يكون أكبر من قيمتها بينما يكون سعر السلعة ب أقل من قيمتها . إن منتجي السلعة آ يحققون ربحاً إضافياً بينما لا يحقق منتجوا السلعة ب القيمة في السوق . وفي هذه الحالة يتقل رأس المال والعمل إلى الفرع الذي ينتج السلعة آ والذي يحقق أرباحاً عالية . بينما ينخفض عدد منتجي السلعة ب التي لا يحقق بيعها في السوق المربح المطلوب . إلا أن زيادة عدد منتجي السلعة آ يؤدي إلى زيادة عرض هذه السلعة من جديد وبالتالي إلى انخفاض السعر . بينما يؤدي انخفاض عدد منتجي السلعة ب إلى تناقص العرض من هذه السلعة وبالتالي إلى زيادة سعرها . وهكذا يتم توزيع العمل ووسائل العمل بين الفروع الاقتصادية بصورة فردية وغير منظمة

بحيث يصبح التطابق بين العرض والطلب هو مجرد صدفة بينما يكون عدم التطابق بينهما هو القاعدة .

ثانياً : تأثير قانون القيمة على تطور العلاقات الرأسمالية :

يلاحظ من توضيح العلاقة بين القيمة الفردية والاجتماعية التي سبق شرحها إن - لقانون القيمة تأثيراً كبيراً وأساسياً في تطور العلاقات الرأسمالية . فالمتجرون الذين تكون قيمتهم الفردية أقل من القيمة الاجتماعية المعترف بها يحققون أرباحاً بينما يحقق المتجرون الذين تزيد قيمتهم الفردية عن القيمة الاجتماعية الخسارة والإفلاس . ففي الحالة الأولى قد تكون القيمة الفردية بالنسبة للمنتج ١٢ ساعة بينما تكون القيمة الاجتماعية المعترف بها هي ١٨ ساعة والمنتج يحقق ربحاً هو عبارة عن الفرق بين القيمتين . أما في الحالة الثانية فإن القيمة الفردية قد تكون ٢٠ ساعة والقيمة الاجتماعية هي ١٨ ساعة ويحقق المنتج الخسارة . وهكذا يمكن القول :

١ - بأن الحالة الأولى تؤدي إلى زيادة ثروة المتجين وبالتالي إلى تقوية مركزهم في منافسة بقية المتجين .

٢ - أن الحالة الثانية تؤدي إلى إفلاس المتجين عندما لا تتساوى القيمة الاجتماعية أو سعر السوق وقيمتهم الفردية .

٣ - أما في الحالة التي يتساوى فيها السعر مع القيمة فإن المتجين يظلون يعملون في ظروف غير مستقرة بسبب منافسة المتجين الذين يحققون أرباحاً غير عادية .

وفي بدايات الاقتصاد الرأسمالي أدى تأثير فعل قانون القيمة إلى وجود تمايز بين المتجين الصغار وبالتالي إلى نشوء وتطور العلاقات الرأسمالية .

فأولاً بالنسبة إلى المنتج الذي يحقق أرباحاً غير عادية . فهو يستطيع بواسطة هذه الأرباح توسيع مجال عمله بأن يشتري وسائل انتاج جديدة . وبينما كان يقوم بالعمل بمشاركة عائلته فهو يبحث الآن عن قوة عمل الآخرين . وتدرجياً يترك العمل ويتحول إلى رأسمالي يقوم بتشغيل عمل الآخرين .

أما بالنسبة للمنتج الذي تكون قيمته الفردية أعلى من القيمة الاجتماعية بحيث لا يكفي السعر في السوق لتغطية قيمته فإنه قد يبحث أولاً عن عمل إضافي إلى جانب

عمله الفردي الخاص ثم يترك عمله الفردي هذا نهائياً ويتحول إلى عامل لدى الغير . وهكذا يلاحظ أن فئة من المنتجين الصغار تتحول بفعل قانون القيمة إلى رأسمالين بينما يتحول قسم آخر إلى عمال مأجورين لدى الغير .

ثالثاً : قانون القيمة وتطور وسائل الإنتاج :

بالإضافة إلى التأثير الذي يمارسه قانون القيمة على توزيع العمل الاجتماعي وتطور العلاقات الرأسمالية فإن النظرية الماركسية ترى أيضاً أن لقانون القيمة تأثيراً على تطور وسائل الانتاج الاجتماعية . فقد أوضحت هذه النظرية رأياً في القيمة والاختلاف بين القيمة الفردية والقيمة الاجتماعية ، وبينت أن هذه الأخيرة هي التي تمثل قيمة السلعة في السوق . ويستنتج من ذلك أيضاً بأنه كلما كانت القيمة الفردية أقل من القيمة الاجتماعية ازداد الربح .

في مثل هذه الظروف التي تسودها المنافسة بين المنتجين في النظام الرأسمالي فإن كل منتج يحاول قدر الامكان تطوير وسائل الانتاج . ذلك لأن تطوير وسائل الانتاج يؤدي كما هو معروف إلى زيادة انتاجية العمل . أي زيادة عدد السلع المنتجة في وحدة زمنية واحدة . ومن ناحية أخرى فإن زيادة عدد السلع في الساعة أو اليوم يؤدي إلى انقاص كمية العمل الفردي المبذول في انتاج السلعة الواحدة وبالتالي إلى تناقص القيمة الفردية عن القيمة الاجتماعية . وهكذا يسعى كل من المنتجين في الاقتصاد الرأسمالي إلى تطوير وسائل الانتاج حتى يتمكن من تحقيق الحد الأقصى من الربح وبالتالي تقوية مركزه في سوق المنافسة بين المنتجين لنوع معين من السلع .

ولكن النظرية الماركسية ترى أن تطور وسائل الانتاج ، في الوقت الذي يؤدي فيه إلى زيادة كمية المنتجات في السوق ، يقود إلى ظهور تناقضات وأزمات اجتماعية

أولاً : لأن تطور وسائل الانتاج لدى بعض المنتجين سيؤدي إلى إفلاس المنتجين الآخرين الذين لم يتمكنوا من تطوير وسائل الانتاج وادخال وسائل عمل جديدة على عملية الانتاج .

ثانياً : إن تطور وسائل الانتاج في مرحلة المنافسة يتم عادة بصورة فردية عشوائية غير منظمة . ونظراً لأن كلاً من المنتجين يقوم بعملية الانتاج بمفرده وبمزل عن المنتجين

الآخرين فقد يؤدي ذلك إلى زيادة الكميات المنتجة بحيث يجد هؤلاء المنتجون إن كمية العرض في السوق أكبر من الكمية المطلوبة أو العكس . ونتيجة لذلك فقد يظهر أحياناً فائض في انتاج سلعة ما أو نقص في انتاج سلعة أخرى .

ثالثاً : إن مثل هذا التطور قد يؤدي إلى هدر وضياع في العمل الاجتماعي لأن القيمة الفردية لبعض المنتجين الذين لم يتمكنوا من تطوير وسائل الانتاج تكون أكبر من القيمة الاجتماعية للسلعة ، وقد لا يحققون القيمة في السوق وخاصة إذا كانت الكمية المعروضة أكبر من الطلب في السوق . وفي هذه الحالة يكونون قد بذلوا عملاً فردياً ولكن دون أن يلقي اعترافاً اجتماعياً أي أنهم حققوا القيمة الاستعمالية ولكن دون أن يتمكنوا من بيع السلعة في السوق وتحقيق القيمة التبادلية . ونظراً لأنهم ينتجون من أجل التبادل ففي حال عدم تحقيق القيمة التبادلية في السوق فإن مصيرهم سيكون الإفلاس .

وأبداً : قد لا تقتصر أزمة الانتاج على بعض المنتجين وإنما قد تشمل فرعاً أو قطاعاً اقتصادياً كاملاً (كالصناعة الاستهلاكية مثلاً) . فقد يزيد الانتاج في هذا الفرع أو ذاك عن حاجات المجتمع بسبب فقدان التنظيم بين المنتجين الذين ينتجون بصورة فردية ومستقلة وفي جو من المنافسة الحادة . وإذا تكررت هذه الظاهرة في أكثر من قطاع اقتصادي ظهر عندئذ ما يسمى بأزمة الكساد في النظام الرأسمالي .

لقد تعرضت نظريات القيمة في العمل إلى التقد من قبل النظريات الرأسمالية في القيمة . فقد رفضت هذه النظريات الأسس التي تقوم عليها نظريات القيمة في العمل وكذلك الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه النظريات . إن نظرية تكاليف الانتاج ونظرية عناصر الانتاج الثلاثة كانت بمثابة الرد على نظرية ريكاردو في القيمة .

كما جاءت نظرية المنفعة الحدية كرد على النظرية الماركسية . وهكذا يمكن الاستنتاج بأن بعض نظريات القيمة ، كنظرية المنفعة الحدية ، والتي تعد أن القيمة علاقة بين الذات والموضوع ، بين الإنسان والشيء ، تنتمي أصلاً إلى المذهب الذاتي في علم الاقتصاد السياسي بينما تنتمي نظريات القيمة في العمل إلى المذهب الموضوعي في القيمة . وكما أشرنا في السابق فإن نظريات القيمة تعكس في الواقع صراعاً فكرياً واجتماعياً عندما تعالج موضوعاً هاماً من المواضيع الاقتصادية والاجتماعية هو موضوع القيمة .

البحث الثالث

- النقد -

١ - تعهد :

عند دراستنا لتطور أشكال القيمة التبادلية وجدنا أن النقد أصبح في النهاية هو المعادل العام لجميع قيم السلع الأخرى وأصبح بذلك الشكل السائد في معظم المجتمعات وفي علاقة التبادل في السوق تظهر السلعة في طرف والنقد في طرف آخر ، أي أن السلعة والنقد هما قطبا العلاقات التبادلية والتي تظهر على شكل نظام من العلاقات السلعية النقدية .

وقد بحثنا في الفصول والأبحاث السابقة موضوع السلعة/، ومن الضروري الامام أيضاً بموضوع النقد . لأنه لا يمكن الاحاطة بالاقتصاد السلعي الرأسمالي دون معرفة جوهر السلعة وماهية النقد .

وحتى يمكن تعريف النقد فلا بد من تحليل الوظائف الخاصة التي يقوم بها في عملية التداول في السوق .

٢ - وظائف النقد :

٢ - ١ - الوظيفة الأولى : مقياس القيمة ومقياس السعر .

إن الوظيفة الأولى التي يؤديها النقد هي وظيفة مقياس القيمة ومقياس السعر . فمتنما نقول أن قيمة أو سعر السلعة يعادل كذا من الوحدات النقدية (الليرة مثلاً) فإننا نقيس هذه القيمة وهذا السعر بالنقد .

ولكن حتى يستطيع النقد القيام بهذه الوظيفة يجب أن يحمل هو أيضاً قيمة . لأنه لا يمكن قياس أشياء ذات قيمة بواسطة شيء آخر لا يحمل أي قيمة . فإذا ماتم قياس قيمة السلع بالذهب فإن الذهب يجد ذاته يمثل قيمة وهكذا يصبح بالإمكان مقارنة قيم جميع السلع بمقياس نوعي واحد . وإن وجود هذا المقياس النوعي يجعل بالإمكان قياس ومقارنة السلع بعضها ببعض من الناحية الكمية . كان نقول أن سلعة ما تساوي ثلاثة غرامات من الذهب و سلعة أخرى تساوي ستة غرامات من الذهب . فكل من السلعتين تقاس بمقياس نوعي واحد هو الذهب والاختلاف هو فقط من زاوية الكم لأن قيمة السلعة الثانية تساوي ضعف قيمة السلعة الأولى .

وإذا اتخذ النقد شكل الذهب وأمكن بواسطته قياس قيم السلع الأخرى فإن قيمة الذهب تقاس بنفس الوقت بواسطة القيم التي تمثلها السلع الأخرى وذلك حين يتم التناسب بين الذهب وغيره من السلع .

إلا أنه يلاحظ أن قيمة السلعة تتغير باستمرار نتيجة تغير انتاجية العمل ، وكذلك فإن قيمة الذهب لا تبقى ثابتة . لأن قيمة الذهب باعتباره سلعة ترتبط أيضاً بتغير انتاجية الذهب . وإذا كان السعر هو التعبير النقدي من القيمة (مثلاً أن سعر السلعة كذا غرام من الذهب) فإن السعر يرتبط من ناحية بقيمة السلعة ومن ناحية أخرى بقيمة الذهب إذا كان الذهب هو المعادل النقدي العام لقيم جميع السلع الأخرى . ويمكننا أن نبين العلاقة بين قيمة السلعة وقيمة الذهب من جهة والسعر من جهة أخرى بالحالات التالية :

الحالة الأولى	قيمة السلعة	قيمة الذهب	السعر
ارتفاع	ارتفع	ثابت	ارتفاع
الحالة الثانية	انخفاض	ثابت	انخفاض
الحالة الثالثة	ثابت	ارتفاع	انخفاض
الحالة الرابعة	ثابت	انخفاض	ارتفاع

وهكذا يتغير السعر بصورة طردية مع تغير قيمة السلعة وبصورة عكسية مع تغير

قيمة الذهب . فإذا كانت قيمة السلعة مرتبطة بكمية العمل فإن ارتفاع كمية العمل تؤدي إلى زيادة القيمة وبالتالي زيادة السعر . والعكس صحيح عندما تنخفض كمية العمل المبذولة في إنتاج السلعة لأن ذلك يؤدي إلى انخفاض سعر السلعة . إلا أن تغير السعر لا يتوقف فقط على تغير قيمة السلعة وإنما أيضاً على تغير قيمة الذهب . مثلاً أن :

$$٢٠ \text{ كغ حبوب} = ٦ \text{ غرامات ذهب}$$

فإذا بقيت قيمة الحبوب ثابتة بينما تضاعفت انتاجية الذهب بحيث ينتج في الساعة اثنا عشر غراماً من الذهب بدلاً من ستة غرامات فإن قيمة الذهب تنخفض إلى النصف أي من عشر دقائق بالنسبة للغرام الواحد إلى خمس دقائق فقط . وفي هذه الحالة : معادلة التبادل السابقة تتغير لتصبح :

$$٢٠ \text{ كيلو غرام حبوب} = ١٢ \text{ غرام ذهب}$$

وهكذا فإن انخفاض قيمة الذهب نتيجة زيادة إنتاجه إلى الضعف يؤدي إلى زيادة سعر الحبوب . أما إذا زادت قيمة الذهب إلى الضعف نتيجة تناقص الانتاجية في إنتاجه إلى النصف وأصبح إنتاج الساعة الواحدة ثلاثة غرامات بدلاً من ستة غرامات فإن قيمة عشرين كيلو غراماً حبوب ستعادل قيمة ثلاثة غرامات ذهب فقط . وهكذا نرى بأن زيادة قيمة الذهب من عشر دقائق بالنسبة للغرام الواحد إلى عشرين دقيقة يؤدي إلى انخفاض سعر الحبوب من ستة غرامات ذهب إلى ثلاثة غرامات فقط . وفي القرن السابع عشر أدى اكتشاف الذهب في العالم الجديد إلى تزايد إنتاجه وانخفاض قيمته من ناحية وإلى ارتفاع أسعار السلع من ناحية أخرى .

وحتى يقرم التقدير بوظيفته الأولى في قياس القيمة فهناك ضرورة لتثبيت الوحدات النقدية التي تستخدم كمعيار للأسعار المختلفة . وهذه الوحدات النقدية تمثل عادة كمية محددة من التقدير المعنوي الثمين (الذهب : مثلاً) . وهذه الكمية تختلف من بلد إلى آخر فعلى سبيل المثال كان الروبل في روسيا عام ١٨٩٧ يمثل كمية من الذهب تساوي ٠,٧٧٤ غ و كان الدولار الأميركي إلى وقت قريب يمثل ٠,٨٨٨ غرام من الذهب وذلك طبقاً لقيمه الاسمية المثبتة بموجب القانون .

٢ - ٢ - الوظيفة الثانية : النقد وسيلة للتداول

وفي هذه الحالة يمارس النقد وظيفته الثانية كوسيلة للتداول . وحتى يمكن فهم هذه الوظيفة من المقيد اجراء المقارنة بين شكل التبادل البسيط المباشر (المقايضة) أي :

سلعة - سلعة

وبين الشكل النقدي عندما أصبح النقد المعادل العام لجميع قيم السلع الأخرى بحيث أصبحت صورة التبادل السلمي النقدي على الشكل التالي :

سلعة - نقد - سلعة

ففي الحالة الأولى يتم تبادل سلعة مقابل سلعة ، بينما يظهر النقد في الحالة الثانية كوسيلة للتداول ، حيث تباع السلعة مقابل النقد ويتم شراء سلعة أخرى بواسطة النقد أيضاً .

وفي حالة التبادل البسيط المباشر (المقايضة) نبدو عمليتا البيع والشراء عملية واحدة ويكون البائع هو المشتري في الوقت نفسه . أما في الحالة الثانية فإنه يوجد مرحلتان متميزتان : في المرحلة الأولى يتم بيع السلعة بالنقد ، وفي المرحلة الثانية يتم شراء سلعة أخرى بالنقد . أي أن هناك انفصال زماني ومكاني بين عمليتي البيع والشراء أي بإمكان المرء أن يبيع السلعة بالنقد ويشتري سلعة أخرى في مكان آخر وزمان آخر .

وبواسطة النقد إذن يستطيع المرء أن يشتري أية سلعة يريدتها وفي أي مكان وزمان يختاره بينما يبقى التبادل في الحالة الأولى محصوراً بين سلعتين فقط وهكذا فإن النقد هو الذي ينجز ويسهل عملية التداول السلمي في السوق عندما يقوم بدور الوسيط في عملية تداول العدد الكبير من السلع .

إلا أن السلعة تخرج من عملية التداول عندما تتحقق قيمتها في السوق وتذهب إلى عملية الاستهلاك . أما النقد فإنه يبقى في دورة التداول في السوق . ومع هذا فإن الأولوية تبقى للثورة السلعية التي تلعب الدور الأساسي بينما تبتنى وظيفة النقد كوسيلة للتداول من الثورة السلعية إذ بدون الثورة السلعية لا يوجد هناك نقد في التداول . أن النقد يرافق الحركة السلعية وينظم تداولها في السوق .

٢ - ٣ - الوظيفة الثالثة : النقد وسيلة لتكوين الثروة والادخار :

إن هذه الوظيفة تتبع أساساً من الوظيفتين الأولى والثانية أي قياس القيمة والسعر ووسيلة للتداول السلمي . كما يجب لفهم الوظيفة الثالثة للنقد الإحاطة بظروف وظيفة الانتاج والتداول السلمي في السوق .

فعندما يقوم أحد المنتجين ببيع منتجاته في السوق ويتوجب عليه في فترة لاحقة شراء أدوات الانتاج (آلة مثلاً) وذلك بعد أن ينتهي استهلاكها كلياً فإن عليه في هذه الحالة تجميع النقد اللازم لعملية الشراء المقبلة . والنقد يقوم عندئذ بوظيفة تكوين الثروة والتراكم أو الادخار .

إن النقد الذهبي يقوم بهذه الوظيفة بصورة أفضل مما يقوم بها النقد الورقي . ذلك لأن النقد الورقي يتعرض للانخفاض في قيمته الشرائية إذا لم تبقى قيمته ثابتة . وقد أدرك الناس ذلك إذ نجدهم يفضلون اكتناز الذهب على اكتناز النقد الورقي . لأن قيمة الذهب تبقى أكثر ثباتاً من النقد الورقي .

٢ - ٤ - الوظيفة الرابعة : النقد كوسيلة للدفع :

ومع تطور عمليات التداول السلمي نشأت أشكال جديدة للتداول ومنها البيع على أساس الائتمان . وفي هذه الحالة تتم عملية الشراء قبل أن يقوم المشتري بعملية بيع منتجاته في السوق . وإن عملية الشراء هذه تتم على أساس الدفع الآجل .

وهناك أسباب وراء هذا الشكل من التداول ترجع إلى طبيعة الانتاج والتداول الخاصة بالسلعة . فمن المعروف أن المزارع قد يحتاج إلى بعض السلع كالسماد مثلاً حتى يستطيع البدء بعملية الانتاج ولكن قد لا يتوفر لديه النقد اللازم . إلا أنه يستطيع شراء المواد والسلع اللازمة على شرط أن يسدد قيمتها بعد تحقيق المحصول الزراعي . وينشأ بهذه الحالة المدينون من طرف والدائنون من طرف آخر .

وفي مثل هذه الحالات لا يظهر النقد بصورة مباشرة فورية في عملية التبادل . بينما نحل محله مؤقتاً أشكال مختلفة من الائتمانات الأجلة الدفع (كميالة ، سند ، الخ)

التي يتعهد بموجها المدين بتسديد مبلغ معين يمثل سعر السلعة في وقت آخر يسمى تاريخ الاستحقاق . وفي هذا التاريخ يقوم المشتري بتسديد القيمة نقداً .

وهكذا يقوم النقد بوظيفة الدفع الآجل . ومع الزمن تطورت أشكال الدفع الآجل وظهر النقد الائتماني إذ يستطيع حامل الكمبيالة سداد التزاماته بواسطة هذه الكمبيالة ونحويلها إلى البائع الجديد الذي يستلم قيمتها في تاريخ الاستحقاق . ثم اتخذ النقد الائتماني شكل البنكنوت وهي أوراق مستندية تقوم بوظيفة الدفع ويلتزم البنك بموجها بسداد قيمتها نقداً (كالشيكات مثلاً) وقد تطورت هذه الأشكال وأصبحت تحمل تدريجياً عمل الكمبيالة .

٢ - ٥ - الوظيفة الخامسة : النقد كقصد عالمي

إن تطور الانتاج العالمي والتبادل السلمي بين الدول المختلفة كان لا بد من أن يؤدي تدريجياً إلى ظهور وظيفة جديدة للنقد . حيث أصبح دور النقد لا ينحصر في الحدود الوطنية المحلية لكل دولة وإنما يتجاوز هذه الحدود ليمارس وظيفته الخامسة كقصد عالمي .

إلا أن لكل دولة عملتها الوطنية الخاصة بها التي تمثل قيمة معينة تختلف عن قيمة النقد المحدد في الدول الأخرى . وهنا لا بد من وجود نقد واحد يعد مقياساً للتبادل بين هذه الدول . ونظراً لاختلاف طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية السائدة في المجتمع . فقد عد النقد الذهبي أو مايمائله من قيمة فعلية مقياس التبادل ووسيلة للمبادلات التجارية الدولية . وفي عملية التبادل هذه لا يؤخذ بما تملكه كل دولة من العملة الوطنية المحلية الخاصة بها وإنما بما تملكه من احتياطي الذهب . ولذا تحتاج كل دولة إلى كمية من احتياطي الذهب لتسوية حساباتها مع الدول الأخرى وكلما زادت حصة الدولة من احتياطي الذهب أو مايمائله من قيم حقيقية قوى مركزها في علاقات التبادل الدولي .

٣ - قوانين الدورة النقدية وكمية النقد :

إن النقد سواء أكان يمثل وحدات نقدية من المعدن الثمين (الذهب مثلاً) أم

وحدات من النقد الورقي فإن للدورة النقدية بعض الصفات التي تختلف بها عن الدورة السلعية . إن السلعة عندما تباع وتشتري تخرج غالباً من عملية التداول بينما يبقى النقد في مجال التداول يمارس وظائفه الخاصة به . فمتلماً يشتري المرء سلعة استهلاكية (قميص مثلاً) فإن كمية النقد المدفوعة نفسها تستعمل من قبل البائع للقيام بعمليات تبادل أخرى بينما تخرج السلعة من السوق لتدخل عملية الاستهلاك ، إن الوحدات النقدية تقوم عادة بعدد من العمليات التبادلية تزيد اجمالي قيمتها عن قيمة النقد المتبادل نفسه فالنقد المدفوع مقابل سعر القميص ولو فرضناه وحدة نقدية من فئة الخمس والعشرين ليرة سورية فإن بائع القميص يستعمل هذه الوحدة النقدية نفسها في شراء سلعة أخرى والبائع الجديد يستعملها من جديد في عمليات أخرى وهكذا . فإذا استمرت هذه الوحدة النقدية في الدوران والتداول بحيث قامت بعدد من الدورات تساوي ست دورات مثلاً وفي كل دورة تقوم بعملية تبادل تساوي قيمتها أي خمساً وعشرين ليرة سورية فإن مجموع أسعار العمليات التجارية التي تخضعها يساوي $150 = 25 \times 6$ ليرة سورية (أي أننا في هذا المثال نستعمل فئة نقدية واحدة في عدة عمليات تجارية مجموع أسعارها ١٥٠ ليرة سورية .

وانطلاقاً من هذه الصفات والوظائف الخاصة التي يمارسها النقد في مجال التداول فإن كمية النقد اللازمة في المجتمع للتداول هي أقل من اجمالي أسعار السلع المتداولة ويعني آخر فليس هناك حاجة إلى قيمة من النقد تساوي مجموع أسعار السلع المتداولة نظراً لأن النقد يقوم بعدد أكبر من الدورات في مجال التداول ، ويمكن إذن حصر العوامل التي تحدد كمية النقد اللازمة للتداول في عاملين أساسيين :

١ - العامل الأول :

وهو يمثل مجموع أسعار السلع التي تخضع للتبادل النقدي . فكلما ازداد مجموع أسعار هذه السلع دعا ذلك إلى ضرورة زيادة الكمية النقدية وبالعكس .

٢ - العامل الثاني :

وهو متوسط عدد دورات النقد . وهو يمثل سرعة الدورة النقدية في المجتمع

وهذه تتناسب عكساً مع كمية النقد إذ كلما ازدادت سرعة الدورة النقدية انخفضت الكمية اللازمة من النقد .

فإذا فرضنا أن الدولار الواحد يقوم بخمس دورات في فترة معينة (سنة مثلاً) بينما بلغ مجموع أسعار السلع الخاضعة للتبادل بالنقد مائة ألف دولار ففي هذه الحالة فإن الكمية اللازمة من الدولارات الذهبية (إذا كان النقد ذهباً) هي :

$$\text{كمية النقد} = \frac{\text{مجموع أسعار السلع}}{\text{متوسط عدد الدورات السنوية}} = \frac{100000,00}{5}$$

٢٠٠٠٠ دولار ذهبي ، وهذا القانون للدورة النقدية ينطبق في حال كون جميع العمليات التجارية تتم بواسطة النقد . إلا أن هناك عادة بعض العوامل الأخرى التي تؤثر على كمية النقد اللازمة يمكن إيجازها بما يلي :

١ - بعض العمليات التجارية التي لا يظهر فيها النقد بصورة مباشرة وفورية كالعمليات التي تتم على أساس الدفع الآجل كالكميالة والسندات والخ .. وهذه تستحق الدفع في فترة قادمة . أي أن عمليات البيع والشراء تتم دون أن يستعمل النقد إلا في الفترات اللاحقة وفي هذه الحالة فليس هناك حاجة فورية للمبلغ من النقود الذي يعادل مجموع أسعار هذه العمليات .

٢ - بعض العمليات التي تمت سابقاً على أساس الدفع الآجل (كميالة ، سند) وهي تستحق الدفع والتسديد حالياً . وحين استحقاق وقت الدفع لا بد من وجود كمية من النقد تعادل أسعار هذه العمليات التجارية المستحقة .

٣ - بعض عمليات التبادل التي تتم أحياناً على أساس المقايضة أي سلعة مقابل سلعة أخرى . حيث لا يستعمل النقد في هذه الحالة كوسيلة للقياس والتداول . وفي هذا النوع من المبادلات السلعية التجارية ليس هناك حاجة أيضاً إلى المبالغ النقدية اللازمة لسداد قيمة هذه العمليات .

إن هذه الاعتبارات تؤثر على كمية النقد الضرورية . فالدفع الآجل يؤدي إلى

انقاص كمية النقد كما أن الدفع المستحق يزيد من الحاجة إلى النقد . وفي الحالة الثالثة (المقايضة) فإن ذلك يؤثر في انقاص كمية النقد اللازمة للتداول حيث لا يكون هناك حاجة للنقد لتغطية هذا الجزء من عمليات التبادل السلي في السوق ، وهكذا يصبح القانون الذي ينظم ويحدد كمية النقد اللازمة للتداول كالتالي :

$$\frac{\text{كمية النقد الضرورية} = \text{مجموع أسعار السلع المتداولة} + \text{مجموع المبالغ المستحقة الدفع} - \text{مجموع المبالغ الآجلة الدفع} - \text{مجموع أسعار صفقات المقايضة}}{\text{العدد الوسطي للدورات النقدية}}$$

وإذا استبدلنا الرموز بهذه العوامل كان لدينا :

$$M = \frac{C + D - Q - T}{N}$$

وهكذا يمكن تحديد قانون الدورة النقدية والذي ينظم كمية النقد اللازمة للتداول إذا توفرت هذه المعطيات والعوامل الناطقة لتحديد هذه الكمية ، ولكن يجب التمييز أيضاً بين حالتين :

١ - إذا كان النقد الذهبي هو النقد المتداول فإن كمية النقد اللازمة تتأثر أيضاً بقيمة الذهب التي لا تبقى ثابتة في حال تغير انتاجية العمل في استخدام الذهب . فإذا انخفضت قيمة الذهب نتيجة لارتفاع الانتاجية ففي هذه الحالة لابد من زيادة كمية النقد الذهبي اللازمة للتداول السلع إذا بقيت كمية وقيمة السلع ثابتة . لأننا كما لاحظنا في الوظيفة الأولى للنقد الذهبي إن انخفاض قيمة الذهب يؤدي إلى زيادة أسعار السلع وفي هذه الحالة لابد اذن من زيادة كمية النقد الذهبي نتيجة لانخفاض قيمته حتى يغطي تغطية الأسعار الثابتة للسلع الأخرى . فإذا كان سعر سلعة ما دولاراً ذهبياً واحداً وانخفضت قيمة الذهب إلى النصف بينما بقيت قيمة السلعة ثابتة فإن سعر السلعة يصبح دولارين . ويجب أن يكون هناك دولاران بدلاً من دولار واحد حتى يمكن مبادلة هذه السلعة .

٢ - في الحالة الثانية عندما يحل النقد الورقي محل النقد الذهبي كما هو شائع في الوقت الحاضر . ففي هذه الحالة إذا كانت كمية النقد الورقي تساوي نفس كمية النقد الذهبي فإن النقد الورقي يؤدي نفس الوظيفة التي يقوم بها النقد الذهبي .

ولكن في حال زيادة كمية النقد الورقي عن كمية النقد الذهبي اللازمة للتداول فإن العلاقات النقدية - السلمية ستؤول إلى التبدل والتغير . أولاً لأن النقد الذهبي خلافاً للنقد الورقي ، يحمل قيمة بحد ذاته بينما لا يحمل النقد الورقي أي قيمة خاصة وإنما يمثل قيمة هي القيمة الحقيقية للنقد الذهبي . فالليرة السورية الورقية لا تحمل قيمة إلا قيمة طباعتها التي لاتذكر وإنما تملك قيمة اسمية هي عبارة عن كمية ما من الذهب مثبتة بالقانون . وثانياً أن النقد الذهبي يقوم بوظيفة تكوين الثروة أفضل من النقد الورقي . والناس عندما يتعاملون بالنقد الذهبي فإنهم لا يستعملون إلا الكمية اللازمة منه فقط للتداول بينما يذهب ما يزيد عن ذلك إلى الاكتناز والأغراض الصناعية . أما النقد الورقي فيبقى غالباً في عملية التداول نظراً لأن الناس لا يفضلونه كثيراً كوسيلة لتكوين الثروة والادخار .

فلو افترضنا على سبيل المثال أن كمية النقود الضرورية هي مائة مليون دولار من الذهب بينما يوجد في التداول مائتا مليون دولار من النقد الورقي فإن كل دولار في هذه الحالة من النقد الورقي يمثل نصف القيمة الاسمية التي يحملها وبذلك تنخفض القيمة الشرائية للدولار الورقي إلى النصف .

مثال آخر : إن البائع آباع إلى المشتري ب آلتين بسعر عشرة آلاف دولار على أن يكون الدفع بعد سنة واحدة . فإذا افترضنا أن قيمة الدولار الورقي انخفضت إلى النصف نتيجة طرح كميات اضافية من النقد الورقي في السوق زيادة عن الكمية الضرورية فإن قيمة الآلة الواحدة ترتفع ١٠٠ ٪ بحيث تصبح عشرة آلاف دولار بدلاً من خمسة آلاف دولار فعندما يسدد المشتري ب قيمة الآتين إلى البائع آ والمثبتة على الكميالة أو السند الموقع بينهما بعد عام من الشراء فهو يسدد مبلغ عشرة آلاف دولار والتي أصبحت تساوي قيمة آلة واحدة بدلاً من آتين . وهو بذلك يتحرر من التزامه

من الناحية الحقوقية ولكن من الناحية الاقتصادية فإنه في هذه الحالة يسدد قيمة آلة واحدة بدلاً من قيمة آتين نتيجة لانخفاض قيمة النقد الورقي إلى النصف .

وباختصار فإن قانون كمية النقد هو قانون اقتصادي موضوعي يعبر عن التناسب الضروري بين كمية النقد اللازمة وبين الدورة السلعية في السوق . كما يعبر عن العلاقة الموضوعية بين كمية النقد الحقيقي (الذهب مثلاً) وبين كمية النقد الورقي الذي يمثل النقد الحقيقي . وكما هو الحال بالنسبة للسلعة فهناك أيضاً نظريات متعددة تحاول كل منها تفسير ظاهرة النقد وقوانينه الخاصة من وجهة نظر معينة ولا يتسع المقام هنا للتوسع في مسائل النقود لأن هذا يحتاج إلى بحث خاص مفصل .

الخلاصة :

لقد تضمن الفصل السابق دراسة بعض السمات العامة للاقتصاد الرأسمالي .

أولاً :

إن الاقتصاد السلمي هو الطابع الغالب على الاقتصاد الرأسمالي بينما كان الاقتصاد الطبيعي هو السمة العامة للاقتصاديات التي سبقت الرأسمالية .

ثانياً :

اذن من الضروري أن نبدأ دراسة الرأسمالية بدراسة السلعة . فالسلعة هي الناتج الخاضع للتبادل وهي تتألف من قيمة استعمالية وقيمة تبادلية . إن القيمة الاستعمالية هي شرط بدهي في كل سلعة . أما القيمة التبادلية فقد كانت موضع الدراسة ، سواء من حيث الشكل (أشكال القيمة) أو من حيث الجوهر والمحتوى والذي تبحثه نظريات القيمة .

ثالثاً :

بالنسبة لأشكال القيمة يوجد هناك من الناحية التاريخية أربعة أشكال للقيمة . الشكل البسيط للقيمة : الشكل الواسع للقيمة ، الشكل العام للقيمة ، الشكل النقدي للقيمة . أما حول موضوع محتوى القيمة والعوامل التي تحددها فقد ظهرت نظريات متعددة تحاول كل منها تفسير القيمة من زاوية معينة ، إلا أنه يمكن التمييز بين نظريات رأسمالية في القيمة ونظرية القيمة في العمل . إن دراسة أية نظرية تتضمن الأفكار الأساسية فيها . وتقد هذه النظرية .

رابعاً :

بعد دراسة السلعة كان من الضروري التعرض إلى النقد . لأن السلعة والنقد يشكلان

طرفي التبادل أن النقد يمثل على اللوام قيمة ما سواء أكان ذلك في شكله الحقيقي (النقد الذهبي) أم في شكل ورقي والذي يفترض أنه يمثل قيمة حقيقية حتى يستطيع أن يكون مقياساً لجميع القيم .

وحتى يمكن فهم خصائص النقد يجب ادراك الوظائف الخمس التي يقوم بها في الحياة الاقتصادية . إن الوظيفة الأولى والأساسية هي أن النقد يقوم بوظيفة مقياس للقيمة والسعر ، وبدونها لا يمكن للنقد أن يمارس وظائفه الأربعة الأخرى أي وسيلة للتداول ، وسيلة للتراكم والثروة ، وسيلة للدفع ، وأخيراً وظيفته كنقد عالمي .

ونتيجة لهذه الخصائص والوظائف المميزة للنقد فإن للدورة النقدية وكمية النقد اللازمة للتداول قانونها الخاص . وحتى يمكن فهم طبيعة هذه الدورة يجب التمييز أولاً بينها وبين طبيعة الدورة السلمية . وهذه الطبيعة الخاصة للدورة النقدية هي التي تحكم قانون كمية النقد . إن قانون كمية النقد يأخذ بعين الاعتبار أولاً مجموع أسعار السلع في المجتمع ومتوسط عدد دورات الوحدات النقدية ، بالإضافة إلى المبالغ المستحقة للدفع والآجلة الدفع وعمليات المقايضة باعتبارها عوامل لها تأثيرها على تحديد كمية النقد .

أسئلة نموذجية للتفكير والمساعدة على استيعاب محتويات هذا الفصل :

- ١ - ماهو الفرق بين الاقتصاد الطبيعي والاقتصاد السلمي ؟
- ٢ - متى يتخذ الناتج شكل السلعة ؟
- ٣ - ماهو المقصود بالقيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية ؟
- ٤ - من الناحية التاريخية هناك أربعة أشكال للقيمة التبادلية ؟ ماهو الفرق بين كل من هذه الأشكال ؟
- ٥ - ماهي العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض السعر حسب نظرية العرض والطلب ؟ هل تفرق هذه النظرية بين القيمة والسعر ؟ اعرض نقد هذه النظرية ؟
- ٦ - إن نظرية المنفعة تربط بين المنفعة والقيمة حسب تصنيف الحاجات ؟
- ٧ - يتم تصنيف قيم السلع حسب هذه النظرية ؟ اعرض نقد هذه النظرية ؟

٧ - ماهو المقصود بتكلفة الانتاج كأساس في تحديد القيمة والسعر حسب نظرية تكاليف الانتاج ؟ هل يؤثر السعر من ناحية أخرى في تحديد التكلفة ؟

٨ - تعتبر نظرية عناصر الانتاج الثلاثة أن كل عنصر يحقق جزءاً من القيمة . ماهو المقصود بذلك ؟

٩ - ان نظرية المنفعة الحدية تربط بين حد المنفعة الأخيرة للسلعة وبين قيمة السلعة ؟ كيف يتحدد الحد الأخير لامنفعة ؟ هل تأخذ نظرية المنفعة الحدية بأهمية الانتاج ؟ هل تنطبق على الاقتصاد السلمي ؟

١٠ - ان النظريات الرأسمالية الحديثة في القيمة تحاول الربط بين نظريات القيمة في نظرية واحدة ؟ ماهو مفهوم مارشال وساملسون في القيمة ؟

١١ - هل هناك نظرية واحدة في قيمة العمل ؟ ماهي الأفكار الأولية في هذه النظرية كيف ربط ريكاردو بين قيمة السلعة وبين انتاجية العمل وبين العمل البسيط العمل المعقد ؟

١٢ - بماذا تختلف النظرية الماركسية عن النظرية الكلاسيكية في العمل ؟ ان الجانب النوعي في النظرية الماركسية هو العلاقة الاجتماعية للقيمة ؟ هل هناك فرق بين القيمة الفردية والقيمة الاجتماعية وكيف تتحدد القيمة الاجتماعية (مثال) ؟

هل هناك علاقة بين انتاجية العمل الاجتماعي وبين القيمة ؟ وما هو تأثير قانون القيمة على توزيع العمل الاجتماعي وتطور العلاقات الرأسمالية وتطور وسائل الانتاج ؟

١٣ - حتى يمكن فهم السمات الخاصة بالنقد يجب إدراك وظائفه الخمسة ؟ كيف يكون النقد مقياساً للقيمة والسعر ؟ كيف يكون وسيلة للتداول ؟ كيف يكون وسيلة للثروة والاراكم ؟ كيف يكون وسيلة للدفع ؟ ماهو المقصود بأن النقد يقوم بوظيفته كنقد عالمي ؟

١٤ - ماهو الفرق بين الدورة السلعية والدورة النقدية ؟

١٥ - كيف يتحدد قانون كمية النقد ؟ ماهي العوامل المختلفة التي تؤخذ بعين الاعتبار في تحديد هذا القانون ؟ هل هناك فارق بين النقد الذهبي والنقد الورقي ؟

الباب الثاني

رأس المال

الفصل الأول

رأس المال والربح

١ - تحول النقد إلى رأس مال :

١ - ١ - النقد ورأس المال :

تضمنت الأبحاث السابقة تحليداً لمفهوم السلعة والنقد ووظائفه الخاصة وقوانين الدورة النقدية . وذلك نظراً للدور الخاص الذي تقوم به السلعة ويقوم به النقد في الاقتصاد السلمي الرأسمالي . فبالرغم من أن علاقات التبادل السلمي - النقدي كانت قد ظهرت إلى جانب الاقتصاد الطبيعي في المجتمعات التي سبقت المجتمع الرأسمالي إلا أن المحتوى الخاص للسلعة والنقد في الاقتصاد الرأسمالي يختلف عن محتوى ووظيفة السلعة والنقد في الاقتصاديات السابقة للاقتصاد الرأسمالي . وقد أشرنا في فصول سابقة إلى أن الانتاج والتبادل كان غالباً يهدف في تلك الاقتصاديات إلى تحقيق اشباع الحاجات المباشرة . بينما أصبح تحقيق الربح هو الهدف الأمامي من النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي .

من أجل ذلك يصبح من الضروري تحديد مفهوم رأس المال . لأن مفهوم رأس المال قد يختلف في أذهان البعض بمفهوم وسائل الانتاج أو النقد .

إن النقد كما رأينا عبارة عن شيء محدد له قيمة ما . وإن الثروة النقدية عندها

تكون في حالتها الساكنة وتأخذ شكل الاكتناز لا يمكن اعتبارها رأسمالاً إلا إذا تحولت هذه الثروة واتخذت شكل استثمار ما يكون الهدف من ورائه تحقيق الربح . ويظهر رأس المال في صورة تزايد مستمر في الثروة النقدية .

حول رأس المال لم يكن هناك اتفاق بين علماء الاقتصاد السيامي على تحديد مفهومه إن أنصار النظرية الميركانتيلية لم يفرقوا بين رأس المال والثروة النقدية . ومن رأيهم لا يوجد هناك فرق بين النقد ورأس المال . أما نظريات الاقتصاديين الكلاسيكيين الأوائل فقد طبقت بين رأس المال ووسائل الإنتاج . إن أصحاب النظرية الفيزيوقراطية على سبيل المثال حددوا مفهوم رأس المال على أنه عبارة عن العدد والمواد الأولية وغيرها من العناصر المادية المستعملة في عملية الإنتاج . إلا أن النظرية الماركسية لم تأخذ بهذه التفسيرات لأن رأس المال عبارة عن علاقة اجتماعية بين طبقة تملك وسائل الإنتاج وطبقة اجتماعية أخرى تملك فقط قوة العمل . ومن خلال هذه العلاقة الاجتماعية فقط يمكن لصاحب رأس المال أن يحول النقد إلى رأس مال (١) .

١ - ٢ - المعادلة العامة لرأس المال :

بصرف النظر عن اختلاف التفسيرات حول طبيعة وجوهر رأس المال . فإن رأس المال يجسد من الناحية الظاهرية على الأقل حركة النقد في حالتها المتغيرة المترايدة ، إن صاحب رأس المال يبدأ بالنقد وينتهي بالنقد . ولكن يشترط في النقد الأخير أن يكون أكبر من حيث الكمية من النقد الأساسي الذي بدأ به . وهذا الفرق بين النقد الأولي والنقد النهائي هو ما يطلقون عليه عادة الربح الرأسمالي . وهذه المعادلة العامة لرأس المال هي القانون العام الذي يحكم حركة رأس المال في الاقتصاد الرأسمالي في أي زمان ومكان ومهما اختلفت أنواع رأس المال .

ولكن إذا كانت حركة رأس المال تهدف إلى تحقيق زيادة ما في القيمة تمثل الربح فإن هذا لا يعني أن أية زيادة في القيمة تعكس في جوهرها حركة رأس المال . ولتوضيح

(١) المرجع : الاقتصادي السياسي - الطبعة الثانية . دار النشر « الاقتصاد » بولن عام ١٩٧٢
صفحة (١٧١) .

هذه الفكرة يمكن القول بأن المنتج السلمي الصغير يحقق هو الآخر زيادة في القيمة النقدية للسلعة التي يقوم بإنتاجها . فعندما يقوم الحرفي الصغير مثلاً باستخدام عمله وجهده الشخصي في تحويل المواد التي يستعملها إلى سلعة جديدة ، فإن قيمة السلعة الجديدة تكون أكبر من قيمة المواد المستعملة في إنتاجها . لأنه بواسطة عمله هذا يضيف قيمة اضافية جديدة إلى قيمة المواد المستعملة في عملية إنتاج السلعة الجديدة . فعندما يقوم صانع النسيج بتحويل القطن الخام إلى نسيج فإن القيمة الجديدة لهذه السلعة المنتجة تكون أكبر من قيمة القطن الخام وغيره من المواد المستعملة في إنتاج النسيج . وهو عندما يقوم ببيع السلعة المنتجة الجديدة في السوق فهو يحصل على قيمة تزيد عن قيمة المواد المستعملة في إنتاجها . إلا أن النقد الذي يستخدم في شراء المواد الأولية وغيرها لا يأخذ في هذه الحالة شكل رأس المال . لأن تحويل النقد إلى رأس مال يشترط فيه توفر بعض الشروط والأسس التي تختلف عن شروط وأسس الإنتاج السلمي الحرفي الصغير .

ومن خلال المقارنة بين معادلة التداول السلمي الصغير وبين معادلة التداول السلمي الرأسمالي يمكن توضيح الاختلاف بين زيادة النقد في الاقتصاد السلمي الصغير وبين زيادة النقد وتحوله إلى رأس مال في الاقتصاد السلمي الرأسمالي .

ففي حالة التداول السلمي الصغير تظهر مراحل معادلة التداول السلمي في السوق على الشكل التالي :

سلعة - نقد - سلعة

أولاً - في المرحلة الأولى يقوم المنتج السلمي الصغير بتحويل السلعة التي أتم إنتاجها إلى نقد في السوق . أو بكلمة أخرى يقوم المنتج الصغير ببيع السلعة الناتجة في السوق ويحصل في هذه الحالة على كمية من النقد تعادل قيمة المواد المستعملة مضافاً إليها القيمة التي أضافها عمله الخاص .

ثانياً - في المرحلة الثانية يقوم بتحويل النقد إلى سلعة عندما يستخدم النقد المتحقق من عملية البيع في شراء سلعة جديدة تلبي احتياجاته المختلفة سواء منها المواد الأولية

اللازمة لعملية انتاج جديدة أو مواد غذائية من أجل اشباع حاجاته الشخصية .

أما المعادلة العامة للتداول السلعي الرأسمالي فهي خلافاً للمعادلة السابقة تبدأ بالتقد وتنتهي بالتقد الزائد وهي تظهر على الشكل التالي :

نقصد - سلعة - نقد زائد

أولاً - في المرحلة الأولى كما هو واضح من هذه المعادلة يقوم صاحب رأس المال بتحويل النقد إلى سلعة . وهي تشمل عناصر الانتاج المادية الضرورية من آلات ومواد أولية وغيرها . كما تشمل هذه المرحلة أيضاً شراء وتأمين قوة العمل اللازمة . وبعد انجاز هذه المرحلة تبدأ عملية انتاج السلعة الجديدة .

ثانياً - في المرحلة الثانية يقوم بتحويل وبيع السلعة الناتجة إلى نقد في السوق . ويكون النقد المتحقق من عملية البيع عادة أكبر من النقد الذي بدأ به في المرحلة الأولى . ويطلق على النقد الجديد النقد الزائد . ويتكون النقد الزائد من النقد الأولي (ن) مضافاً إليه مبلغاً معيناً . فلو بدأ بنقد مقداره مليون دولار وانتهى بنقد زائد مقداره مليون ونصف المليون دولار ، فإن النقد الزائد يعوض النقد الأساسي المدفوع مضافاً إليه نصف مليون دولار .

وإذا أجرينا الآن المقارنة بين معادلة التداول السلعي الصغير وبين معادلة التداول السلعي الرأسمالي لوجدنا أنهما يمثلان من زاوية الشكل مرحلتين متابعتين . وكما لاحظنا فإن معادلة التداول السلعي الصغير تبدأ بالسلعة التي تتحول إلى نقد وهذا الأخير يتحول بدوره من جديد إلى سلعة ، بينما تبدأ معادلة التداول السلعي الرأسمالي بتحول النقد إلى سلعة ثم تنتهي بتحويل السلعة إلى نقد زائد .

إلا أنه يوجد بين هاتين المعادلتين اختلاف أساسي يتناول المحتوى والهدف لكل منهما :

١ - في معادلة التداول السلعي الصغير يعتمد المنتج الحرفي في غالب الأحيان على عمله الشخصي في انتاج السلعة . بينما يعتمد صاحب رأس المال على عمل الغير حين يقوم بشراء قوة العمل في سوق العمل .

٢- في معادلة التداول السلبي الصغير تمثل القيمة الإستعمالية بداية ونهاية الدورة وتكون هي بحد ذاتها الغاية من عملية الإنتاج والتبادل ، بينما في التداول الرأسمالي تتحول القيمة الإستعمالية إلى مجرد واسطة ووسيلة لتحقيق غاية أخرى هي الحصول على النقد المتضمن للربح ، ويصبح النقد بحد ذاته الغاية من عملية الإنتاج والتداول الرأسمالي .

١ - ٣ - شروط وقوانين الإنتاج الرأسمالي :

لابد من توفر شروط معينة حتى تتم عملية الإنتاج الرأسمالي . حيث أن العلاقات التي تخيط بعملية الإنتاج في ظروف الإقتصاد الرأسمالي تختلف عن علاقات الإنتاج التي سادت الإقتصاديات ما قبل الرأسمالية . ففي ظروف الإنتاج السلبي لاحظنا كيف أن المنتج الصغير يعتمد على عمله الخاص في عملية الإنتاج كما يكون عادة مالكا لوسائل انتاجه الخاصة . إن عملية الإنتاج الرأسمالية لا تقوم إلا بعد توفر شروط معينة هي :

أ- وجود وسائل الإنتاج في السوق :

إذ يتوجب توفر وسائل الإنتاج المختلفة في السوق من أبنية وآلات ومواد أولية وغيرها من العناصر المادية . وفي هذه الحالة يقوم صاحب رأس المال بتخصيص جزء من النقد لتحويله إلى سلع وشراء مختلف الوسائل المادية الضرورية للبدء بعملية الإنتاج .

ب - وجود قوة عمل حرة في سوق العمل :

ويقصد بذلك ضرورة وجود قوة عمل « حرة » من الناحية القانونية بتوفر لأصحابها حق التصرف بها ، أي أن يكون لهم حق بيع قوة عملهم لأصحاب رؤوس الأموال في السوق . ومن فاجئة ثانية يجب أن يكون هؤلاء الأشخاص (العمال) مضطرين لبيع قوة عملهم لأنهم لا يتمتعون بملكية وسائل الانتاج التي تتيح لهم الفرصة

لإقامة أي عمل اقتصادي مستقل وخاص بهم .

ولتوضيح هذه الناحية يمكن مقارنة شروط قوة العمل في النظام الرأسمالي بشروطها في أنظمة الرق والقنانة الاقطاعية . فلم تكن قوة العمل في النظامين الآخرين حرة من الناحية القانونية .

وكما لاحظنا فإن للسادة في نظام الرق حق التصرف الكامل بالرقى إلى جانب الملكية المطلقة لوسائل الانتاج إذ لم يكن ينظر إلى الرقيق الا كجزء (متميز) من وسائل الانتاج .

وفي النظام الاقطاعي نجد أن الفلاح القن (رغم أنه لم يعد ملكية شخصية للسيد وأصبح يتمتع بملكية بعض أدوات الانتاج والحيوانات وأحياناً منزل السكن . وأصبح يملك الحق في جزء مما يتجه) يبقى مقيداً بشروط تحرمه من حقوقه الشخصية . كدفع انتقاله من استثمار اقطاعي إلى استثمار اقطاعي آخر . أو إلزامه بشروط في العمل . الانتاج والحياة يحددها الاقطاعي عادة . وغير ذلك ، وباختصار . فلم يكن يملك الحق ببيع قوة عمله في السوق ، أي بالتحول إلى عامل مأجور . بينما نجد أن للنظام الرأسمالي قد « حرر » قوة العمل من الناحية الحقوقية الشكلية : لكنه لم يحررها من الناحية الاقتصادية . . إن وضع العامل في الانتاج الرأسمالي يختلف عن وضع المنتج الحرفي الصغير . إن المنتج الحرفي يتمتع بحق التصرف بقوة عمله ويمتلك إلى جانب ذلك وسائل الانتاج الخاصة به . وهو في هذه الظروف يستطيع أن يستخلم بحرية تامة عناصر الانتاج المادية والذاتية وفق مقتضيات الانتاج ووفق مصالحه الفردية الخاصة المباشرة .

ج - انتاج سلعة ذات مواصفات جديدة :

حيث يشترط من استخدام عناصر الانتاج المختلفة المادة منها والذاتية تحقيق سلعة جديدة تحمل مواصفات معينة هي :

أولاً - من زاوية القيمة الاستعمالية فإنه من البديهي أن تحمل السلعة الجديدة قيمة استعمالية تختلف عن القيمة الاستعمالية للمواد المستخدمة في انتاجها . فالقيمة

الاستعمالية للتسيج مثلاً، وهو السلعة الناتجة الجديدة تختلف عن القيمة الاستعمالية للمادة المستخدمة في انتاجه وهي القطن .

ثانياً : يشترط في ظروف الانتاج الرأسمالي أن تكون القيمة التبادلية للسلعة الجديدة في السوق أكبر من قيمة العناصر المختلفة والمستهلكة في عملية انتاجها ، إن قيمة متر القسيج في السوق تكون في الأحوال العادية أكبر من قيمة العناصر المستخدمة في انتاجه والتي تشمل استهلاك نسبة معينة من قيمة البناء والآلات وكامل قيمة المواد الأولية بالإضافة إلى الأجر المدفوع . فإذا كانت قيمة متر القسيج عشر ليرات بينما بلغت قيمة العناصر المستخدمة في انتاجه سبع ليرات فإن الفارق يشكل الربح الرأسمالي .

إن صاحب رأس المال لا يقدم عادة على عملية الانتاج دون أن يترك مسبقاً إمكانية تحقيق هذه الزيادة في قيمة السلعة الجديدة . وأن يكون النقد الذي انتهى إليه أكبر من النقد الذي بدأ به . وبالتالي يمكن القول بأن الجوهر الأساسي لرأس المال والانتاج الرأسمالي يكمن اذن في تحقيق الربح الذي يعد القانون الاقتصادي الأساسي والدافع المحرك للنشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي .

٢ - نظريات الربح :

كما أثار موضوع القيمة في الاقتصاد الرأسمالي اهتمام علماء الاقتصاد السيانبي كذلك فعل موضوع مصدر وطبيعة الربح الرأسمالي أو الزيادة النقدية التي يحققها صاحب رأس المال باعتبارها تمثل الفرق بين النقد المدفوع على شراء عناصر الاستثمار وبين النقد النهائي المحقق بعد بيع السلعة في السوق الرأسمالي ، ومن البديهي أن يكون الربح موضعاً لهذا الاهتمام بعد أن أصبح السمة العامة والقانون الاقتصادي الأساسي الباعث على النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي . وكما هو الحال في نظريات القيمة برزت أيضاً نظريات عديدة حول الربح ولكنها متباينة في تفسيرها لظاهرة الربح الرأسمالي . إن الفقرات التالية تتضمن عرضاً للأفكار الأساسية لأهم هذه النظريات .

٢ - ١ - النظرية الميركانتيلية أو نظرية التجارة :

في المراحل التي سبقت نشوء الرأسمالية ظهرت النظرية الميركانتيلية أو ماتسمى أحياناً بنظرية التجارة . وينلمخص موقف هذه النظرية من مصدر الربح بالقول بأن التجارة والتداول في السوق هما المصدر الوحيد لتحقيق الربح . أي أن عملية شراء أو بيع السلعة هي التي تحقق الربح الرأسمالي والذي يمثل الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع في السوق . ونظراً لأن الربح عادة يؤدي إلى زيادة الثروة النقدية في المجتمع فقد نادت هذه النظرية بضرورة تشجيع التجارة الداخلية والخارجية طالما أنها تشكل مصدر الربح ومصدر زيادة ثروة الأمة .

ويرجع أسباب ظهور النظرية الميركانتيلية إلى الظروف الاقتصادية الموضوعية التي كانت سائدة في تلك المرحلة . فقد حققت رؤوس الأموال التجارية أرباحاً طائلة بواسطة التجارة التي اتسع مجالها نتيجة توسع السوق الداخلي والخارجي . وقد نمت رؤوس الأموال التجارية نتيجة ذلك نمواً كبيراً وكان لها دور هام في نشوء وتطور النظام الرأسمالي حين توجه القسم الأكبر منها إلى الاستثمار في مجال الصناعة.

إلا أن التفسير الذي جاءت به النظرية الميركانتيلية حول مصدر الربح الرأسمالي لم يلق فيما بعد قبولاً لدى الكثير من علماء الاقتصاد السياسي . وخاصة في تلك المرحلة التي بدأ فيها قسم من رؤوس الأموال التجارية يتجه من مجال التداول في السوق إلى الاستثمار في مجال الانتاج . وفي هذه المرحلة من بدايات تطور الرأسمالية التي مهدت لظهور رأس المال الصناعي تميز الفكر الاقتصادي بالتأكيد على أهمية الانتاج كونه هو وليس التداول المصدر الأساسي لكل أشكال الثروة الاجتماعية ومن بينها الربح الرأسمالي . وفي تلك المرحلة بالذات والتي بدأت منذ أوائل القرن السابع عشر وجه إلى النظرية الميركانتيلية الكثير من الانتقادات يمكن تلخيصها بما يلي :

أولاً - من الناحية الشكلية تبدو القيمة والربح (باعتباره أحد أجزاء القيمة) وكأنهما يتشأن عن طريق عملية تداول السلعة في السوق . وهذا ما تظهره المعادلة العامة للتداول السلعي الرأسمالي . (نقد - سلعة - نقد زائد) . إلا أن تحليل هذه الظاهرة يحنأ عن

محتواها يبين أن التداول وتبادل السلع في السوق وإن كان عملاً ضرورياً في الاقتصاد السلعي (التبادلي) إلا أنه مجرد عملية تحويل شكلي يتم فيها فقط مبادلة السلعة بالنقد أو مبادلة النقد بالسلعة . إن عملية الإنتاج هي المكان الذي تتكون فيه القيمة والتي تتحول إلى نقد خلال عملية التداول في السوق . وباختصار يمكن إيجاز هذا الإعتماد بالقول بأن التداول في السوق الذي اعتبرته النظرية الميركانتيلية مصدر للربح ليس إلا مجرد عملية تحول وتبدل أشكال القيمة من شكل إلى شكل آخر دون زيادة في كميتها ، وهو وإن كان عملاً ضرورياً في الاقتصاد السلعي إلا أنه غير منتج ولا يؤدي بعد ذاته إلى زيادة الثروة وبالتالي لا يمكن أن يكون مصدراً للربح .

ثانياً — عندما تقول النظرية الميركانتيلية بأن التداول في السوق مصدر الربح فإن ذلك يعد خروجاً عن القانون العام والقواعد العامة التي تخضع لها عملية التبادل في السوق إن التبادل في السوق يقوم عادة على أساس قاعدة التساوي بين البائع والمشتري وتعادل القيم المتبادلة كما يقتضي قانون القيمة . وإذا حدث وإن حقق بعض أصحاب رؤوس الأموال أرباحاً إضافية عن طريق التداول في السوق لأسباب تعود إلى مركزهم المتميز أو إلى ارتفاع السعر نتيجة زيادة الطلب عن العرض فإن مثل هذه الاستثناءات لا يمكن أن تؤيد تفسير النظرية الميركانتيلية حول مصدر الربح ولرجاعه إلى عملية التداول بعد ذاتها . لأن الربح الإضافي الذي يحققه بائع السلعة يعادل الخسارة التي يدفعها مشتري هذه السلعة . فلو ارتفع سعر السلعة مثلاً خمس دولارات فإن هذه الزيادة التي يحصل عليها البائع تكون على حساب المشتري . وهذه الحالة التي يتساوى فيها الربح الإضافي الذي يحققه بعض أصحاب رؤوس الأموال وخسارة البعض الآخر لاتؤدي إلى زيادة الربح الكلي في المجتمع عن طريق التداول في السوق . وإنما هي مجرد انتقال جزء من الثروة من فئة لأخرى ، أي عملية إعادة توزيع للثروة . وفي واقع المجتمع الرأسمالي فإننا نلاحظ أن هناك أكثر من عملية إعادة توزيع للثروة .

٢ - ٢ - النظرية القبريولوطية :

لقد ظهرت هذه النظرية في أواخر القرن الثامن عشر وكان من أبرز ممثليها

الاقتصادي الفرنسي فرانسوا كيتي . ويعود إلى هذه النظرية فضل كبير في محاولاتها العلمية التي قننت بها بهدف تحليل طبيعة وتركيب عملية الإنتاج في الاقتصاد الرأسمالي لأن هذه النظرية اتخذت من عملية الانتاج نقطة البدء والمنطلق الأساسي في تحليل الظواهر الاقتصادية . وهي من هذه الناحية تختلف اختلافاً جوهرياً عن النظرية الميركانتيلية التي اتخذت كما رأينا من عملية التداول في السوق منطلقها الأساسي في تحليل الظواهر الاقتصادية ومن ضمنها ظاهرة الربح .

إن النظرية الفيزيوقراطية تعد العمل منتجاً عندما يضيف إلى النواتج الموجودة في المجتمع نواتج إضافية جديدة . ونظراً لأن هذه النظرية تعد العمل الزراعي هو العمل الوحيد في المجتمع الذي يحقق هذه الغاية فإن ربح الأرض حسب هذه النظرية هو المصدر الوحيد لفائض القيمة في المجتمع ، أما الربح والفائدة فهي الأشكال التي يتخذها جزء من هذا الفائض الذي يتعرض لإعادة التوزيع .

إلا أننا سرى عند البحث في نظرية فائض القيمة إن هذه الأخيرة تعد أشكال العمل المنتج في ظل شروط الإنتاج الرأسمالي تحقق فائضاً من القيمة يظهر في صورة ربح رأسمالي عندما يتم بيع السلعة في السوق .

٢ - ٣ - نظريات الانسجام والتشفي :

إن نظرية الانسجام تعتمد في تحليلها لمصدر الربح الرأسمالي على فكرة الانسجام بين عناصر الانتاج المختلفة . وكانت نظرية عناصر الانتاج الثلاثة وهي إحدى نظريات القيمة (راجع نظريات القيمة) أول نظرية جاءت بفكرة الانسجام بين عناصر الانتاج . وقد لاحظنا عند دراستنا لنظريات القيمة أن مثلي هذه النظرية وعلى رأسهم الاقتصادي الفرنسي جان باتيست ساي (١٧٦٧ - ١٨٣٢) يعلنون كل عصر من عناصر الإنتاج الثلاثة وهي رأس المال والعمل والأرض مسهماً في تحقيق جزء من أجزاء قيمة السلعة .

إن الربح الرأسمالي حسب نظرية الانسجام هو جزء من القيمة الذي يحققه رأس

المال . وهذا الربح هو بمثابة الحق الطبيعي الذي يحصل عليه صاحب رأس المال مقابل إسهام رأس ماله في عملية انتاج السلعة ، كما هو الحال بالنسبة للأجر الذي يحققه العمل أو الربح الذي يحققه الأرض . وما تعنيه هذه النظرية بمبدأ الانسجام هو أن عناصر الإنتاج الثلاثة تقوم بعملية الانتاج بصورة منسجمة لأن كلاً منها يحصل على دخل يعادل مساهمته في عملية الانتاج دون وجود استغلال يقوم به أي عنصر لأي عنصر آخر .

كان لفكرة الانسجام بين عناصر الانتاج صدى واسع في النظريات الرأسمالية التي جاءت حول تفسير الربح . إن بعض الاقتصاديين ، أمثال جيمس ميل وماك كولاخ ، حاولوا أن يعطوا مفهوماً واسعاً للعمل . إن العمل حسب رأيهم لا يقتصر على الجهد الذي يقوم به الإنسان وإنما يشمل أيضاً عمل الآلة وعمل الأرض وعمل المواد الأولية وغيرها من عناصر الانتاج المادية . وإن كلاً من هذه العناصر يعمل بصورة منسجمة مع العناصر الأخرى ويحقق مقابل ذلك دخلاً مناسباً . فالربح هو الدخل الذي يحصل عليه صاحب رأس المال مقابل « العمل » الذي تقوم به الآلة ووسائل الإنتاج الأخرى ، والربح هو الدخل الذي يحصل عليه مالك الأرض مقابل « مساهمة » الأرض في الانتاج .

وفي الوقت الحاضر مازالت نظرية انسجام عناصر الانتاج الثلاثة تمارس تأثيرها في علم الاقتصاد السياسي الرأسمالي . إن الاقتصادي الأميركي جون كلارك يعد هو الآخر عناصر الانتاج مشتركة كلها في تحقيق قيمة السلعة ، وإن لكل منها دوراً في تحقيق جزء ما من هذه القيمة . ويذهب في نظريته إلى أبعد من ذلك حين يحاول تحديد حجم الجزء من القيمة الذي يحققه كل من عناصر الانتاج المختلفة .

أما نظرية التشتت فهي تحاول أن تعطي تفسيراً مختلفاً للربح الرأسمالي . إن الربح حسب هذه النظرية هو الحق الطبيعي الذي يحصل عليه صاحب رأس المال مقابل زهده وتقشفه وتخليه عن استهلاكه الشخصي . إن الربح حسب رأي الاقتصادي ن . سنور هو مكافأة يحصل عليها صاحب رأس المال مقابل تخليه عن استعمال النقد في عملية اشباع حاجاته الشخصية المباشرة وقيامه باستخدام هذه النقود في عملية انتاج

كما نجد من ناحية أخرى تفسيراً آخر لمصدر الربح . إن الاقتصادي النمساوي بوهم بافيرك وهو أحد أصحاب نظرية المنفعة الحدية يعد الربح هو الدخل الذي يحصل عليه صاحب رأس المال مقابل انتظاره طوال الفترة التي تستغرقها عملية تحويل وسائل الانتاج إلى سلع جاهزة للبيع في السوق .

في اتجاه مغاير كلياً لهذه النظريات سنجد في الفقرة القادمة أن نظرية فائض القيمة لا تفر بصحة هذه الآراء في تفسيرها لظاهرة الربح . وهي لا تعد عملاً مثل التمشق والزهد أو الانتظار يمكن أن يحقق أية زيادة في الثروة . لأن مصدر الربح أو غيره من أشكال هذه الثروة لا يمكن ارجاعه إلى عوامل نفسية ذاتية وإنما يتحقق فقط في عملية الانتاج .

٢ - ٤ - نظرية فائض القيمة :

لاحظنا عند البحث في نظريات العمل في القيمة أن هذه النظريات تعد العمل مصدر القيمة ومصدر كل أشكال الثروة في المجتمع . وكان آدم سميث وديفيد ريكاردو وفيما بعد كارل ماركس من أوائل علماء الاقتصاد السياسي الذين تبنا هذا الاتجاه في نظريات القيمة (راجع نظرية القيمة في العمل) إلا أن أبحاث سميث وريكاردو وماركس لم تقتصر على موضوع القيمة وإنما تناولت أيضاً وبإسهاب موضوع مصدر الربح الرأسمالي . وحول طبيعة ومصدر الربح يمكن باختصار ابراز الأفكار الأساسية التالية التي جاءت بها نظرية فائض القيمة :

أولاً - نظراً لأن العمل في نظرية القيمة في العمل هو المصدر الوحيد للقيمة التي تشمل كلفة قوة العمل والربح معاً فإن هذه النظرية ترى أن الربح يمثل جزءاً من ناتج العمل تدعوه فائض القيمة . ويقصد بفائض القيمة هو ذلك الجزء من ناتج العمل غير المدفوع ويعني ذلك أن العامل لا يحصل على كامل ناتج عمله لأن قسماً من القيمة التي يخلقها يذهب إلى صاحب رأس المال في شكل فائض القيمة ، وبالتالي فإن هذه النظرية خلافاً

لنظرية الانسجام تستتج وتؤكد على وجود تناقض يقوم على استغلال رأس المال لعنصر العمل .

ثانياً- إن الاقتصاديين الكلاسيكيين الأوائل (سميث وريكاردو) اعتبروا وجود فائض القيمة بمثابة قانون طبيعي وهو يسود كل المجتمعات الاقتصادية ، ولم يفرقوا بين مفهوم الناتج الفائض الذي يحصل عليه الإقطاعي وبين مفهوم فائض القيمة الذي يحصل عليه صاحب رأس المال ، بينما يرى ماركس أن مفهوم فائض القيمة يمثل قانوناً اقتصادياً أساسياً خاصاً بالإقتصاد الرأسمالي .

ثالثاً- بالنسبة لآدم سميث وريكاردو فإن جوهر التناقضات في النظام الرأسمالي يكمن في عدم عدالة توزيع الثروة التي يحققها العمل بين الفئات الاجتماعية المختلفة . ورأى كل من سميث وريكاردو أنه من الممكن حل تناقضات النظام الرأسمالي إذا تم أحداث تغيير في علاقات وأسس توزيع الثروة . وكان لمثل هذه الاستنتاجات فيما بعد تأثير كبير على نشوء الفكر الإصلاحية والاشتراكية الخيالية في أوروبا . بينما يرى ماركس أن علاقات توزيع الثروة ماهي إلا انعكاس لعلاقات الإنتاج في النظام الرأسمالي التي تتركز بشكل أساسي في علاقة الملكية على وسائل الإنتاج ، وبالتالي فإن علاقات التوزيع ماهي إلا نتيجة وليست سبباً لتناقضات المجتمع الرأسمالي ، وأن حل هذه التناقضات لا يمكن أن يتم إلا عن طريق الثورة الاشتراكية وتغيير علاقات الإنتاج وإحلال الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج محل الملكية الخاصة .

رابعاً- يستتج مما سبق أن نظرية فائض القيمة لا تعد عملية التداول في السوق مصدر الربح كما فعلت النظرية الميركانتيلية وإنما تعد عملية الإنتاج هي المجال الذي يتشكل فيه فائض القيمة . وفي مجال التداول تتحول عادة القيمة ومن ضمنها فائض القيمة وتأخذ شكل النقد في السوق .

إلا أنه بالرغم من التقاء نظرية سميث وريكاردو مع نظرية ماركس في بعض المواقف حول فائض القيمة ، فإن النظرية الماركسية لا ترى أن نظرية سميث وريكاردو تعطي تفسيراً علمياً واضحاً حول طبيعة ومحتوى فائض القيمة ، وترى أنه حتى يمكن

توضيح هذه المسألة يجب التمييز بين مفهوم قوة العمل ومفهوم العمل وبين مفهومي رأس المال الثابت ورأس المال المتغير .

٢ - مفهوم قوة العمل ومفهوم العمل :

رأينا أنه يتوجب على صاحب رأس المال أن يوفر عناصر الانتاج المادية والعنصر الذاتي عن طريق شرائها في السوق . ويقصد بالعنصر الذاتي قوة العمل ، ولهذا العنصر صفات خاصة تميزه عن باقي عناصر الانتاج المادية . وتظهر هذه الصفات من خلال التفريق بين مفهوم قوة العمل ومفهوم العمل :

أولاً - تعرف قوة العمل بأنها القدرة أو الطاقة الحسدية والذهنية التي يملكها العامل والتي تظهر أثناء عملية الانتاج في صورة عمل محدد مثل القدرة التي يتمتع بها عامل النسيج والتي تظهر في عمل معين هو صناعة النسيج .

ثانياً - إن قوة العمل وهي صفة الإنسان الحي تحتاج إلى تجديد مستمر . ويتم هذا التجديد عن طريق استهلاك وسائل الحياة التي تؤمن اشباع حاجات العامل الضرورية من مأكل وملبس وماوى وغير ذلك . إلا أن مستوى اشباع هذه الحاجات يختلف من مجتمع إلى آخر . ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى . وتوجد مجموعة من العوامل الفيزيولوجية والتاريخية والثقافية هي التي تحدد مستوى الاستهلاك الفردي واشباع الحاجات الفردية

ثالثاً - إن صاحب رأس المال حين يدفع أجر العمل فإن العامل يستخدم هذا الأجر في شراء السلع والخدمات الضرورية لتجديد قوة العمل .

رابعاً - نظراً لأن العامل يقوم باستعمال الأجر في شراء السلع والخدمات الضرورية لتجديد قوة العمل فهذا يعني أن الأجر المدفوع يمثل قيمة قوة العمل . إلا أن الصفة الأساسية التي تميز قوة العمل عن باقي عناصر الانتاج المادية هي أنها تعطي خلال فترة استهلاكها في عملية الانتاج قيمة أكبر من قيمتها المدفوعة . أو بكلمة أخرى أن القيمة التي يخلقها العامل بعمله تكون أكبر من قيمة قوة عمله نفسها والتي تتخذ شكل الأجر .

خامساً— إن الفرق بين القيمة التي يخلقها عمل العامل وبين قيمة قوة عمله (الأجر) هو الذي يشكل مايسمى بفائض القيمة . فلو قام عامل ما يعمل عشر ساعات تعادل قيمة الساعة الواحدة ثلاثة دولارات لكانت القيمة التي يحققها في اليوم الواحد تعادل ثلاثين دولاراً . فإذا بلغ الأجر خمسة عشر دولاراً فإن العامل ينتج هذا الأجر خلال خمس الساعات الأولى بينما تشكل قيمة مايقلمه بحمله خلال خمس الساعات الياقية فائض القيمة . إن فائض القيمة لا يظهر عادة بصورة مستقلة وإنما يبقى جزءاً من قيمة السلعة وعندما يبيع صاحب رأس المال السلعة في السوق فإن القيمة التي يحصل عليها تتضمن فائض القيمة الذي يظهر عندئذ في صورة الربح الرأسمالي .

وباختصار فإن النظرية الماركسية تعد العمل مصدر القيمة الوحيد ، وبالتالي فإن فائض القيمة ليس إلا جزءاً من القيمة ، ذلك لأن قيمة عناصر الانتاج المادية (أبنية آلات ، مواد أولية) تبقى ثابتة في عملية الانتاج وهي تشكل مايسمى حسب هذه النظرية برأس المال الثابت بينما تشكل قيمة قوة العمل العنصر الوحيد المتغير لأنها تعطي خلال استهلاكها قيمة أكبر من قيمتها وتمثل مايسمى برأس المال المتغير .

ب — رأس المال الثابت :

وهو عبارة عن قيمة وسائل الانتاج المادية المختلفة أي قيمة البناء والآلات والمواد الأولية وغيرها من العناصر المادية . وهي تمثل عملاً سابقاً مجسداً يطلق عليه فقط العمل الميت . إن هذه الوسائل عنصر ضروري من عناصر الانتاج ، إلا أن دور ووظيفة هذا العنصر المادي يختلف عن دور ووظيفة عنصر العمل الحي .

إن من طبيعة العناصر المادية الجامدة أنها لا تتحول من تلقاء نفسها إلى ناتج جديد ذات قيمة جديدة إذا تركت بمزول عن العمل الإنساني الحي . فالعمل الحي هو الذي يبعث فيها الحياة حين يقوم بتشغيلها ليحقق منها ناتجاً جديداً يتمتع بمواصفات مادية جديدة وقيمة جديدة ، مثل تشغيل آلة النسيج لتحويل القطن الخام إلى نسيج . وهذه

الوسائل تتعرض بدون العمل الحي إلى التلف الطبيعي والانخفاض في قيمتها الاستعمالية والتبادلية .

ويطلق على عناصر الانتاج المادية لفظ رأس المال الثابت لأن قيمتها تبقى ثابتة ولا تترايد في عملية الانتاج . فالعامل عندما يقوم بتشغيل هذه العناصر يقوم بنقل قيمتها إلى قيمة السلعة الجديدة دون أن تعطي هذه العناصر بحذاتها قيمة اضافية جديدة . وهنا يلاحظ أن هذه النظرية تختلف عن نظرية الانسجام التي تقول بأن رأس المال المتمثل بالآلات والمواد الأولية وغيرها يعطي قيمة جديدة تمثل الربح والذي عدته الحق الطبيعي مقابل إسهام رأس المال في عملية الانتاج . بينما رأينا أن النظرية الماركسية تعد قيمة قوة العمل الذي تمثل رأس المال المتغير هي العنصر الوحيد الذي يعطي قيمة جديدة أكبر من قيمته والفارق هو الذي يمثل فائض القيمة كمصدر وحيد للربح الرأسمالي .

ج - رأس المال المتغير :

إن صاحب رأس المال يخصص إذن جزءاً من رأسماله لشراء قوة العمل في السوق ويطلق على هذا الجزء لفظ رأس المال المتغير . ويقصد بذلك أن هذا الجزء الذي يعادل الأجر يتصف بالتغير خلافاً لرأس المال الثابت . وهذا يعود كما رأينا إلى طبيعة قوة العمل التي لا تكفي بنقل قيمة وسائل الانتاج (رأس المال الثابت) إلى السلعة الجديدة وإنما تضيف بواسطة العمل إلى القيم القديمة قيمة جديدة هي عبارة عن القيمة المضافة التي يخلقها العمل زيادة عن قيمة قوة العمل (الأجر) .

وباختصار فإن قيمة عناصر الانتاج المادية (رأس المال الثابت) تبقى ثابتة ولا تعطي أثناء عملية الانتاج قيمة إضافية تزيد عن قيمتها . بينما نرى أن قيمة قوة العمل (الأجر) أو ما يسمى برأس المال المتغير هي العنصر الوحيد المتغير بمعنى أن قيمته لا تبقى ثابتة إذ أنه يعرض قيمته من جهة ويضيف قيمة مضافة من جهة أخرى تشكل مصدر الربح الرأسمالي . وترجع قدرة قوة العمل هذه إلى خاصية الإنسان باعتباره يحمل بالإضافة إلى قوته الفيزيولوجية قوى عقلية ونفسية وروحية تشكلت

خلال التطور التاريخي للمجتمع البشري ومن خلال الحياة الإجتماعية .

د - حجم ومعدل فائض القيمة :

إن رأس المال ينقسم اذن حسب نظرية ماركس إلى رأس المال الثابت ورأس المال المتغير أي : ك = ث + ف

ك = رأس المال

ث = رأس المال الثابت وهي عبارة عن قيمة وسائل الانتاج المادية المخفية . أي قيمة البناء والآلات والمواد الأولية وغيرها من العناصر المادية الحاملة .

ف = رأس المال المتغير أي قيمة قوة العمل أو ما يطلق عليه الأجر .

إن قيمة رأس المال الثابت (ث) تبقى ثابتة دون تغيير في عملية الانتاج . خلافاً لرأس المال المتغير (ف) فهو يعطي قيمة أكبر من قيمة قوة العمل أي أكبر من (ف) أي أن قيمة رأس المال المتغير تتغير في عملية الانتاج . وإن قيمة السلعة الجديدة تتضمن بذلك العناصر التالية :

$$ق = ث + ف + م$$

ويبدو واضحاً من المعادلة السابقة أن القيمة الجديدة التي يضيفها العمل إلى القيمة الثابتة (ث) هي عبارة عن (ف + م) . أي أن يعوض قيمة رأس المال المتغير (ف) ويعطي بالإضافة إلى ذلك قيمة زائدة (م) وهي تمثل فائض القيمة .

مثال : إذا أراد صاحب رأس المال انتاج سلعة جديدة (آلة مثلاً) فهو يشتري رأس المال الثابت (ث) عندما يلغ قيمة الآلات والمواد الأولية وغيرها من العناصر المادية اللازمة لإنتاج الآلة وليكن بمبلغ ٢٣٠ دولاراً . إن قيمة العناصر الحاملة هذه تتقل بواسطة العمل إلى قيمة السلعة الجديدة دون أن أي تغير ، أي أن مساهمتها في قيمة السلعة الجديدة تتحدد بقيمتها الثابتة (٢٣٠) دولاراً . فإذا كانت قيمة قوة العمل (الأجر) ٢٠٠ دولار فإن هذه القيمة لرأس المال المتغير لا تبقى ثابتة وإنما تتغير أثناء

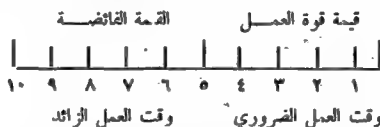
أثناء العمل والإنتاج . ولنفترض أن العمل يعطي قيمة تساوي ٤٠٠ دولار . فإنه ينطلي بالمائتي دولار الأولى قيمة قوة العمل (الأجر) وهي ٢٠٠ دولار وتبقى ٢٠٠ دولار أخرى هي القيمة الفائضة . ويكون صاحب رأس المال قد دفع ٤٣٠ دولار إلا أن قيمة السلعة الجديدة بلغت ٦٣٠ دولار أي بزيادة قدرها ٢٠٠ دولار وهي تمثل فائض القيمة الذي يملكه الرأسمالي .

ويمكن من ناحية أخرى تصوير هذه العلاقة بين قيمة قوة العمل والقيمة الفائضة على شكل توزيع ساعات عمل العامل في اليوم الواحد إلى قسمين :

١ - وقت العمل الضروري وتمثل ساعات العمل الضرورية لإنتاج قيمة قوة العمل أي أن العامل خلال وقت العمل الضروري يقوم بتغطية قيمة قوة عمله (الأجر) .

٢ - وقت العمل الزائد ويمثل ساعات العمل الزائد . ويقوم العامل خلال هذا الوقت بإنتاج القيمة الزائدة أو فائض القيمة الذي يملكه صاحب رأس المال على صورة جزء من قيمة السلعة الجديدة عند بيعها .

فلو افترضنا أن العامل يقوم بعشر ساعات عمل في اليوم . وإنه في الساعات الخمس الأولى من العمل (الوقت الضروري) يقوم بإنتاج قيمة قوة عمله (الأجر) فهو في الساعات الخمس الباقية يقوم بإنتاج فائض القيمة وذلك وفقاً للشكل التالي :



ويتضح من المثال السابق أن القيمة التي يحققها العمل في عملية الإنتاج تتوزع بين قيمة قوة العمل والتي تنتج خلال وقت العمل الضروري وبين القيمة الفائضة التي ينتجها وقت العمل الزائد ، وإن هذا التوزيع النسبي للقيمة التي يحققها العمل هو

ماتدعوه نظرية ماركس بمعدل فائض القيمة . أو بلرجة الاستغلال الرأسمالي . وإن معدل فائض القيمة يساوي :

$$\text{معدل فائض القيمة} = \frac{\text{حجم فائض القيمة}}{\text{قيمة قوة العمل}}$$

وحسب المثال السابق فإن وقت العمل الضروري يمثل خمس ساعات والوقت الزائد خمس ساعات أيضاً . ويكون معدل فائض القيمة مقاساً بالوقت على الشكل التالي :

$$\text{معدل فائض القيمة} = \frac{\text{٥ ساعات وقت زائد}}{\text{٥ ساعات وقت ضروري}} \times 100 = 100\%$$

وإذا كانت كل ساعة تعطي على سبيل المثال ، قيمة تساوي ٢٠ دولاراً ، فإن كلاً من خمس الساعات الأولى والثانية يعطي مائة دولار . وتمثل مائة الدولار الأولى قيمة قوة العمل بينما تمثل مائة الدولار الثانية فائض القيمة ويكون معدل فائض القيمة مقاساً بالنقد :

$$\text{معدل فائض القيمة} = \frac{100 (\text{حجم فائض القيمة})}{100 (\text{قيمة قوة العمل})} \times 100 = 100\%$$

في القرن التاسع عشر كان الاقتصادي البريطاني ن . سنور وهو أحد ممثلي علم الاقتصاد السياسي الرأسمالي يعد الساعة الأخيرة فقط من ساعات العمل هي التي تحقق الربح الرأسمالي الصافي بينما يعمل العامل خلال الساعات السابقة كلها على تغطية نفقات رأس المال أي قيمة البناء والآلات والمواد الأولية والأجر . فإذا كان العامل يقوم بعشر ساعات عمل في اليوم فإنه خلال تسع الساعات الأولى يعطي قيمة تغطي قيمة رأس المال بجميع عناصره الناتجة والمتغيرة بينما يقدم في الساعة العاشرة الأخيرة فقط الربح الصافي .

وهكذا نلاحظ وجود فارق جوهري بين نظرية ماركس ونظرية سنير . حيث أن نظرية ماركس تعد رأس المال الثابت أي قيمة البناء والآلات والمواد الأولية تنتقل كما هي إلى السلعة الجديدة وإن عملية خلق فائض القيمة لا تنحصر في الساعة الأخيرة فقط وإنما تجري في كل لحظة من لحظات الإنتاج وتوزع على كامل فترة العمل . وإن العمل يحقق قيمة إضافية جديدة إلى قيمة الرسائل التي تستهلك في الإنتاج وتنتقل قيمتها إلى المنتجات الجديدة ويجري توزيع القيمة الجديدة إلى جزء يعود إلى العامل لتعويض قيمة قوة عمله المستهلكة في الإنتاج ، وجزء آخر يذهب إلى الرأسمالي في صورة قيمة مضافة .

ومما يثبت خطأ نظرية سنير الذي كان يحذر من تخفيض ساعات العمل بحجة أن ذلك يؤدي إلى القضاء على الأرباح والراكم الرأسمالي ، إنه رغم التخفيض المتكرر لساعات العمل فإن الربح لم ينخفض ، بل يستمر ويتزايد ، ذلك لأن الربح ينتج في كل دقيقة عمل وليس في الساعة الأخيرة فقط .

هـ - أساليب زيادة معدل فائض القيمة :

إن نظرية ماركس تتناول أيضاً دراسة الأساليب التي يلجأ إليها صاحب رأس المال لزيادة معدلات فائض القيمة وإن صاحب رأس المال يسعى إلى زيادة هذه المعدلات للأغراض التالية :

١ - طالما أن فائض القيمة هو مصدر الربح الرأسمالي فإن زيادة معدلات فائض القيمة سيؤدي إلى زيادة الربح وبالتالي زيادة رأس المال .

٢ - إن زيادة ونمو رأس المال نتيجة زيادة الربح الرأسمالي سيعمل على تدعيم مركز صاحب رأس المال في مجال المنافسة الرأسمالية في السوق ، وسيؤدي بالتالي إلى زيادة الأرباح في المستقبل ، فالربح هو الهدف المحرك للنشاط الرأسمالي .

وهناك حسب نظرية ماركس أساليب مختلفة يلجأ إليها صاحب رأس المال لزيادة

معادل فائض القيمة . وإن كلاً من هذه الأساليب ينسجم والظروف التاريخية المحيطة بعملية الانتاج .

أولاً - أسلوب فائض القيمة المطلق :

حسب هذا الشكل من أشكال زيادة معدل فائض القيمة فإن صاحب رأس المال يقوم بإطالة ساعات العمل اليومي إلى الحد الأقصى الممكن له في الشروط الاجتماعية القائمة وهو بذلك يهدف إلى زيادة عدد ساعات وقت العمل الزائد زيادة مطلقة للحصول على فائض القيمة المطلق وكان هذا الأسلوب هو الأسلوب السائد في المراحل الأولى لتطور الانتاج الرأسمالي . أي في تلك المراحل التي لم تبلغ فيه الآلة مستوى مرتفعاً من التطور التكنيكي . وكانت انتاجية العمل تتوقف على العمل اليدوي بصورة أساسية وبالتالي فإن إطالة ساعات العمل إلى حدها الأقصى كانت الطريقة الأساسية لزيادة معدلات فائض القيمة .

فإذا كانت ساعات العمل اليومي عشر ساعات وكانت موزعة حسب المثال السابق بين خمس ساعات هي عبارة عن وقت العمل الضروري وخمس ساعات أخرى تمثل وقت العمل الزائد . فإن معدل فائض القيمة يكون :

$$\frac{\text{ساعات وقت العمل الزائد}}{\text{ساعات وقت العمل الضروري}} = 100\%$$

• ساعات وقت العمل الضروري

ولكن مقدار ومعدل فائض القيمة يتغير فيما إذا كانت ساعات العمل اليومية ١٢ ساعة مثلاً بدلاً من عشر ساعات . إن وقت العمل الضروري يبقى كما هو خمس ساعات . بينما يزداد وقت العمل الزائد إلى سبع ساعات بدلاً من خمس ساعات



• ساعات وقت العمل الضروري ٧ ساعات وقت العمل الزائد

وبيصح معدل فائض القيمة نتيجة إطالة ساعات العمل اليومي على الشكل التالي :

٧ ساعات العمل الزائد

$$\text{معدل فائض القيمة} = \frac{\text{ساعات العمل الضروري}}{140\%}$$

٥ ساعات العمل الضروري

إلا أن هناك حدوداً وموانع تقف أمام صاحب رأس المال في سعيه إلى إطالة ساعات العمل اليومي بصورة مطلقة . منها أولاً " أن ساعات اليوم محدودة بأربع وعشرين ساعة . كما أن العامل يحتاج إلى عدد من ساعات اليوم لتجديد قوة عمله . فهو يحتاج إلى النوم وتأمين حاجاته المادية والثقافية . وبذلك تقف عملية إطالة ساعات العمل اليومي عند حدود تختلف حسب مستوى التطور الاجتماعي ويؤدي تجاوزها إلى إعاقة تجديد قوة العمل الضرورية لعملية الإنتاج .

ثانياً - فائض القيمة النسبي :

إذا كان شكل فائض القيمة المطلق يرتبط بإطالة ساعات العمل البوتية فإن فائض القيمة النسبي يرتبط بزيادة إنتاجية العامل خلال وقت العمل . وقد ظهر شكل فائض القيمة النسبي مع ظهور وتطور الآلة وأصبح بالإمكان زيادة عدد الوحدات من السلع المنتجة خلال الساعة الواحدة . فإذا كان العامل يحتاج قبل ادخال الآلة الجديدة إلى خمس ساعات لتغطية قيمة العمل الضروري فإنه أصبح بعد ادخال الآلة المتطورة يحتاج إلى ساعات أقل لتغطية هذه القيمة .

فلو افترضنا بقاء ساعات العمل اليومية ١٠ ساعات لكن التوزيع النسبي لساعات العمل يتغير بين ساعات العمل الضروري وساعات العمل الزائد بنتيجة ارتفاع إنتاجية العمل بفضل استخدام الآلات ، لأصبحت ساعات العمل الضروري أربع ساعات مثلاً بدلاً من خمس ساعات وترتفع بذلك ساعات العمل الزائد إلى ست ساعات بدلاً من خمس ساعات .



٦ وقت العمل الزائد

٤ وقت العمل الضروري

ويكون معدل فائض القيمة في هذه الحالة :

$$\text{معدل فائض القيمة} = \frac{6 \text{ ساعات العمل الزائد}}{4 \text{ ساعات العمل الضروري}} = 150\%$$

ثالثاً - أسلوب فائض القيمة الإضافي :

إن فائض القيمة الإضافي هو شكل خاص من أشكال فائض القيمة النسبي ، لكنه يتميز بأنه لا يتحقق إلا في تلك المشروعات الأكثر تطوراً بالمقارنة بالمستوى العادي الوسطي السائد في هذا الفرع الانتاجي أو ذاك ، ويظهر تفوقها في ارتفاع انتاجية العمل لديها بشكل متميز مما يؤدي إلى انخفاض وقت العمل الضروري وارتفاع وقت العمل الإضافي ، أي إلى ارتفاع معدل فائض القيمة عن المعدل الذي تحققه المؤسسات الأخرى الأقل تطوراً . إن هذه المصانع المتفوقة تحقق بالإضافة إلى القيمة المضافة النسبية (العادية) التي تحققها المشروعات الأخرى فائضاً اضافياً يتمثل بالفرق بين تكاليف الانتاج لديها (التي تكون منخفضة) وتكاليف الانتاج السائدة . ويزول فائض القيمة الإضافي إذا افترضنا أن طرق الانتاج المتقدمة التي تستعملها المشروعات المتفوقة قد شاعت وأصبحت مستخدمة على نطاق واسع في المجتمع . . .

لو افترضنا أن العامل في المصنع (آ) الذي يقوم بشماني ساعات عمل في اليوم يحتاج فقط إلى أربع ساعات تمثل وقت العمل الضروري لإنتاج قيمة تعادل قيمة قوة عمله أي الأجر . أي أنه يقوم بإنتاج أربع وحدات من السلع قيمتها أربعة دولارات (1×4 دولار) وهي تعادل الأجر اليومي . وهو يحقق أيضاً في أربع الساعات الباقية التي تمثل وقت العمل الزائد أو الإضافي نفس العدد من السلع قيمتها (1×4) وهي تمثل فائض القيمة . ويكون معدل فائض القيمة (م) يساوي :

$$م = \frac{4 \text{ ساعات الوقت الزائد}}{4 \text{ ساعات الوقت الضروري}} = \frac{4 \text{ دولارات}}{4 \text{ دولارات}} = 100\%$$

أما المصنع - ب - فهو ينتج نفس السلعة (قميص مثلاً) التي ينتجها المصنع آ - إلا أن انتاجية العمل في هذا المصنع تساوي ضعف إنتاجية العمل في المصنع (آ) وذلك يعود إلى استخدام المصنع ب لوسائل أفضل في الإنتاج والتنظيم . إن المصنع (ب) ينتج اذن في الساعة الواحدة سلعتين بدلاً من سلعة واحدة . ويكون انتاجه خلال ثمانية ساعات ($2 \times 8 = 16$ سلعة) ونظراً لأن قيمة السلعة السائدة في السوق هي دولار واحد تمثل قيمة المصنع آ فإن قيمة جميع السلع التي ينتجها المصنع ب تساوي ستة عشر دولاراً ($16 \times 1 = 16$ دولار) .

أما بالنسبة لقيمة قوة العمل أي الأجر في المصنع ب فهي تساوي قيمة قوة العمل أو الأجر المنفوع في المصنع آ باعتباره المقياس الاجتماعي للأجر ويساوي كما رأينا أربعة دولارات في اليوم الواحد . وإن العامل في المصنع آ يحتاج إلى أربع ساعات من العمل الضروري لتغطية الأجر ، بينما يحتاج العامل في المصنع ب إلى ساعتين فقط لأن انتاجيته ضعف انتاجية العامل في المصنع آ ونظراً لأن عدد ساعات العمل اليومي المقررة هي واحدة في كلا المصنعين وهي ثمانية ساعات فإن وقت العمل الزائد في المصنع ب يكون ست ساعات بدلاً من أربع ساعات كما هو في المصنع آ . ويكون معدل فائض القيمة (م) يساوي :

$$م = \frac{6 \text{ ساعات العمل الزائد}}{12 \text{ دولار}} \times 100\% = 50\%$$

$$2 \text{ ساعان العمل الضروري} \quad 4 \text{ دولار}$$

وكما هو واضح في هذا المثال فإن صاحب المصنع ب يحقق معدلاً من فائض القيمة يساوي ٥٠٪ بينما بلغ هذا المعدل في المصنع آ ١٠٠٪ فقط ، وذلك يعود إلى المكانة الفردية الخاصة التي يتميز بها في انتاجية العمل التي تبلغ ضعف انتاجية المصنع آ والذي يؤخذ كمقياس اجتماعي للقيمة والأجر . إلا أن صاحب المصنع ب قد يفقد هذه المكانة المتميزة فيما إذا لحق أصحاب المصانع الأخرى إلى استخدام نفس الآلة ووسائل التنظيم التي يستعملها هذا المصنع . ولذا يلجأ صاحب المصنع (ب) عادة إلى كتمان مثل هذا السر الذي يحقق له مزيداً من فائض القيمة (الإضافي) .

لقد وجه إلى نظرية فائض القيمة انتقادات كثيرة ، ولم تلق الاستجابات التي توصلت إليها حول مصدر وطبيعة الربح قبولاً بين علماء الاقتصاد السيامي الرأسمالي إن بعض النظريات الخاصة بالربح والتي تعتمد أساساً على استجابات نظرية جان باتيست ساي (نظرية عناصر الانتاج الثلاثة) تعارض مبادئ نظرية فائض القيمة . ولا تعد العمل مصدر فائض القيمة أو الربح فكما لاحظنا أن هذه النظريات تنطلق من انتاجية رأس المال والأرض باعتبارهما عناصر لها مساهمتها في عملية الانتاج وهي تحقق دخلاً اضافياً ممثلاً بالربح وريع الأرض بينما تنظر نظرية فائض القيمة إلى هذه العناصر كشرط ضروري من شروط الانتاج لكنها لاتعطي قيمة فائضة وإنما تبقى قيمتها ثابتة في عملية الانتاج . إن نظريات الانسجام والتكشف تتخذ أيضاً نظرية فائض القيمة ، ولا تزال الفكرة التي تقول بأن رأس المال المتمثل بقيمة عناصر الانتاج هو مصدر الربح تشكل محور النظريات الاقتصادية التي ترفض المبادئ التي جاءت بها نظرية فائض القيمة حول مصدر وطبيعة الربح الرأسمالي .

وتلخيصاً للفصل السابق يجب التمييز أولاً بين مفهوم النقد ومفهوم رأس المال كما أن المعادلة العامة للتداول السلمي الرأسمالي تختلف عن معادلة التداول السلمي الصغير . إن معادلة التداول السلمي الرأسمالي تبدأ بالنقد الأساسي المدفوع وتنتهي بالنقد الزائد . وإن النقد الزائد (مليون ونصف مليون دولار مثلاً) ينطوي النقد الأساسي المدفوع (مليون دولار) مضافاً إليه نصف مليون تشكل الربح الرأسمالي .

لقد أثار موضوع مصدر وطبيعة الربح الرأسمالي اهتمام علماء الاقتصاد السامي وظهرت حوله نظريات عديدة ولكنها تختلف في تفسيرها لظاهرة الربح :

أولاً : النظرية المير كاتيلية أو نظرية التجارة التي تمد التداول والتجارة في السوق هو مصدر الربح .

ثانياً : النظرية الفيزيوقراطية تعد فائض العمل الزراعي هو الفائض الوحيد في المجتمع وإن ريع الأرض هو مصدر الربح الرأسمالي .

ثالثاً : نظريات الانسجام والتكشف : نظرية الانسجام تعد عناصر العمل الثلاثة (العمل

رأس المال ، الأرض) تعمل مع بعضها بصورة منسجمة وكل منها يحقق دخلاً ما مقابل إسهامه في عملية الإنتاج . وإن إسهام رأس المال في عملية الإنتاج هو مصدر الربح وهو الحق الطبيعي الذي يحصل عليه صاحب رأس المال دون أي شكل من أشكال الاستغلال الرأسمالي .

أما نظرية التشقق فلها تعد أحجام صاحب رأس المال عن استهلاك ماله من أجل إنتاج حاجات المجتمع يعطي لصاحب رأس المال حقاً في الحصول على الربح الرأسمالي

وابعاً : نظرية فائض القيمة : فهي لا تعتبر أن عملاً مثل التداول أو التشقق يمكن أن يكون عملاً منتجاً يحقق زيادة في القيمة وبالتالي لا يمكن اعتباره مصدرًا للربح . وهي تعتبر أن العمل الذي ينتج السلعة هو وحده مصدر فائض القيمة . وفائض القيمة هو عبارة عن جزء من قيمة ناتج العمل لا يدفعه الرأسمالي للعامل وهو المصدر الوحيد للربح الرأسمالي . وحسب هذه النظرية فإن الربح هو نتيجة الاستغلال الرأسمالي . إلا أن النظرية الماركسية في فائض القيمة تميز بين مفهوم قوة العمل ومفهوم العمل وبين مفهوم رأس المال الثابت ومفهوم رأس المال المتغير كما تقدم دراسة للأساليب المختلفة لزيادة معدل فائض القيمة .

أسئلة نموذجية للتفكير والمساعدة على استيعاب مواضيع هذا الفصل :

- س ١ - كيف تفرق بين مفهوم النقد ومفهوم رأس المال ؟
- س ٢ - ماهي المعادلة العامة للتداول السلمي الرأسمالي ؟ ماهو الفرق بينها وبين معادلة التداول السلمي الصغير ؟
- س ٣ - ماهي الشروط الواجب توفرها حتى تتم عملية الإنتاج الرأسمالي ؟
- س ٤ - كيف تفسر النظرية الميركانتيلية مصدر الربح الرأسمالي ؟ ماهي أهم انتقادات هذه النظرية ؟
- س ٥ - ماهو تفسير النظرية الفيزيوقراطية لمصدر الربح ؟

س ٦ — ماهو تفسير نظرية الاتسجام لمصدر الربح؟ وماهو تفسير نظرية التشف له؟

س ٧ — ماهو المقصود بأن فائض القيمة هو مصدر الربح ؟

س ٨ — ماهو الفرق بين مفهوم قوة العمل ومفهوم العمل ، وبين قيمة قوة العمل والقيمة التي ينتجها العمل ؟

س ٩ — ماهو الفرق بين مفهوم رأس المال الثابت ورأس المال المتغير ؟

س ١٠ — اشرح أسلوب زيادة معدل فائض القيمة المطلق ؟ اشرح أسلوب زيادة معدل فائض القيمة النسبي وأسلوب فائض القيمة الإضافي ؟

الفصل الثاني

أشكال تطور الإنتاج الرأسمالي

أشكال رأس المال

١ - التعاون الرأسمالي البسيط :

١ - ١ - شكل الإنتاج في التعاون الرأسمالي البسيط :

في بداية نشوء الرأسمالية في أوروبا كانت ورشات العمل اليدوي تمثل أوى مؤسسات الإنتاج الرأسمالي ، وقد سبقت أشكال العمل اليدوي شكل الانتاج الآلي كما اتخذ العمل اليدوي في البدء شكل التعاون البسيط في الانتاج الرأسمالي ثم انتقل في المرحلة الثانية إلى أسلوب المانيفكتورة في الانتاج . ويختطف العمل اليدوي في أسلوب التعاون البسيط عن أسلوب المانيفكتورة في انعدام التقسيم والتخصص في العمل بين الأفراد العاملين بينما يقوم أسلوب المانيفكتورة على مبدأ التقسيم والتخصص في العمل .

وقد كانت ورشات العمل اليدوي بصورة عامة تعود إلى أصحاب رؤوس الأموال التجارية وذلك حين بدؤوا بتحويل قسم من ثرواتهم التقليدية من مجال التجارة إلى مجال الانتاج . ومن ناحية أخرى فقد كان معظم العمال الذين يعملون في هذه الورشات في السابق متجبن حرفيين مستقلين وقد أصبحوا الآن يعملون في ورشات تخضع للملكية وإدارة صاحب رأس المال .

أما بالنسبة لشكل التعاون البسيط في الانتاج الرأسمالي فقد يكون من المقيد أولاً التدبير بمفهوم التعاون ، إن التعاون بصورة عامة هو شكل من أشكال تنظيم العمل

تفرضه ضرورات عملية الانتاج . وضمن هذا الشكل يقوم عدد من الأفراد بالتعاون فيما بينهم لإنجاز عمل واحد أو عدة أعمال مترابطة يكمل كل منها الآخر . والتعاون البسيط يمثل أدنى أشكال التعاون لأنه يتصف بعدم وجود تقسيم وتخصص في العمل بين الأفراد العاملين الذين يقومون عادة وبصورة مشتركة بإنجاز نوع واحد من العمل .

وكما هو معلوم فقد ساد هذا النوع من التعاون البسيط عملية الانتاج في المجتمعات البدائية . إلا أن التعاون البسيط الذي ساد عملية الانتاج في بداية نشوء الرأسمالية كانت له صفات خاصة تميزه عن شكل التعاون البسيط في المجتمعات الاقتصادية السابقة :

أولاً : يتم تنظيم هذا النوع من التعاون الرأسمالي البسيط من قبل صاحب رأس المال بهدف تحقيق الربح بينما كان الهدف من التعاون البسيط بين الأفراد في المجتمعات السابقة هو اشباع حاجاتهم الشخصية المباشرة .

ثانياً : في التعاون الرأسمالي البسيط يقوم العمال ببيع قوة عملهم مقابل الأجر إلى صاحب رأس المال ، بينما كان الأفراد في المجتمع البدائي مثلاً يسخرون قوة عملهم لخدمة حاجاتهم وحاجات الجماعة في اطار من العمل الجماعي التعاوني البسيط . كما يلاحظ أن قوة العمل في نظام الرق كانت ملكاً للسادة دون مقابل مايسمى بالأجر في النظام الرأسمالي .

ثالثاً : يتم العمل ضمن اطار التعاون الرأسمالي البسيط تحت اشراف وإدارة صاحب رأس المال . كما له الحق في تملك الناتج الذي تحققة عملية التعاون البسيط الرأسمالي فضلاً عن ملكيته لوسائل الانتاج .

وباختصار فإن التعاون الرأسمالي البسيط يمثل أول شكل من أشكال علاقات الانتاج الرأسمالي الذي حل تدريجياً محل الانتاج الحرفي الصغير . ومن الوجهة التاريخية فقد كان التعاون البسيط يمثل شرطاً موضوعياً من شروط تطور الرأسمالية . وفي بداية ظهور شكل التعاون البسيط كان صاحب رأس المال يشارك في عملية الانتاج وفيما بعد اقتصر دوره على شراء المواد الأولية اللازمة لعملية الانتاج وكنذلك بيع

السلعة الناتجة في السوق . ومع ازدياد عدد العمال أصبح بإمكانه أن يترك العمل ويكلف أحد الأشخاص بمهمة الاشراف والتنظيم . وبذلك يكون قد تبلور شكل الانتاج الرأسمالي الذي يعتمد على عمل الآخرين .

١ - ٢ مزايا التعاون البسيط في الإنتاج الرأسمالي :

بالرغم من طبيعة الانتاج اليدوي وتلني مستوى التعاون في هذا الشكل الأولي للإنتاج الرأسمالي إلا أنه يحقق لصاحب رأس المال مزايا عديدة لا تظهر في حالة تبعثر المنتجين الحرفيين الصغار عندما يتنجون بصورة مستقلة . وينجم عن التعاون البسيط مزايا كثيرة منها :

أولاً: من المعلوم أن الانتاج الحرفي الصغير المستقل يعتمد على العمل اليدوي. وفي ظروف استقلالية الانتاج تكتسب المهارة الفردية للمنتج أهمية خاصة وتلعب دوراً أساسياً في مجال المنافسة بين المنتجين الصغار على بيع منتجاتهم في السوق ونظراً لأن القيمة الاجتماعية للمنتج في السوق تتحدد عادة وفقاً لمستوى المهارة الوسطى ، فمن لا يتمتع بهذا الحد من المهارة لا يقلدر على مجاراة باقي المنتجين في السوق .

أما في اطار التعاون الرأسمالي البسيط فبالرغم من أنه هو الآخر يعتمد على العمل اليدوي ، إلا أن تعاون عدد أكبر من العمال في عمل واحد يقلل من التفاوت بين المهارات الفردية حيث يمكن تغطية انخفاض المهارة الفردية لدى بعض العمال عن طريق ارتفاع مستوى المهارة لدى البعض الآخر . وهكذا يتقارب مستوى العمل التعاوني الوسطي في المؤسسة الواحدة مع المستوى الوسطي السائد في المجتمع . وفي هذه الحالة لا ترتفع قيمة السلعة التي تنتجها هذه المؤسسة الصغيرة عن قيمة السلعة الاجتماعية السائدة في السوق . وعن طريق التعاون البسيط يصبح بإمكان المؤسسة مجاراة القيمة في السوق وتحقيق الربح بينما لا يكون بإمكان المنتج الحرفي الصغير المستقل أحياناً منافسة المنتجين الآخرين في السوق .

ثانياً: كما يتميز التعاون الرأسمالي البسيط بأنه يخلق قوة منتجة نتيجة تضافر جهود

الأفراد فيه بصورة جماعية ومشاركة . وهذه القوة المنتجة تساعد على إنجاز بعض العمليات التي لا يمكن لقوة العمل الفردي أن تنجزها . وهذه القوة المنتجة هي أكبر من مجرد حصيلة جمع بسيط للقوى . كما أن التعاون يتيح إمكانية تنفيذ بعض الأعمال الكبيرة التي لا يمكن للأعمال الفردية تنفيذها .

ثالثاً : ومن المزايا الأخرى التي يحققها التعاون زيادة إنتاجية العمل في الساعة الواحدة حيث يزداد إنتاج عدد الوحدات السلعية في الساعة نتيجة التعاون وتنخفض نتيجة لذلك تكلفة السلعة الواحدة . ويساعد على تحقيق ذلك الميزة التي تحدث بين الأفراد في مجال التعاون كما يساعد التعاون على تحقيق الاستعمال الأفضل لوسائل الإنتاج بحيث تصبح أكثر ربحية فإن بناء مشغل لعشرين شخصاً مثلاً سيكون أقل كلفة من بناء عشرة مشاغل يخصص كل مشغل منها لشخصين فقط .

رابعاً : يحصل صاحب رأس المال على المزايا التي يحققها العمل الجماعي التعاوني دون مقابل . فهي لا تكلفه شيئاً إضافياً . فهو يدفع الأجر لكل من العمال بمفرده بينما لا يدفع شيئاً مقابل المزايا التي يحققها التعاون بين عدد من العمال . فكلما ذكرنا أن هذا التعاون يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل وخلق قوة منتجة لا يمكن الحصول عليها بواسطة الفرد الواحد وإنما هي حصيلة العمل الجماعي . ويدفع صاحب رأس المال الأجر عادة للفرد الواحد دون أن يدخل في حسابه هذه المزايا التي يحققها العمل الجماعي التعاوني .

إن التعاون يظل بصورة عامة السمة الأساسية للإنتاج الرأسمالي ، والتعاون الرأسمالي البسيط هو الشكل الأولي من أشكال التعاون الذي ظهر في عملية الإنتاج الرأسمالي . إلا أن التعاون اكتسب أشكالاً متطورة في نظام المانيفكوره الرأسمالية وما تلاها عن أشكال التعاون في نظام الإنتاج الآلي الكبير .

٢ - المانيفكوره في النظام الرأسمالي :

٢ - ١ - أشكال وأساليب الإنتاج في نظام المانيفكوره :

خلافًا للتعاون الرأسمالي البسيط فإن التعاون في نظام المانيفكوره يقوم على التخصص

وتقسيم العمل . وقد سادت المانيفكتوره عملية الانتاج الرأسمالي في الفترة الواقعة بين
أواسط القرن السادس عشر وحتى أواخر القرن الثامن عشر . وقد اتخذت المانيفكتوره
الأساليب والأشكال التالية :

٢- الأسلوب الأول :

وهو يقوم على أساس تجميع العمال من مهن مختلفة في عملية انتاج واحدة متكاملة
تحت اشراف وإدارة صاحب رأس المال . ويقوم العمال وفق هذا الأسلوب بإنتاج
أجزاء السلعة حتى تصبح نهائية وقابلة للإستهلاك . وعلى سبيل المثال ، كان إنتاج
العربة في السابق يتم على أيدي عدد كبير من الحرفيين المستقلين . وكان كل منهم
يقوم بعمله بصورة فردية ومنزلة عن الآخر . فالنجار يقوم بأعمال التجارة
وصانع الأحفال يقوم بعمله بصورة مستقلة وهكذا دون أن يوجد تعاون مشترك فيما
بينهم يجمعهم في عملية انتاج واحدة . وقد قام صاحب رأس المال بجمع هؤلاء في
مشغل واحد . يقوم كل منهم بعمل معين ضمن اطار تقسيم محدد للعمل إلا أن هذه
الأعمال يكمل بعضها البعض في إنتاج سلعة واحدة هي (العربة) .

ب - الأسلوب الثاني :

وكان يعتمد على تجميع العمال من مهنة واحدة في عملية الانتاج إلا أن كلاً منهم
أصبح يقوم الآن بجزء معين أو انجاز مرحلة معينة من مراحل العمل .

ففي الفترة التي سبقت قيام المانيفكتوره كان صنع الإبرة مثلاً يتم من قبل المنتج
الحرفي الصغير بصورة مستقلة . وكان الحرفي يقوم بكل الأعمال اللازمة لصنع الإبرة
أما في داخل المانيفكتوره فقد جرى تقسيم لهذه الأعمال بحيث يقوم كل عامل بعمل
معين من الأعمال الضرورية لإنتاج الإبرة . فالأول يقوم بسحب السلك والآخر
بتوجيهه والثالث يقوم بعملية قص السلك ويقوم الرابع بعملية البرد . وهكذا تتناوب
أيدي عديدة مراحل انتاج الإبرة المختلفة .

ومهما اختلفت أساليب تجميع العمال في مؤسسات المانيفكتوره فإن ما يميز شكل

الإنتاج في المانيفكتورة . هو أنه يقوم على أسس تقسيم العمل . إلا أن تقسيم العمل بصورة عامة يعد عاملاً هاماً من عوامل زيادة اإاجية العمل ، لأن التخصص في العمل يرفع من مستوى المهارة في العمل ويؤدي إلى تطور أدوات العمل وتخصصها وتمايزها حتى تصبح منسجمة مع تخصص الأفراد في عملية الإنتاج .

ج - الإسلوب الثالث :

وهو مايسمى بالإنتاج المترلي الرأسمالي ، وقد ظهر هذا الأسلوب في مرحلة سبقت نشوء المانيفكتورة إلا أنه ظل قائماً جنباً إلى جنب مع نظام المانيفكتورة وأصبح جزءاً مكملاً من عملية الإنتاج فيه .

ويرجع ظهور هذا الشكل من أشكال الإنتاج الرأسمالي إلى المرحلة التي بدأ فيها رأس المال التجاري دخول مجالات الإنتاج السلمي الحرفي الصغير . في البدء كان التاجر يقوم بشراء المنتجات من الحرفيين الصغار والفلاحين الذين يقومون بإنتاجها وذلك عندما يصعب عليهم تسويقها وبيعها ، وكان التاجر يحقق ربحاً عن طريق شراء هذه المنتجات بأسعار تقل عن قيمتها الحقيقية وبيعها في السوق بأسعار أعلى من أسعار الشراء وفيما بعد ابتداء التاجر بتسليف الحرفيين مبلغاً من المال يتم تسديده بواسطة السلع التي ينتجها هؤلاء الحرفيون . وفي مرحلة لاحقة أخذ التاجر يقدم المواد الأولية بدلاً من المال مقابل هذه السلع . وبذلك انفصل الحرفيون عن السوق عندما انتقلت إلى التاجر عمليات شراء المواد الأولية اللازمة للإنتاج وعمليات بيع السلعة الناتجة في السوق .

في المرحلة التالية انتقل صاحب رأس المال التجاري إلى نظام الأجور في تعامله مع هؤلاء الحرفيين الذين اتخذوا من المنازل مكاناً لعملية الإنتاج . وفي ظل هذا النظام كان صاحب رأس المال التجاري يقدم لهم المواد الأولية اللازمة لإنتاج السلعة ليقوموا بتصنيفها مقابل مبلغ معين من المال يمثل الأجر . وهكذا تحول الحرفيون المستقلون في السابق إلى عمال . وكان نظام الأجر يرتكز على قاعدة الأجر مقابل القطعة الواحدة وحسب هذا النظام فإن العامل كان يحصل على مبلغ معين مقابل كل قطعة أو وحدة سلعية واحدة .

إن ما ينصف به الانتاج المتري الرأسمالي هو تبشر عملية الانتاج لعدم وجود تعاون مباشر بين العمال يقوم على أساس التمر كز في مكان عمل محدد . وعندما ظهر نظام المانيفكورة استمر الانتاج المتري ونشأت بينهما أشكال من التعاون وتقسيم العمل . وأصبح الانتاج المتري جزءاً من نظام المانيفكورة ، فقد كان العمل المتري يقوم في الغالب بإنجاز مراحل أولية من عملية انتاج السلعة تقوم بعدها مؤسسات أو رشات المانيفكورة باستكمال الناتج في صورته النهائية . وقد سهلت طبيعة العمل اليدوي الذي كان سائداً حينذاك وجود مثل هذه الأشكال من العمل غير المتمركز . وذلك خلافاً للعمل الآلي الذي يشترط تعاوناً وتقسيماً متمركزاً في أماكن واحدة للعمل حتى يمكن إنجاز عملية الانتاج .

٢ - ٢ - دور المانيفكورة في تطور الإقتصاد الرأسمالي :

لقد أشرنا عند دراستنا للإقتصاد البدائي إلى عملية نشوء تقسيم العمل الإقتصادي أي انفصال العمل الزراعي عن العمل الحيواني ثم انفصال العمل الحرفي عن العمل الزراعي ، ويتميز تقسيم العمل الإقتصادي عادة بوجود التخصص في انتاج سلع معينة فالعمل الزراعي يقوم بإنتاج السلع الزراعية بينما يتخصص الحرفي بإنتاج سلع أخرى ذات مواصفات مختلفة عن السلع التي يتبجها العمل الزراعي .

أما تقسيم العمل داخل المانيفكورة فإنه يتميز بوجود تخصص في جزء معين أو مرحلة معينة من مراحل عملية انتاج سلعة معينة . ويوجد هناك بالإضافة إلى ذلك فروق أساسية بين تقسيم العمل على مستوى المجتمع وبين تقسيم العمل على مستوى المؤسسة أو المصنع الواحد . وأهم هذه الفروق :

١ - إن تقسيم العمل الإقتصادي هو الأساس في وجود علاقات السوق . إذ يشترط في التبادل أن تكون السلع المتبادلة ذات صفات نوعية مختلفة ، لأن وجود السلع المختلفة هي نتيجة لوجود التقسيم الإقتصادي للعمل أي وجود أعمال متباينة ومختلفة (عمل زراعي ، عمل صناعي) بينما ينحصر تقسيم العمل داخل المؤسسة الواحدة في تعاون العاملين دون وجود علاقات تبادل فيما بينهم .

٢ - إن تقسيم العمل على المستوى الاجتماعي يتم أحياناً بصورة عشوائية وغير منظمة بين قطاعات عملية الانتاج الإجتماعي بينما يخضع تقسيم العمل داخل المؤسسة إلى التنظيم والإدارة الموحدة .

٣ - عندما يتم تقسيم العمل على مستوى المجتمع بصورة عشوائية فإن توزيع العمل نفسه لا يتم بصورة متناسبة بين فروع الانتاج المختلفة فقد يصدف أن يتجه العمل إلى فرع اقتصادي ما أكثر من الفروع الاقتصادية الأخرى مما ينجم عنه سوء في توزيع العمل بينما يمكن تحقيق هذا التناسب في توزيع العمل داخل المؤسسة الواحدة

لقد أدى تقسيم العمل داخل المانيفكتورة إلى زيادة انتاجية العمل : كما أن تقسيم العمل إلى مراحل يؤدي إلى تبسيط العمل نفسه وإلى تقليص الفترة الزمنية اللازمة لتأهيل وتدريب العامل . إلا أن هذا التخصص في جزء ما من العمل زاد من ارتباط العامل بالمؤسسة الرأسمالية لأنه ليس بإمكانه الآن القيام بعمل متكامل بمفرده . كما أدى العمل داخل المانيفكتورة الرأسمالية إلى إيجاد فجوة بين العمل العضلي والعمل الذهني إذ أن تخصص العامل في جزء أو مرحلة ما من العمل لا تدع له مجالاً لتطوير إمكانياته في فهم واستيعاب الجوانب الأخرى لعملية انتاج السلعة كما هو الحال في الانتاج الحرفي عندما يقوم المنتج الحرفي بإنتاج كامل السلعة .

إلا أنه كان لتقسيم وتخصص العمل في المانيفكتورة دوراً هاماً في تطور القوى المنتجة وزيادة الانتاج وتطور علاقات السوق . لأن زيادة انتاجية العمل التي خلقها تقسيم العمل أدى بدوره إلى تطور وسائل الانتاج وارتفاع الطلب على قوة العمل والسلع المختلفة في السوق . وبالرغم من أهمية هذا الدور إلا أنه بقي محدوداً بالمقارنة مع الدور الذي لعبه الانتاج الآلي . لأن نظام المانيفكتورة لم يتمكن من السيطرة الكاملة على جميع مجالات الانتاج في المجتمع نظراً لبقاء العمل اليدوي واستمراره كشكل وحيد من أشكال الانتاج في نظام المانيفكتورة . لأن العمل اليدوي خلافاً للعمل الآلي لا يفسح المجال كثيراً لتوسع علاقات الانتاج الرأسمالي . حيث يبقى المجال إلى حد كبير مفتوحاً أمام العمال اليدويين وخاصة المهرة منهم للانتقال من المانيفكتورة إلى العمل الفردي الحرفي المستقل .

إلا أن أهمية نظام المانيفكتورة في تطور النظام الرأسمالي برزت في كونه يمثل مرحلة تمهيدية هامة في عملية الانتقال إلى الانتاج الآلي . فقد هيأ شروط الانتقال إلى الآلة لأن تقسيم العمل داخل المانيفكتورة إلى مراحل أو أجزاء عملية العمل وكذلك التخصص في استخدام وسائل العمل خلقت الشروط المناسبة والضرورية لاستخدام الآلة . ذلك أن استخدام الآلة يستلزم تخصصاً دقيقاً في العمل أكثر مما تتطلبه شروط العمل اليدوي .

٣ - الإنتاج الآلي الرأسمالي الكبير :

٣ - ١ - طبيعة وسمات الإنتاج الآلي :

بصورة عامة يشكل الانتقال إلى الانتاج الآلي مرحلة نوعية جديدة في التطور لقد تم اكتشاف الآلة البخارية في القرن السابع عشر . إلا أن استعمال الآلة في عملية الانتاج بدأ في أواسط القرن الثامن عشر . وكانت انكلترا قد سبقت غيرها من البلدان الأوروبية الأخرى في الانتقال إلى الانتاج الآلي . وكان ذلك ايذاناً ببدء مايسمى عادة بالثورة الصناعية . ونتيجة لهذا التطور نشأت شروط موضوعية اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي كانت قائمة في نظام التعاون الرأسمالي البسيط ونظام المانيفكتورة .

أولاً - إن اكتشاف الآلة واستعمالها في عملية الانتاج يشكل بلون شك تطوراً هاماً وجديداً في وسائل العمل لم يسبق له مثيل في الحياة الاقتصادية . فقد احدث ذلك ثورة في الشروط التكنيكية والاقتصادية المحيطة بعملية الانتاج .

ثانياً - من البديهي أن يخلق الانتاج الآلي علاقات جديدة بين رأس المال والعمل تختلف عن علاقات الانتاج التي كانت سائدة في ظل الانتاج اليدوي . كما ساعد استعمال الآلة على انتشار علاقات الانتاج الرأسمالي التي أصبحت تدريجياً هي العلاقات الاقتصادية السائدة في المجتمع الرأسمالي ، الشيء الذي لم يتمكن من تحقيقه تقسيم العمل اليدوي في نظام المانيفكتورة .

ثالثاً - إلا أن الآلة أخذت تنافس قوة العمل في مجال الانتاج . فقد أدى استعمالها

إلى ظهور البطالة ، وأصبح من الممكن الاستغناء عن قوة العمل كلما حدث تطور جديد في المستوى التقني للألة . كما أدى ظهور الآلة إلى إفلاس عدد كبير من المنتجين الحرفيين الصغار الذين لم يعد بوسعهم مسايرة الإنتاج الآلي في السوق .

وباختصار كان لاستعمال الآلة أثار عميقة شملت جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية للنظام الرأسمالي . وقد ظهر ولأول مرة المشروع الآلي الذي أصبح الاطار العام لعملية الإنتاج الرأسمالي .

٣ - ٢ - المشروع الآلي الرأسمالي :

كما هو معلوم فإن المشروع أو المصنع الآلي يضم عدداً من الآلات يقوم بتشغيلها عدد مناسب من العمال يجمعهم التعاون القائم على تقسيم العمل والتخصص المهني : وقد يكون هذا التعاون بين العمال مقتصرأ على عملية إنتاج ذات طبيعة واحدة مثل إنتاج الغزل ويطلق عليه التعاون الآلي البسيط . وأما أن يشمل عمليات إنتاج مختلفة مثل عمليات الغزل والنسيج معاً الذي يعتمد على تشغيل مجموعة متنوعة من الآلات ويطلق على هذا الشكل من التعاون لفظ التعاون الآلي المعقد أو المركب . ويتميز المشروع الآلي عن ورشات العمل اليدوي بعدد من الصفات أهمها :

أولاً : أن شكل التعاون بين عمال المشروع الآلي يمثل مرحلة متطورة قياساً على التعاون في أسلوب التعاون الرأسمالي البسيط وأسلوب المانيفكتورة . كما أن تقسيم العمل يختلف من حيث طبيعته عن تقسيم العمل اليدوي داخل نظام المانيفكتورة .

وكما لاحظنا فإن تقسيم العمل داخل المانيفكتورة كان يعتمد على تجزئة الأعمال اليدوية البسيطة وعلى تخصص أدوات العمل اليدوي . أما في الإنتاج الآلي ، فإن تقسيم العمل يجب أن يتكيف مع تقسيم الآلة نفسها . لأن طبيعة العمل الآلي تقوم على تعاون عدد كبير من الآلات . كما أن كل آلة تنقسم عادة إلى أجزاء الآلة . وكل جزء منها يتطلب تخصصاً معيناً في العمل أو بكلمة أخرى فإن طبيعة الآلة هي التي تفرض نوعاً خاصاً من تقسيم العمل بحيث أصبحت قوة العمل خاضعة لمتطلبات العمل الآلي . وبينما

كانت أداة العمل اليدوي في الماضي تخضع لمتطلبات الانسان أصبح على الانسان التكيف مع متطلبات الآلة وخصائصها .

ثانياً : لقد أدت عملية الانتاج في المشروع الآلي إلى تعميق المواجهة بين العمل العضلي والعمل الذهني . وأصبح المشروع يضم عدداً من العمال يتسم عملهم بصورة أساسية بالطابع العضلي إلى جانب فئة أخرى من المهنيين والفنيين المتخصصين بأعمال الإشراف التقني على الآلة .

ثالثاً : إن هذا التخصص والتقسيم بين العمل الذهني والعمل العضلي أدى بلون شك إلى تسهيل عملية العمل . إلا أنه من ناحية أخرى أدى إلى الحد من عملية الإبداع الفردي فقد كان العمل اليدوي قبل ظهور الآلة يتيح الفرصة لإظهار المهارة الفردية في عملية الانتاج .

رابعاً : خلافاً للعمل اليدوي فإن العمل في المشروع الآلي لا يتطلب عادة قوة جسمية كبيرة . وقد سهل ذلك دخول الطفل والمرأة إلى عملية الانتاج وقد حقق صاحب رأس المال من جراء ذلك مزايا كثيرة . من أهمها أن تشغيل المرأة والطفل ساعد على تخفيض الأجر . لأنه أصبح بإمكان العائلة الواحدة الاعتماد على دخول أفرادها مجتمعة بدلاً من الاعتماد على دخل فرد واحد كما كان الحال سابقاً . وطالما أن مجموع الدخول الفردية للعائلة الواحدة أصبح كافياً لتجديد طاقة عمل افراد العائلة الواحدة فقد أصبح بإمكان صاحب رأس المال أن يخفض دخل الفرد الواحد .

خامساً : لقد فتح المشروع الآلي مجالاً واسعاً لزيادة انتاجية العمل وآفاقاً جديدة لتحقيق الربح . ولكن هذا يشترط تكثيفاً شديداً في العمل فقد أصبحت الآلة تشكل دافعاً جديداً لزيادة وقت العمل وتكثيفه حتى يكون المستطاع تحقيق أعلى انتاجية ممكنة واستهلاك قيمة الآلة بأقصى سرعة ممكنة . لأن مشكلة الاستهلاك الأمثل للآلة لم تبرز في السابق عندما كانت وسائل العمل اليدوي تلقى تطوراً بطيئاً . بينما يواجه المشروع الآلي تطوراً سريعاً في مستوى الآلة ويتوجب عليه مسايرة هذا التطور عن طريق الاستهلاك السريع للآلة ومن ثم تستبدل بها آلة جديدة متطورة .

فالأستهلاك السريع للألة يجنب صاحب رأس المال الكثير من المفاجآت كأن تنخفض قيمة الآلة في السوق أو قد تظهر آلة جديدة ذات انتاجية أعلى من انتاجية الآلة القديمة .

ذلك أن استهلاك قيمة الآلة لا يجري دفعة واحدة وإنما على دفعات وخلال سنوات عديدة . ففي كل سنة ينتقل جزء واحد فقط من قيمة الآلة (١٠٪ مثلاً) إلى قيمة السلع الناتجة . وفي الأحوال العادية يعود هذا الجزء إلى صاحب الآلة بعد بيع السلعة الناتجة في السوق .

نفرض أن قيمة الآلة عشرة آلاف دولار وإن استهلاك الآلة السنوي ١٠٪ أي ألف دولار سنوياً . فبعد خمس سنوات من استهلاك الآلة يكون قد تم استهلاك نصف قيمة الآلة وبقيت القيمة الباقية البالغة خمسة آلاف دولار . إلا أنه في هذا الوقت بالذات انخفض سعر الآلة في السوق وأصبح خمسة آلاف دولار بدلاً من عشرة آلاف دولار . وإذا لجأ صاحب رأس مال آخر إلى شراء الآلة بسعرها الجديد فإن استهلاكها السنوي يكون على أساس ١٠٪ من السعر الجديد أي خمسمائة دولار في السنة . بينما يكون الاستهلاك بالنسبة لصاحب رأس المال الأول على أساس ١٠٪ من السعر القديم أي ألف دولار . وهكذا يصحح بإمكان صاحب رأس المال الجديد أن يبيع السلعة بسعر أقل في السوق — لأن تكلفة استهلاك الآلة لديه أقل منها لدى مالك الآلة القديمة .

كما قد تصادفه حالة أخرى وهي ظهور آلة جديدة ذات انتاجية أعلى من انتاجية الآلة القديمة التي يملكها . ولنفرض أن قيمة الآلة الجديدة خمسة عشر ألف دولار وإن استهلاكها السنوي هو ١٠٪ أي ألف وخمسمائة دولار سنوياً إلا أن انتاجية الآلة الجديدة هي ثلاثة أضعاف انتاجية الآلة القديمة . وبالرغم من ارتفاع قسط الاستهلاك السنوي بالنسبة للآلة الجديدة عن قسط الاستهلاك بالنسبة للآلة القديمة إلا أن نصيب السلعة الواحدة من الاستهلاك أقل منه في انتاج الآلة القديمة . ويصبح بإمكان صاحب رأس المال الذي يستعمل الآلة الجديدة بيع السلعة بسعر أقل في السوق إن صاحب الآلة القديمة لا يستطيع والحالة هذه منافسته في السوق نظراً لارتفاع نسبة استهلاك الآلة لديه . (هذه النقاط ستبحث ثانية في الفقرات الخاصة باستهلاك

وأمر المال الأساسي) . وباختصار فإن تكثيف العمل عن طريق اطالة وقت العمل أو ادخال نظام الورديات أصبح سمة أساسية من سمات الانتاج في المشروع الآلي .

٣ - ٣ - حدود استعمال الآلة :

لقد أوضحنا في فقرات سابقة أن الربح هو القانون الاقتصادي الأساسي الذي يحكم حركة رأس المال في النظام الرأسمالي . والربح هو المعيار الأساسي لنشاط رأس المال . وهذا ينطبق أيضاً على استخدام الآلة في عملية الانتاج . فصاحب رأس المال يلجأ إلى استخدام الآلة بدلاً من وسائل العمل اليدوي لأن ذلك يحقق له مزيداً من الربح . وإذا لم تؤد الآلة هذه الغاية فلا يكون هناك أي مبرر لاستعمالها في عملية الانتاج وإن مايعدد استخدام أية آلة جديدة أكثر تطوراً من الآلة السابقة هو الامكانية التي يتيحها مثل هذا الاستخدام لتحقيق المزيد من الربح .

إن صاحب رأس المال يجري عادة مفاضلة بين سعر الآلة وسعر قوة العمل (الأجر) اللذين يتأثران بعلاقات العرض والطلب من قوة العمل في سوق العمل . فإذا كان العرض من قوة العمل محدوداً والطلب عليها مرتفعاً فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأجر وبالعكس . إن صاحب رأس المال يوازن بين تكلفة الآلة وبين تكلفة قوة العمل اللازمة . فإذا وجد أن استخدام آلة جديدة يزيد من حجم الربح فإنه يفضل شراءها ولو أدى إلى بطلالة جزء من قوة العمل . وفي جميع الأحوال فإن صاحب رأس المال يبحث باستمرار عن التناسب الأمثل بين عناصر الانتاج المادية وبين عنصر العمل بهدف تحقيق الحد الأقصى والأمثل من الربح .

ويلاحظ في بعض البلدان الرأسمالية التي تكون فيها الأجور مرتفعة أن المستوى التقني للآلة أعلى منه في البلدان الأخرى . ففي الولايات المتحدة الأمريكية ونظراً لفقدان قوة العمل في السابق واعتمادها على قوة العمل المهاجرة نجد أن المستوى التكنولوجي حقق تقدماً كبيراً لتعويض النقص في قيمة العمل .

٣ - ٤ - الثورة الصناعية والثورة العلمية التكنيكية :

بالنسبة للتطور التاريخي للإنتاج الآلي يجري عادة التمييز بين مرحلتين . الأولى

في مرحلة الثورة الصناعية التي بدأت في القرن الثامن عشر . والثانية هي المرحلة الحالية التي يشهدها التطور التكنولوجي في البلدان المتطورة والتي يطلق عليها لفظ الثورة التكنيكية العلمية .

لقد بدأت الثورة الصناعية في انكلترا ويرجع ذلك إلى عوامل موضوعية تتعلق بخصائص التطور التاريخي لإنكلترا ومن أهم هذه العوامل :

أولاً : انهيار الاقتصاد القطاعي بصورة مبكرة ، إذ سبق انهيار القطاع في انكلترا انهياره في البلدان الأوروبية الأخرى . وكان هذا النظام الذي يقوم أساساً على الاقتصاد الطبيعي والاكتفاء الذاتي يشكل عقبة رئيسية أمام الاقتصاد السلمي الرأسمالي الذي يتطلب توسعاً في علاقات التبادل وامتداداً لعلاقات السوق الداخلي والخارجي .

ثانياً : توفر قوة العمل في السوق ، فكان ذلك نتيجة طبيعية لفتحت علاقات القطاع وتحرير اليد العاملة في الريف وكانت اليد العاملة الريفية مصدرراً أساسياً من مصادر قوة العمل في النظام الرأسمالي .

ثالثاً : مستوى التراكم النقدي نتيجة التوسع في مجال التجارة الخارجية بصورة أساسية فقد أحكمت انكلترا سيطرتها على السوق الخارجية العالمية وحقت من وراء السيطرة والتجارة الاستعمارية أرباحاً طائلة كانت مصدرراً أساسياً من مصادر التراكم النقدي فيها .

لقد بدأت الثورة الصناعية في مجال الصناعة النسيجية والغزلية نتيجة ارتفاع الطلب على هذه المنتجات في السوق الداخلي والخارجي . كما أدى تطور الآلة إلى تحسين وسائل النقل والإتصال الداخلي والخارجي معاً وبالتالي إلى توسع وامتداد السوق . وتدرجياً بدأ انتشار الآلة في الدول الأوروبية الأخرى وخاصة في فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة وروسيا التي بدأت طريق التطور نحو الرأسمالية .

وفي الوقت الحاضر تشهد الدول الرأسمالية وغيرها من الدول المتطورة ثورة صناعية تكنيكية علمية جديدة . إن الثورة العلمية التكنيكية الحالية تفتح آفاقاً جديدة

أمام التطور الاقتصادي العالمي . إن الأمتة مستهم في حل الكثير من الصعوبات الاقتصادية القائمة في مجال الطاقة وتنمية الموارد الطبيعية . كما بإمكانها أن تسهم في تجاوز الحدود الطبيعية الفيزيولوجية والذهنية لقوة العمل .

إن التطور التكنولوجي الحديث والثورة العلمية يحدثان تغيرات هامة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتثير في نفس الوقت الكثير من المسائل النظرية أمام علم الاقتصاد السياسي . وتجري في هذا المجال حالياً محاولات جادة لتفسير هذه الظواهر الجديدة وتأثيرها على احتمالات التطور الاقتصادي والاجتماعي المقبل .

٤ - أشكال رأس المال :

٤ - ١ - رأس المال الصناعي

هو أهم أشكال رأس المال في الاقتصاد الرأسمالي ، وتنبثق أهمية رأس المال الصناعي من إنجازة عملية الانتاج المادي وبصورة خاصة في قطاع الصناعة . وهو بذلك يختلف عن رأس المال التجاري أو التسليفي اللذين يتخصصان في مجال التداول ومن الوجهة التاريخية يعد رأس المال التجاري والربوي أقدم من رأس المال الصناعي ، إلا أن رأس المال الصناعي أضحت وبعد ظهور الانتاج الآلي على وجه الخصوص أهم أشكال رأس المال بحيث يمكن القول بأن بقية أشكال رأس المال أصبحت تابعة بشكل أو آخر لرأس المال الصناعي . وفي الفقرات السابقة أوضحنا المراحل التي مرت بها عملية الانتاج الرأسمالي . وتشكل مرحلة الانتقال إلى الانتاج الآلي بلون شك أهم مراحل تطور النظام الرأسمالي وتطور علاقات الانتاج للرأسمالي . وقد كان لرأس المال الصناعي دور أساسي في هذا التطور وكان تطور علاقات الانتاج الرأسمالي يعتمد أساساً على الأشكال والمراحل التي اتخذها تطور رأس المال الصناعي .

٤ - ٢ - رأس المال التجاري :

أشرنا في البحث الخاص بنظام الرق إلى الظروف التي أحاطت بنشوء رأس المال التجاري ورأس المال الربوي في مرحلة اتسمت باتساع مجال التبادل السلمي وازدياد

دور النقد في الحياة الاقتصادية وفيما بعد ازدادت أهمية رأس المال التجاري والربوي في الاقتصاد الإقطاعي كنتيجة طبيعية لإزدياد الانتاج والتبادل . وفي الأساس فقد كان ظهور رأس المال التجاري مرتبطاً بانفصال عملية التبادل عن عملية الانتاج . فبعد أن كان التبادل يتم مباشرة بين المنتجين (المقايضة) فإن صعوبة التبادل فيما بعد والناشئة عن ازدياد عدد المنتجين وتبعثرهم أدى إلى ضرورة وجود فئة وسيطة من التجار متخصصة بعمليات التبادل أي شراء وبيع السلع في السوق .

إن الاقتصاد الرأسمالي كما هو معروف اقتصاد تبادلي . ومن الطبيعي أن يكون للتبادل فيه أهمية اقتصادية خاصة هي أكبر بكثير من مكانة التبادل في الاقتصاديات السابقة للرأسمالية .

وبالنسبة لدور ووظيفة رأس المال التجاري في الاقتصاد الرأسمالي فمن الممكن التمييز بين مرحلتين . في المرحلة الأولى نشوء الاقتصاد الرأسمالي لم يكن لرأس المال التجاري دور أساسي في عملية التبادل في السوق . وهذا يعود إلى أن رأس المال الصناعي كان يقوم بعملية الانتاج والتداول في السوق معاً . ذلك لأن السوق في تلك المرحلة كان ضيقاً بسبب الضائقة النسبية للإنتاج وبالتالي كمية السلع الخاضعة للتداول .

في المرحلة الثانية ومع تطور الانتاج الآلي وزيادة الانتاج السلعي الكبير اتسعت عملية التبادل في السوق مما أدى إلى ضرورة انفصال عملية الانتاج عن عملية التداول وأصبح رأس المال الصناعي متخصصاً في عملية الانتاج بينما عهد إلى رأس المال التجاري مهمة القيام بعملية التداول في السوق .

وقد تميزت هذه المرحلة بالذات بعدد مراكز الانتاج واتساع نطاق التخصص والتنوع في انتاج السلع كما تباينت الفترات الزمنية بين فترات الانتاج وفترات الاستهلاك . فقد تستمر المصانع في انتاج سلعة ما طوال السنة بينما يكون الطلب على استهلاكها منحصراً في فصل واحد من فصول السنة (كإنتاج الألبسة الشتوية مثلاً) كما تباعدت مراكز الانتاج عن مراكز الاستهلاك نتيجة تبعثر المستهلكين بعد أن اتسعت المدن اتساعاً كبيراً . واتسعت علاقات السوق الداخلي والخارجي في آن واحد

كل هذه الظروف اقتضت أن يكون لرأس المال التجاري دوراً هاماً في عمليات نقل السلعة وتخزينها وحفظها للوقت المناسب لبيعها في السوق .

لقد اتخذت الوساطة التي يقوم بها رأس المال التجاري أشكالاً مختلفة . وتعددت الحلقات الوسيطة بين مركز انتاج السلعة وبين مراكز البيع النهائي . وفي هذا الصدد يمكن أن نشير إلى تجارة الجملة وتجارة المفرق : أو التجزئة كمرحلة وسيطة في عملية تداول السلعة . فقد تخصصت بعض رؤوس الأموال التجارية بتجارة الجملة وهي التي تقوم بدور الوسيط بين مراكز الانتاج ومراكز بيع السلعة كما تخصصت رؤوس أموال تجارية أخرى بعملية التجارة بالمفرق ، أي إيصال السلعة إلى المستهلك النهائي .

٤ - ٣ - رأس المال التسليفي :

يتعامل هذا النوع من أنواع رأس المال بالنقد . ويحصل مالك النقد مقابل التسليف على عائد يسمى بالفائدة . وكان رأس المال الربوي قد ظهر ولأول مرة في اقتصاد الرق . إلا أن رأس المال التسليفي الذي نشأ مع ظهور الرأسمالية حل مكان رأس المال الربوي وأصبح جزءاً أساسياً من رأس المال الاجتماعي .

من البديهي أن يكون للنقد في الاقتصاد الرأسمالي السلمي - النقدي دور مميز وأكثر فعالية منه في الاقتصاديات السابقة للرأسمالية . وعادة لا يقوم صاحب رأس المال التسليفي بنفسه بتوظيف النقد في استثمار ما . وإنما يمنح هذا الحق لأصحاب رؤوس الأموال الصناعية والتجارية مقابل معدل معين من الفائدة .

ويقوم النظام المصرفي حالياً بإنجاز وظائف رأس المال التسليفي والإشراف على الحركة النقدية وتوجيهها وفق متطلبات السياسة المصرفية المقررة . إن الأجهزة المصرفية لا تعتمد عادة على رؤوس أموالها الخاصة في منح القروض وإنما تعتمد على الأموال الفائضة عن حاجة المجتمع خلال فترة ما من الزمن . وتتكون الأموال الفائضة عادة من النقد غير الموظف في مجال الاستثمار أو الاستهلاك . ويرجع وجود مثل هذه النقود إلى التفاوت الزمني بين عملية الشراء وعمليات البيع أو إلى وجود أقساط

استهلاك رأس المال الثابت كأقساط استهلاك الآلة المتركمة حتى يحين وقت استبدال الآلة . أو قد تكون نتيجة الاذخارات التي يودعها بعض الأفراد في المصارف .

إن المصارف تقوم بتوظيف هذه القود الحرة لفترة معينة وذلك في منح القروض مقابل الفائدة . وقد تكون هذه القروض قصيرة الأجل تمنح لفترة وجيزة أو متوسطة الأجل أو طويلة الأجل . كما أصبح خصم السندات والكميالات وغيرها من الأدوات التجارية إحدى الوظائف الأساسية للأجهزة المصرفية .

لقد مرت أشكال رأس المال في مراحل مختلفة من التطور . إلا أن ما يميز مرحلة الاحتكار الحالية هو التعاون والربط الوثيق فيما بين أشكال رؤوس الأموال المختلفة بحيث لا يميز الفصل بين رأس المال الصناعي الذي ما يزال أهم أشكال رأس المال وبين رأس المال التجاري والتسليفي .

والخلاصة :

لقد اتخذ الانتاج الرأسمالي أشكالاً مختلفة عبر تطور النظام الرأسمالي . وكان أولها التعاون الرأسمالي البسيط ثم المائتفكورة والانتاج الآلي . أن لكل من هذه الأشكال صفات ومزايا خاصة كما أن لكل منها دوراً ما في تطور الاقتصاد الرأسمالي .

كما يجب التمييز بين الأشكال الثلاثة لرأس المال : الصناعي والتجاري والتسليفي . إن لكل من هذه الأشكال وظيفة خاصة في اطار تقسيم العمل الاجتماعي ، إلا أن رأس المال الصناعي كان وما يزال أهم أشكال رأس المال في النظام الرأسمالي .

أسئلة نموذجية للتذكير والمساعدة على استيعاب محتويات الفصل :

س ١ - ماهو الفرق بين التعاون البسيط في الانتاج الرأسمالي والتعاون البسيط في اقتصاديات ما قبل الرأسمالية ؟

س ٢ - ماهي مزايا التعاون البسيط في الانتاج الرأسمالي ؟

س ٣ - ماهو الفرق بين شكل الانتاج في التعاون البسيط وشكل الانتاج في المانيفكتورة ؟

س ٤ - ماهي مزايا المانيفكتورة ودورها في تطور الرأسمالية ؟

س ٥ - ماهي الصفات الخاصة بالإنتاج الآلي ؟

س ٦ - ماهي مزايا وآثار المشروع الآلي الرأسمالي ؟

س ٧ - ماهي أشكال رأس المال ؟ ماهو دور ووظيفة رأس المال الصناعي ؟ ماهو دور كل من رأس المال التجاري والتسليفي ؟

الفصل الثالث

تجديد وتراكم رأس المال

البحث الاول

تجديد وتراكم رأس المال الفردي

١ - تمهيد :

تطرق البحث في الفقرات السابقة إلى جوهر وقوانين الانتاج الرأسمالي وأشكاله عبر التطور التاريخي للرأسمالية . وقد انطلق هذا البحث من افتراض أن عملية الانتاج الرأسمالية تتم لمرة واحدة .. وكان هذا الافتراض ضرورياً بهدف تبسيط البحث الذي استهدف الإحاطة بآلية وقوانين الانتاج الرأسمالي .

إلا أن الانتاج الرأسمالي لا يتوقف عند عملية واحدة وإنما هو في الواقع عملية متكررة ومتجددة وبصورة عامة فإن تجديد أو تكرار عملية الانتاج قانون موضوعي لعملية الانتاج في كل المجتمعات بصرف النظر عن أنظمتها السياسية والاقتصادية . إن البشر عموماً يقومون بإنتاج الوسائل المختلفة من وسائل عمل أو وسائل الاستهلاك الشخصي . إن استهلاك هذه الوسائل لتلبية الحاجات المختلفة يشكل كما هو معلوم الهدف من عملية الانتاج . ثم يبدأ الناس عملية انتاج جديدة تهدف إلى تجديد هذه الوسائل ، ويشكل ذلك شرطاً ضرورياً لاستمرار وجود الفرد والمجتمع معاً .

إلا أن تجديد عملية الانتاج في النظام الرأسمالي تختلف اختلافاً جوهرياً عن تجديد

عملية الانتاج في المجتمعات السابقة للرأسمالية . ففي المجتمعات التي سبقت النظام الرأسمالي كانت عملية تجديد الانتاج تنصف بالركود . فقد كان تطور القوى الانتاجية بطيئاً وبصورة خاصة أدوات العمل التي حافظت إلى حد بعيد على مستواها البدائي . فالفلاح في المجتمع الاقطاعي ، مثلاً ، يكرر الانتاج بنفس أدوات العمل وعناصر الانتاج الأخرى دون أن يطرأ عليها تطوير أو توسيع إلا في حدود ضيقة وهكذا كانت عملية تكرار الانتاج تنصف بالتقليدية والتكرار بنفس الوتيرة السابقة تقريباً وهذا الشكل هو ما ندعوه بتجديد الانتاج البسيط .

أما عملية تجديد الانتاج الرأسمالي فهي خلافاً لذلك تنصف بالتوسع والنمو . ذلك لأن آلية الانتاج الرأسمالي وعلاقات السوق تتطلب الديناميكية في عملية الانتاج للأسباب التالية :

أ - إن تحقيق الربح يتوقف على حجم رأس المال . فكلما توسع رأس المال اتاح الفرصة لزيادة الربح . ومن ناحية أخرى فإن زيادة الربح تؤدي إلى توسع جديد في حجم رأس المال .

ب - إن مواجهة المنافسة في السوق الرأسمالي تفرض على كل من أصحاب رؤوس الأموال أن يقوم بتوسيع وزيادة رأس ماله الخاص . وبدون هذا التوسع فإن صاحب رأس المال يتعرض إلى الإفلاس والخروج من السوق .

لذا تنصف عملية تجديد الانتاج الرأسمالي الفردي عموماً بالديناميكية والتوسع الدائم في رأس المال . وهذا ما يميزها عن عملية تجديد الانتاج في الاقتصاديات السابقة للرأسمالية التي كانت تنصف بالركود . لذا فإن تجديد الانتاج الرأسمالي الموسع هو القاعدة العامة التي تحكم حركة رأس المال . إلا أن الاحاطة بمجانب هذه العملية تتطلب أولاً فهم عملية تجديد الانتاج الرأسمالي البسيط ، لأن استيعاب جوانب الشكل البسيط في تجديد الانتاج يساعد على فهم الأشكال الموسعة الأكثر تعقيداً من الأشكال البسيطة .

٢ - عملية تجديد الإنتاج البسيط :

في هذه الحالة من تجديد عملية الإنتاج يشترط أن يقوم صاحب رأس المال باستهلاك كامل الربح لأغراضه الشخصية دون أن يستخلم هذا الربح أو جزءاً منه في توسيع رأس المال . وفي هذه الشروط فإن تجديد عملية الإنتاج الرأسمالي يتم دون أي توسيع في عناصر الإنتاج والتي تشمل وسائل الإنتاج (الآلات ، المواد الأولية) وقوة العمل .

ولتوضيح هذا المفهوم لعملية الإنتاج الرأسمالي البسيط نقول بأن صاحب رأس المال يقوم بشراء وسائل الإنتاج (ث) وشراء قوة العمل في السوق (ف) وبعد الانتهاء من عملية الإنتاج فإن قيمة السلعة الجديدة (س) تكون أكبر من مجموع (ث + ف) :

$$س = ث + ف + م$$

لنفترض أن ث وهي قيمة وسائل الإنتاج تساوي ٨٠٠٠ دولار وأن قيمة قوة العمل تساوي ٢٠٠٠ دولار . فإذا كانت قيمة السلعة الجديدة (س) تساوي ١٢٠٠٠ دولار فإن الربح (م) يساوي ٢٠٠٠ دولار . أي أن عناصر قيمة السلعة الجديدة هي $ق = ٨٠٠٠ + ٢٠٠٠ + ف + م$.

إن صاحب رأس المال يحصل على قيمة السلعة الجديدة بعد بيعها في السوق وهي تساوي حسب هذا الافتراض ١٢٠٠٠ دولار . أن هذه القيمة المتحققة من عملية البيع تغطي استهلاك قيمة وسائل الإنتاج أي قيمة استهلاك الآلات والمواد الأولية وغيرها كما تغطي قيمة قوة العمل (الأجر) ويبقى لصاحب رأس المال فائضاً قدره ٢٠٠٠ دولار هو عبارة عن الربح الرأسمالي .

فإذا استهلك صاحب رأس المال هذا الفائض في سبيل تأمين حاجاته ورغباته الشخصية فإن ما يبقى لديه يكون ١٠ ٠٠٠ دولار وهو يمثل نفس الكمية من النقد التي بدأ بها عملية الإنتاج ، وهو يستطيع أن يبدأ عملية الإنتاج من جديد بنفس المبلغ

السابق فيقوم بشراء وسائل الانتاج (ث) بمبلغ قدره ٨٠٠٠ دولار . وشراء قوة العمل بمبلغ ٢٠٠٠ دولار ، كما نفترض أن عملية تجديد الانتاج هذه تعطيه مرة أخرى نفس القافض السابق أي ٢٠٠٠ دولار الذي يقوم باستهلاكه لأغراضه الشخصية ثم يبدأ عملية الانتاج على نفس الوتيرة السابقة وهكذا دون توقف .

وهكذا نلاحظ بأن صاحب رأس المال يقوم بتجديد الانتاج باستمرار بنفس المستوى السابق دون زيادة في رأس المال المستخدم أي دون زيادة في قيمة وسائل الانتاج وقوة العمل . وفي هذه الحالة يطلق على هذه العملية عملية تجديد الانتاج البسيط

ويهدف صاحب رأس المال من تجديد عملية الانتاج البسيط إلى تجديد الربح الرأسمالي وقافض القيمة . لأن كل عملية تجديد تعطيه الربح الذي يخصه لاستهلاكه الشخصي . وبلون هذا الربح يكون صاحب رأس قد استهلك رأس ماله كلياً بعد خمس سنوات . لأننا افترضنا أن رأس المال بلغ ١٠ ٠٠٠ دولار وبلون تجديد الربح يستهلك الرأسمالي هذا المبلغ بمعدل ٢٠٠٠ دولار سنوياً خلال خمس سنوات .

إلا أن تجديد عملية الانتاج الرأسمالي في شكلها البسيط أو الموسع تشترط بعض الشروط التي لا يمكن بلونها إعادة عملية الانتاج من جديد . وهذه الشروط هي :

أولاً: تجديد عناصر الانتاج المادية (الآلات والمواد الأولية وغيرها) . لأن هذه العناصر تتعرض كما لاحظنا للإستهلاك خلال عملية الانتاج . إن الآلات تتعرض أثناء تشغيلها للإستهلاك والاهتراء التدريجي كما تستهلك المواد الأولية دفعة واحدة وخلال عملية انتاج واحدة . وسواء استغرق استهلاك الآلة سنة واحدة أم عدة سنوات ، فإنه يتوجب على صاحب رأس المال شراء عناصر الانتاج في السوق بعد أن يتم استهلاكها وذلك حتى يمكن تجديد عملية الانتاج .

ثانياً: تجديد قوة العمل . لأن العامل عندما يقوم بالإنتاج فهو لا يستهلك وسائل الانتاج المادية والذي يطلق عليه بالإستهلاك المنتج فحسب وإنما يقوم أيضاً باستهلاك قوة عمله وهو من أجل أن يقوم بعملية الانتاج ثانية فإنه في حاجة إلى تجديد قوة العمل وذلك

بواسطة استهلاك السلع الضرورية كالمواد الغذائية وغيرها من السلع اللازمة لثلية متطلبات تجديد قوة العمل .

ثالثاً: تجديد علاقات الانتاج الرأسمالي ، أي أن يجد صاحب رأس المال قوة العمل في السوق في كل مرة يريد فيها تجديد عملية الانتاج . ويشترط أن تكون قوة العمل هذه حرة من الناحية القانونية والاقتصادية . أي أن يكون هناك كما ذكرنا سابقاً أشخاص لا يملكون وسائل الانتاج وإنما يملكون فقط قوة العمل الخاضعة للبيع في السوق .

٣ - تراكم رأس المال وتجديد الإنتاج الرأسمالي الموسع :

٣ - ١ - شروط تجديد الإنتاج الموسع :

إذا كان صاحب رأس المال في حالة تجديد عملية الانتاج البسيط يقوم باستعمال كامل الربح لإنفاقه على استهلاكه الشخصي فإن حالة تجديد عملية الانتاج الموسع تشترط أن يخصص صاحب رأس المال الربح الفائض أو جزءاً منه لزيادة رأس المال إن تحويل الربح أو جزءاً منه إلى رأس مال هو ما يدعى بتراكم رأس المال . وهذا التراكم في رأس المال يعتبر شرطاً ضرورياً لتوسيع عملية الانتاج عن طريق التوسع في عناصر الانتاج وهذا ما يدعى بعملية تجديد الانتاج الموسع .

ويهدف صاحب رأس المال من وراء تحويله فائض القيمة أو الربح إلى رأس مال إلى الحصول على كمية أكبر من الربح . كما أن التوسع في رأس المال يساعده كما أشرنا إلى تقوية مواقفه التنافسية في السوق الرأسمالي . ويمكننا توضيح تجديد عملية الانتاج الموسع بالمثال التالي :

افترضنا في المثال السابق أن صاحب رأس المال يحقق فائض قيمة ربحاً قليلة ٢٠٠٠ دولار وإنه في حالة تجديد الانتاج البسيط يقوم باستعمال هذا الربح لاستهلاكه الشخصي . أما في حالة تجديد الانتاج الموسع فإن صاحب رأس المال يقوم بتحويل جزء من الربح إلى رأس مال .

إن تحويل الربح وإضافته إلى رأس المال الأسامي سيؤدي إلى توسيع عناصر

الانتاج المختلفة وميساعد صاحب رأس المال على شراء وسائل إنتاج إضافية وشراء عدد إضافي من قوة العمل ، كأن يصبح لديه مثلاً أربع آلات وثمانية عمال بدلاً من ستة . كما أن زيادة عدد الآلات يستلزم زيادة المواد الأولية والمواد المساعدة اللازمة لزيادة الإنتاج . وإذا افترضنا أن المستوى التكنيكي للآلة بقي ثابتاً في مرحلة ما فإن إضافة آلة جديدة من نفس النوع تستلزم أيضاً وكما هو واضح من هذا المثال استخدام عدد إضافي من العمال يعادل عدد العمال الذين تتطلب الآلة السابقة تشغيلهم . أما إذا تغير المستوى التكنيكي للآلة وظهرت آلة جديدة متطورة فإن هذه الآلة لاحتاج عادة إلى نفس العدد السابق من قوة العمل وإنما إلى عدد أقل .

وإذا بقي المستوى التكنيكي لأدوات الإنتاج ثابتاً فإن توزيع الربح لشراء عناصر إنتاج جديد في حالة توسيع عملية الإنتاج سيتم بنفس التناسب السابق . فإذا كان الربح كما افترضنا ٢٠٠٠ دولار فإنه سيوزع في هذه الحالة بين شراء كمية إضافية جديدة من عناصر الإنتاج المادية (ث) وشراء عدد إضافي من قوة العمل (ف) وبما كان التناسب السابق بين قيمة ث = ٨٠٠٠ دولار وبين قيمة ف = ٢٠٠٠ دولار هو أربعة إلى واحد فإن توزيع الربح سيكون وفق هذا التناسب إذا بقي المستوى التكنيكي كما أشرنا ثابتاً دون أي تغيير . ومن ناحية أخرى فإن زيادة عناصر الإنتاج ستؤدي في الأحوال العادية إلى زيادة الربح وزيادة الإنتاج . . وتصبح المعادلة الجديدة لقيمة النتائج بعد تجديد الإنتاج كما يلي :

ق = ث (٨٠٠٠ + ١٦٠٠) + ف (٢٠٠٠ + ٤٠٠) + م (٢٤٠٠) = ١٤٤٠٠
دولار وكما واضح فإن القيمة الجديدة للسلع المنتجة بلغ ١٤٤٠٠ دولار بينما حافظت في حال تجديد الإنتاج البسيط على قيمة ثابتة بلغت ٢٢٠٠٠ دولار نتيجة عدم تحويل أي جزء من الربح إلى التوسع في رأس المال .

ويستتج من المثال السابق أن تحويل الربح إلى التوسع في عملية الإنتاج يؤدي كما هو واضح إلى زيادة حجم الربح من جديد . وهذه الزيادة الجديدة يمكن تحويلها من جديد إلى رأس مال ، إذ باستطاعة صاحب رأس المال تحويل الربح الإضافي الجديد البالغ ٢٤٠٠ دولار إلى رأس مال وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الربح . وهكذا فإن

الاستمرار بالتوسع في عملية الانتاج عن طريق تراكم الربح وتحويله إلى رأس مال يؤدي إلى زيادة مستمرة في الربح . وهذه الزيادة بدورها تتحول إلى رأس مال وهكذا فإن التوسع في عملية الانتاج يهدف إلى تحقيق زيادة في الربح ورأس المال معاً .

٣ - ٢ - عوامل زيادة تراكم رأس المال :

يسمى صاحب رأس المال إلى توسيع رأس ماله وهذا السعي الدائم لا يقف عند حدود معينة . ذلك أن المنافسة تلغص صاحب رأس المال إلى تدعيم مركزه في السوق عن طريق توسيع رأس المال إلى أقصى حدود ممكنة لذا يلجأ صاحب رأس المال إلى استخدام شتى الوسائل لزيادة تراكم رأس المال . وهناك عدة عوامل تؤثر في حجم تراكم وزيادة رأس المال منها :

أولاً : نسبة توزيع الربح :

نسبة توزيع الربح بين الاستهلاك الشخصي وبين الجزء المخصص للتوسع في رأس المال . وإذا كان هذا التناسب ثابتاً ، مثلاً ٥٠٪ للإستهلاك الشخصي و ٥٠٪ للتوسع في رأس المال ، فإن تراكم رأس المال يتوقف عندئذ على حجم الربح . فكلما ارتفع حجم الربح ازداد حجم التراكم المخصص للتوسع في رأس المال . فإذا كان حجم الربح ٢٠ ٠٠٠ دولار مثلاً فإن نصيب التوسع في رأس المال يكون وفقاً للتناسب السابق ١٠٠٠٠ دولار . أما إذا ارتفع حجم الربح إلى ٥٠ ٠٠٠ دولار فإن هذه الحصة ترتفع عندئذ إلى ٢٥ ٠٠٠ دولار .

ومن أجل الوصول إلى الحجم الأقصى للتراكم فلا بد إذن من السعي إلى تحقيق حجم الربح الأقصى . وإذا أخذنا بالرأي الذي تقول به نظرية التداول والتجارة حول الربح فإن حجم الربح يتوقف إذن على مقدار سعر البيع في السوق . فكلما تمكن صاحب رأس المال من البيع بأسعار أعلى زاد حجم الربح . أما إذا اعتبرنا أن فائض القيمة أو الربح هو عبارة عن جزء من قيمة العمل غير المدفوع إلى العامل حسب نظرية فائض القيمة فإن حجم الربح يتوقف إذن على درجة الاستغلال الرأسمالي ، إذ يسعى صاحب رأس المال وفق هذه النظرية إلى تخفيض قيمة قوة العمل (الأجر) إلى الحد الأدنى الضروري لتجديد قوة العمل مما يزيد بالمقابل من حجم فائض القيمة .

ثانياً : زيادة انتاجية العمل الإجتماعي :

وهذا العامل يؤثر في حجم توسع رأس المال لأن درجة التوسع هذه تتوقف على قيمة وسائل الانتاج وقيمة قوة العمل في السوق . فكلما انخفضت قيمة هذه العناصر نتيجة لزيادة انتاجية العمل الاجتماعي أمكن التوسع في رأس المال . لأن زيادة انتاجية العمل في قطاعات الانتاج الاجتماعي تؤدي كما ذكرنا سابقاً إلى انخفاض قيمة وسائل الانتاج وقيمة السلع الضرورية اللازمة لتجديد قوة العمل . كما أن انخفاض قيمة السلع الضرورية (الغذائية وغيرها) يؤدي من ناحية أخرى إلى انخفاض الأجر . وفي حال انخفاض قيمة وسائل الانتاج والأجر فإن صاحب رأس المال يستطيع أن يشتري مقابل كمية من الربح قدرها مليون دولار ، مثلاً ، كمية أكبر من وسائل الانتاج وعدداً أكبر من قوة العمل مما يتيح له إمكانية التوسع في رأس المال .

ومن ناحية أخرى فإن انخفاض قيمة السلع الاستهلاكية في السوق يؤدي إلى الإقلال من حجم الربح المخصص لاستهلاك صاحب رأس المال الشخصي إذ باستطاعته حيثئذ شراء السلع الاستهلاكية بأسعار أقل وبالتالي من زيادة نسبة وحجم الربح المخصص للتوسع في رأس المال :

كما أن زيادة انتاجية العمل الاجتماعي عن طريق التطور العلمي والتكنيكي تحقق الإمكانيات للاستخدام الأفضل لرأس المال . وذلك حين يلجأ صاحب رأس المال إلى استخدام وسائل حديثة في الانتاج . وهذه الوسائل الحديثة تساعد على انخفاض تكلفة السلعة نظراً لارتفاع انتاجية هذه الوسائل مما يزيد من فعالية رأس المال وتحقيق الربح نتيجة للتقدم العلمي والتكنيكي .

ثالثاً : عوامل أخرى تسهم في توسع رأس المال .

ومن هذه العوامل استخدام الأقساط السنوية لاستهلاك الأصول الثابتة فإذا اعتبرنا على سبيل المثال أن قيمة الآلة ١٠٠٠٠ دولار وهي تستهلك على مدى عشرات أي نسبة ١٠٪ سنوياً . فإن هذه النسبة السنوية والبالغة ألف دولار تعود إلى صاحب رأس

المال بعد بيع السلعة في السوق لأنها تشكل عنصراً من عناصر قيمة السلعة المباعة .
وباعتبار أن تجديد الآلات لا يتم إلا بعد استهلاكها كلياً أي بعد عشر سنوات مثلاً ،
فإن بإمكان صاحب رأس المال استعمال أقساط الاستهلاك هذه في توسيع رأس المال
وذلك في شراء عناصر انتاج اضافية جديدة كمواد أولية اضافية أو تشغيل ساعات
اضافية وغير ذلك . وتعد أقساط الاستهلاك في هذه الحالة مصلداً أو عاملاً اضافياً
بالإضافة إلى العوامل السابقة والتي تسهم جميعها في تراكم وتوسع رأس المال .

٣ - ٤ - العلاقة بين التراكم وتركيب رأس المال :

كما هو معلوم فإن رأس المال يتوزع في عملية الانتاج بين وسائل الانتاج
وبين قوة العمل . إلا أن العلاقة بين هذين العنصرين لا تبقى ثابتة لأن صاحب رأس
المال يعمل على احداث تغييرات مستمرة في عناصر هذه العلاقة إذا كان ذلك سيؤدي
إلى زيادة حجم الربح ، كاستخدام وسائل تكنولوجية حديثة وهذه التغيرات تتناول
التركيب التقني والتركيب القيمي لرأس المال .

أ - التركيب التقني لرأس المال : ويقصد به التناسب الكمي بين وسائل الانتاج
وبين قوة العمل . إن كل نوع من أنواع الآلات مثلاً يتطلب عدداً محدداً من العمال
وتوجد علاقة عكسية بين تطور المستوى التكنولوجي للآلة وبين قوة العمل . فكلما
ارتفع المستوى التكنولوجي تقلصت الحاجة إلى قوة العمل . فإذا كانت الآلة القديمة
تحتاج إلى أربعة عمال فإن التناسب التقني يكون أربعة إلى واحد . ويصبح هذا التناسب
واحداً إلى اثنين إذا كانت الآلة الحديثة تحتاج إلى عاملين فقط .

ب - التركيب القيمي لرأس المال : ويقصد به التناسب بين قيمة وسائل الانتاج
(ث) وبين قيمة قوة العمل (ف) . فإذا كانت قيمة (ث) ٢٠٠.٠٠٠ دولار وقيمة
قوة العمل ٥٠٠٠ دولار فإن التناسب يكون أربعة إلى واحد . أو بكلمة أخرى أن كل
أربعة دولارات من قيمة ث يتطلب دولاراً واحداً من قيمة الأجر (ف) .

إلا أنه توجد علاقة متبادلة بين التركيب التقني وبين التركيب القيمي لرأس المال
هذه العلاقة تأخذ أشكالاً وحالات مختلفة :

الحالة الأولى : استخدام وسائل تكنولوجية حديثة في عمارة الإنتاج :

وسيوذي ذلك إلى تغير في التركيب التقني لرأس المال أي بين (ث) و (ف) .
إن استخدام آلة حديثة سيؤثر بكون شك على عدد قوة العمل لأنها تحتاج عادة إلى عدد من العمال أقل مما تحتاجه الآلة القديمة . ومن ناحية أخرى فإن ادخال آلة جديدة متطورة إلى عملية الإنتاج سيؤدي إلى زيادة انتاجية العامل الواحد في وحدة الزمن . إلا أن تغير التركيب التقني سيؤثر على التركيب القيمي لرأس المال . فلوا افترضنا أن الآلة القديمة تحتاج إلى خمسة عمال فإن التركيب التقني هو (١ ، ٥) وأن قيمة هذه الآلة بلغت ٢٠٠٠٠ دولار بينما بلغ مجموع الأجور ٥٠٠٠ دولار . وبذلك يكون التركيب القيمي هو (١ ، ٤) . أما الآلة الجديدة فهي تحتاج إلى عاملين (التركيب التقني هو (١ ، ٢) إلا أن قيمتها بلغت ٤٠٠٠٠ دولار نتيجة التحسن في مستواها التكنولوجي ونظراً لأنها تحتاج إلى قوة عمل أكثر مهارة فإن أجر العامل يرتفع على سبيل المثال إلى ٢٠٠٠ دولار بدلاً من ١٢٥٠ دولار ويصبح مجموع الأجور ٤٠٠٠ دولار . ويلاحظ أن تغيراً ما يطرأ على التركيب القيمي لرأس المال الذي أصبح يساوي (١٠ ، ١) وذلك نتيجة للتغير في التركيب التقني لرأس المال .

الحالة الثانية :

وهي الحالة التي تنخفض فيها قيمة وسائل الإنتاج وقيمة الأجر ، وهذه الحالة تؤثر من ناحية أخرى على التركيب التقني لرأس المال إن انخفاض قيمة وسائل الإنتاج سيساعد على زيادة كمية هذه الوسائل (ث) كما أن انخفاض الأجر يساعد أيضاً على زيادة عدد قوة العمل (ف) . وهكذا يتغير التناسب التقني بين (ث) و (ف) نتيجة انخفاض قيمة السلع في السوق .

إلا أنه من ناحية أخرى قد لا يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تغير في التركيب التقني لرأس المال فقد ترتفع أسعار المواد الأولية وأسعار السلع الغذائية نتيجة سوء المواسم الزراعية ، ففي هذه الحالة قد تبقى كمية وسائل الإنتاج وكمية قوة العمل ثابتة إلا أن كمية كل منها تتغير نتيجة ارتفاع الأسعار وفي هذه الحالة يتغير التركيب القيمي لرأس

المال بينما يبقى التركيب التقني ثابتاً ، أي أن صاحب رأس المال ما يزال يستخدم نفس الكمية من وسائل الانتاج ونفس العدد من العمال .

إن التركيب القيمي لرأس المال الذي يتأثر بالتغير الذي يطرأ على التركيب التقني هو ما يطلق عليه لفظ التركيب العضوي لرأس المال . وهذا التركيب ينحصر للتغير المستمر في عملية تجليد الانتاج ويتأثر بصورة أساسية بالكيفية التي يتم فيها تراكم الربح وتحويله إلى رأس المال . إن قانون التراكم وتحويل الربح إلى رأس مال يؤدي عادة إلى زيادة التركيب العضوي لرأس المال . ويقصد بذلك ارتفاع قيمة وسائل الانتاج (ث) بالنسبة لقيمة الأجر (ف) . لأن قيمة وسائل الانتاج ترتفع عادة نتيجة التحسن في المستوى التكنيكي مع ظهور آلة جديدة ذات مواصفات فنية جديدة . إلا أن ذلك يؤدي إلى تقليص كمية وقيمة قوة العمل . لأن الآلة المتطورة تحتاج إلى عدد أقل من العمال وبالتالي فإن الاستغناء عن جزء من قوة العمل وظهور البطالة هو النتيجة الطبيعية للتراكم والتغير في التركيب العضوي لرأس المال .

٣ - ٤ تمرکز رأس المال :

أصبح من الواضح أن الربح هو المصدر الأساسي للتراكم وتوسع رأس المال بالإضافة إلى ذلك توجد عوامل أخرى تؤثر على عملية تراكم وتوسع رأس المال . كما أوضحنا أن التراكم يؤثر عادة على تركيب رأس المال ويؤدي إلى زيادة قيمة وسائل الانتاج بسبب استعمال الوسائل التكنيكية الحديثة .

إلا أن تمرکز رأس المال يمثل شكلاً آخر من أشكال تراكم رأس المال . ويتم هذا التراكم والتوسع عن طريق تمرکز واندماج عدد من رؤوس الأموال الفردية في رأس مال واحد . وفي الغالب يكون الدافع وراء مثل هذا التمرکز والاندماج بين بعض رؤوس الأموال الفردية هو خلق القدرة على منافسة رؤوس الأموال الكبيرة التي تتمتع بمزايا زيادة انتاجية العمل فيها وارتفاع معدلات الربح والإمكانات المستمرة في التوسع والنمو .

ويأخذ اندماج رؤوس الأموال أشكالاً وصيغاً قانونية مختلفة . ويظهر هذا الاطار

القانوني في إسهام أو نصيب كل فرد في رأس المال . إن شكل الشركة المساهمة وهو أكثر أشكال الشركات شيوعاً يمثل إطاراً قانونياً محدداً لتمرير رؤوس الأموال الفردية ومساهمة الأفراد في تكوين رأس المال .

ومع مرور الزمن أصبحت الشركات المساهمة في بعض الدول الرأسمالية تحتل حيزاً واسعاً في عملية الانتاج الاجتماعي . إن مائة شركة مساهمة في الولايات المتحدة تمثل قسماً هاماً من رأس المال الاجتماعي تقوم بإنتاج ما يقارب ٥٠٪ من مجموع الانتاج القومي .

البحث الثاني

تجديد انتاج رأس المال الاجتماعي

١ - مفهوم رأس المال الاجتماعي :

تناولت الأبحاث السابقة عملية انتاج وتجديد انتاج رأس المال الفردي والأشكال التاريخية لهذه العملية خلال المراحل المختلفة لتطور النظام الرأسمالي .. وكانت الغاية من هذه الأبحاث الوصول إلى معرفة القوانين العامة والعلاقات الأساسية التي تحكم حركة رأس المال الفردي .

إلا أن هذه الأبحاث لم تتعرض إلى العلاقات التي تربط بين رؤوس الأموال الفردية إذ أن حركة رؤوس الأموال الفردية تنصف بالترابط والتكامل في ظل الاقتصاد السلمي الرأسمالي القائم على التخصص الدقيق وتقسيم العمل الاجتماعي . وفي شروط هذا الاقتصاد فإن عملية الانتاج التي يقوم بها كل من رؤوس الأموال الفردية تم بصورة مستقلة وفردية وهذا يعود إلى طبيعة الملكية الفردية الخاصة لوسائل الانتاج إلا أن رؤوس الأموال الفردية لا تقوم على الانتاج بهدف اشباع الحاجات الفردية الخاصة وإنما بهدف تحقيق الربح . ولكن من ناحية أخرى فإن عملية تحقيق الربح تشترط تبادل السلع وتحقيق قيمتها في السوق .

وفي السوق على وجه الخصوص تبرز العلاقة الموضوعية والحنمية بين رؤوس الأموال الفردية . إن رأس المال الفردي الذي يتخصص بإنتاج آلة الحديد هو بحاجة ماسة إلى رأس المال الذي يتخصص بإنتاج الحديد الخام وهذا الأخير لا يستطيع أيضاً القيام بعملية الانتاج دون تأمين آلة صنع الحديد الخام . كما أن أصحاب رؤوس

الأموال هذه والعناصر العاملة في المؤسسات بحاجة إلى السلع الغذائية الضرورية لعملية الاستهلاك الفردي والتي تعد شرطاً ضرورياً من شروط عملية الانتاج ويمكن أن نخلص إلى القول بأن رأس المال الاجتماعي هو الذي يشكل مجموع رؤوس الأموال الفردية في شكلها المترابط والمتكامل . وهذا البحث يتناول دراسة هذا الترابط بين رؤوس الأموال الفردية الذي يشكل الحركة الكلية ويرز العلاقات المتبادلة في رأس المال الاجتماعي .

وكما أشرنا في السابق فإن تجديد الانتاج الرأسمالي الفردي يشكل ضرورة موضوعية للحفاظ على استمرارية عملية الانتاج . وينطبق ذلك على كل من رؤوس الأموال الفردية . ويستتج من ذلك وجود عمليات مختلفة من تجديد الانتاج الرأسمالي الفردي شاملة لجميع المؤسسات والقطاعات الاقتصادية المختلفة التي تشكل عملية تجديد الانتاج الرأسمالي الاجتماعي . ومن خلال عملية تجديد الانتاج الاجتماعي يظهر الترابط بين رؤوس الأموال الفردية ، لأن تجديد الانتاج الاجتماعي يتطلب في الظروف العادية والطبيعية توفر الشروط التالية :

أ- تبادل السلع بين رؤوس الأموال الفردية عن طريق بيع هذه السلع الناتجة في السوق وبدون هذا التبادل وتحقيق قيمة السلعة في السوق لا يمكن لكل من رؤوس الأموال الفردية العودة إلى عملية انتاج جديدة .

ب - يشمل هذه التبادل السلع الانتاجية (الآت ومواد أولية وغيرها) كما ينبغي أن يشمل أيضاً السلع الاستهلاكية الضرورية لعملية الاستهلاك الفردي . إن تبادل النوع الأول من السلع الانتاجية يضمن توفر عناصر تجديد الانتاج كضراء آلة من جديد وشراء المواد الأولية . كما أن تبادل النوع الثاني من السلع الاستهلاكية يضمن تجديد قوة العمل الاجتماعي كعنصر أساسي من عناصر عملية تجديد الانتاج الرأسمالي الاجتماعي .

وتبدو أهمية عملية التبادل بين رؤوس الأموال الفردية كشرط ضروري لعملية تجديد الانتاج الاجتماعي فيما لو قارناها بشروط تجديد الانتاج الاجتماعي في ظل

الاقتصاد الطبيعي (اللاتبادلي) ففي الاقتصاد الطبيعي لم تبرز ضرورة تبادل وبيع النواتج الاجتماعية ، لأن مثل هذه المجتمعات الاقتصادية تعيش في حالة من الاكتفاء الذاتي وهي تنتج ما تحتاجه من منتجات لاستهلاكها في عملية الانتاج (كاستهلاك أدوات العمل) أو في عملية الاستهلاك الفردي . بينما تختلف الصورة في الاقتصاد السلمي الرأسمالي الذي يعد التبادل مرحلة أساسية من مراحل دورة جميع رؤوس الأموال وبالتالي تجديد عملية الانتاج الاجتماعي .

ج - إن لعملية تجديد الانتاج الرأسمالي الاجتماعي جانباً اجتماعياً يتمثل في أنها تشمل أيضاً تجديد علاقات الانتاج الرأسمالي السائدة في المجتمع ، أي استمرار علاقات الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وعلاقات توزيع الثروة الاجتماعية واستمرار شروط تنظيم عملية الانتاج الاجتماعي على أساس رأسمالي .

وباختصار إن ترابط رؤوس الأموال الفردية عن طريق تبادل السلع فيما بينها يعد شرطاً ضرورياً من شروط تجديد الانتاج الرأسمالي الاجتماعي ، ومن خلال هذا الترابط تتم الحركة الدائمة لرأس المال الاجتماعي . كما تشرط عملية الانتاج الاجتماعي تجديد علاقات الانتاج والتوزيع السائدة في النظام الرأسمالي .

٢ - تحليل رأس المال الاجتماعي :

لقد لاقى المسائل المتعلقة بتجديد الانتاج الاجتماعي الرأسمالي اهتماماً خاصاً من علماء الاقتصاد السياسي . فقد قام الاقتصادي الفرنسي ف . كيني (١٦٩٤ - ١٧٧٤) أبرز ممثلي النظرية الفزيوقراطية بأول محاولة لتحليل عملية تجديد الانتاج الاجتماعي . وقد انطلق كيني في تحليل عملية تجديد الانتاج الاجتماعي من اعتبار عملية الانتاج الاجتماعي كعملية تتصف بالتكرار والاستمرارية . وقد بحث في الشروط الخاصة والضرورية لعملية تجديد الانتاج الاجتماعي الرأسمالي وركز بصورة خاصة على ضرورة توفر التبادل كمرحلة أساسية في عملية تجديد الانتاج وعد التبادل جارية بين الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة وبذلك تعتمد دراسة كيني على تحليل الشكل السلمي لرأس المال الاجتماعي .

كما قام كيني بدراسة الناتج القومي الاجتماعي الكلي . وحسب رأيه يمكن تقسيم الناتج القومي وفقاً لشكله المادي الطبيعي إلى قسمين وهما الناتج الصناعي والناتج الزراعي . إلا أن كيني اقتصر في دراسته للناتج القومي على الشكل المادي والقيمة الاستعمالية لهذا الناتج وأهمل في التحليل القيمة التبادلية للناتج القومي .

كما قام آدم سميث بمحاولة أخرى لتحليل عملية تجديد الانتاج الاجتماعي الرأسمالي وحسب رأيه فإن الناتج القومي يمثل نتيجة العمل المبذول في ستة معية . وهو يميز في تحليله بين الناتج الفردي والناتج الاجتماعي . فالناتج الفردي حسب زعمه يشمل قيمة الآلات والمواد الأولية المستخلصة في عملية الانتاج ، بينما الناتج القومي لا يتضمن قيمة هذه العناصر لأن قيمة هذه العناصر سبق وإن أضيفت إلى قيمة الناتج الفردي وتم توزيعها بين عوائد عوامل الانتاج إلى ربح وريع وأجر .

ولقد أولى كارل ماركس في كتابه « رأس المال » اهتماماً خاصاً لتحليل عملية الانتاج الاجتماعي وعملية تجديد الانتاج الاجتماعي الرأسمالي . وكان يهدف إلى الكشف عن القوانين التي تحكم عملية التطور الرأسمالي ، وذلك عن طريق البحث في العلاقات المتبادلة بين العناصر المختلفة والتي تحيط بعملية الانتاج وتجديد الانتاج الاجتماعي الرأسمالي .

إن البحث في ظاهرة رأس المال الاجتماعي هي بلون شك أكثر صعوبة من دراسة رأس المال الفردي . وهذا يعود إلى تشابك وترابط رؤوس الأموال الفردية المختلفة في ظاهرة اجتماعية شاملة مجموعة واسعة من العلاقات الاقتصادية . لذا فإن التحليل الاقتصادي لهذه الظاهرة المعقدة يستلزم التركيز على العناصر الأساسية الجوهرية وإغفال العناصر الثانوية التي لا يؤثر أهمالها على سير التحليل الاقتصادي واكتشاف العلاقات والقوانين التي تحكم عملية انتاج وتجديد انتاج رأس المال الاجتماعي .

ولمعرفة عناصر رأس المال الاجتماعي فمن البديهي القول بأن رأس المال الاجتماعي في الاقتصاد السلمي الرأسمالي يظهر على شكل رأس مال سلعي . أي أن الثروة الاجتماعية تتمثل في صورة مجموعة متعددة ومتنوعة من السلع فيما لو افترضنا

أن انتاج جميع السلع يتم في شروط علاقات الانتاج الرأسمالية . وكما هو معروف فإن للسلمة قيمة استعمالية وقيمة تبادلية . وهذا ينطبق أيضاً على رأس المال الاجتماعي المتمثل في مجموعة عديدة من السلع ذات قيم استعمالية وقيم تبادلية . وإن تحليل رأس المال الاجتماعي يظهر الوهلة الأولى في شكلين :

أ - الشكل المادي الطبيعي ويمثل القيم الاستعمالية لرأس المال السلي الاجتماعي

ب - الشكل القيمي وهو الذي يمثل رأس المال الاجتماعي من زاوية القيمة .

أ - الشكل المادي الاستعمالي لرأس المال الاجتماعي :

يمكن تقسيم جميع السلع في المجتمع من زاوية الوظيفة الاستعمالية التي تؤديها إلى نوعين :

الأول ، ويشمل مجموعة السلع الاستهلاكية التي تشبع حاجات الاستهلاك الفردي المختلفة . ولهذا النوع من السلع تركيب مادي معين مثل التركيب المادي للسلع الغذائية والألبسة وغيرها . وهذا التركيب المادي هو الذي يحدد الفرض الاستعمالي أو القيمة الاستعمالية لكل من هذه السلع .

النوع الثاني ، وهو السلع الانتاجية وهي ذات مواصفات مادية وقيمة استعمالية تختلف عن القيمة الاستعمالية للسلع الاستهلاكية . فإذا كانت السلع الاستهلاكية تدخل عادة مجال الاستهلاك الفردي فإن السلع الانتاجية تقوم بخدمة أغراض الانتاج الاجتماعي

إلا أن هناك بعض الحالات الخاصة التي تكون فيها بعض السلع استهلاكية و انتاجية في آن واحد . إن مادة السكر على سبيل المثال قد تستعمل لأغراض استهلاكية تارة وأغراض إنتاجية تارة أخرى .

وانسجماً مع تقسيم السلع الاجتماعية إلى سلع انتاجية و سلع استهلاكية يمكن القول بأن الانتاج الاجتماعي ينقسم هو الآخر إلى قسمين :

أ - القسم الأول ويتألف من جميع القطاعات والفروع الاقتصادية المتخصصة

إنتاج السلع الانتاجية (القسم الانتاجي) . وهذه السلع تشمل السلع التي يبقى استعمالها ثابتاً ولعدة سنوات (مثل البناء والآلات والتجهيزات الأخرى) وكذلك السلع التي يتم استهلاكها دفعة واحدة في عملية الإنتاج كالمواد الأولية .

ب - القسم الثاني ويتألف من جميع القطاعات والفروع المتخصصة بإنتاج السلع الاستهلاكية وتشمل السلع التي تستهلك دفعة واحدة (كالحزب والسكر) والسلع التي يستغرق استهلاكها فترة أطول من الزمن (كالألبسة والأثاث) . وسنرى بأن تقسيم السلع الاجتماعية إلى انتاجية واستهلاكية يكتسب أهمية خاصة بالنسبة لتحليل عملية تجديد الإنتاج الاجتماعي الرأسمالي لأن مثل هذا التقسيم يساعد على توضيح العلاقة المتبادلة والمترابطة بين القسم الأول الانتاجي والقسم الثاني الاستهلاكي .

ب - الشكل القيمي لرأس المال الاجتماعي :

لاحظنا أن قيمة كل سلعة تتألف عادة من العناصر (ث + ف + م) باعتبار أن (ث) تمثل قيمة استهلاك وسائل الإنتاج (بناء وآلات ومواد أولية وغيرها) وإن (ف) تمثل قيمة الأجر ، بينما تمثل (م) فائض الربح .

ومن البديهي أن القيمة الكلية للسلع في الإنتاج الاجتماعي تحوي نفس العناصر . لأن هذه القيمة تتألف من مجموع القيم الخاصة بجميع أنواع السلع الاجتماعية . أن (ف) تمثل مجموع الأجور الاجتماعية بينما تمثل (م) إجمالي الربح الاجتماعي .

إن تحديد عناصر القيم السلعية له أهمية أيضاً في تحليل عملية الإنتاج الاجتماعي لأن هذه العملية تتطلب كما أشرنا تبادل السلع وتصريف قيمتها في السوق . إذ لا يمكن تجديد عناصر الإنتاج دون أن يتم بيع السلع في السوق . ومن غير ذلك لا يتمكن كل من رؤوس الأموال العاملة في المجتمع من تجديد عملية الإنتاج .

٣ - عملية تجديد الإنتاج الرأسمالي الاجتماعي :

كانت الغاية الأساسية من تحليل رأس المال الاجتماعي هي توضيح مختلف العناصر

المكررة له . وهذه العناصر تظهر بصورة مترابط في عملية تجايد الانتاج الاجتماعي إلا أن البحث في عملية تجايد الانتاج الرأسمالي الاجتماعي يشترط بعض الافتراضات الأخرى ، كأن نفترض وجود علاقات انتاج رأسمالية شاملة لكل قطاعات وفروع الانتاج الاجتماعي ، وكان نفترض ثبات الأسعار وإهمال عنصر التجارة الخارجية .

إن عملية الانتاج الاجتماعي تشل القسم الخاص بإنتاج السلع الانتاجية والقسم الخاص بإنتاج السلع الاستهلاكية ، لأن تصنيف جميع السلع في المجتمع من الناحية المادية الاستعمالية يظهر كما أشرنا إلى وجود سلع انتاجية و سلع أخرى ذات طبيعة استهلاكية . إلا أن لهذه السلع أيضاً قيمة تبادلية في السوق . وإذا أخذنا بعين الاعتبار التركيب المادي الاستعمالي والقيمة التبادلية لجميع السلع في المجتمع . أمكن عندئذ تصوير عملية الانتاج الرأسمالية الاجتماعية بالشكل التالي :

القسم الأول (سلع انتاجية) = ٨٠٠٠ ث + ٢٠٠٠ ف + ١٢٠٠٠ = ١٢٠٠٠

القسم الثاني (سلع استهلاكية) = ٣٠٠٠ ث + ١٠٠٠ ف + ٢٠٠٠ = ٥٠٠٠

وكما هو واضح من هذا الشكل فإن كل قسم من أقسام الانتاج الاجتماعي يتألف من (ث) وهي قيمة وسائل الانتاج و (ف) وهي مجموع الأجور و (م) وتمثل اجمالي الربح . وإن مجموع قيمة القسم الأول (١٢٠٠٠) مضافاً إليه مجموع قيمة القسم الثاني (٥٠٠٠) يمثل قيمة الناتج الاجتماعي الإجمالي في السنة الأولى من سني الانتاج .

إلا أننا نعلم أن عملية الانتاج في المجتمع تتصف بالتكرار والتجديد وهي لا تقتصر على سنة واحدة وإنما هي عملية مستمرة . وهذا ينطبق أيضاً على الاقتصاد الرأسمالي . إلا أننا نميز في تجايد الانتاج الرأسمالي الاجتماعي كما هو الحال في تجايد الانتاج الرأسمالي الفردي بين حالتين :

آ - الحالة الأولى : عملية تجايد الانتاج الرأسمالي الاجتماعي البسيط . وفي هذه الحالة فإن أصحاب رؤوس الأموال في المجتمع يقومون باستهلاك كامل الربح الذي

يعادل ، حسب الشكل السابق (٢٠٠٠م + ١٠٠٠م = ٣٠٠٠) . ويتم تجديد عملية الانتاج الاجتماعية بنفس الوثيرة السابقة . وفي هذه الحالة فإن عملية الانتاج الاجتماعي تصادف حالة من الركود الاقتصادي . إلا أن مثل هذه الحالة هي حالة افراضية في الاقتصاد الرأسمالي لأن مايتصف به عادة هذا الاقتصاد هو التوسع في عملية الانتاج .

ب - الحالة الثانية : عملية تجديد الانتاج الرأسمالي الاجتماعي الموسع . وفي هذه الحالة فإن أصحاب رؤوس الأموال في المجتمع يقومون باستغلال جزء من الربح في توسيع عملية الانتاج . وبذلك تزداد عناصر الانتاج الاجتماعي (ث + ف) ويزداد حجم الربح وحجم الناتج القومي وفي هذه الحالة يمكن القول بأن عملية الانتاج الاجتماعي تستغل من مستوى معين إلى مستوى أعلى ، وإن المجتمع يعيش في حالة من النمو الاقتصادي . ويستدل عادة على النمو الاقتصادي في المجتمع من خلال مؤشرات زيادة قيمة الناتج الاجتماعي أو القومي التي تمثل قيمة مجموع السلع الناتجة خلال السنة في المجتمع .

وفي جميع الأحوال سواء أكان تجديد الانتاج الرأسمالي الاجتماعي بسيطاً أم موسعاً فإن هذا التجديد يشترط التبادل ضمن كل قسم من أقسام الانتاج الاجتماعي وبين القسم الأول (سلع انتاجية) والقسم الثاني (سلع استهلاكية) . فالقسم الأول يحتاج إلى السلع الاستهلاكية من القسم الثاني لتجديد قوة عمل العاملين فيه وتلبية حاجات الاستهلاك الفردي لأصحاب رؤوس الأموال ، كما أن القسم الثاني يحتاج هو الآخر إلى سلع انتاجية (آلات ومواد أولية) حتى يتمكن من انتاج السلع الاستهلاكية . وعلى سبيل المثال ، إن مصنع الكونسروة (القسم الثاني) يحتاج إلى آلات صنع الكونسروة والمواد الأولية من القسم الأول ، كما أن هذا الأخير يحتاج إلى منتجات الكونسروة لتلبية حاجات الاستهلاك . وباختصار فإن عملية تجديد الانتاج الاجتماعي لا يمكن لها أن تتم إلا إذا توفر شرط التبادل وبيع السلع بين القطاعات والفروع الاقتصادية المختلفة العاملة في المجتمع .

والخلاصة أن دراسة عملية تجديد الانتاج الرأسمالي الاجتماعي تظهر مدى التشابك

بين رؤوس الأموال الفردية العاملة في الاقتصاد الرأسمالي وذلك عن طريق تبادل السلع فيما بينها . وهذه الدراسة تستلزم ، أولاً ، تحليل رأس المال الاجتماعي والعناصر المادية والقيمية المكونة له ، وثانياً ، تحليل العلاقة المتبادلة بين فروع الانتاج في المجتمع

أسئلة نموذجية للتذكير والمساعدة على استيعاب مواضيع الفصل :

- ١ - ماهو المقصود بعملية تجديد الانتاج ؟
- ٢ - كيف يستخدم الربح في تجديد الانتاج الرأسمالي البسيط ؟ وكيف تم عملية تجديد الانتاج الرأسمالي الفردي البسيط (مثال) ؟
- ٣ - ماهي شروط وعناصر عملية تجديد الانتاج الرأسمالي الفردي الموسع ؟
- ٤ - ماهي العوامل التي تؤثر على تراكم وتوسع رأس المال الفردي ؟
- ٥ - ماهي العلاقة بين التراكم وبين تركيب رأس المال ؟
- ٦ - هل يعد تركز رأس المال شكلاً من أشكال التراكم ؟
- ٧ - ماهو المقصود برأس المال الاجتماعي ؟
- ٨ - كيف يمكن تحليل عناصر رأس المال الاجتماعي ؟
- ٩ - ماهي شروط تحقيق عملية تجديد الانتاج الرأسمالي الاجتماعي ؟

الفصل الرابع

دورة رأس المال

البحث الاول

الدورة العامة لرأس المال

١ - دورة الانتاج والتداول الرأسمالي :

يقوم رأس المال الفردي بدورة متكاملة تشمل مجالي الانتاج والتداول في السوق . وكما أشرنا فإن الاقتصاد الرأسمالي اقتصاد سلعي ، بمعنى أن الناتج يتحول إلى سلعة خاضعة للبيع في السوق . وتتصف عمليات الانتاج والتداول بالترابط والتكامل إذ لا يمكن في ظل الاقتصاد السلعي إنجاز الواحدة دون الأخرى . لأن تحقيق تداول السلعة الناتجة في السوق يعد شرطاً ضرورياً للبدء في عملية الانتاج والتي بدونها أيضاً لا يمكن أن يكون هناك تداول .

ويمكن تمثيل الدورة العامة لرأس المال بالشكل التالي :

نقد - سلعة > قوة العمل ... انتاج .. سلعة زائدة - نقد زائد
وسائل الانتاج

وكما هو واضح تشمل هذه الدورة مراحل ثلاثاً تشكل مجموعها الدورة العامة لرأس المال ، وتبدأ الدورة العامة لرأس المال بالنقد وتنتهي بالنقد الزائد . وهذه المراحل الثلاثة هي :

— المرحلة الأولى : مرحلة تحويل النقد إلى سلعة :

في هذه المرحلة يقوم صاحب رأس المال بشراء سلعة في السوق تشتمل على وسائل الانتاج (البناء ، الآلات ، المواد الأولية وغيرها) كما تشتمل قوة العمل . وتم هذه المرحلة في مجال التداول في السوق كما يتم إنجاز هذه المرحلة أو الوظيفة بواسطة الشكل الأول من أشكال رأس المال وهو رأس المال النقدي . وتظهر هذه المرحلة على الشكل التالي :

نقد — سلعة > قوة العمل
وسائل الانتاج

— المرحلة الثانية : مرحلة الانتاج :

وتم في هذه المرحلة تشغيل وسائل الانتاج بواسطة قوة العمل . وفي هذه المرحلة يتم تحقيق السلعة الموزي انتاجها . ويقوم بإنجاز هذه المرحلة أو الوظيفة الشكل الثاني من أشكال رأس المال وهو رأس المال المنتج .

— المرحلة الثالثة : مرحلة تحويل السلعة الزائدة إلى نقد زائد :

وتتمثل المرحلة الأخيرة في الدورة وتم هذه المرحلة في مجال التداول في السوق حيث يتم تحويل السلعة الناتجة إلى نقد ، وتمثل هذه السلعة قيمة تزيد عن قيمة السلع المستخدمة في عملية الانتاج . وهذه القيمة الزائدة تتحول إلى نقد زائد عندما تباع السلعة في السوق . ويقوم بإنجاز هذه المرحلة أو الوظيفة الشكل الثالث من أشكال رأس المال وهو ما يسمى برأس المال السليبي وهي تظهر على الصورة التالية :

سلعة زائدة — نقد زائد

ويلاحظ بأن الدورة العامة لرأس المال تتألف من مرحلة التداول الأولى ثم المرحلة الثانية وهي مرحلة الانتاج تعقبها المرحلة الثالثة وهي مرحلة تداول السلع الناتجة في السوق . كما يلاحظ بأن رأس المال يأخذ في كل من هذه المراحل شكلاً معيناً وينجز كل من الأشكال الثلاثة لرأس المال مرحلة أو وظيفة معينة وتسمى هذه الأشكال بالأشكال الوظيفية لرأس المال .

أولاً - الشكل الوظيفي الأول : رأس المال النقدي

إن رأس المال يبدأ بكمية ما من النقد ، وتستعمل هذه الكمية كما أشرنا في المرحلة الأولى من أجل شراء عناصر الانتاج (وسائل الانتاج وقوة العمل) ويؤدي رأس المال النقدي هذه الوظيفة على شكل تداول نقدي - سلمي في السوق . إلا أنه يوجد اختلاف جوهري بين ما يسمى بالشكل العادي لتحويل النقد إلى سلعة وبين محتوى الوظيفة التي يقوم بها رأس المال النقدي ويظهر هذا الاختلاف في النواحي التالية :

١ - في الشكل العادي يتحول النقد إلى سلعة كأن يقوم شخص مابشر سلعة استهلاكية (قميص مثلاً) في السوق ويكون الغرض الأساسي من عملية الشراء هذه تحقيق حاجة الاستهلاك الشخصي . في هذه الحالة لا يعود النقد إلى المشتري بأي شكل من الأشكال .

٢ - أما رأس المال النقدي فهو عندما يقوم بوظيفة تحويل النقد إلى سلعة في السوق فإنه يتشابه ظاهرياً مع الشكل العادي لشراء السلعة . إلا أن الهدف من وراء هذه العملية لا يكون في الحصول على سلعة بغرض الاستهلاك الشخصي وإنما من أجل استخدامها في عملية الانتاج وبهدف تحقيق النقد الرائد . إلا أن النقد هنا خلافاً لما سكر عليه الحال في الشكل العادي يعود ثانية إلى صاحب رأس المال على صورة نقد زائد .

٣ - في الشكل العادي يتم اتفاق النقد في سبيل شراء سلعة مادية ذات منفعة استعمالية معينة ، أما رأس المال النقدي فهو يقوم بشراء وسائل الانتاج وشراء قوة العمل . وتتميز قوة العمل بأنها ذات صفات نوعية خاصة لا تتوفر في باقي العناصر الأخرى الموجودة في السوق لأن قوة العمل هي العنصر الديناميكي الحي في عناصر الإنتاج . وهكذا فإن رأس المال النقدي لا يقوم بإنجاز عملية التداول السلمي العادي في السوق والتي تظهر على شكل :

نقد - سلعة

ولأنما يقوم بإنجاز عملية التداول في المرحلة الأولى من مراحل الدورة العامة لرأس المال وهذه العملية تظهر على شكل :

نقد - سلعة > قوة العمل
وسائل الانتاج

إن للمرحلة التي ينجزها رأس المال النقدي مكانة هامة في الدورة العامة لرأس المال لأنها تهيئ عناصر الانتاج المختلفة المادية منها والإنسانية . كما أن رأس المال النقدي يعبر في نفس الوقت عن علاقة اجتماعية بين طبقة تملك وسائل الانتاج وطبقة اجتماعية أخرى تملك قوة العمل . وتظهر هاتان الطبقتان على صورة مشترين وبائعين في السوق وتنظم هذه العلاقة بواسطة عقد العمل وهكذا يشترط رأس المال النقدي حتى يقوم بوظيفته وجود سوق لوسائل الانتاج وسوق آخر لقوة العمل .

ثانياً - الشكل الوظيفي الثاني : رأس المال المنتج :

بعد انجاز المرحلة الأولى التي يقوم بها رأس المال النقدي تنتقل وسائل الانتاج وقوة العمل التي تم شراؤها إلى عملية الانتاج ويظهر رأس المال في هذه المرحلة على شكل رأس المال المنتج . تكون الوظيفة التي يقوم بها رأس المال المنتج في مجال الانتاج وذلك خلافاً لوظيفة رأس المال النقدي ووظيفة رأس المال السلعي والتي تقوم في مجال التداول . كما أن رأس المال المنتج يقوم بخلق سلعة ذات قيمة جديدة بينما تقتصر وظيفة رأس المال النقدي ورأس المال السلعي على تحويل النقد إلى سلعة أو السلعة إلى نقد في السوق .

ثالثاً - الشكل الوظيفي الثالث : رأس المال السلعي :

يتمثل رأس المال السلعي بوجود كمية ما من السلع التي تحققت في عملية الانتاج ومن زاوية قيمة هذه السلع فهي تتضمن نفقات الانتاج بالإضافة إلى فائض الربح . ويقوم رأس المال السلعي بإنجاز المرحلة الثالثة والأخيرة من دورة رأس المال وهي تحويل هذه السلعة إلى نقد في السوق . ويمكن تقسيم النقد الزائد المتحقق إلى جزئين :

١ - الجزء الأول وهو يغطي رأس المال التقديري الأساسي والمدفوع من قبل صاحب رأس المال على شراء عناصر الانتاج (قيمة وسائل الانتاج وقيمة قوة العمل).

٢ - الجزء الثاني ويشكل الربح التقديري المتحقق .

ومع انتهاء عملية بيع السلعة في السوق وتحقيق قيمتها نقداً تكون قد انتهت الدورة الأولى لرأس المال ليبدأ بعدها صاحب رأس المال بدورة جديدة وهي إما أن تبدأ بنفس الكمية من رأس المال التقديري المستخدم في بداية الدورة الأولى وأما أن يقوم صاحب رأس المال باستخدام جزء من الربح في توسيع وزيادة رأس المال التقديري المخصص للدورة الجديدة .

إلا أن حجم الربح المتحقق في الدورة الأولى لرأس المال قد لا يكون كافياً لتحويله إلى رأس مال . وفي هذه الحالة فإن صاحب رأس المال يريث حتى يقوم رأس المال بعدة دورات يصبح بعدها حجم الربح كافياً لزيادة وتوسيع رأس المال وخلال ذلك فإن الربح يتكون على شكل تراكم تقديري ولا يظهر على شكل طلب على السلعة في السوق .

٢ - توابط أشكال رأس المال الصناعي :

يعد رأس المال الصناعي الشكل الأساسي لرأس المال في النظام الرأسمالي لأنه يشكل الدعامة الأساسية التي تقوم عليها عملية الانتاج الرأسمالي . بينما تأتي رؤوس الأموال الأخرى كرأس المال التجاري في المرتبة الثانية في تصنيف رؤوس الأموال الفردية لأن مدى نشاط رؤوس الأموال هذه يتوقف على نشاط وفعالية رأس المال الصناعي .

وقد لاحظنا وجود مراحل ثلاث في دورة رأس المال الصناعي . كما تمثل هذه المراحل الثلاث ثلاثة أشكال من رؤوس الأموال يقوم كل منها بإنجاز مرحلة من مراحل الدورة العامة لرأس المال .

كما أن أشكال رأس المال الثلاثة لا توجد بصورة مستقلة ومنفصلة عن بعضها

البعض وإنما بصورة مجتمعة وفي آن واحد . ولتأخذ مثلاً لميزانية إحدى المؤسسات الصناعية في آخر العام حيث ظهرت على الشكل التالي :

إجمالي رأس المال	٣٩١٢٩٦٧٠٧ دولار
رأس المال التقدي	٤٥١٦٩٤٥٢
رأس المال المنتج	٣١٢٦٢٤٤٥٨
رأس المال السلي	٣٣٥٠٢٧٩٧
	<hr/>
	٣٩١٢٩٦٧٠٧

إن وجود رأس المال بأشكاله الثلاثة يشكل ضرورة موضوعية وأساسية لاستمرار دورة رأس المال . ففي كل مؤسسة صناعية نجد حركة الصنلوق والتي تمثل حركة رأس المال التقدي والذي يقوم باستمرار بدفع الأجور وشراء السلع الضرورية للإنتاج كما يوجد في نفس الوقت رأس المال المنتج الذي يقوم بإنجاز عملية الانتاج وإلى جانب ذلك نجد أيضاً حركة دائمة لرأس المال السلي على صورة سلع جاهزة للبيع في السوق .

إن كلاً من هذه الأشكال الثلاثة لرأس المال في حركة دائمة وإن لكل منها دورته المستقلة ضمن اطار الدورة العامة لرأس المال . وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الدورة العامة لرأس المال إلى ثلاث دورات جزئية تقوم بإنجازها الأشكال الثلاثة لرأس المال أي رأس المال التقدي ورأس المال المنتج ورأس المال السلي .

وبالرغم من الاستقلالية النسبية التي تتمتع بها كل من الدورات الجزئية الثلاث إلا أنه لا يمكن إنجاز أي دورة منها دون إنجاز الدورات الأخرى . وهذا الترابط بين الثلاث هو الذي يضمن استمرار الدورة العامة لرأس المال الكلي . إذ أن أي انقطاع أو توقف في أي دورة جزئية يؤدي إلى ارتباطات في الدورة العامة لرأس المال . فعلى سبيل المثال إن أي تأخير في دورة رأس المال السلي ، أي عندما يتأخر بيع السلعة الناتجة في السوق سيؤخر دورة رأس المال التقدي إذ لا يمكن شراء سلع انتاجية جديدة

مما يؤثر أيضاً على دورة رأس المال المنتج وقد يحدث توقف في عملية الانتاج وفي الفقرات القادمة سيركز البحث على الدورات الجزئية للأشكال الثلاثة لرأس المال .

٣ - الدورات الجزئية لأشكال رأس المال :

٣-١ - دورة رأس المال النقدي :

تكتسب دورة رأس المال النقدي أهمية خاصة في الدورة العامة لرأس المال . فكما لاحظنا تبدأ دورة رأس المال العامة بالنقد وتنتهي بالنقد الزائد . وتشكل عودة النقد شرطاً ضرورياً لاستمرار دورة رأس المال النقدي التي تتضمن تحقيق النقد الزائد الذي يحمل الربح النقدي إضافة إلى رأس المال المسلف . وهكذا فإن دورة رأس المال النقدي تبدأ بالنقد وتنتهي بالنقد الزائد على الشكل التالي :

نقد — سلعة > قوة العمل انتاج ... سلعة زائدة — نقد زائد
ومائل الانتاج

وكما يلاحظ فإن عملية الانتاج تشكل حلقة وسيطة بين المرحلة الأولى التي يتحول فيها النقد إلى سلعة والمرحلة الثالثة التي تتحول فيها السلعة الزائدة إلى نقد زائد . أي أنه بدون المرحلة الثانية التي تشمل عملية الانتاج لا يمكن الوصول إلى الهدف النهائي . وبواسطة النقد الزائد المتحقق يمكن البدء بدورة جديدة من رأس المال النقدي . وهي إما أن تبدأ بنفس الكمية الأولى من النقد وفي هذه الحالة فإن الزيادة النقدية تستهلك من قبل صاحب رأس المال لأغراض شخصية وإما أن تبدأ بكمية من النقد تزيد عن الكمية الأولى . وفي هذه الحالة تبدأ عملية التوسع في رأس المال النقدي .

٣-٢ - دورة رأس المال المنتج :

تبدأ دورة رأس المال المنتج بعملية الانتاج وتنتهي بعملية الانتاج . وكما هو معروف فإن صاحب رأس المال لا يتوقف عند عملية انتاج واحدة وإنما يكرر عملية الانتاج باستمرار أي يوجد هناك دورة دائمة في الانتاج . وهذه الدورة تظهر على الشكل التالي :

انتاج - سلعة زائدة - نقد زائد - سلعة - انتاج

ويلاحظ أن هذه الدورة التي يقوم بها رأس المال المنتج تتضمن المراحل التالية :

١ - المرحلة الأولى : تبدأ بعملية الانتاج بعد تأمين عناصر الانتاج

٢ - المرحلة الثانية : تحويل السلعة الناتجة الزائدة إلى نقد زائد

٣ - المرحلة الثالثة : استخدام النقد الزائد المتحقق من عملية بيع السلعة الزائدة في السوق وذلك في شراء سلع انتاجية جديدة والبدء بعملية الانتاج من جديد . وباعتبار أن دورة رأس المال المنتج تبدأ بالانتاج وتنتهي بتجديد الانتاج فقد يبدو لأول وهلة أن الهدف النهائي من هذه الدورة تجديد الانتاج . إلا أن الهدف الأساسي من تجديد الانتاج الرأسمالي هو تحقيق مزيد من الربح والوصول إلى النقد الزائد من جديد وهذا الهدف يظهر بصورة واضحة في دورة رأس المال النقدي بينما يخفي هذا الهدف في دورة رأس المال المنتج . ويلاحظ في دورة رأس المال المنتج مايلي :

١ - إن عملية التداول تشكل الحلقة الوسيطة بين عملية الانتاج الأولى وعملية الانتاج الثانية . ذلك لأن تجديد الانتاج يشترط بيع السلعة التي سبق انتاجها في السوق وتحويل قيمتها إلى نقد .

٢ - يظهر النقد في دورة رأس المال المنتج كوسيلة بينما يظهر في دورة رأس المال النقدي كهدف نهائي لهذه الدورة . فعندما يتم بيع السلعة الناتجة وتحويلها إلى نقد فإن هذا النقد يستخدم من جديد في شراء السلع الانتاجية اللازمة لتجديد عملية الانتاج إلا أنه يجب التمييز بين حالتين من حالات تجديد عملية الانتاج الرأسمالي الفردي . ذلك لأن طبيعة دورة رأس المال المنتج تتوقف أساساً على كيفية استعمال فائض الربح والتي يمكن أن تكون كما رأينا سابقاً في أحد الحالتين التاليتين :

أولاً - حالة تجديد الإنتاج الرأسمالي الفردي البسيط :

في هذه الحالة يشترط أن يقوم صاحب رأس المال باستخدام فائض الربح في الاستهلاك الشخصي دون أن يستعمل فائض الربح أو جزءاً منه في توسع عملية الانتاج وفي مثل هذه الحالة فإن دور رأس المال المنتج تكرر نفسها دون أي زيادة في عناصر الانتاج.

كنا قد افترضنا في مثال سابق أن النقد الزائد المتحقق بعد عملية بيع السلعة في السوق يساوي ١٢٠٠٠ دولار وهو يغطي رأس المال المدفوع والبالغ ١٠٠٠٠ دولار ويشكل الباقي فائض الربح الذي يبلغ ٢٠٠٠ دولار . ففي حالة دورة الانتاج البسيط يتقسم النقد الزائد إلى جزئين :

١ - الجزء الأول وهو الذي يساوي مبلغ رأس المال المدفوع في عملية الانتاج الأولى وقد بلغ حسب هذا المثال - ١٠٠٠٠ - دولار . وعندما يبدأ صاحب رأس المال الفردي بعملية تجديد الانتاج مستخدماً نفس المبلغ السابق فإنه يقوم بتجديد الانتاج البسيط .

ب - الجزء الثاني : وهو الجزء الذي يمثل فائض الربح ويساوي حسب هذا المثال - ٢٠٠٠ - دولار وهذا الجزء يستخدم في حالة تجديد الانتاج البسيط من قبل صاحب رأس المال لغرض الاستهلاك الشخصي دون أن ينحصر أي جزء منه في توسيع عملية الانتاج .

في حالة تجديد الانتاج البسيط ، تظهر دورة رأس المال المنتج اذن على الشكل التالي :

$$\text{انتاج} \dots \text{سلعة زائدة} \dots \text{نقد زائد} > \text{الربح التقدي} - \text{سلعة استهلاكية} - \text{نقد} - \text{سلعة} - \text{انتاج}$$

ثانياً - حالة تجديد الانتاج الرأسمالي الفردي الموسع :

يشترط في هذه الحالة ألا يعمد صاحب رأس المال الفردي إلى استخدام الربح بغرض استهلاكه الشخصي وإنما يشترط أن يستخدم كامل الربح أو جزءاً منه في توسيع عملية الانتاج . أي أنه يبدأ عملية انتاج جديدة بعناصر انتاج جديدة هي أكبر من عناصر الانتاج المستخدمة في عملية الانتاج الأولى ، وإذا افترضنا حسب المثال السابق أنه يستخدم كامل الربح في توسيع رأس المال فإنه يبدأ عملية الانتاج الجديدة .

برأس مال قدره - ١٢٠٠٠ - ل . من دولار أي أنه يستخدم النقد الزائد المتحقق بعد عملية البيع في السوق بأكمله في تجديد عملية الانتاج . وتظهر دورة رأس المال المنتج في حالة تجديد الانتاج الموسع على الشكل التالي :

انتاج - سلعة زائدة .. نقد زائد - سلعة .. انتاج

وقد أشرنا سابقاً إلى أن التوسع في تجديد الانتاج هو القانون العام للإنتاج الرأسمالي الفردي لأن زيادة الربح وكذلك المقبرة على المنافسة في السوق تتوقفان على توسع رأس المال .

٣ - ٣ - دورة رأس المال السلمي :

تبدأ دورة رأس المال السلمي - بتحول السلعة الزائدة إلى نقد زائد وتحويل النقد الزائد إلى سلع انتاجية . وهكذا يتم انجاز المرحلة الأولى من هذه الدورة في مجال التداول في السوق ثم تعقبها المرحلة الثانية وهي مرحلة الإنتاج والتي تعطي سلعة زائدة جديدة . أي أن دورة رأس المال السلمي تبدأ بالسلعة الزائدة ، وتنتهي بالسلعة الزائدة وذلك وفقاً للشكل التالي :

سلعة زائدة - نقد زائد - سلعة > قوة العمل وسائل الإنتاج - انتاج - سلعة زائدة

وباعتبار أن هذه الدورة تبدأ ببيع السلعة الزائدة في السوق وتحويلها إلى نقد زائد فهذه المرحلة تحتل مكانة هامة في الدورة العامة لرأس المال . حيث يتوقف استمرار الدورة العامة لرأس المال على تحقيق النقد الزائد وبدون النقد الزائد لا يمكن الإستمرار في عملية الإنتاج وتحقيق السلعة الزائدة من جديد .

إلا أنه بالرغم من الاختلاف الواضح بين طبيعة وشكل كل دورة من دورات رأس المال الثلاث وكذلك الاختلاف في الهدف بينها فإن هذه الدورات تشكل وحدة متكاملة وكلا مترابطاً لأن الدورة العامة لرأس المال تشترط تواجد الدورات الثلاث لأشكال رأس المال . كما أن كل دورة من هذه الدورات الثلاث تظهر مدى التشابك بين عمليات الإنتاج والتداول الرأسمالي .

البحث الثاني

الدورة الزمنية لرأس المال

١ - قانون عدد دورات رأس المال :

في البحث السابق درسنا الدورة العامة والدورات الجزئية لأشكال رأس المال الثلاثة بصورة مجردة عن الزمن والوقت اللازم لإنجاز الدورة العامة لرأس المال ، إلا أن صاحب رأس المال لا يهتم بإنجاز دورة رأس المال في مجال الإنتاج والتداول فحسب بل يهتم أيضاً بالفترة الزمنية التي تتطلبها هذه الدورة ، لأن السرعة الزمنية التي تتم خلالها الدورة العامة لرأس المال تؤثر على :

١ - حجم رأس المال : إذ أن لطول أو قصر الفترة الزمنية اللازمة لدورة رأس المال تأثيراً كبيراً على تحديد حجم رأس المال المطلوب . فكلما قصرت الفترة الزمنية اللازمة قلت الحاجة إلى رأس المال لأن صاحب رأس المال في هذه الحالة يقوم باستخدام النقد الزائد المتحقق بعد عملية بيع السلعة في السوق في عملية الإنتاج من جديد . بينما إذا طالت الفترة الزمنية اللازمة فهو يحتاج إلى كمية أكبر من رأس المال .

٢ - حجم ومعدل فائض الربح السنوي : إذ أن حجم ومعدل الربح السنوي يتوقف على عدد دورات رأس المال خلال السنة .

وتختلف الفترة اللازمة لدورة رأس المال من فرع اقتصادي إلى فرع آخر . ففي فروع الصناعة الإستهلاكية تكون الفترة الزمنية اللازمة لدورة رأس المال عادة أقصر من الفترة الزمنية اللازمة لرأس المال في فروع الصناعة الثقيلة . حيث أن الفترة الزمنية اللازمة لإنتاج وبيع السلعة الإستهلاكية (قميص مثلاً) أقصر من الفترة الزمنية اللازمة لإنتاج وبيع سلع انتاجية (كالألة مثلاً) .

ولقياس عدد دورات رأس المال تؤخذ عادة السنة كـمقياس زمني (م) وإذا كان لدينا الفترة الزمنية اللازمة للنورة رأس مال ما (م) تستطيع معرفة عدد دورات رأس المال خلال السنة وبالتالي يمكننا استنتاج قانون عدد دورات رأس المال (ن) على الشكل التالي :

$$\frac{م}{ن} = ٢$$

فعلى سبيل المثال إذا كانت الفترة الزمنية للنورة رأس مال ما هي ستة أشهر فإن عدد الدورات في السنة يكون :

$$\frac{١٢ \text{ شهر}}{٦ \text{ أشهر}} = ٢ = \text{دورتان}$$

أما إذا كانت الفترة الزمنية لرأس مال آخر هي أربعة وعشرين شهراً فإن رأس المال في السنة الواحدة يقوم بنصف دورة فقط أي يكون عدد الدورات في السنة :

$$\frac{١٢}{٢٤} = \frac{١}{٢} = \text{دورة}$$

ونستنتج من مقارنة دورة رأس المال الأول مع دورة رأس المال الثاني إن سرعة دوران رأس المال الأول تساوي أربعة أضعاف سرعة دوران رأس المال الثاني .

٢ - الصفات الخاصة بدورة أجزاء رأس المال :

لاحظنا أن رأس المال التقليدي يقوم في المرحلة الأولى بشراء وسائل الإنتاج وقوة العمل اللازمة وبعدها تنتقل عناصر الإنتاج إلى عملية الإنتاج ويظهر رأس المال في هذه المرحلة على شكل رأس المال المنتج . ألا أن رأس المال المنتج ينقسم إلى قسمين :

٢ - ١ رأس المال الأساسي : ويشمل قيمة الأصول الأساسية مثل قيمة البناء والآلات والتجهيزات الثابتة الأخرى .. ويتصف رأس المال الأساسي بأن استهلاكه

لأيّ دفعة واحدة خلال عملية انتاج واحدة وإنما تدريجياً وعلى مدى دورات عديدة من دورات الإنتاج . فالآلة مثلاً لا تستهلك دفعة واحدة وخلال دورة واحدة . ومن أجل ذلك نحسب عادة في كل سنة نسبة من قيمة الآلة تمثل قسط الإستهلاك السنوي من قيمة الآلة . وهذه القيمة الجزئية نحسب كأحد عناصر قيمة السلعة الناتجة ، وعندما يتم بيع القيمة في السوق فإن القيمة التقليدية المتحققة تتضمن من بين ما تتضمنه قيمة استهلاك الآلة السنوي . وهكذا يعود إلى أصحاب رأس المال في كل سنة جزء واحد فقط من قيمة الآلة . أما القيمة الكاملة للآلة فهي لا تعود إلا بعد دورات عديدة من دورات رأس المال وعلى مدى العديد من السنوات .

٢ - ٢ - رأس المال المتداول :

وتختلف طبيعة رأس المال المتداول عن رأس المال الأساسي بأن استهلاكه يتم دفعة واحدة في كل عملية انتاج وتعود قيمته كاملة بعد كل دورة من دورات رأس المال ويشمل رأس المال المتداول قيمة المواد الأولية (كالفقطن مثلاً) وقيمة المواد المساعدة (كالمحروقات) .

إن قيمة رأس المال المتداول تنتقل بصورة كاملة إلى السلعة الناتجة . فالفقطن مثلاً يستهلك كلياً في عملية الإنتاج وبذلك فإن قيمته تنتقل كلياً إلى السلعة الجديدة وعندما تتحقق عملية بيع السلعة الجديدة في السوق فإن هذه القيمة للأصول المتداولة تعود كاملة إلى صاحب رأس المال لأن قيمة هذه الأصول نحسب وتمدد أيضاً كأحد عناصر القيمة المباعة في السوق .

ومن حيث طبيعة الدورة فإن قيمة قوة العمل تدخل في إطار دورة رأس المال المتداول . فمن زاوية انتقال القيمة إلى السلعة الجديدة فإن قيمة الأجر تنتقل بصورة كاملة إلى قيمة السلعة الجديدة وتشكل أحد عناصرها . كما أن قيمة قوة العمل تعود إلى صاحب رأس المال بعد بيع السلعة في السوق . أما من حيث الصفات الخاصة بقوة العمل فإن قوة العمل الإنساني لا تستهلك دفعة واحدة وإنما على فترات طويلة تمثل عمر الحياة الإنتاجي . كما أن وظيفة قوة العمل ودورها في عملية الإنتاج يختلفان عن دورة ووظيفة العناصر الأخرى لرأس المال المتداول .

إذن بالنسبة لدورة رأس المال والتي تنتهي في عملية البيع بتحقيق النقد الزائد فإن القيمة المتحققة تغطي جزءاً من قيمة رأس المال الأساسي وكامل قيمة رأس المال المتداول . وفي هذه الحالة فإن دورة رأس المال المتداول لا تثير نقاشاً كبيراً بينما تثير دورة رأس المال الأساسي أموراً كثيرة حول عدد الدورات اللازمة لتحقيق قيمته في السوق . ولتوضيح هذه المسألة نقول بأن رأس المال الأساسي ينقسم إلى :

١ - القسم الأول ويمثل قيمة بعض الأقساط السنوية المستردة ويظهر على صورة نقد بعد بيع السلعة في السوق .

٢ - القسم الثاني ويمثل القيمة الباقية من عناصر رأس المال الأساسي والتي لم تستهلك بعد .

مثال: نفترض أن لدينا آلة قيمتها عشرة آلاف دولار . وهذه الآلة تستهلك على مدى عشر سنوات أي بنسبة ١٠٪ من قيمة الآلة سنوياً . وخلال كل سنة وعندما يتم بيع السلعة في السوق فإن ما يعود من قيمة الآلة هو ١٠٪ فقط . وبعد خمس سنوات يكون لدينا ٥٠٪ من قيمة الآلة بشكل نقدي . أما القيمة الباقية فهي تمثل باقي قيمة الآلة المستردة في عملية الإنتاج :

وقد أثار موضوع دورة رأس المال الأساسي ودورة رأس المال المتداول اهتمام علماء الاقتصاد السياسي فقد قسم ممثلو النظرية الفيزيوقراطية (كيني ، تورغو) رأس المال المنتج إلى قسمين : القسم الأول وقد أطلقوا عليه اسم الدفعات الأساسية وهي بمثابة رأس المال الأساسي ، والقسم الثاني ، وقد أطلقوا عليه اسم الدفقات السنوية وهي بمثابة رأس المال المتداول .

أما آدم سميث فقد انطلق في تقسيم رأس المال من حركة انقراض الإستعمالية لرأس المال ولم يأخذ بانتقال وحركة قيمة رأس المال بأنواعه المختلفة إلى السلعة الجديدة وحسب هذا التحديد فإن رأس المال حسب نظرية آدم سميث ينقسم إلى قسمين :

١ - قسم غير متحرك أو غير متداول وهو يمثل أدوات الإنتاج كالآلات وغيرها

وهذا القسم لا يدخل في مجال التداول لأن قيمته لا تنتقل إلى قيمة السلعة الناتجة . ويسمى هذا القسم برأس المال الأساسي .

٢ - قسم متحرك وهو الذي يصادف تغييراً في المكان كالحركة التي تتميز المواد الأولية والسلعة والتقد ويثل هذا القسم رأس المال المتداول .

كما أن دافيد ريكاردوا اتبع نفس الأسلوب الذي اتبعه آدم سميث في تقسيم رأس المال . فهو ينطلق في هذا التقسيم من الصفات المادية التي تتميز كلاً من القيم الإستعمالية خلال عملية الإنتاج . فهو يعد رأس المال الأساسي ذلك الجزء من رأس المال الذي يستهلك بصورة بطيئة إما رأس المال المتداول فهو ذلك الجزء الذي يستهلك بصورة سريعة وخلال دورة واحدة . وبذلك لم يأخذ ريكاردو بحركة وانتقال قيمة رأس المال الأساسي إلى قيمة السلعة الجديدة وإنما اكتفى بالتقسيم المادي الطبيعي لرأس المال .

وبالفعل فإن رأس المال الأساسي (كالألة) من زوايه الشكل المادي الطبيعي لا يظهر في السلعة خلافاً للقطن مثلاً . وفيما بعد عد الإقتصاديون أن رأس المال الأساسي وإن كان لا يظهر أثناء تداول السلعة بشكله المادي الطبيعي إلا أن قيمته تنتقل جزئياً إلى قيمة السلعة الناتجة . فالقميص مثلاً لا يظهر شيئاً من الطبيعة المادية للألة ولكن قيمة القميص تتضمن جزءاً من قيمة الألة . وحسب رأي هؤلاء فإن الألة إذا بقيت بشكلها المادي ثابتة دون أن تظهر في السلعة الناتجة بوضوح فإن قيمتها تتصف بالحركة عندما ينتقل جزء من قيمتها في كل سنة إلى السلعة الناتجة .

٣ - الاستهلاك المادي والمعنوي لرأس المال الأساسي :

٣ - ١ - الاستهلاك المادي لرأس المال الأساسي :

ويقصد بالاستهلاك المادي لرأس المال الأساسي النقص التدريجي في القيمة المادية الإستعمالية نتيجة لإستعمال واهتراء رأس المال الأساسي في عملية الإنتاج (الألة مثلاً) . وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض تدريجي في قيمة الألة نظراً لتناقص قيمتها الإستعمالية

فإذا قلر استهلاك الآلة بعشر سنوات فإن عمرها الإنتاجي يتناقص في كل سنة كما أن قيمتها تنخفض في الأحوال العادية ١٠٪ في كل سنة من سنوات الإستهلاك .

وحتى يمكن تجنب الهدر السريع لرأس المال الأساسي نتيجة الإستعمال وفعل العوامل الطبيعية لأبد من إجراء التصليحات والصيانة الدورية اللازمة ، ويميز عادة بين نوعين من هذه التصليحات :

آ - النوع الأول : هو مايسمى بالتصليحات الجارية وهي التي تنفذ باستمرار خلال فترة تشغيل الآلة . وهذا النوع من التفقات وإن كان يتعلق برأس المال الأساسي إلا أن دورته تحسب ضمن دورة رأس المال المتداول . لأن قيمة هذه التصليحات تستقل بأكملها إلى قيمة السلعة فاستهلاكها يتم دفعة واحدة لأنها تتصف بالتكرار المستمر وربما في كل دورة من دورات الإنتاج .

ب - النوع الثاني : هو التصليحات والصيانة الرأسمالية التي تتناول الأجزاء الأساسية في رأس المال الأساسي . إذ أن بعض أجزاء الآلة الرئيسية قد يفنى خلال عملية الإستعمال ولايد في هذه الحالة من أن تستبدل بها أجزاء جديدة . وإن قيمة هذه الأجزاء تضاف إلى القيمة الأساسية للآلة ويحسب استهلاكها على سنوات وإن قيمتها تعود مع قيمة رأس المال الأساسي خلال العديد من السنوات .

٣ - ٢ - الاستهلاك المعنوي لرأس المال الاسامي :

إذا كان انخفاض قيمة رأس المال الأساسي يعود في حالة الإستهلاك المادي إلى الإستعمال الطبيعي لعناصر رأس المال الأساسي فإن هناك أسباباً أخرى تؤدي إلى انخفاض قيمة رأس المال الأساسي . ويمكن ارجاع هذه الأسباب إلى عوامل اقتصادية لاتعلق بالأسباب الطبيعية العادية للإستهلاك المادي لرأس المال الأساسي . وهذا النوع الآخر من الإستهلاك هو ما يطلق عليه بالإستهلاك المعنوي لرأس المال الأساسي . وهذه الأسباب يمكن ارجاعها إلى العاملين التاليين :

١ - عامل زيادة انتاجية العمل الإجتماعي الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة وسعر رأس المال الأساسي في السوق .

٢ - ظهور عناصر جديدة متطورة من عناصر رأس المال الأسهمي في السوق ذات انتاجية أعلى ، كأن تظهر آلة جديدة متطورة في السوق تتميز بارتفاع انتاجية العمل بالمقارنة بإنتاجية الآلة القديمة .

مثال على العامل الأول :

إذا اشترى صاحب رأس المال آلة قيمتها ١٠ ٠٠٠ دولار قدر عمرها الإستهلاكي بعشر سنوات فإن القسط السنوي لقيمة الإستهلاك تساوي ١٠٪ ، وبعد ثلاث سنوات فإن مجموع قيمة أقساط الإستهلاك يساوي ٣٠٪ ، وتكون القيمة الباقية للآلة تساوي ٧٠٪ ، أي ٧٠٠٠ دولار حسب السعر الأسهمي للآلة . ولو افترضنا ارتفاع انتاجية العمل في المؤسسة التي تقوم بصنع هذه الآلة إلى الضعف فإن قيمة الآلة تنخفض إلى النصف لتصبح - ٥٠٠٠ - دولار .

فإذا اشترى صاحب رأس مال آخر (ب) هذه الآلة فإنه يحسب الإستهلاك السنوي بـ ١٠٪ من القيمة الجديدة والتي تساوي ٥٠٠٠ دولار . بينما يحسب صاحب رأس المال (آ) القسط السنوي للإستهلاك بالنسبة للآلة الأولى بـ ١٠٪ من أصل ١٠ ٠٠٠ دولار . وفي هذه الحالة فإن صاحب رأس المال الجديد (ب) يستطيع أن يبيع بسعر أقل نظراً لأن قسط الإستهلاك السنوي لديه والذي يشكل عنصراً من عناصر قيمة الساعة أقل من قسط الإستهلاك لدى صاحب رأس المال (آ) . ويتوجب على الرأسمالي (آ) عندئذ تخفيض القيمة القديمة للآلة التي كانت (١٠ ٠٠٠) دولار إلى القيمة الجديدة البالغة (٥٠٠٠) دولار . وعليه أن يحسب قسط الإستهلاك السنوي (١٠٪) من القيمة الجديدة . وبهذه الطريقة فقط يمكن لصاحب رأس المال (آ) مجازاة انخفاض سعر السلعة الجديدة نتيجة انخفاض قيمة الآلة . وباختصار فإن قيمة الآلة تنخفض لدى صاحب رأس المال (آ) . وهذا الانخفاض لا يعود إلى استعمالها المادي وإنما يرجع إلى عامل اقتصادي هو انخفاض قيمتها في السوق .

مثال على العامل الثاني :

لو افترضنا أن صاحب رأس المال (آ) اشترى آلة بـ ١٠٠ ٠٠٠ دولار وكان

استهلاكها السنوي ١٠٪ ، وبعد فترة ثلاث سنوات ظهرت آلة جديدة متطورة قيمتها ١٥٠ ٠٠٠ دولار ويتم استهلاكها أيضاً على مدى عشر سنوات بنسبة ١٠٪ سنوياً إلا أن انتاجية الآلة الجديدة تبلغ ثلاث أضعاف الآلة القديمة . فإذا بلغ عدد السلع المنتجة في الحالة الأولى عشرة آلاف سلعة في السنة فإن نصيب السلعة الواحدة من قسط الإستهلاك السنوي يكون :

$$10000 \text{ قيمة الاستهلاك السنوي} \\ = \frac{1 \text{ دولاراً واحداً}}{10000 \text{ عدد السلع الناتجة}}$$

أما في الحالة الثانية فإن انتاج الآلة يكون (٣٠ ٠٠٠) سلعة في السنة وإن استهلاكها السنوي يساوي ١٥٠٠٠ دولار ($10 \times 15000 = 150000$) وبذلك يكون نصيب السلعة الواحدة من قسط الإستهلاك السنوي :

$$15000 \text{ قيمة الإستهلاك السنوي} \\ = \frac{1 \text{ دولار}}{30000 \text{ عدد السلع الناتجة}}$$

وفي هذه الحالة يكون باستطاعة صاحب رأس المال الثاني أن يبيع السلعة بسعر أقل من صاحب رأس المال الأول نتيجة ارتفاع انتاجية العمل لدى الآلة الجديدة وبالتالي انخفاض نصيب السلعة من قسط الإستهلاك السنوي . ونظراً لأن صاحب رأس المال الأول لا يستطيع أن يبيع بسعر أعلى من سعر السوق فإنه مضطر إلى تخفيض قيمة السلعة لديه عن طريق تخفيض قيمة الآلة إلى (٥٠ ٠٠٠) دولار بدلاً من (١٠٠ ٠٠٠) دولار حتى يصبح قسط الإستهلاك السنوي ($10 \times 50000 = 500000$) ويصبح نصيب السلعة لديه من قسط الإستهلاك السنوي ٥٠٠٠٠ دولار

$$50000 \text{ دولار} \\ = \frac{1 \text{ دولار}}{10000 \text{ سلعة}}$$

جديدة متطورة وذات انتاجية أعلى من الآلة القديمة .

وباختصار فإن انخفاض قيمة الآلة المستعملة في الإنتاج لا يعود في كلتا الحالتين إلى الإستهلاك المادي الطبيعي لهذه الآلة وإنما يرجع إلى ما يسمى بالإستهلاك المعنوي لرأس المال الأساسي .

٤ - استبدال رأس المال الأساسي :

رأينا إن قيمة رأس المال الأساسي تنتقل في كل سنة وبصورة جزئية (١٠٪ من القيمة مثلاً) إلى السلعة الجديدة . ويشكل هذا الجزء الذي يطلق عليه لفظ الإستهلاك السنوي أحد عناصر قيمة هذه السلعة . وعندما يتم تحقيق قيمة السلعة في السوق فإن النقد المتحصل يتضمن قيمة الإستهلاك السنوي لرأس المال الأساسي فضلاً عن النفقات الأخرى كقيمة المواد الأولية والأجر وغيرها بالإضافة إلى فائض الربح . مثال لدينا عناصر قيمة سلعة ما كالتالي :

٢ دولار نصيب السلعة من قيمة استهلاك رأس المال الأساسي (استهلاك بناء وآلات) .

٤ دولار قيمة مواد أولية

٢ دولار الأجر

٢ دولار فائض الربح

١٠ دولار

ماذا تحقق بيع جميع السلع الناتجة في السوق فإن هذه القيمة المتحققة تغطي قيمة قسط الإستهلاك السنوي من رأس المال الأساسي وقيمة المواد الأولية وقيمة الأجر وكذلك فائض الربح . وعلى هذا الأساس يراكم لدينا في كل سنة جزء من قيمة رأس المال الأساسي على شكل نقدي يساوي ١٠٪ سنوياً وبعد عشر سنوات تكون لدينا قيمة رأس المال الأساسي كاملة نستطيع بواسطتها تجليد الآلة القديمة وتستبدل بها آلة جديدة . وتدعى عادة هذه المخصصات السنوية بمخصصات الإستهلاك .

ويمكن بواسطة الحلول التالي توضيح الكيفية التي يتم بواسطتها استبدال رأس

المال الأساسي ، إذا افترضنا أن لدينا رأس مال ثابتاً قيمته ٢٠ مليون دولار ويتم استهلاكه خلال عشر سنوات أي بنسبة ١٠٪ سنوياً :

الوقت	قيمة رأس المال الأساسي	القيمة المنقولة إلى السلعة خلال كل سنة	مخصصات الإستهلاك
في بداية الإنتاج	٢٠ مليون دولار	—	—
نهاية السنة الأولى	١٨ مليون دولار	٢ مليون دولار	٢ مليون دولار
نهاية السنة الثانية	١٦ مليون دولار	٢	٤
نهاية السنة الثالثة	١٤ مليون دولار	٢	٦
نهاية السنة الرابعة	١٢ مليون دولار	٢	٨
نهاية السنة الخامسة	١٠ مليون دولار	٢	١٠
نهاية السنة السادسة	٨ مليون دولار	٢	١٢
نهاية السنة السابعة	٦ مليون دولار	٢	١٤
نهاية السنة الثامنة	٤ مليون دولار	٢	١٦
نهاية السنة التاسعة	٢ مليون دولار	٢	١٨
نهاية السنة العاشرة	صفر	٢	٢٠

وحسب هذا الجدول يكون قد تجمع لدينا في نهاية السنة العاشرة مبلغ — ٢٠ — مليون دولار نتيجة التراكمات النقدية التي تمثل قيمة أقساط الإستهلاك المتحصلة خلال عشر سنوات . وفي نهاية السنة العاشرة تكون قيمة رأس المال الأساسي قد استهلكت كلياً ويمكن تجديد رأس المال الأساسي بواسطة هذه المبالغ المتراكمة من الأقساط السنوية ومخصصات الإستهلاك .

إلا أنه يمكن لصاحب رأس المال استخدام هذه المخصصات خلال سني تراكمها وقبل أن يحين الوقت لاستبدال رأس المال الأساسي (الآلة مثلاً) . إذ يمكن بواسطة هذه التراكمات التقديرية توسيع عملية الإنتاج الرأسمالي الفردي عن طريق استخدام هذه المخصصات في شراء عناصر إنتاج اضافية جديدة . وفي هذه الحالة فإن هذه المخصصات التقديرية تشكل كما رأينا سابقاً عاملاً آخر من العوامل التي تساعد على تراكم وتوسع رأس المال بالإضافة إلى الربح .

إلا أنه يجب التمييز بين مخصصات الإستهلاك الفردي والذي يحدده صاحب رأس المال وبين مخصصات الإستهلاك الاجتماعي وهو المخصص المتعارف عليه اجتماعياً فإذا كان المخصص الاجتماعي المتعارف عليه بالنسبة لإستهلاك الآلة هو ١٠٪ سنوياً فلا يجوز للمخصص الإستهلاكي الذي يحدده صاحب رأس المال الفردي أن يكون أكبر من المخصص الاجتماعي . لأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع سعر السلعة التي ينتجها بينما يكون السعر الاجتماعي السائد في السوق أقل نظراً لانخفاض مخصص الإستهلاك السنوي . وفي هذه الحالة لا يستطيع صاحب رأس المال هذا أن يواجه منافسة الآخرين في السوق بهذا السعر المرتفع للسلعة .

كما يلجأ عادة أصحاب رؤوس الأموال إلى اقتطاع نسبة من الأرباح السنوية لتكوين ما يسمى باحتياطي الإستهلاك . ويعتبر هذا الاحتياطي عادة لمواجهة المفاجآت التي قد تظفر على قيمة الإستهلاك السنوي ، كأن تنخفض قيمة الآلة مثلاً نتيجة فعل عوامل الإستهلاك المعنوي ، ولا يستخدم هذا الاحتياطي إلا في مثل هذه الحالات المفاجئة ، كاستخدام احتياطي الإستهلاك في تغطية ارتفاع قيمة آلة جديدة متطورة . بالإضافة إلى ذلك تجيز الأنظمة الرأسمالية لأصحاب رؤوس الأموال عادة احتساب نسبة كبيرة سنوياً من قيمة رأس المال الأساسي مما يسمح باسترداد هذه القيمة خلال فترة قصيرة وذلك تشجيعاً لتجديد وتطوير رأس المال الأساسي بمعدلات سريعة إن ذلك يسبب ارتفاع قيمة السلعة في السوق نتيجة ارتفاع نسبة الإستهلاك التي تشكل أحد عناصر هذه القيمة . وإذا أمكن لصاحب رأس المال استرجاع قيمة رأس المال الأساسي قبل أن تنتهي فترة الإستهلاك العادية (عشر سنوات مثلاً) فإنه في هذه الحالة

يحقق أرباحاً إضافية نظراً لعدم وجود احتساب الإستهلاك كإحدى نفقات انتاج السلعة . ويمكن عندئذ من أن يستبدل الآلة القديمة بألة متطورة ظهرت حديثاً في السوق .

وفي كل الأحوال فإن صاحب رأس المال يسعى إلى استهلاك رأس المال الأساسي بأقصى سرعة ممكنة وذلك تحسباً للمفاجآت التي قد تظهر بسبب ظهور آلة جديدة متطورة ، وربما يلجأ إلى زيادة أقساط الإستهلاك السنوية من أجل التهرب من ضريبة الأرباح لأن زيادة الإستهلاك تحقق على حساب تخفيض الأرباح الختامية ، ويلجأ الرأسمالي إلى أساليب مختلفة من أجل تحقيق الإستهلاك السريع لرأس المال الأساسي ومن هذه الأساليب :

١ - استغلال كامل الطاقة الإنتاجية وذلك بإدخال نظام الورديات إلى عملية الإنة اج .

٢ - تكثيف درجة العمل . أي استغلال كامل الوقت المخصص للإنتاج دون تبذير أو هدر في أي جزء من أجزاء وقت العمل .

٥- الدورة الفعلية . والدورة الكلية لرأس المال :

أصبح من الواضح أن الدورة الزمنية لرأس المال تشمل دورة رأس المال الأساسي ودورة رأس المال المتداول . ويوجد اختلاف بين طبعتي دورة رأس المال فدورة رأس المال الأساسي تستغرق فترة زمنية أطول من دورة رأس المال المتداول . والدورة الزمنية التي يستغرقها استهلاك الآلة مثلاً ، أطول من الدورة الزمنية التي يستغرقها استهلاك رأس المال المتداول ، كالمواد الأولية التي تستهلك دفعة واحدة خلال عملية الإنتاج ..

وبذلك يكون رأس المال قد أتم دورته الطبيعية عندما يعود كامل رأس المال المدفوع مضافاً إليه الربح . وهذه الدورة يطلق عليها الدورة الفعلية لرأس المال والتي تشمل دورة رأس المال الأساسي ودورة رأس المال المتداول .

إلا أن لرأس المال دورة أخرى تدعى الدورة الكلية لرأس المال . وهذه الدورة تكون من زاوية القيمة أكبر من الدورة الفعلية لرأس المال . وتنجم هذه الدورة عادة عن الطبيعة الخاصة بدورة رأس المال المتداول فمن المعلوم أن قيمة رأس المال المتداول (قيمة المواد الأولية والأجر) تعود بكاملها بعد كل عملية بيع للسلع الناتجة في السوق بينما يعود رأس المال الأساسي سنوياً على شكل أجزاء وأقساط . وهكذا يستطيع صاحب رأس المال أن يستعمل قيمة رأس المال المتداول أكثر من مرة واحدة في السنة إذا كانت عملية الإنتاج وتداول السلعة في السوق لا تستغرق أكثر من عدة أشهر .

مثال توضيحي :

لدينا رأس مال مدفوع قدره ٢٠٠ مليون دولار . موزع بين (١٢٠) مليون دولار قيمة رأس المال الأساسي وبين (٨٠) مليون دولار رأس مال متداول إن قيمة رأس المال الأساسي تعود جزئياً ونسبة ١٠٪ مثلاً خلال كل سنة . بينما تعود قيمة رأس المال المتداول بعد بيع السلعة في السوق أي بعد انتهاء كل دورة . ولوفرشنا أن رأس المال المتداول يدور أربع دورات خلال السنة إذن يمكن استعمال قيمة رأس المال المتداول أربع مرات خلال السنة الواحدة كما هو واضح من الجدول التالي :

الدورة الكلية		الدورة الفعلية	
لرأس المال	عدد الدورات في السنة	لرأس المال	لرأس المال
(مليون دولار)		مليون دولار	نوع رأس المال
١٢	١٠٪	١٢٠	رأس المال الأساسي
٣٢٠	٤	٨٠	رأس المال المتداول
٣٣٢	١,٦٦	٢٠٠	اجمالي رأس المال
المدفوع			

من الجدول تبين أن دورة قيمة رأس المال الأساسي هي ١٠٪ من أصل قيمته البالغة ($120 \times 10\% = 12$ مليون دولار) بينما بلغ مجموع قيمة دورة رأس المال المتداول ٣٢٠ مليون دولار (80×4) بالرغم من أن قيمته الفعلية هي ٨٠ مليون دولار فقط .

ويرجع هذا إلى أن صاحب رأس المال يبدأ في عملية الإنتاج في أول السنة وننتهي الدورة التي تشمل فترة الإنتاج والتداول في السوق خلال ثلاثة أشهر ليعود إليه بعد هذه الفترة كامل قيمة رأس المال المتداول ويستطيع بعدها البدء بلورة جديدة : فيقوم ثانية بشراء رأس مال متداول قيمته (٨٠) مليون دولار نظراً لاستهلاك قيمة رأس المال المتداول (التظن مثلاً) في الليرة الأولى بصورة كلية وهكذا تبدأ دورة جديدة تستغرق أيضاً ثلاثة أشهر أخرى ويكون عدد دورات رأس المال المتداول أربع دورات خلال العام وتساوي قيمتها الكلية $4 \times 80 = 320$ مليون دولار .

مثال آخر :

لنفترض أن صاحب رأس مال تجاري بدأ عمله التجاري في أول العام بمبلغ مليون ليرة سورية وأن الدورة التجارية تستغرق شهراً واحداً فقط . وفي آخر الشهر الأول يكون قد أنجز الدورة الأولى التي شملت عملية شراء وبيع السلعة . وحقق بذلك ربحاً قدره ٢٠٠ — ألف ليرة سورية فيكون لديه في آخر الشهر الأول مليون ليرة سورية مضافاً إليها الربح . وبإمكانه في بداية الشهر الثاني البدء بلورة تجارية جديدة وتستغرق شهراً آخر ويكون في نهايته قد استرد رأس المال مع الربح الجديد . وإذا استمر في ذلك خلال العام يكون رأس المال المدفوع البالغ مليون ليرة سورية قد دار اثني عشرة دورة خلال السنة بحيث يبلغ رقم رأس المال الكلي لهذه الدورات اثني عشر مليون ليرة سورية بالرغم من أن رأسماله المدفوع هو مليون ليرة سورية فقط .

وهذا يوضح طبيعة رأس المال المتداول في المثال السابق إذ بإمكانه أن يدور عدة دورات في السنة ويكون الحجم الكلي للدورات رأس المال المتداول (٣٢٠ مليون دولار) أكبر من رأس المال الفعلي المدفوع (٨٠ مليون دولار) بحيث بلغت القيمة الكلية

٣٣٢

للدورات رأس المال ١,٦٦ (— = ١,٦٦) دولار في السنة وذلك بالرغم من عدم

٢٠٠

انتهاء دورة رأس المال الأساسي والتي تستغرق عشر سنوات .

هكذا يشكل حجم قيمة رأس المال الناجم عن عدد الدورات خلال السنة الدورة الكلية لرأس المال . ونرى بأن الدورة الكلية لرأس المال (١,٦٦ دورة في السنة) لا تنطبق مع الدورة الفعلية لرأس المال ، لأن إنجاز الدورة الفعلية النهائية لرأس المال يحتاج كما هو واضح في الجدول السابق إلى عدد من الدورات على مدى عشر سنوات وذلك حتى تنتهي دورة رأس المال الأساسي يستبدل بعدها برأس مال أساسي جديد .

٥ - تأثير الدورة الفعلية لرأس المال على العرض والطلب في السوق :

تحتل دراسة الدورة الفعلية أهمية خاصة نظراً للتأثير الذي تمارسه على العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك وعلى العلاقة بين العرض والطلب في السوق .

إن لكل من أجزاء رأس المال أي رأس المال الأساسي ورأس المال المتداول تأثيره الخاص على العرض والطلب في السوق ، نظراً لاختلاف صفات دورة رأس المال الأساسي التي تستغرق عدداً من السنوات عن صفات دورة رأس المال المتداول والتي تستغرق عادة فترة أقصر من فترة الدورة التي يستغرقها رأس المال الأساسي .

ولتوضيح هذا التأثير الذي تمارسه كل من دورة رأس المال الأساسي ودورة رأس المال المتداول على العرض والطلب في السوق نقول إن كلاً من أصحاب رؤوس الأموال يقوم بعرض سلعة في السوق تساوي قيمتها (ث + ي + م) باعتبار أن ث تمثل قيمة وسائل الإنتاج (استهلاك رأس المال الأساسي واستهلاك رأس المال المتداول كاستهلاك المواد الأولية وغيرها) وإن ف تمثل قيمة الأجر وتمثل م فائض الربح . وعندما تتحقق عملية البيع في السوق فإن صاحب رأس المال يسترد قيمة جميع هذه العناصر نقداً . إلا أن قيمة العناصر المستردة تعود من جديد إلى السوق وتشكل طلباً على السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية لأن صاحب رأس المال يقوم بالطلب على السلع الإنتاجية من جديد لإعادة عملية الإنتاج . كما تشكل (ف) وهي قيمة الأجر طلباً على السلع الاستهلاكية وأن (م) تتوزع بين السلع الاستهلاكية الخاصة بالإستهلاك الفردي لصاحب رأس المال وبين شراء سلع إنتاجية جديدة للتوسع في الإنتاج . ولكن لا بد من التساؤل فيما إذا كان الطلب على أنواع السلع هذه يساوي

أو يعادل في كل فترة القيمة المستردة من عملية بيع السلعة في السوق وبالتالي تأثير ذلك على استقرار أو عدم استقرار الطلب في السوق .

من تحليل عناصر القيمة نجد أن كلاً من هذه العناصر يمارس تأثيراً ما على العرض والطلب في السوق ويظهر هذا التأثير على الصورة التالية :

أولاً - أن الأجر (ف) يتحول إلى طلب على السلع الاستهلاكية في السوق واللازمة لتجديد قوة العمل (كالسلع التذائية وغيرها) . وباعتبار أن قوة العمل تستلزم التجديد المستمر فإن الطلب المساوي لمقدار كمية الأجور في المجتمع يشكل عاملاً من عوامل استقرار الطلب في السوق الرأسمالي .

ثانياً - إن أصحاب رؤوس الأموال يتصرفون بالأجزاء الباقية من القيمة أي (ث + م) . إلا أن التصرف بهذه الأجزاء ينعكس في أشكال مختلفة على عمليتي العرض والطلب في السوق وذلك كما يلي :

أ - إن فائض الربح (م) ينقسم عادة إلى جزئين الأول وهو الذي يستخدم من قبل أصحاب رؤوس الأموال في الإستهلاك الشخصي . أي أن هذا الجزء يشكل طلباً على السلع الاستهلاكية ويمارس نفس الأثر الذي يمارسه الأجر (ف) من حيث استمرارية هذا الطلب ، وبالتالي فإن هذا الجزء من فائض الربح يشكل عاملاً من عوامل استقرار الطلب في السوق .

أما الجزء الثاني من فائض الربح فهو يستخدم كما لاحظنا من أجل التوسيع في رأس المال وقد يضطر صاحب رأس المال إلى تجميع هذه الأجزاء على مدى عدد كبير من دورات رأس المال حتى يصبح حجم الربح التراكم كافياً للإستثمار . وخلال هذه الفترة فإن هذه الأجزاء من فائض الربح لا تظهر في السوق إلا في فترات متقطعة حينما يقرر أصحاب رؤوس الأموال استخدام الربح التراكم في شراء عناصر انتاجية اضافية بهدف التوسيع في الإنتاج . لذا فإن الطلب في هذه الحالة لا يشكل عاملاً مستقراً من عوامل الطلب في السوق .

ب - لو بلّغنا إلى تحليل (ث) والتي تمثل قيمة وسائل الإنتاج المختلفة (بناء ، آلات وتجهيزات ومواد وغيرها) لوجدنا أنها تتضمن جزءاً من قيمة رأس المال الأساسي وهذا الجزء يمثل أقساط الإستهلاك السنوي المستردة بعد بيع السلعة . كما أنها تتضمن القيمة الكاملة للمواد الأولية والمساعدة وغيرها من العناصر المادية لرأس المال المتداول إن قيمة (ث) تعود نقداً إلى أصحاب رأس المال بعد بيع السلعة في السوق . ويستعمل هذا النقد من جديد في تأمين العناصر المادية اللازمة لتجديد عملية الإنتاج . إلا أن لكل من هذه العناصر تأثير معين على الطلب في السوق .

العنصر الأول ويمثل قيمة المواد الأولية والمساعدة . وهذه كما لاحظنا تحتاج إلى تجديد مستمر نظراً لأنها تستهلك كلياً في عملية الإنتاج . وهذا الطلب المستمر على شراء العناصر المادية لرأس المال المتداول يشكل عاملاً من عوامل استقرار الطلب في السوق .

العنصر الثاني ويمثل قيمة رأس المال الأساسي (كآلات وغيرها) إلا أن رأس المال الأساسي لا يحتاج إلى تجديد مستمر نظراً لأن استهلاكه يتم على مدى عدد من السنوات . إن قيمة رأس المال الأساسي تراكم خلال هذه السنوات على شكل تقدي بعد بيع السلعة في السوق ، وهذا التراكم التقدي يشكل مخصصات الإستهلاك التي تستخدم في استبدال رأس المال الأساسي بعد الإنتهاء من استهلاكه كلياً . ولذا فإن الطلب على شراء رأس المال الأساسي لا يظهر بصورة مستمرة في السوق وإنما بصورة متقطعة أي عندما يحين الوقت للاستبدال الطبيعي لرأس المال الأساسي ، وهذا النوع من الطلب لا يعد إذن عاملاً من عوامل استقرار الطلب في السوق .

إلا أن الطلب يزداد على عناصر رأس المال الأساسي عندما يلجأ أصحاب رؤوس الأموال أو معظمهم وفي وقت واحد إلى استبدال عناصر رأس المال الأساسي وذلك باستخدام مخصصات الإستهلاك وجزء من فائض الربح المخصص للتوسع في شراء عناصر إضافية لعملية الإنتاج .

وإذا استمر الطلب على عناصر رأس المال الأساسي فترة طويلة من الزمن فإن

استمرار هذا الطلب يؤدي إلى ارتفاع الأسعار على الآلات والتجهيزات الثابتة الأخرى كما يؤدي ارتفاع الأسعار إلى ارتفاع معدل الربح في الفروع التي تنتج هذه العناصر ويصبح ذلك عاملاً من عوامل جذب رؤوس الأموال الأخرى إلى الإستثمار في هذه الفروع . ومن ناحية أخرى يزداد طلب هذه الفروع على المواد الأولية والمواد الخام والنعم الحجري والمحروقات .

إن ازدياد الطلب على عناصر رأس المال الأساسي يؤدي إذن وكما هو واضح إلى توسيع عملية الإنتاج في جميع الفروع الاقتصادية كالصناعة الإستخراجية وصناعة التعدين والمواصلات والنقل . كما يستلزم هذا التوسع في جميع الفروع الاقتصادية زيادة قوة العمل في هذه الفروع ، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الإستهلاكية وبالتالي التوسع في الصناعات الإستهلاكية . وباختصار فإن استبدال رأس المال الأساسي واستمرار الطلب على السلع الإنتاجية قد يحدث انتعاشاً عاماً يشهد النظام الرأسمالي أثناءها حالة من الإزدهار الاقتصادي .

إلا أنه بعد فترة ما يبدأ الطلب على عناصر رأس المال الأساسي بالإنكماش بسبب اكتمال حاجة أصحاب رؤوس الأموال من الآلات والتجهيزات وغيرها . بينما تستمر الفروع الاقتصادية للآلات والتجهيزات بالإنتاج ، ويصبح العرض أكبر من الطلب . ويظهر فائض الإنتاج الذي لا يجد له رواجاً في السوق .

ويظهر نتيجة ذلك الإنكماش في الطلب على السلع الإستهلاكية . وهذا الإنكماش في الطلب العام في السوق قد يدفع بعض أصحاب رؤوس الأموال إلى اغلاق المصانع ويصبح عاملاً من عوامل البطالة في السوق .

وباختصار فإن الصفات الخاصة بإنتاج وتداول عناصر رأس المال الأساسي تؤدي في فترة استبداله إلى ارتفاع الطلب عن العرض مما يسبب انتعاشاً عاماً في الإقتصاد الرأسمالي . إلا أن ظهور التراجع في الطلب بعد استبدال هذه العناصر قد يحدث انكماشاً عاماً في عملية الإنتاج وتبدأ مرحلة من الركود الإقتصادي .

٦ - وقت الإنتاج والعمل ووقت التداول :

إن سرعة دورة رأس المال الفردي تتوقف على الوقت التي تستغرقه عملية الإنتاج

من جهة ، وعلى الوقت الذي تستغرقه عملية التدلول في السوق ، من جهة أخرى.

٦ - ١ - وقت الإنتاج :

ويمثل وقت الإنتاج الوقت الذي يتواجد فيه رأس المال في مجال الإنتاج . ويتألف وقت الإنتاج من جزئين أساسيين : الجزء الأول وهو وقت العمل وهو عبارة عن عدد الأيام اللازمة لإنتاج السلعة بصورة نهائية وجاهزة للإستعمال . وفي كل من الفروع الاقتصادية يتوقف طول فترة العمل على عدد ساعات العمل اليومي وعلى مستوى انتاجية العمل . ويمثل وقت العمل أهم أجزاء الوقت الذي تستغرقه دورة الإنتاج ففي خلال هذا الوقت يتم انتاج السلعة الخاضعة للبيع في السوق..

وفي بعض الفروع الاقتصادية يشمل وقت الإنتاج أيضاً الوقت الذي تستغرقه تجهئة بعض المواد الأولية حتى تصبح جاهزة للإنتاج مثل تجفيف الخشب وغير ذلك ويشمل أيضاً الوقت الذي يتواجد أثناءه قسم من وسائل الإنتاج كاحتياطي يستخدم عند الضرورة لضمان استمرارية عملية الإنتاج . إلا أنه مع ادخال الوسائل العمالية الحديثة على طريقة استخدام مواضيع العمل (المواد الأولية مثلاً) أمكن اختصار جزء كبير من وقت الإنتاج . فقد أمكن على سبيل المثال اختصار الوقت اللازم لتجفيف الخشب بعد تطبيق وسائل التجفيف الحديثة .

إن وقت العمل يمارس تأثيره على سرعة الدورة وحجم رأس المال المدفوع في كل من الفروع الصناعية فكلما تقلص وقت العمل تسارعت دورة رأس المال وأدى ذلك إلى تقليص حجم رأس المال اللازم للإنتاج . وعلى العكس من ذلك فإن زيادة وقت العمل تؤدي إلى تباطؤ دورة رأس المال وفي هذه الحالة تبرز الحاجة لزيادة حجم رأس المال المدفوع .

مثال على ذلك ، فنقرض أن رأس المال (آ) يستثمر في انتاج سفينة تجارية وأن وقت العمل يستغرق سنة كاملة . أما رأس المال (ب) فإنه يستثمر في انتاج الأحذية حيث يستغرق وقت العمل أسبوعاً كاملاً . ونفترض أن كلا من رأس

المال (آ) و (ب) يحتاج إلى نفس العدد من قوة العمل ونفس القيمة من رأس المال المتداول خلال الأسبوع الواحد . وخلال الأسبوع الأول يكون رأس المال المدفوع متعادلاً في كلتا الحالتين . إلا أن الفارق بينهما يظهر واضحاً في النتائج .

فلو افترضنا أن بيع السلعة الناتجة في كلتا الحالتين يتم مباشرة بعد الانتهاء من عملية الإنتاج . وهكذا يصبح بإمكان صاحب رأس المال (ب) بيع السلعة بعد الأسبوع الأول مباشرة . وهو بذلك يسترد عناصر قيمة السلعة بما فيها قيمة رأس المال المتداول وهو يستعمل القيمة المستردة هذه في شراء رأس المال المتداول (المواد الأولية) وفي دفع الأجر . وهو بهذه الحالة لا يحتاج إلى رأس مال إضافي جليد لتأمين شراء رأس المال المتداول .

— أما في رأس المال (آ) فإن الحالة تختلف عما هي في الحالة (ب) حيث أن وقت العمل يستغرق سنة كاملة . وقبل انتهاء السنة لا تكون السلعة جاهزة للبيع ولتحقيق القيمة تقدماً في السوق . وحتى يمكن ضمان استمرار عملية الإنتاج فلا بد لصاحب رأس المال بعد انتهاء الأسبوع الأول من السنة من تأمين رأس مال تقليدي لتجديد رأس المال المتداول وقوة العمل . وتتكرر نفس العملية في الأسبوع الثالث . وهكذا يتوجب على صاحب رأس المال تأمين رأس المال اللازم على مدى اثنين وخمسين اسبوعاً . وهكذا يكون رأس المال المدفوع في هذه الحالة أكبر بمقدار ٥٢ مرة من رأس المال المدفوع في حالة رأس المال ب الذي يتبع الأفضية . وإذا لم يتمكن صاحب رأس المال (آ) من تأمين المال اللازم على مدى اثنين وخمسين اسبوعاً فهو لا يستطيع الاستمرار في عملية الإنتاج . وعندما يتم بناء الباخرة وتحقق عملية البيع مباشرة فإن صاحب رأس المال يسترد رأس المال المدفوع المستثمر في عملية الإنتاج ويصبح بإمكانه البدء بإعادة الإنتاج . وهكذا فإن سرعة دورة رأس المال (آ) والتي تستغرق سنة كاملة تنصف بالبطء قياساً على سرعة الدورة التي يستغرقها رأس المال (ب) . كما أن حجم رأس المال اللازم في الحالة (آ) أكبر بمقدار اثنين وخمسين مرة من حجم رأس المال اللازم لإنتاج الأفضية .

وحتى يمكن الإصرار بلورة رأس المال يحاول أصحاب رؤوس الأموال تقليص

وقت العمل إلى الحد الأدنى . ويتحقق ذلك بزيادة إنتاجية العمل واستخدام الوسائل
التكنيكية الحديثة وتعميق تقسيم العمل الاجتماعي بواسطة التخصص - كما يساعد
على ذلك أيضاً زيادة ورديات العمل أو إطالة يوم العمل .

٦ - ٢ - وقت التداول :

وهو الوقت الذي يستغرقه انتقال السلعة من المنتج إلى المستهلك النهائي ، ويشكل
الوقت الذي يستغرقه نقل السلعة من مراكز الإنتاج إلى السوق كما يشمل الوقت
الذي يستغرقه حفظ السلعة في المستودعات وكذلك الوقت الذي تستغرقه عملية بيع
السلعة وتحويل القيمة إلى نقد في السوق .

إن زيادة وقت التداول في السوق تنعكس في إبطاء دورة رأس المال وفي زيادة
حجم رأس المال اللازم . والعكس صحيح حيث أن تقليص وقت التداول يؤدي إلى
تسارع دورة رأس المال وانخفاض حجم رأس المال اللازم . لأن أي تأخير في انجاز
عملية التداول في السوق سينعكس بدوره على تباطؤ عملية الإنتاج .

إن صاحب رأس المال يسعى جهده إلى تقليص وقت التداول بهدف تسريع
دورة رأس المال المنتج والذي يقوم بوظيفة خلق السلعة وهي أهم مراحل دورة
رأس المال .

وبالمقدار الذي يتطور فيه الإقتصاد الرأسمالي تتطور أيضاً الشروط والعوامل
التي تؤثر على تقليص وقت التداول في السوق . فقد أدى تطور وسائل النقل
والمواصلات إلى تقليص الوقت اللازم لنقل السلعة من مراكز الإنتاج إلى مراكز
الاستهلاك وبالتالي إلى تقليص الوقت اللازم لتداول السلعة . إلا أنه من ناحية أخرى
فلأن انتشار وتوسع عملية الإنتاج الرأسمالي وتوسع التقسيم والتخصص في العمل
الاجتماعي واتساع الرقعة الجغرافية لعملية التداول كل ذلك أدى إلى ازدياد المسافة
بين مراكز الإنتاج ومراكز التداول وبالتالي إلى زيادة وقت التداول .

وبالإضافة إلى ذلك توجد أسباب أخرى تسهم في إطالة وقت التداول في السوق

فانعدام التطابق بين العرض والطلب سيزيد من صعوبات تصريف السلعة في السوق ويزيد من الوقت اللازم لعمليات البيع والشراء وقد يطيل في وقت تخزين السلعة حتى يصبح الطلب عليها ملائماً أو قد يلجأ صاحب رأس المال إلى نقل السلعة من مكان إلى مكان آخر يتوفر فيه الطلب على السلعة ولا يقتصر أثر ذلك على إطالة الوقت اللازم للتداول وإنما يؤدي إلى إطالة الوقت اللازم لإنجاز الدورة الكلية لرأس المال وإلى إيجاد نوع من الخلط في التناسب الضروري بين حجم رأس المال اللازم للتداول وحجم رأس المال اللازم لإنجاز عملية الإنتاج .

والخلاصة أن الدورة العامة لرأس المال تشمل عمليات ومراحل الإنتاج والتداول لإنجاز شراء عناصر الإنتاج وإتمام عملية الإنتاج وبيع السلعة وتداولها في السوق . وفي كل مرحلة يتخذ رأس المال شكلاً وظيفياً معيناً . إن لكل من الأشكال الثلاثة لرأس المال وظيفة معينة كما أن لكل منها دورة جزئية خاصة ومستقلة نسبياً عن الدورة العامة لرأس المال . إلا أن هذه الدورات الجزئية الثلاث تشكل في ترابطها دورة واحدة هي الدورة العامة لرأس المال .

إلا أنه في الدورة الزمنية لرأس المال يؤخذ بعين الاعتبار الفرق الذي يحدد عدد دورات كل من أنواع رأس المال . وفي هذا الصدد يتوجب التمييز بين الدورة الزمنية لرأس المال الأساسي والدورة الزمنية لرأس المال المتداول . ففي الدورة الزمنية لرأس المال الأساسي لابد من معرفة الطبيعة الخاصة للإستهلاك المادي والمعنوي لرأس المال الأساسي وعملية استبداله بعد انتهاء الدورة الخاصة به .

كما أن هناك دورة فعلية ودورة كلية هي أكبر من الدورة الفعلية لرأس المال وهذا يرجع إلى طبيعة دورة رأس المال المتداول . كما أن لدورة عناصر رأس المال الأساسي والمتداول تأثيراً مختلفاً على العرض والطلب في السوق . كما أن دورة رأس المال تتألف من وقتي الإنتاج والتداول .

أسئلة نموذجية للتفكير والمساعدة على استيعاب محتويات هذا الفصل :

س ١ - ماهي مراحل الدورة العامة لرأس المال ؟ وكيف يقوم كل من الأشكال الوظيفية الثلاثة لرأس المال بإنجاز هذه المراحل ؟

س ٢ - ماهي طبيعة الدورة الجزئية لرأس المال النقدي ؟ وماهي حالات دورة رأس المال المنتج ؟ وماهي طبيعة دورة رأس المال السلعي ؟

س ٣ - ماهو قانون عند دورات رأس المال ؟

س ٤ - ماهي الصفات الخاصة بكل من دورة رأس المال الأسمي والمتداول ؟

س ٥ - هل هناك فرق بين الإستهلاك المادي والإستهلاك المعنوي لرأس المال الأسمي ؟ وماهي عوامل الإستهلاك المعنوي ؟

س ٦ - أوضح تأثير كل من عناصر دورة رأس المال على العرض والطلب في السوق .

س ٧ - ماهو المقصود بوقت الإنتاج والتداول كإجراء في الدورة الزمنية لرأس المال ؟

الفصل الخامس

أجر العمل في النظام الرأسمالي

البحث الأول

أشكال أجر العمل

١ - تمهيد :

تركز البحث في الفصول السابقة على بعض العلاقات والظواهر الإقتصادية في الإقتصاد الرأسمالي حيث بدء بدراسة السلعة ثم النقد وبعدها انتقل البحث إلى الكشف عن طبيعة رأس المال الفردي وقد تناول البحث الخاص برأس المال أولاً المعادلة العامة لرأس المال وقوانين الإنتاج الرأسمالي ونظريات الربح الرأسمالي وثانياً دراسة الأشكال التاريخية للإنتاج الرأسمالي بدءاً من الشكل التعاوني البسيط وانتهاء بالإنتاج الآلي وثالثاً وبعده دراسة الأشكال التاريخية للإنتاج الرأسمالي تناول البحث موضوع تراكم رأس المال وأشكال تجديد الإنتاج الرأسمالي ، ورابعاً ، دراسة دورة رأس المال العامة والصورات الجزئية لأشكال رأس المال ، وخامساً الدورة الزمنية لرأس المال . وقد تناول هذا البحث أولاً ، موضوع قانون عدد دورات رأس المال ثم دورة رأس المال المتغير والأسامي والإستهلاك والمادي والمعنوي لرأس المال الأساسي وغيرها من المواضيع التي لها علاقة مباشرة بالدورة الزمنية لرأس المال .

كما خصص بحث خاص للزاسة رأس المال الإجتماعي وهذا الموضوع يبين العلاقات المتبادلة بين رؤوس الأموال الفردية التي تشكل رأس المال الإجتماعي .

وتظهر هذه العلاقات المتبادلة في عملية تجديد الإنتاج الاجتماعي البسيط أو الموسع ، ولكن في القصول السابقة أشرنا أكثر من مرة إلى أن هناك شرطاً أساسياً يجب أن يتوفر حتى يمكن تحقيق الإنتاج الرأسمالي أو عملية تجديد الإنتاج الرأسمالي وهو وجود قوة العمل وذلك بالإضافة إلى ضرورة توفر وسائل الإنتاج المختلفة (البناء وآلات والمواد الأولية وغيرها) في السوق .

إذن لا بد من وجود أناس يفرضون قوة عملهم للبيع في سوق العمل مقابل ما يسمى بأجر العمل . والأجر كإحدى الظواهر الاقتصادية للنظام الرأسمالي يعبر من حيث المحتوى عن علاقة اجتماعية بين من يملك رأس المال من جهة وبين من يملك قوة العمل من جهة أخرى .

والأجر كغيره من العلاقات الاقتصادية يحتاج للبحث والتحليل بهدف الكشف عن القوانين التي يخضع لها في ظل الإقتصاد الرأسمالي . إن دراسة نظام الأجور في النظام الرأسمالي يعد من المواضيع الهامة التي تعرض لها علم الإقتصاد السياسي . وقد ظهرت نظريات متعددة حول موضوع الأجر . وهذه النظريات تختلف أيضاً في تفسيرها لمحتوى وجوهر الأجر الذي اتخذ أشكالاً مختلفة في النظام الرأسمالي .

٢ - أشكال الأجر :

لقد اتخذ الأجر في النظام الرأسمالي منذ نشوئه أشكالاً مختلفة . ويرجع تعدد أشكال الأجر إلى أسباب واعتبارات شتى ترتبط بطبيعة المراحل التاريخية للإقتصاد الرأسمالي وظروفها الإقتصادية والسياسية والاجتماعية . والفقرات القادمة تبحث في الأشكال الأساسية للأجر في النظام الرأسمالي .

٢ - ١ - أجر الوقت :

حسب هذا الشكل يعد الوقت الذي يستغرقه عمل العامل مقياساً لتحديد الأجر ويشكل معدل أجر الساعة الواحدة والذي يرمز إليه عادة بسعر العمل وحدة قياس الأجر . وتتخذ وحدة قياس الأجر أساساً لحساب الأجر اليومي أو الإسبوعي أو

الشهري ، حيث يكون أجر العامل في اليوم أو الإِسبوع أو الشهر عبارة عن سعر العمل (سعر ساعة العمل الواحدة) مضروباً بعدد ساعات العمل اليومي أو الإِسبوعي فإذا كان سعر العمل أو سعر ساعة العمل الواحدة نصف دولار فإن أجر العامل اليومي يكون أربعة دولارات إذا بلغت ساعات العمل اليومي ثُماني ساعات في اليوم الواحد .

إن نظام الوقت القائم على أساس أجر الساعة الواحدة يحقق لصاحب رأس المال عدة مزايا منها :

أولاً - إطالة ساعات العمل اليومي :

ويمكن تحقيق ذلك عن طريق انقاص سعر العمل في الساعة الواحدة . ففي هذه الحالة قد يقبل العامل بإطالة ساعات العمل اليومي وذلك من أجل زيادة مقدار الأجر اليومي الضروري لتجديد قوة عمله اليومية وللإِئْتِفاق على أفراد عائلته . فإذا تمحدد سعر ساعة العمل الواحدة بأربعين سنتاً بدلاً من خمسين سنتاً ففي هذه الحالة فإن على العامل أن يقوم بعشر ساعات عمل في اليوم بدلاً من ثُماني ساعات حتى يتمكن من المحافظة على مقدار الأجر اليومي الضروري وهو يعادل حسب الافتراض أربعة دولارات في اليوم الواحد .

وحتى إذا افترضنا أن سعر ساعة العمل الواحدة بقي على حاله دون تغيير (خمسين سنتاً حسب المثال السابق) فإن ساعات العمل اليومية قد ترتفع من ثُماني ساعات إلى عشر ساعات ، وعندها يحصل العامل على مايسمى بأجر العمل الإضافي إن ما يحصل عليه العامل من أجر اضافي قلعه (٥٠ سنت \times ٢ ساعتين = ١ دولار واحد) لا يعادل مايفقد من الطاقة المبذولة في الساعات الأخيرة من العمل ، لأن الساعات الأخيرة من العمل تتطلب تكثيفاً لطاقة العمل ولجهد العامل أكبر مما تتطلبه ساعات العمل الأولى . لأن قوة العمل تستهلك تدريجياً خلال العمل . فساعات العمل الأخيرة أو العمل الإضافي تتطلب من العامل جهداً أكبر مما تتطلبه الساعات الأولى من العمل اليومي .

ثانياً - تحقيق المرونة التي تتطلبها مقتضيات الإنتاج :

إذ أن الأجر اليومي أو الإيسوعي لا يحدد بصورة مسبقة وإنما يحدد كما أشرنا على أساس سعر ساعة العمل الواحدة مضروباً بعدد ساعات العمل اليومي أو الإيسوعي أو الشهري . إن تحديد الأجر على أساس الساعة الواحدة يتيح إمكانية تحقيق المرونة في الإنتاج التي تتطلبها شروط العرض والطلب في السوق . إذ باستطاعة صاحب رأس المال أن يقلل من ساعات العمل اليومي أو الإيسوعي إذا تقلص الطلب على السلعة في السوق في فترة ما من الزمن . وفي مثل هذه الحالات لا يحصل العامل على نفس الأجر طالما أن سعر ساعة العمل هو مقياس الأجر وليس سعر العمل اليومي أو الإيسوعي الثابت . لأن مقدار الأجر يتوقف على عدد ساعات العمل الفعلي .

ثالثاً - تكثيف العمل :

إذ أن تحديد سعر ساعة العمل الواحدة كمقياس لحساب الأجر اليومي أو الإيسوعي أو الشهري يتيح الفرصة لتكثيف العمل . فقد يلجأ صاحب رأس المال أحياناً إلى تخفيض ساعات العمل اليومي لأسباب لا تتعلق بتحقيق المرونة المطلوبة في الإنتاج وإنما يكون هذا التخفيض بهدف تحقيق تكثيف العمل . حيث أن تخفيض ساعات العمل اليومي يساعد في المحافظة على طاقة العمل لفترة قصيرة . وخلال هذه الفترة القصيرة من العمل يكون العامل في حالة من النشاط الجسدي والذهني تساعده على تكثيف العمل وتركيز الجهد الذي ينعكس في النهاية في زيادة انتاجية العمل خلال وحدة الزمن أي زيادة عدد الوحدات المنتجة من السلع خلال الساعة الواحدة .

إلا أن نظام أجر الوقت لا يعطي العامل أي حافز مادي لزيادة انتاجية العمل إلى أقصى حد ممكن لأن الأجر يتحدد وفق سعر ساعة العمل الواحدة . وللتأكد من اللجوء إلى استخدام نظام دقيق للرقابة على العمل بهدف الإستغلال الكامل لوقت العمل . كما يقوم صاحب رأس المال بمنح مكافآت اضافية للعامل المهرة الذين يحققون معدلات عالية في انتاجية العمل . ولكن مهما يكن الأمر فقد يرى صاحب رأس المال أنه من الأفضل في بعض الظروف التخلي عن نظام أجر الوقت واستبداله

بشكل آخر وهو شكل أجر القطعة .

٢ - ٢ - أجر القطعة :

حسب هذا الشكل من أشكال الأجور فإن مقدار الأجر اليومي أو الإجماعي يتحدد على أساس كمية أو عدد القطع المنتجة التي يحققها العامل أو يتوقف على عدد المراحل التي ينجزها العامل في عملية الإنتاج . إذ خلافاً لشكل أجر الوقت فإن الأجر الذي يحصل عليه العامل لا يتحدد وفقاً لسعر ساعة العمل كوحدة لقياس الأجر وإنما يرتبط تحديده بعدد الوحدات السلعية المنتجة أو بعدد مراحل محددة من العمليات الإنتاجية خلال فترة ما من الزمن .

فإذا كان سعر ساعة العمل مضروباً بعدد ساعات العمل هو الذي يحدد بالنتيجة مقدار الأجر اليومي أو الإجماعي حسب نظام أجر الوقت فإن الأجر يختلف عند حسابه وفقاً لنظام أجر القطعة ، إذ أن وحدة القياس حسب نظام أجر القطعة هي معدل أجر القطعة الواحدة . ويتحدد هذا المعدل عادة وفقاً لمعايير ومقاييس فنية تحدد بالتالي عدد القطع أو السلع الواجب إنتاجها خلال وحدة الزمن . فإذا افترضنا على سبيل المثال أن عاملاً ما يتمتع بمستوى وسطي من المهارة يتقاضى أربعة دولارات خلال ثماني ساعات العمل اليومي ، ولكنه ملزم خلال ساعات العمل اليومي هذه بأن ينتج وفقاً للمقاييس المحددة في إنتاجية العمل أربعين قطعة أو سبعة ما من السلع ، فإن معدل الأجر الذي يتخذ كوحدة لقياس الأجر اليومي سيكون في هذه الحالة

٤٠٠ سنت

_____ = ١٠ سنت للقطعة الواحدة . فإذا حقق العامل المعايير المحددة وهي تعادل
٤٠ قطعة

حسب هذا المثال أربعين قطعة خلال ثماني ساعات من العمل فإنه يتقاضى أجراً يومياً مقداره أربعة دولارات .

ويمكن الاستنتاج بأن شكل أجر القطعة ما هو إلا عبارة عن مقياس ظاهري لتحديد الأجر اليومي أو الإجماعي أو الشهري . حيث تبقى وحدة الزمن هي المقياس الأساسي

والجوهري لحساب وتحديد الأجر . فلك لأن انتاج القطعة الواحدة يحسد عملياً كمية من الزمن اللازم لانتاجها . وأن معايير انتاج القطعة تتحدد بالزمن الذي يستغرقه انتاج هذه القطعة كأن نقول إن قطعة ما تحتاج إلى نصف ساعة لإنتاجها . أو حسب المثال السابق إن على العامل أن ينتج أربعين قطعة خلال ثماني ساعات لعمله اليومي . وباختصار يمكن القول بأن أجر القطعة ما هو إلا شكل معدل لأجر الوقت . فإذا كان أجر الوقت لا يربط بين الوحدة الزمنية (الساعة) وبين عدد القطع أو الوحدات الناتجة فإن نظام أجر القطعة يربط بين عدد القطع أو الوحدات المنتجة وبين الزمن الذي يتطلبه انتاج هذه القطع أو الوحدات .

إلا أن معدل أجر القطعة لا يبقى ثابتاً ، ونخفض تغير هذا المعدل لعاملين أولهما زيادة انتاجية العمل أي زيادة عدد الوحدات أو القطع الناتجة خلال الساعة الواحدة وذلك عن طريق ادخال وسائل تكنولوجية حديثة على عملية الإنتاج وثانيهما تكثيف العمل إلى أقصى حد ممكن أي تكثيف وتركيز طاقة العمل بهدف زيادة عدد القطع المنتجة ضمن ظروف الإنتاج القائمة دون ادخال وسائل جديدة ، أي العمل على استغلال الطاقة الإنتاجية للألة إلى أقصى حد ممكن .

وفي كلتا الحالتين يصبح من الممكن تخفيض معدل أجر القطعة الواحدة . فلو افترضنا مثلاً أن معايير عدد انتاج القطع خلال ثماني ساعات قد تغيرت بسبب زيادة انتاجية العمل أو تكثيف العمل بحيث أصبح عدد القطع الواجب انتاجها وفقاً للمعايير الجديدة مائة قطعة بدلاً من ثمانين قطعة خلال ساعات العمل اليومي الثماني ، وإذا بقي الأجر اليومي للعامل أربعة دولارات ففي الحالة الأولى يكون معدل أجر القطعة ٤٠٠ سنت

الواحدة — = ٥ سنت . ويصبح معدل أجر القطعة الواحدة في حالة تغيير معايير العمل ٨٠ قطعة ٤٠٠ سنت

إلى مائة قطعة في ثماني ساعات على الشكل التالي = — = ٤ سنتات . ١٠٠ قطعة

إن نظام أو شكل أجر القطعة يحقق بعض المزايا لصاحب رأس المال ومن أهم هذه المزايا :

أولاً - سهولة الرقابة :

إذ أن وضع معايير للعمل يتحدد بموجبها عدد القطع الواجب إنتاجها خلال وحدة ما من الزمن يسهل عملية الرقابة على كمية ونوعية المنتجات التي يحققها العامل في عملية الإنتاج ، حيث لا تخضع الرقابة إلى الإسلوب العشوائي وإنما تم في مثل هذه الحالة بالمقارنة مع المقاييس الإنتاجية المحددة .

ثانياً - ربط الأجر بالإنتاج :

ففي نظام أجر القطعة لا يدفع الأجر مقابل أي جهد من العمل ماعدا الجهد أو العمل الذي يحقق المقاييس التي يحددها صاحب العمل . فإذا افترضنا على سبيل المثال أن معيار إنتاج القطعة الواحدة ستون دقيقة وأن معدل أجر القطعة الواحدة نصف دولار ، فلو استغرق عامل ما في إنتاج هذه القطعة وقتاً يفوق المعيار الزمني المحدد وكان على سبيل المثال ثمانين دقيقة ، فلا يتقاضى هذا العامل أي أجر إضافي مقابل الجهد الإضافي الذي بذله خلال العشرين دقيقة الأخيرة . وبذلك تصبح الغاية من اللجوء إلى استخدام نظام أجر القطعة أكثر وضوحاً إذ أن استخدام هذا الإسلوب يحث العامل على التزيد بمعايير العمل المحدد ويدفعه إلى تكثيف العمل وبذلك أقصى طاقته حتى يحقق إنتاج عدد القطع المطلوبة ويضمن بالتالي الأجر الضروري لتجديد قوة عمله .

إن لكل من شكل أجر الوقت وأجر القطعة مزاياه ومساوئه بالنسبة لصاحب رأس المال . فإذا كان نظام أجر الوقت بالرغم من مزاياه يفتقر إلى ميزة ربط الأجر بالإنتاج فإن إحدى مساوئه نظام أجر القطعة هي صعوبة تفسير معايير نتائج العمل بين فترة وأخرى إذ أن مثل هذا التغير يستلزم دراسة فنية دقيقة فضلاً عن الإنعكاسات السلبية التي يسببها تخفيض أجر القطعة الواحدة في أوساط العاملين وقد يصطدم أي تخفيض في معدل أجر القطعة الواحدة بمعارضة عمالية يصعب معها إجراء أي تغيير في المعدل المقرر للقطعة الواحدة .

إذن يتوقف تطبيق كل من نظام أجر الوقت ونظام أجر القطعة على الكثير من

الإعتبرات الإقتصادية والفنية والسياسية . ومن هذه الإعتبرات تطور المستوى التكنيكي وانعكاسه على الأجور ومنها أيضاً الدور الذي تلعبه النقابات العمالية في تحديد الأجور في النظام الرأسمالي .

ومن الوجهة التاريخية كان استخدام نظام أجر الوقت ممكناً في المراحل الأولى المبكرة في تاريخ النظام الرأسمالي . ففي هذه المراحل كان العمل اليدوي هو الشكل الشائع في عملية الإنتاج . ونتيجة لاستخدام العمل اليدوي لم تكن انتاجية العمل مرتفعة بحيث تتطلب وضع معايير دقيقة لعدد القطع الواجب انتاجها . ومن أجل ذلك كان تطبيق نظام أجر الوقت ممكناً . وفي مرحلة متقدمة من الإنتاج ومع دخول الآلة بصورة خاصة إلى عملية الإنتاج ، أصبح استخدام أجر القطعة ضرورياً نظراً للإهتمام بزيادة انتاجية الآلة واستغلالها استغلالاً كاملاً .

في الظروف الحالية التي تحيط بعملية الإنتاج في النظام الرأسمالي والتي تتميز بإحداث ثورة علمية - تقنية في أساليب وطرق الإنتاج عن طريق استخدام الآلات الأوتوماتيكية وغيرها من الأساليب التكنولوجية الحديثة ، في مثل هذه الظروف الحليمة فإن انتاج أكبر كمية ممكنة من السلع يرتبط مباشرة بسرعة العمل الآلي في انجاز العمليات الإنتاجية المختلفة . وفضلاً عن ذلك فإن أولى النتائج المترتبة على ادخال تغييرات مستمرة في الأساليب التكنولوجية هي الزيادة المستمرة في انتاجية العمل . وفي ظل هذه الظروف المتغيرة باستمرار يصبح من الصعوبة بمكان وضع معايير ثابتة ودقيقة لعدد القطع أو السلع الواجب انتاجها خلال وحدة الزمن . أضف إلى ذلك تضائل دور العمل الجسدي في عملية الإنتاج . كل هذه العوامل تجعل من استخدام نظام أجر القطعة أمراً في غاية الصعوبة . ويصبح نظام أجر الوقت أكثر ملاءمة منه في ظل هذه الظروف . ففي الولايات المتحدة تقاضى نسبة كبيرة من العمال الأجر على أساس أجر الوقت . ويتضاءل استخدام نظام أجر القطعة في الفروع الإنتاجية التي تلجأ إلى ادخال الوسائل التقنية الحديثة على عملية الإنتاج .

٢ - ٣ - نظام أجر الحوافز :

خلال القرن الحالي ظهرت في الدول الرأسمالية أنظمة وأشكال أخرى للأجر وتهدف هذه الأنظمة إلى تجنب المساواة التي تنجم عن أشكال أجر الوقت وأجر القطعة . ومن حيث الجوهر فإن هذه الأنظمة ماهي إلا عبارة عن أشكال معدلة لنظام أجر الوقت وأجر القطعة معاً . أي أنها تقوم على محاولة الجمع بين مزاي كل من نظام أجر الوقت ونظام أجر القطعة وذلك باستخدام أساليب حديثة في تحديد الأجر تهدف إلى زيادة معدلات الربح إلى أقصى حد ممكن . ولو أن هذه الأنظمة ذات محتوى واحد إلا أنه من الممكن تصنيفها بغرض تسهيل البحث إلى الأنظمة التالية :

٢ - نظام تاييلور :

ويعد نظام تاييلور أول شكل من أشكال أجر الحوافز ويهدف هذا النظام إلى إيجاد أفضل الأساليب في تنظيم وعقلانية العمل . ويعتمد هذا النظام على فكرة أساسية وهي تحديد المقياس الزمني لكل حركة من الحركات مهما كان نوعها والتي يقوم بها العامل أثناء قيامه بعملية العمل . ولقياس الزمن تستخدم عادة وسائل حديثة للقياس مثل أجهزة الأفلام التي تقوم بتصوير وتحليل حركات ومراحل العمل المختلفة . ويتم عادة لتحقيق هذا الغرض اختيار أفضل العمال وأكثرهم مهارة .

وباستخدام هذه الوسائل الحديثة يصبح من الممكن تحديد الوقت اللازم لإنجاز كل حركة من حركات العامل وذلك على أساس أصغر وحدة زمنية ممكنة فقد تكون وحدة القياس الزمني ثانية واحدة أو جزءاً ما من الثانية . وتبدو أهمية هذه الأساليب في التنظيم العقلاني للعمل عن طريق اختصار بعض الحركات أو المراحل القصيرة غير الضرورية لإنجاز عملية العمل . إذ يصبح بالإمكان إلغاء بعض الحركات التي يقوم بها العامل والتي يستغرق إنجازها زمناً ما والتي لا تعد ضرورية لإنتمام عملية العمل وإنما تصبح عائقاً أمام زيادة انتاجية العمل ، أي زيادة عدد السلع المنتجة إلى أقصى حد ممكن خلال أقصر فترة زمنية ممكنة .

ونتيجة لهذه الأبحاث حول عقلانية وتنظيم العمل يمكن التوصل إلى وضع أفضل

معايير للعمل . وهذه المعايير تحدد أعلى كمية من القطع الممكن انتاجها خلال وحدة الزمن في الظروف والشروط الحالية القائمة في عملية الإنتاج . وبعد انجاز هذه المرحلة يحدد معدلان للأجور :

الأول: ويمثل الحد الأدنى من معدل وقيمة الأجر ، مثلاً " أن يكون الحد الأدنى ٨٠٪ من تعرفه الأجر وعلى أساس الحد الأدنى للأجور تتحدد قيمة أجر العمال الذين لم يحققوا أثناء عملية العمل المعايير المثلى لإنتاجية العمل .

الثاني: ويمثل الحد الأعلى من معدل وقيمة الأجر مثلاً " أن يكون الحد الأعلى ١٢٠٪ من تعرفه الأجر وعلى أساس هذا المعدل تحسب قيمة الأجر بالنسبة للعمال الذين تجاوزوا أثناء العمل المعايير المحددة لإنتاجية العمل . فلو تجاوز أحد العمال مثلاً " معايير العمل بنسبة ١١٠٪ فإن الأجر يحسب على أساس النسبة العليا المحددة لمعدل الأجر أي $1,20 \times 110 = 132\%$ من تعرفه الأجر .

ويبدو واضحاً أن الغاية من وضع معايير مثلى لإنتاجية العمل إلى جانب وجود معدلين للأجور هي حث العمال على تحقيق المعايير المطلوبة وتحقيق أعلى قيمة ممكنة للأجر وهذا النظام للأجر يقوم بوظيفة الحافز من أجل زيادة إنتاجية العمل وتحقيق أقصى معدلات الربح الممكنة .

ب - نظام هيلسي وروفسان :

فيما بعد ظهرت أشكال جديدة لنظام أجور الحوافز في الدول الرأسمالية وتعتمد هذه الأشكال الجديدة لأجور الحوافز على زيادة معدل الأجر بنسبة معينة فيما إذا تجاوز العامل المعايير والمقاييس المحددة لإنتاجية العمل . وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين نوعين من أنواع زيادة نسبة معدل الأجر .

الأول : نسبة ثابتة في زيادة معدل الأجر :

إذ يقوم نظام هيلسي على تحديد نسبة ثابتة لزيادة معدل وقيمة الأجر في حال تجاوز المعايير المحددة لإنتاجية العمل . كأن تكون هذه النسبة الثابتة ٥٪ من معدل

فإذا تجاوز أحد العمال معايير العمل بنسبة ١١٠٪ فإن الأجر يزيد بنسبة ١٠٥٪. بينما من المفروض أن يزيد بنفس النسبة وهي ١١٠٪ كما هو الحال في نظام أجر القطعة وفي حال وجود نسبة ثابتة لزيادة معدل الأجر سيئد العامل أقصى جهد ممكن لزيادة معايير العمل حتى يحقق أكبر قيمة ممكنة من الأجر .

الثاني : نسبة متناقصة في زيادة معدل الأجر :

وقد اعتمد هذا النظام روفان حيث تناقص نسبة الزيادة في معدل الأجر كلما ازدادت نسبة التجاوز في معايير العمل . فعلى سبيل المثال إذا تجاوز أحد العمال معايير العمل بنسبة ١١٠٪ بدلاً من ١٠٠٪ فقد تكون نسبة زيادة معدل الأجر ١٠٥٪ . ولكن إذا بلغت نسبة التجاوز في معايير العمل في المرة القادمة ١٢٠٪ فإن نسبة التزايد في معدل الأجر لا تكون ١١٠٪ كما هو الحال في نظام هيلسي وإنما تتزايد هذه النسبة بصورة متناقصة فقد تكون على سبيل المثال ١٠٨٪ بدلاً من ١١٠٪ .. وهكذا يتزايد الأجر وفق معدلات متناقصة لانتساب مع تزايد معدلات التجاوز في معايير العمل . وهذا النظام يحث العامل على تكثيف العمل بدرجة أكثر من الأنظمة الأخرى .

ج - نظام المشاركة بالربح ونظام العلاوات :

وهو شكل من أشكال أجر الحوافز ، فإلى جانب الأنظمة والأشكال التي سبق شرحها ظهرت أشكال أخرى الغرض منها أيضاً خلق الحافز لدى العمال لزيادة انتاجية العمل . وهي ما تسمى بنظام المشاركة بالربح . وتعتمد هذه الأنظمة على منح العمال نسبة ما من الربح إلى جانب الأجر المحدد . أن دفع نسبة ما من أرباح رأس المال مستعمل دون شك على حث العمال على زيادة انتاجية العمل وزيادة حجم الأرباح وتبرهن التجربة في تطبيق مثل هذه الأنظمة على زيادة حجم ومعدل الربح السنوي الرأسمالي .

ومن أشكال الحوافز هناك نظام العلاوات . فقد أدخل هذا النظام بعد إجراء تجارب عديدة لتحديد العلاوة المناسبة لبعض المعايير الكمية والنوعية في العمل وتبلغ

الملاوة إلى جانب الأجر على شكل مكافأة للعمال الذين يتجاوزون المعايير المألوفة لإنتاجية العمل . وقد تأخذ الملاوة شكل الملاوة الفردية أو تأخذ أحياناً أخرى شكل الملاوة الجماعية . وهذا الشكل الأخير أصبح أكثر الأشكال شيوعاً في نظام الملاوات . إذ يعمل على حث مجموعات العمال التي تشترك بعمل واحد على تجاوز معايير العمل وتصبح الملاوة بمثابة الحافز لتحقيق هذا الغرض .

٢ - ٤ - نظام التقييم التحليلي للعمل :

منذ سنوات عديدة بديء في الولايات المتحدة وألمانيا الغربية وفرنسا بصورة خاصة وعلى نطاق واسع تطبيق شكل آخر من أشكال وأنظمة الأجور وهو ما يسمى بنظام التقييم التحليلي للعمل . ويعتمد هذا النظام على استخدام أساليب من طبيعة خاصة في تحديد تفرقة أو مقلدر الأجر . فهذا النظام يقوم بتحديد علامات لكل نوع من أنواع العمل وذلك انطلاقاً من معايير ومهام معينة يتوجب على العمال تحقيقها . حيث أن كل نوع من أنواع العمل يتطلب مقدرة بدنية وذهنية معينة ومستوى معيناً من التأهيل والخبرة . وهكذا تعطى علامة معينة لكل درجة من درجات المقدرة البدنية والذهنية والخبرة وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل التي تعرقل تنفيذ العمل مثل حوادث المرض وغيرها . وبعد تحديد علامة لكل من هذه العناصر يتم تقسيم العمال إلى مجموعات . وكل مجموعة تقوم حسب تحديد العلامات بعمل معين ويحدد لكل من هذه المجموعات قيمة الأجر الملائم للدرجة العلامات المحددة .

ويمكن بعد دراسة الأنظمة المختلفة للأجور الإستنتاج بأنه نظراً لارتباط الأجر مباشرة بإنتاجية العمل فإن صاحب رأس المال يبحث باستمرار عن أفضل الوسائل وأكثرها عقلانية لتحديد قيمة الأجر بهدف تحقيق أقصى معدلات الربح الرأسمالي .

البحث الثاني

الأجر الاسمي والأجر الحقيقي

وعوامل تغيير أجر العمل

١ - الأجر الإسمي والأجر الحقيقي :

تضمنت الفقرات السابقة دراسة أشكال الأجر . وهذه الدراسة أوضحت مختلف الأسس التي تتخذ في تحديد الأجر في النظام الرأسمالي . كما أصبح واضحاً أن الهدف الأساسي من تغيير أشكال الأجر والانتقال من شكل إلى آخر هو تكثيف العمل وزيادة انتاجية العمل إلى أعلى مستوى تسمح به ظروف الإنتاج .

ولكن مهما اختلف شكل الأجر سواء أكان على أساس الوقت أم القطعة أم غيرها فإننا في جميع الأحوال يجب أن نميز بين نوعين من الأجر .

الأول - الأجر الإسمي :

وهو يمثل الأجر النقدي أو كمية النقود التي يحصل عليها العامل ويطلق عليه عليه أحياناً بالأجر النقدي الإسمي .

الثاني - الأجر الحقيقي :

أما الأجر الحقيقي فهو يمثل كمية ونوعية السلع والخدمات الاستهلاكية المختلفة التي يتمكن العامل من الحصول عليها عندما يقوم بعملية تحويل الأجر النقدي إلى سلع وخدمات ضرورية في السوق . وأن كمية ونوعية السلع والخدمات التي يحصل عليها العامل هي التي تحدد المستوى المعيشي الحقيقي وتحدد الظروف المختلفة التي يتم فيها تجديد قوة العمل .

ويمكن الإشارة أيضاً إلى أنه في المراحل الأولى من تطور النظام الرأسمالي انتشر ويلدجات متفاوتة ما يسمى بالأجر الطبيعي : وحسب الأجر الطبيعي فإن العامل لا يحصل على كامل أجره على شكل نقدي . فقد كان يلغ القسم الأول على شكل نقدي والقسم الثاني على شكل سلع مختلفة . وقد ظل الأجر الطبيعي قائماً في روسيا

١

حتى عام ١٩١٠ حيث كان يلغ — من أجر العامل على شكل سلع استهلاكية .

١٠

وكانت تقوم بهذه المهمة محلات تجارية تابعة مباشرة المؤسسات الصناعية . وكانت هذه المحلات هي التي تحدّد سعر ونوعية هذه السلع . وتدرجياً اختفى الشكل الطبيعي للأجر في الدول الرأسمالية . وأصبح الأجر النقدي هو الشكل الشائع للأجر في هذه الدول .

بعد تقسيم الأجر إلى نوعين . الأجر النقدي والأجر الحقيقي يصبح بليياً القول بأنه لا يجوز النظر إلى مستوى الأجر من زلوية الأجر النقدي الذي يتقاضاه العامل . لكن ما هو أهم من الأجر الإسمي هو الأجر الحقيقي أي القيمة الحقيقية التي يمثلها الأجر النقدي والتي تتمثل في كمية ونوعية السلع والخدمات التي يحصل عليها العامل مقابل الأجر النقدي في السوق .

إن تحليل العلاقة القائمة بين الأجر الإسمي النقدي وبين الأجر الحقيقي يقودنا إلى الكشف عن وجود علاقة غير ثابتة وغير متوازية بين نوعي الأجر الإسمي والحقيقي إذ أن هذه العلاقة بين الأجر النقدي والأجر الحقيقي تظهر بأشكال مختلفة .

الأول: زيادة الأجر الإسمي النقدي مع بقاء أسعار السلع الاستهلاكية ثابتة في السوق
ففي هذه الحالة يمكن القول أن هناك زيادة في الأجر الحقيقي لأن العامل يستطيع الحصول على كمية أكبر من السلع والخدمات نتيجة زيادة الأجر النقدي مع ثبات الأسعار في السوق .

الثاني: زيادة الأجر الإسمي النقدي بنسبة أقل من زيادة الأجر الحقيقي . فلو ارتفع

الأجر الإسمي النقدي بنسبة ٥٪ وارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية في السوق إلى ١٠٪. لكن في مثل هذه الحالة انخفاض في مستوى الأجر الحقيقي . ذلك لأن الزيادة في أسعار السلع الاستهلاكية تكون في هذه الحالة أكبر من الزيادة النسبية في الأجر الإسمي . أي أنه بالرغم من ارتفاع الأجر الإسمي النقدي فإن العامل سيحصل على كمية أقل من السلع والخدمات .

الثالث: زيادة الأجر الإسمي النقدي بنسبة متوازاة مع زيادة الأجر الحقيقي . فلو ارتفع الأجر الإسمي النقدي بنسبة ٥٪ . وبالمقابل ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية بنفس النسبة أي ٥٪ فإن العامل يحافظ في هذه الحالة على مستوى الأجر الحقيقي بالرغم من زيادة الأجر الإسمي وذلك نظراً لارتفاع الأسعار بنفس نسبة زيادة الأجر الإسمي .

وهكذا يصبح من البديهي عند دراسة وتحليل العلاقة بين الأجر الإسمي النقدي وبين الأجر الحقيقي أن نأخذ بالاعتبار العوامل التالية :

العامل الأول :

وهو كمية النقد التي يحصل عليها العامل والتي تمثل مستوى الأجر الإسمي النقدي .

العامل الثاني :

مستوى أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية الضرورية لتجديد قوة العمل وحياة عائلة العامل . لأن ارتفاع أو انخفاض أسعار هذه السلع والخدمات هي التي تحدد المستوى المعاشي للعامل وعائلته . ويصبح بالتالي من الخطأ النظر إلى مستوى الأجر من زاوية الأجر الإسمي النقدي فقط .

العامل الثالث :

معدل أو نسبة الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة التي تؤدي إلى تخفيض

الرواتب . الأجور . فمن المعلوم أن شكل الضريبة المباشرة يكون على شكل اقتطاع مباشر من الرواتب والأجور بنسبة قد تختلف بين حين وآخر كأن نقول مثلاً أن نسبة الضريبة المباشرة على دخل الرواتب والأجور هي ١٠٪ من القيمة الكلية للأجر كما قد تفرض الضرائب والرسوم بصورة غير مباشرة مثلاً فرض ضريبة أو رسم على أسعار بعض السلع الاستهلاكية (كالرسوم المفروضة على السكر أو غيره) . وهذه الأشكال الضريبية المباشرة وغير المباشرة تؤدي إلى تخفيض الأجر النقدي والأجر الحقيقي وتتحول إلى شكل من أشكال إيرادات الميزانية العامة للدولة .

إن هذه العوامل مجتمعة هي التي تحدد مستوى الدخل الحقيقي والفعلي . ولتوضيح العلاقة بين هذه العوامل فنقترض ، على سبيل المثال ، أن الأجر النقدي في فترة ما بلغ ٥٠٠ - دولار وبلغت الضرائب المباشرة والحسميات الأخرى مثل حسميات التأمين الإجتماعي والصحي - ١٠٠ - دولار فإن الأجر النقي الصافي يصبح في هذه الحالة - ٤٠٠ - دولار ، وهو الدخل أو الأجر الصافي الذي يتصرف به العامل في شراء السلع والخدمات الضرورية في السوق . وباختصار فإن كمية ونوعية السلع والخدمات التي يحصل عليها العامل في السوق هي التي تحدد المستوى المعيشي للعامل أو بكلمة أخرى هي التي تحدد الدخل الحقيقي . فلو افترضنا أن تغيراً ما حدث في مستوى الأجر النقدي بحيث ارتفع بنسبة ١٠٪ فإن الدخل النقدي يصبح في هذه الحالة - ٥٥٠ - دولار . فإذا بقيت العوامل الأخرى على حالها أي دون تغير في مستوى الأسعار ونسب الضرائب فلا شك أن العامل يستطيع في هذه الحالة شراء كمية أكبر من السلع والخدمات في السوق مما يؤدي إلى ارتفاع في مستوى الأجر أو الدخل الحقيقي . أما إذا رافقت هذه الزيادة في الدخل النقدي زيادة أكبر منها في أسعار السلع والخدمات أو زيادة جديدة في النسب الضريبية بحيث بلغت نسبة ارتفاع الأسعار ١٥٪ فإن العامل لا يتمكن من الحصول على نفس الكمية السابقة من السلع والخدمات مما يؤدي إلى انخفاض في مستوى الدخل أو الأجر الحقيقي وذلك بالرغم من ارتفاع الأجر الإسمي النقدي . أما إذا ارتفعت الأسعار والضرائب بنفس نسبة الزيادة في الأجر الإسمي النقدي فإن العامل في هذه الحالة سيحافظ على المستوى السابق للدخل الحقيقي .

إن ظاهرة التضخم المتمثلة في ارتفاع أسعار السلع والخدمات تؤثر بدون شك تأثيراً سلبياً على مستوى الدخل الفردي الحقيقي فيما لو كانت معدلات زيادة التضخم أي معدلات زيادة أسعار السلع والخدمات أعلى من زيادة معدلات ارتفاع الأجر الإسمي التقدي . أما إذا تعادلت معدلات زيادة التضخم مع معدلات زيادة الأجر التقدي الإسمي فلا يحدث عندئذ أي تغير في مستوى الدخل الحقيقي . كما أن زيادة الدخل التقدي الإسمي وفق معدلات أعلى من زيادة معدلات التضخم ستؤدي إلى ارتفاع في مستوى الدخل الحقيقي .

٢ - العوامل الأساسية في تغير قيمة ومستوى أجر العمل :

بعد أن ميزنا بين مفهوم الأجر الإسمي التقدي ومفهوم الأجر الحقيقي وأوضحنا العلاقة المتبادلة بينهما لا بد من البحث في العوامل المختلفة التي تؤدي إلى تغير في مستوى وقيمة أجر العمل . إذ يلاحظ في الحياة العملية أن أجر العمل لا يبقى ثابتاً وإنما يتغير باستمرار بفعل الكثير من العوامل . فإذا كانت الغاية النهائية من استخدام أجر العمل هي تجديد طاقة وقوة العمل فإن تحقيق هذه الغاية لا يتم في ظروف اقتصادية ثابتة لأن هذه الظروف خاضعة لمجموعة من التغيرات في المستوى والتطور الاقتصادي . وطالما أن الظروف والعلاقات الاقتصادية في تغير ديناميكي مستمر فإن مقدار وقيمة أجر العمل كلحدي الظواهر والعلاقات الاقتصادية لا يبقى بالتالي في حالة الثبات وإنما في حالة التغير المستمر . فقد يزداد أو ينقص مقدار أجر العمل . إذن لا بد من معرفة العوامل التي تؤدي إلى مثل هذا التغير في أجر العمل . وفي الواقع هناك عوامل متعددة ذات تأثير مختلف على تغير مستوى أجر العمل . ومن هذه العوامل ما يساعد على تخفيض أجر العمل ومنها ما يستلزم زيادة أجر العمل وهذه العوامل هي :

٢-١ - عوامل انخفاض أجر العمل :

يرجع هذا العامل بصورة أساسية إلى زيادة انتاجية العمل . وبعد زيادة انتاجية العمل العامل الرئيسي الذي يساعد على تخفيض الأجر التقدي الضروري لتجديد قوة العمل . فقد أشرنا مراراً إلى أن زيادة انتاجية العمل تعني زيادة عدد السلع المنتجة

خلال وحدة الزمن وهي الساعة الواحدة . فلو افترضنا أن انتاجية العمل كانت وحدتين من السلع في الساعة الواحدة ثم تضاعفت نتيجة لتحسين شروط الإنتاج كإدخال وسائل حديثة على عملية الإنتاج بحيث أصبح عدد الوحدات المنتجة خلال الساعة الواحدة أربع وحدات بدلاً من وحدتين ، فإن انتاجية العمل تكون قد تضاعفت وفي حالة تضاعف انتاجية العمل على هذا الشكل فإن انتاج الوحدة الواحدة يتم خلال ربع ساعة بدلاً من نصف ساعة ، وهكذا تتناقص تكلفة الإنتاج وتكلفة العمل المبذول في انتاج السلعة الواحدة ، ومن جهة أخرى فإن انخفاض التكلفة يعني انخفاضاً في قيمة وسعر السلعة في السوق .

فلو حدث مثل هذا الأمر في انتاج السلع الاستهلاكية بحيث تضاعفت انتاجية العمل في انتاج هذا النوع من السلع فمن المنطقي والطبيعي أن تنخفض أسعار السلع الاستهلاك الفردي إلى نصف الأسعار السابقة والتي كانت سائدة في السوق . وفي وجود مثل هذه الحالة فإن العامل لا يحتاج إلى نفس الكمية من الأجر الذي كان يتقاضاه سابقاً لشراء السلع الاستهلاكية الضرورية . حيث أن نصف مقدار الأجر السابق يكفي في حال انخفاض الأسعار إلى النصف للحفاظ على مستوى الدخل الحقيقي . فإذا انخفضت أسعار السلع بنسبة ٥٠٪ فإن ٥٠٪ من الأجر النقدي السابق يكون كافياً لشراء نفس الكمية من السلع الاستهلاكية الضرورية لتجديد قوة العمل .

إلى جانب هذا العامل الأساسي في انخفاض أجر العمل يوجد هناك أيضاً عوامل أخرى تساعد على تخفيض أجر العمل . فمن المعلوم أن زيادة الطلب على قوة العمل في النظام الرأسمالي قد دفعت إلى دخول المرأة وبعض أفراد العائلة الواحدة كالأطفال إلى عملية الإنتاج . إن اشتراك عدد أكبر من أفراد العائلة في عملية الإنتاج سيزيد بلون شك من مجموع الدخول التقليدية الإسمية للعائلة الواحدة . إن زيادة عدد الدخول الفردية للعائلة الواحدة ستتيح الفرصة إلى انقاص الأجر النقدي الإسمي للفرد الواحد طالما أن تزايد عدد الدخول الفردية يصبح كافياً لإستمرار حياة العائلة الواحدة . بينما لو اعتمد مستوى الحياة للعائلة على دخل فرد واحد فقط من أفرادها فلا بد في هذه الحالة من أن يكون الأجر النقدي لهذا الفرد الواحد مرتفعاً حتى يلبي المتطلبات المعيشية الضرورية للعائلة واحتياجاتها المختلفة .

بـ - عوامل زيادة أجر العمل :

إلى جانب وجود العوامل التي تساعد على تخفيض الأجر التقليدي توجد عوامل أخرى تستدعي زيادة قيمة أجر العامل . وفي هذا الصدد يمكن ذكر العوامل التالية التي تساعد على زيادة أجر العمل :

أولاً - عامل تزايد الإحتياجات الفردية :

من المعلوم أن الإحتياجات الفردية وكذلك وسائل اشباعها لا تبقى ثابتة وإنما هي في حالة تغير مستمر . فمع مرور الزمن تتطور وتزداد هذه الإحتياجات الفردية كما ونوعاً . ففي مرحلة معينة تصبح بعض الحاجات التي كانت تعد كمالية في السابق من الحاجات الضرورية . وهكذا تتغير مع التقدم الإقتصادي والإجتماعي الحاجات الفردية المادية والثقافية الضرورية لتجديد قوة العمل . إذ يلاحظ في الوقت الحاضر تزايد الحاجات الفردية المختلفة مع تزايد وتنوع المنتجات المختلفة . وهذا التطور الكمي والنوعي في المستوى المعاشي للفرد يؤدي إلى ضرورة زيادة الأجر حتى يمكن مواجهة المتطلبات الإستهلاكية الفردية المتزايدة .

ثانياً - عامل تكثيف العمل :

لقد أشرنا سابقاً إلى أن صاحب رأس المال يلجأ إلى تكثيف العمل إلى أقصى درجة ممكنة وذلك بهدف الإستغلال السريع والأمثل لوسائل الإنتاج وتحقيق الحد الأقصى من انتاجية العمل والربح . ومن أجل ذلك يستخدم صاحب رأس المال كل الوسائل الممكنة للرقابة على العمل والحوافز المختلفة من أجل تكثيف العمل أي زيادة وتركيز الجهد الذي يبذله العامل في عملية العمل . إلا أن تكثيف العمل المبذول في عملية العمل يستلزم تزايداً في اتفاق الطاقة الجسدية والذهنية . ومن جهة أخرى فإن تزايد الإتفاق في الطاقة الجسدية والذهنية يتطلب تزايداً في كمية السلع والخدمات الضرورية لتعويض الإستهلاك الكثيف في طاقة العمل . أي أن ذلك يستدعي زيادة أجر العمل .

إن التطور التكنيكي والعلمي يتطلب مستوى معيناً من المعرفة العلمية والتأهيل الفني . وفي الوقت الحاضر يتزايد هذا التطور بوتائر سريعة وهو يفرض باستمرار ارتفاعاً في مستوى العاملين الفني والعلمي . فالشروط التكنيكية المستجدة تجعل عملية الإنتاج أكثر تعقيداً من السابق . وهي تتطلب من العاملين تركيزاً ذهنياً وتكيفاً شديداً في العمل حتى يمكن التحكم في العمليات الإنتاجية المعقدة . إن هذه الشروط الجديدة تستلزم بدون شك زيادة الأجر لتعويض استهلاك الطاقة الذهنية التي يستلزمها التكيف المتزايد في عملية العمل .

ثالثاً - عامل مستوى التأهيل والمهارة :

إن أجر العمل يتحدد وفق اعتبارات تتعلق بدرجة التأهيل الفني والخبرة والمهارة ومع اختلاف درجات التأهيل والمهارة تختلف بالتالي أجور العمال . فمن الطبيعي أن يرتفع مقدار الأجر كلما ارتفع مستوى التأهيل والمهارة . ولهذا الاعتبار أهمية في الوقت الحاضر في تحديد مقدار الأجر . فكما أشرنا إلى أن المتطلبات الحالية لعملية الإنتاج التي يفرضها ارتفاع المستوى التكنيكي والعلمي تستلزم وجود مستوى معيناً من المعرفة والخبرة العلمية . يلاحظ حالياً التضاؤل النسبي لدور العمل اليدوي وتزايد المكانة التي يحتلها العمل الذهني في عملية الإنتاج . وهذا التغير النوعي في طبيعة العمل يشترط في نفس الوقت زيادة في أجر العمل .

رابعاً - تأثير عوامل العرض والطلب في سوق العمل :

بالإضافة إلى العوامل السابقة التي يساعد البعض منها على تخفيض أجر العمل بينما يستدعي البعض الآخر زيادة أجر العمل توجد عوامل أخرى لها أيضاً تأثيرها على أجر العمل وهي عوامل العرض والطلب على قوة العمل في سوق العمل .

ومن المفيد قبل أن نتطرق إلى تأثير هذه العوامل التذكير بتأثير عوامل العرض والطلب على سعر السلع في السوق . فقد رأينا عند البحث في نظريات القيمة أن نظرية العرض والطلب تعد السعر أو القيمة متحدين بفعل عوامل العرض والطلب في السوق

فإذا ازداد الطلب على سلعة ما عن العرض على هذه السلعة فإن السعر يرتفع في السوق وعلى العكس فإن انخفاض الطلب عن العرض سيؤدي إلى انخفاض القيمة أو السعر في السوق . بينما تعد نظرية القيمة في العمل أن القيمة لاتتحدد بفعل العرض والطلب وإنما بكمية العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج السلعة . إلا أن نظرية القيمة في العمل تعد أيضاً عوامل العرض والطلب مؤثرة على سعر السلعة في السوق . فقد ينحرف السعر عن القيمة ارتفاعاً عندما يزداد الطلب عن العرض بينما ينحرف السعر عن القيمة انخفاضاً إذا قل الطلب عن عرض السلعة في السوق .

إن هذه القاعدة تنطبق بشكل أو بآخر على أجر العمل في النظام الرأسمالي . حيث يتأثر تحديد أجر العمل بعوامل عرض قوة العمل والطلب على هذه القوة في سوق العمل . وأن لهذا التأثير الذي تمارسه عوامل العرض والطلب في قوة العمل جوانب مختلفة ، وهذا يعني :

أولاً: في حال زيادة الطلب على قوة العمل عن العرض الموجود منها في السوق فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع مقدار أجر العمل في النظام الرأسمالي .

ثانياً : في حالة زيادة العرض في قوة العمل عن الطلب عليها في سوق العمل فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض مقدار الأجر في النظام الرأسمالي . أن زيادة العرض من قوة العمل على الطلب عليها هو ما يدعى في علم الاقتصاد السيامي بالبطالة في سوق العمل . وتعني البطالة وجود فائض من قوة العمل . أي وجود أناس يبحثون عن مكان لهم في عملية الإنتاج الاجتماعي . وهكذا يكون البطالة تأثير سلبي على مقدار أجر العمل إذ يساعد على انخفاض هذا الأجر في سوق العمل .

إلا أنه يجب معرفة وتحديد الأسباب والعوامل التي تحدد وجود أو عدم وجود البطالة أو فائض قوة العمل في سوق العمل . ونظراً للطبيعة الخاصة بقوة العمل الإنساني فإنه مما لا شك فيه إن وجود أو عدم وجود الفائض في قوة العمل أو البطالة يخضعان إلى أسباب وعوامل واعتبارات تختلف عن العوامل التي تحدد وجود فائض في عرض السلع أو زيادة في الطلب عليها في السوق . حيث أن عرض السلع في السوق يتحدد

وفق الإعتبارات والظروف التي تحيط بعملية الإنتاج كما يتأثر الطلب على السلع بعدد المشترين أو المستهلكين للسلعة في السوق . ويمكن القول بأن العوامل والإعتبارات التي تحدد وجود أو عدم وجود فائض في قوة العمل والتي تؤثر على تحديد مقدار الأجر هي :

أولاً : العلاقة بين نسبة العاملين فعلاً . وبين نسبة العاطلين عن العمل :

إذ أنه في كل مرحلة توجد طاقة معينة لاستيعاب عدد معين من العاملين في عملية الإنتاج . وفي حالة وجود نسبة من العاطلين الباحثين عن عمل فإنه هذا الفائض من قوة العمل سيقوم بالضغط على وسائل العمالة والتشغيل في محاولة لايجاد مكان للعمل في عملية الإنتاج . إن زيادة العرض من قوة العمل في مثل هذه الأحوال سيساعد على تخفيض مقدار الأجر أو إحلال عمال جدد محل العمال القدامى مقابل مقدار أدنى من أجر العمل .

ثانياً : معدلات النمو السكاني :

من المعلوم أن التزايد أو النمو السكاني يتم وفق معدلات مختلفة من بلد لآخر . ويخضع هذا النمو لاعتبارات مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية وغيرها . فقد يكون معدل النمو في بلد ما ٢,٥٪ وقد يكون ١٪ أو أقل من ذلك في بلد آخر . إلا أن درجة معدلات النمو السكاني تؤثر بالنتيجة على مستوى قوة العمل في مجتمع ما . إذ أن الإعتبارات التي تؤدي إلى زيادة معدل النمو السكاني ستؤثر بدرجات متفاوتة على فائض قوة العمل وتكون عاملاً من عوامل زيادة العرض من قوة العمل في سوق العمل .

ثالثاً : التقدم التكنيكي :

إذ أن التقدم التكنيكي في وسائل الإنتاج يكون عاملاً من عوامل زيادة البطالة في قوة العمل . فمن المعلوم أن هناك تناسباً معيناً وعلاقة عكسية بين مستوى التقدم التكنيكي ومستوى التشغيل والعمالة . فالآلات الحديثة المتقدمة في المستوى التكنيكي

تتطلب عادة عدداً من العمال أقل مما تتطلبه الآلات القديمة . فإدخال وسائل إنتاجية حديثة يؤدي عادة إلى تقليص عدد العاملين في عملية الإنتاج ، ويزيد بالتالي من عرض قوة العمل والبطالة في سوق العمل .

رابعاً : الثورات الموسمية لعملية الإنتاج :

ففي بعض المواسم قد يزداد الطلب على قوة العمل بسبب زيادة الطلب على السلع الناتجة وقد ينقص الطلب على قوة العمل في مواسم أخرى حين يتضاءل الطلب على هذه السلعة في السوق وينعكس ذلك في تقليص عملية الإنتاج وتقليص عدد العاملين فيها .

وفي حالة الإرتفاع الشديد في معدلات البطالة وفائض قوة العمل قد ينخفض أجر العمل إلى الحد الأدنى الذي يكون فيه أقل من مستوى المتطلبات الضرورية من السلع والخدمات الاستهلاكية اللازمة لتجديد قوة العمل . إذ يصبح من غير الممكن الحصول على السلع والخدمات الكافية مقابل الأجر المتدني عن الحد الضروري . والقائمة التالية تبين العلاقة بين تغيرات مستوى الأجور في الصناعة الإستخراجية ونقل السكك الحديدية وصناعة البناء في الولايات المتحدة وذلك منذ بداية الأزمة الاقتصادية العالمية المعروفة في الثلاثينيات من هذا القرن وحتى عام ١٩٣٧ (١) :

السنة	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧
المعدل الوسطي السنوي لأجر العمل	١٠٠٪	٩٤٪	٨٤٪	٦٩٪	٦٤٪	٦٩٪	٧٤٪	٨٠٪	٨٧٪
معدل البطالة بالنسبة للعاملين	١١٪	٢٢٪	٣٥٪	٤٨٪	٤٦٪	٣٨٪	٣٦٪	٣٠٪	٢٦٪

ويلاحظ من هذه القائمة بأن أجر العمل قد انخفض ما بين الفترة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ إلى الحد الأدنى وهي الفترة التي بلغت فيها البطالة أعلى معدلاتها بالنسبة للعاملين . وكان هذا الانخفاض في أجر العمل بمعدل الثلث وذلك بمقارنة معدل الأجر للأعوام

(١) مجموعة من المراجع - الاقتصاد السياسي - الطبعة الأولى - صفحة ٢٢٥ عام ١٩٧٢

٩٣٢ - ١٩٣٣ مع معدل الأجر في عام ١٩٢٩ - وما بعد هذه الفترة والواقعة بين ٩٣٤ - ١٩٣٧ يلاحظ الإرتفاع التدريجي في معدلات الأجر مرة أخرى وذلك بسبب التناقص التدرجي في معدلات البطالة .

ج - عامل التنظيم النقابي :

من المعلوم أن غالبية العمال في الدول الرأسمالية ينتمون إلى منظمات نقابية . وأن المهمة الأساسية لهذه المنظمات النقابية هي الدفاع عن مصالح العمال الاقتصادية . ويريز دور النقابات العمالية بصورة خاصة في التأثير على تحديد وزيادة أجر العمل . وخاصة عندما ينخفض الأجر في مرحلة ما إلى الحد الأدنى الذي لا يكون فيه كافياً لتلبية المتطلبات المختلفة والضرورية لتجديد قوة العمل ، وبصورة عامة يمكن اعتبار دور المنظمات النقابية عاملاً من العوامل التي تعمل في اتجاه زيادة أجر العمل .

ودور النقابات العمالية لا يقتصر على وقف انخفاض الأجر إلى الحد الأدنى وقد أشرنا سابقاً إلى أن مستوى متطلبات تجديد قوة العمل لا يبقى ثابتاً ، حيث أن مستوى الاحتياجات الفردية يتغير كماً ونوعاً بتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتغير شروط العمل . وفي هذا المجال تقوم النقابات العمالية بدور هام في السعي من أجل زيادة أجر العمل حتى يتحقق نوع من الإتسجام أو التطابق بين مقدار الأجر والمتطلبات المستجدة والمتغيرة والضرورية لتجديد قوة العمل . وفي حال نجاح النقابات العمالية في تحقيق هذه الغاية فإن ذلك سيساعد على زيادة أجر العمل وتخمين المستوى المعاشي للطبقة العاملة .

بعد ايضاح العوامل المختلفة التي تؤثر على تحديد مستوى ومقدار أجر العمل في النظام الرأسمالي يلاحظ أن تحديد هذا المستوى تتجاذبه عوامل متباينة ومتناقضة بعضها يساعد على تخفيض أجر العمل بينما يعمل البعض الآخر على زيادة أجر العمل .

ونظراً لأهمية أجر العمل باعتباره عنصراً من عناصر تكلفة الإنتاج ونظراً لعلاقة الأجر المباشرة بنتائج العمل والربح النهائي ، فإن صاحب رأس المال يسعى إلى إيجاد

نوع من التوازن بين العوامل المؤثرة والتي تتجاذب لتحديد أجر العمل في اتجاهات متباينة . فإذا فعلت العوامل المؤثرة في زيادة أجر العمل فعلها فإن صاحب رأس المال سلباً في هذه الحالة إلى اتخاذ الوسائل التي تعمل على الحد من تأثير الإرتفاع المتردد في أجر العمل على الربح الرأسمالي . فإذا كانت عوامل زيادة تكثيف العمل وارتفاع مستوى التأهيل والخبرة والمهارة من عوامل زيادة الأجر فإن استغلال هذه العوامل نفسها يعمل في ظروف التقدم المستمر في المستوى التكنيكي والعلمي لوسائل الإنتاج على زيادة انتاجية العمل ويعمل أيضاً على تحقيق الإستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية والوسائل الإنتاجية وزيادة الربح الرأسمالي .

ثالثاً : اختلاف مستوى أجر العمل في الدول الرأسمالية :

بالرغم من وجود أشكال متشابهة للأجر في الدول الرأسمالية كأجر الوقت أو أجر القطعة أو أجر الحوافز إلا أن مستوى ومقدار أجر العمل يختلف بين دولة وأخرى من الدول الرأسمالية . ويرجع هذا الاختلاف في مقدار ومستوى الأجر بين الدول الرأسمالية إلى جملة من الشروط التاريخية والخاصة بكل من هذه البلدان . فالاحتياجات الفردية ليست واحدة في هذه البلدان وإنما تختلف من بلد لآخر . كما أن اختلاف مقدار ومستوى أجر العمل يتوقف على درجة التنظيم النقابي والتقاليد التاريخية لدور النقابات العمالية في كل بلد من البلدان الرأسمالية .

ففي روسيا بلغ أجر العمل حده الأدنى في أوائل القرن الحالي بالمقارنة مع أجر العمل الذي كان سائداً خلال تلك الفترة في الدول الرأسمالية الأخرى . فقد كان متوسط أجر العمل في روسيا خلال عام ١٩١٠ يعادل ربع متوسط أجر العمل الذي كان سائداً خلال تلك الفترة في الولايات المتحدة . ويمكن تفسير انخفاض مستوى الأجر في روسيا خلال تلك الفترة إلى تدني مستوى التطور الإقتصادي الرأسمالي فضلاً عن وجود جنود عميقة للعلاقات الإقطاعية .

أما في الولايات المتحدة فإن ارتفاع مستوى أجر العمل عما هو في البلدان الرأسمالية يرجع إلى الكثير من الإعتبارات والظروف التاريخية التي أحاطت بنشوء وتطور النظام

الرأسمالي للولايات المتحدة . ومن أهم هذه الإعتبارات .

أولاً: لقد تكونت الطبقة العاملة في ظروف تاريخية ملائمة فلم يكن هناك جلور للعلاقات الإقطاعية ولم تخضع الأراضي الشاسعة والغنية إلى استثمار سابق مما سمح بتطوير سريع للزراعة والصناعة في الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر ، مما كان له تأثير هام على زيادة أجر العمل وارتفاع مستوى المعيشة .

ثانياً: إن النقص النسبي لقوة العمل واعتماد الصناعة على هجرة العمال من البلدان الأخرى أدى إلى ضرورة تكثيف العمل . وكما هو معروف فإن تكثيف العمل يؤدي إلى اتفاق كثيف في طاقة العمل وهذا يتطلب زيادة الأجر حتى يمكن تعويض هذا الإتفاق الكثيف في طاقة وقوة العمل .

ثالثاً : إن التطور الإقتصادي السريع للولايات المتحدة خلق لها مركزاً اقتصادياً قوياً في اطار الإقتصاد العالمي . وأصبح توسع وانتشار رأس المال الأميركي في البلدان الأخرى وخاصة المستعمرات مصلواً من المصادر الأساسية لزيادة الثروة في الولايات المتحدة . وقد حققت الطبقة العاملة أو جزء منها على الأقل مزايا من جراء توزيع الثروة وكان ذلك سبباً من أسباب ارتفاع مستوى الأجر في الولايات المتحدة .

أما في البلدان المختلفة فيلاحظ عموماً انخفاض مستوى الأجور عن البلدان المتقدمة . وقد يصل الأجر في بعض هذه البلدان إلى مستوى الحد الأدنى الذي لا يكفي لتجديد قوة العمل . وترجع أسباب هذه الظاهرة إلى إعتبارات تاريخية خاصة بهذه البلدان . فلقد كان القسم الأعظم منها مستعمرات أو شبه مستعمرات تابعة مما أعاق التطور الإقتصادي ونمو الثروة القومية في هذه البلدان .

والخلاصة لقد تناول البحث :

أولاً: أشكال الأجر: إن أجر الوقت وأجر القطعة وأجر الحوافز وأساليب التقييم التحليلي تعد الأشكال الرئيسية لتطور الأجر في النظام الرأسمالي . و كل من هذه

الأشكال يعتمد على أسس معينة في حساب وتحديد الأجر .

ثانياً : إن الأجر يتخذ عادة شكل الأجر النقدي . إلا أن الأجر النقدي أو الإسمي -
يختلف عن الأجر الحقيقي الذي يمثل كمية ونوعية السلع والخدمات التي يمكن
الحصول عليها مقابل الأجر النقدي .

ثالثاً : إن الأجر غير ثابت وهو يتعرض للإنتفاض أو الإرتفاع ولكل من الإنتفاض
والارتفاع عوامله الخاصة به . كما أن هناك عوامل خاصة في كل بلد من البلدان
الرأسمالية تقف وراء اختلاف الأجور في هذه البلدان .

أسئلة نموذجية للتفكير والمساعدة على استيعاب هذا الفصل .

س ١ - ماهو المقياس الذي يتخذ في حساب أجر الوقت ؟ ماهي مزايا ومساوئ
نظام أجر الوقت ؟

س ٢ - كيف يحدد الأجر في نظام أجر القطعة ؟ هل يوجد مقياس مشترك
بين حساب أجر الوقت وحساب أجر القطعة ؟ ماهي مزايا ومساوئ أجر القطعة ؟

س ٣ - ماهي الغاية من نظام الحوافز في تحديد الأجر ؟ وماهي أشكال هذه
الحوافز ؟ ماهو المقصود بالتقييم التحليلي للأجر ؟

س ٤ - ماهو الفارق بين الأجر الإسمي والأجر الحقيقي ؟ كيف تتحدد أشكال
العلاقة بين الأجر الإسمي والأجر الحقيقي ؟

س ٥ - هل تختلف عوامل انخفاض الأجر عن عوامل زيادة الأجر ؟

الباب الثالث

راسمالية المنافسة

الراسمالية الاحتكارية

الفصل الأول

راسمالية المنافسة

١ - مفهوم المنافسة :

يقصد بمفهوم المنافسة بصورة عامة المزاومة بين المنتجين الفرديين أو أصحاب رؤوس الأموال على تصريف منتجاتهم في السوق حتى تحقق القيمة الفردية الخاصة بكل من المنتجين أو أصحاب رؤوس الأموال اعترافاً اجتماعياً . وأن تكون القيمة الفردية متعادلة أو متقاربة مع القيمة الاجتماعية العادية . وعلى أن يعتبر العمل الفردي جزءاً من العمل الاجتماعي العام والمبتول في إنتاج كمية السلعة ذات النوع الواحد والمعرضة للتبادل في السوق .

إن المنافسة حين تكتسب هذه الشمولية ، وتصبح القاسم المشترك بين المنتجين الفرديين أو أصحاب رؤوس الأموال الخاصة ، فإنها تفتح المجال للقوانين الاقتصادية لأن تقوم بفعلها وتأثيرها الخاص في آلية الإقتصاد السلمي . إن قانون المنافسة هو أحد قوانين الإقتصاد الرأسمالي وهو يكتسب صفة القانون الموضوعي الذي يمارس عمله وتأثيره بمنزل عن إرادة الأفراد الذين يزاولون عملية التبادل السلمي في السوق . وكما سئى فإن العمل العشوائي لهذا القانون يظهر بصورة خاصة في شروط المنافسة الرأسمالية الحرة .

وبغية التخفيف من التأثير العشوائي لقانون المنافسة ، فقد لجأ المتجون الصغار أو الحرفيون والتجار في مرحلة العصر الوسيط التي سبقت ظهور الرأسمالية في أوروبا إلى تشكيل ما يسمى بالعثائف الحرفية أو المهنية التي كانت تسعى إلى ضمان مصالح أعضائها من الأضرار التي تنجم عن المنافسة العشوائية في السوق . وبهذا الشكل اتخذت المنافسة بين المتجين والتجار في تلك المرحلة طابعاً خاصاً ومنظماً ومميزاً عن المنافسة الحرة التي ظهرت فيما بعد في النظام الرأسمالي .

إن السمة الأساسية للمنافسة الرأسمالية تبرز في هدف تحقيق أقصى ربح ممكن وهو الذي يسعى إليه كل من أصحاب رؤوس الأموال ، وبهذا الشكل فإن المنافسة الرأسمالية تعبر عن المحتوى الحقيقي لطبيعة رأس المال . إن التنافس الرأسمالي حول الربح يتخذ لهذا السبب بالذات طابعاً أكثر حدة وأكثر تنوعاً واتساعاً مما قد تكون عليه المنافسة بين المتجين الحرفيين الصغار . إن التنافس بين عدد كبير من أصحاب رؤوس الأموال والتجار يشمل مجالات واسعة تتعدى الحدود الوطنية إلى السوق العالمي وتؤدي بالنتيجة إلى ازاحة بعض رؤوس الأموال التي تعجز عن الإستمرار في السوق وإلى القضاء تدريجياً على المتجين الحرفيين الصغار بسبب ضآلة حجم الإستثمار لديهم والإمكانيات المحدودة والعاجزة عن مسايرة متطلبات وشروط المنافسة في السوق .

٢ - أشكال المنافسة الرأسمالية :

من الممكن تحديد أشكال المنافسة الرأسمالية وفق مقاييس عديدة . أولاً إذا اتخذنا من طبيعة النشاط الاقتصادي الإنتاجي مقياساً للتحديد يمكن القول بوجود نوعين من المنافسة .

أ - المنافسة داخل الفرع الاقتصادي الواحد .

ب - المنافسة بين الفروع الاقتصادية المختلفة .

إن المنافسة بين أصحاب رؤوس الأموال داخل الفرع الاقتصادي الواحد تؤدي

في النتيجة إلى تشكيل قيمة اجتماعية وسطية لسلعة الواحدة في السوق تقرب أو تبعد بهذا القدر أو ذلك عن القيمة الفردية لهذه السلعة والخاصة بكل من المشاريع الرأسمالية المنتجة لها . أما المنافسة بين الفروع الاقتصادية المختلفة فهي تظهر في المراحة بين أصحاب رؤوس الأموال المختلفة على تحقيق الشروط المثلى للربح ، وفي التنافس حول المجالات الفضلى للإستثمار . إن حركة رأس المال وانتقاله من فرع اقتصادي ما إلى فرع اقتصادي آخر ما هي إلا عبارة عن الأشكال التي تعكس طبيعة المنافسة في الفروع الاقتصادية المختلفة . إلا أن حركة رؤوس الأموال هذه وانتقالها من فرع إلى آخر سعياً وراء الربح الأقصى ستؤدي في النتيجة إلى إعادة التوازن بين هذه الفروع الاقتصادية المختلفة ، لتشكل معدل وسطي واحد للربح الرأسمالي . أو بكلمة أخرى فإن الأرباح العالية والأرباح المنخفضة والمتحققة في الفروع الاقتصادية المختلفة تتوازن نتيجة حركة وانتقال رؤوس الأموال بين هذه الفروع وتشكل مايسمى بالربح الوسطي السائد في السوق .

ويستتج من ذلك بأن المنافسة في هذه الحالة تقوم بوظيفة المنظم العشوائي للسعر ويسود في سوق المنافسة مايطبق عليه عادة بسعر المنافسة . إلا أن المنافسة الحرة في السوق لا تظهر في الواقع كنتيجة لحركة وانتقال رؤوس الأموال بين الفروع الاقتصادية الاقتصادية ، وإنما تأخذ من الناحية الظاهرية أشكالاً للمنافسة في السوق بين أطراف عديدة .

أ - منافسة بين البائعين .

ب - منافسة بين المشترين .

ج - منافسة بين البائعين والمشترين .

وتحدد الطبيعة التنافسية بين هذه الأطراف ، كما يبدو ذلك في السوق بتأثير فعل وقوانين وعلاقات العرض والطلب . فإن زيادة العرض عن الطلب أو العكس تؤثر بدون شك في تحديد قدرة أحد الأطراف على المنافسة وتأثيره على تحديد سعر المنافسة في السوق . إن التأثير الذي يمارسه هذا الطرف في مجال السوق يظهر في هذه

الحالة بصورة احتكار نسبي أو مؤقت . فاستطاعته أن يزيد أو ينخفض من سعر المنافسة في السوق . وهذا الإحتكار يكون نسبياً ومؤقتاً لأن استمرارية المنافسة الحرة لا تسمح باستمرارية الإحتكار .

ثانياً : قد تكون طبيعة أو نوع السلعة مقياساً لتحديد أنواع وأشكال المنافسة . وعلى أساس هذا المقياس تلبو المنافسة الحرة في السوق وفق الأشكال التالية :

أ - منافسة حول نوع واحد من السلع .

ب - منافسة بين سلع بديلة مثل المنافسة بين القمح وبين البترول أو بين السلع البلاستيكية وبين السلع المعدنية . ويطلق على هذا النوع من المنافسة بين أنواع مختلفة من السلع (المنافسة البديلة) .

ج - المنافسة حول توسيع نطاق تصريف السلعة في السوق على حساب نوع آخر من السلع . وخاصة في حالة الطلب المرن أي الطلب الذي لا يتصف بالثبات المطلق أو النسبي مثل المنافسة بين الألبسة والتلفزيون والسيارات إلخ .

ثالثاً : إن العلاقات الاجتماعية تشكل مقياساً آخر لتحديد أشكال المنافسة، وهنا نجد أن المنافسة التي يخلقها رأس المال في السوق تؤدي إلى نشوء أنواع من المنافسة لها طبيعة اجتماعية تمثل في :

أ - المنافسة بين العمال .

ب - المنافسة بين العمل ورأس المال .

إن ادخال وسائل انتاج جديدة في عملية الإنتاج يشكل عنصر منافسة يهدد استمرار العامل في عملية الإنتاج حين يؤدي ذلك إلى اخراجه من مجال الإنتاج ، ويتشكل جيش العاطلين عن العمل وهذه البطالة تؤدي بمرورها إلى نشوء المنافسة بين العمال أنفسهم بغية الحصول على أماكن عمل جديدة . والنتيجة الوحيدة لهذا النوع من المنافسة هي الضغط على الأجر وانخفاضه عن المستوى السابق .

ومن ناحية أخرى فإن المنافسة بين أصحاب رؤوس الأموال على شراء قوة العمل تؤدي إلى زيادة الأجر . إلا أن القانون الأساسي للأرباح الرأسمالية وزيادة رأس المال يقوم إلى حد ما بتنظيم العلاقة بين العرض والطلب على قوة العمل حتى لا يكون لزيادة الأجر تأثيراً سلبياً على زيادة معدل حجم الربح الرأسمالي . ويكون ذلك ممكناً بواسطة تأثير بعض القوانين الاقتصادية والإجراءات التي يلجأ إليها أصحاب رؤوس الأموال للتخفيف من حدة المنافسة فيما بينهم على قوة العمل . وليس بالإمكان في جميع الأحوال استبعاد المنافسة بين رأس المال والعمل بصورة كلية والتي تتحول إلى شكل من أشكال الصراعات الاجتماعية . وعندما يلجأ العمال إلى تنظيم أنفسهم في النقابات ، فإن ذلك يمسد رد الفعل الطبيعي للتخفيف من شدة الإنعكاسات السلبية التي تنجم عن المنافسة سواء أكانت بين العمال أنفسهم أم بين العمل ورأس المال .

٣ - المنافسة الحرة والمنهب الحر :

نعرضنا في الفقرات السابقة وبصورة عامة إلى تحديد مفهوم وأنواع المنافسة الرأسمالية . إلا أن تطور النظام الرأسمالي يؤكد وجود مرحلتين في تاريخ المنافسة الرأسمالية :

أ - المنافسة الحرة .

ب - المنافسة الاحتكارية .

ففي المنافسة الحرة لا يقف أمام منافسة رأس المال أي نوع من أنواع الاحتكار الطبيعي أو المصطنع . ورأس المال في هذه الظروف يتمتع بالحرة التامة في الانتقال والحركة بدافع تحقيق أقصى ما يمكن من الربح . وفي ظل المنافسة الحرة تشتد التناقضات نتيجة للفعل العشوائي للقوانين الاقتصادية . إلا أن المنافسة الحرة تمثل مرحلة موضوعية في تاريخ الرأسمالية وهي وليدة الثورة التي أطاحت بالعلاقات الإقطاعية .. وشهدت مرحلة ازدهارها بعد نشوء الصناعة الكبيرة خلال الثلث الثاني من القرن الماضي . وكان من أبرز ملامحها وشروطها مايلي :

٢ - حرية الحركة المطلقة لرأس المال أو الانتقال السهل من فرع اقتصادي إلى فرع اقتصادي آخر وإزالة أي شكل من أشكال الاحتكار .

ب - تطور النظام المصرفي .

ج - اخضاع معظم القطاعات الاقتصادية إلى سيطرة رأس المال .

د - توفر كثافة سكانية معينة ترفد القطاعات الاقتصادية بقوة العمل .

إن هذا التطور الموضوعي في نشوء وتطور الاقتصاد الرأسمالي قد ساهم في تطور الفكر الاقتصادي الذي تبلور في ظهور المذهب الحر أو ما يسمى أحياناً بال مدرسة الاقتصادية الحرة التي سادت الفكر الاقتصادي خاصة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر . وبينما كانت المذاهب والتيارات المعدنية والتجارية في الماضي تنادي بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية فإن المذهب الحر يتركز أساساً على فكرة إبعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي . إن المذاهب والتيارات المعدنية والتجارية التي مثلت الفكر الاقتصادي الذي كان سائداً في أوروبا وخصوصاً خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر وحتى بدايات القرن الثامن عشر ، كانت تعبر موضوعياً عن المرحلة التي سبقت الثورة الصناعية ونشوء الرأسمالية الأوربية . تلك المرحلة التي تميزت بضرورة تجميع النقد المعدني الثمين وتراكم الربح الذي تحققه التجارة الخارجية بهدف زيادة الثروة الوطنية . وقد انبثق عن تلك التيارات اتجاه ينادي بضرورة وجود سياسة اقتصادية للدولة . كما برزت في إطار هذه السياسة ثلاثة اتجاهات . أولها السياسة المعدنية التي اتبعتها بصورة خاصة كل من البرتغال وإسبانيا والتي كانت تنادي بمنع تصدير المعادن الثمينة إلى الخارج واستيفاء ثمن البضائع المصدرة بالمعادن الثمينة ، وثاني هذه الاتجاهات برز في فرنسا وتمثل بالسياسة الصناعية التي اتبناها رجل الدولة (كولير) ، وكان الهدف منها تحقيق فائض في الميزان التجاري يتمثل بالذهب أو الفضة وكان تحقيق هذا الهدف حسب رأي كولير مرهوناً

باتباع سياسة تقوم الدولة بتنفيذها وهي ترمي إلى تشجيع الصناعة الحرفية وتشجيع الصادرات الصناعية .

وبرز الإنجاز الثالث في انكلترا والذي أطلق عليه حينذاك اسم السياسة التجارية ووضع هذه السياسة رجل الدولة كرومويل . وكان يهدف من جراء اتباع هذه السياسة إلى زيادة الصادرات والحد من المستوردات والحصول عن طريق التجارة مع العالم الخارجي على أكبر كمية من المعادن الثمينة .

وقد ظل المذهب التجاري سائداً حتى منتصف القرن الثامن عشر إلا أن السياسة الاقتصادية التي اتبعتها بعض الدول لم تحقق النتائج المرجوة منها .

إلا أن هذه السياسة التي كانت تهدف أساساً إلى تشجيع التجارة وتجميع النقد قد ألحقت أضراراً ببعض القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة التي لم تلق من السياسة الاقتصادية التشجيع الكافي . وقد لقي اتجاه تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية معارضة شديدة وبرزت الرغبة في العودة إلى النظام الاقتصادي الحر .

وقد ظهر أنصار المذهب الحر في كل من فرنسا وانكلترا حيث انتقدوا بشدة مبدأ التدخل في النشاط الاقتصادي . كما انتقدوا كذلك المذهب المعلن والتجاري القائل بأن ثروة الأمم تتمثل بالحجم المتوفر من المعادن الثمين .

وبالرغم من أن بعض علماء الاقتصاد السياسي أمثال وليم بيتي (١٦٢٣ - ١٦٨٧) كان قد دعا إلى منع الدولة من التدخل في الشؤون الاقتصادية . إلا أن المدرسة الاقتصادية الحرة نشأت وتبلورت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر . ويعتد كيني مؤسس المدرسة الفيزيوقراطية أو الطبيعية في فرنسا وآدم سميث مؤسس المدرسة الكلاسيكية في انكلترا على سبيل المثال لا الحصر من أنصار المذهب الحر . ومما ساعد على ظهور المدرسة الاقتصادية الحرة التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته أوروبا وعلى وجه الخصوص في بدايات الثورة الصناعية . حيث اختلفت النظرة إلى مفهوم الثروة وبدأ يسود الاعتقاد القائل بأن ثروة الأمة لا تتمثل بالنقد وإنما بزيادة الإنتاج في المجتمع .

ويعتقد مؤسسو المدرسة الاقتصادية الحرة بوجود نظام طبيعي أو قوانين طبيعية تحكم الحياة الاقتصادية . وليس هناك بالتالي أي مبرر لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الاقتصادية . ويشترط سير هذا النظام الطبيعي سيادة الحرية الفردية وتأمين الحرية للأفراد والمشاريع الاقتصادية . كما تؤكد هذه المدرسة على انسجام المصالح الخاصة أو الفردية مع مصالح المجتمع العامة بظل النظام الطبيعي وسيادة الحرية الاقتصادية

وعلى الرغم من أهمية المكانة التي احتلتها المدرسة الحرة في الفكر الاقتصادي والحياة الاقتصادية إلا أنها واجهت في الوقت نفسه تيارات اقتصادية أخرى منوطة لها . نذكر منها المدرسة التاريخية والمذهب الاقتصادي القومي وتدخل الدولة والتيارات الاشتراكية على اختلاف أنواعها . وفي بدايات القرن الحالي بدأ المذهب الحر بالانهيار والتلاشي وبصورة خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية مابين أعوام ١٩٢٩ - ١٩٣٢ ، والتي جاءت تجسيدا لنبذ سيادة الحرية الاقتصادية وعضوية النشاط الاقتصادي في المجتمع . وكان من أهم الاستنتاجات التي أدت إليها هذه الأزمة ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والتحكم في آلية النشاط الاقتصادي .

لقد أدت المنافسة الحرة في النتيجة إلى ظهور الإحتكار الرأسمالي . والإحتكار الرأسمالي يخضع بسبب تمرركز الإنتاج ورأس المال إلى نوع من التنظيم يخفف من تأثير الإعتكاسات السلبية التي تسببها المنافسة التامة والعشوائية . إلا أن الإحتكار كما سرى في الأبحاث القادة لايلغي المنافسة لأن المنافسة تظل صفة ملازمة للنظام الرأسمالي وتحمل المنافسة الإحتكارية مكان المنافسة الحرة أو التامة .

٤ - السعر والربح في رأسمالية المنافسة :

تعرضنا في بحث سابق بالفصل الخاص بالسلعة إلى نظريات القيمة . وذكرنا أن هذه النظريات تحاول ومن جهات نظر متباينة معرفة وتحديد العوامل التي تحدد قيمة السلعة وفضلا عن ذلك أشرنا إلى الأهمية التي يحتلها موضوع القيمة التبادلية في الاقتصاد السلمي الرأسمالي الذي يسود فيه قانون الربح باعتباره القانون الأساسي للاقتصاد الرأسمالي .

فحتى يتحقق هذا الهدف فلا بد من تحقيق عملية بيع السلعة في السوق وهذه تتوقف عليها استمرارية أو عدم استمرارية عملية الإنتاج الرأسمالي . إذ تشكل عملية التبادل أو البيع في السوق شرطاً أساسياً من شروط دورة وإعادة الإنتاج في الاقتصاد الرأسمالي . ونحن إذ نتعرض إلى دراسة تشكل السعر والربح في رأسمالية المنافسة فلأن عملية تكون السعر والربح هذه تخضع إلى شروط وآلية المنافسة الحرة في السوق .

وقد لاحظنا كيف أن بعض نظريات القيمة مثل نظرية العرض والطلب لا تميز بين مفهوم القيمة ومفهوم السعر ، وتعتبر أن القيمة أو سعر السلعة لا يظهران إلا في السوق حين تدخل السلعة عملية التبادل . وأن سعر السلعة حسب هذه النظرية يحدد من خلال تفاعل عوامل العرض والطلب ، أو ما يطلق عليها في هذه النظرية قوانين العرض والطلب في السوق ... وعلى الرغم من أن هذه النظرية في مرحلة نشوئها لم تعط تفسيراً دقيقاً لكل العوامل التي تتحكم في تحديد سعر السلعة في السوق ، فإن معظم النظريات الرأسمالية الحديثة في القيمة لم تهمل تأثير عوامل العرض والطلب على تحديد السعر في السوق . إلا أن هذه النظريات نفسها لم تقلل في الوقت نفسه من أهمية المنفعة الحدية للسلعة ولا من أهمية تكاليف الإنتاج وخاصة أهمية هذه التكاليف في تحديد السعر على المدى البعيد (١) .

إلا أن نظرية القيمة في العمل تميز كما لاحظنا بين مفهوم القيمة ومفهوم السعر . إن قيمة السلعة حسب النظرية الماركسية هي عبارة عن كمية العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها . وكمية العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج السلعة تتحدد بكمية العمل اللازمة في الشروط الوسطى للإنتاج . هذه النظرية تعتبر أن القيمة تبقى الأساس الذي يحدد سعر السلعة في السوق . وعلى الرغم من أن السعر قد لا يتطابق تطابقاً تاماً مع القيمة وخاصة بشروط المنافسة الحرة في السوق الرأسمالي . حيث أن آلية السوق في مثل هذه الشروط التي تتميز بتعدد المنتجين لابد أن يكون لها تأثير الخاص في تحديد سعر السلعة في السوق . إذن كيف يتحدد الربح والسعر في سوق المنافسة الحرة ؟ وماهي العلامة بين القيمة والسعر في شروط المنافسة الحرة أو التامة ؟

(١) راجع نظريات القيمة بهذا الترتيب

أولاً : الربح وتشكل معدل الربح الوسطي :

يستحيل أن يكون حجم معدل الربح واحداً في الفروع الإنتاجية المختلفة ، ويعود ذلك إلى أسباب متعددة . ومن بين هذه الأسباب اختلاف حجم ومعدل فائض القيمة واختلاف التركيب العضوي لرأس المال واختلاف عدد دورات رأس المال خلال فترة زمنية معينة . فبالنسبة الواحدة . ونظراً لأن كلاً من أصحاب رؤوس الأموال يسعى إلى تحقيق أعلى معدلات الربح ، فإن المنافسة فيما بينهم ستؤدي بالنتيجة وبصورة عفوية إلى تساوي معدلات الربح في الفروع الإنتاجية المختلفة . وتتجلى هذه المنافسة بين فروع الإنتاج المختلفة في شكل انتقال أو هجرة رؤوس الأموال التي تحقق أرباحاً منخفضة إلى الفروع الأخرى التي تحقق أرباحاً مرتفعة . إلا أن انتقال رؤوس الأموال من الفروع ذات الأرباح المنخفضة يؤدي إلى تقلص الإنتاج في هذه الفروع وانكماش العرض السلمي في السوق - وينجم عن ذلك ارتفاع أسعار السلع التي تنتجها هذه الفروع وارتفاع معدل الربح فيها .

وعلى العكس من ذلك فإن هجرة رؤوس الأموال إلى الفروع ذات الأرباح ستؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة العرض السلمي في السوق ، وبالتالي إلى انخفاض السعر وتقلص الربح .

وبكلمة أخرى فإن حركة وانتقال رؤوس الأموال بين الفروع الإنتاجية المختلفة يؤديان في النهاية إلى أن تتعادل معدلات الربح في هذه الفروع ، وتشكيل مايسمى بالمعدل الوسطي للربح . وفي هذه الحالة فإن الحجم المتساوية من رؤوس الأموال تحقق جميعها معدلاً وسطياً واحداً من الربح .

ثانياً : تشكل سعر الإنتاج :

إن المنافسة بين أصحاب رؤوس الأموال حول البحث عن أفضل مجالات الاستثمار الرأسمالي تؤدي إذن وكما رأينا في الفقرة السابقة إلى تشكل المعدل الوسطي وبواسطة تشكل الربح الوسطي تتحول القيمة إلى سعر معين وهو ما يطلق عليه سعر

الإنتاج . وهو الشكل الذي يتخذه السعر في ظل المنافسة الحرة . إن سعر الإنتاج هو إذن مقولة خاصة من مقولات المنافسة الحرة . إن سعر الإنتاج يجب أن يغطي بالنسبة لكل نوع من أنواع السلع المنتجة في الفروع المختلفة نفقات انتاجها مضافاً إليه الربح الوسطي فيكون :

$$\text{سعر الإنتاج} = \text{نفقات الإنتاج} + \text{الربح الوسطي} .$$

إن سعر الإنتاج الذي يتشكل نتيجة المنافسة بين الفروع الإنتاجية المختلفة قد يتساوى مع قيمة السلعة أو يزيد أو ينقص عنها . وبهذا الشكل فإن تشكل سعر الإنتاج في سوق المنافسة الحرة يبدو وكأنه يلخص الأسس التي بنيت عليها نظرية القيمة في العمل . إلا أن هذه النظرية عندما تحدد القيمة بكمية العمل الضروري اجتماعياً لانتاجها فإنها تؤكد حتمية انحراف السعر عن القيمة نتيجة المنافسة في السوق . وهذه القيمة تبقى هي المحور الذي يتذبذب حوله سعر الإنتاج . أو بكلمة أخرى تبقى القيمة هي الأساس في تحديد هذا السعر . فضلاً عن ذلك فإن هذه النظرية حين تدرس ظاهرة انحراف السعر عن القيمة بالنسبة للسلعة الواحدة فإنها توضح من ناحية أخرى بأن أسعار السلع في نطاق المجتمع ككل لا بد وأن تتساوى مع قيم هذه السلع . وأن سعر الإنتاج يقوم إذن في شروط المنافسة الحرة بوظيفة إعادة توزيع إجمالي الربح الاجتماعي الذي هو عبارة عن الشكل المتحول لقائض القيمة الاجتماعي ، وذلك بين أصحاب رؤوس الأموال بحيث تحقق الحجم المتساوية منها معدلاً واحداً من الربح الوسطي .

إن سعر الإنتاج إذن هو الشكل المتحول لقيمة السلعة في شروط المنافسة الحرة . وهو الذي يتجدد بنتيجة المنافسة بين الفروع الإنتاجية المختلفة . إلا أنه من ناحية أخرى فإن سعر الإنتاج يتأثر هو أيضاً بعوامل العرض والطلب في السوق . إذ أن سعر البيع النهائي للسلعة قد يكون أكبر من سعر الإنتاج عندما يكون الطلب أكبر من العرض والعكس هو الصحيح . وبالتالي يجب التمييز بين ثلاث مقولات .

١ - قيمة السلعة .

٢ - سعر الإنتاج وهو الشكل المتحول للقيمة بشروط المنافسة الحرة .

٣ - سعر البيع وهو الشكل المتحول لسعر الإنتاج تحت تأثير عوامل العرض والطلب في السوق .

وبالخلاصة إذا كانت قيمة السلعة تساوي من حيث المبدأ كمية العمل المبذولة اجتماعياً في إنتاجها ، فإن هذه القيمة بظروف المنافسة الحرة تتحول إلى سعر يطلق عليه سعر الإنتاج ، أو أن سعر الإنتاج هو الشكل المتحول للقيمة بتأثير المنافسة بين أصحاب رؤوس الأموال التي تؤدي في النتيجة إلى تشكيل معدل ربح وسطي واحد للحجوم المتساوية من رؤوس الأموال إلا أنه من ناحية أخرى فإن سعر الإنتاج يتأثر بعوامل العرض والطلب ، وتباع السلعة بسعر نهائي يدعى سعر السوق وقد يكون سعر السوق أقل أو أكثر من سعر الإنتاج .

الفصل الثاني

الرأسمالية الاحتكارية

١ - الإحتكارات الرأسمالية (تمهيد)

تميزت المرحلة التي بدأت مع نشوء الرأسمالية وانتهت في أواخر القرن التاسع عشر بسيادة المنافسة الحرة أو المنافسة في الإقتصاد الرأسمالي . وعلى عتبة الانتقال من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين حدثت تغييرات نوعية هامة في أسلوب الإنتاج الرأسمالي عندما ظهرت الرأسمالية الإحتكارية لتبدأ مرحلة جديدة في مسيرة الإقتصاد الرأسمالي .

في مرحلة المنافسة الحرة كان الإنتاج السلمي في الإقتصاد الرأسمالي موزعاً كما لاحظنا بين مجموعة متعددة من المشاريع الرأسمالية التي كانت تقوم بعملية الإنتاج بصورة منزلة بعضها عن البعض مع غياب الصورة الدقيقة عن آفاق وعلاقات ومتطلبات السوق الرأسمالي . خلافاً لما تنصف به الرأسمالية الإحتكارية من مكانة الإحتكارات في عملية الإنتاج والسوق .

إلا أن مثل هذه التغييرات النوعية لانعني فنياً للقوانين الأساسية التي ترتكز إليها آلية الإقتصاد الرأسمالي ، ومن أهمها قانون الربح الذي يبقى المحرك الأساسي لنشاط رأس المال الإحتكاري .

٢ - حماية الإحتكار - تركيز رأس المال والإنتاج :

كان من المحم من الناحية الموضوعية أن تؤدي المنافسة الرأسمالية إلى نشوء الإحتكار الرأسمالي . أو بكلمة أخرى فإن الإحتكار هو وليد المنافسة . ففي شروط

المنافسة الرأسمالية الحرة أو المنافسة يسعى كما لاحظنا كل من أصحاب رؤوس الأموال إلى تحقيق أقصى ما يمكن من حجم ومعدل الربح . إلا أن التمايز في شروط الإنتاج الرأسمالي الفردي في ظل المنافسة يؤدي إلى تمايز آخر في معدلات الربح التي يحققها أصحاب رؤوس الأموال . إن المنافسة داخل الفرع الإنتاجي الواحد الذي ينتج نوعاً واحداً من السلع تدفع "كلاً" من أصحاب رؤوس الأموال ليسعى أن تكون القيمة الفردية والخاصة به أقل من القيمة السوقية . إلا أن تحقيق هذا الهدف لا يكون مؤكداً وبالتالي فإن بعض أصحاب رؤوس الأموال يحققون أرباحاً عالية وغير عادية والبعض الآخر يحقق أرباحاً متوسطة بينما يتعرض الآخرون إلى الخسارة والإفلاس .

كما أن المنافسة بين فروع الإنتاج المختلفة ولو كانت بالنتيجة تؤدي إلى وجود معدل وسطي بالربح للحجوم المتساوية من رأس المال ، إلا أن كلاً من أصحاب رؤوس الأموال يسعى إلى تخفيض نفقات الإنتاج عن طريق تحسين وسائل وشروط الإنتاج وذلك بهدف زيادة معدلات الربح . وباختصار فإن المنافسة في ظل تمايز شروط الإنتاج بين أصحاب رؤوس الأموال تؤدي إلى تمايز في تحقيق حجوم ومعدلات الربح ، وبالتالي إلى تركيز رأس المال والإنتاج في المشاريع ذات الربحية العالية ، بينما تضطر بعض المشاريع التي تحقق الخسارة إلى الخروج من عملية الإنتاج .

و إن المنافسة الحرة تؤدي إلى تركيز الإنتاج . وهذا التركز في مرحلة معينة من تطوره يؤدي من ناحية أخرى إلى نشوء الإحتكارات (١) . وعلى هذا الأساس يمكن استنتاج مقومات تشكل الإحتكار .

— إن المنافسة على تحقيق الحد الأقصى من الربح تقود تدريجياً إلى تركيز رأس المال عن طريق تحويل الربح إلى رأس مال .

— إن تركيز رأس المال يعني بالضرورة تركيز الإنتاج . لأن توسيع المشاريع الرأسمالية يمكن تحقيقه فقط وبصورة أسامية عن طريق تركيز رأس المال .

(١) لينين - المؤلفات الكاملة - ج ٢٢ - ونشر في لاك بولين ٧١: صفحة ٢٠٤

— ومن ناحية أخرى فإن تركيز الإنتاج يساعد بدوره على تركيز رأس المال .
ذلك لأن زيادة نصيب المشاريع الرأسمالية الكبيرة من الإنتاج الاجتماعي يتيح لها
امكانية تحقيق أرباح غير عادية ، وبالتالي تحقيق توسع مستمر في رأس المال . لأن
المشاريع الكبيرة تتماز عن المشاريع الصغيرة بقدرتها على المنافسة سواء أكان في مجال
الإنتاج أم في مجال التداول في السوق .

— إن تركيز رأس المال في المشاريع الرأسمالية الكبيرة يتيح الفرصة لهذه المؤسسات
لاستخدام التقنية الحديثة وذلك بهدف تحقيق المزيد من الربح .
ومن ناحية أخرى فإن استخدام التقنية الحديثة يساعد على تراكم الخبرة العلمية
والمكتسبات التقنية في هذه المشاريع ، مما يجعلها رائدة في مجال الإستفادة من التحولات
والتطورات التقنية .

لقد تطور المستوى التقني خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر . وكان
من أهم هذه المنجزات التقنية ، ظهور وسائل صناعة صب الفولاذ والأفران العالية .
وظهور أساليب جديدة في الصناعات الكيميائية وتطور وسائل الإتصال مثل استخدام
الهاتف أو السيارة ، وإلى جانب ذلك فقد ظهرت بدايات استخراج النفط كما
ظهرت صناعة الهندسة الكهربائية . وهذه التحولات في المجال التقني أدت إلى
تحولات مماثلة في هيكل الصناعة فبينما كانت الصناعات الخفيفة مثل الصناعة النسيجية
تشكل القاعدة الصناعية ، فإن ظهور الصناعة الثقيلة نتيجة هذه التحولات كان حدثاً
هاماً في مجال التصنيع وخاصة في مجال تصنيع الآلات التي بدأت تحتل المكانة الأولى
في القطاع الصناعي .

وباختصار فإن تطور القوى الإنتاجية في نهاية القرن التاسع عشر قد ساعد على
نشوء الإحتكار . لأن مثل هذا التطور يتطلب مؤسسات صناعية كبيرة وزيادة حجم
رأس المال . وإن استخدام التكنيك الحديث يصبح ممكناً في المؤسسات ذات الإنتاج
ورأس المال الكبير . بينما لم يكن ذلك ممكناً في المشاريع الرأسمالية الصغيرة مما ساعد
المشاريع الكبيرة على تحقيق أرباح عالية جديدة وتركز الإنتاج ورأس المال في هذه
المشاريع .

ومن مظاهر هذا التركيز في هذه المؤسسات نمو قوة العمل فيها وزيادة حصتها من الإنتاج القومي . فالؤسسات الرأسمالية في الولايات المتحدة في عام ١٩٠٤ والتي زاد فيها الإنتاج السنوي عن مليون دولار كانت تضم ١,٤ مليون من القوى العاملة أي مايساوي ٢٥,٦٪ وقد ارتفع هذا العدد إلى مليونين في عام ١٩٠٩ أي مايساوي ٢٠,٥٪ من القوى العاملة ، وهذه المؤسسات كانت تنتج ٣٨٪ من الناتج القومي عام ١٩٠٤ بينما بلغت هذه النسبة ٤٣,٨٪ في عام ١٩٠٩ . ويلاحظ هنا أن نسبة الإنتاج هي أكبر من نسبة القوة العاملة . وذلك يعود إلى استخدام الوسائل التقنية الحديثة ووسائل تكثيف العمل مما أدى إلى زيادة نصيب العامل الواحد من الإنتاج (١).

إن توظيف الوسائل التقنية الحديثة في الصناعة الثقيلة يزيد من أهمية ووزن رأس المال الاساسي أكثر مما هو عليه في مؤسسات الصناعة الخفيفة . وكان من الصعوبة بمكان الإعتماد فقط على رأس المال الفردي . وكان لابد من الإسماعنة بالقروض وتشكيل شركات المساهمة ودمج وتمركز عدد من رؤوس الأموال برأس مال واحد . ففي شروط تركيز الإنتاج يصبح اتحاد أصحاب رؤوس الأموال ممكناً بل وضرورياً لتحديد السعر في السوق وتحقيق الأرباح العالية بينما كان هذا التمرکز في السابق مستحيلاً في شروط انخفاض مستوى تركيز الإنتاج وتبعثه بين عدد أصحاب رؤوس الأموال كما كان عليه الوضع في النصف الأول من القرن التاسع عشر . وهكذا ساعد نشوء مؤسسات كبيرة تمتلك القسم الأكبر من الطاقة الإنتاجية في المجتمع على دفع بعض المؤسسات الصغيرة إلى الانضمام لهذه المؤسسات ، لضمان مصالحها والتخفيف من آثار المنافسة في السوق .

واختصاراً لما سبق فإن المنافسة على الربح تؤدي إلى تركيز رأس المال الذي يعتبر شرطاً أساسياً لتركيز الإنتاج . إلا أن تركيز الإنتاج من ناحية أخرى يساعد على تدعيم تركيز رأس المال .

إن تطور القوى المنتجة وخاصة ظهور الصناعة الثقيلة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر قد فتح مجال التوظيف أمام رؤوس الأموال الكبيرة ، وكل هذه العوامل

(١) الاقتصاد السياسي - الطبعة الثالثة برلين ١٩٢٢ صفحة ٢٩٠

بالإضافة إلى عامل انتماع رؤوس الأموال أدت إلى زوال المنافسة الحرة وتشكل
الإحتكارات الرأسمالية الكبيرة منذ بداية القرن العشرين حيث أخذ دورها منذ ذلك
الحين يتعاطم في الحياة الاقتصادية .

٣ - الخصائص الجوهرية للإحتكار الرأسمالي :

في المفهوم الضيق للكلمة فإن الإحتكار يعني امتيازاً اقتصادياً يتيح إمكانية تحقيق
مزايا يؤدي إلى أرباح غير عادية . ولقد عرف التاريخ الاقتصادي قبل نشوء الرأسمالية
الإحتكارية أشكالاً من الإحتكار ، نذكر منها على سبيل المثال احتكار الأرض في
الاقتصاد الإقطاعي الذي كان يمنح الإقطاعي مزايا تحقيق أشكال الربح المختلفة
إلا أننا في هذا المجال لسنا بصدد الحديث عن هذه الأشكال من الإحتكار بقدر
ما يدور الحديث حول خصائص الإحتكار الرأسمالي :

أولاً: إن الإحتكار في أسلوب الإنتاج الرأسمالي يعني احتكار طبقة أو مجموعة
من الأفراد للملكية وسائل الإنتاج واحتكار نتائج عملية الإنتاج . ويعد هذا الشكل
من أشكال الملكية هو الأساس الموضوعي لتحقيق الربح الرأسمالي .

ثانياً: إن الإحتكار الرأسمالي يشمل معظم أو جميع السلع التي يمكن انتاجها بصورة
مستمرة سواء أكانت سلماً استهلاكية مثل القمصين والأحذية أم سلماً انتاجية مثل
الآلات والمواد الأولية . وقبل نشوء الإحتكارات الرأسمالية في بداية هذا القرن
عرف انتاج بعض السلع نوعاً من الإحتكار . وكان هذا الإحتكار يقتصر على السلع
النادرة التي لا تدخل ضمن نطاق السلع المألوفة والعادية والتي يمكن انتاجها بصورة
مستمرة ومن قبل عدد كبير من المنتجين .

وكان باستطاعة منتجي هذه السلع النادرة أن يتحكموا بشروط انتاجها وتحقيق
أرباح مرتفعة وغير عادية .

أما الإحتكار الذي نشأ مع بداية هذا القرن فهو لا يقوم على الاستفادة من
بعض الشروط الخاصة والنادرة وإنما يمثل احتكاراً للشروط العادية التي تتحقق فيها
عملية انتاج معظم وأنواع السلع المختلفة .

الثالث: من الخصائص الأساسية للإحتكار الرأسمالي قدرة هذا الإحتكار على التدخل في علاقات السوق والتأثير على تحديد السعر في حدود معينة تضمن له تحقيق أرباح غير عادية . إن هذه القدرة التي تتمتع بها الإحتكارات لاتستند إلى الاستفادة المؤقتة من بعض المكشفات التقنية أو بعض الحقوق السياسية أو مجموعة من الصدف العابرة ، وإنما تنبع أساساً من القاعدة الموضوعية لتركز الإنتاج ورأس المال في المؤسسات الإحتكارية .

رابعاً: إن الإحتكار الرأسمالي لايشكل ظاهرة مؤقتة بقدر مايعبر عن مرحلة تاريخية وظاهرة ثابتة بشكل نسبي . لأن تاريخ الرأسمالية عرف على الدوام أشكالاً من الإحتكار المؤقت . ففي مرحلة التراكم الأولى لرأس المال حققت الشركة التجارية لشرق الهند على سبيل المثال أرباحاً غير عادية . عن طريق بيع السلع بأسعار تفوق قيمتها . إلا أن مثل هذا الإحتكار كان لايتجاوز حدود مجال التداول السلعي بين مجموعة من الدول . وكان بمثابة ظاهرة مؤقتة . وذلك خلافاً للإحتكار الرأسمالي الحالي الذي أصبح يشكل السمة الأساسية في النظام الرأسمالي الذي يعتمد في تحقيقه للأرباح غير العادية على سيطرته على مراكز الإنتاج الرئيسية وتحكمه بالرقابة على بيع وتصريف السلع في السوق .

خامساً: إن مايمجد صفة وطبيعة الرأسمال هي درجة التركز في رأس المال والإنتاج فإن كل شركة من الشركات الرأسمالية الموجودة حالياً لاتشكل بالضرورة احتكاراً ففي الولايات المتحدة يوجد عدد كبير من الشركات المساهمة . لكن هذه الشركات لاتأخذ صفة الإحتكار إلا عندما ترتفع درجة التركيز في رأس المال والإنتاج فقد يكون الإحتكار مشروعاً فردياً أو شركة رأسمالية أو اتحاداً من شركات عديدة ، إلا أنه يشترط فيها أن تشكل قسماً أساسياً من رأس المال العامل في المجتمع حتى تكتسب صفة الإحتكار . أو بكلمة أخرى يشترط فيها أن تمثل قدرة اقتصادية تفوق قدرة المشاريع المتوسطة والصغيرة . إذن لايجوز إلصاق صفة الإحتكار بأية شركة أو مجموعة من الشركات إلا إذا توفر فيها شرط التركيز الشديد في الإنتاج ورأس المال والقدرة على أن يكون لها تأثير ما في تحديد أسعار السوق وتحقيق أرباح غير عادية .

وباختصار يوجد هناك مجموعة من الخصائص والشروط التي تُحدد جوهر ومحتوى الإحتكار . وذلك مهما اتخذ الإحتكار من أشكال مختلفة جديدة أيضاً بالدراسة والبحث .

٤ - أشكال الإحتكارات الرأسمالية :

لقد اتخذ الإحتكار أشكالاً وظيفية مختلفة ، وكل من هذه الأشكال يتخذ طابعاً قانونياً واقتصادياً محدداً . وهذه الأشكال هي :

أولاً : الكارتل :

يشكل الكارتل اتفاقاً بين عدد من أصحاب رؤوس الأموال يتحدد بموجبه شكل علاقات تصريف السلعة في السوق وحسب هذا الاتفاق فإن الأعضاء المشتركين في الكارتل يلتزمون عادة بعدم بيع سلعتهم في السوق بأسعار لا تقل عن الأسعار التي نص عليها الاتفاق ، كما يصدق في كثير من الكارتلات أن يتحدد لكل مشترك مجال معين لتصريف سلعة أو نصيب معين من مجموع السلع الخاضعة للتصريف في السوق . ويرتب عادة على من يتجاوز هذه الحدود دفع غرامة تقديرية عن هذه المخالفة لاتفاق الكارتل .

ثانياً : السنديكات :

خلافًا للكارتل فإن عملية بيع السلعة لا تتم بصورة منفردة من قبل أعضاء الكارتل وحسب الشروط المحددة في الاتفاق ، وإنما تتم في السنديكات بصورة مركزية حيث يوجد هنا تمرکز في عمليات التصريف . إن إدارة أو غرفة السنديكات هي التي تقوم بتوزيع الطلبات والتعهدات على الأعضاء المشتركين ، وهكذا تقوم إدارة السنديكات بتنظيم عملية بيع السلع أو شراء المواد الأولية التي يتطلبها نشاط كل من الأعضاء المشتركين . وبهذا الشكل تستطيع السنديكات عن طريق الإحتكار تحقيق بعض المزايا لأعضائها حين تقوم ببيع السلع العائلة لهم بأسعار مرتفعة وشراء المواد الأولية بأسعار مناسبة .

ثالثاً : التروست :

يعد التروست شكلاً متقدماً عن أشكال احتكار الكارتل والسنديكات . فعندما ينضم فرد أو مشروع ما إلى التروست ، فهو لا يتنازل فقط عن استقلاليته الخاصة في مجال التداول ، كما هو الحال في الكارتل والسنديكات وإنما يتنازل أيضاً عن استقلاليته في مجال عملية الإنتاج . وبهذا الشكل يكتسب العضو المشارك صفة المساهم في التروست ، وينخضع إلى إدارة مركزية واحدة . وبالمقارنة مع الكارتل والسنديكات فإن التروست يتمتع من خلال التمرکز الشديد في رأس مال والإنتاج بقدرة خاصة على المنافسة مع الإحتكارات الأخرى ، ويستطيع بالتالي ضمان تحقيق أرباح عالية لأعضائه .

وقد يتخذ التروست نفسه أشكالاً مختلفة . ففي غالب الأحيان يكون التروست على شكل اندماج كامل للمؤسسات الرأسمالية المكونة له . إلا أنه في حالات أخرى تبقى المؤسسات مستقلة . هذه الإستقلالية تكون شكلية لأنها من الناحية الإقتصادية تخضع في الواقع للشركة القائدة في التروست . التي تمتلك عادة الحق المطلق في الرقابة الكاملة على الأسهم وغيرها من أصول وممتلكات التروست . والشركة القائدة بهذا المعنى يجب أن تمثل أكبر المساهمين ويعود إليها في طبيعة الحالة أكبر نسبة من الأرباح التي يحققها التروست .

رابعاً : الكونسيرن :

يعد الكونسيرن من أكثر أشكال الإحتكارات تطوراً وتعقيداً . ومع مقارنته بأشكال الإحتكارات السابقة فهو يشمل على مشاريع ومؤسسات متعددة ليست تابعة لفرع اقتصادي معين ، وإنما لقروء عديدة تشمل الصناعة والنقل والتجارة ومجالات التأمين والمجال المصرفي ، وقد يضم الكونسيرن بعض الرأسماليين الأفراد وشركات مساهمة وتروستات . وقد يبقى أعضاء أو مساهمو الكونسيرن مستقلين . ولكن تبقى هذه الإستقلالية شكلية . إذ أن مركز الكونسيرن قد يكون إحدى التروستات صناعاتاً أو مؤسسة مصرفية كبيرة يبقى هو المسيطر الذي يخضع له كل الأعضاء المساهمين .

وقد يأخذ هذا الارتباط أشكالاً مختلفة منها على سبيل المثال العقود التي تحدد شكل العلاقة بين الأعضاء ومركز الكونسيرن .

ومهما اختلف الإحتكار فإن الصفة الميزة له هو التمرکز في رأس المال . وكما هو واضح فإن ما يميز أشكال الإحتكارات عن بعضها هو موضوع الإحتكار بالذات . فإذا كان موضوع الإحتكار هو التصريف في السوق فإن الكارتل والسنديكات هي الأشكال المعبرة عنه . أما إذا لم يقتصر موضوع الإحتكار على التصريف بل تعدى ذلك إلى مجال الإنتاج ، فإن التروست يعد الشكل الملائم لهذا النوع من الإحتكار . وعندما لا يقتصر موضوع الإحتكار على مجالي التصريف والإنتاج وإنما يشمل أيضاً مجالات التسليف المصرفي والتأمين بحيث تقوم المشاريع المساهمة بالعمل في فروع عديدة فإن الكونسيرن بشكل الصيغة المناسبة لمثل هذا النوع من أنواع الإحتكار .

إن ما يتصف به الإحتكار هو تحكم الفئة العليا من الطبقة الرأسمالية بالقسم الأكبر من عمليات الإنتاج والتصريف . ففي الماضي لم تقف أمام المنافسة الحرة بين أصحاب رؤوس الأموال أية حدود . وكانت المنافسة تخضع للقوانين الاقتصادية الفاعلة في أسلوب الإنتاج الرأسمالي . أما في مرحلة الرأسمالية الإحتكارية فلا أحد يستطيع أن يتجاهل تأثير الإحتكارات على تحديد السعر في السوق وتأثيرها على فعل القوانين الاقتصادية وفرض إرادتها على رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة .

وإذا كان تركر وتمرکز رأس المال والإنتاج نشأ في أحضان المنافسة الحرة . فإن أشكال التمرکز الإحتكاري لا تبقى ثابتة وإنما تتطور كلما استجدت شروط اقتصادية وتقنية جديدة . إن الشروط الحالية للرأسمالية الإحتكارية التي تتميز بالثورة العلمية - التقنية والتقدم التكنولوجي واندماج الدولة في الإحتكارات الرأسمالية لم تؤثر فقط على تسارع عملية تركر الإنتاج ورأس المال وإنما أيضاً على أشكال هذا التمرکز الإحتكاري .

إن تركر الإنتاج ورأس المال في بعض المشاريع الإحتكارية حين بدأت بوادرها منذ أواخر القرن التاسع عشر شكل فيما بعد الأساس المادي والموضوعي لنشوء

أشكال احتكارية جديدة تتلام مع طبيعة المرحلة الحالية التي أصبحت فيها عملية الإنتاج الاجتماعي نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي تنصف بالشعب والتخصص البق .

إن التجمع الاحتكاري أصبح الآن أحد الأشكال الاحتكارية الشائعة في النظام الرأسمالي . فبدلاً من أن يقتصر المشروع الاحتكاري على فرع صناعي معين ، فقد أصبح التجمع الاحتكاري يشمل اتحاد فروع صناعية مختلفة بمشروع احتكاري واحد . وأن نشاط هذا المشروع لا يقتصر على مرحلة واحدة من مراحل الإنتاج ، وإنما يشمل مراحل متعاقبة مثل استخراج الحديد الخام من فلزات الحديد ثم تحويله إلى منتجات أولية لتصنيع . إن التجمع الاحتكاري الذي كان يقتصر في الماضي على مجال التمدن قد أخذ حالياً بالامتداد ليشمل معظم القطاعات بدءاً من استخراج المواد الأولية وحتى مرحلة انتاج المنتج النهائي . إن التوجه الحالي نحو التجمع يعبر في الواقع عن مسمى الاحتكارات لوضع المراحل الأساسية لعملية الإنتاج تحت اشرافها ورقابتها . وقد أدى ذلك إلى استغناء معظم الاحتكارات عن دخلات المشاريع التي كانت تقوم بتوريد المواد الأولية وبالتالي إلى تركز الأرباح التي كانت تحققها هذه المشاريع في التجمع الاحتكاري . فضلاً عن ذلك فإن كثيراً من المؤسسات الصغيرة قد أصبحت تابعة تكنولوجياً واقتصادياً للتجمعات الاحتكارية التي أصبحت أحد الأشكال الأساسية للتمركز الرأسمالي .

وقد نشأ في المرحلة الحالية باتجاه مغاير للمجمع الاحتكاري ما يسمى بالتمدد أو التفرع الاحتكاري . فقد فسح التقدم العلمي والتكنولوجي المجال أمام رأس المال الاحتكاري للتفرع في الإستثمارات . فضلاً عن أن عدم استقرار السوق وسعي الاحتكارات لضمان مصالحها تجاه تقلباته هذه كلها دفعت الاحتكارات للبحث عن مجالات جديدة للإستثمار الرأسمالي .

وفي حالة التفرع فإن الإستثمارات والقوى الإنتاجية تتوزع في اتجاهات عديدة فهي لا تشكل فقط مراحل متعاقبة للدورة انتاجية واحدة كما هو الحال في المجمع الاحتكاري ويتج عن هذا التفرع تنوع في المنتجات النهائية . وهكذا يقوم الإحتكار التفرع

بتنظيم انتاج منتجات عديدة لاتربطها أية علاقة بالمنتج الأساسي . أو يقوم بصنع أصناف عديدة من المنتجات تحت رقابة مالية موحدة ودمج الإحتكارات الكبيرة بمزيج احتكاري واحد . وقد بدأت موجة الدمج هذه بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن المساعدة في مثل هذه الإحتكارات تتطلب رأسمالاً كبيراً وانفاقاً واسعاً لأجل البحث والتطوير وبراءات الإختراع . ولهذا فإنه يلقي في الوقت الحاضر دعماً خاصاً من الدولة .

وإذا كان من الممكن في السابق تحديد الاتجاه الأساسي للمشروع ، فإن ذلك يصبح صعباً في المشاريع الإحتكارية المتنوعة لأن اتساع نطاق الإحتكارات الكبيرة واتحاد فروع الإنتاج التي لاتربطها الناحية التكنولوجية أية علاقة هو ما يميز الإحتكارات الحالية عن احتكارات بداية القرن العشرين . إن شركة السيارات في الولايات المتحدة مثل جنرال موتورز وكرايزلر على سبيل المثال قد أدخلت في انتاجها منذ سنوات صناعة الصواريخ والصناعة الإلكترونية وصناعة الآلات الزراعية وآلات الاستخراج وغيرها . ونظراً لتعدد القروع الصناعية فإن تنظيم عمل هذه الإحتكارات يخضع حالياً للبرمجة المخططة وبمساعدة ودعم الدولة .

٥ - الإحتكار والمنافسة في الرأسمالية الإحتكارية :

أ - الإحتكار والمنافسة :

قد يتبادر إلى الذهن أحياناً أن الإحتكار يلغي المنافسة أو لمو نقيض للمنافسة . إن الإحتكار كما ذكرنا كان بدون شك وليد المنافسة الحرة . إلا أن المنافسة هذه تبقى في الرأسمالية الإحتكارية وتأخذ طابع المنافسة الإحتكارية . إن المنافسة الإحتكارية تقوم على أساس التمرركز الشديد للإنتاج ورأس المال ، ويظل طابع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج قائماً . إلا أن هذه الملكية بدلاً من أن تكون مبعثرة بين عدد كبير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة كما كانت عليه في المنافسة الحرة ، فإن الملكية الخاصة في شروط الرأسمالية الإحتكارية تتركز بصورة أساسية في عدد من الإحتكارات التي تقوم بإنتاج وتصريف القسم الأكبر من الناتج القومي .

وفي شروط تمرکز القوى العاملة في عدد من المشاريع الإحتكارية فإن التناقض بين الطابع الإقتصادي للإنتاج وبين طبيعة الملكية الفردية يصبح أكثر بروزاً في الرأسمالية الإحتكارية ، إذ أن الإحتكارات الكبيرة توحّد مجموعة كبيرة من المشاريع تحت إشرافها ومراقبتها ، وهي في نشاطها أيضاً لا تقتصر على بلد واحد وإنما يمتد هذا النشاط ليشمل بلداناً عديدة .

ومن الأهمية بمكان أن يؤمن كل فرع من فروع الإنتاج ما يحتاجه من المواد الأولية واليد العاملة المتخصصة ووسائل النقل والأسواق المطلوبة لتصريف السلع ولقد استطاعت الإحتكارات أن تضع تحت تصرفها معظم هذه الوسائل . وبذلك لم يدخل الطابع الإقتصادي للإنتاج مرحلة جديدة من التطور فحسب وإنما تطور أيضاً أسلوب عملك نتائج عملية الإنتاج الإقتصادي نتيجة الإستغلال شبه الكامل للمشاريع والفروع والمناطق الإقتصادية من قبل الإحتكارات الرأسمالية .

ونتيجة لهذا التناقض الأساسي بين الطابع الإقتصادي للإنتاج وبين التمرکز الشديد للملكية وسائل الإنتاج تبدو التناقضات الأخرى المتفرعة عنه أكثر بروزاً ، مثل التناقض بين تنظيم الإنتاج على مستوى المشروع الإحتكاري الواحد وبين عشوائية الإنتاج على المستوى الإقتصادي . ففي ظل رأسمالية المنافسة فإن تنظيم الإنتاج في شروط تبعثر وتوزع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج كان يتم على مستوى المشروع الفردي الواحد . بينما في الرأسمالية الإحتكارية فإن حلول تنظيم الإنتاج تتوسع لتشمل كل المشاريع التابعة للإحتكار . ولكن نتيجة لاستمرار طابع الملكية الخاصة للإحتكارات فإن كلاً من هذه الإحتكارات يبقى معرضاً لمجموعة من المخاطر نتيجة لفقدان التنظيم الشامل لعملية الإنتاج الإقتصادي .

وباختصار فإن الرأسمالية الإحتكارية تتميز بتمرکز الإنتاج ورأس المال خلافاً لما كان عليه الحال في رأسمالية المنافسة . إلا أن بقاء الملكية الخاصة يتناقض مع الطبيعة الإجتماعية للإنتاج . ومن ناحية أخرى فإن استمرار الملكية الخاصة الإحتكارية لوسائل الإنتاج يجعل من الصعوبة بمكان تحقيق التنسيق بين عمليات الإنتاج في المشاريع الإحتكارية المختلفة وتصبح المنافسة فيما بينها أمراً محتملاً . إلا أن المنافسة الإحتكارية

تكتسب هنا ملامح وخصائص معينة تميزها عن المنافسة الحرة أو التامة .

ب - خصائص المنافسة الاحتكارية :

إن تركز الإنتاج ورأس المال في المشاريع الاحتكارية الخاصة يؤدي إلى تفاقم المنافسة حول السوق وتضيق الإنتاج الكبير . وبسبب وجود المنافسة الاحتكارية فإن بعض الاقتصاديين ، أمثال شامبرلين وكابلان ، يقولون : أما بضرورة احتكار كامل أي أن تحتكر مؤسسة احتكارية كامل الإنتاج أو إبقاء المنافسة الكاملة أو التامة ، ونظراً لعدم وجود مثل هذا الاحتكار الكامل لفرع اقتصادي ما من قبل مؤسسة . احتكارية واحدة فإنهم يستتجون عدم وجود الاحتكار . وأن النظام الرأسمالي كما كان عليه في الماضي يقوم على أساس المشروع الحر (١) .

إلا أن الواقع يؤكد وجود المنافسة إلى جانب الاحتكار الرأسمالي . ويبرهن أيضاً على وجود علاقة جدلية بين الاحتكار والمنافسة . لأن الاحتكار بحذ ذاته يخلق نوعاً جديداً من المنافسة تختلف عن المنافسة الحرة أو التامة . لأن أي احتكار وفي شروط تعددية الإحتكارات لا يستطيع تثبيت مواقفه إلا عن طريق المنافسة التي قد تؤدي إلى خراب وإفلاس بعض المشاريع التي لا تستطيع الصمود في وجه المنافسة . وفي الرأسمالية الإحتكارية تصبح المنافسة أكثر حدة ولا تخضع إلى أسس التكافؤ كما كان عليه الحال في المنافسة الحرة . وهي أي المنافسة الإحتكارية تكتسب ذلك خصائص وملامح جديدة أهمها :

١ - المنافسة حول الربح الإحتكاري :

إن المشروع الرأسمالي برأسمالية المنافسة كان ربحياً عندما يتحقق الربح الوسيط على الأقل في شروط المنافسة الحرة . وكانت المنافسة الحرة تقوم وبصورة عفوية على تنظيم الربح بحيث تحقق الحجوم المتساوية من رؤوس الأموال في النتيجة حجماً واحداً

(١) الاقتصاد السبسي لأساليب الإنتاج مقابل الرأسمالية - مترجم من الروسية - الطبعة الثانية
برلين ١٩٧٢ صفحة ٥٠٠

من الربح . إلا أن الإحتكار الرأسمالي لا يقبل بالربح الوسطي ، وإنما يسعى إلى تحقيق الربح الإحتكاري الإضافي . ومن الناحية الموضوعية فإن المركز الذي يحتله الإحتكار في عملية الإنتاج والتصرف في السوق يتيح له غالباً إمكانية تحقيق هذا الهدف . ولأجل تحقيق هذا الهدف يسعى كل من الإحتكارات إلى إضعاف منافسة الإحتكارات الأخرى . وعوضاً عن المبادأة التي كانت تنصف بها المنافسة الحرة بين أصحاب رؤوس الأموال ، فإن الإحتكار يلجأ إلى أساليب التحكم التي تملكها الأقلية الإحتكارية في مراكز الإنتاج والتوزيع .

٢ - شمولية المنافسة الإحتكارية :

إن المنافسة في الرأسمالية الإحتكارية لا تقتصر على السوق الداخلية ، وإنما تمتد لتشمل السوق العالمي . وفي المنافسة الحرة فإن التنافس في السوق العالمية كان يقتصر على بعض المشاريع الرأسمالية التي كانت تقوم بعمليات التصدير إلى الخارج . أما في مرحلة الرأسمالية الإحتكارية . فإن كل اتحاد أو مشروع احتكاري يشترك بالصراع التنافسي في السوق العالمية . وفي مجال السوق العالمية فإن المنافسة الإحتكارية لا تنحصر بين احتكارات البلدان الرأسمالية المختلفة وإنما تبرز هذه المنافسة أيضاً بين احتكارات البلد الرأسمالي الواحد . مثال على ذلك التنافس بين جنرال موتورز ومشروع فورد . فالتنافس فيما بينهما لا يقتصر على سوق الولايات المتحدة وإنما يشمل أيضاً السوق العالمية . وفضلاً عن ذلك فإن لكل من هذين الإحتكارين فروعاً في الخارج تتنافس فيما بينها على السوق العالمية .

ج - دور الدولة في المنافسة :

إن الدولة لا تبقى في الظروف الحالية بعيدة عن التدخل في المنافسة الإحتكارية . فبينما كان دور الدولة في رأسمالية المنافسة الحرة يقتصر على إجراءات سياسية الحماية أو إطلاق حرية التجارة حتى تضمن التكافؤ في التنافس بين جميع أصحاب رؤوس الأموال أو المشاريع الرأسمالية الصغيرة والمتوسطة . فإن الدولة في الرأسمالية الإحتكارية تقوم ببعض الإجراءات لحماية رأس المال الإحتكاري ، والإحتكارات

بصورة أساسية . وهي بذلك تضعف من قدرة رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة على المنافسة الداخلية ، كما تقوم الدولة بالعمل على تشجيع الإحتكارات لمواجهة الإحتكارات الأجنبية في السوق العالمية .

وعدا ذلك فإن الدولة لاستخدم كوسيلة فقط لحماية الإحتكارات ، وإنما تصبح هي بحد ذاتها موضوعاً للإحتكار . وذلك حين يشتد التنافس بين الإحتكارات على التعهيدات التي تطرحها الدولة لتنفيذ بعض المشاريع وخصوصاً مشاريع وبرامج التسليح التي تحقق عادة أعلى معدلات الربح .

د - المنافسة على المواد الأولية واليد العاملة :

في رأسمالية المنافسة الحرة كان التنافس يظهر بصورة أساسية في بيع السلع في السوق ، أما التنافس على شراء المواد الأولية فكان يشكل ظاهرة نادرة إلى حد ما ، لأن المشاريع الرأسمالية الصغيرة والمتوسطة الإنتاج كانت لاتجد صعوبات كبيرة في تأمين المواد الأولية . أما بالنسبة للمشاريع الإحتكارية وبسبب تركيز وزيادة الإنتاج ، فقد أصبحت هذه المشاريع بأمر الحاجة إلى مراقبة حركة المواد الأولية وأصبح سوق المواد الأولية مجالاً آخر للمنافسة إلى جانب المنافسة على سوق تصريف السلع .

وبالإضافة إلى ذلك فإن التقدم التكنولوجي الذي حققته الثورة العلمية - التقنية الحالية قد خلق مجالاً جديداً للمنافسة . إذ يلاحظ الآن اشتداد حدة المنافسة على اليد العاملة الماهرة والمتخصصة وخاصة الفئة التقنية المتخصصة والمؤهلة علمياً مثل فئة المهندسين وماشابههم . وهذه يتعاظم دورها في عملية الإنتاج ومراكز البحث العلمي والتقني .

٦ - أشكال المنافسة الإحتكارية :

تعرضنا بصورة عامة في بحث سابق إلى المفهوم العام للمنافسة وإلى أشكال المنافسة بصرف النظر عن كونها منافسة حرة أو منافسة احتكارية : إلا أن هذه الأشكال

في المنافسة الإحتكارية تتميز ببعض الصفات الخاصة التي تتلاءم وطبيعة المنافسة الإحتكارية . وبالإمكان ذكر أهم هذه الأشكال :

أ - المنافسة الداخلية :

عندما حددنا أشكال الإحتكارات ذكرنا أن هذه الأشكال قد تأخذ شكل الإتحاد بين مؤسسات عديدة يقتصر نشاطها على تصريف السلعة (الكارتل) أو قد يشمل الإنتاج والتصدير (التروست) أو أن أحدها يتجاوز هذا النطاق إلى مجال التسليف المصرفي والتأمين وغيره (راجع أشكال الإحتكارات) . إلا أنه من الخطأ القول بعدم وجود منافسة داخل هذه الأشكال وبين الأعضاء المساهمين في تكوينها سواء أكانوا أفراداً أم مؤسسات .

إن المنافسة الداخلية أي داخل الإحتكار الواحد تظهر بصورة أساسية في التنافس حول حصص الأعضاء المساهمين في الإتحاد الإحتكاري . إذ يسعى كل من هؤلاء الأعضاء لزيادة حصصه في المصاحبة . وبالتالي إلى تدعيم موقعه داخل الإحتكار الواحد . بغية تحقيق أكبر نسبة ممكنة من الأرباح . إن تغير الطاقة التصريفية أو الإنتاجية لكل من الأعضاء المساهمين وخاصة في شروط التطور التقني الحالي يؤدي إلى تغير علاقات القوى بين شركاء الإتحاد الإحتكاري . إن تباعض حصص العضو المشارك تسهل له المطالبة بإعادة النظر في التوزيع القائم للحصص ومجالات التصريف وفي مستوى الأسعار المحددة للسلع . أو بكلمة أخرى فإن التنافس يشتد داخل الإحتكار حول زيادة الأسهم أو الحصص وحول مراكز الإدارة وحول الأسعار وإعادة توزيع الأرباح .

ب - المنافسة بين الفروع الاقتصادية المختلفة :

لا يشتد التنافس في شروط الإحتكار داخل الفرع الإقتصادي الواحد ، وإنما بين الفروع الاقتصادية المختلفة وهكذا تشتد المنافسة على سبيل المثال بين الإحتكارات المتخصصة بتوريد المواد الأولية وبين الإحتكارات التي تقوم بتصنيع المواد الأولية

والمنتجات نصف المصنعة . إذ تحاول الأولى رفع أسعارها انطلاقاً من موقعها الإحتكاري في توريد المواد الأولية ، بينما تحاول الثانية الحفاظ على انخفاض الأسعار . وقد تلجأ الإحتكارات الثانية التي تقوم بتصنيع المنتجات النهائية على إقامة مشاريع لتصنيع المواد الأولية تابعة لها . بينما قد تقوم الإحتكارات الأولى بإقامة مؤسسات لتحويل وتصنيع المواد الأولية إلى منتجات نهائية بدلاً من توريدها إلى الإحتكارات الأخرى .

ج - المنافسة حول السلع البديلة :

في هذه الحالة تدخل الإحتكارات التي تقوم بإنتاج منتجات بديلة حلبة التنافس فيما بينها . وهكذا تنشأ المنافسة بين الإحتكارات التي تقوم بإنتاج القصدير وتلك الإحتكارات التي تقوم بإنتاج الألمنيوم ، مثلاً أو أن تنشأ التنافس بين الإحتكارات التي تقوم بإنتاج الكاوتشوك الطبيعي ، وتلك التي تقوم بإنتاج الكاوتشوك الصناعي أو بين الإحتكارات التي تقوم بإنتاج المنتجات الصوفية من الصوف الطبيعي ، وبين الإحتكارات التي تقوم بإنتاج المنتجات الصوفية التركيبية .

إن محاولة بعض الإحتكارات رفع أسعارها تؤدي إلى اشتداد المنافسة ، فعلى سبيل المثال إذا أقامت شركات إنتاج الفولاذ بزيادة أسعار الفولاذ : عندئذ تقوم الشركات التي تستخدم الفولاذ بإنتاجها إلى استبداله بالبلاستيك : وهذا ما يؤدي إلى تشجيع صناعة البلاستيك ونجد احتكارات الفولاذ نفسها في منافسة شديدة مع الإحتكارات المنتجة للبلاستيك .

د - المنافسة حول المستهلك :

وفي هذا الشكل من أشكال المنافسة الإحتكارية فإن التنافس يكون بين الإحتكارات التي تقوم بإنتاج سلع ذات طبيعة مختلفة . إن الشركات الإحتكارية التي تقوم بإنتاج الموبيليا تسعى بكل وسائل الإعلان والتسهيلات الرامية إلى الدفع بالتقسيط لبيع أكبر كمية من هذه السلعة وبالمقابل نجد أن الشركات الإحتكارية الأخرى التي تقوم بإنتاج الألبسة والأحذية وغيرها تسعى إلى تحقيق المهدف نفسه : فالمنافسة هنا تدور

إذن حول دخول المستهلكين ونسب توزيع القوة الشرائية لهذه الدخول على السلع
الإستهلاكية المختلفة .

هـ - المنافسة بين الإحتكارات والمؤسسات غير الإحتكارية :

إن المنافسة لا تنحصر عادة بين الإحتكارات وإنما أيضاً بين هذه الإحتكارات
وبين المؤسسات غير الإحتكارية أو ما يطلق عليها بالمؤسسات الهامشية التي لا تنتمي
إلى أي من الإحتكارات وهذه المؤسسات يمثلها بعض الرأسماليين الذين يفضلون
عدم الدخول أو الإلتواء إلى الإحتكارات الرأسمالية . وهم يمثلون عادة الرأسماليين
الصغار والمتوسطين .

إن تكاليف الإنتاج في هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون عادة أعلى من
تكاليف الإنتاج في الإحتكارات التي تتشابه في انتاج السلع . ونظراً لأن المؤسسات
الإحتكارية هي التي تؤثر في تحديد أسعار هذه السلع والتي تكون عادة مرتفعة ، فإن
المؤسسات الهامشية تحقق في مثل هذه الشروط أرباحاً عادية بينما تحقق الإحتكارات
أرباحاً مرتفعة وغير عادية بسبب انخفاض تكاليف انتاج السلعة .

ونظراً للمركز التفضيلي الذي تتمتع به الإحتكارات ، فإن المؤسسات الهامشية
لا تستطيع مجابهة هذه الإحتكارات . وإن التنافس فيما بينها لا يتسم بالثبات والاستقرار
إن الإحتكارات تملك الوسائل العديدة التي تستطيع بواسطتها إلحاق الضرر بالمؤسسات
الهامشية للدرجة إنها تستطيع إزالتها من السوق أو إجبارها على الإلتصاف إلى الشركات
الإحتكارية . فقد تنفق هذه الإحتكارات العاملة في الصناعة التحولية مع الإحتكارات
التي تقوم بإنتاج المحروقات ومشتقات الطاقة والمواد الأولية للتضييق على المؤسسات
الهامشية . أو أن تقيم اتفاقاً مع شركات النقل للحد من نقل السلع التي تنتجها
المؤسسات الهامشية أو تنفق معها على أسعار مرتفعة لنقل البضائع . كما قد تقوم
المصارف الكبرى بتقليص القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة . كما
يمكن أن الشركات الإحتكارية الضغط على هذه المؤسسات عن طريق تخفيض الأسعار
بحيث تكون أقل من تكلفة الإنتاج في هذه المؤسسات . حتى تكون هذه المؤسسات

مضطرة في النهاية إلى بيع أسهمها وسنداتها إلى الشركات الإحتكارية : وتعلن عن حل نفسها لتنظم إلى هذه الشركات .

و - المنافسة حول التقدم التقني :

بسبب التقدم التقني التكنولوجي السريع والذي يميز المرحلة الحالية عن المرحلة السابقة في رأسمالية المنافسة ، فإن المنافسة تشتد بين الإحتكارات حول الإستفادة من مكتسبات التقدم التقني . لأن عدم اكتفاف في التقدم التقني بين الإحتكارات يؤدي إلى تغير مراكز القوى لهذه الإحتكارات . إن الإحتكارات التي تحتكر التقدم التقني هي التي تتمتع بالقدرة على التطور وتزايد دورها في الإقتصاد الوطني .

ن - المنافسة الحرة في الرأسمالية الإحتكارية :

إلى جانب هذه الأشكال من المنافسة الإحتكارية تبقى المنافسة الحرة التقليدية بين المؤسسات الهامشية أو المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة ، إلا أن شروط المنافسة هذه في ظل الرأسمالية الإحتكارية تختلف عن الشروط التقليدية السابقة .

أولاً : لأن مجال المنافسة بين هذه المؤسسات يبقى محدوداً وضيقاً بسبب ضآلة الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات في الإقتصاد الوطني الذي تسوده الرأسمالية الإحتكارية .

ثانياً : إن المنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تخضع بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى مراقبة الإحتكارات الرأسمالية الكبيرة .

ثالثاً : إن المنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصبح أكثر حدة نظراً للظروف الصعبة التي توجد فيها هذه المؤسسات في ظل الإحتكار .

رابعاً : إن الإحتكارات الكبيرة تقوم باستغلال المنافسة بين هذه المؤسسات لأنها تقوم عادة بإنتاج مواد نصف مصنعة وقطع جزئية صغيرة . وأن الإحتكارات تستطيع في جو المنافسة بين هذه المؤسسات شراء هذه المنتجات بأسعار مناسبة .

وهكذا يلاحظ أن المنافسة الحرة في الرأسمالية الإحتكارية تتم في الشروط التي عليها الإحتكارات ، كما يبدو واضحاً إن الإحتكارات الرأسمالية لا تزال نهائياً

شكل المنافسة الحرة التي انبثقت منها هذه الإحتكارات ، وإنما تبقى إلى جانبها وتزيد في الوقت نفسه من حدة أشكال التنافس في الرأسمالية الإحتكارية .

٧ - استحالة الإحتكار المطلق :

يستتبع مما سبق أن الإحتكار وكما ذكرنا لا يلغي المنافسة ، وإنما يتميز أيضاً بوجود نوع آخر من المنافسة هي المنافسة الإحتكارية ، التي تخضع لقوانين وسمات نوعية تميزها عن المنافسة الحرة أو التامة التي كانت سائدة قبل مرحلة الرأسمالية الإحتكارية . وبهذا المعنى فإن وجود المنافسة الإحتكارية تعني في الواقع استحالة الإحتكار الكامل أو المطلق . ويوجد هناك مجموعة من العوامل الموضوعية التي تعيق نشوء الإحتكار المطلق .

أولاً : إن الإحتكار الناشئ في فرع اقتصادي معين يسعى عادة إلى الإمتداد داخل هذا الفرع والتوسع أيضاً في الفروع الاقتصادية الأخرى . إلا أن قدرة هذا الإحتكار على المنافسة تدفع بالمشايخ الكيرة العاملة في هذا الفرع أو ذاك إلى عقد اتفاقات احتكارية فيما بينهما لمواجهة منافسة أي احتكار يحاول السيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادي لهذا الفرع ..

ثانياً : يحاول الإحتكار الرأسمالي عادة فرض شروطه على المشايخ الرأسمالية التي تقوم بتوريد المواد الأولية والمحروقات وغيرها من المواد . ولأجل ذلك تسعى هذه المشايخ إلى إيجاد صيغة عمل ما فيما بينها لمواجهة الإتمكاسات الضارة للشروط الإحتكارية .

ثالثاً : إن نشوء فروع اقتصادية جديدة ومشايخ منافسة جديدة تجعل من قيام اقتصاد احتكاري كامل أمراً مستحيلاً . ولذا فإن ميل الإحتكارات الرأسمالية إلى الإحتكار المطلق لعملية الإنتاج الإجماعي يصبح في ظل هذه الشروط غير قابل للتحقيق .

رابعاً : إن عملية تمرکز الإنتاج في الفروع الاقتصادية المختلفة لا تتم بصورة متكافئة وإنما ما يميزها هو التفاوت في درجة ومستوى التمرکز بين الإحتكارات والمشايخ

المختلفة . ان الفروع الاقتصادية التي لا تتوفر فيها درجة كافية من التمرکز لا ينشأ فيها بالتالي أي شكل من أشكال الإحتكار .

وعدا ذلك فإن الإحتكارات لا تتوجه عادة إلا إلى الفروع التي تتيح لها امكانية تحقيق الربح الأقصى . ومثل هذا الشرط لا يتوفر عادة في كل الفروع الاقتصادية . ومثل هذه الفروع الأقل ربحية تبقى بأيدي المشاريع الصغيرة والمتوسطة غير الإحتكارية ومثل هذه المشاريع تبقى تابعة بشكل أو آخر إلى الإحتكارات أو واقعة تحت تأثيرها المباشر وغير المباشر . وأن الإحتكارات تحقق بواسطة علاقة التبعية هذه بعض المزايا الاقتصادية دون أن تستخدم أي جزء من رأسمالها للتوظيف في هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يكون فيها معدل الربح أقل منه في الإحتكارات الكبيرة .

ولكن في بعض الحالات الإستثنائية قد يحتكر مشروع ما كل الإنتاج في فرع اقتصادي ما . فعلى سبيل المثال ، فإن مؤسسة واحدة كانت في مرحلة ما قبل الحرب العالمية وظلت لفترة طويلة تحتكر انتاج كل الألمنيوم في الولايات المتحدة الأمريكية . غير أن هذه الحالة عرضية ولا يمكن لها أن تصبح قاعدة لتشكيل الإحتكار المطلق .

وبالنسبة لمفهوم الإحتكار المطلق فقد لاحظنا اختلاف آراء الإقتصاديين حول هذه المسألة . ففي حين نجد بعض الإقتصاديين الرأسماليين ينكر وجود أية علاقة بين التمرکز والإحتكار ، فإن البعض الآخر منهم يعترف بوجود سيطرة احتكارية في حال تمرکز الإنتاج لفرع اقتصادي معين في مؤسسة واحدة . وينكر وجود مثل الإحتكار إذا تعددت المشاريع الكبيرة في هذا الفرع . أما الإقتصاديون الماركسيون فيربطون بين التمرکز وبين الإحتكار . وأن الإحتكار حسب وجهة نظرهم يعني بالإضافة إلى ذلك أسعاراً احتكارية وأرباحاً احتكارية اضافية . ويخالف هذا الرأي الإقتصادي الأمريكي . T - كابلان الذي لا يعترف بأن الأسعار تفوق قيمة السلعة الفعلية في حال تعدد المشاريع الكبيرة في فرع اقتصادي معين ، وبالتالي فإن هذه المشاريع لا تحقق أرباحاً احتكارية اضافية . ويرى الإقتصاديون الماركسيون أن المنافسة بين الإحتكارات الكبيرة لا تمنع من عقد اتفاقات فيما بينها تحدد بموجبها

أسعاراً مرتفعة للسلع تضمن في الوقت نفسه المصالح الإحتكارية لكل المؤسسات الكبيرة المساهمة في عقد مثل هذه الإنفاقات .

٨ - السعر الإحتكاري والربح الإحتكاري الإضافي :

لقد رافقت عملية الإنتقال من رأسمالية المنافسة إلى الرأسمالية الإحتكارية تغيرات نوعية وأساسية في مجمل العلاقات الرأسمالية . على الرغم من ذلك - وكما ذكرنا - فمن الضروري أن يبقى واضحاً في الأذهان أن الإحتكار لا يزال المنافسة . إلا أن نوعاً جديداً من المنافسة يظهر بين الإحتكارات بعد أن تبين لنا استحالة الإحتكار المطلق . كما تبقى المنافسة الحرة التقليدية قائمة بين المشاريع الرأسمالية الصغيرة والمتوسطة ، ولكن في إطار شروط جديدة هي شروط الرأسمالية الإحتكارية . التي أصبحت هي السائدة في مرحلة الإحتكار . وفي شروط هذه المرحلة التي يمتزج فيها الإحتكار مع الأشكال الجديدة للمنافسة الملائمة له ، فإنه يمكن القول بأن تشكل السعر والربح يتحدد في ظروف الإحتكار كمحصلة للتنازع بين مجموعة من الاتجاهات التي تحدد خصائص هذه المرحلة التي ليست بالإحتكار المطلق ولا هي بالمنافسة الحرة . إلا أن هذه المرحلة رغم ذلك تتصف بتفوق الإحتكارات . وهي من خلال موقعها الإحتكاري في عملية الإنتاج والتداول تستطيع إلى حد كبير أن تحدد آلية السوق . وبواسطة فعل وتأثير هذه الآلية يتشكل مايسمى بالربح الإحتكاري الإضافي . ويعرف الربح الإحتكاري الإضافي عادة بأنه الربح الإضافي الذي تحققه الإحتكارات والذي يزيد عن الربح الرأسمالي العادي الذي يتحدد في المنافسة الحرة . ونظراً لأن الربح الإضافي يمثل شكلاً من أشكال الربح الرأسمالي في شروط الإحتكار . فإن التحليل النظري يتوجب النظر إلى الربح الإحتكاري الإضافي باعتباره مقولة خاصة من مقولات الإقتصاد الرأسمالي الإحتكاري .

وحين تكسب هذه المقولة الخاصة مزيداً من التوضيح والتحديد العلمي الدقيق . فإنه يكون من المفيد اجراء المقارنة اللازمة بين الأشكال القديمة للربح الرأسمالي التي عرضها المراحل التي سبقت مرحلة نشوء الرأسمالية الإحتكارية وبين الربح الإحتكاري

الإضافي الذي أصبح القانون والمحرك الأساسي لفعالية ونشاط الإحتكارات الرأسمالية .

أولاً : ظهر شكل من أشكال الربح الإحتكاري الإضافي بمرحلة الإنتاج المانيفكتوري الرأسمالي . وقد تشكل هذا الربح الإضافي من خلال ظهور بعض الإحتكارات في القطاع التجاري والصناعي الحرقي . وحقت هذه الإحتكارات أرباحاً إضافية تزيد عن الأرباح العادية التي حققتها بعض المشاريع الرأسمالية الصغيرة في ذلك الحين إلا أن هذا الربح الإضافي كان يشكل ظاهرة ثانوية واستثنائية . وكان يعبر عن عدم نضوج الرأسمالية وعلاقات الإنتاج الرأسمالي وعدم نضوج مقومات المنافسة الرأسمالية الحرة . وكانت الرأسمالية حينذاك في المراحل الأولى للنشوء والتكسوين .

إلا أن الربح الإحتكاري الإضافي في مرحلة الرأسمالية الإحتكارية يختلف من الناحية الكمية والنوعية عن الربح الإضافي الذي ظهر في تلك المرحلة التي سبقت نشوء الثورة الصناعية وعدا ذلك فإن الربح الإحتكاري الإضافي لا يمثل ظاهرة استثنائية وثانوية ، وإنما أصبح هو الشكل السائد في الرأسمالية الإحتكارية التي تعبر تاريخياً عن تمرکز الإنتاج ورأس المال .

ثانياً : إن الربح الإحتكاري الإضافي في الرأسمالية الإحتكارية كان نتيجة لانتهاء مرحلة متقدمة عن مرحلة المانيفكتورية ، وهي مرحلة رأسمالية المنافسة الحرة . ومن الوجهة التاريخية فإن الربح الإحتكاري الإضافي في المرحلة الحالية لا يمكن اعتباره الشكل المتطور للربح الإضافي الإحتكاري الذي ظهر في رأسمالية المانيفكتورية . بقدر ما يمثل شكل الربح الذي حل محل الربح الوسطي الذي ساد مرحلة المنافسة الحرة التي تعد مرحلة متقدمة عن الرأسمالية المانيفكتورية . فقد رأينا في البحث الخاص بتشكيل الربح والسعر في المنافسة الحرة إن آلية هذه المنافسة تؤدي بالنتيجة إلى تشكل ما أسميناه بالربح الوسطي . حيث يسود في هذه الحالة مبدأ تساوي الربح للحجوم المتساوية من رؤوس الأموال الذي يتحقق في ظل التوازن النسبي لشروط الإستثمار الرأسمالي . وعلى العكس من ذلك فإن غياب شروط عدم التكافؤ بين رؤوس الأموال في الرأسمالية الإحتكارية تساعد على تحقيق الربح

الإحتكاري الإضافي الذي يفوق في حجمه ومعدله الربح الوسطي في شروط المنافسة . فمن خلال الموقع المتميز للإحتكارات في مجمل الإقتصاد الوطني ظهرت تغيرات جوهرية في تشكل الربح الرأسمالي . والدليل على ذلك هو الهوة العميقة بين معدل الربح الذي تحققه المشاريع الإحتكارية وبين معدل الربح الذي تحققه المشاريع غير الإحتكارية . ففي فروع الإنتاج المختلفة وفي ظل شروط المنافسة غير المتكافئة تختلف معدلات الربح بصورة أساسية . ويستحيل في هذه الحالة تشكل معدل ربح وسطي واحد لجميع المشاريع الرأسمالية .

إن الإحصائيات الرسمية حول معدل الربح الذي حققته الشركات الأمريكية في قطاع الصناعة التحويلية خلال الأعوام ١٩٦٠ - ١٩٧٠ تشير إلى أن معدل الربح للشركات الإحتكارية الكبيرة التي بدأت برأسمال قيمته مائة مليون دولار يعادل ثلاثة إلى أربعة أضعاف معدل الربح في الشركات العاملة في القطاع نفسه والتي لا يتجاوز رأس مالها المليون دولار . ومثال آخر على تركيز الأرباح العالية في الشركات الإحتكارية الكبيرة هو أن ميزانية شركة جنرال موتورز المعروفة حققت ربحاً يعادل ١,٥ مليار دولار في عام ١٩٦٥ وأن ميزانية شركة آن أظهرت ربحاً قدره ٢,٥ مليار دولار . بينما بلغت أرباح بقية الشركات التي تقارب المليون شركة ما يعادل ٧٣ مليار دولار (١) .

وباختصار فإن الشروط الإقتصادية المميزة للإحتكارات تساعد على تحقيق أرباح إضافية ومنظمة وهذه لا يمكن تحقيقها من قبل الشركات الأخرى غير الإحتكارية . وبهذا المعنى فإن الربح الإحتكاري الإضافي يشكل ضرورة موضوعية واقتصادية لأنه يعبر عن الشروط الوظيفية للامتلاك لرؤوس الأموال في الرأسمالية الإحتكارية .

٩- وسائل ومصادر الربح الإحتكاري الإضافي :

يمكن إذن القول بصورة عامة بأن الربح الإحتكاري الإضافي يتحقق في شروط

(١) المرجع - الإقتصاد السياسي - أساليب الإنتاج ما قبل الاشتراكية - الطبعة الإثنية ١٧٢ -
برلين صفحة ٢٢٥

زوال المنافسة الحرة ، وفي شروط تركز الإحتكارات في الفروع الاقتصادية الأساسية . إلا أن هذه المسألة تحتاج إلى المزيد من التوضيح ذلك لأن الربح الذي تحققه المؤسسات يتوقف وفي ظل ظروف معينة ومحددة تاريخياً على مجموعة من الوسائل والمصادر التي يستغلها أصحاب المشاريع لتحقيق هذا الربح .

ففي ظروف وشروط الرأسمالية الإحتكارية فإن الإحتكارات تستطيع أن تستخدم مجموعة من الوسائل لتحقيق الربح الإحتكاري الإضافي التي لا تتوفر عادة للمشاريع غير الإحتكارية . وفي البحث السابق والمتعلق بدراسة مصدر الربح الرأسمالي (راجع نظريات الربح) تبين لنا وجود اتجاهات عديدة تختلف بعضها عن البعض في تفسير ظاهرة الربح الرأسمالي . وكان للبحث في هذه النظريات إلى حد ماصفة التجريد ومن دون التعرض إلى الشروط الملموسة التي يتشكل فيها الربح الرأسمالي إن الشروط الملموسة والمحددة لتشكل الربح الإحتكاري تختلف عن تلك الشروط التي يتحقق فيها الربح في المنافسة الحرة . لذا فإن التساؤل يلور حول المصادر والوسائل الخاصة التي تستغلها الإحتكارات الكبيرة لتحقيق الربح الإحتكاري الإضافي وهي :

أ - إعادة توزيع الثروة الوطنية :

طلما أن الربح الإحتكاري الإضافي لا يتأتى عن طريق تحويل القيمة المضافة الجديدة التي تحققها عملية الإنتاج كما هو الحال في المنافسة الحرة فإن عملية إعادة توزيع الثروة الوطنية ككل تعتبر أحد مصادر الربح الإحتكاري الإضافي . إن سيطرة الإحتكارات لا تظهر فقط من خلال قدرتها على إعادة توزيع الثروة الوطنية داخل البلد الواحد وإنما تتجاوز الحدود المحلية إلى بلدان أخرى حيث يتنقل جزء من ثروة هذه البلدان إلى الإحتكارات الرأسمالية العالمية في صورة ربح . وقد يتخذ انتقال هذه الثروة أشكالاً مختلفة منها على سبيل المثال التبادل التجاري غير المتكافئ على صعيد السوق الرأسمالي العالمي .

وقد لا تقتصر سيطرة الإحتكارات أحياناً على بعض الفروع الاقتصادية ، وإنما

تمتد هذه السيطرة لتشمل مقاطعات إدارية كاملة داخل البلد الواحد . مثال الشركة الأمريكية أناكوندا التي تقوم باستخراج وتحويل فلزات النحاس والتوتياء والرصاص . إن نشاط هذه الشركة لا ينحصر فقط في هذا المجال ، وإنما تسيطر على المناطق التي تتركز فيها مؤسساتها وفروعها . فهي تسيطر على الشبكة التجارية بصورة كاملة وعلى القسم الأكبر من البيوت السكنية . وتستطيع أن تحدد مستوى الأجور وترفع من مستوى الأسعار للسلع الغذائية والألبسة وأجور السكن . كما ترتبط بها كل المشاريع الأخرى بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، كما تقوم الأجهزة الإدارية المحلية على تسهيل خلععات هذه الإحتكارات ، وكل هذه العوامل تساعد الإحتكارات على تحقيق الربح الإحتكاري الإضافي .

ب - احتكار المكشفات العلمية والتقدم التكنولوجي :

إن الإحتكارات الرأسمالية الكبيرة تكون أكثر قسوة على الإستفادة من المكشفات العلمية والتقدم التكنولوجي ، وذلك بسبب الإمكانات المتاحة لها عن طريق تركز الإنتاج وتتركز رأس المال . ومن المعلوم أن استخدام الوسائل الحديثة في عملية الإنتاج يساعد على تخفيض نفقات الإنتاج وبالتالي زيادة الربح عن المستوى العادي والوسطي .

ج - إعادة توزيع الربح في شروط الإحتكار :

في رأسمالية المنافسة كان الاختلاف في التركيب الوظيفي والعضوي لرأس المال يشكل الأساس المادي لإعادة توزيع الربح . وفي هذه المرحلة لم يكن هناك أي عائق يحول دون انتقال رؤوس الأموال من الفروع ذات الأرباح المنخفضة إلى الفروع ذات الأرباح المرتفعة . وفي الرأسمالية الإحتكارية لم تنتف كلياً حركة انتقال رؤوس الأموال . ولكن هذه الحركة تتم في شروط مختلفة . إذ نجد بعض الإحتكارات توسع نشاطها إلى فروع أخرى لتحقيق المزيد من الربح . وقد تظهر المنافسة في حركة رؤوس الأموال الإحتكارية الكبيرة . إلا أن المنافسة الناشئة عن حركة رؤوس الأموال هذه لا تشكل الشرط الكافي لتحقيق معدل واحد من الربح

كما كان عليه الأمر في رأسمالية المنافسة الحرة التي كانت تؤدي حركة رؤوس الأموال فيها إلى تشكل معدل الربح الوسطي .

أما في الرأسمالية الاحتكارية فإن احتكار وتمركز الإنتاج ورأس المال يشكلان العامل الأساسي في عملية إعادة توزيع الربح بين المشاريع الرأسمالية وتم هذه العملية في اتجاه توزيع الربح الذي تحققه المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الأخرى غير الاحتكارية لصالح الإحتكارات الكبيرة التي تمتلك بحكم موقعها الإحتكاري الجزء الأكبر من الربح . ومن هنا ينشأ الفرق بين معدل الربح المرتفع في المشاريع الإحتكارية ومعدل الربح الأقل في المشاريع غير الإحتكارية .

إن عدم التكافؤ في إعادة توزيع الربح يظهر أيضاً داخل رأس المال الإحتكاري . فعندما يجد أي من الإحتكارات نفسه في وضع خاص ومميز عن باقي الإحتكارات يكون باستطاعته أن يجلب إليه جزءاً من ربح الإحتكارات الأخرى مثل الإحتكارات المتخصصة بإنتاج الأسلحة . فهي تحقق معدلات من الربح أعلى من معدلات الإحتكارات الأخرى . ولهذا السبب يظهر تنافس حاد بين الإحتكارات حول مجال التسلح تستخدم فيه كل الوسائل الإقتصادية والسياسية .

د - سعر السوق الإحتكاري وسيلة لضمان الربح الإحتكاري الإضافي :

عدا عن الرسائل الآتفة الذكر فإن سعر السوق الإحتكاري يعد من أهم وسائل ضمان الربح الإحتكاري الإضافي . وهو الأداة الفعالة التي تستخدمها الإحتكارات لإعادة توزيع الدخل القومي والثروة الوطنية والدخول الفردية والأرباح التي تحققها المشاريع غير الإحتكارية . ويقصد بالسعر الإحتكاري سعر السوق الذي تستطيع الإحتكارات الكبيرة تحديده بالنسبة للسلعة الخاضعة للتبادل في السوق . وحتى يكون بالإمكان فهم طبيعة وخصائص السعر الإحتكاري فمن المفيد مقارنته بسعر السوق في الرأسمالية المنافسة .

إن سعر السوق في رأسمالية المنافسة الذي يتلبدب حول سعر الإنتاج

عوامل العرض والطلب (راجع موضوع السعر في رأسمالية المنافسة) كان يتم بصورة عفوية وبفعل القوانين الاقتصادية العشوائية التي تسود رأسمالية المنافسة . وكان سعر المنافسة يتحدد في النتيجة بعزل عن إرادة الأفراد وهذا كان يحدد مصير المشاريع الرأسمالية عن طريق الربح الوسطي أو الخسارة والإفلاس . أما السعر الاحتكاري الذي حل محل سعر المنافسة فهو لا يخضع إلى آلية عشوائية لأن الاحتكارات بحكم تمريرها في الإنتاج والتداول تستطيع أن تؤثر إلى حد كبير في تحديد السعر . إذن فإن تحديد السعر الاحتكاري يتأثر بالأساليب التي تستعملها الاحتكارات والتي تحد من فعل القوانين الاقتصادية العفوية في السوق . ومن أهم هذه الوسائل التي تستخدمها الاحتكارات في تحديد السعر الاحتكاري الوسائل التالية :

أولاً : التأثير على الطلب في السوق :

تستطيع الاحتكارات بواسطة الدعاية والإعلان أن تعرض الطلب على السلعة حتى يرتفع الطلب الكلي . وهي تحاول أن تقلل من أهمية وسعة السلع المنافسة . كما باستطاعة الاحتكارات الحد من الإنتاج أو حتى إتلاف بعض السلع حتى تقلل من الكمية المعروضة مقابل التزايد في الطلب الكلي . إلا أن الطلب يخضع هو بحد ذاته إلى تأثير عوامل متعددة وبالتالي فإن تحكم الاحتكارات في تحديد الطلب الكلي يبقى محدود معينة .

ثانياً : درجة الاحتكار في السوق :

إن تحديد السعر الاحتكاري يتوقف على درجة ومستوى الاحتكار في السوق . لذا قد يكون للسلعة الواحدة أسعار مختلفة في الأسواق حسب اختلاف درجة الاحتكار وشدة المنافسة بين الاحتكارات على هذه الأسواق . مثال شركة جنرال موتور التي استطاعت نتيجة مركزها الاحتكاري القوي أن تحافظ على أسعار مرتفعة للمنتجات الالكترونية فترة طويلة .

ثالثاً : سعر التبادل بين القطاعات الاقتصادية والبلدان النامية :

تستطيع الاحتكارات الكبيرة أن تؤثر في تحديد أسعار المنتجات المتبادلة ما بين

القطاعات الاقتصادية داخل البلد الواحد . فبإمكانها أن تباع المنتجات الصناعية إلى القطاع الزراعي بأسعار مرتفعة ، وأن تشتري المنتجات الزراعية بأسعار منخفضة . وهي تستخدم الأسلوب نفسه للتبادل التجاري مع البلدان الأخرى وخاصة البلدان النامية التي لا تتمتع بمركز احتكاري في السوق العالمي . إن الإحتكارات تباع منتجاتها الصناعية إلى هذه البلدان بأسعار مرتفعة وتشتري منها المواد الأولية بالأسعار المنخفضة التي تحددها الإحتكارات في السوق العالمية .

إلا أنه لا يجوز الإعتماد بأن الإحتكارات قادرة على اللوم أن تفرض السعر الإحتكاري الذي تريده . إذ يبقى تأثيرها في ذلك مرهوناً بمجموعة من الشروط منها شروط المنافسة الإحتكارية ، ومطالبة النقابات العمالية والمهنية بتخفيض الأسعار . وعندما نجد بعض الإحتكارات نفسها في وضع غير مناسب ، فإنها تستعين بالدولة للمحافظة على مركزها التنافسي في السوق .

١٠ - دور الدولة في ضمان الربح الإحتكاري الإضافي :

بسبب التنافس الشديد الذي يظهر بين الإحتكارات حول تصريف الإنتاج الكبير في السوق فإن الإحتكارات الرأسمالية الكبيرة لا تقتصر فقط على استخدام الأساليب الاقتصادية المألوفة . فلابد من اللجوء أيضاً إلى أساليب غير اقتصادية لتدعيم مركزها الإحتكاري في السوق . ومن هنا تبرز أهمية دور ومياسة الدولة في تحديد السعر الإحتكاري وضمان الربح الإحتكاري الإضافي ، فهي أي الإحتكارات تحقق هذه الإستفادة من خلال استغلال الإمكانيات المالية التي تملكها الدولة وبصورة خاصة الميزانية العامة التي يتركز فيها القسم الأكبر من أموال الدولة .

إلا أن تحقيق هذا الغرض يفترض توفر وسائل عديدة ومجموعة من الشروط أهمها :

أولاً : قيام الدولة بطزيم الإحتكارات : وتنفيذ تعهدات ومشاريع الدولة من قبل الاحتكارات وخاصة المشاريع التي تحقق معدلاً عالياً من الربح فمن

المعلوم أن احتكارات صناعة السلاح تحقق أرباحاً غير عادية وخاصة في فترات الحروب ، ففي الولايات المتحدة استطاعت الإحتكارات التي قامت بتنفيذ تعهدات وزارة الدفاع الحربي أثناء الحرب الكورية أن تزيد من معدل أرباحها بنسبة ٤٠ - ٦٠ بالمائة . وفي الفترة ما بين عام ١٩٤٩ ١٩٥٣ كان معدل الربح في الشركات الأمريكية بصورة عامة ٥٠,٣ بالمائة . باستثناء شركة البيونغ لصناعة الطائرات حيث بلغت نسبة الربح فيها ٦٣٩ بالمائة ، وشركة دوغلاس للطيران ٥٧٢ بالمائة . وهكذا تصبح سياسة التسليح شرطاً هاماً من شروط تحقيق الربح الإحتكاري الإضافي .

ثانياً : سياسة الدولة في إعادة توزيع الثروة الوطنية بضمان الربح الإحتكاري الإضافي مثل الفوائد التي تلغها الميزانية العامة على القروض المتأتية من الإحتكارات التي تشكل مصدراً إضافياً من مصادر الربح لهذه الإحتكارات . كما قد تلجأ الدولة أحياناً إلى بيع بعض المشاريع الإنتاجية التابعة لها إلى الإحتكارات بأسعار منخفضة .

ثالثاً : سياسة المعونات والتسهيلات المصرفية التي تقدمها الدولة للإحتكارات . وكذلك تسهيلات شراء المواد الأولية وبيع السلع النهائية والتسهيلات الضريبية .

رابعاً : حماية السوق الداخلية من منافسة الإحتكارات الأجنبية وذلك بفرض حماية جمركية وغيرها على استيراد السلع المنافسة من الدول الأخرى . وأخيراً سياسة الدولة تجاه البلدان النامية التي تسهل للإحتكارات تحقيق الأرباح الإحتكارية الإضافية .

١١- خصائص وجوهر رأسمالية الدولة الإحتكارية :

تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية أيضاً مع نشوء وتطور الرأسمالية الإحتكارية . ففي المرحلة ما قبل الرأسمالية الإحتكارية كان دور الدولة في المجال الاقتصادي يهدف بصورة عامة إلى تنشيط رأس المال . وأما المحتوى الوظيفي لهذا الدور في الرأسمالية الإحتكارية فهو أن تضمن وبصورة أساسية مصالح الإحتكارات

التي تعظم دورها في عملية الإنتاج الاجتماعي وفي عملية التداول بالسوق .

كما حدثت تغيرات جوهرية في طبيعة دور الدولة الإقتصادي فقد كانت الوظيفة الإقتصادية للدولة مقصورة على مجالات محدودة . أو كانت وظائفها الأساسية تنحصر في فرض الضرائب واستخدام الوسائل المختلفة وتنشيط رأس المال وتقوية مركزه التنافسي في السوق العالمية مثل اجراءات الحماية والتسهيلات المختلفة للبحث عن أسواق عالمية جديدة .

لقد تجاوز دور الدولة الإقتصادي هذه الحدود . فلم يعد يقتصر على جباية الضرائب وتنشيط رأس المال في السوق العالمية . وإنما مايميز هذا الدور في الرأسمالية الإحتكارية هو مساهمة الدولة المباشرة في عمليات الإنتاج والتداول والتوزيع التي أصبحت تشكل السمة الأساسية لدور الدولة الإقتصادي .

وينظر إلى رأسمالية الدولة الإحتكارية عادة على أنها التعبير الفعلي للتنسيق ما بين الدولة والإحتكارات في مجال اتخاذ الإجراءات السياسية والإقتصادية . وعلى هذا الأساس فإنّ الإنتقال من الرأسمالية الإحتكارية إلى رأسمالية الدولة الإحتكارية لايعني وجود مرحلة منفصلة عن التطور الحتمي للرأسمالية الإحتكارية بقدر مايعبر عن مرحلة تعظم دور وتأثير الدولة في عملية الإنتاج والتداول والتوزيع في الرأسمالية الإحتكارية . إن امكانية تدخل الدولة المباشر والمنظم في الإقتصاد الرأسمالي قد نشأت أساساً من درجة التركيز الشديد لعملية الإنتاج ورأس المال وبكلمة أخرى فإن الرأسمالية الإحتكارية شكلت من الناحية الموضوعية الأساس المادي والاجتماعي لظهور رأسمالية الدولة الإحتكارية .

إن عملية نشوء رأسمالية الدولة الإحتكارية تعتبر ضرورة حتمية ، فلك لان شكل الملكية الخاصة للإحتكارات قد أصبح لايشكل الإطار الكافي لتطور القوى المنتجة في الشروط الحالية للثورة العلمية والتقنية . وهذه الصعوبات الناجمة عن هذا التعارض لايمكن حلها إلا بواسطة الدولة . ومن هنا مثلاً نستطيع تفسير التطور السريع للملكية الدولة التي أصبحت الشرط الضروري لاستغلال التقدم العلمي

والتفني . وبذلك تحولت الدولة إلى قوة اقتصادية ذات فعالية هامة وأساسية في الحياة الاقتصادية .

ومع ذلك فإن الأساس الذي تقوم عليه رأسمالية الدولة الاحتكارية هو استمرار تمرر الموارد الاقتصادية الأساسية في أيدي الاحتكارات . وبالإضافة إلى ذلك توجد هناك احتكارات تابعة للدولة إلى جانب الاحتكارات الخاصة . وأن السمة الأساسية لرأسمالية الدولة الاحتكارية باعتبارها تشكل جزءاً أساسياً من الرأسمالية الاحتكارية تكمن في أن الاحتكارات ولو أنها لا تنصرف ملكية الدولة بصورة مباشرة ، إلا أنها تحقق فوائد كبرى عن طريق سياسة الدولة الاقتصادية . إن الأهمية الخاصة التي تمثلها الدولة في المرحلة الحالية ترجع إلى العوامل التالية :

أ - إن الدولة تملك مجموعة من المؤسسات الإنتاجية الصناعية والتجارية ومؤسسات النقل والمؤسسات المصرفية ومراكز البحث العلمي ، ولم تعد امكانياتها الاقتصادية مقتصرة على التصرف بأموال الميزانية العامة .

ب - قدرة الدولة بواسطة الأجهزة التابعة لها على رسم سياسة داخلية وخارجية تضمن بواسطتها المصالح الاقتصادية لرأس المال ، في حين تعجز الاحتكارات الرأسمالية عن رسم وتنفيذ مثل هذه السياسة .

ج - زيادة مهام الدولة في قطاع الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم .

١٢ - أشكال احتكارية الدولة في الإقتصاد الرأسمالي :

لقد أصبح توجيه وتنظيم الدولة للحياة الاقتصادية ظاهرة ثابتة ودائمة ، بينما كان هذا التوجيه يظهر بصورة مؤقتة بفترات الحروب . ويمكن القول بأن الإقتصاد الرأسمالي أصبح بفضل تدخل الدولة اقتصاداً موجهاً .

ويمكن ارجاع هذه الظاهرة إلى مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية .

أولاً : إن السبب الأساسي لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يعود إلى تضامق التناقض

الأسامي بين تمرکز الملكية الخاصة للإنتاج ورأس المال وبين الطبيعة الإجتماعية للعمل ، إن هذا التمرکز قد أدى إلى وجود مجموعة من الشركات المالية والصناعية الإحتكارية التي تجمع فيها القسم الأكبر من القوى العاملة من الفنين والتقنيين ، وهي تقوم بإنتاج القسم الأكبر من المنتجات الإجتماعية أو الناتج القومي . ونظراً لأهمية هذه المؤسسات في عملية الإنتاج الإجتماعي فقد تحولت إلى مركز اهتمام ورعاية الدولة .

ثانياً : إن الثورة العلمية - التقنية قد زادت من مهام ووظائف الدولة الاقتصادية . ويواجه البحث العلمي مهمات صعبة ومعقدة بخصوص الكيفية التي يتم فيها استخدام نتائج البحث في عملية الإنتاج . إن تمويل البحث العلمي الذي قد لا يكون ربحاً على اللوام وحل مشاكل التشغيل والتأهيل التي تتفاقم مع ظهور الثورة العلمية التقنية . كل هذه المهمات تتجاوز امكانيات الإحتكارات الخاصة حتى الكبيرة منها . كما أن التمايز الشديد في عملية الإنتاج الإجتماعي وتشابك آلية الإرباط بين الفروع الاقتصادية المختلفة تضع النظام الرأسمالي أمام مشاكل جديدة لاستطيع المشاريع الحرة إيجاد حل لها . بل تحتاج إلى جهاز مركزي يقوم بالإشراف على تنظيم العلاقة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة .

ثالثاً : لاستطيع الإحتكارات الخاصة دون تدخل الدولة حل المضكلات الناجمة عن تزايد الرفاه الإجتماعي مثل تلبية الحاجات الثقافية والإجتماعية والسكنية والمسائل المتعلقة بالنقل والإتصالات وغيرها .

رابعاً : من العوامل الخارجية التي تفرض على الدولة التدخل في عملية ضبط وتوجيه الحياة الاقتصادية يتمثل في التحولات السياسية التي شهدها وشهدها العالم في الوقت الحاضر . فقد نشأت منظومة الدولة الإشتراكية ونالت الكثير من الدول النامية استقلالها السياسي ، وهي تبحث حالياً عن طريق لتحقيق استقلالها الإقتصادي وكل هذه التغيرات في العلاقات الدولية تستدعي تدخل الدولة الرأسمالية لمواجهة هذه المتغيرات للحفاظ على مصالح النظام الرأسمالي العالمي .

وبعد توضيح الأسباب الرئيسية التي تتطلب من الدولة في الرأسمالية الإحتكارية التدخل بغية التحكم في آلية النشاط الإقتصادي وتوجيهه لابد من تحديد الأشكال التي يظهر فيها مثل هذا التدخل :

- ١ - ملكية الدولة لبعض المشاريع الإقتصادية الإنتاجية والتجارية .
- ٢ - شراء الدولة للسلع والخدمات من المشاريع الرأسمالية .
- ٣ - التحكم في حجم وتركيب الإستثمارات الخاصة بطريق النظام المصرفي والضريبي .
- ٤ - توجيه الدولة للطلب الإستهلاكي في السوق بواسطة سياسة الأجور والضرائب .

• - الرجة الإقتصادية بواسطة أجهزة حكومية متخصصة تقوم بوضع برامج اقتصادية شاملة تهدف إلى تنظيم وتوجيه الإقتصاد الوطني . والخلاصة فإن موضوع رأسمالية الدولة الإحتكارية يحتاج إلى المزيد من التفصيل ، لانه بشكل الظاهرة الحديثة لرأسمالية الإحتكار التي تبرز بترديد دور الدولة في الحياة الإقتصادية وتوحيد سياستها مع سياسة الإحتكارات الرأسمالية الخاصة . مع الحفاظ على نوع من الإستقلالية الخاصة للدولة التي تقتضيها مجموعة من المتطلبات الإجتماعية والسياسية . وقد اكتفينا فقط بالإشارة إلى تحليل مفهوم وخصائص وأشكال هذه المرحلة الحديثة التي يطلق عليها مرحلة رأسمالية الدولة الإحتكارية .

خلاصة الباب الثالث : رأسمالية المنافسة - الرأسمالية الإحتكارية -

كانت الرأسمالية المنافسة من الوجهة التاريخية تشكل المرحلة الموضوعية لعماية الإنتقال إلى الرأسمالية الإحتكارية ، وفي الفصل الأول الخاص برأسمالية المنافسة تعرضنا في البدء إلى المفهوم العام للمنافسة دون تحديد أي اطار تاريخي لهذا المفهوم لأن المنافسة تبقى سمة من سمات النظام الرأسمالي سواء أكان في رأسمالية المنافسة أم في الرأسمالية الإحتكارية مع الأخذ بعين الإعتبار اختلاف خصائص وأشكال

المنافسة في كل من المرحلتين ،مرحلة الرأسمالية المنافسة والرأسمالية الإحتكارية .

وبعد أن تعرضنا في الفقرة التالية إلى الأشكال العامة للمنافسة الرأسمالية انتقلنا إلى البحث في المنافسة الحرة والمذهب الحر . والمنافسة الحرة هي التي سادت النظام الرأسمالي قبل انتقاله إلى الرأسمالية الإحتكارية . كما تعرض بحثنا إلى موضوع تشكل السعر والربح في رأسمالية المنافسة الحرة .

أما الفصل الثاني فهو يتضمن دراسة الرأسمالية الإحتكارية . وحتى يمكن فهم خصائص وسمات الرأسمالية الإحتكارية كان لابد أولاً من دراسة رأسمالية المنافسة التي وردت في الفصل الأول .

لقد حددنا أولاً في الفصل الخاص بالرأسمالية الإحتكارية مفهوم الإحتكار الرأسمالي . ينما جاءت الفقرة التالية لتوضيح حتمية الإحتكار وتركز الإنتاج ورأس المال ، وحاولنا أن نوضح كيف أن المنافسة الحرة تؤدي وبصورة حتمية إلى نشوء الإحتكار الذي يمكن فهمه من خلال دراسة خصائصه الجوهرية وأشكاله المختلفة .

أما البحث الخاص بالإحتكار والمنافسة فقد كانت الغاية منه توضيح حقيقة أساسية وهي أن الإحتكار وإن كان وليد المنافسة الحرة إلا أن الإحتكار لا يلغي المنافسة ، ولكن بدلاً من المنافسة الحرة تظهر أشكالاً جديدة للمنافسة في ظل الرأسمالية الإحتكارية ، وهي المنافسة الإحتكارية التي تتصف بخصائص وأشكال معينة تميزها عن المنافسة الحرة أو التامة .

كان من المنطقي أن يقودنا البحث حول المنافسة الإحتكارية إلى استنتاج أساس هو استحالة وجود الإحتكار المطلق ، وقد جرى تحديد لها لأسباب متعددة أثناء الحديث عن استحالة الإحتكار المطلق .

وتلي ذلك دراسة السعر الإحتكاري والربح الإحتكاري ، وقد تضمنت هذه الدراسة أولاً تحليل مفهوم وخصائص السعر الإحتكاري والربح الإحتكاري ومن

خلال المقارنة مع السعر والربح في المنافسة الحرة ، ثم ثانياً وسائل ومصادر الربح الإحتكاري الإضافي وبعدها تعرضنا إلى دور الدولة في ضمان وتحقيق الربح الإحتكاري الإضافي .

وفي ختام الفصل الثاني حاولنا تقديم فكرة موجزة عن رأسمالية الدولة الإحتكارية التي تشكل في الوقت الحاضر المرحلة المتقدمة للرأسمالية الإحتكارية . وهي تبرز بأشكال مختلفة لتدخل الدولة ودورها في توجيه الحياة الإقتصادية وتنظيم النشاط الإقتصادي .

أسئلة نموذجية :

س ١ = ماهو المقصود بالمفهوم العام للمنافسة ؟ وذلك بصرف النظر عن المنافسة الحرة أو المنافسة الإحتكارية ؟

س ٢ = ماهي الأشكال العامة لهذه المنافسة ؟ .

س ٣ = ماهي أبرز ملامح وخصائص المنافسة الحرة ؟ . تكلم عن المذاهب الحرة أو المدركة الحرة التي تعبر عن مرحلة المنافسة الحرة ؟ .

س ٤ = إن للسعر والربح آلية خاصة في رأسمالية المنافسة الحرة . تكلم عن الكيفية التي يتم بها تحديد الربح الوسطي وتشكيل سعر الإنتاج وسعر السوق النهائي .

س ٥ = ماهو الإحتكار الرأسمالي ؟ وماهو المقصود بتمتية الإحتكار وتركز الإنتاج ورأس المال ؟

س ٦ = توجد خصائص جوهرية للإحتكار الرأسمالي . ماهي هذه الخصائص التي تحدد طبيعة وآلية الإحتكار الرأسمالي ؟

س ٧ = عدد أشكال الإحتكارات الرأسمالية . ماهو المقصود بالكارتل والسنديكات والتروست والكونسورن ؟ إن تجميع الإحتكارات وتنوع الإحتكارات

فما احدى السمات الجديدة والمهمة من أشكال الاحتكار . تكلم عن هذا الموضوع ؟ .

س ٨ = إن الاحتكار لايلغي المنافسة وتنشأ في الرأسمالية الاحتكارية المنافسة
الاحتكارية . تكلم عن الاحتكار والمنافسة في الرأسمالية الاحتكارية وخصائص
هذه المنافسة ؟

س ٩ = للمنافسة الاحتكارية أشكال متعددة . تكلم عن خصائص أشكال
المنافسة الاحتكارية ؟

س ١٠ = في حال وجود منافسة احتكارية يستحيل تشكل الاحتكار المطلق .
ماهي العوامل التي تحدد استحالة الاحتكار المطلق ؟

س ١١ = إن للسعر والربح خصائص معينة في الرأسمالية الاحتكارية ؟ تكلم
عن السعر الاحتكاري والربح الاحتكاري .

س ١٢ = طالما أن للسعر الاحتكاري والربح الاحتكاري آلية خاصة ماهي
مصادر ووسائل الربح الاحتكاري الإضافي ؟ .

س ١٣ = إن تحقيق الربح الاحتكاري الإضافي لايعتمد فقط على أساليب
اقتصادية ، وإنما أيضاً على أساليب غير اقتصادية . تكلم عن دور الدولة في ضمان
الربح الاحتكاري الإضافي .

س ١٤ = في المرحلة الحالية نشأت ماتسمى برأسمالية الدولة الاحتكارية
ماهي خصائص وجوهر رأسمالية الدولة الاحتكارية ؟

س ١٥ = ماهي الأشكال التي تتخذها رأسمالية الدولة الاحتكارية في الإقتصاد
الوطني ؟ .

القسم الرابع

الاقتصاد السياسي للاشتراكية

الباب الأول

السمات والاسس العامة

لاسلوب الانتاج الاشتراكي

الفصل الأول

الاسس العامة لنشوء اسلوب الانتاج الاشتراكي

١ - الاقتصاد السياسي للإشتراكية : (تمهيد)

١ - ١ خصائص موضوع علم الاقتصاد السياسي للإشتراكية :

في القسم الأول من هذا الكتاب (المخل إلى علم الاقتصاد السياسي) ذكرنا بأن الموضوع العام لعلم الاقتصاد باعتباره أحد العلوم الاجتماعية هو دراسة نوع معين من العلاقات الاجتماعية وهي العلاقات الاقتصادية . وأن علم الاقتصاد السياسي عدا عن ذلك هو علم تاريخي وأن موضوعه لا يقتصر على معالجة العلاقات الاقتصادية بصورتها المجردة ، وإنما يشمل أيضاً دراسة العلاقات الاقتصادية الملموسة والمحددة تاريخياً والسائدة في نظام أو مجتمع معين . ولهذا السبب تعرضنا إلى بحث العلاقات الاقتصادية السائدة في المجتمعات التي سبقت ظهور النظام الإشتراكي .

تشكل العلاقات الاقتصادية وخاصة علاقات الإنتاج السائدة في المجتمع الإشتراكي موضوع علم الاقتصاد السياسي للإشتراكية . إلا أن بنية العلاقات الاقتصادية في

المجتمع الاشتراكي لها طبيعة خاصة تنصف بالترابط والشمولية . ويرجع ذلك إلى الآلية الخاصة بالإقتصاد الاشتراكي .

إن العلاقات الاقتصادية تشمل العلاقة بين المجتمع والفرد ، وبين المجتمع ومجموعات الأفراد العاملين في مؤسسة واحدة وعلاقة الأفراد فيما بينهم داخل المجموعة الواحدة وكذلك العلاقات الاقتصادية القائمة بين مختلف المؤسسات الاقتصادية وغيرها من العلاقات التي تنشأ بين أفراد المجتمع في اطار عمليات انتاج وتبادل وتوزيع واستهلاك المنتجات والخدمات المادية .

وكما هو معلوم فإن عملية الإنتاج تحتل بطبيعة الحال المركز الأول والأهم بين العمليات الاقتصادية ، ونظراً لأن عملية انتاج المنتجات المادية تضم جوانب متعددة منها ماهو ذو طبيعة تقنية أو فنية . فهي أي عملية الإنتاج كعملية تقنية لا تشكل حسب النظرية الماركسية موضوع علم الإقتصاد السياسي . (لأن علم الإقتصاد السياسي لا يعالج عملية الإنتاج ، وإنما العلاقات الإنتاجية التي تنشأ بين بني البشر في عملية الإنتاج) (١) .

أو بكلمة أخرى فإن هذا العلم يعالج أذن البنية الإجتماعية لعملية الإنتاج . ونحتل دراسة البنية الإجتماعية لعملية الإنتاج بطبيعة الحال أهمية خاصة في علم الإقتصاد السياسي للإشتراكية بسبب تأثيرها المباشر على علاقات التبادل والتوزيع والإستهلاك .

إن الإقتصاد الاشتراكي يختلف في جوهره وخصائصه الأساسية عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى . ويتجلى هذا الاختلاف في تباين البنية الاقتصادية - الإجتماعية وفي طبيعة العلاقات بين العمل ووسائل الإنتاج وأسس التنظيم الإجتماعي للعمل وموقف الفرد من العمل المنتج وأوجه النشاط الإقتصادي . إذن فإن إحدى الخصائص الهامة في موضوع علم الإقتصاد السياسي للإشتراكية هي أن هذا العلم يعالج نموذجاً خاصاً من العلاقات الاقتصادية لم تعرفه الأنظمة الاقتصادية الأخرى التي سبقت ظهور الإشتراكية .

(١) ف. لينين « تطور الرأسمالية في روسيا » المجلد الثالث - الطبعة الثلاثية برلين ١٩٦٦ الصفحة ٥١

فعلى مسيل المثال وللمقارنة فإن الفروق الأساسية والتنوعية بين كل من النظام الرأسمالي والإشتراكي هي نتيجة طبيعة وحتمية لإختلاف طبيعة وجوهر العلاقات الاقتصادية السائدة في كل من النظامين . فبينما تعبر العلاقات الاقتصادية في النظام الرأسمالي بصورة أساسية عن محتوى العلاقة بين رأس المال والعمل ، فإن العلاقات الاقتصادية في النظام الإشتراكي تعبر عن نوع آخر من العلاقات هي العلاقة التي تنشأ بين المنتجين مجتمعهم وتوحد فيما بينهم الملكية الإجتماعية لوسائل الإنتاج .

إن كارل ماركس كان قد أشار إلى كل من خصائص موضوع علم الإقتصاد السياسي للرأسمالية وخصائص موضوع علم الإقتصاد السيامي للإشتراكية . وذلك حين عرف علم الإقتصاد السيامي للرأسمالية بأنه (الإقتصاد السيامي لرأس المال) واعتبر أن علم الإقتصاد السيامي للإشتراكية هو (علم الإقتصاد السيامي للعمل)(١).

١ - ٢ - منهج البحث في الإقتصاد السيامي للإشتراكية :

كان كارل ماركس يهدف من وضع مؤلفه رأس المال إلى معرفة القوانين والعلاقات الاقتصادية التي تحدد آلية الإقتصاد الرأسمالي .

إلا أنه في الوقت نفسه قد أوضح منهجه الخاص الذي ملكه في البحث حين استخدم الإستلوب الجدلي المادي والتاريخي في دراسته للإقتصاد الرأسمالي . إن المنهج الجدلي المادي هو طريقة البحث العلمي التي تتبعها الماركسية - اللينينية عندما تتناول العلاقات والقوانين الموضوعية لتطور الإقتصادي في المجتمع الإشتراكي :

وعلى الرغم من أهمية المنطق الجدلي المادي والتاريخي الذي استخدمه كارل ماركس في كتابه (رأس المال) بالنسبة لتطور منهج البحث في علم الإقتصاد السيامي .

إلا أن هذا المنهج كما يقول لينين يشكل (حالة خاصة من الديالكتيك)(٢)

(١) كارل ماركس - المؤلفات الكاملة المجلد ١٦ - الطبعة الألمانية برلين ١٩٦٢ صفحة ١١

(١) ١ - لينين - ف المؤلفات الكاملة - المجلد ٢٨ الطبعة الألمانية - برلين ١٩٦٤ ٢١٦ .

وهو دياكتيك المجتمع الرأسمالي . وبالتالي لا يجوز استخدام المنهج الجليلي نفسه في دراسة تطور الاقتصاد الاشتراكي دون الأخذ بعين الاعتبار الفروق النوعية والجوهرية بين الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي .

إن الأعمال الفكرية لكل من ماركس وإنجلز ولينين لم تقتصر على تطوير النظرية الاقتصادية للاشتراكية فقط وإنما شملت أيضاً تطوير طرائق ومبادئ البحث في علم الاقتصاد السياسي .

فقد ساهمت هذه المبادئ في توضيح كيفية اكتساب المعرفة العلمية عن طريق تحليل الظواهر والعمليات الاقتصادية والاسلوب التدريجي من معالجة المقولات الاقتصادية البسيطة إلى معالجة المقولات الاقتصادية المركبة ، ومن المفاهيم المجردة إلى المفاهيم الملموسة كما يساعد المنهج الجليلي المادي على توضيح طبيعة العلاقات الاقتصادية وبلورتها في منظومة متكاملة ومتراصة من المقولات الاقتصادية . كما يساعد هذا المنهج أيضاً على كشف التناقضات التي تخضع لها آلية العلاقات الاقتصادية وفي العمل على توضيح أساليب حل هذه التناقضات .

إن علم الاقتصاد السياسي للاشتراكية يتمسك بهذه المبادئ في منهج البحث عندما يتناول بالدراسة الاقتصاد الاشتراكي في كل مرحلة من مراحل تطوره وانتقاله من الأشكال الدنيا إلى الأشكال العليا المتطورة من العلاقات الاقتصادية في المجتمع الاشتراكي فهو يتناول على سبيل المثال دراسة مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية التي تبين أسس وطبيعة المرحلة الانتقالية للمجتمع الاشتراكي .

١ - ٣ - علم الاقتصاد السياسي بين النظرية والتطبيق :

إن النظرية الاقتصادية للاشتراكية كبقية النظريات تبقى مجرد فرضيات علمية ما لم يتم التأكد من مدى التوافق بين الإشتاتاجات العلمية وبين الواقع الملموس . إن عملية التحقق هذه تتم من خلال مقارنة ومقابلة القوانين والمقولات والمفاهيم الاقتصادية المجردة مع السير الفعلي للعمليات الاقتصادية للملموسة .

إنّ المعارف المنسقة في علم الاقتصاد السياسي للإشتراكية تشكل الأساس العلمي للنشاط الاقتصادي المخطط والمخطط والسياسة الاقتصادية . وعلم الاقتصاد السياسي بهذا المعنى يقوم بدور هام في تطور الاقتصاد الإشتراكي عندما يقدم لنا الأسس النظرية لمثل هذا التطور ، ويوضح كيفية استخدام القوانين الاقتصادية بصورة هادقة في ادارة وتخطيط الاقتصاد الوطني .

وعلم الاقتصاد السياسي للإشتراكية بما يقدمه من معارف علمية يرفع من مستوى الوعي الاقتصادي لدى الأفراد ، وبشكل أحد الأسس الهامة في رفع المستوى الثقافي والأيدولوجي عندما يساعد الفرد على ادراك طبيعة الحياة الاقتصادية والسياسية الاقتصادية التي تضعها الدولة .

إن التنظيم الاجتماعي والشامل للاقتصاد الوطني يتيح بصورة أفضل امكانية التحقق من صحة الإستنتاجات العلمية التي توصلت إليها النظرية الاقتصادية للإشتراكية . وعملية التحقق هذه تشكل مرحلة أساسية هامة من مراحل المعرفة العلمية وشرطاً لتهتية وتطبيق الإجراءات التي تهدف إلى تطوير العلاقات الاقتصادية .

إنّ عملية التحقق من صحة الإستنتاجات العلمية تقتصر في البدء على مجموعة من المؤسسات أو الفروع الاقتصادية . ومن تحليل نتائج عملية التحقق الجزئي بضوء التجربة يمكن التأكد من امكانية تعميم هذه النتائج على مجمل الاقتصاد الوطني . إنّ عملية التحقق تشترط إذن عملاً علمياً شاملاً يشكل إطاراً للتطور النظري عن التغيرات الممكنة في الاقتصاد الوطني ووسائل تحقيقها . كما تشترط خلق شروط اقتصادية في المؤسسات التي تجري فيها التجارب تكون ماثلة لشروط التغير المرتقب . وباختصار فإن عملية التحقق والاختيار تبين لنا مدى العلاقة بين الفرضيات العلمية وبين التطبيق العملي ، وتؤكد بالتالي مدى صحة الإستنتاجات التي توصل إليها علم الاقتصاد السياسي للإشتراكية .

إنّ الإشارة السابقة والموجزة لبعض خصائص علم الاقتصاد السياسي للإشتراكية كانت بمثابة تمهيد بسيط للإنتقال إلى دراسة الاقتصاد الإشتراكي وفق الأسس المنهجية المادية والتاريخية لهذا العلم ، التي تستوجب البدء في دراسة مرحلة الإنتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية .

البحث الاول

مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية

١ - طبيعة ومحتوى مرحلة الإنتقال :

يحتاج عملية نشوء الإقتصاد الاشتراكي مرحلة انتقالية تقصر أو تطول حسب الخصائص والشروط الموضوعية للموسم . وتتميز هذه المرحلة بإجراء تبدلات أساسية وجوهرية في طبيعة وجوهر العلاقات الإقتصادية السائدة في مرحلة ما قبل اسلوب الإنتاج الاشتراكي . إن هذه المرحلة تبدأ باستسلام السلطة بقيادة الطبقة العاملة وتنتهي بترسيخ أسس المجتمع الاشتراكي .

إن المرحلة الإنتقالية التي يتم خلالها تبلور مقومات الإقتصاد الاشتراكي بشكل منهجي ومخطط تشكل ضرورة حتمية وسمة خاصة من سمات تكون الإقتصاد الاشتراكي . لأن نشوء التشكيلات الإجتماعية الإقتصادية التي سبقت ظهور الإشتراكية لم يكن يشترط ضرورة المرحلة الإنتقالية . إن بزور الرأسمالية قد فضحت في أحضان النظام الإقطاعي . وتكونت بدايات وأشكال الملكية الرأسمالية قبل انتقال السلطة إلى الطبقة البرجوازية الصاعدة التي فتحت فيما بعد الطريق أمام التطور الرأسمالي .

إلا أن السمة الخاصة بنشوء اسلوب الإنتاج الاشتراكي هي أن هذا الأسلوب لا يمكن له أن يتكون في أحضان المجتمع الرأسمالي . لأن الثورة الإشتراكية وخلافاً للثورة البرجوازية تبدأ مع غياب الأشكال الملائمة للإقتصاد الإشتراكي . ولهاذا السبب فإن أولى مهام السلطة الإشتراكية هي تحقيق مجموعة من التحولات الإشتراكية الحفرية وإرساء أسس الإقتصاد الإشتراكي الجليد خلال مرحلة الإنتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية .

إن إحلال علاقات الإنتاج الاشتراكي تشكل إذن المحتوى الاقتصادي والإجتماعي لمرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية . فبعد استسلام السلطة بقيادة الطبقة العاملة لابد من اجراء تغييرات هيكلية في الإقتصاد الوطني يمكن تلخيصها بما يلي :

أولاً: تأميم الملكية الرأسمالية الخاصة لوسائل الإنتاج الأساسية ونقل ملكية المؤسسات والمعامل والمناجم والطاقة ومؤسسات النقل وغيرها إلى المجتمع لإضفاء الطابع الإجتماعي على ملكية وسائل الإنتاج ، وبالرغم من أهمية عملية التأميم ودورها في تغيير بنية العلاقات الاقتصادية إلا أنها لا تشكل شرطاً كافياً لنشوء الإقتصاد الاشتراكي . ذلك لأن مرحلة الانتقال توث أحياناً من الرأسمالية بنية اقتصادية معقدة ومتناقضة . لأن العلاقات الرأسمالية لا تقضي في غالب الأحيان على أنماط العلاقات ماقبل الرأسمالية فإلى جانب الإنتاج الرأسمالي نجد هناك الإنتاج الحرفي الصغير عدا عن استمرار بعض أشكال العلاقات الإقطاعية في الريف .

ثانياً: نتيجة لذلك فإن على السلطة الاشتراكية ألا تكفي بتأميم أهم وسائل الإنتاج في القطاع الصناعي . وإنما يتوجب عليها أيضاً خلال المرحلة الانتقالية إجراء تغييرات في العلاقات الرأسمالية والإقطاعية السائدة في القطاع الزراعي . إن الثورة الزراعية وتغيير علاقات ملكية الأرض تشكل الشرط الآخر من شروط التغيير خلال مرحلة الانتقال .

ثالثاً: إن بناء القاعدة المادية التقنية وتعميم الإنتاج الآلي الكبير هو من أهم الخطوات لأن بناء هذه القاعدة التي تقوم بها السلطة الاشتراكية خلال المرحلة الانتقالية إلى الاشتراكية يخفف ويقضي تدريجياً على التناقضات الناجمة عن وجود أشكال اقتصادية مختلفة ومتباينة في طبيعتها ومحتواها . ويساعد بالتالي على تشكيل البنية الموحدة للإقتصاد الاشتراكي .

ألا أن الشروط السياسية والإقتصادية والإجتماعية للثورة الاشتراكية تختلف من بلد إلى آخر باختلاف مستوى التطور الإقتصادي والوعي الإجتماعي ومستوى التنظيم السياسي . ونتيجة لإختلاف هذه الشروط تختلف طبيعة مرحلة الانتقال وتبرز

الخصائص المميزة لهذه المرحلة بين بلد وآخر . بيد أن هذه الخصوصية لاتنفي القانون العام والسمات العامة لمرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية .

٢ - العام والخاص في مرحلة الانتقال :

إن تجارب بناء الاشتراكية في مجموعة من الدول الأوربية والآسيوية تؤكد صحة النظرية القائلة بوجود قانونية عامة خلال مرحلة الانتقال . ويقصد بالعام وجود بعض القوانين والسمات العامة التي تحدد طبيعة مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية في البلدان التي تختار طريق الاشتراكية . وأهم هذه القوانين العامة هي :

أولاً : انتقال السلطة السياسية إلى جماهير الشغيلة بقيادة الطبقة العاملة .

ثانياً : تحقيق التحالف بين الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين والفئات الشغيلة الأخرى .

ثالثاً : إزالة الملكية الرأسمالية والملكية الخاصة لأهم وسائل الإنتاج وإضفاء الطابع الاجتماعي للملكية على هذه الوسائل .

رابعاً : اجراء التحولات الاشتراكية في القطاع الزراعي بصورة تدريجية .

خامساً : تطوير الإقتصاد الوطني بصورة منهجية - مخططة بهدف رفع المستوى المعاشي للفرد وتلبية حاجات ومتطلبات التطور الاجتماعي .

سادساً : تحقيق الثورة الثقافية وبناء الكادر العلمي والفني من المتقنين وتوظيفه في خدمة بناء الاشتراكية .

إلا أن الخصائص الوطنية والتاريخية هي التي تحدد الطبيعة الملموسة للقوانين العامة خلال مرحلة الانتقال ويقدر ماتؤكد تجارب بناء الاشتراكية في البلدان المختلفة على صحة القوانين العامة تؤكد في الوقت نفسه على أهمية مراعاة الخصائص الوطنية والتاريخية في اختيار الأسلوب المناسب لمرحلة الانتقال . وقد أكد رواد الفكر الاشتراكي على مكانة الخصائص والشروط المميزة

التي لا يجوز تجاهلها أو التقليل من أهميتها في تحديد الملامح الخاصة لمرحلة الإنتقال وفي هذا الصدد يقول لينين (إن الأمم التي تختار طريق الاشتراكية لن تنهج الأسلوب نفسه. لكل منها طريقه الخاص إلى الديمقراطية وسلطة الطبقة العاملة . ولكل منها نهجه الخاص في إجراء التحولات الاشتراكية الشاملة لجميع جوانب ومجالات الحياة الإجماعية) (١) .

وفي الاتحاد السوفياتي وهو البلد الأول الذي تحققت فيه الثورة الاشتراكية تم بناء الاشتراكية بشروط تاريخية وعالمية خاصة لم تعرفها بعض البلدان الأوروبية والأمريكية التي سلكت فيما بعد طريق الاشتراكية . ونتيجة التباين في الشروط الموضوعية اختلفت خصائص مرحلة الإنتقال في كل من هذه البلدان .

وباختصار فإن مرحلة الإنتقال تخضع لقوانين عامة هي التي تحدد السمات والملامح العامة لمرحلة الإنتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية . ألا أن فعل هذه القوانين العامة بشروط موضوعية خاصة هو الذي يحدد خصائص وطبيعة مرحلة الإنتقال .

٣ - دور الدولة في مرحلة الإنتقال :

إن استلام السلطة السياسية يشكل المسألة المركزية لأية ثورة اجتماعية - سياسية إن الثورة الرجوازية الأوروبية خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر قد انتهت باستلام السلطة السياسية من قبل الرجوازية الصاعدة . كما تهدف الثورة الاشتراكية أيضاً إلى استلام السلطة السياسية بقيادة الطبقة العاملة .

إن استلام السلطة السياسية بقيادة الطبقة العاملة لا يشكل هدفاً محذ ذاته بقدر ما هو الوسيلة الأساسية لإجراء التحولات الاشتراكية في مرحلة الإنتقال . لأن الدولة الاشتراكية تجد نفسها خلال هذه المرحلة أمام مهام نوعية جديدة تشمل

(١) ف - لينين المراسلات الكاملة المجلد ٢٢ - الصفحة الثالثة برلين ١٩٥٧ ص ٦٤

مكل التغيرات الخنرية في البنية الإلئماعفة والإلئصاءفة واللفاففة والضرورة لإراءاء أسس الملمئع الإلئراءكف الللللء .

إن قفاة الءولة والملمئع من قبل الطبلقة العاملة وبالفلاللف مع الطبلقة الفلالفة والفلالل العاملة الألأرى ، فلللك كما أشرنا سابقاً قانوناً عاملاً للثورة الإلئراءكة . إن ضرورة ولمانة هءا الفور اللل فقوم به السلطة الللللة فللعلان أساساً من ضرورة حل مهام الثورة الإلئراءكة وعلى رأسها الفلفاء على سلطة رأس المال ورواسب العلاقال الإلفطاعفة والفلللف للمحاولات الثورة المضاءة لاسلعةاء مركزها وفلؤها الساسف والإلفصاءف . والسلطة الإلئراءكة فللساء بللك مصلال الطبقات والفلالل الملئة والعاملة فف الملمئع .

وفلللف الإسلوب اللل فلل به انلقال السلطة إلى الطبقات الملئة العاملة بافللاف علاقال الفوى الإلفماعفة والساسفة و بافللاف للة الصراع الإلفماعف وغلرها من العوامل الءاألفة واللارلفة اللل فللءل لصلال الطرفف السلفف أو اللاسلفف لإسللام السلطة الساسفة .

وللء انلألل الثورة الإلئراءكة الروسية طابع العنف والصراع الإلفماعف اللاء . واسلملرل الحرب الأهلفة لملس سلوال . ولل عكس هءا الطابع للثورة الروسية الشلوط الموضوعفة الوطنفة والعالمفة اللل ألالل بالثورة الإلئراءكة الروسية . وبالمقابل فلل لسل الطلرف اللل سللكل اللوال اللملقرالفة الإلئراءكة فف اللول الأوربفة الألأرى الشلوط اللارلفللف واللصلال الملموسة لهءل اللللان . إن الثورة فف هءل اللللان قل سللكل لالافاً للثورة الروسية الطلرف الللرلفف فف الإنلقال إلى الإلئراءكة .

البحث الثاني

الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية

١ - ضرورات الملكية العامة للدولة :

إن الطابع الاجتماعي للملكية وسائل الإنتاج الأساسية يتجسد بصورة أساسية في الملكية العامة للدولة الاشتراكية باعتبارها الممثل الحقيقي للمصالح الأساسية للطبقات والفئات المنتجة والعاملة في المجتمع .

في بدايات الثورة الروسية الاشتراكية دار نقاش حاد حول ضرورات ومبررات الملكية العامة للدولة . فقد برزت في أوساط الطبقة العاملة بعض الإنجازات التي كانت تنفي وجود أية مبررات موضوعية لنشوء شكل الملكية العامة للدولة . وكانت تنادي عوضاً عن ذلك بصورة نقل ملكية وسائل الإنتاج الموزعة في المصانع والمؤسسات إلى العمال مباشرة ومنع اللجان العمالية حق إدارة وسائل الإنتاج .

إلا أن لينين عارض هذا الاتجاه ونبه إلى الأضرار الناجمة عن تبذر ملكية وإدارة وسائل الإنتاج بين مجموعات من العمال . واعتبر ذلك بمثابة تحول عن الطابع الاجتماعي للملكية وتشويهاً للمبادئ الأساسية للسلطة السوفيتية المركزية ومنافياً لأسس بناء الاشتراكية . لأن الملكية والإدارة المباشرة لوسائل الإنتاج من قبل لجان عمالية يؤديان إلى إضعاف سلطة الدولة وإعاقة دورها في بناء المجتمع الاشتراكي (١) .

ونرجع أهمية ودور الملكية العامة للدولة كأهم أشكال الملكية الاجتماعية للضرورات والأسباب التالية :

(١) أ - ف لينين أو الديمقراطية والطبقة الاشتراكية للسلطة السوفيتية - الطبعة الثانية -
ديترويت - ١٩٦٥ - يولي عام ١٩٦٥ - صفحة ١١٨ .

أولاً : عندما تضع الدولة يديها وتحت تصرفها وسائل الإنتاج الأساسية في المجتمع فإن ذلك يتيح لها إمكانية التنظيم الاجتماعي لعمليات الإنتاج والتبادل والتوزيع والإستهلاك . لأن تعدد الأنماط الاقتصادية وأشكال الملكية يستلزم وجود إدارة مركزية متمثلة بالدولة . وبدون هذه الإدارة المركزية تصبح عملية التخطيط والتنسيق بين العمليات الاقتصادية وعلى المستوى الاجتماعي أمراً مستحيلاً . ويستمر هذا الدور الذي تقوم به الدولة حتى تصل عملية الإنتاج والتقسيم الاجتماعي للعمل إلى المستوى الذي يخفي فيه التفاوت في الملكية وفي توزيع الثروة الاجتماعية .

ثانياً : إن أهمية الدور الذي تقوم به الدولة في الحياة الاجتماعية لا يبرز فقط من خلال شكل الملكية العامة وإنما أيضاً من خلال طبيعتها السياسية . إن السلطة الاشتراكية تلجأ إلى استخدام الأساليب المختلفة بغية القضاء على الأشكال المختلفة لاستغلال الفئات المنتجة في المجتمع . وملكية الدولة تشكل شرطاً أساسياً من شروط تحقيق هذه الغاية .

ثالثاً : إن الملكية العامة للدولة تهيئ الشروط الموضوعية لنمو وانتشار علاقات الملكية الاشتراكية في القطاعات الاقتصادية المختلفة .

إن خصائص المرحلة الانتقالية هي التي تحدد مستوى الملكية العامة للدولة ودرجة نمو العلاقات الاشتراكية . ففي دول الديمقراطيات الشعبية الأوربية والآسيوية (مثل ألمانيا الديمقراطية والصين) نشأت الملكية العامة للدولة في المرحلة الديمقراطية عن طريق تأميم رأس المال الأجنبي والإحتكارات الرأسمالية الكبيرة . وفي هذه المرحلة لم تكن علاقات الملكية في المستوى المطلوب لنمو وانتشار علاقات الملكية الاشتراكية . إلا أنها من الناحية الموضوعية قد شكلت الشرط الضروري لتطور العلاقات الاشتراكية في مرحلة التحولات الاشتراكية التي تبدأ عادة بتأميم وسائل الإنتاج الأساسية .

٢ - تأميم وسائل الإنتاج الأساسية :

يشكل تأميم وسائل الإنتاج الأساسية الخطوة الأولى والأساسية في التحولات

الإشترائية خلال مرحلة الانتقال . إن عملية التأمين تشمل عادة كافة المؤسسات الصناعية والتجارية الكبيرة ووسائل النقل والاتصال وبعض المؤسسات المتوسطة الهامة . كما تناول التأمين الأرض أو جزءاً منها كذلك الثروة الطبيعية كالمنجم والغابات والمؤسسات العلمية والثقافية والزربية والصحية . وقد يتم التأمين دون دفع أي مقابل أو مقابل تعويض كلي أو جزئي يلحق لأصحاب المؤسسات المؤمنة .

تؤول ملكية وسائل الإنتاج الأساسية بعد التأمين إلى المجتمع وإن الملكية العامة للدولة تجسد كما أشرنا سابقاً الطابع الاجتماعي الأساسي للملكية ووسائل الإنتاج . وقد يتم نقل ملكية بعض وسائل الإنتاج الأساسية إلى الدولة بصورة جزئية . ويظهر هذا الشكل من أشكال الملكية بصورة مؤسسات مختلطة سواء كان في مجال الإنتاج أم التبادل . ووفق هذا الشكل يعود جزء من وسائل الإنتاج في هذه المؤسسات إلى الدولة . بينما يبقى الجزء الآخر ملكية رأسمالية خاصة . ويكون هذا الشكل ذا طبيعة انتقالية تتحول بعدها هذه الوسائل إلى ملكية الدولة بصورة كاملة .

وكما هو واضح فإن تأمين وسائل الإنتاج الأساسية يعني أن الدولة لاتضع يدها في المرحلة الأولى على جميع وسائل الإنتاج في المجتمع . بل تبقى الملكية الخاصة سائدة في قسم من المؤسسات المتوسطة وفي معظم المؤسسات الصغيرة . إن السلطة الإشرائية عندما تقوم بتأمين وسائل الإنتاج الأساسية فذلك لأجل تحقيق الأهداف التالية :

أولاً : ترسيخ أسس علاقات التوزيع الإشرائي .

ثانياً : إن نقل ملكية أهم وسائل الإنتاج إلى الدولة يعد شرطاً أساسياً من شروط نمو العلاقات الإشرائية وبناء القاعدة المادية والتقنية للإشرائية .

ثالثاً : إن الطبيعة الاجتماعية للملكية وسائل الإنتاج الأساسية تفتح الطريق أمام التطور السريع للقوى المنتجة باستخدام أسلوب التخطيط الشامل للإقتصاد الوطني . ونفسح المجال لتحقيق الثورة الثقافية والعلمية — التقنية .

إنَّ يستحيل بدون تأميم أهم وسائل الإنتاج البلد في بناء المجتمع الاشتراكي .
فذلك لأن بناء الاشتراكية يتنافى بصورة جوهرية مع طابع الملكية الخاصة لوسائل
الإنتاج الأساسية . وتبرز تجارب البلدان الاشتراكية على صحة هذا القانون العام
للثورة الاشتراكية بصرف النظر عن الأشكال التي تأخذها عملية التأميم والملازمة
للشروط والخصائص الوطنية .

وفي هذا الصدد فمن المفيد الإشارة إلى الفارق الجوهري بين التأميم الاشتراكي .
وتأميم بعض وسائل الإنتاج في النظام الرأسمالي . فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية
انتشرت في البلدان الرأسمالية ظاهرة ملكية الدولة لبعض وسائل الإنتاج مثل ملكية
المؤسسات الحربية وبعض المؤسسات الاقتصادية التي تستخدم للتجارب العلمية
والتقنية وبعض المنشآت التي تتميز بالإحتكارات الرأسمالية عن تأسيسها بكل منشآت
الصناعة النورية . كما قد تكون بعض الفروع الاقتصادية غير رابحة كصناعة
استخراج الفحم وصناعة استخراج فنز الحديد وصناعة الطاقة .

وفي هذه الحالة تقوم الدولة الرأسمالية بتأميم المؤسسات الرأسمالية العاملة في
هذه الفروع وبموافقة أصحابها ومقابل تعويض كامل يعادل قيمة هذه المؤسسات .
وتتحمل الدولة في هذه الحالة خسائر هذه المؤسسات ، وقد تقوم الدولة بإعادة
هذه المؤسسات إلى رأس المال الخاص بعد أن تصبح رابحة كما حدث في انكلترا
في الستينيات عندما أفلحت الدولة على بيع مؤسسات صناعة التعلين إلى المؤسسات
الرأسمالية الخاصة .

إن التأميم ونقل بعض وسائل الإنتاج إلى الدولة في النظام الرأسمالي لا يغير من
طبيعة ومحتوى العلاقات الرأسمالية طالما ظلت هذه العلاقات هي السائدة في المجتمع .
أما التأميم الاشتراكي فإنه يهدف أساساً إلى إزالة العلاقات الرأسمالية عندها يغير
من طبيعة الملكية الفردية لوسائل الإنتاج الأساسية .

٣ - التأميم والطابع الإجماعي لعملية الإنتاج :

أشرنا في الأبحاث السابقة الخاصة بالإقتصاد الرأسمالي في أكثر من مكان إلى

طبيعة علاقات الإنتاج الرأسمالي التي تقوم على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج من جهة ، وعلى وجود قوة عمل حرة في السوق من جهة أخرى . ونظراً لأن عملية الإنتاج في المشروع الرأسمالي تعتمد على التعاون والتقسيم في العمل بين مجموعات من العمال . فإن التناقض الأساسي في الإقتصاد الرأسمالي يعود إذن إلى انعدام التوافق بين طابع الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وبين طابع العمل الجماعي . ويصبح هذا التناقض أكثر تفاقماً في الرأسمالية الاحتكارية التي تنصف بتمركز الملكية والإنتاج من جهة والتمركز الشديد لقوة العمل من جهة أخرى في مشاريع رأسمالية كبيرة تقوم بإنتاج القسم الأكبر من الناتج القومي .

ولهذا السبب فإن التأمين الإشتراكي لوسائل الإنتاج الأساسية يؤدي إلى إزالة هذا التناقض ، فبعد أن تحمل الملكية الإجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية محل الملكية الخاصة فإن عملية التأمين في هذه الحالة توحد بين الطبيعة الإجتماعية للملكية وبين طابع العمل الجماعي في المؤسسات الإشتراكية .

وكما ذكرنا فإن التأمين عندما يقتصر على وسائل الإنتاج الأساسية فهذا يعني أن قسماً من وسائل الإنتاج في المجتمع تبقى خارج إطار عملية التأمين . ولهذا السبب نجد أشكالاً مختلفة من علاقات الملكية خلال مرحلة الانتقال . فإلى جانب الملكية العامة للدولة تبقى الملكية الخاصة في المؤسسات الرأسمالية المتوسطة والصغيرة وفي مؤسسات الإنتاج السلمي الصغيرة أو البسيطة .

وبكلمة أخرى فإن تأمين وسائل الإنتاج الأساسية وظهور العلاقات الإشتراكية في القطاعات الأساسية لا تشكل على الرغم من أهميتها شرطاً كافياً لاضفاء الطابع الإجتماعي الشامل على عملية الإنتاج في المجتمع . طالما بقيت هناك أشكال للملكية الخاصة على قسم من وسائل الإنتاج .

ولكن حتى يمكن القضاء على تبعثر عملية الإنتاج الإجتماعي وربط مجالات الإنتاج المختلفة في عملية واحدة متكاملة ، فإن السلطة الإشتراكية تقوم بتنفيذ مجموعة من الإجراءات والسياسات لترسيخ الطابع الإجتماعي لعملية الإنتاج . وأهم هذه الإجراءات والسياسات :

أولاً : التنظيم والتخطيط الشامل لعملية الإنتاج الإجتماعي .

ثانياً : تحقيق الرقابة الشعبية على عمليات الإنتاج وتوزيع المنتجات .

ثالثاً : تحقيق التوازن بين الفروع والقطاعات الاقتصادية والتطابق بين الإنتاج والاستهلاك .

يجب التمييز إذن بين مفهوم تأمين وسائل الإنتاج الأساسية ، وبين زيادة الطابع الاجتماعي لعملية الإنتاج . إنَّ تأمين وسائل الإنتاج الأساسية يعني نقل ملكيتها إلى الدولة بينما تشترط زيادة اضماء الطابع الاجتماعي على عملية الإنتاج قيام الدولة أيضاً بتخطيط ورقابة عملية الإنتاج الاجتماعي .

إن زيادة الطابع الاجتماعي لعملية الإنتاج تتطلب وقتاً طويلاً لجمع المعارف العلمية عن إدارة الاقتصاد الوطني كإكتساب المعرفة عن إدارة وتخطيط عملية الإنتاج ومراقبة وتحليل تكاليف الإنتاج وإدارة توزيع المنتجات والخدمات المادية وغير المادية .

ولتحقيق هذه الغاية تستخدم الدولة الاشتراكية المؤسسات المختلفة التابعة لها ومن أهمها المصارف . نظراً لأن الحسابات المصرفية تعكس عادة حركة الأموال والاصول وكيفية توزيعها بين القطاعات والفروع الاقتصادية المختلفة . لذا كان تأمين المصارف كان أولى الخطوات التي أقلمت عليها السلطة النوفيتية عام - ١٩١٧ - وقبل أن تقدم على تأمين القطاعات الاقتصادية الأساسية الأخرى .

وباختصار يجب التمييز إذن بين مفهوم تأمين وسائل الإنتاج الأساسية ، وبين مفهوم زيادة أو تعميق مستوى الطابع الاجتماعي لعملية الإنتاج على صعيد الاقتصاد الاشتراكي الإجمالي .

البحث الثالث

التحولات الجذرية الديمقراطية في الزراعة

١ - ضرورة وأهمية التحولات الزراعية :

تقوم الثورة البرجوازية عادة بتهديم العلاقات الإقطاعية في الريف وإحلال أسلوب الإنتاج الرأسمالي في القطاع الزراعي . إلا أن مدى انتشار العلاقات الرأسمالية في الريف يتوقف على درجة نمو وتطور رأس المال وتطور العلاقات الرأسمالية في النظام الرأسمالي .

إن التجربة التاريخية للثورة البرجوازية في معظم الدول الأوروبية تشير إلى أن هذه الثورة لم تقض وبصورة نهائية على العلاقات الإقطاعية في الريف . وخاصة في دول أوربية الشرقية التي لم يحقق فيها التطور الرأسمالي المستوى الذي حققه في دول أوروبا الغربية . إن استمرار العلاقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية كان أكثر وضوحاً في المستعمرات ، أو شبه المستعمرات التي كانت تابعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة للنظام الرأسمالي العالمي . ففي هذه البلدان ظل استثمار رأس المال الأجنبي مقتصرأ على المزارع الرأسمالية الكبيرة المتخصصة بتصدير المواد الأولية إلى البلدان الرأسمالية . وبينما سادت العلاقات الرأسمالية في هذه المزارع كمزارع قصب السكر ومزارع البن ... إلخ فقد بقي القسم الأكبر من الريف خاضعأ لعلاقات الإنتاج الإقطاعي . وعلى هذا فلم يهدف رأس المال الأجنبي في هذه البلدان إلى إزالة العلاقات الإقطاعية بقدر ما كان يسعى إلى تحقيق الربح الأقصى . وبذلك يكون رأس المال الأجنبي قد عمل على عرقلة التطور الإقتصادي في البلدان النامية .

وسواء أكانت العلاقات الإقطاعية أم الرأسمالية هي السائدة في الريف ، فلا بد في جميع الأحوال من اجراء تحولات جذرية في البنية الاقتصادية والاجتماعية للريف بعد انتصار الثورة الاشتراكية . وتشكل هذه التحولات ضرورة حتمية . ذلك لأن نجاح الثورة الاشتراكية في أي بلد يتوقف على مدى نجاح الطبقة العاملة في إقامة التحالف السياسي والاقتصادي مع الطبقة الفلاحية الصغيرة والمتوسطة ، التي تعد الحليف الطبيعي للطبقة العاملة . وتحقيق مثل هذا التحالف يشترط اجراء تحولات جذرية في علاقات الملكية وعلاقات الإنتاج في القطاع الزراعي لصالح الطبقات والفئات المنتجة في الريف .

إن المحتوى الحقيقي لهذه التحولات الجذرية يكمن إذن في القضاء على علاقات الملكية الكبيرة للأرض ، التي تعد من أهم وسائل الإنتاج في المجتمع . وفي هذا الخصوص يجب التمييز بين حالتين :

أولاً : إذا كانت العلاقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية هي السائدة في الريف ، فإن القضاء على الملكية الإقطاعية الكبيرة من قبل السلطة الاشتراكية هو من حيث الجوهر ثورة ديمقراطية تقوم بها أيضاً الثورة البرجوازية ، ولكن في حلود معينة ينلمج فيها أحياناً شكل الملكية الإقطاعية مع شكل الملكية الرأسمالية .

ولكن عندما تقدم السلطة الاشتراكية على انجاز الثورة الديمقراطية في الريف فإنها تكون أكثر جذرية وفي هذه الحالة تشكل الثورة الديمقراطية مرحلة هامة في الطريق إلى التحولات الاشتراكية في قطاع الزراعة .

ثانياً : في البلدان التي دخلت مرحلة الرأسمالية الاحتكارية وتناشرت فيها العلاقات الرأسمالية في الريف بصورة واسعة ، فإن محتوى التحولات الجذرية في الريف خلال مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية يكون في القضاء على الطابع الرأسمالي الاحتكاري للأرض والعلاقات الرأسمالية وبقياء العلاقات الإقطاعية في الزراعة .

والخلاصة فإن مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي هو الذي يحدد الخصائص

الوطنية للتحويلات الجذرية في الزراعة خلال المرحلة الإنتقالية إلى الاشتراكية .
أن الثورة الروسية لم تشهد المراحل الزراعية التي اختارتها الثورة الاشتراكية في
البلاد الأوروبية والآسيوية الأخرى . ولهذا السبب اكتسبت الثورة الزراعية في كل
من هذه البلدان طابعاً خاصاً ، وسنكت أساليب معينة تتلاءم مع الشروط الخاصة
والخصائص الوطنية .

٢ - أساليب التحويلات الزراعية :

إن اختيار الأسلوب أو الطريقة لحل هذه المسألة يتوقف اذن على الكثير من
العوامل والشروط الموضوعية . وحتى الآن فإن تجارب التحويلات الزراعية التي
تحققت بعد الثورة الاشتراكية في البلدان الاشتراكية تشير إلى وجود أسلوبين
أساسيين :

- الأسلوب الأول :

لقد تمت التحويلات الزراعية وفق هذا الأسلوب بواسطة التأميم شبه الكامل
للأرض ففي هذه الحالة يتم نقل ملكية الأرض إلى الدولة ، وتتحول بالتالي إلى
ملكية عامة . وبدلاً من توزيع الأرض على الفلاحين الصغار والمتوسطين والعمال
الزراعيين ، فإن الدولة تمنحهم حق الإستغلال الإقتصادي للأرض . فمن الناحية
الحقوقية تبقى ملكية الأرض ملكية عامة . بينما تتمتع العائلات الفلاحية بحق زراعة
الأرض واستغلال الناتج الزراعي .

الإسلوب الثاني :

تقوم الدولة - حسب هذا الأسلوب - بمصادرة الملكيات الكبيرة للأرض
وتقسيمها وتوزيعها على الفلاحين الصغار والمتوسطين والعمال الزراعيين ، وبذلك
يتحول شكل الملكية من الملكية الكبيرة الإقطاعية أو الرأسمالية إلى الملكية الفلاحية
الخاصة والصغيرة للأرض . وخلافاً للإسلوب الأول فإن الفلاح يصبح مالكا
ويستغل الأرض في الوقت نفسه . أو بكلمة أخرى يتلجج هنا الشكل الحقوقي للملكية
الفردية الصغيرة مع الشكل الفردي للإستغلال الإقتصادي .

ويصبح الفارق إذن واضحاً بين أسلوب تأميم الأرض وبين أسلوب تقسيمها ونقل ملكيتها إلى الفلاحين . وأن هذا الفارق يتجلى في شكل ومحتوى علاقات الملكية الجديدة وفي حجم المساحات القابلة للزراعة . ففي حالة تأميم الأرض وفق الأسلوب الأول فإن القسم الأكبر من مساحة الأرض يتحول إلى ملكية عامة للدولة . بينما يتحول في الأسلوب الثاني القسم الضئيل من المساحة القابلة للزراعة إلى ملكية عامة للدولة ويتنقل القسم الأكبر من الأرض إلى ملكية الفلاحين الخاصة .

وبصرف النظر عن الشكل الحقوقي أو القانوني للملكية ، فإنّ الأهم من ذلك هو حق الفلاحين في استغلال الأرض . وسواء كان ذلك تأميم أم مصادرة الأرض مقابل تعويض أو بدون بأي مقابل ، فإن التحولات الزراعية تكسب أهمية خاصة في بداية مرحلة الانتقال لأنها تحقق الأهداف التالية :

أولاً: إن إزالة الملكية الإقطاعية والأسمالية الكبيرة للأرض تعني القضاء على الأساس المادي لعلاقات الاستغلال الإقتصادي في الريف . ففي ظل الظروف الناشئة عن تأميم الأرض ومنح الفلاحين حق الاستغلال أو نقل ملكيتها إلى الفلاحين المتوسطين والصغار تنفي كل العوامل الموضوعية التي كانت تلزم الفلاحين بتسديد ريع الأرض إلى الملاكين الكبار . كما يتحرر الفلاحون من تسديد الديون والفوائد ويحصلون على الأرض في غالب الأحيان دون مقابل أو يلزمون بدفع مقابل جزئي وضئيل .

ثانياً: إن التحولات الزراعية التي تحمل في المرحلة الأولى طابعاً ديمقراطياً تشكل خطوة هامة في الطريق نحو التحولات الاشتراكية في الريف . وكما سنرى فإن التحولات الاشتراكية تشكل المرحلة الثانية في بناء الاشتراكية في القطاع الزراعي . وتجدر الإشارة هنا إلى أن أسلوب تأميم الأرض ونقل ملكيتها إلى الدولة يخلق شروطاً أفضل للتحولات الاشتراكية في الزراعة بينما يتطلب الأسلوب الثاني مراحل انتقالية وتدرجية للوصول إلى الأسلوب الاشتراكي الكامل في الإنتاج الزراعي .

٣ - خصائص التحولات الزراعية في البلدان الاشتراكية :

إن تجارب التحولات الزراعية البلطرية في البلدان الاشتراكية قد أكدت صحة

القانون العام لهذه التحولات وهو ضرورة إزالة العلاقات الإقطاعية أو الرأسمالية في الريف ، وإقامة علاقات اقتصادية بنمط جديد تجسد المصالح الحقيقية لجماهير الفلاحين وتحقق التحالف السيامي بين الطبقة العاملة والطبقة الفلاحية .

ومن ناحية أخرى فقد أكدت هذه التجارب في الوقت نفسه أهمية اختيار الأسلوب الملائم للخصائص الوطنية والتقاليد التاريخية للعلاقات الزراعية . أو بكلمة أخرى يمكن القول بأن هناك سمات مشتركة وعامة لهذه التحولات على الرغم من اختلاف الأساليب والوسائل .

إن عدم اختيار الأسلوب المناسب وإهمال الخصائص الوطنية يؤديان إلى فشل التحولات الزراعية في تحقيق الأهداف المرجوة منها . ففي هنغاريا على سبيل المثال أقدمت الحكومة الثورية بقيادة الطبقة العاملة في عام ١٨١٩ على مصادرة وتأميم الأرض التي تريد مساحتها عن - ٥٧ - هكتاراً ، وقامت الحكومة بنقل ملكية الأرض إلى العمال الزراعيين والعمال المياومين فقط بغية تأسيس التعاونيات الزراعية . ولم تشمل هذه الإجراءات الفلاحين الصغار والمتوسطين وحرمتهم من مزايا توزيع الملكية . وظلت هذه الفئات الفلاحية الواسعة خاضعة للعلاقات الإقطاعية . لذا اتخذت هذه الفئات موقفاً سلبياً من هذه التحولات ولم تنجح السلطة بتحقيق التحالف السياسي والإقتصادي مع طبقة الفلاحين .

إن التجربة السوفيتية والمنغولية قد عملت إلى اتباع أسلوب تأميم الأرض وأصبح القسم الأكبر منها ملكية عامة . وكان اختيار هذا الأسلوب ملائماً للعلاقات الزراعية التي كانت سائدة في الريف قبل الثورة الاشتراكية . إن روسيا القيصرية عرفت أشكالاً مختلفة من علاقات الملكية الزراعية . فإلى جانب العلاقات الرأسمالية وجد هناك نظام متعدد الأشكال من علاقات القنانة والعلاقات الإقطاعية وكانت الملكية الإقطاعية والقيصرية الكبيرة للأرض متركزة بأيدي فئة قليلة ، بينما بقي القسم الأكبر من الفلاحين محروماً من ملكية الأرض ، وبالتالي لم يكن للملكية الصغيرة والمتوسطة في أوساط الفلاحين تقاليد عميقة الجذور . ولهذا السبب لقيت

قرارات عامي - ١٩١٧ - ١٩١٨ - المتعلقة بتأميم الأرض ونقل ملكيتها إلى الدولة والتي تضمنت أيضاً البرنامج الزراعي للسلطة الاشتراكية قبولاً لدى جماهير الفلاحين الذين منحوا حق الإستغلال الإقتصادي في الأرض .

على الرغم من هذا التأييد الذي حظي به تأميم الأرض ، فإن لينين كان ينظر إلى هذا التأميم كخطوة فقط في الطريق نحو الاشتراكية في الريف . وكان قد أشار إلى ذلك في مقال له بعام ١٩١٧ حيث قال (أن تأميم الأرض في هذه المرحلة لا يشكل الخطوة الأخيرة بقدر ما يشكل خطوة أساسية في الطريق إلى الاشتراكية) (١) .

وفي منغوليا كان للعلاقات الإقطاعية السيادة الكاملة في الريف . فضلاً عن أن الاقتصاد الرعوي كان يشكل حيزاً كبيراً في الاقتصاد الزراعي . ونظراً للغيب المطلق للملكية الخاصة الصغيرة والمتوسطة بين الفلاحين فلم يكن هناك من قبلهم أي مطلب للملكية الأرض ، ولذا جاء تأميم الأرض ونقل ملكيتها إلى الدولة ومنح الفلاحين حق الاستغلال الإقتصادي خلال عامي ١٩٢١ - ١٩٢٢ أسلوباً ملائماً لكل هذه الشروط والخصائص التاريخية . إلا أن العلاقات الإقطاعية ظلت سائدة في الاقتصاد الرعوي حتى عام ١٩٤٠ . حين أقلمت السلطة الاشتراكية على مصادرة الثروة الحيوانية . وأزيل بذلك كل شكل من أشكال العلاقات الإقطاعية في الريف .

لقد اختلفت الشروط الموضوعية والخصائص الوطنية والتاريخية لبول الديموقراطيات الشعبية الأوربية عنها في كل من الاتحاد السوفيتي ومنغوليا . فقد عرف الفلاحون في كل من ألمانيا وبولونيا وبلغاريا ورومانيا وغيرها شكل الملكية الخاصة الصغيرة والمتوسطة قبل قيام الثورة الاشتراكية ولذا فإن تأميم الأرض وخاصة الملكيات الصغيرة والمتوسطة وتحويلها إلى ملكية عامة للدولة لم يكن ينسجم وخصائص وتقاليده هذه البلدان .

وفي هذه البلدان عملت السلطة الاشتراكية إلى مصادرة الملكيات الكبيرة للأرض مقابل تعويض مادي أحياناً ، ومن ثم إلى تقسيمها وتوزيع الملكية على

(١) هـ لينين - المؤلفات الكاملة - المجلد ١٢ - الطبعة الثانية ١٩٧٣ صفحة ٤٣٦ - ٤٣٧ .

الفلاحين الصغار والمتوسطين والعمال الزراعيين والمياومين مقابل قيمة ضئيلة ، ضمن شروط لا يمتح فيها للفلاح بيع أو تأجير الأرض .

ولقد انتشرت في الريف العلاقات الإقطاعية في الصين وفيتنام وكوريا الشمالية إلى جانب العلاقات الكولونيالية . وفي ظل هذا التشابك من العلاقات نشأ التحالف السياسي والاقتصادي بين الإقطاع المحلي وبين الإستعمار الأجنبي ، وقد شاع في هذه البلدان أسلوب تأجير قطع صغيرة من الأرض إلى الفلاحين مقابل مبالغ مرتفعة . وفي مثل هذه الظروف كان من البديهي أن تلجأ السلطة الجديدة بعد الثورة الاشتراكية إلى مصادرة الأرض من الإقطاعيين المحليين ومن الأجانب دون أي تعويض ، ونقل ملكيتها إلى الفلاحين الصغار والمتوسطين لتدعيم تحالف هذه الطبقة مع السلطة الاشتراكية .

وفي كوبا وقبل الثورة الاشتراكية انتشرت المزارع الرأسمالية الكبيرة التابعة لرأس المال الأجنبي وخاصة مزارع قصب السكر المعروفة . واعتمد الرأسماليون الأجانب على العمل المحلي المأجور وسادت في هذه المزارع علاقات الإنتاج الرأسمالي . وبعد قيام الثورة الاشتراكية كان تأميم الأرض ونحويلها إلى ملكية عامة للدولة أسلوباً ملائماً لمثل هذه الظروف التي لم ترسخ فيها تقاليد الملكية الصغيرة والمتوسطة .

والخلاصة إن التحولات الزراعية الجذرية في بداية مرحلة الإنتقال إلى الاشتراكية تعد من الناحية السياسية والإقتصادية إحدى الخطوات الأساسية التي تقلم عليها السلطة الاشتراكية . وهذه التحولات تعتبر قانوناً عاماً محتواه الأساسي لإزالة العلاقات الإقطاعية والرأسمالية في الريف ورفع كل أشكال الإستغلال الإقتصادي عن كاهل الطبقة الفلاحية . إلا أن تطبيق هذا القانون العام يجب أن يحسب أيضاً الخصائص والشروط الوطنية والتاريخية . وباختلاف الأساليب تقصر أو تطول مرحلة التحولات الجذرية الديمقراطية في الريف ، وهي تشكل في بداية مرحلة الإنتقال خطوة إلى التحولات الاشتراكية في الزراعة التي ستكون موضوعاً لأحد الأبحاث القادمة .

البحث الرابع

اشكال التناقضات الاقتصادية

في مرحلة الانتقال

١ - الأشكال وأنماط الاقتصادية بمرحلة الإنتقال :

إن الأبحاث السابقة أوضحت الإجراءات التي تقوم بها الثورة الاشتراكية بعد استلام السلطة السياسية . وتمثل هذه الإجراءات بتأميم وسائل الانتاج الأساسية في قطاعات الصناعة والتجارة والنقل والإتصال والمصارف وغيرها ، والإجراءات الأخرى التي تؤدي إلى احداث تبدلات أساسية بعلاقات الملكية في الريف . وهذه الإجراءات تؤدي بطبيعة الحال إلى تغيير في البنية الاقتصادية وإقامة أنماط جديدة من العلاقات الاقتصادية . إن السلطة لا تقدم لاعتبارات سياسية واقتصادية على تأميم جميع وسائل الانتاج وإقامة العلاقات الاشتراكية في جميع المجالات الاقتصادية . وبالتالي لا يجوز الحديث عن تكون أسلوب الانتاج الاشتراكي بصورته الكاملة في بدايات مرحلة الانتقال .

تظهر أشكال وأنماط اقتصادية بمرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية تختلف في طبيعتها وفي محتوى العلاقات السائدة فيها . وإن تجارب البلدان الاشتراكية التي لم يحقق التطور الرأسمالي في معظمها مستوى عالياً تشير إلى وجود ثلاثة أشكال أو أنماط اقتصادية أساسية في الاقتصاد الوطني خلال مرحلة الانتقال :

أولاً : القطاع الاشتراكي : ويضم هذا القطاع جميع المؤسسات الصناعية والتجارية الكبيرة والمؤسسات المصرفية ومؤسسات النقل والإتصال وغيرها من المؤسسات التي تسود فيها علاقات الانتاج الاشتراكي .

٢ - القطاع الرأسمالي : ويتكون هذا القطاع من المؤسسات الصناعية والتجارية أو الزراعية وغيرها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لم تخضع لعملية التأمين .

٣ - القطاع السلمي البسيط أو الصغير : ويضم كل المنتجين الفرديين الصغار الفلاحين أو المنتجين الحرفيين الذين شاقوا الحفاظ على استقلاليتهم الخاصة في ملكية وسائل الانتاج والعمل والذين لم ينضموا إلى التعاونيات الزراعية والحرفية الانتاجية .

في كل شكل من هذه الأشكال الاقتصادية يسود نمط خاص من علاقات الانتاج ففي القطاع الاشتراكي يسود شكل الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج المتمثل بالملكية العامة للدولة ، وتتوحد فيه طبيعة الملكية الاجتماعية مع الطابع الاجتماعي للعمل . وفي هذا القطاع تسود علاقات الانتاج الاشتراكي والقوانين الاشتراكية وتنشئ فيه أشكال الاستغلال الاقتصادي .

وخلافاً لذلك فإن القطاع الرأسمالي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج في المؤسسات الرأسمالية الصغيرة والمتوسطة ، وتعتمد عملية الانتاج فيه على العمل المأجور . ففي هذا القطاع تسود اذن علاقات الانتاج الرأسمالي . إلا أن السلطة الاشتراكية تستطيع بواسطة مجموعة من الاجراءات الاقتصادية والتنظيمية الحد من فعل القوانين الرأسمالية في هذا القطاع .

أما الشكل الثالث وهو شكل الانتاج السلمي البسيط أو الصغير ، فهو يمثل حالة وسطى بين القطاع الاشتراكي والقطاع الرأسمالي . فهو من زاوية علاقات الملكية يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ويتشابه بذلك مع القطاع الرأسمالي . إلا أنه من زاوية العمل أقرب إلى القطاع الاشتراكي ، لأن عملية الانتاج فيه تعتمد على العمل الخاص ولا يستخدم فيها عمل الغير . ونظراً لوجود هذه الطبيعة المزوجة في هذا القطاع ، فإنه يتحول بظل السلطة الاشتراكية والعلاقات الاشتراكية وبصورة تدريجية إلى قطاعي اشتراكي .

وبالإضافة إلى هذه الأشكال الاقتصادية الثلاثة الأساسية التي تميز مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ، فقد ظهرت في بعض الدول الاشتراكية أشكال

اقتصادية أخرى كان دورها ثانوياً في الاقتصاد الوطني . وهذه الأشكال الثانوية هي :

أولاً : رأسمالية الدولة : وهي شكل من الأشكال الاقتصادية الانتقالية الذي يختلف بطبيعة الحال عن رأسمالية الدولة في النظام الرأسمالي . ومنعاً لهذا الالتباس فإن رأسمالية الدولة في مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية يقصد بها وجود مؤسسات رأسمالية تعمل تحت مراقبة وإشراف الدولة ، وذلك وفق عقود تحدد الدولة بموجبها مجال نشاط هذه المؤسسات وطريقة توزيع منتجاتها . (إن منح بعض الرأسماليين المحليين أو الأجانب حق إقامة مؤسسات رأسمالية تستخلم العمل المأجور يساعد على ترسيخ وزيادة الطابع الاجتماعي للعمل ويهيئ للدولة إمكانية الاستفادة من خبرات أصحاب رؤوس الأموال بإدارة المؤسسات وتنظيم عملية الإنتاج) (١) .

إن رأسمالية الدولة هي شكل انتقالي من الأشكال الاقتصادية التي تخضع مع انتهاء مرحلة الانتقال ، حيث تتحول رأسمالية الدولة إلى ملكية اشتراكية وبصورة تدريجية تبدأ بمساهمة الدولة الاشتراكية في رأس المال والإدارة وتنتهي في أن تصبح ملكية عامة للدولة بصورة كاملة ، وقد ظهرت رأسمالية الدولة في الاتحاد السوفيتي خلال مرحلة الانتقال بحدود ضيقة نظراً للموقف السلبي والمعادي الذي اتخذته رأس المال المحلي والأجنبي تجاه الثورة الاشتراكية الروسية . بينما كانت رأسمالية الدولة أكثر انتشاراً في الصين بسبب المرونة التي أبدتها البرجوازية الوطنية تجاه الثورة الصينية

ثانياً : الاقتصاد الطبيعي : وهو ثاني الأشكال الاقتصادية الثانوية الذي وجد بلديرات متفاوتة في بعض البلدان الاشتراكية خلال مرحلة الانتقال . وكما هو معلوم فإن هذا الشكل يقوم على وجود منتجات يهفون من وراء عملية الإنتاج إلى إشباع حاجاتهم الشخصية المباشرة . دون أن يكون لهم أية علاقة بعمليات التبادل السلمي في السوق . إلا أن تطور القوى المنتجة والعلاقات الاقتصادية خلال مرحلة الانتقال لا تسمح باستمرار هذا

(١) الاقتصاد السياسي للاشتراكية - الطبعة الثانية عام ١٩٧٢ صفحة ٢٥ .

الشكل البدائي للاقتصاد الطبيعي الذي ينتهي خلال هذه المرحلة إلى الزوال .

إن الخصائص الوطنية والتاريخية لمرحلة الانتقال لكل بلد من البلدان هي التي تحدد تعددية الأشكال الاقتصادية خلال المرحلة الانتقالية إلى الاشتراكية . إذ يتوقف ذلك على مستوى التطور الاقتصادي الذي حققه هذا البلد أو ذاك قبل الثورة الاشتراكية

ففي الاتحاد السوفيتي وجدت الأشكال الاقتصادية الأساسية والثانوية الآتية الذكر خلال عامي ١٩٢٣ - ١٩٢٤ وتفاوتت أهمية ومكانة كل من هذه الأشكال ودورها في الاقتصاد الوطني . إن شكل الاقتصاد السلمي البسيط أو الصغير كان يحقق في هذه الفترة (٥١٪) من الناتج القومي الكلي . بينما كان نصيب القطاع الاشتراكي ٣٨,٥ ٪ من هذا الناتج . وبلغ نصيب كل من الاقتصاد الرأسمالي من الناتج القومي ٨,٩ ٪ ورأسمالية الدولة ١ ٪ والاقتصاد الطبيعي ٠,٦ ٪ . بينما تميزت مرحلة الانتقال في الدول الأوربية الاشتراكية الأخرى بوجود الأشكال الثلاثة الأولى بصورة أساسية . وفي منغوليا والفييتنام كان للاقتصاد الطبيعي مكانة لا بأس بها في الاقتصاد الوطني . بينما عرفت الصين الأشكال الاقتصادية الخمسة خلال مرحلة الانتقال .

إن وجود هذه الأنماط والأشكال الاقتصادية خلال مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية يرجع إلى أن نمو الرأسمالية في البلدان التي تحققت فيها الثورة الاشتراكية لم يبلغ المستوى الكافي لزيادة الطابع الاجتماعي لعملية الإنتاج . إن الرأسمالية تهيء بدون شك الأساس المادي والاجتماعي الضروري لبناء الاشتراكية . إن القوى المنتجة تتخذ إلى حد ما طابعاً اجتماعياً بحالة تركز وسائل الإنتاج الرأسمالي بدلاً من تبسّر وسائل الإنتاج الصناعي الفردي الصغير .

إلا أن قانون التطور الرأسمالي اللامتكافئ يؤدي إلى نمو القوى المنتجة وتزايد الطابع الاجتماعي لعملية الإنتاج بصورة غير متوازنة داخل البلدان الرأسمالية وما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة . ويلاحظ بصورة عامة أن العلاقات ما قبل الرأسمالية تبقى وبحلود متفاوتة في النظام الرأسمالي . فعلى سبيل المثال نجد أن الإنتاج الحرفي

الفردى الصغىر ىبقى فى غالب الأحيان ظاهرة مرافقة لتمرر فى المؤسسات الرأسمالية الكبرى . لأنّ نشوء الرأسمالية ىشترط إزالة كل العوائق اللى تحول دون استثمار رأس المال فقط .

إن الانتاج الرأسمالى الذى يعتمد على عمل الغرب ىشترط وجود قوة عمل حرة فى السوق . ولذا تعمل الرأسمالية على إزالة أشكال التبعية الشخصية السائدة فى النظام الاقطاعى . إلا أن الرأسمالية تحافظ فى الوقت نفسه على بعض العلاقات ماقبل الرأسمالية لهذا السبب فإنّ الانتاج الصناعى البسىط أو الصغىر لا ىشكل عائقاً أمام الاستثمار الرأسمالى . لأنه من الممكن أن ىتحول إلى شكل من أشكال الانتاج الرأسمالى . كما أنه ىشكل مصدراً من مصادر قوة العمل فى حال افلاس المنتجىن الحرفىن الصغار علما أن الانتاج السلمى البسىط ىشكل مجالاً من مجالات تصريف المنتجات الرأسمالية سواء أكانت هذه المنتجات مواد أولية ضرورية للإنتاج أم منتجات للاستهلاك الفردى الضرورية للمنتجىن الحرفىن .

ومثل هذا التحول ىتم أيضاً فى شكل الانتاج الاقطاعى والملكية الاقطاعية للأرض إن قسماً من ملكية الأرض ىتحول لملكية رأسمالية إلى جانب استمرار علاقات الملكية الاقطاعية وىظهر مثل هذا التحول فى تبدل الطبيعة الاجتماعية الاقتصادية لربع الأرض إن ربع الأرض كمقولة من مقولات الانتاج الاقطاعى ىتخذ شكلاً آخر ملائماً لعلاقات الانتاج الرأسمالى فى الزراعة .

وخلاصة القول إن نشوء الرأسمالية وخاصة عندما تكون فى مراحلها الأولى تلغى بصورة كلية وجود الأشكال والأنماط الاقتصادية اللى كانت سائدة قبل الرأسمالية . وبذلك ىعود إلى وجود بعض الصفات المشتركة مثل الطابع الخاص للملكية وسائل الانتاج . وبالتالى فإن وجود أشكال اقتصادية مختلفة خلال مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية هو نتيجة طبيعية للتطور التاريخى للرأسمالية . وحين ترث الاشتراكية هذه الأشكال المتناقضة فى طبيعتها وعتواها ، فإن مرحلة الانتقال تصبح أمراً حتمياً حتى ىمكن وبصورة تدريجية القضاء على التناقضات الناجمة عن تعددية الأنماط والأشكال الاقتصادية المختلفة .

وقبل أن نعرض بالبحث عن التناقضات التي تخلفها الأشكال الاقتصادية المتباينة خلال مرحلة الانتقال ، لابد من الإشارة إلى مسألة أساسية وهي أهمية الدور الخاص والقيادي الذي يقوم به القطاع الاشتراكي في الاقتصاد الوطني خلال هذه المرحلة ويعود هذا الدور للأسباب التالية :

أولاً : إن القطاع الاشتراكي وهو أحد الأشكال الاقتصادية المتمثل بصورة أساسية بالملكية العاملة للدولة يسيطر عادة على القطاعات ووسائل الانتاج الأساسية في الاقتصاد الوطني .

ثانياً : يضم هذا القطاع القسم الأعظم من الانتاج الآلي الكبير ، الذي تتركز فيه بالتالي الأكثرية العظمى من الكادر العلمي والتقني كالمهندسين والفنيين ... الخ . مما يهيئ له إمكانية تحقيق زيادة في انتاجية العمل ، وشروط النمو الاقتصادي وتوسيع الأسس الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي .

ثالثاً : إن انتشار العلاقات الاشتراكية في هذا القطاع يساعد على تطور القوى المنتجة بوتائر ومعدلات عالية .

رابعاً : الاهتمام الخاص الذي توليه الدولة لهذا القطاع بحيث تهيئ له كل الإمكانيات لنموه وتعاظم دوره في الاقتصاد الوطني .

٢ - التناقضات الاقتصادية في مرحلة الانتقال :

نتيجة لوجود أنماط وأشكال اقتصادية خلال مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية تختلف من حيث طابع الملكية وعلاقات الانتاج . فمن البديهي أن تبرز خلال مرحلة الانتقال مجموعة من التناقضات الاقتصادية التي لا تتلاءم مع الطبيعة الموحدة والمترابطة لنمط الانتاج الاشتراكي . ويمكن تلخيص أهم هذه التناقضات بمايلي :

أولاً : التناقض الأساسي بين الاشتراكية والرأسمالية . لأن مجرد استلام السلطة السياسية

لا يعني إزالة العلاقات الرأسمالية وبصورة كلية . إذ يبقى تأثير هذه العلاقات قائماً سواء أكان على الصعيد السياسي أم الأيديولوجي ، ولذا تتسم مرحلة الانتقال بصراع اجتماعي وسياسي قد يكون حاداً في بعض الأحيان بين القوى الاشتراكية الصاعدة وبين القوى التي تعمل للعودة إلى الرأسمالية .

ثانياً : التناقض بين طبيعة السلطة السياسية والبناء الفوقي للمجتمع وبين انخفاض مستوى القاعدة المادية والتخنية ونجاسة في البلدان التي لم تشهد في السابق تطوراً عالياً في مستوى التصنيع . ويضاقم هذا التناقض كلما تعددت الأنماط والأشكال الاقتصادية خلال مرحلة الانتقال مما يزيد من صعوبات التغيير في البنية الاقتصادية وتعميم أسلوب الإنتاج الاشتراكي بالإقتصاد الوطني .

ثالثاً : إن إحدى هذه التناقضات هي التناقض بين الصناعة الاشتراكية المتمركزة في اطار علاقات الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية وبين تبعثر الإنتاج السلمي الفردي البسيط في المجالين الحرفي والزراعي . فاختلاف العلاقات والقوانين الاقتصادية في كلا القطاعين يؤدي إلى ظهور الخلل وفقدان التوازن في الاقتصاد الوطني . وحتى يمكن منع نمو أي شكل من أشكال العلاقات الرأسمالية في مجال الإنتاج السلمي البسيط أو الصغير وما ينجم عن ذلك من نتائج ضارة على تطور الاقتصاد الاشتراكي ، فإن الدولة تقوم في سبيل حل هذه المشكلة بإيجاد كل الاجراءات الاقتصادية والسياسية بغية تحويل الإنتاج السلمي الفردي البسيط إلى الشكل التعاوني والاشتراكي في الإنتاج

والخلاصة : يستحيل التعايش بين أنماط اقتصادية متناقضة في جوهرها وطبيعتها بالنظام الاشتراكي . وذلك خلافاً لما هو عليه في الأنظمة الاقتصادية الأخرى . ويعود ذلك لأسباب عديدة أولاهها : إن استمرار انخفاض مستوى القوى المنتجة في بعض الأنماط الاقتصادية كنمط الإنتاج السلمي البسيط لا يسمح بتطور العلاقات الاشتراكية ثانيها إن تدعيم البناء الفوقي للمجتمع المتمثل بالسلطة السياسية والمؤسسات الاجتماعية والثقافية يشترط وجود بنية تحتية متمثلة في قاعدة اقتصادية متمسكة ومتطابقة مع البنية الاجتماعية والسياسية .

إن العلاقات الاقتصادية حسب النظرية الماركسية - اللينينية - تجسد المصالح الحقيقية للطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة . إن المصالح الاقتصادية الحقيقية للطبقة العاملة والفئات المنتجة الأخرى في المجتمع الاشتراكي تتجسد في تطوير القوى المنتجة وزيادة انتاجية العمل الاجتماعي . إلا أنه يستحيل تحقيق هذا الهدف دون حل للتناقضات الناجمة عن وجود أنماط اقتصادية مختلفة . فحتى يمكن إزالة شكل الانتاج الرأسمالي وتحويل شكل الانتاج السلمي البسيط لا بد من تطوير أسلوب الانتاج الاشتراكي على المستوى الاجتماعي وهو يرتكز أولاً على تطوير القاعدة المادية التقنية للاشتراكية وعلى تجميع وتحديث العمل الزراعي وغير ذلك من قطاعات الاقتصاد الوطني .

البحث الخامس

القاعدة المادية - التقنية للاشتراكية

١ - الإنتاج الآلي الكبير - الأساس المادي للاشتراكية :

إن الرأسمالية عندما تعتمد أسلوب الانتاج الآلي الكبير ، فإن ذلك يؤدي إلى تغيير البنية الاقتصادية والقاعدة المادية - التقنية للمجتمع . إلا أنه لا يجوز الخلط بين الأساس المادي - التقني الذي يتكون بفعل التطور الرأسمالي ، وبين مفهوم القاعدة المادية التقنية للاشتراكية .

ففي الرأسمالية نجد قانون الربح هو الذي يتحكم في تطور-القوى المنتجة وتطور الفروع والقطاعات الاقتصادية . وفي البلدان التي دخلت فيما بعد مرحلة بناء الاشتراكية لم يكن الانتاج الآلي فيها يضم جميع الفروع الاقتصادية ، وكان مستوى التطور الرأسمالي أقل منه في البلدان الرأسمالية الأوربية الغربية ، ولهذا الأسباب كان من الضروري استكمال بناء القاعدة المادية - التقنية خلال مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية

ومن حيث المبدأ يقصد بالقاعدة المادية - التقنية للاشتراكية تعميم أسلوب الانتاج الآلي الكبير في جميع قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني . أي في الصناعة والزراعة والنقل والبناء وقطاع الخدمات (إن الصناعة الآلية الكبيرة التي تساعد في الوقت نفسه على تنظيم وتحديث الزراعة تشكل الأساس المادي الوحيد للاشتراكية) (١) .

إن بناء القاعدة المادية - التقنية للاشتراكية يعتبر من المهام المعقدة التي واجهتها البلدان الاشتراكية خلال مرحلة الانتقال . إذ لا يمكن انجاز هذه المهمة خلال فترة

(١) لينين - الملاحظات الخاصة - المجلد ٣٢ برلين ١٩٦١ صفحة ٨٢ .

قصيرة ، لأن بناء هذه القاعدة يشترط مستوى عالياً من التقدم التقني والعلمي . وهناك ضرورات عديدة أكلت على أهمية بناء القاعدة المادية - التقنية خلال مرحلة الانتقال :

أولاً : أن تأميم وسائل الإنتاج الأساسية على الرغم من أهميته فهو لا يشكل أساساً كافياً لنشوء أسلوب الإنتاج الاشتراكي . وكما أشرنا سابقاً فإن مرحلة الانتقال تتم بمجموعة من التناقضات الناجمة عن وجود أشكال اقتصادية متباينة من حيث مستوى تطور القوى المنتجة ومن حيث علاقات الإنتاج . وأن هذه الأشكال لا تعتمد على مستوى واحد من التقدم المادي - التقني أو نمط واحد من العلاقات الاجتماعية للانتاج .

ولذا فإن توسيع نطاق الطابع الاجتماعي لعملية الانتاج يشترط بناء وتوسيع القاعدة المادية - التقنية للاشتراكية . ألا أنه من المؤكد أيضاً أن تحقيق ذلك لا يتوقف فقط على تطوير القوى المنتجة ، وإنما أيضاً على تطوير أشكال الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج وتوسيع دائرة العلاقات الاقتصادية الاشتراكية .

ثانياً : إن الاشتراكية حين تعمل وبصورة تدريجية على إزاحة الشكل الانتاج السلمي البسيط الذي يتميز بانخفاض انتاجية العمل ، فإن الوسيلة الوحيدة لاستبدال هذه الأنماط الاقتصادية يكون بالاعتماد على إقامة الصناعة الآلية الكبيرة في جميع فروع الاقتصاد الوطني ، وإعادة تنظيم وتقسيم العمل في هذه الفروع وفق أسس جديدة وموحدة تتحقق بواسطتها عقلانية الانتاج الاجتماعي . لأن وجود الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج يساعد على توسيع هذه الأسس ليس بمستوى المؤسسة الاقتصادية الواحدة وإنما بمستوى عملية الانتاج الاجتماعي .

إن إنجاز مهمة بناء القاعدة المادية - التقنية للاشتراكية في البلدان التي خطت خطوات كبيرة في مجال التقدم الصناعي يكون أسهل منه في تلك البلدان المتوسطة أو الضعيفة التطور في مجال الصناعة الآلية . وقد واجهت معظم البلدان الاشتراكية هذه المشكلة وخاصة البلدان الآسيوية (الصين ، فيتنام ، كوريا) . وكان التصنيع

الاشتراكي يشكل الشرط الأساسي لبناء القاعدة المادية - التقنية للاشتراكية في هذه البلدان .

٢ - التصنيع الاشتراكي - القاعدة المادية - التقنية للاشتراكية .

٢ - ١ - خصائص التصنيع الاشتراكي :

إن التصنيع الاشتراكي يشكل اذن القاعدة المادية التقنية للاشتراكية ، وخاصة في البلدان التي لم يحقق فيها التطور الصناعي الآلي مستوى مرتفعاً خلال المرحلة التي سبقت الثورة الاشتراكية .

أولى خصائص التصنيع الاشتراكي هي اقامة الصناعة الآلية الكبيرة في هذه البلدان على أساس الملكية الإجتماعية لوسائل الانتاج الصناعي ، بغية إعادة تنظيم وتحديث القطاعات الاقتصادية باستخدام التقنية الحديثة وتحويل الاقتصاد الوطني من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي .

لقد تمت أول عملية للتصنيع الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي إذ كان من الضروري إعادة بناء ما هلكته الحرب العالمية الأولى . فضلاً عن ذلك فإن روسيا القيصرية قبل الثورة لم تبلغ المستوى الصناعي الذي حققته الدول الأوروبية الغربية المتطورة . ونتيجة للخطوات التي تمت في هذا المجال فقد ارتفع مستوى التصنيع في عام ١٩٤٠ إلى ثمانية أضعاف ما كان عليه في عام ١٩١٣ . وبينما كان الانتاج الصناعي في روسيا القيصرية يشكل ٢,٦٪ من الانتاج الصناعي العالمي ، وكانت روسيا في المرتبة الخامسة بين الدول الصناعية . فإن الانتاج الصناعي في الاتحاد السوفيتي أصبح يشكل في عام ١٩٣٧ عشر الانتاج الصناعي العالمي ، وارتفع الاتحاد السوفيتي إلى المرتبة الثانية بين الدول الصناعية . وفي عام ١٩٦٨ تضاعف الانتاج الصناعي في كل من بولونيا ورومانيا إلى ثلاثة عشر ضعفاً عما كان عليه قبل الحرب العالمية الثانية . وفي هنغاريا ويوغسلافيا تضاعف الانتاج الصناعي ثلثي مرات خلال الفترة نفسها (١) .

(١) الاقتصاد السياسي للاشتراكية - الطبعة الثانية - مجموعة من المؤلفين يولين ١٩٧٤ صفحة ٦٨ .

الخاصة الثانية من خصائص التصنيع الاشتراكي هي الاعتماد أولاً على الصناعة الثقيلة إذ بدونها لا يمكن إقامة صناعة جديدة في الفروع الصناعية وغيرها من الفروع الاقتصادية الأخرى .

إن الثورة الصناعية في البلدان الرأسمالية قد بدأت بإقامة الصناعة الرأسمالية الخفيفة . لأن هذه الصناعة لم تكن تحتاج إلى رأس مال كبير ، كما أن سرعة دورة رأس المال في الصناعة الخفيفة تزيد من سرعة دورة الربح الرأسمالي ، وهذا مايفسر اقبال رأس المال على الاستثمار في هذه الصناعة خلال تلك المرحلة . ففي الفترة ما بين ١٩٧٥ - ١٨٠٠ - كانت الطاقة الانتاجية لصناعة القطن في إنكلترا على سبيل المثال أكبر بنسبة ٣٦,٥٪ من الطاقة الانتاجية للصناعة الحديدية ، وفيما بعد وبصورة تدريجية انتقل قسم من رأس المال التراكم عن طريق الربح من الصناعة الخفيفة إلى فروع الصناعة الثقيلة .

إلا أن مثل هذا الأسلوب لم يكن ممكناً ومتوافقاً مع المتطلبات الماحقة للتصنيع في المجتمعات الاشتراكية . لأن سلوك هذا الطريق يتطلب وقتاً طويلاً لإقامة الصناعة الثقيلة ، وبالتالي فإنه لايساعد على زيادة انتاجية العمل وفق معدلات متسارعة في القطاع الصناعي الاشتراكي . وكانت التجربة على الرغم من صعوباتها وأخطائها مجالاً خصباً لتراكم الخبرات والاستفادة منها في عملية التصنيع في البلدان الاشتراكية الأخرى وخاصة تلك التي تدني فيها مستوى التطور الصناعي قبل الثورة الاشتراكية .

٢ - ٢ - مصادر ووفرة التصنيع الاشتراكي :

إن الصناعة الثقيلة خلافاً للصناعة الخفيفة تتطلب اذن استثمار كبيرة . ولم تكن مصادر هذه الاستثمارات في الصناعة الثقيلة في البلدان الرأسمالية تقتصر على الربح التراكم في الصناعة الخفيفة ، وإنما كان للمصادر الخارجية أهمية كبيرة في تكوين هذه الاستثمارات . فقد ساهمت أرباح التجارة العالمية واستغلال المستعمرات وتعويضات الحروب بصورة فعالة في زيادة تراكم رأس المال الذي استخدم بإقامة الصناعة الثقيلة . إن إنكلترا على سبيل المثال قد حصلت على مصادر رأسمالية هائلة

من المستعمرات والتجارة الدولية . كما أن الصناعة في روسيا القيصرية قامت بصورة أساسية بالإعتماد على مصادر القروض الخارجية . فما هي مصادر تمويل استثمار التصنيع و تأثيره في الاقتصاد الاشتراكي ؟

أولاً : إن المصادر الداخلية بصورة عامة تشكل المورد الاساسي للتصنيع الاشتراكي . وإن آلية الاقتصاد الاشتراكي تتيح إمكانية تحقيق هذه المصادر ، وإن تخطيط الاقتصاد الوطني والعمل على زيادة انتاجية العمل وزيادة فعالية المنتجين و إيجاد نظام متماسك لتوفير المصادر المادية والمالية ومنع أي شكل من أشكال الهدر والضياع الاقتصادي تشكل جميعها إحدى الأدوات الهامة التي تستخدمها الدولة لتأمين مصادر التصنيع الاشتراكي .

ثانياً : طريقة توزيع الناتج القومي والدخل القومي . إن الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الأساسية تخلق أساساً جديداً للطريقة أو الكيفية التي يتم بها توزيع الناتج القومي والدخل القومي . فمع ازالة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج تزول أشكال الاستهلاك الطفيلي وغير المنتج . إن ربع أو ايجار الأرض على سبيل المثال يزول مع زوال الملكية الكبيرة للأرض . وبهذا الشكل يمكن تحويل القسم الأكبر من الفائض الاقتصادي في المجتمع إلى عملية التصنيع . وحتى بالنسبة للبلدان المتخلفة يمكن لها أن تؤمن مصادر التصنيع عن طريق تعبئة الموارد المحلية المتاحة .

ثالثاً : تأهيل وتدريب الكادر الفني اللازم للتصنيع . إن التصنيع الاشتراكي لبناء القاعدة المادية — التقنية للاشتراكية يشترط بداية زيادة قوة العمل وعدد العمال المؤهلين لاستيعاب التقنية الحديثة وزيادة الكادر العلمي والفني من المتقنين القادرين على إدارة وتنظيم التصنيع الاشتراكي . ولا يتجاز هذه المهمة لابد من تحقيق الثورة الثقافية والعلمية إن تجارب البلدان الاشتراكية قد أثبتت إمكانية الطبقة العاملة والفئات المنتجة والمتفقة على إدارة الدولة والمجتمع واستيعاب أساليب التقنية الحديثة .

رابعاً : وتيرة التصنيع الاشتراكي . إن السمة العامة للتصنيع الاشتراكي هي تسارع وتيرة ارتفاع معدل التطور الصناعي . إن تخطيط الاقتصاد الوطني وهو أحد قوانين

الاقتصاد الاشتراكي يحنب المجتمع الأضرار الناجمة عن عشوائية الانتاج والمنافسة والأزمات الاقتصادية .

وهكذا تميزت عملية التصنيع في البلدان الاشتراكية بتسارع وتيرة التطور في الانتاج الصناعي . وعلى الرغم من انخفاض هذا التطور في المرحلة التي سبقت الاشتراكية . فقد بلغ معدل النمو السنوي للإنتاج الصناعي بالإتحاد السوفياتي ١٨٪ خلال الفترة ما بين ١٩١٧ - ١٩٤٠ (١) إلا أن هذه التيرة المرتفعة للتصنيع وخاصة التصنيع الثقيل تطلبت تضحيات كبيرة ، وكانت على حساب تقلص الاستهلاك الفردي . وكان الاتحاد السوفياتي مضطراً لاختيار هذا الطريق لكونه أول دولة اشتراكية . ولم يكن متوجباً على الدول الاشتراكية الأخرى أن تسلك الطريق نفسه لأن عملية التصنيع قد تمت في هذه البلدان بظروف عالمية ملائمة إلى حد ما ، وكان بالإمكان زيادة معدل الاستهلاك الفردي مع ارتفاع وتيرة التطور الصناعي .

٢ - ٣ - خصائص وتركيب القاعدة المادية - التقنية للإشتراكية :

أصبح من المعلوم اذن أن بناء القاعدة المادية - التقنية للاشتراكية يتم بواسطة عملية التصنيع في البلدان الضعيفة أو المتوسطة التطور ، أو بطريق اجراء تغيرات هيكلية بالصناعة القائمة في البلدان المتطورة اقتصادياً . إن القاعدة المادية - التقنية للاشتراكية تختلف عن القاعدة المادية - التقنية للرأسمالية بمجموعة من الخصائص وفي تركيب أو توزيع الصناعات . وأن أوجه الخلاف هذه تتمثل في سيادة الأسلوب الاشتراكي في الانتاج الصناعي ، وفي التناسب والتوازن بين القطاعات الاقتصادية وفي التوزيع الجغرافي أو الاقليمي للقوى المنتجة .

أولاً : الأسلوب الإشتراكي في الإنتاج الصناعي :

من الخصائص النوعية الأساسية للقاعدة المادية - التقنية في الاشتراكية وحدة طبيعتها الاجتماعي ، فبينما تسود علاقات الملكية الخاصة لوسائل الانتاج في الصناعة الرأسمالية ، فإن الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج في الصناعة الاشتراكية تكون هي

(١) المصدر السابق نفسه صفحة ٧١ .

السائدة في هذا القطاع وبصورة شبه كاملة في معظم الدول الاشتراكية .

لقد أصبح الانتاج الصناعي بالقطاع الاشتراكي في بلغاريا خلال الفترة ما بين ٩٥٤ - ٩٦٥ يشكل ٩٩,٨٪ من الانتاج الصناعي الإجمالي . وفي هنغاريا كان يشكل في الفترة نفسها ٩٩,١٪ وفي فيتنام وألمانيا الديمقراطية ٨٨٪ وفي بولونيا ٩٩,٦٪ وفي رومانيا ويوغسلافيا وكوريا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا أصبح الانتاج الصناعي في القطاع الاشتراكي يشكل الانتاج الصناعي بمجمله .

إن سيادة الملكية الاجتماعية على وسائل الانتاج في القطاع الصناعي تعني وحدة العلاقة الاقتصادية التي تربط بين المنتجين بوسائل الانتاج ، بينما يتحقق الارتباط بين وسائل الانتاج الخاصة في النظام الرأسمالي وبين العنصر الذاتي عن طريق شراء قوة العمل . فإن ما يميز هذه العلاقة في الصناعة الاشتراكية هي وحدة الطبيعة الاجتماعية للملكية مع الطابع الاجتماعي للعمل . إن المنتجين في الاشتراكية هم في الوقت نفسه مالكو وسائل الانتاج . وإن سيادة الأسلوب الاشتراكي بهذه الصورة في الانتاج الصناعي واستخدام وسائل الانتاج وتطويره في سبيل تحقيق مصالح المنتجين أنفسهم يشكلان الشرط الأساسي لتدعيم القاعدة المادية - التقنية للاشتراكية .

ثانياً : تغير التناسب بين قطاعات الاقتصاد الوطني :

من خصائص مستوى وتركيب القاعدة المادية - التقنية للأشراكية هو التغير الذي تحدثه عملية التصنيع في هيكل الاقتصاد الوطني وفي التناسب بين قطاعاته المختلفة وهذا التغير يتناول بشكل أساسي العلاقة أو التناسب بين الصناعة والزراعة باعتبارهما أهم القطاعات الاقتصادية . فإذا أخذنا اجمالي الناتج الصناعي والزراعي حيث كان الزراعي في روسيا القيصرية عام ١٦١٣ يشكل نسبة ٥٩,٤٪ وتشكل الصناعة نسبة ٤٠,٦٪ من اجمالي الناتج . فبعد عملية التصنيع الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي ارتفع نصيب الصناعة بعام ١٩٣٧ إلى نسبة ٧٣,٧٪ بينما أصبحت الزراعة تشكل ٢٦,٨٪ من الناتج الكلي للعام نفسه . وهذا لا يعني انخفاض الحجم المطلق للانتاج الزراعي بقدر ما يعكس ذلك التغير النسبي في تركيب الاقتصاد الوطني بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي .

كما ازداد الطابع الاجتماعي للإنتاج الصناعي من خلال زيادة مساهمة القطاع الاشتراكي إن نصيب القطاع العام الاشتراكي من الإنتاج الصناعي الكلي قد بلغ في الاتحاد السوفياتي عام ١٩٢٨ نسبة ٨٣,٤٪ وكان نصيب المؤسسات الصناعية الرأسمالية المتوسطة والمؤسسات الصغيرة الخاصة ١٧,٦٪ خلال العام نفسه وفي عام ١٩٣٧ ازدادت حصة القطاع العام الاشتراكي الصناعي إلى ٩٩,٨٪ وبذلك تمت سيطرة القطاع الاشتراكي على الإنتاج الصناعي .

وقد حدث الشيء نفسه تقريباً في البلدان الاشتراكية الأخرى التي أنجزت عملية التصنيع الاشتراكي . ففي بلغاريا - على سبيل المثال - ارتفع نصيب القطاع الصناعي من الإنتاج الكلي من ٢٤,٨٪ في عام ١٩٣٧ إلى ٧٢,١٪ خلال أعوام ١٩٦٢ - ١٩٦٤ وفي رومانيا ارتفعت حصة الصناعة من الناتج القومي وخلال الفترة نفسها من ٤٠,٥ إلى ٧١,٩٪ وفي بولونيا من ٤٧,٤٪ إلى ٧٢,٣٪ وفي هنغاريا ارتفعت نسبة الناتج الصناعي من ٤٢٪ إلى ٧٨,٨٪ . كما حدثت تغيرات أساسية في تركيب الاقتصاد الوطني للبلدان التي كان يسيطر على اقتصادها الإنتاج القطاعي والعلاقات القطاعية وشبه القطاعية . ففي جمهورية كوريا كوريا الشعبية الديمقراطية بلغ نصيب الصناعة من الناتج القومي الكلي ٢٨٪ في عام ١٩٤٨ وارتفع بفضل التصنيع الاشتراكي في عام ١٩٥٨ إلى ٦٩٪ من الناتج الكلي .

ثانياً : إن انجاز عملية التصنيع الاشتراكي لا يؤدي فقط إلى تغير مكانة الصناعة في الاقتصاد الوطني ، وفي تناسبها بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى . وإنما أيضاً إلى تغير في تركيب الصناعة نفسها . فقد ارتفعت حصة الصناعة الثقيلة التي تعتبر أساس كل الصناعات في القطاع الصناعي بمجمعه ، وخاصة تلك الصناعات الثقيلة الأساسية مثل صناعة الآلات والمعدات والتجهيزات الآلية الأخرى .

إن حصة وسائل الإنتاج (آلات وعدد مواد أولية) من الإنتاج الصناعي الإجمالي ند بلغت في روسيا القيصرية نسبة ٤٠,٧٪ خلال عام ١٩١٣ . وكانت حصة وسائل الاستهلاك الفردي ٥٩,٣٪ من الناتج الصناعي الإجمالي . وخلال مرحلة البناء

الاشتراكي حدثت تغيرات جوهرية في هيكل وتركيب الصناعة . ففي عام ١٩٣٧ أصبح نصيب انتاج وسائل الانتاج من الناتج الصناعي الاجمالي في الاتحاد السوفيتي نسبة ٥٧,٨٪ كما ازدادت حصة صناعة الآلات من ٧,٣٪ عام ١٩١٣ إلى ٢٦,٩٪ من اجمالي الصناعة الثقيلة (١) .

والخلاصة إن بناء القاعدة المادية . التقنية للاشتركية بواسطة التصنيع الاشتراكي يؤدي إلى زيادة مستوى الانتاج الاجتماعي وإلى تغير التناسب بين قطاعات الاقتصاد الوطني وإلى تغير في تركيب الصناعة . ويظهر هذا التغير بصورة خاصة في تلك الفروع التي تحقق الزيادة المثلث في فعالية الانتاج الاجتماعي . ففي الفروع الصناعية التي تعتمد على الوسائل التقنية الحديثة يكون النمو فيها ذا وتيرة أعلى من الفروع الصناعية الأخرى . مثل فرع صناعة الآلات الحديثة والصناعة الإلكترونية وصناعة الطاقة والصناعة الكيميائية وغيرها من الصناعات الحديثة المتطورة .

إلا أن تطور فروع الصناعة الثقيلة يؤدي وبصورة تدريجية إلى تغير المستوى التقني للصناعات الخفيفة ، وخاصة صناعة المواد الغذائية . وفي هذه الصناعات كان الانتاج اليدوي البسيط والانتاج المرتلي سائداً قبل الثورة الاشتراكية الروسية . وفي المراحل الأولى من عملية التصنيع الاشتراكي ظل القارق في المستوى التقني قائماً بين هذه الفروع وبين فرق الصناعة الثقيلة الحديثة . إلا أنه تم القضاء بصورة تدريجية على تخلف وسائل الانتاج بفروع الصناعة الخفيفة الاستهلاكية ، وأصبحت جميع فروع الصناعة تعتمد أسلوب الانتاج الآلي الكبير .

ثالثاً : المبادئ الحديثة في التوزيع الجغرافي أو الإقليمي للقوى المنتجة :

يعتمد بناء القاعدة المادية — التقنية للاشتركية أيضاً على أسس ومبادئ جديدة في انتشار وتوزيع القوى المنتجة بين المناطق الجغرافية أو الإقليمية المختلفة . ففي الرأسمالية وخاصة في المراحل الأولى لنشوتها تتوطن الصناعة في بعض المناطق التي تتوفر فيها الموارد الطبيعية والبشرية ، بحيث يساعد هذا التوطن على تحقيق أعلى لمعدلات

(١) المصدر السابق نفسه الصفحة ٧٢ .

الربح بينما تبثى المناطق الأخرى متخصصة بالإنتاج الزراعي . وكان هذا التطور اللامتكافئ يسود مناطق روسيا القيصرية قبل الثورة الاشتراكية . كما انحصر التطور الصناعي في تشيكوسلوفاكية قبل الثورة في المناطق التشيكية ، وظلت المناطق السلافية الجنوبية مناطق زراعية و يزول بصورة تدريجية بعملية بناء الاشتراكية والقاعدة المادية التقنية خلال مرحلة الانتقال تقسم البلد الواحد إلى مناطق صناعية متطورة ومناطق زراعية متخلفة . فحتى يأخذ أسلوب الإنتاج الاشتراكي أبعاده الاجتماعية لابد من إعادة التكافؤ والتوازن في التطور الاقتصادي بين المناطق المختلفة .

لقد برزت هذه المشكلة بشكلها الحاد في الاتحاد السوفياتي حيث كان التفاوت في التطور الاقتصادي والاجتماعي عميقاً بين المناطق الروسية وبين مناطق آسيا الجنوبية فبينما تضاعف الإنتاج الصناعي الاجمالي في الاتحاد السوفياتي لكل ككل خلال الفترة ٩١٣ - ١٩٤٠ اثني عشر مرة فقد تضاعف هذا الإنتاج في جمهورية كازاخستان عشرين مرة . وذلك ليقارب مع الوتيرة المتسارعة للتطور الصناعي في المناطق الأكثر تطوراً وبذلك تشكل عملية إزالة الفروق في مستوى التطور ما بين المناطق والأقاليم المختلفة شرطاً أساسياً من شروط بناء القاعدة المادية - التقنية والتطور الشامل للقوى المنتجة .

البحث السادس

التحويل الاشتراكي في الزراعة

١ - ضرورة التحويل الاشتراكي في الزراعة :

أشرنا في البحث الخاص بالتناقضات الاقتصادية خلال مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية إلى ضرورة حل هذه التناقضات الناجمة عن تباين محتوى وطبيعة العلاقات الاقتصادية السائدة في الأنماط والأشكال الاقتصادية المختلفة التي تظهر خلال هذه المرحلة . كما تعرضنا في البحث إلى بناء القاعدة المادية - التقنية للإشتراكية التصنيع الإشتراكي كأحد الخطوات الأساسية لحل هذه التناقضات . حيث أن هذه الخطوات . تزيد من الطابع الاجتماعي لعملية الإنتاج نتيجة تمركز وسائل الإنتاج والعمل ، كما تساعد على التقليل من مكانة الإنتاج الحرفي البسيط وعلى زيادة إنتاجية العمل الاجتماعي .

وتعرضنا في بحث سابق إلى طبيعة التحويلات الجذرية التي تجريها السلطة الإشتراكية بالزراعة في بداية مرحلة الانتقال . إن هذه التحويلات سواء أكانت قد اتخذت شكل يأمم الأرض ونقل ملكيتها إلى الدولة ومنح الفلاحين بصورة فردية حتى الإستغلال الاقتصادي كما حدث في اتحاد السوفييتي ومنغوليا ، أم شكل نقل ملكية القسم الأكبر من مساحة الأرض من الملاكين الكبار إلى الفلاحين الصغار والمتوسطين . فإن هذه الأساليب تؤدي إلى نشوء الإقتصاد القروي البسيط في الزراعة . كما أن هذه التحويلات هي تحولات ديمقراطية في جوهرها وطبيعتها . إلا أنها تشكل خطوة ضرورية في الطريق إلى التحويل الإشتراكي في الزراعة ولا بد إذن إلى جانب بناء القاعدة المادية - التقنية للإشتراكية من الانتقال إلى خطوة توعية في مجال الزراعة حتى تسود فيها علاقات الإنتاج الإشتراكي .

إن شكل الإقتصاد الفردي البسيط في الزراعة يتناقض مع طبيعة الإنتاج الاشتراكي الكبير . وخاصة بعد انجاز عملية بناء القاعدة المادية - التقنية عن طريق تعميم الإنتاج الآلي في القطاع الصناعي الاشتراكي .

مثل هذا التناقض بين الإنتاج الكبير وبين الإنتاج الزراعي الصغير قد يظهر أيضاً في المراحل الأولى من نشوء الرأسمالية . إلا أن توسع الصناعة الرأسمالية وانتشار علاقات الإنتاج الرأسمالي في الزراعة تؤديان إلى تحويل قسم كبير من الإقتصاد الزراعي الصغير إلى اقتصاد رأسمالي يعتمد على الإنتاج الآلي الكبير في الزراعة ، حيث تظهر المؤسسات الكبيرة في الزراعة بمرحلة متقدمة من مراحل التطور الرأسمالي .

ومع ذلك فإن نشوء المؤسسات الرأسمالية في الزراعة على أساس الملكية الخاصة للأرض ووسائل الإنتاج الأخرى لايساعد بسبب طبيعة علاقات الملكية الخاصة على تحويل كل الإنتاج الزراعي إلى مؤسسة رأسمالية واحدة تعتمد اسلوب الإنتاج الآلي الكبير في الزراعة ، لأن استقلالية الملكية الخاصة تعني أيضاً فردية الإنتاج الذي لايمكن أن يتحول إلى عملية موحدة ومتكاملة . وعدا ذلك فإن انتشار المؤسسات الرأسمالية الكبيرة في الزراعة يؤدي وبصورة تدريجية إلى افلاس المؤسسات الزراعية الصغيرة التي تعجز عن منافسة المؤسسات الرأسمالية ويتحول بذلك المالكون الصغار من الفلاحين إلى عمال زراعيين في المؤسسات الزراعية الرأسمالية .

إن حل التناقض بين الإنتاج الصناعي الكبير وبين الإنتاج الزراعي الفردي البسيط أو الصغير يسلك في الاشتراكية طريقاً آخر يختلف عن الحل الرأسمالي وانتشار علاقات وقوانين الإنتاج الرأسمالي في الزراعة . إن حل هذا التناقض في الاشتراكية خلال مرحلة الانتقال لا بد أن يأخذ بعين الإعتبار المصالح الإقتصادية للفلاحين الصغار والمتوسطين وضرورات التحالف السياسي بين الطبقة العاملة وبين الطبقة الفلاحية .

إذن لابد من حل هذا التناقض وذلك يعود للعوامل والمبررات التالية :

أولاً : إن الإنتاج الزراعي الفردي الصغير لا يستطيع بسبب انخفاض انتاجية العمل تلبية حاجات التصنيع الإشتراكي المتنامية من المواد الأولية .

ثانياً : إن الإنتاج الزراعي الفردي الصغير والسبب السابق نفسه لا يستطيع تأمين متطلبات السكان المتنامية من المراد الغذائية الضرورية لتجديد قوة العمل .

إن حل هذا التناقض في الإشتراكية لابد أن يكون عن طريق احلال اسلوب الإنتاج الإشتراكي الكبير محل الإنتاج الزراعي الفردي البسيط . إلا أن اسلوب التحويل الإشتراكي يختلف باختلاف العلاقات الاقتصادية وخاصة علاقات الملكية التي كانت تسود القطاع الزراعي قبل الثورة الإشتراكية ، وفي هذا الصدد لابد من التمييز بين أسلوبين . فإذا كان الشكل الرأسمالي هو الطابع الغالب على هذه العلاقات فإن أسلوب تأمين المؤسسات الزراعية الرأسمالية الكبيرة هو الأسلوب المناسب كما هو الحال في تأمين المؤسسات الصناعية الرأسمالية الكبيرة .

أما إذا كان شكل علاقات الإنتاج الصغير وعلاقات الملكية الصغيرة والمتوسطة للأرض هو الشكل السائد كما كان عليه الوضع في معظم الدول الإشتراكية في بداية مرحلة الإنتقال وبعد التحولات الزراعية الأولى ، فإن التعاون الإنتاجي في الزراعة يصبح الأسلوب الملائم لبداية التحويل الإشتراكي في الزراعة .

٢ - مفهوم التعاون الإنتاجي الزراعي :

يقصد بالتعاون الإنتاجي الزراعي بمفهومه الواسع أن يقوم الفلاحون بالعمل معاً على استغلال الأرض ووسائل الإنتاج الأخرى بصورة جماعية ، وبواسطة التعاون يحل الإقتصاد الجماعي الكبير محل الإنتاج الزراعي الفردي البسيط . ومن البديهي أن يحقق الإقتصاد الجماعي الكبير مجموعة من المزايا الاقتصادية التي لا يوفرها الإنتاج الفردي الصغير .

ومن الطبيعي أن يحدد نظام العلاقات الاجتماعية والإقتصادية السائد في المجتمع

طبيعة ومحتوى التعاون سواء أكان هذا التعاون انتاجياً أم غير انتاجي (تعاون خلعيات) ففي النظام الرأسمالي يتخذ التعاون بظل سيادة العلاقات الرأسمالية في المجتمع طابعاً رأسمالياً وتتحكم فيه قوانين الإقتصاد الرأسمالي .

إن التعاون الزراعي الإنتاجي بمرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية يتخذ طابعاً أقرب إلى علاقات الإنتاج الاشتراكي . وذلك ضمن الإطار العام للعلاقات الاشتراكية بظل قيادة القطاع الاشتراكي للإقتصاد الوطني وسيادة السلطة الاشتراكية .

وكان كل من كارل ماركس وإنجلز قد أشار إلى الأهمية السياسية والفروية الإقتصادية للتعاون الإنتاجي . فبواسطة التعاون الزراعي الإنتاجي يمكن زيادة الطابع الاجتماعي للعمل وترسيخ الطبيعة الاجتماعية للملكية وسائل الإنتاج ؛ إلا أن لينين كان أول من وضع خطة التعاون في الإتحاد السوفياتي . وفي هذه الخطة حدد الوسائل والمبادئ الأساسية والعامة للتعاون والتحويل الاشتراكي في الريف .

٣ - مبادئ التعاون الزراعي الإنتاجي :

يشكل التعاون الزراعي الإنتاجي في أشكاله الأولى مرحلة انتقالية من الإقتصاد الفلاحي الفردي البسيط إلى الإقتصاد التعاوني الاشتراكي . وأن حتمية هذه المرحلة الانتقالية ترجع إلى الطبيعة المزوجة للطبقة الفلاحية ، وإلى ضرورات التحالف السياسي بين الطبقة العاملة والطبقة الفلاحية .

إن الفلاح منتج ومالك في الوقت نفسه خلافاً لمفهوم العامل ، أي أنه يجمع بين العمل الفردي وبين الملكية الصغيرة أو المتوسطة للأرض ووسائل الإنتاج الأخرى . ففي بعض الحالات تكون تقاليد الملكية قد ترسخت في وعيه منذ مئات السنين تتناقل خلالها الأجيال هذه التقاليد .

فليس من السهولة بمكان إذن ونتيجة لهذه الطبيعة المزوجة وهذه التقاليد احلال الملكية الاجتماعية للأرض محل الملكية الفردية الصغيرة والمتوسطة . حتى ولو كان

ذلك مقابل تعويض كامل لقيمة الأرض . فهو أي (الفلاح) ينظر إلى مثل هذا التحول بمثابة نزع الملكية ، ويعتبره إجراء موجهاً ضد مصالحه الخاصة .

كما أن الطبقة العاملة تفقد حليفها الأساسي عندما تقوم دفعة واحدة على نزع الملكية الفردية الصغيرة والمتوسطة للأرض . ولذا فإن تأمين الأرض في حال وجود هذا النوع من الملكية كما يحدث عادة في تأمين وسائل الإنتاج الأساسية في القطاعات الأخرى لا يدخل عادة في جدول أعمال السلطة الاشتراكية .

لقد أشرنا في الماضي إلى وجود اسلوبين في التحولات الزراعية الجبرية بعد بعد استلام السلطة . فلما أن تقدم السلطة الاشتراكية في بداية مرحلة الانتقال على تأمين الأرض ، وتقوم بمنح العائلات الفلاحية حق استغلال قطعة محددة من الأرض . وهذا ما حدث في الاتحاد السوفيتي ومنغوليا بسبب غياب شبه الكامل للتقاليد الملكية الصغيرة والمتوسطة للأرض ، أو أن تقوم السلطة بمصادرة وتقسيم الملكيات الكبيرة للأرض وقتل حق ملكيتها إلى الفلاحين الصغار والمتوسطين وبالتالي حتى الاستغلال الاقتصادي . وكما ذكرنا ففي كلتا الحالتين على الرغم من اختلاف الشكل القانوني للملكية فإن الحق في الاستغلال الاقتصادي يؤدي إلى نشوء الإقتصاد الفلاحي الفردي البسيط .

إن الإقتصاد الفردي الزراعي البسيط للأسباب المذكورة سابقاً يتناقض مع متطلبات تطور أسلوب الإنتاج الاشتراكي . فلا بد إذن من اخلاص الإنتاج الزراعي التعاوني محل الإنتاج الفردي البسيط . وهذه العملية تم في الأحيان على مراحل وبصورة تدريجية .

ففي المرحلة الأولى ينمو الوعي لدى الفلاحين الصغار والمتوسطين ، وفي شروط الإقتصاد الاشتراكي السائد تظهر مزايا العمل الجماعي والتعاون في العمل بين عدد من العائلات الفلاحية . وفي المرحلة الثانية ينتقل الوعي إلى مرحلة أعلى حين يدرك الفلاحون مزايا توحيد العمل وتوحيد المساحات المزروعة والمبعدة في مساحة واحدة . وفي المرحلة الثالثة تتوضح لهم فوائد الإستخدام الجماعي لوسائل الإنتاج

الأخرى (كالعند والمواد والحيوانات) في عملية انتاج واحدة يسودها التعاون في العمل وتجميع وسائل الإنتاج .

ومن الواضح أن الانتقال من الإقتصاد الزراعي الفردي الصغير إلى الإقتصاد التعاوني يعد من أعقد المسائل التي تواجهها مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية ، ولهذا السبب فقد صاغ لينين المبادئ الأساسية العامة. والضرورية لتحقيق التعاون الزراعي الإنتاجي ، ويمكن تلخيص أهم مبادئ التعاون الزراعي الإنتاجي بما يلي :

أولاً : مبدأ الطوعية والإتضام الحر إلى العمل التعاوني .

ثانياً : ضمان تحقيق المنافع المتبادلة للفلاحين الصغار والمتوسطين ، ومراعاة تحقيق المصالح المادية لكل من الأعضاء التعاونيين .

ثالثاً : الانتقال التدريجي للتعاون الزراعي الإنتاجي .

رابعاً : مراعاة الخصائص المحلية والإقليمية والوطنية والتقاليد والعادات السائدة في مرحلة تشكيل التعاونيات .

خامساً : تقديم ما يستطاع من العون والدعم اللازمين من السلطة الاشتراكية وتشجيع التعاون وذلك لمنح التسهيلات الضرائبية ومنح القروض للتعاونيات وغيرها من الوسائل المتاحة. بيد الدولة (١) .

قد يكون من المفيد بل ومن الضروري في بعض الحالات تطبيق التعاون الانتاجي قبل الانتقال إلى التعاون الزراعي الإنتاجي . ويقصد بالتعاون الانتاجي هو التعاون في مجال الخلفات . إذ تقوم التعاونيات الانتاجية بتقديم خدمات مشتركة لأعضائها . مثل تعاونيات شراء المواد الأولية اللازمة للزراعة أو تعاونيات تسويق المنتجات الزراعية وتعاونيات تسليف القروض والتعاونيات الإستهلاكية

(١) مبادئ الإقتصاد السياسي الاشتراكية - الطبعة الإثنية - برلين ١٩٧٢ صفحة ٧٨ .

أو تعاونيات تنقية الحبوب وغيرها من أشكال التعاون في مجال الخبثات .

إن أهمية هذا النوع من التعاون لا تنحصر فقط في تحرير الفلاحين من استغلال المربين والتجار وفي المزايا التي يحققونها من التصريف المباشر لمنتجاتهم الزراعية وشراء المنتجات الصناعية بأسعار مناسبة دون اللجوء إلى الوساطة ، وإنما تقوم أيضاً بتنمية الوعي لدى الفلاحين وإدراكهم لضرورة الانتقال إلى المرحلة الأعلى من التعاون الزراعي الإنتاجي .

٤ - التحصيل الإشتراكي في الزراعة والتقدم التقني :

إن الانتقال من الإنتاج الفردي الزراعي البسيط إلى الإنتاج الواسع القائم على أساس التعاون الإنتاجي يحقق مزايا كثيرة من أهمها امكانية استخدام الآلة وادخال أساليب التقدم التقني في الزراعة التي تتطلب كما هو معلوم مساحات شاسعة من الأرض وتقسيماً متنوعاً في العمل ، وذلك مالا يحققه تبعد ملكية الأرض في مساحات صغيرة يتبعثر فيها العمل الزراعي .

إن الانتقال إلى التعاون الزراعي الإنتاجي القائم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والعمل الجماعي قد يسبق عملية استخدام التقنية الحديثة في الزراعة . لأن استخدام التقنية يتوقف على مستوى التطور الصناعي . ففي معظم البلدان الإشتراكية لم يكن التطور الصناعي قبل الثورة قد وصل إلى مرحلة متقدمة تسمح بالاستفادة من التقدم التقني في الزراعة .

ومع ذلك فإنه يتوجب على المرء إعارة الإهتمام للعلاقة المتبادلة بين التعاون الزراعي الإنتاجي وبين التقدم التقني في الزراعة ، لأن التعاون الزراعي الإنتاجي حتى ولو اعتمد على أساليب العمل اليدوي فإنه يشكل بمحد ذاته قوة منتجة لا تظهر بحالة الإنتاج الفردي البسيط . وهذه القوة المنتجة تساعد بدون أدنى شك على زيادة الإنتاج وتحقيق فائض من التراكم الذي يشكل بمحد ذاته أساساً مادياً للتقدم التقني . وبكلمة أخرى فإن التعاون الزراعي الإنتاجي بمحد ذاته يتيح امكانية تطور القوى المنتجة وادخال أساليب التقدم التقني إلى الزراعة .

وفي سياق التحولات الإشتراكية في الإتحاد السوفيتي ظهرت بعض الإنجازات المناوئة لمبدأ التعاون الزراعي الإنتاجي القائم على استخدام أساليب العمل اليدوي . وكانت هذه الإنجازات ترى أن تطبيق التعاون الزراعي يجب أن يتلزم مع استخدام التقنية الحديثة .

إلا أن الممارسة قد أثبتت صحة خطة لينين حول أهمية التعاون الإنتاجي الزراعي مهما كانت أشكاله ومراحله . فقد كان لينين يعتبر أن التعاون الإنتاجي مجرد ذاته يخلق الأساس الاجتماعي والمادي للتقدم التقني في الزراعة في البلدان التي لم ينتشر فيها أسلوب الإنتاج الآلي . وعندما يصبح بالإمكان استخدام التقنية الحديثة فإن ذلك سيساعد من جديد على تحقيق وتائر ومعدلات مرتفعة جديدة في إنتاجية العمل الزراعي

إن السلطة الإشتراكية تولى عادة أهمية خاصة للتقدم التقني في التعاون الإنتاجي الزراعي لارتباطه الشديد بتطور الإقتصاد الوطني بجممله . وفي بداية تنفيذ خطة التعاون في الإتحاد السوفيتي لجأت السلطة الإشتراكية بسبب تحلف وتدنّي مستوى أسلوب الإنتاج الآلي في الزراعة إلى إقامة محطات آلية تقوم بتقديم خدمات إلى التعاونيات بمجال استخدام الآلة في العمل الزراعي والصيانة التقنية لوسائل الإنتاج . وفيما بعد لجأت بعض الدول الإشتراكية إلى تطبيق الأسلوب نفسه . إلا أن ذلك لا يمكن أن يشكل قاعدة ثابتة وأسلوباً دائماً فيما إذا سمحت ظروف التعاونيات بمرحلة متقدمة وشروط التطور الإقتصادي العام باستخدام أساليب التقدم من قبل التعاونيات مباشرة دون اللجوء إلى مساعدة الدولة .

٥ - أشكال التعاونيات الزراعية الإنتاجية :

إن التعاون الإنتاجي نتيجة للصعوبات التي ذكرناها سابقاً والتي تواجه عملية تشكيل التعاونيات بسبب تمسك الفلاحين بالملكية الخاصة للأرض قد يمتاز مراحل عديدة تدرجية . وهو في كل مرحلة من هذه المراحل يتخذ شكلاً قانونياً واقتصادياً محدداً ، ويمكن التمييز بين ثلاثة أشكال للتعاونيات الزراعية الإنتاجية :

٢- الشكل الأولي البسيط :

في هذا الشكل يتم توحيد العمل وينشأ بذلك العمل الجماعي. بدلاً من العمل الفردي المستقل . فلما أن يبقى القسم الأكبر من الأرض خاضعاً من الناحية القانونية إلى الملكية العامة للدولة كما حدث في الإتحاد السوفيتي ومنغوليا عندما جرى تأميم الأرض مع منح الفلاحين حق الإستغلال الإقتصادي الفردي ، أو أن تبقى الأرض ملكية فردية خاصة صغيرة أو متوسطة كما حدث في معظم الدول الاشتراكية التي جرت فيها مصادرة الأرض. وتقل ملكيتها وتوزيعها إلى قطع صغيرة على الفلاحين الصغار والمتوسطين . وفي كلتا الحالتين وكما ذكرنا سابقاً فإن المهم في الأمر هو أن الإستغلال الفردي الإقتصادي للأرض يبقى هو الشكل السائد على الرغم من اختلاف الشكل القانوني للملكية .

وبالإضافة إلى بقاء الأرض موزعة إلى قطع صغيرة فإن وسائل الإنتاج الأخرى (عدد ، مواد أولية حيوانات ... إلخ) تبقى بصورة ملكية خاصة . وهذا هو أبسط أشكال التعاون . لأن في هذا الشكل يظهر التعاون في العمل فقط ، ولكن دون المساس بملكية وسائل الإنتاج . ولهذا السبب فإن الإقتصاد الفلاحي الفردي لا يتحول إلى اقتصاد جماعي بالمفهوم الواسع للكلمة . إلا أن هذا الشكل البسيط يحمل بسبب العمل الجماعي التعاوني بنوراً اشتراكية بسبب وجود سلطة اشتراكية وسيادة علاقات الإنتاج الاشتراكي في القطاعات الإقتصادية الأساسية الأخرى .

ب - الشكل الثاني وهو شكل نصف اشتراكي :

في هذا الشكل لا يتوحد العمل فقط ، وإنما تتوحد الأرض أيضاً عندما يتحول الإستغلال الفردي للأرض وتتحول الملكية الفردية لها إلى الشكل التعاوني الجماعي . وفي هذا الشكل ينتفي إذن العمل الفردي وتنفي الملكية الخاصة للأرض وتتحول إلى ملكية تعاونية .

وبحسب هذا الشكل تبقى ملكية وسائل الإنتاج الأخرى ملكية خاصة ، ولهذا السبب فإن هذا الشكل يعبر عن مرحلة وسطى بين المرحلة الدنيا وبين المرحلة العليا

التي يظهر فيها الشكل الاشتراكي الكامل في التعاون الزراعي الإنتاجي . لأن هذا الشكل مازال يحمل في طياته بعض التناقضات التي لا تتوافق وطبيعة العلاقات الاشتراكية .

فحسب هذا الشكل يكون بإمكان من يملك أفضل وسائل الإنتاج الأخرى (آلات ، عدد ... إلخ) . استغلال عمل الآخرين واستغلال العمل المأجور . وينجم التناقض في هذا الشكل بين استمرار العلاقات القديمة القائمة على الملكية الخاصة لبعض وسائل الإنتاج وبين ظهور العناصر والمكونات الجديدة لعلاقات الإنتاج الاشتراكي .

ج - الشكل الاشتراكي في التعاونيات الزراعية الإنتاجية :

وفي هذا الشكل تتوحد أيضاً جميع عناصر الانتاج أي العمل والأرض ووسائل الإنتاج الأخرى بعملية انتاج واحدة . كما هو واضح فإن الطابع الاشتراكي يتكون في هذا الشكل حين يتغير الطابع الفردي لجميع عناصر عملية الانتاج وتتخذ طابعاً اجماعياً .

وقد يحدث في هذا الشكل أن يكون للدخول الافراد في التعاونية الواحدة طابعاً مزدوجاً . وذلك حين يؤخذ بعين الاعتبار في توزيع الدخول على أعضاء التعاونية عنصر العمل وعنصر مساهمة كل فرد في الملكية التعاونية للأرض . لأن الفلاحين الصغار والمتوسطين عندما يقررون الانضمام إلى هذا الشكل من التعاونيات الزراعية الانتاجية فإنهم يقدمون العمل وجميع وسائل الانتاج إلى الجمعية التعاونية . إلا أن ملكية كل من الأفراد للأرض ووسائل الانتاج قد تناهت قبل الانضمام إلى الجمعية من الناحية الكمية والنوعية . فقد تختلف مساحة وخصوبة الأرض وكمية ونوعية وسائل الانتاج الأخرى . ولكل من الضروري بعد انضمامهم إلى التعاونية ازالة هذه الفروق حتى يتكون الأساس المادي المتكافئ للتعاون . ولتحقيق هذا الغرض وبغية تشجيع الفلاحين للانضمام إلى التعاونية يتوجب ازالة هذا التفاوت الناشئ عن التفاوت الكمي والنوعي في ملكية الأرض ووسائل الانتاج الأخرى . وفي هذه

الحالة فإن التعويض المادي الذي يدفع لبعض الفلاحين مقابل مزايا الملكية يكون هو الأسلوب الوحيد لتحقيق المساواة في شروط الانضمام للجمعية التعاونية .

وفي هذه الحالة يسقط عنصر الملكية من حساب الدخول التقليدية لكل عضو من أعضاء الجمعية التعاونية ، ويصبح الجهد أو العمل المقياس الوحيد لتحديد وتوزيع الدخول . وحينئذ يمكن القول بأن التعاون الزراعي الانتاجي قد أصبح اشتراكياً خالصاً . لأن هذا الشكل ينسجم تماماً مع طبيعة علاقات التوزيع في النظام الاشتراكي التي تقوم على قانون التوزيع حسب الجهد الفردي .

ليس من المحتم أن يمتاز التعاون كل هذه المراحل أو أن يتخذ جميع هذه الأشكال . ففي الاتحاد السوفياتي وبعض الدول الأوروبية الاشتراكية الأخرى اتخذ التعاون الشكل الاشتراكي مباشرة .

أما في بعض البلدان الآسيوية الاشتراكية (الصين ، فيتنام ، كوريا) فقد كان من الضروري أن يمتاز التعاون في البداية شكل التعاون اللا انتاجي والمراحل المختلفة للتعاون . لأن هذه البلدان لم تعرف في الماضي أي شكل من أشكال التعاون كما حدث في الدول الأوروبية .

ويفهم من ذلك أن الخصائص الوطنية لكل بلد وتقاليد التاريخ في علاقات الملكية وخيرته في مجال التعاون هي التي تحدد طبيعة أو ضرورة الانتقال من مرحلة إلى أخرى ، أو من شكل إلى آخر من أشكال التعاونيات الزراعية الإنتاجية .

البث السابع

مقومات انتصار الاشتراكية

واشكال الملكية الاشتراكية

١ - المقومات السياسية - الاقتصادية للإشراكية :

ان انجاز التحولات الأساسية في مجال علاقات الملكية لوسائل الانتاج الأساسية وبناء القاعدة المادية - التقنية والتحولات الزراعية وفي مجال الحياة السياسية والاجتماعية تؤدي خلال مرحلة الانتقال إلى نشوء أسلوب أو نمط جديد للانتاج الاجتماعي .

إلا أنه على الرغم من قيام السلطة الاشتراكية بقيادة الطبقة العاملة في هذه التحولات الجبرية تبقى امكانية العودة إلى النظام الرأسمالي قائمة خلال مرحلة الانتقال طالما بقي هناك وجود للقوى الاجتماعية القديمة . إذ من الصعوبة بمكان في غالب الأحيان تأميم جميع وسائل الإنتاج وازالة كل العلاقات الرأسمالية وعلاقات الانتاج السلمي البسيط دفعة واحدة . وتظل القوى الرأسمالية فترة طويلة تتمتع ببعض المراكز والمزايا والتي تشكل مصبراً لمحاولات الانحدار عن طريق الاشتراكية .

ان الرأسمالية المحلية الوطنية تحاول استغلال صعوبات بناء الاشتراكية في جميع المجالات . وتسعى إلى استمالة الشغيلة وخاصة الطبقة الفلاحية المتوسطة والحرفية إلى جانبها . فضلاً عن الدعم الخارجي الذي تلقاه من الرأسمالية العالمية . وكان لينين قد أشار إلى هذه المسألة حين قال (ان مرحلة الانتقال مرحلة تاريخية كاملة . وطالما أن هذه المرحلة لم تصل إلى نهايتها فإن الطبقة الرأسمالية تأمل دائماً بالعودة . وهذا الأمل يتجسد عملياً في محاولات العودة إلى الرأسمالية) (١) .

(١) ف - لينين - المؤلفات الكاملة - مجلد ١٨ أبريل ١٩٢٦ / صفحة ٢٥٢ - ٢٥٣ .

إذن فإن عملية تأمين وسائل الانتاج الأساسية لانحسار وحدها عملية الصراع بين الطبقة العاملة وبين البرجوازية . إذ لابد لأجل تحقيق انتصار الاشتراكية من ترسيخ كل المقومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تضمن تحقيق هذا الهدف والتي كانت الموضوع الأساسي للأبحاث السابقة .

أولاً : لابد من القضاء على الأساس المادي للثورة المضادة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالنجاحات التي يجب أن يحققها السلطة الاشتراكية خلال مرحلة الانتقال في مجال بناء القاعدة المادية للتقنية للاشتراكية بغية أضعاف المقومات المادية التي تعتمد عليها بعض الفئات الرأسمالية وفي سبيل اتمام السيطرة على الثروة النقدية والممتلكات المتداولة الأخرى .

ثانياً : لابد من اكتساب طبقة الفلاحين إلى جانب الثورة الاشتراكية عن طريق انجاز التحولات الديمقراطية والاشتراكية وصولاً إلى التعاون الإنتاجي الزراعي الاشتراكي . وكذلك تحقيق مصالح الفئات الشعبية الأخرى كالحرفيين والمتقنين .

ثالثاً : لابد من تحقيق الرقابة الشعبية على الانتاج وتنظيم عمليات التوزيع وإدارة الاقتصاد الوطني من قبل الطبقة العاملة والطبقة الفلاحية والمتقنين الذين يتمتعون إلى إيديولوجية الطبقة العاملة والفكر الاشتراكي .

وباختصار يقصد بانتصار الاشتراكية ترسيخ كل مقومات أسلوب الانتاج - الاشتراكي وأسس العلاقات الاشتراكية بحيث يستحيل بعدها العودة إلى الرأسمالية ويتم ذلك عن ازالة أو تخفيف التناقضات الناجمة عن الأنماط والأشكال المختلفة خلال مرحلة الانتقال . وقد تبقى عناصر البرجوازية الصغيرة فترة طويلة . إلا أن فعاليتها تضعف في الحياة الاجتماعية مع مسيرة التحولات الاشتراكية ، كما لا يجوز أيضاً إهمال خطر الرأسمالية العالمية على الثورة الاشتراكية الوطنية . ومن انتصار الاشتراكية تتحقق سيادة القوانين الاقتصادية الاشتراكية والعلاقات الاشتراكية وبصورة خاصة أشكال الملكية الاشتراكية .

٧ - أشكال الملكية الاشتراكية :

تنشأ عن التحولات الاشتراكية علاقات الانتاج الاشتراكي التي تتجسد في ظهور أشكال جديدة للملكية . فبينما يتميز النظام الرأسمالي بصورة عامة بسيادة الملكية الخاصة . فإن علاقات الملكية الاشتراكية تتجسد في وجود ثلاثة أشكال للملكية العامة للدولة ، الملكية التعاونية ، الملكية الشخصية .

٢ - ١ - الملكية العامة للدولة :

من النتائج الأساسية لترسيخ أسس أسلوب الانتاج الاشتراكي خلال مرحلة الانتقال أن يصبح القسم الأعظم من وسائل الانتاج ومنتجات عملية الانتاج الاجتماعي موضوعاً للملكية الدولة . وهي تضم بالطبع وسائل الانتاج في القطاعات الأساسية ، وما تنتجه المؤسسات التابعة لها من وسائل الانتاج أو وسائل الاستهلاك . كما تضم وسائل وبمخصصات الاستهلاك الاجتماعي (أبنية المرافق العامة ، المسارح ، المستشفيات ، المدارس . . . الخ) .

أولاً : بالنسبة لمفهوم الملكية العامة للدولة في الاشتراكية يعني حق الدولة والأجهزة التابعة لها في الحيازة والاستغلال والتصرف في الأشياء المادية التي تشكل موضوع الملكية ويفهم من هذا التعريف أنه لا يحق لأي كان أن يحول ملكية هذه الأشياء إلى ملكية خاصة أو أن يستغلها لانتاج ناتج معين (مثل استعمال الآلة لغرض معين أو استعمال المواد الغذائية المنتجة في مؤسسات الدولة لاشباع حاجات شخصية) أو أن يقوم بالتصرف بملكية الدولة (مثل حذر بعض الأشياء أو التنازل عنها من شخص إلى آخر) ، دون معرفة وموافقة الدولة والأجهزة التابعة لها . أن الدولة فقط باعتبارها حامية الملكية تستطيع أن تحدد الشروط والأساليب الكفيلة التي يمكن بها للأفراد استعمال مواضيع الملكية العامة للدولة .

والدولة باعتبارها تمثل السلطة السياسية وحامل الملكية العامة هي التي تنظم إذن علاقات الحيازة والاستغلال والتصرف . ويتم هذا التنظيم بواسطة القوانين والقواعد الحقوقية التي تصدرها الدولة . وبمعاية القانون العام الذي يطبق أحياناً

بواسطة القوة إذ لزم الأمر حتى يمكن الحفاظ على مواضع الملكية العامة للدولة نجاها التصرفات المشوائية من أية جهة كانت . وهذا الشكل القانوني للملكية العامة للدولة يعد إذ شرطاً ضرورياً لاستمرارية عملية الانتاج في المؤسسات العامة وفق القواعد الحقوقية والتعليمات المحددة من قبل الدولة .

ثانياً : بالنسبة لنشوء وتطور الملكية العامة للدولة . فمن الناحية التاريخية تتكون الملكية العامة للدولة مباشرة عن طريق نقل ملكية الوسائل والمنتجات التي كانت في حوزة الدولة القديمة إلى السلطة الاشتراكية ، وعن طريق إلغاء الملكية الخاصة وتأميم وسائل الانتاج الأساسية .

ومن ناحية أخرى فإن ملكية الدولة ليست ابدية لمجرد أن بعض الأشياء والوسائل قد أصبحت في حوزتها . ذلك لأن وسائل الانتاج والاستهلاك التي تملكها الدولة تفقد وبصورة نهائية شكلها المادي ، وتفقد قيمتها الاستعمالية . بواسطة الاستهلاك الإنتاجي أو القروي . وبالتالي فإن استمرارية ملكية الدولة تشترط استمرارية تجديد هذه الوسائل الذي يتم عن طريق إعادة انتاجها . فلا بد إذن على سبيل المثال من تجديد الآلة بعد استهلاكها النهائي في عملية الانتاج .

أو بكلمة أخرى فإن استمرار الملكية العامة للدولة لبعض الوسائل هي نتيجة لإعادة انتاجها . ونظراً لأن إعادة الانتاج في القطاع العام الاشتراكي تنصف بالديناميكية والتوسع عن طريق بناء القاعدة المادية . - التقنية للاشتراكية فإنه من الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى توسع في الملكية العامة للدولة . وبالتالي يمكن القول بأن زيادة ملكية الدولة هي محصلة لمجموعات العلاقات الاقتصادية بمجال الانتاج والتوزيع والتبادل في المنتجات المتحققة في مؤسسات الدولة . فمن المعلوم أن التوسع والتبادل يشكلان شرطاً أساسياً لإعادة الانتاج في هذه المؤسسات . وبلون ذلك لا يمكن تجديد وسائل الانتاج ، وبالتالي الحفاظ على طابع الملكية الاجتماعية لهذه الوسائل .

ثالثاً : بالنسبة للأشكال التي تظهر بها الملكية العامة للدولة فإن الدولة لا تستطيع وبصورة

مباشرة ممارسة الحق في الملكية والاستعمال والتصرف بالأشياء أو الوسائل المادية التابعة لها . فمن البديهي أن توزع وسائل الانتاج على المؤسسات الانتاجية كما توزع وسائل الاستهلاك الاجتماعي (المستشفيات ، المدارس ، . . الخ) . على مرافق الخدمات العامة .

وبكلمة أخرى فإن استعمال الدولة للوسائل المختلفة التي تملكها يتم بمساهمة المؤسسات والمرافق التابعة للدولة . إن مواضيع الملكية العامة للدولة وهي مجموعة الوسائل المادية تشكل في الواقع ملكية واحدة إلا أنها موزعة إلى أجزاء متخصصة بانحياز عمل معين سواء أكان انتاجياً أم بصورة تقديم خدمات عامة للأفراد . وبالتالي فإن الناتج المتحقق في أية مؤسسة كانت يظهر من ناحية الملكية وكأنه موضوع منفصل عن بقية المنتجات المتحققة في المؤسسات الأخرى .

وفي الواقع فإنه لا يجوز للمؤسسات حيازة وسائل الانتاج والمنتجات المتحققة في المؤسسات واستعمالها أو التصرف بها وفق مقاييسها واعتباراتها الخاصة دون التقيد بتعليمات الدولة النازمة لذلك التي تقود عملية الانتاج بصورة مركزية . وعندما تلجأ الدولة إلى تحديد كيفية الاستعمال والتصرف بالملكية ، فلن يكون هناك للمؤسسات استقلالية مطلقة وإنما استقلالية نسبية وضمن الاطار العام الذي ترسمه الدولة .

رابعاً : ان الملكية العامة للدولة تشكل ضرورة في النظام الاشتراكي ، فنظراً لاختلاف وتباين المصالح المادية للأفراد والمؤسسات خلال مرحلة بناء الاشتراكية . فلا بد من وجود جهاز مركزي لا يتأثر بالمصالح المهنية أو القرعية والمحلية الضيقة . بقدر ما يحدد المصالح الحقيقية للفئات الواسعة المتجة والعاملة في المجتمع .

ان الدولة الاشتراكية يجب أن تحقق شعور واجب العمل حتى لا يكون باستطاعة أحد أن يحقق دخلاً من أي مصدر سوى مصدر العمل . وحتى لا تصبح وسائل الانتاج والوسائل العامة الأخرى تحت استغلال وفي مصلحة أي فرد أو أية مجموعة

من الأفراد أو بعض المهن ، فلا بد من تحقيق الرقابة على الانتاج وتوزيع المنتجات وذلك عن طريق تمرکز القسم الأكبر من وسائل الانتاج في يد الأجهزة التي تملك السلطة السياسية والمتمثلة بالتظيمات السياسية في الدولة . (ويقي وجود الدولة ضرورة موضوعية إلى الحد الذي تحقق فيه حماية الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج وضمان المساواة في التوزيع حسب الجهد والمساواة في توزيع المنتجات) (١) .

٢ - ٢ - الملكية التعاونية :

ان نشوء الملكية العامة للدولة يشترط تطوراً معيناً من تمرکز الطابع الاجتماعي لعملية الانتاج ، كتمرکز قسم كبير من قوة العمل وتمرکز القوى المنتجة المتطورة في المؤسسات الكبيرة . أما المؤسسات التي يتدنى فيها مستوى تطور القوى المنتجة وبالتالي مستوى تمرکز قوة العمل كالمؤسسات الزراعية والحرفية الصغيرة والمتوسطة وبعض فروع الصناعة الخفيفة والخدمات كالمؤسسات التجارية الصغيرة فإنها تشكل المجال المناسب لنشوء الشكل التعاوني للملكية الاجتماعية . وفي بدايات مرحلة الانتقال احتل هذا الشكل في الاتحاد السوفياتي مكانة خاصة بمجال الزراعة والتجارة في الريسيف .

أولاً : بالنسبة للفارق بين الملكية العامة للدولة والملكية التعاونية فإن الجماعة المنضمة إلى الجمعية التعاونية هي حاملة الملكية . وتعبير عن إرادتها الجماعية في شكل الجمعية العمومية وفي إدراتها . وهذه الجماعة هي التي تحدد من حيث المبدأ مقاييس الحياة والاستغلال والتصرف بالملكية التعاونية .

ان الدولة باعتبارها غير حاملة الملكية التعاونية فهي لامتلاك من الناحية القانونية حق الحياة والاستعمال أو التصرف بالوسائل التابعة للتعاونية . إلا أن الدولة تقوم بدعم التعاونية لصالح المجتمع ، ولكنها تستطيع أيضاً أن تحدد بالجوء إلى القانون مجال تطور التعاونية ووضع الاطار الذي يحق للتعاونية التحرك فيه وضمن حدود الملكية التابعة لها .

(١) - ف لينين - المبادئ الثلاثة - مجلد رقم ٢٥ برلين ١٩٦٠ ص ٤٨١ .

ومن ناحية أخرى فإن كل جمعية تعاونية على الرغم من استقلاليتها لها الحق نفسه تجاه وسائل الانتاج الأساسية التي تملكها الدولة . لأن عمل المؤسسة التعاونية في الواقع هو جزء من العمل الاجتماعي المنظم والمخطط من قبل الدولة . لأن الدولة بفضل ملكيتها لأهم وسائل الانتاج في المجتمع تستطيع أن تقوم بالدور القيادي للملكية التعاونية .

وهذا الدور القيادي الذي تقوم به الدولة تجاه التعاونيات لا يكون عشوائياً وإنما يتم بواسطة مجموعة من الاجراءات الادارية والاقتصادية .

ما ترى الدولة من مصلحة المجتمع زيادة انتاج بعض أنواع من المنتجات الزراعية فلها تقرر شراء هذه المنتجات من التعاونيات بأسعار مرتفعة . وهذا الاجراء لابد أن يؤثر على قرار الجمعية التعاونية الزراعية في اختيار نوع المزروعات التي تحقق لها دخلاً مرتفعاً . أن المؤسسة التعاونية ولو كانت مستقلة إلا أنها لا تستطيع في شروط العلاقات الاشتراكية تحقيق أي تطور بشكل مستقل عن الملكية العامة للدولة التي تعبر عن المرحلة العليا للملكية الاجتماعية . وبلون هذا الترابط لا يمكن أن يصبح تحول التعاونيات قابلاً للتحقيق إلى مؤسسات اشتراكية خالصة تتوحد مصالحها مع مصالح المجتمع . ويختصار فإن الملكية التعاونية ملكية مستقلة إلا أن تحقيق مصالحها الاقتصادية بشكل تتوافق فيه مع مصالح المجتمع مرهون بالسياسة الاقتصادية الهادفة التي تقررها الدولة .

ثانياً : إن الملكية التعاونية تتكون نتيجة تجميع الملكيات الفردية الصغيرة أو المتوسطة لوسائل الانتاج في ملكية جماعية واحدة . إلا أن استمرار الملكية يتطلب كما هو الحال في الملكية العامة للدولة إعادة أو تجديد انتاج وسائل الانتاج وتحقيق المنتجات في سبيل التبادل . وفي شروط العلاقات الاشتراكية السائدة في المجتمع تحقق الملكية التعاونية تطوراً كمياً ونوعياً بفضل دعم الدولة للتعاون الانتاجي الذي تحول إلى شكل من أشكال الانتاج الاشتراكي .

ثالثاً : إن إحدى خصائص الملكية التعاونية هي تعبر الملكية التعاونية بين

الجمعيات التعاونية وانفصال العمل الجماعي في كل جمعية تعاونية عن الجمعيات الأخرى . وينجم هذا الوضع عن استقلالية الملكية التعاونية . وبسبب وجود اختلافات كمية ونوعية في ملكية الأرض ووسائل الانتاج الأخرى ، وبالتالي إختلاف حجم ونوعية المنتجات تتكون عوامل اللامساواة الاقتصادية بين أعضاء جمعية تعاونية ملوئين أعضاء جمعية تعاونية أخرى .

ويظهر انعدام المساواة في تفاوت الدخول الفردية بين جمعية وأخرى . ومن وجهة مبدأ تساوي التوزيع حسب الجهد ، فإن هذا التفاوت لا ينسجم وعلاقات التوزيع في النظام الاشتراكي ، إذ لابد من إزالة هذا التفاوت وتحقيق المساواة بين أعضاء الجمعيات وتحقيق هذا الهدف يتوقف على سيادة العلاقات الاشتراكية في التعاون الانتاجي .

رابعاً : إن بعض وسائل الانتاج لا تتحول إلى ملكية تعاونية مثل استمرار طابع الملكية العائلية لهذه الوسائل في الريف . وفي هذه الحالة فإن عائلة أحد أعضاء التعاونيات تحتفظ بملكية عدد محدود من الحيوانات ، وتستغل قطعة صغيرة من الأرض بصورة مستقلة . وعلى هذا الأساس يظل شكل من أشكال الاقتصاد الفردي قائماً إلى جانب التعاونية الانتاجية .

إلا أن التعاونية تبقى هي المركز الأساسي لنشاط وعمل الفرد الذي يشكل جزءاً من العمل التعاوني الجماعي . وتبقى التعاونية أيضاً المجال الذي يتحقق فيه القسم الأعظم من المنتجات الزراعية . وبالتالي فإن الاقتصاد الفردي القائم على العمل المتري الثانوي يبقى اقتصادياً هامشياً بالمقارنة مع الشكل التعاوني .

وفي شروط سيادة علاقات التعاون الانتاجي في الريف وسيادة الدولة فإن تطور الاقتصاد المتري الشخصي يبقى في حدود معينة . ان الدولة الاشتراكية تستطيع بواسطة سياسة الأسعار وأساليب الرقابة أن تحد من تطور الاقتصاد المتري في الريف . ويتأثير هذه الشروط فإن الاقتصاد المتري لا يشكل نمطاً اقتصادياً خاصاً يتمتع بالاستقلالية الكاملة عن الانتاج التعاوني الجماعي . كما هو الحال في الاقتصاد

السلعي الصغير الذي نجده في النظام الرأسمالي . أو خلال مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية وهو بشكل نخطأ أو شكلاً خاصاً من الأشكال الاقتصادية خلال مرحلة الانتقال .

٢ - ٣ - الملكية الشخصية لوسائل الاستهلاك :

ان المنتجات في المجتمع تنقسم عادة إلى وسائل الانتاج أو منتجات انتاجية أو وسائل الاستهلاك أو منتجات للاستهلاك الفردي . ان وسائل الانتاج تبقى كوسائل فاعلة في عملية الانتاج بإطار الملكية العامة للدولة والملكية التعاونية في الاقتصاد الاشتراكي . لأنه لا يمكن استعمال هذه الوسائل من قبل الأفراد إلا في إطار العمل الاجتماعي . كما أن دخول الأفراد في المجتمع الاشتراكي تكون محددة بصورة لا يمكن تحويلها إلى وسائل للإنتاج .

وبالنسبة لوسائل الاستهلاك الاجتماعي (مدارس ، مشافي ، مسارح) لا يمكن تحويلها كما هو الحال بالنسبة لوسائل الانتاج إلى ملكية شخصية أو فردية . إلا أن الجزء الآخر من وسائل الاستهلاك يمكن تحويلها من ملكية الدولة أو الملكية التعاونية إلى ملكية أفراد في المجتمع ، حسب طبيعتها المادية وخصائصها التي تتيح إمكانية استخدامها من قبل الأفراد (كالألبسة والمواد الغذائية وغيرها) . ان هذا الجزء من وسائل الاستهلاك الذي يتحول من ناتج عملية الانتاج إلى وسيلة قابلة للاستهلاك الفردي هو الذي يشكل موضوع الملكية الشخصية أو الفردية .

أولاً : إن الملكية الشخصية كشكل اجتماعي خاص من أشكال الملكية تختلف بطبيعة الحال عن الملكية العامة للدولة والملكية التعاونية . لأن حق الحيازة أو الاستعمال والتصرف تتحدد جميعها وفق مقاييس الفرد في المجتمع ، إذ لا يجوز لباقي أفراد المجتمع المساس بهذه الملكية دون موافقة الفرد حامل هذه الملكية . ومن الزاوية فإن الملكية الشخصية تعبر عن علاقة اجتماعية وحقوقية من نوع خاص .

إن الأفراد متساوون بالملكية الشخصية من الناحية الشكلية والحقوقية . إلا أنه من الناحية الواقعية فحيازة الملكية الشخصية تختلف بين فرد وآخر وانعدام المساواة

في الملكية الشخصية هو نتيجة طبيعية وحتمية لتفاوت مساهمة الأفراد في الإنتاج الاجتماعي لأن الإيرادات الفردية عادة تكون مقابل نوع وحجم المساهمة في العمل

ثانياً : فيما يتعلق بدور الدولة تجاه الملكية الشخصية فإنه يختلف عن دورها وعلاقتها بالملكية العامة . ففي الحالة الأخيرة تظهر الدولة كجهاز لسلطة السياسية وحامل الملكية العامة في آن واحد . أما بالنسبة لحامل الملكية الشخصية فهو المواطن الفرد . وإن تأثير الدولة على سلوكه تجاه الملكية الشخصية لا ينجم عن كونها حامل هذه الملكية وإنما عن كونها جهازاً للسلطة السياسية .

إن تأثير الدولة في هذا المجال يتبلور من خلال القواعد القانونية التي تضعها والتي يجب على الأفراد الالتزام بها في سلوكهم وتعاملهم مع الملكية الشخصية . ففي سبيل ضمان ملكية الأفراد الشخصية فإن الدولة بقوة القانون تقوم بحماية هذه الملكية ضد أي تصرف عشوائي . إذ لا يجوز للفرد على سبيل المثال التصرف بملكيته للمتلز إلا وفق قوانين الدولة ، لأن مثل هذه الأشياء تشكل جزءاً من الثروة الاجتماعية . وفي حالة إمكانية عيش بعض الأفراد بدون مساهمتهم في العمل الاجتماعي فإن الدولة تستطيع بواسطة التنظيم القانوني والحقوقى للملكية الشخصية أن تحدّد نوع الأشياء التي يمكن أن تكون موضعاً للملكية هؤلاء الأفراد وأن تحدّد من تحول الملكية الشخصية إلى وسيلة للإثراء على حساب جهد الآخرين .

٣ - الشكل الحقوقي والمحتوى الإقتصادي للملكية الإشتراكية :

إن القواعد القانونية والصيغ الحقوقية التي تنص على أن وسائل أو منتجات معينة هي جزء من الملكية العامة للدولة أو الملكية التعاونية أو الملكية الشخصية الفردية تعبر في الواقع عن علاقة اجتماعية في قالب قانوني . إن محتوى الأشكال الحقوقية للملكية الذي تحدده القوانين يعبر عنه عادة بمجموعة من المقولات الحقوقية مثل حق الملكية وحق الاستعمال وحق التصرف وهذه المقولات هي التي تحدّد إذن الشكل الحقوقي للملكية .

إلا أن هذه المقولات غير كافية لأن توضح لنا المحتوى الاقتصادي للملكية .

وحتى يمكن معرفة المحتوى الاقتصادي للملكية ، لابد من تحديد ومعرفة طبيعة العلاقات الاقتصادية التي تتولد عن عمليات الانتاج والتوزيع وتبادل المنتجات . ومن خلال ذلك فقط يمكن تحديد المحتوى الاقتصادي لكل من الملكية العامة والملكية التعاونية والملكية الشخصية .

إن الإدعاء على سبيل المثال بأن وسائل الانتاج الأساسية هي ملكية عامة للدولة لا يشير إلى دور هذه الوسائل وفعاليتها في عملية الانتاج وتحقيق المنتجات . وإن الاكتفاء بالقولة الحقوقية في هذه الحالة لا يعبر كما يقول الحقوقيون إلا عن سكونية الملكية .

إن تحديد المحتوى الاقتصادي - الاجتماعي لوسائل الانتاج يشترط النظر إليها كوسائل انتاج فاعلة تظهر ديناميكيته عندما يتوحد مع قوة العمل في عملية انتاج واحدة . ولكن من ناحية أخرى فإن مساهمة الأفراد في عملية الانتاج ترتبط عضوياً مع تجديد مستمر لإنتاج وسائل الاستهلاك الفردي ، اذ بلونها لا يمكن تجديد قوة العمل ، وبالتالي لا يمكن تحقيق فعالية وسائل الانتاج التي تشكل موضوع ملكية الدولة في شكل الناتج المتحقق من عملية الانتاج . وبكلمة أخرى فإن توحيد أو مزج ملكية الدولة لوسائل الانتاج مع ملكية الأفراد للوسائل الضرورية لتجديد قوة العمل هو الذي يحدد المحتوى الاقتصادي للملكية العامة للدولة .

بالنسبة للملكية التعاونية فإنها من الوجهة الحقوقية تختلف عن الملكية العامة للدولة وفي هذه الحالة فإن الجماعة التعاونية - لا الدولة - هي التي تتمتع بحق الحيازة والاستعمال والصرف بوسائل الانتاج والمنتجات المتحققة في عملية الانتاج . وأن توضيح حقوقية الملكية التعاونية تشكل موضوعاً من مواضيع العلوم الحقوقية والقانونية أما المحتوى الاقتصادي للملكية التعاونية وهي تعكس مجموعة العلاقات المادية والاقتصادية التي تنشأ من خلال عمليات انتاج وتوزيع وتبادل منتجات المؤسسات التعاونية فهو يشكل موضوعاً من مواضيع علم الاقتصاد السياسي . وعندما يلامس علم الاقتصاد السياسي بعض الجوانب القانونية للملكية التعاونية فهو يهدف من وراء

ذلك إلى معرفة الأشكال المتحولة في الملكية التعاونية ومدى ملائمتها مع علاقات الملكية الاشتراكية .

وكما هو الأمر بالنسبة للملكية العامة للدولة والملكية التعاونية ، فإن الملكية الشخصية مقولة حقوقية لها أيضاً محتواها الاقتصادي الخاص . وهي تشكل من هذه الزاوية موضوعاً لعلم الاقتصاد السياسي باعتبارها إحدى الصيغ أو الأشكال التي تعبر عن طبيعة علاقات الانتاج والتوزيع والملكية الفردية وبالتالي هي شكل من أشكال العلاقات الاجتماعية .

إلا أن تحديد المحتوى الاقتصادي للملكية الشخصية لا يكون ممكناً إلا من خلال دراسة جوانب عملية الانتاج في المؤسسات الاشتراكية وأشكال العلاقة بين قوة العمل ووسائل الانتاج وأشكال توزيع وتبادل المنتجات الاستهلاكية . وأن القول بأن وسائل الاستهلاك هي موضوع الملكية الشخصية هو تأكيد يحدد هذه الملكية كعلاقة حقوقية

إن القول بأن أحد أفراد المجتمع يملك متراً أو عدداً ما من سلع استهلاكية ما لا يوضح لنا فيما إذا كان هذا الفرد عاملاً أو فلاحاً في تعاونية أو مدرساً في مؤسسة تعليمية . وبالتالي لا يمكن الانطلاق من مقولة الملكية الشخصية كمقولة حقوقية حتى يمكن تحديد موقع الفرد الاقتصادي في المجتمع . ولتحديد هذا الموقع يجب البحث عنه في مجال الانتاج أي تحديد طبيعة وشكل مساهمة الفرد في العمل الاجتماعي .

وحيث يمكن القول بأن بعض الأفراد هم مالكو بعض وسائل الاستهلاك لأنهم يعملون في إحدى المؤسسات ويحصلون على أجر يحولونه إلى شراء بعض السلع الاستهلاكية

وباختصار فإن علاقات الانتاج في الاشتراكية تظهر في أشكال ومقولات حقوقية كملكية الدولة والملكية التعاونية والملكية الشخصية . إلا أن تحديد المحتوى الاقتصادي لهذه الأشكال الحقوقية بشرط تحليل نظام وطبيعة علاقات الانتاج وتوزيع المنتجات في النظام الاشتراكي .

علامة الفصل السابق :

لقد بدأ التمهيد لهذا الفصل بعرض موجز لخصائص موضوع علم الاقتصاد السياسي للاشتركية وخصائص منهج البحث والعلاقة بين النظرية والتطبيق .

تضمن البحث الأول من هذا الفصل دراسة مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية . ونظراً لأن هذه المرحلة ضرورة حتمية لتحقيق بناء المجتمع الاشتراكي الجليل فقد تعرضنا في هذا البحث إلى تحديد طبيعة ومحتوى مرحلة الانتقال وهي تتميز بإجراء تحولات جذرية في البنية الاقتصادية والإجتماعية التي تولف مع طبيعة السلطة السياسية ودور الدولة السمات العامة لهذه المرحلة .

من القوانين العامة لمرحلة الانتقال نشوء الملكية الإجتماعية لوسائل الانتاج الأساسية وقد تعرض البحث الثاني إلى ضرورات الملكية العاملة للدولة باعتبارها أهم أشكال الملكية الاجتماعية التي توظفها الدولة في سبيل تطوير وتوسيع أشكال انتاج العلاقات الاشتراكية على المستوى الاجتماعي . ويتجسد شكل الملكية العامة للدولة في تأميم وسائل الانتاج الأساسية . وعن طريق السيطرة على وسائل الانتاج الأساسية تستطيع الدولة ممارسة تأثيرها على سير الحياة الاقتصادية والتوسع في بناء القاعدة المادية التقنية للاشتركية . ومن الواضح أن تأميم وسائل الانتاج الأساسية لايعني سيادة الطبيعة الاجتماعية للملكية على جميع وسائل الانتاج في المجتمع . إلا أن الدولة كونها تمثل السلطة السياسية تستطيع بواسطة مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والسياسية والإدارية زيادة الطابع الاجتماعي لعملية الانتاج في اطار خطة متكاملة لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني . وفي هذا المجال لا بد اذن من التمييز بين مفهوم تأميم وسائل الانتاج الأساسية ومفهوم الطابع الاجتماعي للعمل .

وفي البحث الذي يلي ذلك تمت دراسة التحولات الجذرية الديمقراطية في الزراعة التي تقوم بها السلطة السياسية في بداية مرحلة الانتقال . وقد تم التمييز بين أسلوبين : أسلوب تأميم الأرض ، ومنح الفلاحين حق الاستقلال الاقتصادي أو أسلوب مصادرة وتقسيم الأرض وتوزيعها وتقل ملكيتها إلى الفلاحين الصغار والمتوسطين

كما أشار هذا البحث إلى أهمية مراعاة الخصائص الوطنية والتاريخية في اختيار الأسلوب المناسب للتحويلات الزراعية بضوء التجارب في البلدان الاشتراكية المختلفة .

أما البحث الرابع فقد تناول دراسة الأنماط والأشكال الاقتصادية خلال مرحلة الانتقال . ومن هذه الأشكال ما هو أساسي وهي النمط الاشتراكي والنمط الرأسمالي ونمط الانتاج السلمي البسيط أو الصغير ، وإلى جانب هذه الأنماط توجد أنماط ثانوية هي على وجه التحديد نمط رأسمالية الدولة ونمط الاقتصاد الطبيعي .

ونظراً لاختلاف العلاقات الاقتصادية وتباين القوانين الاقتصادية بين هذه الأشكال فقد تناول هذا البحث أيضاً دراسة التناقضات الاقتصادية الناجمة عن هذه الأشكال الاقتصادية المختلفة ، التي لابد للدولة من أن تجد حلاً لها ، حتى يتحقق في النهاية وجود نمط واحد وهو النمط الاشتراكي . وفي هذا المجال يحتل بناء القاعدة المادية التقنية للاشتراكية والتحويل الاشتراكي في الزراعة أهمية خاصة . وفي سبيل ذلك خصص البحث الخامس لدراسة القاعدة المادية - التقنية للاشتراكية التي تعتمد أسلوب الانتاج الآلي الكبير باعتباره الأساس المادي للاشتراكية . لأن الانتاج الآلي الكبير عدا عن أنه يؤدي إلى زيادة الانتاج إلا أن الانتاج الآلي يؤدي أيضاً إلى توسيع الطيعة الاجتماعية للملكية وسائل الانتاج الأساسية ويساهم في الوقت نفسه بزيادة الطابع الاجتماعي للعمل الذي يشترط تطوراً ملائماً له في القوى المنتجة . وفي هذا الصدد لابد أيضاً من التمييز بين مفهوم القاعدة المادية - التقنية لكل من الرأسمالية والاشتراكية.

وبالنسبة للبلدان التي دخلت بناء مرحلة الاشتراكية والتي تفتقر إلى القاعدة المادية التقنية بسبب تخلف مستوى القوى المنتجة ، فإن التصنيع الاشتراكي يعتبر الطريق الوحيد لبناء القاعدة المادية - التقنية للاشتراكية . ومن المؤكد أن للتصنيع الاشتراكي خصائصه ومصادره الخاصة ، كما أنه يتميز بارتفاع وتيرة ومعدل النمو الصناعي وعلى هذا الأساس ينشأ التركيب الخاص بالقاعدة المادية - التقنية للاشتراكية وهو يتميز بسيادة الأسلوب الاشتراكي فيه ، ويؤدي إلى تغيير في التناسب بين قطاعات الاقتصاد الوطني ، وإلى توزيع جغرافي وإقليمي جديد للقوى المنتجة .

كما أفرد بحث خاص للتحويل الاشتراكي في الزراعة الذي لا تقل أهميته عن بناء القاعدة المادية - التقنية للأشتركية اللتين تشكلان معاً الخطوات الأساسية في الطريق إلى الاشتراكية . وتجلر الملاحظة هنا إلى وجود فارق نوعي بين التحولات البلورية الديمقراطية في الزراعة ، التي تقدم عليها السلطة في بداية مرحلة الانتقال وهي تؤدي إلى نشوء الاقتصاد الفلاحي الفردي وبين التحويل الاشتراكي في الزراعة الذي يهدف إلى تحقيق الاقتصاد الجماعي التعاوني القائم على توحيد العمل والأرض ووسائل الإنتاج .

ولهذا السبب احتل موضوع التعاون الانتاجي الزراعي مكاناً هاماً في هذا البحث سواء أكان من حيث تحديد مفهومه أم من حيث تحديد المبادئ العامة للتعاون . كما أظهر هذا البحث أهمية العلاقات المتبادلة بين التحويل الاشتراكي في الزراعة وبين التقدم التقني ، ثم تطرق البحث إلى دراسة أشكال التعاونيات الزراعية الانتاجية بدءاً من شكلها البسيط وانتهاء بالشكل الأعلى التعاوني الاشتراكي .

وبعد أن تعرضت الأبحاث السابقة إلى دراسة السمات والقوانين العامة التي تميز مرحلة الانتقال ، فإن البحث السابع والأخير قد تعرض إلى مقومات وأسس انتصار الاشتراكية . وركز بشكل خاص على أشكال الملكية الاشتراكية نظراً لأهميتها الاقتصادية والحقوقية . وبعد أن توضحت خصائص كل شكل من أشكال الملكية وهي الملكية العامة للدولة والملكية التعاونية والملكية الشخصية كان من الضروري توضيح المحتوى الاقتصادي والحقوقى لكل شكل من أشكال الملكية الاشتراكية .

أسطة نموذجية :

س ١ : ماهي خصائص موضوع علم الاقتصاد السياسي للأشتركية ومنهج البحث فيه ؟

س ٢ : للانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية تشكل المرحلة الانتقالية قانوناً عاماً ، وسمّة عامة من سمات نشوء أسلوب الانتاج الاشتراكي . ماهي طبيعة ومحتوى هذه المرحلة ؟ ماهو المقصود بالعام والخاص في مرحلة

الانتقال ؟ ماهي طبيعة السلطة السياسية وماهو دور الدولة في هذه المرحلة؟

س ٣ : هل هناك ضرورات للملكية العامة للدولة . لماذا ؟

س ٤ : ماهو المقصود بتأميم وسائل الانتاج الأساسية ؟

س ٥ : ماهو الفرق بين مفهوم تأميم وسائل الانتاج الأساسية وبين الطابع الاجتماعي لعملية الانتاج ؟

س ٦ : ماهي ضرورات وأهمية التحولات الجذرية الديمقراطية في الزراعة ؟

س ٧ : يوجد أسلوبان لأجراء هذه التحولات : ماهي خصائص كل منهما ؟

س ٨ : ماهي أهمية الخصائص الوطنية والتاريخية في اختيار أسلوب التحولات الزراعية ؟

س ٩ : نتيجة للتطور التاريخي السابق للاشتراكية تنشأ عادة خلال مرحلة الانتقال أنماط عديدة وأشكال اقتصادية . ماهي هذه الأشكال وخصائص كل منها ؟

س ١٠ : نتيجة لوجود اختلاف في العلاقات والقوانين الاقتصادية بين هذه الأشكال تنشأ مجموعة من التناقضات الاقتصادية خلال مرحلة الانتقال . ماهي هذه التناقضات ؟

س ١١ : لحل هذه التناقضات لابد أولاً من بناء القاعدة المادية - التقنية للاشتراكية ماهي العلاقة بين الانتاج الآلي الكبير وبين القاعدة المادية للاشتراكية ؟

س ١٢ : ماهي العلاقة بين التصنيع الاشتراكي وبين القاعدة المادية - التقنية للاشتراكية ؟ ماهي خصائص التصنيع الاشتراكي ؟ ما المقصود بالتصنيع الاشتراكي ؟ ماهي الخصائص الثلاث في تركيب القاعدة المادية - التقنية للاشتراكية ؟

س ١٣ : لحل هذه التناقضات لابد من اجراء التحويل الاشتراكي في الزراعة والقضاء على الاقتصاد الفلاحي الفردي البسيط . ماهي ضرورة التحويل الاشتراكي في الزراعة ؟

س ١٤ : ماهو المقصود بالتعاون الانتاجي الزراعي . وما هي مبادئ هذا التعاون ؟

س ١٥ : ما المقصود بالعلاقة المتبادلة بين التحويل الاشتراكي في الزراعة وبين التقدم التقني ؟

س ١٦ : ماهي خصائص كل شكل من أشكال التعاونيات الزراعية الانتاجية ؟

س ١٧ : لتحقيق انتصار الاشتراكية لابد من بناء مقوماتها . ما المقصود بذلك ؟

س ١٨ : هناك ثلاثة أشكال للملكية الاشتراكية ؟

١ — ماهي طبيعة الملكية العامة للدولة ؟

٢ — ماهي خصائص وطبيعة الملكية التعاونية ؟

٣ — ماهي خصائص وطبيعة الملكية الشخصية أو الفردية ؟

س ١٩ : ماهو الفرق بين المحتوى الحقوقي للملكية الاشتراكية وبين المحتوى الاقتصادي لهذه الملكية ؟

الفصل الثاني

علاقات الإنتاج الاشتراكي

البحث الاول

المنهاجية في تطور الاقتصاد الوطني

١ - مقدمة :

تتصف الاشتراكية وخاصة في المرحلة الأولى من نشوءها وتطورها بوجود أنواع مختلفة من علاقات الإنتاج ، حيث تنشأ عن وجود أنماط وأشكال اقتصادية مختلفة أنماط متعددة من هذه العلاقات التي تتفاوت في درجة ومستوى تطورها وفي مدى ابتعادها أو اقترابها من الشكل الأمثل والمتطور للعلاقات الاشتراكية . وحتى يكون بالإمكان متابعة ديناميكية تطور المجتمع الاشتراكي لابد من اخضاع تحليل علاقات الإنتاج في كل مرحلة من مراحل تطور القوى المنتجة ، وما تحده من تغييرات في البنية الاقتصادية والاجتماعية في مجموعة من المقاييس والمقولات والمبادئ التي بنيت على أساسها نظرية الاشتراكية العلمية .

إن عملية تحليل علاقات الإنتاج في الاشتراكية تتصف بالشمولية . فلا يجوز أن يقتصر التحليل على المؤسسات والعلاقات فيما بينها ، بل يتوجب على عملية التحليل أن تتناول هذه العلاقات في إطار الاقتصاد الوطني كاقصاد متكامل يخضع لتوجيه وإدارة المجتمع ولأجل المجتمع ، لإن إزالة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الأساسية ونشوء الملكية الاجتماعية المتمثلة بصورة أساسية بالملكية العامة للدولة

تؤدي كما لاحظنا سابقاً إلى تعميق الطبيعة الاجتماعية لعملية الإنتاج ، ومحدد المحتوى العام لدينا ميكانيكية العلاقات والقوانين الاقتصادية . وبصورة خاصة القانون الاقتصادي الأساسي للإشتراكية .

٢ - المنهاجية - الشكل العام للإنتاج الإشتراكي :

إن نظرية الإشتراكية العلمية ترى في تأمين وسائل الإنتاج والتداول الشرط الأساسي لنشوء العلاقات الإشتراكية ، وبهذا المعنى فإن عملية التأمين وحدها لا تحدد كل ملامح وأسس النظام الإشتراكي . إذ لابد من استكمال هذه الخطوة الأساسية بواسطة إجراء مجموعة من التحولات حتى تتبلور طبيعة ومحتوى العلاقات الإشتراكية والثورة الإشتراكية عندما تقيم الملكية الاجتماعية على وسائل الإنتاج والتداول الأساسية محل الملكية الخاصة ، فإنَّ على هذه الثورة أن تقوم أيضاً حسب رأي لينين « بقيادة التنظيم المخطط لعملية الإنتاج الاجتماعي لتحقيق مستوى الرفاه والتطور الشامل لأفراد المجتمع » (١) ويفهم من ذلك أن التنظيم المخطط لعملية الإنتاج الاجتماعي هو الإسلوب أو الشكل الأساسي الذي يحسد المحتوى الاقتصادي للملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج في الإشتراكية . وانطلاقاً من هذا التحديد لمحتوى الملكية الاجتماعية كعامل اقتصادي فاعل في إطار عملية الإنتاج الاجتماعي ، فإنَّ تحليل أسس وعلاقات الإنتاج الإشتراكي يبدأ عادة بدراسة مقولة منهاجية الإنتاج الإشتراكي : لأن التطور المنهاجي للإنتاج الإشتراكي يشكل نقطة الإنطلاق المنطقية لنشوء العلاقات الإشتراكية في عملية الإنتاج الاجتماعي .

ومن حيث المبدأ فإن استخدام القوى المنتجة الحديثة (الآلات ووسائل التقنية الحديثة) لا يمكن أن يتم إلا بواسطة الجهود المنظمة والفعاليات المتكاملة للأفراد . وفي النظام الإشتراكي بالذات فإنه بقدر ما تتوسع دائرة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج يزداد الطابع الاجتماعي لعملية الإنتاج ضمن إطار من التنظيم المخطط لجميع أوجه النشاط الاقتصادي . وبلون هذا التنظيم الاجتماعي ، الذي يقوم به

(١) اسم الاقتصاد السياسي للإشتراكية الطبعة الثانية برلين عام ١٩٧٢ صفحة ١١٨

الأفراد في المجتمع الاشتراكي فإنه يستحيل بلورة الأسس الجديدة لعلاقات الإنتاج الاشتراكي في المؤسسات الإنتاجية والقطاعات الاقتصادية . « إن المجتمع الاشتراكي هو وحدة الأفراد الأحرار الذين يعملون بوسائل الإنتاج الجماعية . ويذلون جهودهم الفردي بشكل واع كقوة عمل اجتماعية » (١) .

وبعد كل ذلك يمكن تعريف المنهاجية باعتبارها الشكل الذي يحسد طبيعة سير النشاط الاقتصادي في المجتمع الاشتراكي . وهي تعني خضوع عملية الإنتاج الاجتماعي للرقابة المباشرة والإشراف من قبل المجتمع الذي يقود هذه العملية بصورة هادقة وواعية . وحسب هذا المفهوم فإن المنهاجية تشمل :

أولاً : أ - التنظيم المنهاجي لعملية الإنتاج الاجتماعي .

ثانياً : ب - منهاجية تطور وديناميكية عملية الإنتاج الاجتماعي .

ثالثاً : ج - دور الدولة في تحقيق منهاجية عملية المنهاج الاشتراكي .

أولاً : التنظيم المنهاجي لعملية الإنتاج الاجتماعي :

يطلق عادة على شكل الإنتاج القائم على أساس التقسيم الاجتماعي للعمل شكل الإنتاج السلمي . ومن المعلوم أن التقسيم الاجتماعي للعمل يشكل الشرط الضروري للتبادل ، ونشوء الإنتاج السلمي وإن الناتج يخضع في هذه الحالة لعملية التبادل في السوق .

في الاقتصاد السلمي الصغير أو الرأسمالي القائم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، فإن عملية الإنتاج تأخذ طابعاً فردياً . ويقوم السوق هنا بدور المنظم للعلاقات بين المنتجين الصغار (الحرفيين مثلاً) أو بين المؤسسات والمشاريع الرأسمالية العاملة في الإنتاج الاجتماعي .

أما عملية الإنتاج في الاقتصاد الاشتراكي فهي تخضع مباشرة إلى أسلوب تنظيمي

(١) كارل ماركس - المؤلفات الكاملة مجلد ٢٢ ديتز فيرلوك - برلين ١٩٦٦ صفحة ٩٢ .

أخر يقوم على مبادئ وأسس التخطيط الشامل . أو بكلمة أكثر وضوحاً فإن السوق لا يقوم في الإقتصاد الاشتراكي ، كما هو الحال في الإقتصاد السلي الصغير أو الرأسمالي بلور المنظم لعملية الإنتاج الإجتماعي .

وطالما ان عملية الإنتاج الاشتراكي تقوم على أساس الملكية الإجتماعية لوسائل الإنتاج . إذن لا يوجد أي أساس موضوعي لنشوء الإنتاج الفردي المستقل . وعلى هذا الأساس فإن عملية الإنتاج تتحول منذ البدء إلى عملية انتاج اجتماعي مباشر . ويرتكز نظام الإنتاج على وحدة المنتجين ، وتحقيق الرباط بين أجزاء عملية الإنتاج الإجتماعي بواسطة خطة الإنتاج الاشتراكي . وهذا الرباط يبرز من خلال الفعل الإقتصادي الواعي للمجتمع ممثلاً بالدولة الاشتراكية .

وبصدد الحديث عن التنظيم المنهجي لعملية الإنتاج الإجتماعي في الاشتراكية لابد أن تبرز مجموعة من الأسئلة تتعلق بالأساس المادي لتنظيم العمل الإجتماعي وحول ضرورة الإدارة المركزية وأشكال التنظيم المنهجي في عملية الإنتاج الاشتراكي وهذه التساؤلات ستكون موضوع الفقرات الفرعية التالية .

أ - الأساس المادي وشروط تحول العمل إلى عمل اجتماعي مباشر :

إن الإنتاج الآلي الكبير في الاشتراكية يقوم بطبيعة الحال على أساس التقسيم الإجتماعي للعمل والملكية العامة لوسائل الإنتاج . كما أن الإنتاج القائم على الملكية التعاونية يعد شكلاً آخر من أشكال العمل الجماعي . وأشكال الإنتاج الأساسية هذه تشكل الأساس المادي والموضوعي لتحول عمل اجتماعي مباشر . ويقصد بذلك وحدة وترابط العمل ضمن الإطار الواسع لعملية الإنتاج الإجتماعي في النظام الاشتراكي .

ولتوضيح هذه الفكرة لابد مرة أخرى من المقارنة وبمزيد من التفصيل بين طبيعة العمل في الإقتصاد السلي الصغير والرأسمالي ، وبين طبيعة العمل في الإقتصاد الاشتراكي .

إن العمل الذي يقوم به المنتج السلمي الصغير (الحرفي مثلاً) هو - بصورة ضمنية - جزء من التقسيم الإجتماعي للعمل . وإن وجود هذا العمل منعزلاً ومستقلاً عن بقية الأعمال التي يقوم بها المنتجون الصغار الآخرون فإنه يظهر بصورة ضمنية أو غير مباشرة كجزء من العمل الإجتماعي . وهذا العمل يظهر كعمل مباشر وجزء من العمل الإجتماعي عندما يتحقق الاعتراف الإجتماعي به من خلال التبادل وتحقيق قيمة السلعة في السوق . وعلى هذا الأساس فإن حركة الأشياء والسلع تبرز العلاقة بين المنتجين والطبيعة المزدوجة الضمنية والمباشرة للعمل الفردي .

إن الأمر يختلف في الإنتاج السلمي الرأسمالي عما هو عليه الحال في الإنتاج السلمي صغير لأن عمل العامل في المشروع الرأسمالي هو جزء من أعمال متعددة . وعلى هذا الأساس فهو يتخذ طابعاً جماعياً ولكن بحدود ونطاق المشروع الواحد . لأن المشاريع الرأسمالية تقوم على أساس الملكية الخاصة وبالتالي على الإنتاج الخاص والمستقل . وعدا عن ذلك فإن العمل الجماعي في المشروع الواحد يظهر كعمل خاص بمالك المشروع . وإذا لم يتم الاعتراف الإجتماعي بهذا العمل في السوق وتحقق السلعة قيمتها فإن هذا العمل يفقد بسبب عشوائية السوق طبيعته الضمنية كجزء من العمل الإجتماعي .

ومهما ازداد الطابع الجماعي للعمل عن طريق تمرکز قوة العمل ووسائل الإنتاج في المؤسسات الرأسمالية الإحتكارية الكبيرة ، فإنه لا يمكن توسيع نطاق هذا الطابع على المستوى الإجتماعي ، ولا يمكن أن يظهر كعمل اجتماعي مباشر بمفهومه الشامل بسبب الحواجز التي تخلفها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج .

هذه المقارنة تساعدنا على توضيح الطبيعة الإجتماعية للعمل في الإشتراكية . وكيف يتحول معظم الأعمال إلى عمل اجتماعي مباشر .

أولاً : إن إزالة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تفسح المجال لانتشار الطبيعة الإجتماعية المباشرة للعمل ، التي كانت تظهر في الأنظمة الإقتصادية الأخرى فقط من خلال السوق . وبسبب سيادة الملكية الإجتماعية فإن وحدة وترابط عمل المنتجين لا تنحصر

في نطاق المؤسسة الواحدة ، وإنما تأخذ بعداً اجتماعياً بصورة تعاون اجتماعي عام في العمل ، الذي يشترط وجود هدف موحد وعام لعملية الإنتاج الاجتماعي . إن المجتمع ككل هو الذي يحدد كيفية توزيع وسائل الإنتاج وقوة العمل بين المؤسسات والفروع الاقتصادية المختلفة . وهو الذي يحدد العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك ويشرف على تأهيل قوة العمل والكادر الفني .

ثانياً : كما يظهر العمل الفردي كعمل اجتماعي مباشر ، لأن النتائج المتحققة في عملية الإنتاج يظهر أيضاً كقيمة استعمالية اجتماعية مباشرة . تستلزم تلبية حاجات المجتمع . لأن الغاية من الإنتاج الاشتراكي ليست تحقيق القيمة لأجل القيمة بحد ذاتها ، وإنما تكمن الغاية الأساسية من الإنتاج في إشباع الحاجات الإنتاجية والفردية .

ثالثاً : إن سيادة مبدأ التنظيم المنهجي للعمل وامكانية تخطيط ومراقبة عملية الإنتاج هما أكبر دليل على أن العمل الذي يقوم به الفرد الواحد سواء أكان ذلك في مؤسسة الدولة أم التعاونية الإنتاجية يشكل جزءاً مباشراً من العمل الاجتماعي العام . ولما استحالَت امكانية الإدارة المركزية واستخدام أسس التنظيم المنهجي لعملية الإنتاج الاشتراكي .

ب - الإدارة المركزية للإنتاج الاجتماعي - القانون الموضوعي للاشتراكية :

بعد أن أوضحنا أن العمل في الاشتراكية يتحول موضوعياً إلى عمل اجتماعي مباشر ومترابط ، فإن العمل على هذا الأساس وما يتصف به من علاقات تنسجم وطبيعة الاقتصاد الاشتراكي يشكل المحتوى الحقيقي للتنظيم المنهجي لعملية الإنتاج الاجتماعي . إلا أن العمل الاجتماعي المباشر يشترط « وجود إدارة مركزية تستطيع تحقيق الانسجام والتناسق بين النشاطات الفردية وإنجاز المهام الاقتصادية العامة التي تبتق عن حركة الجسم العام وهذه تختلف عن الحركة المستقلة لأعضائه وأجزائه » (١).

ومن الوجهة التاريخية نلاحظ أن التعاون في العمل يتطلب باستمرار أشكالاً

(١) كارل ماركس - الإقتصاد كعلمة - المجلد ٢٢ - نيويورك ١٩٦٢ صفحة ٢٥٠ .

معينة من التنظيم . إن ادارة وتنظيم المشروع الرأسمالي تصبحان ضرورة موضوعية لضبط وتوجيه عملية الانتاج فيه . إلا أن العمل التعاوني في المشروع الرأسمالي حين يشترط وجود نوع من التنظيم المنهجي فإن التناقض يظهر من ناحية أخرى بين هذا التنظيم على مستوى المشروع وبين عشوائية السوق . إلا أن القاروق الجوهري بين الرأسمالية والإشتراكية هو أن ادارة الانتاج الاجتماعي المباشرة لا تقتصر على ادارة المشروع الواحد . بل إن الادارة المركزية للانتاج وعلى المستوى الاجتماعي تصبح بفضل الطبيعة الاجتماعية المباشرة للعمل والملكية الاجتماعية حقيقة واقعة .

وللمزيد من التوضيح يمكن الإشارة إلى أن الرأسمالية الاحتكارية التي تتصف بتمركز شديد في قوة العمل ووسائل الانتاج تزيد من مستوى الطبيعة الاجتماعية للعمل إلا أن الملكية الرأسمالية الكبيرة الخاصة التي تظهر في أشكال مختلفة من الاحتكارات فضلاً عن المنافسة الاحتكارية ، تصبح عوامل معيقة لتحقيق الادارة المركزية الشاملة لعملية الانتاج الاجتماعي . ومهما تزايد دور الدولة في مرحلة الرأسمالية الاحتكارية فإن الامكانية تبقى محدودة لضبط وإدارة عملية الانتاج بالمستوى الاجتماعي .

إلا أن الادارة المركزية لعملية الانتاج بالمستوى الاجتماعي في الإشتراكية تتطلب تحقيق عدد من الشروط أهمها :

أولاً : تطور معين في مستوى القوى المنتجة ، ذلك لأن امكانية شمولية الادارة المركزية تتوقف على درجة ومستوى تطور القوى المنتجة ، حيث تصعب ادارة وتنظيم عملية الانتاج الاجتماعي في اقتصاد يسود فيه تبعثر الانتاج الفردي البسيط القائم على أدوات بدائية في العمل . إن تطور القوى المنتجة (الانتاج الآلي ، التقدم التقني الخ) هو الشرط الأساسي لأن تصبح عملية الانتاج الاجتماعي الأساس المادي للادارة المركزية . والادارة المركزية لا تعني فقط وضع خطة تقنية للانتاج بقدر ماتعكس آلية وعلاقات الاقتصاد الإشتراكي وخصائصه الموضوعية .

ثانياً : من البديهي اذن القول بأن تطور القوى المنتجة لا يعد شرطاً كافياً لتحقيق الادارة

مالم تلازمه سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الأساسية .

وعلى هذا الأساس يصبح الشكل المخطط للاقتصاد الاشتراكي ضرورة حتمية وقانوناً موضوعياً . يطلق عليه قانون التطور المخطط للانتاج الاجتماعي . وهو يعكس العلاقة بين الطبيعة الاجتماعية للعمل وبين الادارة المركزية للاقتصاد الوطني . وهو يوضح أيضاً امكانية تنظيم آلية العلاقات القائمة بين أقسام وفروع الانتاج الاجتماعي عن طريق وجود الجهاز المركزي الذي ينظم ويشرف على اتخاذ القرارات الاقتصادية العامة .

جـ - مجال وأشكال قانون التطور المنهجي :

إن قانون التطور المنهجي يقوم إذن بوظيفة المنظم لعملية الانتاج الاشتراكي . وإن مجال ونطاق فعل هذا القانون يشمل معظم العمليات الاقتصادية أي لانتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك . كما يمارس تأثيره على تحقيق التناسب والتوازن بين قطاعات الانتاج المختلفة وعلى التقدم التقني وزيادة انتاجية العمل .

أولاً : يمكن القول إذن بأن أولى خصائص قانون التطور المنهجي هي شموليته للنشاط الاقتصادي بالمستوى الاجتماعي . ويتبلور تأثيره في الكثير من التغيرات الاقتصادية الكمية والنوعية التي تحدد مسار التطور المقبل لعملية الانتاج في الاقتصاد الاشتراكي .

ثانياً : إن عملية التخطيط هي الشكل الملموس الذي يظهر فيه فعل وتأثير قانون التطور المنهجي . إن الإدارة المركزية والجهاز المركزي التي أشرنا إليها سابقاً هي التي تحدد الاتجاه العام لتطور الاقتصادي في اطار الخطة الاقتصادية العامة . وتقوم المؤسسات والأجهزة المحلية والمنظمات بنشاطها وفق خطط جزئية مرسومة ومحددة ضمن الإطار الخاص بالخطة الاقتصادية العامة .

ثالثاً : منهجية تطور وديناميكية عملية الإنتاج الاجتماعي :

إن المنهجية تعبر عن الشكل العام لعملية الإنتاج الاجتماعي في الاشتراكية

وعملية الانتاج هذه لاتنصف بالثبات والسكون وإنما مايميزها هو الديناميكية المستمرة التي تنجسد في تطوير القوى المنتجة وعلاقات الانتاج الاشتراكي .

ولكن من ناحية أخرى فإن هذه الديناميكية لاتتم بصورة عشوائية في الاشتراكية وإنما تخضع أيضاً إلى أسس التنظيم المنهجي الذي يعبر عن الجانب النوعي لعملية الانتاج الاشتراكي . وحتى يكون بالإمكان التحكم بعملية التطور الاقتصادي لابد من الاستخلام الواعي والمادف للقوانين الاقتصادية الموضوعية . وبهذا المعنى فإن مجرد معرفة القوانين الاقتصادية الموضوعية لاتغير من الحقائق الموضوعية . لأن عملية التغير تشترط المعرفة العلمية والممارسة العملية معاً .

وفي صدد الحديث عن القوانين الاقتصادية الموضوعية ، فمن المفيد التأكيد على أنه لايجوز الخلط بين مفهوم القانون الموضوعي والقانون الحقوقي . ففي الماضي شاد الاعتقاد في أوساط علماء الاجتماع والاقتصاد بالانحداد السوفياتي بأن الدولة هي التي تحدد فعل القوانين الاقتصادية . وكان هذا الاعتقاد بمثابة نقي للضرورة والحقائق الموضوعية . لأن الدولة لاتستطيع بواسطة القوانين التي تصدرها أن تغير من الواقع دون أدراك الحقائق الموضوعية . لأن معرفة القوانين الاقتصادية هي التي تحول الضرورة العمياء إلى ضرورة متحركة « وبواسطة الاستخدام الداعي للقوانين الاقتصادية تترابد حرية العمل الإقتصادي ولكن دون أي نقي للضرورة الموضوعية » (١) كما أن انجاز أشار إلى طبيعة العلاقة بين حرية الفعل الانساني وبين الواقع الموضوعي عندما قال « إن حرية الفعل الانساني لاتكمن في الاستقلال الوهمي عن قوانين الطبيعة . وإنما في معرفة هذه القوانين وفي إمكانية أن تعجل بصورة مخططة ولأهداف محددة (٢)

وباختصار فإن منهجية التطور الديناميكي لعملية الانتاج الاجتماعي في الاشتراكية تشترط الاستخدام الواعي والمادف للقوانين الاقتصادية التي يتحول إلى عمل مادي ينعكس في تطوير القوى المنتجة وعلاقات الانتاج . وهذا التطور المنهجي يقضي

(١) علم الاقتصاد السياسي الطبعة الثانية - برلين ١٩٧٢ صفحة ١٢٧

(٢) الاقتصاد السياسي للاشتراكية - جلد ٢٠ - فلغزبرج - برلين ١٩٦٢ صفحة ١٠٦

التوزيع الامثل لقوة العمل ووسائل الانتاج والحفاظ على التناسب والتوازن في الاقتصاد الوطني .

أ - التوزيع النهائي لقوة العمل ووسائل الإنتاج :

لقد بات من المعلوم أن وحدة وترابط العمل مع وسائل الانتاج تشكل إحدى الخصائص الأساسية لاسلوب الانتاج الاشتراكي . وحسب مؤسسي الاشتراكية العملية فإن ه العمل ووسائل الانتاج تبقى باستمرار العوامل التي تحدد الشكل الاجتماعي للانتاج . وإن الاسلوب الخاص الذي يوحد أو يفصل بين العمل ووسائل الانتاج هو الذي يميز ما بين المراحل الاقتصادية المختلفة ويحدد التركيب الاجتماعي (١) .

ويتخذ الشكل الذي تظهر فيه وحدة العمل ووسائل الانتاج في الانتاج الاشتراكي عتري قانونياً واقتصادياً خاصاً . فمن الناحية الاقتصادية لا يميز النظر إلى الارتباط بين قوة العمل ووسائل الانتاج في الاشتراكية من زاوية العلاقة بين المؤسسة الانتاجية والعاملين فيها فحسب . وإنما من زاوية عملية الانتاج الاجتماعي . وهذا ينجم بطبيعة الحال عن الطبيعة الاجتماعية المباشرة لعملية الانتاج .

إن لكل أسلوب من أساليب الانتاج خصائصه في توزيع قوة العمل ووسائل الانتاج . ففي النظام الرأسمالي ونظراً لانفصال قوة العمل عن وسائل الانتاج . فإن ادخال قوة العمل إلى عملية الانتاج يتم عن طريق شرائها في سوق العمل . وفي الاشتراكية تنفي مثل هذه الشروط . وبالتالي فإن عملية توزيع قوة العمل ووسائل الانتاج على القطاعات والفروع الاقتصادية المختلفة تتم بصورة منهجية ومخططة وفق متطلبات وحاجات الأفراد والمجتمع .

ب - الحفاظ على التناسب :

إن كمية العمل الاجتماعي كما هو الحال في مساحة الأرض والرياحات الطبيعية

(١) ماركس - إنجلز - : المجلد - الثانية - الثانية صفحة ١٢٩

تكون مغلوبة في كل مرحلة من المراحل . بينما تتطور حاجات الافراد والمجتمع وتتصف بالتعددية والتنوع . ونظراً لأن العمل والطبيعة هما مصدر تلبية هذه الحاجات فمن الضروري الحفاظ على التوزيع المنهجي لقوة العمل ووسائل الانتاج ، حتى يمكن تحقيق التناسب والتوازن في الاقتصاد الوطني .

أولاً : إن الناتج القومي أو الاجتماعي الكلي ينقسم كما هو معروف إلى وسائل الانتاج ووسائل الاستهلاك . ويتوجب بالتالي توزيع قوة العمل ووسائل الانتاج بين القسم المتخصص بإنتاج وسائل الانتاج والقسم الآخر المتخصص بإنتاج وسائل الاستهلاك . ونظراً لوجود علاقات كمية ونوعية بين هذين القسمين فإن زيادة أحدهما يعني انقاص الآخر ، كما تبلور العلاقة بينهما في نظام من التناسب القطاعي والتناسب بين فروع الانتاج المختلفة .

كما توجد علاقة تبادل بين القطاعات ، لأن الناتج في كل قطاع يخضع للاستهلاك في القطاع الآخر أو داخل القطاع نفسه . إن القطاع الانتاجي ينتج وسائل الانتاج لنفسه وللقطاع الاستهلاكي . كما يقوم القطاع الاستهلاكي بإنتاج وسائل الاستهلاك الفردي لأشباع حاجة كل القطاعات . وحتى يتحقق التوازن في الانتاج الاجتماعي لابد من التطابق بين الانتاج والاستهلاك عن طريق التناسب بين فروع الانتاج المختلفة وفي الناتج الاجتماعي الكلي .

ثانياً : إن تحقيق التناسب بصورة منهجية هو علاقة مميزة لاسلوب الانتاج الاشتراكي وإن قانون التطور المتوازن للاقتصاد الوطني هو أحد القوانين التي تحدد الطبيعة المنهجية لصيرورة الانتاج الاشتراكي . إلا أن استخدام التنظيم المنهجي في تحقيق التناسب في الانتاج الاجتماعي لا يعني ازالة مطلقة لكل أشكال الخلل في الاقتصاد الوطني . إذ أن الممارسة العملية تظهر بعض الخلل مابين الصناعة والزراعة وبين إيرادات الأفراد وبين العرض من السلع في السوق .

ويرجع ظهور مثل هذا الخلل إلى أسباب منها ماهو موضوعي ومنها ماهو ذاتي . إن تخلف القوى المنتجة وعدم ارتباط الصلاحيات أحياناً بالخطة العامة للدولة

ارتباطاً كلياً تعد من الأسباب الموضوعية التي تعمل على ظهور الخلل . أما الأسباب الذاتية فترجع عادة إلى عجز في إدارة وتخطيط الإنتاج . ويمكن التغلب على مثل هذه الأسباب فيما لو تم تحسين أسلوب العمل في إدارة وتخطيط الاقتصاد الوطني .

يستتج من ذلك أن للخطة العلمية تأثيراً كبيراً على تحقيق التناصب والتوازن الاقتصادي . ويمكن بواسطة التخطيط المركزي إجراء تغيرات مابين الفروع الاقتصادية كإنشاء فروع جديدة وإلغاء فروع قائمة . وإن التخطيط المركزي يضمن تحقيق مثل هذه الديناميكية بهدف تحقيق أفضل النتائج بأقل مايمكن من العمل .

ثالثاً : دور الدولة في تحقيق منهجية الإنتاج الإجتماعي :

في الاشتراكية تشكل الدولة الجهاز الأساسي في البناء السيامي الفوقي . وبسبب مكانتها الخاصة فهي تمارس دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية وأوجه النشاطات الاقتصادية المختلفة . إن أجهزة الدولة المختلفة هي التي تضع الخطط الاقتصادية وتشرف على تنفيذها وتنفيذها . وعلى هذا الأساس تقوم الدولة بدور المنظم المباشر لعملية الإنتاج بوضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية .

٢- الدولة تنظم مباشر لعملية الإنتاج الإجتماعي :

كان للدولة على النوام دور ما في الحياة الاقتصادية وهي تقوم لأجل تحقيق ذلك بإصدار التشريعات القانونية وتنفيذ الإجراءات الاقتصادية اللازمة . ولكن في المجتمعات التي سبقت ظهور الاشتراكية لم تقم الدولة بإدارة وتخطيط الاقتصاد بالمستوى الاجتماعي .

في الرأسمالية وخلال مرحلة المنافسة الحرة كان دور الدولة يقتصر على حماية المواطن والملكية وممارسة السياسة المالية والضرائية والجمركية . إلا أن ذلك كله لا يمكن اعتباره تداخلاً مباشراً في الحياة الاقتصادية . وفي مرحلة الرأسمالية الاحتكارية تتخذ الدولة مجموعة من الإجراءات الاقتصادية وتنشئ قطاعاً حكومياً له علاقة

مباشرة مع عملية الانتاج الاجتماعي . إلا أن لهذا التدخل رغم تزايد حطوداً معينة لأن الدولة لا تستطيع مع وجود الاحتكارات الخاصة انشاء جهاز مركزي لإدارة مجمل الاقتصاد الوطني .

ويختلف الأمر في الاشتراكية . لأن الدولة تصبح منتظماً مباشراً لعملية الانتاج الاجتماعي والفاعل الأساسي في الحياة الاقتصادية . وهذه الوظيفة تنشأ موضوعاً من زيادة الطابع الاجتماعي للعمل القائم على الملكية الاجتماعية الذي يتطلب جهازاً اقتصادياً مركزياً ممثلاً بالدولة . وبهذه الطريقة يصبح بالإمكان تحقيق التنظيم المنهجي لعملية الانتاج وضبط آلية الاقتصاد الاشتراكي .

ب - إدارة وتخطيط الإنتاج والسياسة الاقتصادية :

إن المحتوى الحقيقي والموضوعي لإدارة الانتاج الاشتراكي ينبع بصورة أساسية من طبيعة وآلية العلاقات الاقتصادية في المجتمع الاشتراكي ، إلا أن الشكل الذي يتبلور فيه هذا المحتوى يرتبط مباشرة بالسياسة الاقتصادية ، وتبرز مهام الدولة في تدعيم علاقات الانتاج الاشتراكي وتقوية علاقاتها الاقتصادية مع الخارج وخاصة مع الدول الاشتراكية الأخرى . وفي هذا الإطار تبرز الطبيعة السياسية لعملية إدارة وتخطيط الاقتصاد الوطني .

إن التخطيط باعتباره الشكل المعبر عن السياسة الاقتصادية لا يمكن أن يأخذ موقفاً محايداً . لأن التخطيط بهذا المعنى يخدم عملية بناء الاشتراكية عندما يحسد بصورة ملموسة توجهات القيادة السياسية . وإن الخطة الاقتصادية تصبح قانوناً عندما تنال موافقة وتصلب الأجهزة السياسية ، وتصبح ملزمة لكل الجهات المختصة في تنفيذ جوانب هذه الخطة .

ومن ناحية أخرى فإن إدارة وتخطيط الانتاج تعكس العلاقة المتبادلة بين السياسة والاقتصاد ، وهي لا تخلو من بعض التناقضات التي تنجم أحياناً عن عدم القدرة في التوفيق بين المتطلبات السياسية والحاجات الاقتصادية .

في الفقرات السابقة كان الحديث يلوم عن المنهجية أو التنظيم المنهجي لعملية

الانتاج وتطور هذه العملية ودور الدولة فيها . إلا أن قانون التطور المنهجي لا يعبر عن المحتوى الاجتماعي للاشتراكية . ولا بد إذن من تحديد طبيعة القانون الاقتصادي الأساسي للاشتراكية ، الذي يعبر عن محتوى وهدف الانتاج الاشتراكي . وبالتالي يمكن القول بأن قانون المنهجية والتطور المنهجي لا يعكس مجرد ذاته محتوى الاقتصاد الاشتراكي وإنما هو أحد القوانين الفاعلة لتحقيق القانون الاقتصادي الأساسي للاشتراكية .

البحث الثاني

القانون الاقتصادي الأساسي لاسلوب

الإنتاج الاشتراكي

١ - تمهيد :

إن الفارق الجوهرى بين الرأسمالية والإشتراكية يكمن فى اختلاف محتوى القوانين الاقتصادية الأساسية التى تحدد الأهداف الخاصة لكل من أسلوب الإنتاج الرأسمالى والإشتراكي . إن القانون الاقتصادي الأساسي للإشتراكية يبرز الخصائص الأساسية لاسلوب الإنتاج الإشتراكي وهى تختلف بصورة جوهرية عن كل الأشكال التاريخية لأساليب الإنتاج ماقبل الإشتراكية . فإذا كان قانون الربح يشكل القانون الاقتصادي الأساسي للرأسمالية . فإن الرفاه الشامل وتطور شخصية الفرد هو القانون الاقتصادي الأساسي للإشتراكية . فماهى أسس وملامح القانون الاقتصادي الأساسي للإشتراكية ؟

٢ - الإلتعاج المباشر بين المنتجين ووسائل الإنتاج :

لقد أشرنا فى أكثر من مكان إلى أن الإشتراكية تنفى وجود أية مجموعة من الأفراد تحتكر وسائل الإنتاج الأساسية . وعلى هذا الأساس يصبح للقوى المنتجة طبيعة اجتماعية ويتم استخدامها لزيادة انتاجية العمل ورفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع .

إن مثل الإرتباط والإلتعاج المباشر يبدل من طبيعة الدور الإجتماعي لوسائل الإنتاج . فهى لا تتحول إلى أداة لإستغلال العمل ، وإنما تقوم بوظيفة تطوير شخصية

الفرد . وكلما تطورت وسائل الإنتاج كلما تمكنت من تحقيق هذه الغاية .

ويتبلور هذا الارتباط المباشر من وسائل الإنتاج وبين العمل في أشكال عديدة أهمها وحدة المصالح الاجتماعية والفردية وتحول العمل إلى نشاط مبدع ، وفي الإشباع الاجتماعي المباشر لحاجات الأفراد في المجتمع .

٢ - وحدة المصالح الاجتماعية والفردية :

إن المنتجات المتحققة في عملية الإنتاج الإشتراكي تصبح ملكية اجتماعية . وعندما يعمل المجتمع على اشباع حاجات الأفراد المادية والمعنوية فإن مصالح المجتمع تشكل في النتيجة مع مصالح الأفراد وحدة متكاملة . لأن رفع مستوى الفرد من ناحية أخرى يزيد من مساهمته في الإنتاج الاجتماعي .

ومن البديهي أن لا ينفي الارتباط بين المصالح الفردية والاجتماعية ظهور بعض التناقضات ، وخاصة في المراحل الأولى حيث تكون الأفضلية للمصالح الاجتماعية . إلا أن هذه التناقضات تبقى مؤقتة وتزول مع تطور القاعدة المادية - التقنية للإشتراكية . لأن زيادة انتاجية العمل تخلق الشروط المادية لتطور وتطابق المصالح الفردية مع المصالح الاجتماعية .

ب - تحول العمل إلى نشاط إبداعي :

إن وحدة ووسائل الإنتاج تزيد تبعية قوة العمل وتساعد بالتالي على تحويل العمل إلى نشاط إبداعي . وبدلاً من التنافس بين العمال في سوق العمل فإن المباراة الإشتراكية تظهر بين المنتجين في الإشتراكية . عدا عن أن العمل الآلي وتسهيل الشروط وتحقيق المساواة في العمل تصبح إحدى شروط العمل الإبداعي .

لقد سبق أن ظهر في الماضي العمل الإبداعي في مجال العلم والفن وعمل الحرفيين المستقلين . إلا أن الملكية الخاصة للأداة في المجتمع الرأسمالي يحّد عادة من النشاط الإبداعي للمنتجين . بينما يساهم انتماء العامل لوسائل الإنتاج الاجتماعية

في الاشتراكية الى اغناء الفرد وزياد قدراته الذاتية وهذا يساعد بدوره على زيادة انتاجية العمل ويحول العمل تدريجياً إلى حاجة حياتية .

ج - اشباع حاجات الأفراد - مسألة اجتماعية :

إن عملية إشباع الحاجات في المجتمع الرأسمالي تصبح مسألة تخص الفرد وحده . فلما أن يحصل على عمل في سوق العمل أو يصبح عاطلاً . أما في الاشتراكية فإن إشباع حاجات الفرد تتحول إلى قضية تقع على عاتق المجتمع .

وحاجات الفرد لا تقتصر فقط على حاجاته الفيزيولوجية المعيشية ، وإنما تشمل حاجاته المعنوية الثقافية والاجتماعية باعتباره كائناً اجتماعياً . إن وحدة الحاجات المادية والمعنوية تنجم عن الوحدة العضوية التي تربط ما بين الفرد والمجتمع . وباعتبار أن الفرد يكون عادة في المجتمع الاشتراكي منتجاً ومستهلكاً ، فإن حاجاته لا تنحصر في انتاج وسائل الاستهلاك ، وإنما أيضاً بزيادة وتطوير وسائل الإنتاج .

٢ - جوهر ومحتوى القانون الاقتصادي للاشتراكية :

سبق أن تحدثت الاشتراكيون الحلياليون عن مجتمعهم المنشود ، فحسب الاشتراكية الحليالية فإنه يتوجب توزيع الثروة الاجتماعية على جميع أعضاء المجتمع . وقد أوضح روبرت أوين ذلك في قوله . إن العمل الجماعي والإقتصاد الجماعي يجب أن يكون في مصلحة الكادحين . بالإضافة إلى الحرية والتأهيل المناسبين ومجمل العلاقات الموجهة لرفاه الجميع . كل ذلك سيحقق اليوم وغداً للمجتمع الطمأنينة والرضا والسعادة الشخصية مع مستوى الحياة المرفح لأجل الجميع (١) .

إلا أن الاشتراكية الحليالية لم تستطع كما فعلت نظرية الاشتراكية العلمية فيما بعد أن تبرهن علمياً على الضرورة والإمكانية اللتين تتيحان للعلاقات الاقتصادية الحليالية فرصة اشباع الحاجات الفردية المختلفة .

لقد جاءت نظرية الاشتراكية العلمية لتبرهن على أن أسلوب الإنتاج الاشتراكي

(١) روبرت أوين - نظرة جديدة على المجتمع - المجلد الثاني الطبعة الثانية ١٩٠٥ صفحة ٢١٤

يقوم على أسس جديدة لتوزيع المنتجات المادية والمعنوية لصالح المنتجين . ففي الاشتراكية تنضي الأشكال الأساسية للإستهلاك الطفيلي . كما لايجب أية فئة أن تملك المنتجات المادية دون أن تمنح جزءاً منها لصالح تطور المجتمع . وعلى هذا الأساس يتم توزيع النتائج الاجتماعي على الأفراد بعد خصم الجزء المخصص منه للإحتياجات الإجتماعية .

ومن حيث المبدأ فإن علاقات الإنتاج الاشتراكي لايتيح فقط امكانية اشباع الحاجات الحياتية لجميع أفراد المجتمع ، وإنما أيضاً ضمان مستوى مرتفع من الحياة وتحقيق التقدم الشامل لجميع أفراد المجتمع . وكان لينين قد أوضح جوهر القانون الاقتصادي الأساسي للاشتراكية في فقهه لمشروع البرنامج الذي تقدم به بليخانوف لمؤتمر الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي . فقد كان بليخانوف يرى أن أسلوب الإنتاج الاشتراكي يهدف إلى إشباع حاجات الفرد والمجتمع . إلا أن لينين كان كان يرى أن هذا التعريف لايعد كافياً لتحديد المحتوى الشامل للقانون الاقتصادي الأساسي للاشتراكية . وكان لينين يعتقد بأن التروستات الرأسمالية قد تقوم في النهاية بإيجاز هذه المهمة ، وأن جوهر المسألة حسب اعتقاده ليست إشباع حاجات الأفراد الحياتية ، وإنما العمل على ضمان المستوى الأعلى للحياة وتحقيق التطور الشامل لشخصية الفرد في المجتمع (١) .

ولكن وكما تؤكد الممارسة فإنه لايمكن تحقيق هذه الحاجات الشاملة دفعة واحدة . لأن محدودية الشروط المادية المتاحة في مرحلة معينة لا تسمح بأن تصبح هذه الإمكانيات حقيقة واقعة . لأن الإشباع الكامل للحاجات يتوقف على تطور المجتمع الاشتراكي واستكمال بناء القاعدة المادية — التقنية للاشتراكية وزيادة انتاجية عمل الأفراد في المجتمع . ومن ناحية أخرى فإن أسلوب وعدالة توزيع المنتجات بين أفراد المجتمع تكون حافزاً لتطور الإقتصاد الاشتراكي .

فإذا تحققت مجموعة من الشروط الموضوعية بفعل التطور الاجتماعي والاقتصادي

(١) ف . لينين المؤلفات الكاملة المجلد ٦ دار النشر المركزية بـلن ١٩٥٧ — صفحة ٤٠

نصبح امكانية الإشباع الكامل للحاجات أكثر واقعية . إلا أنه من الجدير بالملاحظة أيضاً أن الحاجات الإنسانية لا تبقى ثابتة . ولهذا يبقى مفهوم الإشباع الكامل للحاجات مفهوماً نسبياً . فيمكن القول بأن نشوء حاجات جديدة باستمرار تشترط تطوراً جديداً في المستوى التفتي والإنتاجي . ومن هنا يمكن الإستنتاج بأن الإشباع الكامل لا يعني بأي شكل من الأشكال الإشباع المطلق للحاجات الفردية . إن تحقيق الإشباع الكامل يشترط إذن وباستمرار تنمية الإنتاج ووضع السياسة الإقتصادية المناسبة .

أولاً : تنمية الإنتاج - شرط أساسي لتحقيق القانون الإقتصادي الأساسي :

إن العلاقة بين الإنتاج والإستهلاك في الإشتراكية هي علاقة جدلية متبادلة . فظالما أن الناتج يهدف إلى إشباع حاجات الأفراد ، ففي هذه الحالة تنفي أوجه التناقض بين الإنتاج والإستهلاك . حيث أن كل نمو في الإنتاج يساعد على رفع مستوى الإستهلاك الفردي . وبالمقابل أيضاً فإن كل تحسن في مستوى الإستهلاك الفردي يشكل حافزاً جديداً لتطوير عملية الإنتاج وزيادة انتاجية العمل . أو بكلمة أخرى فإن الفرد من حيث المبدأ يقوم بالإنتاج لأجل نفسه ولأجل المجتمع .

وزيادة في الإيضاح فالأفراد عندما يقومون بتطوير القوى المنتجة فهم لا يحققون فقط امكانية التشغيل الكامل ، وإنما يعملون في الوقت نفسه على تنمية مقدراتهم ومؤهلاتهم الذاتية . وحتى يمكن تحقيق هذه الغاية فلا بد من إشباع حاجات الفرد وتوفير وسائل الإنتاج اللازمة لنشاطه الخلاق . وفي مثل هذه الشروط يمكن تحقيق التوظيف الأمثل لطاقات الفرد في العمل الإجتماعي . وعلى هذا الأساس يمكن اخضاع عملية الإنتاج الإجتماعي وبصورة منهجية ومنظمة لهدف الرفاه الشامل لأفراد المجتمع وتطوير شخصية الفرد حتى يكون بإمكانه من ناحية أخرى المساهمة بتنمية عملية الإنتاج الإجتماعي . وباختصار فإن العلاقة الجدلية والمتبادلة بين مصلحة الفرد والمجتمع هي التي تجسد محتوى علاقات الإنتاج في الإشتراكية وبجوهر القانون الإقتصادي الأساسي .

ثانياً - القانون الاقتصادي الأساسي والسياسة الاقتصادية :

إن تحقيق القانون الاقتصادي الأساسي الذي يشكل هدف الإنتاج الاشتراكي لا يتم بصورة عشوائية ، وإنما يشترط الفعل الاجتماعي المهدف والمنظم . وأن التنظيم المنهجي لعملية الإنتاج الاجتماعي يجب أن يتبلور في سلامة السياسة الاقتصادية للدولة . لأن غياب الرؤية النظرية والعلمية والإدراك الشمولي لطبيعة الحياة الاقتصادية لا يساعد بأي حال من الأحوال على تحقيق المهدف من النشاط المنتج في المجتمع الاشتراكي .

إن السياسة الاقتصادية يجب أن تكون موجهة نحو بناء الاشتراكية والتطوير الشامل لحياة الأفراد . وهذه السياسة هي التي تحدد الأساليب والوسائل اللازمة لإنجاز المخطط الضرورية لتطوير الاقتصاد الوطني ، وبقدر ما تزايد تجارب الأفراد في إدارة وتخطيط الاقتصاد الوطني ساعد ذلك على تحقيق القانون الاقتصادي الأساسي للإشتراكية .

وأخيراً فإن مقياس تحقيق فعالية القانون الاقتصادي الأساسي هو في التطوير السريع للشروط الموضوعية الاجتماعية والاقتصادية . إلا أن بعض الاقتصاديين لا يميلون إلى دراسة القانون الاقتصادي الأساسي بمعزل عن مجموعة القوانين الاقتصادية في الاشتراكية . وحثتهم في ذلك بأن أي قانون لا يستطيع أن يعبر عن مجمل العلاقات الاقتصادية في المجتمع . إلا أن الرأي السائد بين معظم الاقتصاديين يعتبر أن دراسة القانون الاقتصادي الأساسي للإشتراكية تحتل أهمية خاصة في دراسة القوانين الاقتصادية لأن هذا القانون يعبر عن محتوى وجوهر العلاقات الاقتصادية التي تنشأ بين الأفراد في المجتمع الاشتراكي .

البحث الثالث

الناتج الضروري والناتج الفائض وقانون التوزيع في الاشتراكية

١ - تمهيد :

عندما يكون الهدف من عملية الانتاج في الاشتراكية موجهاً نحو العمل على تحقيق الرفاه الشامل وتطوير شخصية الفرد ، فإن ذلك يؤدي بطبيعة الحال وبصورة أساسية إلى تغير المحتوى الاقتصادي للناتج المتحقق من عملية الانتاج الاجتماعي . إن الطبيعة الاجتماعية للناتج لا تظهر فقط من زاوية عملية انتاجية ، وإنما أيضاً من زاوية توزيعه . حيث تخفي الأشكال الأساسية لتملك من قبل الفئات غير المنتجة وإن الناتج في الاشتراكية يتبع ويوزع لصالح الفئات المنتجة والعاملة في المجتمع .

إن التنظيم المنهجي لعملية الانتاج الاشتراكي وتطورها لصالح رفاه الفرد يمنحان الناتج المتحقق في عملية الانتاج الاجتماعي صفة القيمة الاستعمالية الاجتماعية المباشرة فتمثل البدء بعملية الانتاج يكون من الواضح أن الناتج موجه لاشباع الحاجات الفردية والاجتماعية . والمجتمع هو الذي يحدد قبل البدء بعملية الانتاج الحاجات الحقيقية ، ويحدد كمية ونوعية المنتجات الضرورية لاشباع هذه الحاجات .

وعلى هذا الأساس فإن عملية الانتاج الاجتماعي تقوم فقط بإنتاج الكميات الضرورية لاشباع الحاجات الضرورية ، لأن الطبيعة الاجتماعية والشاملة لعملية الانتاج وتخطيطها بصورة منهجية لا تسمح بظهور فوضى الانتاج . وبما يسمح مستوى التطور الاقتصادي يتم انتاج القيم الاستعمالية الاجتماعية المباشرة بالشكل الذي يتحقق فيه التوافق بين الانتاج والحاجات الاستهلاكية والانتاجية .

٢ - الأشكال الخاصة للناتج الضروري والناتج الفائض :

٢ - ١ - وحدة الشكل الإقتصادي للناتج :

عندما يصبح الناتج الاجتماعي أداة لتحقيق رفاه أفراد المجتمع ، يتغير كل أساس موضوعي لظهور التناقض في تقسيم هذا الناتج بين ناتج ضروري وناتج فائض وفي تقسيم العمل الذي يقوم بإنتاجه إلى عمل ضروري وعمل فائض . في أسلوب الإنتاج الاشتراكي فإن كلاً من الفرد والمجتمع بحاجة إلى الناتج الاجتماعي الكلي . بصرف النظر عن طبيعته سواء أكان الناتج مخصصاً للاستهلاك الفردي أم مخصصاً لتطور الاجتماعي . وعلى هذا الأساس لا يوجد أي تناقض جوهري بين المصالح الفردية والمصالح الاجتماعية .

إذا كان كل فرد من أفراد المجتمع بحاجة إلى منتجات استهلاكية لأشباع حاجاته الشخصية . فعليه أن يقدم عمله الفردي بشكل معين وحسب اختصاصه في العمل ، حتى يكون بإمكانه الحصول على عمل آخر متجسد في شكل من أشكال القيم أو الأشياء الاستعمالية أو في شكل من أشكال الخدمات .

ومن حيث المبدأ فإن الفرد في الاشتراكية لا يعنيه فقط الحصول على منتجات الاستهلاك الفردي ، وإنما يعنيه أيضاً هوزيادة المنتجات المخصصة للإنتاج والاستهلاك الاجتماعي (مدارس مستشفيات الخ) وتشكيل الاحتياطي اللازم من المنتجات لمواجهة الطوارئ والمفاجآت . لأن هذه المخصصات الاجتماعية هي التي تشكل الأساس المادي لتطور المجتمع الذي ينعكس من ناحية أخرى على رفاه وتطور الفرد في المستقبل .

وبكلمة أخرى فإن المنتجين الفعليين في المجتمع الاشتراكي بحاجة إذن إلى الناتج الكلي اللازم لأشباع الحاجات الاجتماعية والحاجات الفردية ، وبهذا المعنى فإن الناتج الاجتماعي الكلي جميعه هو ناتج ضروري ، وإن العمل اللازم لإنتاجه هو عمل ضروري (١) .

(١) امس الاقتصاد الميسيسي الاشتراكية الطبعة الأولى عام ١٩٧٢ ، صفحة ١٢٧

٢ - ٢ - اقسام الناتج والعمل المجد فيه :

إذا كان الناتج الاجتماعي الكلي حسب هذا المفهوم ومن حيث المحتوى بشكل ناتجاً ضرورياً يحدد العمل الاجتماعي المباشر للمتجبن ، فإن هذا لا يجوز أن يقودنا إلى الاستنتاج بعدم وجود الأساس الموضوعي لاقسام العمل والناتج إلى قسمين . يتميز كل قسم منهما عن القسم الآخر بصورة جوهرية .

ففي الاشتراكية لا يمكن أن يقتصر وقت العمل على تحقيق الناتج اللازم لأشباع الحاجات الفردية المباشرة للمتجبن . وإنما يجب تحقيق ناتج آخر يفيض عن الناتج الضروري ، من أجل تلبية الحاجات الاجتماعية . وعلى هذا الأساس ينقسم وقت العمل إلى قسمين . الأول يشكل الوقت اللازم لإنتاج الناتج الضروري لأشباع الحاجات الفردية والثاني هو الوقت المخصص لإنتاج المنتج اللازم لتلبية الاحتياجات الاجتماعية :

إن الاشتراكية تلغي الأساس المادي لتقسيم العمل والناتج إلى ضروري وفائض كتمير عن علاقة الاستغلال التي تنجم عن انفصال وسائل الإنتاج عن العمل . إن وحدة العمل ووسائل الإنتاج في الاشتراكية تغير من محتوى تقسيم العمل والناتج وتخلق أسساً جديدة للتقسيم القائم على العلاقات الاشتراكية للعمل الجماعي والمساهمة الفعالة والوحدة للمتجبن في عملية الإنتاج الاجتماعي . وباختصار فإن الناتج الاجتماعي الكلي هو من حيث الجوهر ناتج ضروري للفرد والمجتمع . إلا أن طبيعة وخصائص اقسامه إلى قسمين ضروري وفائض في الاشتراكية تختلف من حيث المحتوى عن خصائص اقسامه في المجتمعات ما قبل الاشتراكية .

٢ - ٣ - خصائص الناتج الضروري والناتج الفائض في الاشتراكية :

إن استخدام مقولات العمل والناتج الضروري أو العمل الفائض والناتج الفائض كمقولات عامة ومجردة عن طبيعة أسلوب الإنتاج تثير الالتباس إذا لم تتوضح كمقولات ملموسة ومحددة ضمن إطار أسلوب إنتاج معين . وعندما يتم ربط هذه المقولات بأسلوب الإنتاج السائد ، فإن هذه المقولات تأخذ أشكالاً محددة . ففي

أسلوب الانتاج الاقطاعي يظهر العمل الفائض والناتج الفائض بصورة ريع الأرض وفي النظام الرأسمالي في صورة فائض القيمة .

إن العمل الضروري في الرأسمالية يحقق الناتج الضروري لإعادة تجليد قوة العمل باعتبارها سلعة في السوق . بينما يتم استخدام الناتج عن العمل الضروري في الاشتراكية في تطوير المقدرات الجسدية والذهنية للفرد . وإذا كان الناتج المتحقق عن العمل الفائض في الرأسمالية يستخدم في سبيل تراكم رأس المال واشباع الحاجات الشخصية لصاحب رأس المال . فإن مثل هذا الناتج في الاشتراكية يوظف لأجل التطور الشامل للمجتمع وهذا يعني أن العمل الضروري والعمل الفائض في المجتمع الاشتراكي يكونان شكلاً خاصاً من العمل الاجتماعي اللازم لاشباع الحاجات الفردية وتلبية الحاجات الاجتماعية

٢ - ٤ - الناتج الضروري :

يشكل انتاج وتوزيع الناتج الضروري في النتيجة الهدف الأساسي للانتاج الاشتراكي . والناتج الضروري في الاشتراكية هو عبارة عن كل ما ينحصر من الناتج الاجتماعي الكلي لتلبية حاجات الفرد . وهو يشمل كل المنتجات والخدمات التي تستخدم في سبيل اشباع حاجات الفرد والعائلة . ومن هذه المنتجات كالمنتجات الغذائية تستخدم في عملية اشباع الحاجات الفردية المباشرة . بينما تستهلك الأشياء الأخرى (كالمدارس والمستشفيات والمسارح) بصورة جماعية . والاستهلاك الجماعي يساعد على تحقيق فعالية اشباع الحاجات بصورة أفضل . لأن الاستهلاك الجماعي يساهم عادة في تقليص الوقت الاجتماعي اللازم لهذا الاستهلاك ومن ناحية أخرى فإن الاستهلاك الجماعي لا يغير من وظيفة وطبيعة هذه الأشياء التي تخدم في نهاية الأمر عملية الاستهلاك الفردي .

وبهذا الشكل يتحول الانتاج في الاشتراكية إلى أداة بيد الانسان الذي يعمل لامن أجل تجليد قوة عمله فقط ، وإنما لتطوير المستمر لمعارفه العلمية والثقافية واشباع حاجاته الاجتماعية المختلفة .

٢ - ٥ - حجم ومعدل الناتج الضروري :

إن حجم الناتج الضروري يتأثر بصورة أساسية بمستوى تطور القوى المنتجة . فكلما تطورت القوى المنتجة أدى ذلك إلى زيادة انتاجية العمل ، وبالتالي إلى زيادة حجم الناتج الضروري ومع زيادة انتاجية العمل يصبح من الممكن أيضاً تخفيض ساعات العمل اليومي .

إلا أن المجتمع الاشتراكي قد يرث من المجتمع القديم مستوى منخفضاً في تطور القوى المنتجة . وفي هذه الحالة فإن المجتمع الاشتراكي لا يستطيع تطوير القوى المنتجة دفعة واحدة ، حتى يصبح من الممكن تحقيق الزيادة المطلوبة في المنتجات الاستهلاكية اللازمة لتحقيق الاشباع الكامل للحاجات الفردية المادية والمعنوية . وهذا ماحدث فعلاً في معظم البلدان الاشتراكية التي لم تحقق فيها الرأسمالية تقدماً كبيراً في القوى المنتجة . وهذا مايفسر لنا الانخفاض النسبي في مستوى الاستهلاك الفردي في هذه البلدان على الرغم من انتصار الاشتراكية . ولذا بلحأت هذه البلدان في المراحل الأولى على الأخص إلى زيادة الناتج الفائض على حساب الناتج الضروري وزيادة وقت العمل لبناء القاعدة الأساسية للتطور المقبل وبهذا المعنى فإن الاشتراكية لاتنفي التناقض الذي يبرز في عملية توزيع الناتج الكلي إلى ناتج ضروري وناتج فائض .

ففي ظل العلاقات الاشتراكية على الرغم من أن الناتج الاجتماعي الكلي يشكل في النتيجة ناتجاً ضرورياً بالنسبة للمتجدين . إلا أنه من الضروري أن تكون الكيفية واضحة في كل مرحلة يتم بها توزيع الناتج الاجتماعي الكلي بين الناتج الضروري والناتج الفائض . وينجم لدينا عن هذه العلاقة تناسب أو معدل معين . فإذا افترضنا أن ساعات العمل سبع ساعات منها خمس ساعات للعمل الضروري وساعتان للعمل لأجل الناتج الفائض فإن المعدل المعبر عنه بالنسبة المثوية لوقت العمل الضروري وبالتالي للناتج الضروري الذي هو :

$$\frac{5}{7} \times 100 = 71,4\%$$

إلا أن أية علاقة بين العمل الضروري والناتج الضروري وبين العمل الفائض والناتج الفائض لا تبقى كما أشرنا ثانية وإنما تتغير مع تغير انتاجية العمل .

٢ - ٦ - الناتج الفائض :

حسب التعريف المجرد للناتج الفائض يوجد قاسم مشترك بين النواتج الفائضة في المجتمعات المختلفة من حيث كونها تمثل الناتج الذي يفيض عن الناتج المخصص للاستهلاك الفردي .

وفي المجتمعات التي تسود فيها الملكية الخاصة يسعى مالكو وسائل الانتاج كما رأينا في السابق إلى زيادة تملك الناتج الفائض . أما في الاشتراكية فإن الناتج الفائض يشكل فقط حجم الناتج اللازم لتلبية حاجات التطور الاجتماعي . وهو لا يخضع لملك فرد معين أو مجموعة من الافراد ، وإنما يتم توزيعه من قبل المجتمع لرفع مستوى الرفاه الفردي والاجتماعي .

٢ - ٧ - قانون التوزيع حسب الجهد في الاشتراكية :

إن المحتوى الحقيقي لقانون التوزيع في الاشتراكية يقوم على مبدأ استخدام الناتج الاجتماعي الكلي لتلبية الإحتياجات الاجتماعية باستثناء القسم المخصص منه للأفراد . وباعتبار أن قسماً من الناتج الكلي يخصص للاستهلاك الفردي مقابل العمل فإن المبدأ الذي يسود في الاشتراكية هو مبدأ « من لا يعمل لا يأكل » .

ويمكن القول إذن انطلاقاً من هذا المبدأ بأن العمل لأجل العمل نفسه لا يحل في الاشتراكية المرتبة الأولى في الحاجات الحياتية . وذلك يرجع إلى أسباب عديدة أهمها أن انتاجية العمل لا تكون في الاشتراكية عالية بحيث يمكن تلبية الحاجات الفردية دون الأخذ بمبدأ التوزيع على أساس الجهد . وفي هذه الشروط يتوجب على المجتمع أن يخصص وقتاً كبيراً لإنتاج وسائل الحياة . (وسائل التغليف ، ألبسة ، مساكن إلخ) وإنتاج وسائل العمل . وبذلك يشكل وقت العمل جزءاً أساسياً من الوقت اليومي للمنتجين وعدا ذلك فإن العمل يتم في المرحلة الاشتراكية بظروف ليست سهلة ، ويكون وقت

الفراغ محدوداً . وعلى هذا الأساس فإن مبدأ التوزيع حسب الجهد يجب أن يحقق التطابق بين مستوى العمل أي كمية ونوعية العمل المبذول وبين مستوى الإستهلاك الممثل بكمية ونوعية المنتجات الإستهلاكية والخدمات . وهذا يتطلب رقابة شديدة من قبل المجتمع على عمل الأفراد .

وفي شروط سيادة هذا المبدأ فإن الإشتراكية لا يمكن أن تحقق المساواة الكاملة بين الأفراد . إنها تحقق المساواة في علاقة الأفراد مع وسائل الإنتاج ، وإن مستوى الإستهلاك يتحدد وفق قدرة الفرد على العمل .

ومن البديهي إذن أن يشكل هذا المبدأ حافزاً للفرد لتطوير مقدرته وكفاءته على العمل . وأن انتصار الإشتراكية يعني من حيث الجوهر خلق الموقف الواعي تجاه العمل ، وتنمية الحافز الأخلاقي للعمل . وطالما أن مستوى تطور القوى المنتجة لايسمح بزيادة الثروة الإجتماعية إلى الحد الأمثل والكافي لتلبية الحاجات المتجددة فإن التوزيع حسب الجهد يحسد المصالح المباشرة للمتجين في نتائج عملهم . وهذا مايتطلب منهم الإهتمام بالعمل ونتائجه .

في الإشتراكية يبقى مبدأ التوزيع غير المتساوي قائماً بين المتجين . لأن التوزيع يأخذ بعين الاعتبار اختلاف مقدرات الأفراد ومستوى تأهيلهم واختلاف كمية ونوعية العمل الذي يقدمه كل فرد منهم إلى المجتمع . وبكلمة أخرى فإن التوزيع حسب الجهد يعني أن الحصة الفردية من الناتج تختلف من حيث الكم والنوع بين شخص وآخر ، حتى ولو تساوت كمية ونوعية العمل التي يقدمها المنتجون وتساوت الكمية من المنتجات والخدمات التي يحصلون عليها . فإن اختلاف الوضع الإجتماعي والعائلي لكل فرد في المجتمع لايمحق أيضاً مبدأ المساواة .

وكان مؤسسو نظرية الإشتراكية العلمية قد أشاروا إلى هذا التناقض اللاتناحري في الإشتراكية . واعتبروا أن علم المساواة بها يشكل ضرورة موضوعية . ويمكن إزالة هذا التناقض وتحقيق مبدأ المساواة بين أفراد المجتمع عندما يتحقق التطور مستوى القوى المنتجة خلال المرحلة العليا من تطور الإشتراكية .

وعن هذه المرحلة المتقدمة يقول ماركس بعد إزالة خضوع الأفراد إلى ضرورات تقسيم العمل وبعد إزالة التناقض بين العمل الجسدي والذهني . وبعد أن يتحول العمل من وسيلة للحياة إلى حاجة حياتية . وبعد أن يتحقق التطور الشامل لشخصية الأفراد وقواهم المنتجة . وبعد أن تتلحق منابع الثروة الاجتماعية . عندها فقط يمكن تجاوز الأفق البرجوازي الضيق للمفهوم الحق (١) . ويستطيع المجتمع أن يحقق إذن شعار « من كل حسب طاقته ، لكل حسب حاجته » عوضاً عن الشعار السائد في المرحلة الدنيا من تطور الاشتراكية والقائل « من كل حسب طاقته ، لكل حسب عمله » .

ملخص الفصل السابق :

إن نشوء الملكية الاجتماعية في الاشتراكية يعنى من الطبيعة الاجتماعية لعملية الإنتاج . وتبرز بالتالي امكانية التنظيم والتطور المنهجي للإقتصاد الوطني . وتصبح المنهجية هي الشكل العام والأساسي للإنتاج الاشتراكي . والتي تعني خضوع عملية الإنتاج الاجتماعي للرقابة والإشراف المباشر من قبل المجتمع الذي يقود هذه العملية بصورة هادفة وواعية .

ويبرز التنظيم المنهجي من خلال الفعل الإقتصادي الواعي للمجتمع ممثلاً بالدولة وأن الأساس المادي لهذا التنظيم هو إزالة الملكية الخاصة وتحول العمل إلى عمل اجتماعي مباشر ، والنتائج إلى قيمة استعمالية اجتماعية . وبهذه الشروط فإن السوق لا يكون هو المنظم العفوي لعملية الإنتاج الاجتماعي .

إلا أن هذا التنظيم يشترط توفر الإدارة المركزية التي تشترط تطوراً معيناً في القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج وبصورة خاصة علاقات الملكية الاجتماعية . وعدا ذلك فإن هناك مجالاً لتنظيم المنهجي يتصف بشموليته للنشاط الإقتصادي في المجتمع وتبلوره في شكل التخطيط الإقتصادي .

ومن ناحية أخرى فإن التنظيم المنهجي هو الذي يحكم أيضاً تطور وديناميكية

(١) ماركس - أنجلز - الماركس والكلا - المجلد ١٩ دار النشر ديفيزيرلاك بولنيز ١٩٦٢ صفحة ٢١

عملية الإنتاج الإجتماعي . فهو من ناحية يحقق التوزيع المنهجي لقوة العمل ووسائل الإنتاج ويحفظ التناسب والتوازن في الإقتصاد الوطني . ونظراً لأهمية الدولة في تحقيق المنهجية لابد أخيراً من معرفة دور الدولة كمنظم مباشر لعملية الإنتاج الإجتماعي ودورها في إدارة وتخطيط الإنتاج والسياسة الإقتصادية .

إن البحث الثاني يعالج مفهوم القانون الإقتصادي الأساسي لإسلوب الإنتاج الإشتراكي . وهذا القانون يقوم على مجموعة من الأسس الموضوعية أهمها الإنتماء المباشر بين المنتجين أو العمل وبين وسائل الإنتاج ووحدة المصالح الإجتماعية والفردية ، وإمكانية تحول العمل إلى نشاط إبداعي وتحول عملية إشباع الحاجات الفردية إلى مسألة اجتماعية .

إن جوهر القانون الإقتصادي الأساسي يكمن في هدف الإنتاج الإشتراكي وهو العمل الذي يهدف لآلى إشباع حاجات الأفراد الحياتية ، وإنما يسعى أيضاً لضمان المستوى الأعلى للحياة وتحقيق التطور الشامل لشخصية الفرد . وتحقيق هذا الهدف بشرط تنمية الإنتاج ورسم السياسة الإقتصادية المناسبة .

أما البحث الثالث من هذا الفصل فقد عالج الناتج الضروري والناتج الفائض الفائض وقانون التوزيع في الإشتراكية . فمن حيث المبدأ فإن الناتج الإجتماعي الكلي مادام يهدف إلى إشباع الحاجات الفردية الإجتماعية فهو ناتج ضروري . إلا أن هذا لا يمنع من ضرورة تقسيمه إلى ناتج ضروري لإشباع حاجات الفرد وناتج فائض يستخدم لتلبية حاجات التطور الإجتماعي الذي سينعكس من جديد على تطور الفرد في المجتمع . وبذلك لايموز الخلط بين محتوى الناتج الضروري والناتج الفائض في مجتمعات ما قبل الإشتراكية وبين محتواه في الإقتصاد الإشتراكي . ولابد بالتالي من تحديد خصائص الناتج الضروري والناتج الفائض والعلاقة الكمية والنوعية بينهما ، والضرورات التي تتحكم في توزيع وتقسيم الناتج الإجتماعي الكلي .

وأخيراً فإن قانون التوزيع حسب الجهد هو القانون السائد في الإقتصاد الإشتراكي ونتيجة لإنخفاض مستوى القوى المنتجة وانقسام العمل إلى عمل ذهني وجسدي

والنضالات في مستوى التأهيل بين الأفراد لا بد أن يسود شعار « من كل حسب طاقته ولكل حسب جهده » . وعلى هذا الأساس فإن العمل لا يحتل مرتبة الحاجة الحياتية الأولى إلا في المرحلة العليا من الاشتراكية ، التي تتوفر فيها امكانية زيادة الثروة الإجتماعية ، وتحقيق مبدأ المساواة في التوزيع واشباع الحاجات .

أسئلة نموذجية :

س ١ - ماهو الأساس الموضوعي للمنهاجية . عرف المنهاجية باعتبارها الشكل العام والأساسي للإنتاج الاشتراكي .

س ٢ - ماهو المقصود بالأساس المادي للتنظيم المنهاجي ؟ ماهي ضرورات الإدارة المركزية ؟ ماهو مجال وأشكال التنظيم المنهاجي ؟

س ٣ - إن التنظيم المنهاجي يحدد تطور وديناميكية عملية الإنتاج الإجتماعي ؟ ماهو المقصود بالتوزيع المنهاجي لقوة العمل ووسائل الإنتاج ؟ ماهو المقصود بالحفاظ على التناسب في الإقتصاد الوطني ؟

س ٤ - ماهو المقصود ببلور النواة كمنظم مباشر لعملية الإنتاج الإجتماعي ؟ ماهي العلاقة بين إدارة وتخطيط الإقتصاد والسياسة الإقتصادية ؟

س ٥ - ماهي الأسس الموضوعية للقانون الإقتصادي الأساسي في الاشتراكية ؟

س ٦ - ماهو جوهر ومحتوى القانون الإقتصادي الأساسي للإشتراكية ؟

س ٧ - ماهو المقصود بكون الناتج الإجتماعي الكلي هو ناتج ضروري ؟ ماهي خصائص الناتج الضروري والناتج الفائض في الاشتراكية ؟ ماهو حجم ومعدل الناتج الضروري ؟ ماهو الناتج الفائض ؟

س ٨ - ماهي المبررات الموضوعية لسيادة قانون التوزيع حسب الجهد في الاشتراكية ؟

البحث الرابع

ادارة ومخطط الاقتصاد الوطني

١ - ادارة الاقتصاد الوطني

تضمنت الفقرات السابقة اسس منهجية التطور الاقتصادي في النظام الاشتراكي ومن البديهي القول بان التطور المنهجي للاقتصاد الوطني يمكن تحقيقه عن طريق ادارة عملية الانتاج الاجتماعي . ويفهم من ذلك ان الادارة تعني التوجيه والتحكم الواعي والمهادف لعملية الانتاج الاجتماعي وان الهدف الاساسي من الادارة هي ضبط التأثيرات المتبادلة بين الاجزاء المكونة لعملية الانتاج على المستوى الاجتماعي بحيث يمكن ضمان سير الوظيفة الانتاجية دون اية عوائق تحول دون تحقيق اهدافها الاجتماعية .

وبطبيعة الحال فإن استخدام التكنولوجيا في عملية الانتاج يفترض بالضرورة وجود اشكال واساليب متعددة من تقسيم وتنظيم العمل . الا ان العامل التقني لا يكفي بمفرده لتشكيل وخلق العلاقات المتبادلة بين قوة العمل وبين العناصر المادية المستخلعة في عملية الانتاج . لان تحقيق مثل هذه العلاقات يستلزم بالضرورة شكلاً من التنظيم الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية . وعلى هذا الاساس فإن للادارة جانب تقني وجانب آخر اجتماعي تحلده طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع . وكما هو معلوم لدينا فإن الجوانب التقنية لا تدخل في موضوع علم الاقتصاد السياسي بقدر ما يقتصر هذا الموضوع على الجوانب الاجتماعية في ادارة عملية الانتاج الاجتماعي

واذا كانت الطبيعة الاجتماعية المباشرة للعمل تنحصر في اطار المشروع الرأسمالي سواء كان ذلك في مرحلة المنافسة الرأسمالية او المرحلة الاحتكارية . فإن هذه الطبيعة

الاجتماعية المباشرة كنتيجة لسيادة الملكية الاجتماعية على وسائل الانتاج تأخذ في الاقتصاد الاشتراكي بعداً اجتماعياً ويتحول العمل إلى عمل اجتماعي منظم (راجع البحث الخاص بمنهاجية التطور الاقتصادي) وبهذا المعنى فإن عملية الانتاج في النظام الاشتراكي تعكس ترابط ووحدة المنتجين على المستوى الاجتماعي .

من اجل تحقيق هذا الترابط والتكامل لابد من وجود اجهزة مركزية تقوم بدور المنظم الاداري - الاقتصادي لعملية الانتاج الاجتماعي . ومن الطبيعي اذن ان ترتبط المؤسسات الاقتصادية مع الاجهزة المركزية بمجموعة من العلاقات الاقتصادية . ونظراً لان هذه الاجهزة المركزية هي اجهزة حكومية فمن البسيحي ايضاً ان يكون لهذه العلاقات جوانب اخرى حقوقية وسياسية .

٢ - وحدة التخطيط والادارة :

ان التطور المنهاجي للاقتصاد الوطني يتطلب وحدة الادارة والتخطيط فمن الناحية العملية لا يمكن الفصل بين الادارة والتخطيط . ولكن يجوز ذلك من الناحية النظرية ويقصد عادة بالتخطيط وضع الخطة الانتاجية لفترة مقبلة . والادارة ماهي الا التعبير العملي عن الخطة وتحويلها إلى واقع . حيث تشرف الاجهزة الاقتصادية المركزية على ادارة الفروع الاقتصادية المختلفة والاتحادات الانتاجية داخل كل فرع من هذه الفروع .

كما يعهد بعملية التخطيط إلى نظام متكامل من الاجهزة تبدأ بالههاز او الهيئة المركزية للتخطيط وتنتهي باقسام التخطيط في كل مؤسسة من المؤسسات الاقتصادية ويشمل التخطيط عادة كل اجزاء عملية الانتاج . وبواسطة عملية التخطيط يمكن تحقيق التناسب والتوازن الضروري لتوزيع الموارد المادية والطااقات البشرية خلال الفترة المحددة لتنفيذ الخطة . وعلى هذا الاساس فإن التخطيط الاقتصادي شكل خاص من اشكال ادارة وقيادة المجتمع الاشتراكي .

٣ - مبادئ ادارة الاقتصاد الاشتراكي :

تظهر في الممارسة والتجربة العملية اشكال متعددة لتنظيم الاجتماعي وادارة

الاقتصاد الوطني . ولكن هناك مجموعة من المبادئ الاساسية والعامّة التي تقوم عليها
مختلف الاشكال الادارية والتنظيمية . ويمكن ذكر اهمها :

— الواقعية او الطيبة العملية للادارة التي تعتمد على معرفة القوانين الاقتصادية
السائدة وعلى الخبرة واستخدام الاساليب التقنية .

— المركزية الديمقراطية .

— ربط ادارة الفروع الاقتصادية مع الادارة الاقليمية والمحلية .

— وحدة العمل الاقتصادي والسياسي .

لكل من هذه المبادئ مكائته الخاصة في النظام الاداري والاطار التنظيمي للعمليات
الاقتصادية . فمن المعلوم ان للممارسة العملية والخبرة تأثير هام في اتخاذ القرار الاداري
والاقتصادي . ومن ناحية اخرى اذا كانت الضرورة العمليّة تقتضي وجود جهاز
مركزي فإن ذلك لا يتنافى مع مبدأ المركزية الديمقراطية فيما لو تحقق الربط بين
الادارة المركزية وبين اطلاق المبادرة للمؤسسات الاقتصادية . فمن اجل استبعاد
كل الاشكال البيروقراطية في الميكل الاداري والتنظيمي ، فإن المركزية وان كانت
تعمكس الضرورة الحتمية لتحقيق التطور الاقتصادي الاجتماعي الشامل فيجب ان
لا يتبع ظهور المبادرة الذاتية والوسائل المتنوعة فيما لو كانت جميعها تؤدي إلى
تحقيق الاهداف العامة المشتركة ، (١) .

وطالما ان العنصر البشري يعد على الدوام العنصر الاساسي في عملية الانتاج
فإن موقف الفرد من النظام السياسي له تأثيره المباشر على النشاط الاقتصادي .
وان تعارض الموقف السياسي مع السلوك الاقتصادي يترك اثراً سلبية على الممارسة
الادارية والنشاط الاقتصادي .

ومن ناحية اخرى طالما ان التقسيم الاجتماعي للعمل يتخذ شكل التقسيم الاقليمي
وتقسيم العمل بين الفروع الاقتصادية فإن التنسيق بين التقسيم الاقليمي المحلي وبين

المفردات الاقتصادية يصبح ضرورة موضوعية لاغنى عنها لضمان سير التطور النهائي للاقتصاد الوطني .

٤ - التنبؤ والتخطيط الاقتصادي :

تعتمد الخطة الاقتصادية المستقبلية على شمولية المعرفة للوقائع والحقائق الاقتصادية كما تشترط استيعاب المعارف العلمية - التقنية . وعندما تؤخذ بعين الاعتبار كل الشروط المحيطة بعملية التخطيط فإن وضع الخطة يجب ان يستند اذن على التحليل العلمي وادراك قانونية تطور الاقتصاد الاشتراكي . وهذه المرحلة هي ما يطلق عليها عادة بالتنبؤ الاقتصادي الذي يسبق مرحلة وضع الخطة .

وحتى يكون بالامكان توضيح الاختلاف بين التخطيط والتنبؤ . فإن عملية التخطيط تمحدد الاهداف والوسائل لتحقيق التطور المقبل . وان الخطة تشمل عادة مؤشرات الانتاج والاستثمار ومستويات الدخل الفردي . بينما يعبر التنبؤ عادة عن الاتجاهات الممكنة للتطور الاقتصادي . وبهذا المعنى فإن التنبؤ بشكل الرؤيا وهو لايعكس بالتالي اهداف اقتصادية محددة للنا فإن التنبؤ يشترط ادراك القانونية الموضوعية للتطور من اجل استكشاف ملامح واتجاهات التطور الاقتصادي البعيد المدى .

٥ - شروط التنبؤ العلمي للتطور الاقتصادي :

تتبلور عملية التنبؤ في نظام متكامل من المقولات الاقتصادية والتي تعبر عن العلاقات والعمليات الاقتصادية في علاقة منطقية بين الاسباب والنتائج . الا ان انجاز عملية التنبؤ يتطلب توفر مجموعة من الشروط :

أولاً : تمهيد الطبيعة الوصفية لآلية عملية اعادة الانتاج الاشتراكي اي معرفة العلاقات المتبادلة بين العوامل الاقتصادية المختلفة . علماً بأن عملية الوصف لايمكن ان تحيط بكل الوقائع والحقائق الاقتصادية .

ثانياً : ان تحديد آلية وعتوى عملية اعادة الانتاج الاجتماعي تتطلب توفر المعلومات

الاقتصادية والبيانات الإحصائية واعتماد مقاييس معينة لمعايرة الجوانب المختلفة للتطور الاقتصادي . ذلك لأن مجال الاختبار في الحقل الاقتصادي محدود للغاية . وبالتالي فإن كل المعلومات ماهي الا نتيجة لمتابعة العمليات الاقتصادية الفعلية .

وباختصار فإنه لا يمكن الفصل بين التنبؤ وبين الإدراك العلمي المسبق للقوانين الموضوعية للتطور الاقتصادي . وبواسطة ادراك هذه الحقيقة يمكن تحديد الرويا المستقبلية . او بمعنى آخر فإن موضوع التنبؤ هو المعرفة المسبقة للعمليات الاقتصادية الكلية والجزئية . وهذه العمليات تعكس عادة استمرارية التطور الاقتصادي من مرحلة زمنية إلى مرحلة أخرى بحيث يتحقق الربط بين الماضي والحاضر والمستقبل في سلسلة زمنية متعاقبة .

٦ - مبادئ واسس التنبؤ الاقتصادي :

بقدر ما تلبو العمليات والظواهر الاقتصادية مجزأة ومنزلة عن بعضها البعض بقدر ماهي في الواقع عمليات مترابطة . ولهذا السبب فإن التنبؤ الاقتصادي يجب ان يحيط بالكل واجزائه . وهذا يشترط تحليل وتصنيف العمليات الاقتصادية بحيث يمكن تحليلها كاجزاء من عملية الانتاج الاجتماعي من ناحية وكوحدة متكاملة ومترابطة من ناحية أخرى . وعلى هذا الاساس فإن التنبؤ يعد عملية مركبة بين الكل واجزائه وحتى يمكن للتنبؤ ان يحار هذه العملية لابد من الاخذ بالمبادئ والاسس التالية :

اولاً : اختيار او تحليل موضوع التنبؤ . ولهذا الغرض لابد من تجزئة عملية اعادة الانتاج الاجتماعي وتحليل العناصر المكونة لها . وضمن هذا الاطار فإن التنبؤ يتضمن عادة الجوانب التالية :

١ - الموارد الطبيعية الداخلة في دورة الاقتصاد الوطني (الثروات المعدنية ، الارض الغابات ، الثروة الحيوانية ، المياه الخ) . وفي بعض الاحيان قد يكون قسم من هذه الموارد خارج اطار النشاط الانساني الا انها تبقى موضوعاً للعمل والتأثير الفعالي الذي يمارسه الانسان تجاه الطبيعة . وبصورة عامة فإن اكتشاف واستغلال الموارد الطبيعية يتوقان بصورة اساسية على مستوى التطور الاجتماعي والتطور العلمي والتقني .

٢ - دديناميكية السكان والتطور السكاني وبصورة خاصة تطور قوة العمل والتشغيل والتأهيل والتدريب .

٣ - الرروة القومية وهي تشمل الاصول الثابتة والمتداولة المنتجة وغير المنتجة وهي تجسد عادة نشاط العديد من الاجيال وتمثل الاساس المادي للتطور الاقتصادي

٤ - تشابك فروع وعناصر عملية الانتاج الاجتماعي والعلاقة المترابطة بين الانتاج والاستهلاك .

٥ - عملية تصريف وبيع السلعة وهي تشكل مرحلة هامة من مراحل عملية الانتاج . ولا بد بالتالي من دراسة الاسعار والجوانب المالية الاخرى .

٦ - ديناميكية الاستهلاك وتطور الحاجات الفردية وعلاقة ذلك بالتوزيع والايادات .

٧ - التطور العلمي والتقني نظراً لأهميته في معرفة قوانين تطور الطبيعة والمجتمع

ثانياً : بالإضافة إلى ضرورة تحديد موضوع التنبؤ فإن تحديد الجانب الزمني يعد المبدأ الثاني من مبادئ التنبؤ . وهذا الجانب يرتبط مباشرة بالعمليات الاقتصادية او الدورة الاقتصادية بدأ من الوقت اللازم مثلاً لاستخراج المواد الأولية وحتى بيع وتصريف الناتج . كما يرتبط بالدورة الديمغرافية اي اعادة تجديد السكان وبالدورة الزمنية التي يتطلبها التطور العلمي والتقني .

الا ان فعالية وسلامة تحديد الجانب الزمني ترتبطان من ناحية اخرى بطبيعة الظاهرة او العملية الاقتصادية موضوع التنبؤ . فعلى سبيل المثال لا يمكن التنبؤ بالمواسم الزراعية الا في حلود مستتين . بينما يظهر تأثير الولادات السكانية بعد عشرين عاماً .

ثالثاً : المبدأ الثالث من مبادئ التنبؤ يتضمن تحديد الاولويات . ويقصد بذلك ترتيب العناصر المختلفة حسب افضليتها في عملية اعادة الانتاج الاجتماعي . اذ يوجد على الدوام عناصر اساسية وعناصر اخرى مشتقة عنها . ان التقدم العلمي والتقني يعد من

العناصر الأساسية مثله مثل الموارد الطبيعية والبشرية . الا ان تطور انطبعة العمل على سبيل المثال يعد عنصراً مشتقاً عن العناصر الأساسية .

وباختصار فإن التنبؤ يكون واقعياً عندما يأخذ بعين الاعتبار الامكانيات المتاحة ذلك لان تحديد طبيعة النشاط الاقتصادي الحالي يصبح ممكناً مع وجود تصورات مستقبلية بعيدة المدى . وبالعكس فإن وضع اية تصورات مستقبلية يستند إلى تحليل اوجه النشاط الاقتصادي الحالي .

٧ - وظائف ومبادئ التخطيط :

٧ - ١ الزامية الخطة :

للتخطيط في الاقتصاد الاشتراكي طبيعة الزامية . اي الترام جميع مستويات واجهزة الانتاج بمهام واهداف الخطة اي سواء المصلق منها بالاقتصاد الوطني ككل او المتعلق منها بالفروع والمؤسسات الاقتصادية . وان الترام هذه المستويات باهداف الخطة لايةتصر على تحقيق الانتاج الكمي والنوعي وانما يشمل ايضاً الالتزام باوقات التوريد لضمان استمرارية عملية الانتاج الاجماعي .

ونظراً لان الخطة الاقتصادية تتحول إلى قانون ملزم . فإن طبيعة التزامات المؤسسات الاقتصادية باعتبارها منتجة وموردة تظهر على شكل عقود بين هذه المؤسسات والتي تتضمن الالتزامات المادية والمالية المتبادلة .

ومن ناحية اخرى فإن الترام المؤسسات بالخطة لايلقي مبادراتها الخاصة . بل يتوجب على هذه المؤسسات استخدام مواردها البشرية والمادية والمالية بشكل عقلاني وفق المعايير والمتطلبات الاجتماعية . وبلون ان تتوفر مثل هذه المرونة لايمكن تصحيح سير الخطة وفق المتطلبات والشروط المستجدة .

واذا كان مفهوم التنبؤ يختلف من الناحية النظرية عن مفهوم الخطة الا انه من الناحية العملية فإن التنبؤ بالموارد الطبيعية والسكانية وبالتقدم العلمي والتقني يعد شرطاً

ضروريا لرفع مستوى التخطيط وتعليل وثائق الخطة .

ان وثائق الخطة تعد الترجمة الكمية والتنوعية للسياسة الاقتصادية وان الالتزام بالخطة واهدافها يعكس اذن الطبيعة السياسية لهذه الخطة وبدون ان يتوفر للسلطة السياسية القدر الكافي من الرؤيا العلمية البعيدة المدى فإن تخطيط الاقتصاد الوطني لا يمكن ان يحسد الفعل الواعي للقوانين للوضعية التي تحكم التطور الاقتصادي المقبل .

٧ - ٢ مهام ووظائف التخطيط :

اذن حتى يكون بالامكان تحديد مهام التخطيط فإن مجرد ادراك القوانين الاقتصادية لا يكفي لاختصاص التطور الاقتصادي لرقابة المجتمع . ولا بد بالاضافة إلى ذلك من الفعل الاجتماعي الواعي والمادف (١) . ان للتخطيط مهام ووظائف متعددة يمكن تلخيصها كما يلي :

١ - تحقيق الهدف من الانتاج والذي يعبر عن طبيعة ومحتوى القانون الاقتصادي الاساسي للاشتراكية .

٢ - تحقيق الفعالية المثل للانتاج في مختلف المستويات الاقتصادية .

٣ - ضمان التناسب والتوازن في تطور الاقتصاد الوطني .

ففي ظروف الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج من الطبيعي ان تستفي الطبيعة العشوائية للتقسيم الاجتماعي للعمل . وان الخطة الاقتصادية تحقق عادة هذا الرابط بين المنتجين على المستوى الاجتماعي بهدف تحقيق تطابق الانتاج مع الحاجات الفردية والمطلبات الاجتماعية بأقل حد ممكن من الاتفاق في الموارد المادية والطاقات البشرية

ان الانتاج الاجتماعي القائم على اساس تقسيم العمل يتطلب نوعاً ما من التناسب في توزيع العمل بين الانشطة الاقتصادية المختلفة . الا ان هذا التناسب في النظام الاشتراكي يتم بشكل واع ومخطط ويحسد الشكل الظاهري لمنهجية التطور الاقتصادي

(١) فريدريك انجلز - الماركس والكلاص رقم ٢٠ - جولين ١٩٦٢ - صفحة ٢٩٥ .

وبواسطة عملية التخطيط يتحقق التناسب والتناسق في الاقتصاد الوطني حين تُم عملية التوازن بين الفروع الاقتصادية واجزائها المختلفة . ويمكن تصنيف التناسب الاقتصادي وفق الاشكال التالية :

١ - التناسب في مجمل الاقتصاد الوطني (مثل التناسب بين الانتاج والاستهلاك التناسب بين القسم المتخصص بإنتاج السلع الانتاجية والقسم المتخصص بإنتاج السلع الاستهلاكية ، التناسب بين التراكم وبين الاستهلاك) .

٢ - التناسب بين الفروع الاقتصادية (مثل التناسب بين التعدين وصناعة الآلات ، التناسب بين استخراج فلزات الحديد وبين صناعة صهر الحديد وبين الصناعة التحويلية للقطن وبين صناعة القطن) .

٣ - التناسب داخل الفرع الاقتصادي الواحد .

٤ - التناسب بين القطاعات الاقتصادية وداخل القطاع الاقتصادي الواحد .

الا ان الاشكال المختلفة للتناسب تشكل وحدة متكاملة وهي ذات تأثير متبادل . اذ ان اي تغيير في اي شكل من اشكال التناسب يؤثر على الآخر ان زيادة انتاج العريات مثلاً يتطلب زيادة انتاج الفولاذ والمطاط والبترين .

قد يرجع الحل في التناسب إلى اسباب موضوعية مثل الكوارث والجفاف او إلى اسباب ذاتية مثل الاخطاء المرتكبة في الحسابات والتقديرات الرقمية . وقد يكون من الصعب احياناً التغلب نهائياً على عدم التناسب . لذا لا بد من ان تتضمن الخطة الاقتصادية الاجراءات اللازمة لازالة مسبباته قدر الامكان

٧ - ٣ مبادئ التخطيط الاقتصادي :

من اجل اعداد الخطة الاقتصادية وضمان تنفيذها لا بد من مراعاة المبادئ التالية :

١ - مبدأ المركزية الديمقراطية .

٢ - مبدأ الحفاظ على استمرارية التخطيط بواسطة تحقيق الربط بين التخطيط الجاري وبين التخطيط البعيد المدى .

٣ - مبدأ وحدة وتكامل الخطة سواء في الاعداد او التنفيذ او الرقابة على التنفيذ .

٤ - مبدأ مراعاة الاسس العلمية في اعداد الخطة .

ويعد مبدأ المركزية الديمقراطية اهم مبادئ التخطيط الاقتصادي فهو يحقق الربط بين التخطيط المركزي الاثراي وبين الاستقلالية النسبية للمؤسسات الاقتصادية ومبادراتها الفعالة من اجل ضمان الاستغلال الامثل للامكانيات والموارد المتاحة .

وحتى يصبح بالامكان ضمان تحقيق مبدأ المركزية الديمقراطية لابد من تحديد الهيكل الخاص بنظام اجهزة التخطيط بدأ من الهيئات المركزية وانتهاء بالوحدات الاقتصادية مع تحديد المهام والحقوق والواجبات . وعلى هذا الاساس يمكن فقط تحقيق التلابق بين مصلحة المجتمع وبين مصلحة المؤسسات الاقتصادية ومنصالح العاملين في هذه المؤسسات .

٨ - استمرارية التخطيط - الربط بين الخطط الحزوية والخطط المستقبلية :

يصنف التخطيط الاقتصادي عادة في نوعين من التخطيط . الاول ويدعى بالتخطيط الجاري ويمثل بالخطة السنوية او الربع سنوية . والثاني يطلق عليه التخطيط المستقبلي ويمثل في خطة اقتصادية مدتها خمس سنوات أو أكثر . ويتضمن كل نوع من الخطط مهام واهداف محددة . فبينما تتضمن الخطط المستقبلية والطويلة الاجل مؤشرات مركبة لحجم الناتج والدخل القومي واتجاهات التطور الاقتصادي فإن الخطط الحزوية تكون عادة أكثر تفصيلاً للمؤشرات الاقتصادية حتى تصبح اداة صالحة للادارة العملية .

وتبدو ضرورة التخطيط المستقبلي الطويل الاجل أكثر إلحاحاً كلما تطورت القوى المنتجة وكلما تنوعت مستويات تقسيم العمل الاجتماعي . ونظراً لارتباط

علاقات الانتاج وغيرها من العلاقات الاجتماعية بتطور عملية الانتاج الاجتماعي فليس هناك اي تخطيط مستقبلي دون ان يأخذ بعين الاعتبار التغيرات المحتملة في العلاقات الاجتماعية . وتؤكد التجارب ان التخطيط المستقبلي للعلاقات الاجتماعية أكثر صعوبة وتعقيداً من تخطيط عملية الانتاج

ان تحديد العلاقة بين التخطيط المستقبلي وبين التخطيط الجاري يضمن استمرارية التخطيط . ان التخطيط المستقبلي الطويل الاجل يتيح الفرصة لرصد تطور الاقتصاد الاجتماعي المقبل . وعلى هذا الاساس فهو يشكل بوصلة التخطيط الجاري . وانطلاقاً من التخطيط المستقبلي يمكن تحديد مهام الخطوة الجارية بشكل دقيق إلى حد كبير . كما ان تنفيذ هذه المهام يؤثر مباشرة على تطور عملية الانتاج .

وباختصار فإن تأثير عملية التخطيط لا يقتصر على الجوانب الاقتصادية وانما يتعداها إلى جميع نواحي الحياة الاجتماعية . وكان لينين قد اشار إلى أهمية التخطيط في النظام الاشتراكي حين قال : لقد حصلنا على فرصة نادرة في التاريخ وهي إمكانية تحديد الآجال البعيدة لاجراء تغييرات الاجتماعية الجارية . واصبحتنا نرى بوضوح ما يمكن عمله خلال خمس سنوات وما تتطلبه الآجال الطويلة (١) .

اسئلة نموذجية :

س ١ — ماهو المقصود بادارة الاقتصاد الوطني في النظام الاشتراكي !

س ٢ — كيف تتحقق وحدة التخطيط والادارة !

س ٣ — اذكر مبادئ ادارة الاقتصاد الاشتراكي ؟ ماهي أهمية مبدأ المركزية الديمقراطية ؟

س ٤ — ماهي العلاقة بين التنويع وبين التخطيط الاقتصادي ؟

(١) ف . د لينين — المؤلفات الكاملة مجلد ٢٢ برلين ١٩٦٢ صفحة ٤٧٠ .

س ٥ - ماهي الشروط الاساسية للتنبؤ الاقتصادي ؟

س ٦ - هناك عدة مبادئ يجب مراعاتها في عملية التنبؤ ، اذكر وعرف اهم هذه المبادئ .

س ٧ - ماهو المقصود بالزامية التخطيط ؟

س ٨ - ماهي الوظائف الاساسية للتخطيط ؟

س ٩ - ماهي مبادئ التخطيط الاقتصادي ؟ تكلم عن مبدأ المركزية الديمقراطية :

س ١٠ - ان ضمان استمرارية التخطيط يتطلب الربط بين الخطط الجارية والخطط المستقبلية ، ماهي العلاقة بين هذه الخطط ؟

القسم الخامس
علم الاقتصاد السياسي
والبلدان النامية
(ملاحظات أولية)

علم الاقتصاد السياسي

والبلدان النامية

١ - منهجية البحث :

في الوقت الحاضر تحتل اقتصاديات البلدان النامية مكانة خاصة في مجال الدراسات والبحوث الاقتصادية . لان هذه البلدان تشهد حالياً تطورات اقتصادية واجتماعية هامة سيكون لها دون ادنى شك تأثيراً كبيراً على التطورات العالمية في المستقبل .

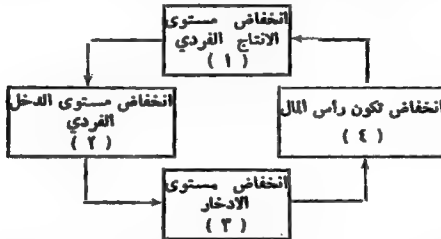
الا ان دراسة اقتصاديات البلدان النامية تضع الباحث الاقتصادي والاجتماعي امام مهام ليست من السهولة بمكان . ويرجع ذلك إلى الطبيعة الخاصة التي تتصف بها اقتصاديات البلدان النامية . فضلاً عن ذلك فإن البحث في هذا المجال مايزال حديث العهد فيما لو قارناه بالمعارف المتراكمة عن الاقتصاد الرأسمالي او الاقتصاد الاشتراكي اذ من المعلوم ان الاهتمام العلمي الجاد بدراسة اقتصاديات البلدان النامية عرف بداياته الاولى في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية .

وقد برزت اتجاهات متعددة في البحث . اذ يلاحظ من الدراسات التي يقوم بها الباحثون في اقتصاديات البلدان النامية وجود اختلافات جوهرية في منهجته البحث واسلوب معالجة المسائل التي تطرحها التحولات الاقتصادية في هذه البلدان .

بعض الاتجاهات تتجاهل في أبحاثها المنشأ التاريخي لاقتصاديات التخلف وترى في مظاهر التخلف حالة خاصة من خصائص البلدان النامية . بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الابحاث تركز في غالب الاحيان على ابراز الجوانب والعلاقات الكمية في اقتصاديات البلدان النامية ولا تعطي اهتماماً كافياً او أنها تهمل الجوانب النوعية الكامنة في البنية

الاقتصادية . ومائل هذا التحليل للامح ومظاهر التخلف يفقر بطبيعة الحال إلى توضيح العلاقات السببية او قد تبدو العلاقات السببية مجرد علاقات ظاهرية .

ان نظرية الحلقة المفرغة على سبيل المثال تعبر بوضوح عن النهج الكمي في دراسة اقتصاديات التخلف (١) وهذه النظرية تربط بين مجموعة من الظواهر الكمية دون ان تبين مدى العلاقة بين هذه الظواهر وبين العوامل التاريخية والموضوعية المكونة لها . وحسب وجهة النظر هذه فإن انخفاض مستوى الانتاج بالنسبة للفرد الواحد يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل . وهذا الاخير يؤدي بدوره إلى انخفاض مستوى الادخارات التي تشكل سبباً لانخفاض مستوى رأس المال . وان انخفاض مستوى رأس المال لايساعد من جديد على ارتفاع مستوى الانتاج بالنسبة للفرد الواحد . وذلك وفق الشكل التالي :



وفي نفس المنحى يفسر بعض الباحثين الفروق التنامية في مستوى التطور الاقتصادي بين البلدان المتطورة والبلدان النامية بالاستعانة ببعض الظواهر الاجتماعية . فقد جاء في تقرير لجنة البنك الدولي للتنمية الدولية « لا يوجد هناك أية ظاهرة يمكن لها ان تغطي ظلالاً قائمة على التطور العالمي أكثر من ظاهرة التزايد السكاني . ومن الواضح ان هذه الظاهرة هي من اهم الاسباب الاساسية للفروق الكبيرة في مستوى التطور الاقتصادي بين البلدان المتطورة والبلدان النامية » (٢) .

(١) ريتشارد كيل - التنمية الاقتصادية في الماضي والحاضر - نيوجرسي صفحة ٢٨ عام ١٩٦٢ .
(٢) تقرير لجنة البنك الدولي للتنمية الدولية - نيويورك عام ١٩٦٠ صفحة ٥٥ .

في دراسات اخرى تختلف منهجية البحث في الاقتصاديات النامية اختلافاً جوهرياً عن المنهجية السابقة . وتحدد هذه المنهجية في البدء اسلوب التحليل التاريخي لتفسير ظاهرة التخلف الاقتصادي . وحسب وجهة النظر هذه فإن التخلف ليس الا نتيجة طبيعية لتشكل البنية الاقتصادية في البلدان النامية خلال مرحلة طويلة من السيطرة الاقتصادية المباشرة واشكال التبعية والاستغلال الاقتصادي غير المباشر .

وانطلاقاً من هذه الفكرة فإن بعض الباحثين في اقتصاديات البلدان النامية يرى ضرورة تناول « الظروف التي نشأت بها الرأسمالية في كل من الاجزاء المتقدمة والاجزاء المتخلفة في العالم » (١) ويرى باول باران كغيره من الباحثين ان نشوء الرأسمالية وتغلغل راس المال في المستعمرات وغيرها من الاشكال الظاهرة والضمنية لا مستغلال والنهب الاقتصادي اعاقت كلها عملية التطور الطبيعي في البلدان النامية .

« لقد كان هناك في كل مكان اسلوب للانتاج ونظام اجتماعي وسياسي اصطلاح على اجمالها اسم الاقطاع الا ان النظام السابق للرأسمالية سواء كان في اوربا ام في آسيا دخل عند مرحلة معينة من التطور حالة من التثكك والتحلل . ولقد كان هذا التثكك عنيفاً بدرجة او اخرى في بعض البلدان كما كانت فترة الانهيار تطول او تقصر . ولكن الاتجاه العام للحركة كان واحداً في كل مكان » (٢) .

وبهذا المعنى فإن البنية الاقتصادية للبلدان المتخلفة هي نتاج مرحلة تاريخية معينة كان للعوامل الخارجية دوراً اساسياً في تكوينها ونشوءها . اذ ان تغلغل راس المال الاجنبي في هذه البلدان لم يؤدي إلا الى تشويه الهيكل الاقتصادي وخلق بنية اقتصادية متباينة الانماط ومتنافرة اشد التناقض . وكان من نتيجة ذلك ان نجد الآن في معظم البلدان النامية اشكالاً متعددة من العلاقات الاقتصادية القديمة والتقليدية إلى جانب علاقات رأسمالية متفاوتة في درجة تطورها . وهكذا وجدت الشعوب التي سقطت في فلك التوسع الغربي نفسها في مغرب الاقطاع ومشرق الرأسمالية تعاني اسوأ مافي العالمين من سمات » (٣) .

(١) باول باران - الاقتصاد السياسي للتنمية - دار الحقيقة - بيروت ١٩٧١ .
(٢) نفس المصدر السابق صفحة ٢٠٥ وصفحة ٢١٣ .

اذن فإن دراسة اقتصاديات البلدان النامية تثير امامنا مشكلة المنهج الملائم للبحث والطريقة العلمية التي يمكن بواسطتها تناول المسائل الاقتصادية لمجموعة واسعة من البلدان بينها اختلافات في البنية الاقتصادية وفروق ملموسة في مستوى التطور الاقتصادي وفي مثل هذه الحالة يستحيل ان يكون الهدف من البحث الاثام بكل الخصائص والحالات المختلفة لاقتصاديات البلدان النامية .

وفي هذا المجال وفي مثل هذه الشروط فإن ماهو ممكن واسامي في آن واحد هو معرفة السمات العامة والمشاركة لاقتصاديات كل مجموعة من البلدان النامية متشابهة في الشروط الاقتصادية . ويصبح من الضروري في هذه الحالة استخدام اسلوب التجريد العلمي كأداة هامة في التحليل الاقتصادي . بحيث يصبح تجريد العناصر الأساسية عن العناصر الثانوية أمراً لاغنى عنه لفهم القوانين الاساسية والعامة التي تحكم آلية الاقتصاديات النامية .

ضمن شروط البحث هذه يكسب اذن اسلوب التجريد والاقتراضات والتمييز بين اقتصاديات متباينة أهمية خاصة . وبواسطة هذا الاسلوب فقط يصبح بالإمكان وضع نموذج يعكس الصورة التحليلية للبيئة الاقتصادية والعلاقات المترابطة والمتبادلة بين أنماط اقتصادية مختلفة في طبيعتها وقوانينها . الا ان وضع نموذج من هذا النوع يقتضي اختيار مجموعة من البلدان النامية تحتاز مرحلة تاريخية معينة وتشترك فيما بينها في السمات الاقتصادية الاساسية . ولتحقيق هذا الغرض يكون من المفيد بل من الضروري ابداء الملاحظات التالية .

اولاً : في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت معظم البلدان المتخلفة التي نالت استقلالها السياسي تعيش ظروفاً اقتصادية متشابهة في ملامحها العامة والاساسية وفي هذه المرحلة التي تشكل الاطار الزمني لبدایات البحث نجد كما ذكرنا في كل بلد مستويات مختلفة من علاقات الانتاج التقليدية والرأسمالية الا ان مثل هذا التباين والاختلاف بين أنماط الانتاج يجعل من الضروري في المرحلة الاولى من مراحل البحث وضع نماذج جزئية لكل من أنماط الانتاج السائدة . وبالرغم من وجود علاقات تربط بين

هذه الأنماط في آلية اقتصادية واحدة . الا ان معالجة الأجزاء المكونة للنموذج الكلي يشكل مرحلة من مراحل البحث لها ما يبررها ولا تتناقض مع اسس منهجية البحث بل على العكس فهي تحمّل اغراض هذا البحث بصورة عامة « أو حتى يمكن فهم الظواهر الجزئية يجب فصلها ودراستها بمعزل عن العلاقة العامة وبهذا الأسلوب يمكن معرفة التأثيرات المتبادلة بين الظواهر احدها سبباً والاخرى نتيجة لها (١) » .

وفي المرحلة الثانية يمكن دمج هذه النماذج الجزئية في نموذج تركيبي واحد تبرز فيه العلاقات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة .

ثانياً : الا ان تحليل البنية الاقتصادية للبلدان النامية في مرحلة معينة تثير امامنا مشكلة اختيار العناصر المكونة الأساسية للنموذج الكلي . ذلك لان اختلاف وتباين البنية الاقتصادية تجعل من هذا الاختيار امراً ليس من السهولة بمكان .

ان دراسة القطاع الصناعي في البلدان النامية لا تثير أية صعوبة امام عملية التحليل ذلك لان هذا القطاع في مرحلة الانطلاق يبقى متشابهاً في خصائصه الأساسية بالرغم من الاختلاف النسبي في درجة تطوره بين البلدان النامية .

الا ان الصعوبة تصادفنا عند تحليل بنية القطاع الزراعي وهذا القطاع ونظراً لأهميته الاقتصادية والاجتماعية سيكون التركيز الأساسية لاي تحليل اقتصادي ولكن خلافاً للقطاع الصناعي فاننا نجد هنا اختلافات جوهرية في علاقات الانتاج الزراعي السائدة في البلدان النامية . فإلى جانب علاقات الاقتصاد الطبيعي هناك علاقات قطاعية وعلاقات شبه او نصف قطاعية (٢) . وفي هذه الحالة من تعددية أنماط الانتاج الزراعي سيؤخذ في النموذج نمط الانتاج الزراعي الأكثر شيوعاً في البلدان النامية . فيما يستبعد من النموذج الأنماط التي تشكل استثناء عن القاعدة العامة . ففي مرحلة

(١) - فريسدريك انجلس - وذايكينيك الطبيعة - المؤلفات الكاملة - المجلد رقم ٢٠ برلين ١٩٦٢
صفحة ٤٩٩ م

(٢) العلاقات شبه او نصف القطاعية قد تسبق النظام القطاعي او تصبح هي السائدة في مرحلة متقدمة من النظام القطاعي . وقد سبقت هذه العلاقات عملية الانتقال الى الرأسمالية في بعض الدول الأوروبية .

الانطلاق نحو التنمية نجد ان العلاقات شبه القطاعية تبقى اكثر العلاقات انتشاراً وشيوعاً الا ان بعض البلدان تجاوزت هذا النمط في الانتاج الزراعي حين خطت طريق اصلاح الزراعي والثورة الزراعية ومثل هذه التغيرات لا بد من ان تبحث ضمن نموذج آخر يؤخذ بعين الاعتبار مثل هذه التغيرات .

ثالثاً : ان استخدام اسلوب النموذج (Model) الجزئي القطاعي او الكلي الذي يبين آلية العلاقات الاقتصادية لا تستند على اساس وعناصر ثابتة وفي هذا الصدد يجب التمييز بين نموذج يعكس البنية الاقتصادية لبلدان ما تزال في المرحلة الاولى للتنمية وبين بلدان قطعت مراحل متقدمة في عملية التنمية . ضمن البلدان النامية من يسير على طريق التطور الرأسمالي ومنها من يسير على الطريق نحو الاشتراكية والبعض الآخر لم يتبلور فيه منحى التطور . وهكذا فإن النموذج الاقتصادي الذي يصلح لمجموعة مامن البلدان لا يكون صالحاً لمجموعة اخرى .

وباختصار فإن النموذج الاقتصادي الذي يعتمد اسلوب التجريد والافتراضات يساعد على توضيح طبيعة القوائن العامة لعملية الانتاج الاجتماعي في مجموعة مامن البلدان النامية . وبصورة عامة نحن لسنا امام عملية انتاج اجتماعي واحدة في البلدان النامية تبلورت عناصرها واتخذت شكلاً نهائياً يمكن ان نطلق عليه اسلوب رأسمالي او اشتراكي في الانتاج . واهم ما يميز هذه المرحلة الانتقالية هو التداخل بين عناصر متباينة منها ماهو اسامي وجوهري ومنها ماهو ثانوي . و اما الا يأتي النموذج الناتج عن شيء تمت راسته موفياً حالة ماحتها . او لا يأتي موضحاً لكل خصائصها ومميزاتها . فأمر لايهمنا كثيراً . ولا يمثل انتقاداً سليماً للمنهج نفسه او لنتائج المباشرة فإذا حقق النموذج غرضه ونجح في الاحاطة بالقسمات البائدة للعملية الحقيقية . فسوف يسهم في فهمها أكثر مما تسهم به اية كمية من المعلومات التفصيلية . واي قدر من البيانات الخاصة (١) .

٢ - سمات الاقتصاد النامي - البنى الاقتصادية

حتى يمكن فهم التاريخ الاقتصادي المعاصر للبلدان النامية من المفيد بل من الضروري

(١) الاقتصاد السياسي للتنمية - بقول بدران - صفحة ٢٠٢ .

ان نتخذ من مرحلة التحرر السيامي ونشوء الدول الوطنية اطاراً زمنياً لهذا البحث .

لان ذلك يساعدنا على ادراك المعطيات والشروط الموضوعية المتاحة لانطلاق عملية التنمية الاقتصادية في هذه البلدان . ففي الظروف العالمية التالية للتطور لم يعد طريق التطور الرأسمالي حتمياً للنمو الاقتصادي الكلاسيكي فقد اثبتت التجربة في بعض البلدان النامية امكانية الانتقال إلى الاشتراكية دون المرور بمرحلة التطور الرأسمالي . وذلك بالرغم من وجود انماط لعلاقات ماقبل الرأسمالية في كثير من المجالات .

ان اول ما يمكن ملاحظته عند دراسة البنى الاقتصادية هو تعددية هذه البنى واختلاف طبيعتها والقوانين التي تحكمها . ويهدف تحديد طبيعة هذه البنى فقد حدد احد الاقتصاديين (١) إلى تقسيم الهياكل الاقتصادية في البلدان النامية إلى :

١ - اقتصاد طبيعي مع وجود عناصر السوق

٢ - انتاج بضاعي صغير في القرية

٣ - انتاج بضاعي صغير في المدينة

٤ - اقتصاد قطاعي

٥ - اقتصاد رأسمال وطني

٦ - اقتصاد رأسمال اجنبي

٧ - اقتصاد تعاوني

٨ - اقتصاد حكومي

وبالرغم من ان هذا التصنيف يتصف بالشمول لكل القطاعات الاقتصادية المختلفة الا انه لا يمكن تطبيقه على كل بلد من البلدان النامية . كما ان هذا التصنيف

(١) جيرسي كير - الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في بلدان العالم الثالث - وارسو عام ١٩٦٥

لم يلاحظ وجود قطاع زراعي للتصدير والذي يحتل أهمية كبرى بالنسبة لمجمل عملية الانتاج في البلدان النامية . فضلاً عن ذلك فإن الدراسة التحليلية للاقتصاديات النامية لا تقف فقط عند مرحلة التصنيف الشكلي للبنى والمياكل الاقتصادية وإنما يتعدى ذلك إلى ضرورة تحديد العلاقات القائمة داخل كل من المياكل الاقتصادية والتأثيرات المتبادلة بين القطاعات المختلفة .

ان تحليل علاقات الانتاج القائمة في الدول النامية والتي ترتبط في نفس الوقت بمستوى تطور القوى المنتجة سواء على مستوى القطاع الاقتصادي الواحد او على مستوى القطاعات ككل يشكل نقطة انطلاق افضل من هذا التصنيف وهو يساعد بالإضافة إلى ذلك على فهم آلية الحركة الاقتصادية . وبهذا المنهج يمكن الاطاحة بالعقبات التي تشكلها علاقات الانتاج في طريق التنمية الاقتصادية او بكلمة اخرى لا يمكن تفسير تلني مستوى القوى المنتجة الا من خلال تحليل علاقات الانتاج القائمة.

وانطلاقاً من هذا المبدأ يحاول احد الباحثين (١) في كتابه (التخلف الاقتصادي) استخدام اسلوب النماذج في تحليل علاقات الانتاج في البلدان النامية . وهو يرى بهدف التبسيط التركيز أولاً على تحليل القطاعات الاقتصادية الاساسية التي تشترك بها معظم البلدان النامية في مرحلة مابعد الاستقلال السلمي . وهو يستفي من هذه الدراسة بعض القطاعات الثانوية التي وان اغفلت من البحث فهذا لا يؤثر على فهم الآلية الاقتصادية العامة . ان هذا التصنيف يركز على وجود ثلاث قطاعات اساسية :

اولاً - قطاع رأس مال اجنبي

ثانياً - قطاع رأس مال وطني

ثالثاً - قطاع تسوده علاقات ماقبل الرأسمالية

اولاً : طبيعة وتركيب قطاع رأس المال الاجنبي .

يتمثل هذا القطاع بوجود رأس مال اجنبي في بعض البلدان للاستثمار في انتاج سلعة معينة كالبترول والمطاط والموز والسكر الخ . وبطبيعة الحال فإن علاقات الانتاج

(١) براهيم خاتبيري - التخلف الاقتصادي - يوفين ١٩٧١ .

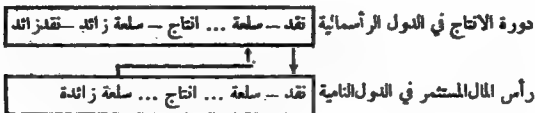
الرأسمالي هي التي تسود هذا القطاع . ونظراً لأن السلعة الناتجة تصدر في معظمها إلى السوق الرأسمالي العالمي وان القسم الأكبر من الأرباح تؤدي إلى زيادة معدلات التراكم الرأسمالي خارج البلدان النامية . فإن مثل هذا القطاع يشكل عنصراً متداخلاً في عملية الانتاج في البلدان الرأسمالية ولا يجوز اعتباره إحدى مجالات عملية الانتاج الاجتماعي في البلدان النامية .

وعنى يمكن فهم طبيعة العلاقة القائمة بين هذا القطاع وبين كل من الدول الرأسمالية والدول النامية فمن المعلوم ان الدورة العامة لرأس المال تلبو على الشكل التالي :

نقد - سلعة > وسائل انتاج ... انتاج .. سلعة زائدة .. نقد زائد
قوة عمل

ومن الواضح ان عملية الانتاج الرأسمالي تبدأ عادة بتحويل النقد إلى سلع تشكل عناصر الانتاج ، بعدها تبدأ عملية انتاج سلعة ذات مواصفات مادية معينة وتحمل قيمة زائدة تتحول في عملية التداول إلى نقد زائد . ومن المعلوم ان الفرق بين النقد الزائد والنقد الاساسي المدفوع هو ما يسمى عادة بالربح الرأسمالي .

ان جزءاً من رأسمال القلدي في الدول الرأسمالية يتحول للاستثمار (امتيازات عقود الخ) في البلدان النامية ، الا انه يبقى جزءاً من الدورة النقدية الكلية وتشكل السلعة الزائدة الناتجة عنصراً من عناصر عملية الانتاج الرأسمالي خارج البلدان النامية . وهكذا يمكن توضيح هذه العلاقة بين دورة الانتاج الرأسمالي وبين رأس المال المستثمر في البلدان النامية بالشكل التالي :



ويبدو من هذا النموذج العلاقة التي تربط ما بين دورة الانتاج الرأسمالي وبين القطاع الاجنبي في البلدان النامية ان راس المال الاجنبي لا يستكمل دورته العادية داخل البلدان النامية حين تتحول السلعة الزائدة (النقطة مثلاً) إلى الخارج مباشرة وتدخل مباشرة عملية الانتاج في الدول الرأسمالية . ثانياً ان التراكمات الناشئة عن تحقيق النقد الزائد تشكل في غالب الأحيان جزءاً لا يستهان به من الإرباح المراكمة خارج البلدان النامية . وفي السابق فإن ما يعود على البلدان النامية كان جزءاً من هذه الأرباح او شكلاً من اشكال العائدات والتي لا يكفي استخدامها لانجاز خطط التنمية او أن يستختم معظمها في عمليات الاستهلاك الطفيلي . ونتيجة لهذا التناقض القائم بين منشأ الأرباح وبين مكان استثمارها ليس من المستغرب اذاً أن نجد بعض البلدان النامية تحاول وضع سيطرتها الكاملة على ثروتها الوطنية وان تجني ثمارها الحقيقية في بناء اقتصادها المستقل والقائم على التنوع والغاء المساوىء العديدة للاقتصاد وحيد الجانب .

ثانياً : طبيعة وتركيب قطاع رأس المال الوطني :

كان من المستحيل ان يتطور هذا القطاع في ظروف التبعية التي كانت فيها البلدان النامية خاضعة مباشرة للسيطرة الاستعمارية . ففي اواسط النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان الفشل مصير المحاولات التي قامت في ايران مثلاً لاقامة صناعة وطنية مستقلة وذلك بسبب منافسة الصناعات الاجنبية وتحكم رأس المال الاجنبي في اسعار المواد الأولية فضلاً عن اجراءات السلطة الاجنبية كفرض الضرائب العالية على ارباح الصناعة الوطنية . الا ان الأزمة العالية في الثلاثينيات من هذا القرن اتاحت الفرصة لبعض البلدان النامية مثل تركيا وايران والعراق وغيرها ان تبدأ باقامة بعض الصناعات المحلية.

وفي جميع الظروف فإن نشوء الصناعة الوطنية في البلدان النامية احيط بمحنة من الشروط منعتها من ان تأخذ أبعادها الكاملة . فإذا كانت الصناعة الاوربية قد نشأت في ظروف عالمية مناسبة الا ان نشوءها في البلدان النامية واجه وما يزال وجود منافسة عالمية من صناعة اصبحت لها تقاليد الراسخة وخبراتها المراكمة وتقدمها التكنولوجي الهائل .

ومع ذلك فإن تطوراً ما حدث في هذا المجال واستطاعت بعض البلدان والمستقلة منها على وجه الخصوص ان تقيم بعض الصناعات الوطنية . ونظراً لان مثل هذه الصناعات نشأت في ظروف متماثلة تقريباً فهي على العموم تحمل نفس السمات الاساسية وبالرغم من الاختلافات الكمية ومستوى تطور هذا القطاع بين بلد وآخر والتي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار عند البحث في خصائص الصناعة لأي بلد كان الا ان هذه السمات الاساسية المشتركة هي التي تجعل من البحث في الصناعة الوطنية امراً ممكناً وبصورة عامة يبدو ان هيكل الصناعة الوطنية يركز على انتاج السلع الاستهلاكية . وفي حدود ضيقة يشمل احياناً انتاج بعض السلع الانتاجية الا ان غياب هذا القسم الاساسي المتخصص بانتاج السلع الانتاجية يجعل من الصناعة الاستهلاكية نفسها مرتبطة مباشرة بالسوق العالمي للسلع الانتاجية وتصبح دورة الانتاج فيها خاضعة مباشرة لتقلبات العرض والطلب والاسعار السائدة في السوق العالمي .

ثالثاً - التركيب الهيكلي للقطاع الزراعي :

بصورة عامة كانت العلاقات التقليدية ماقبل الرأسمالية تسود القطاع الزراعي في البلدان النامية خلال مرحلة تفتت النظام الاستعماري وذلك باستثناء المزارع الواسعة التابعة للقطاع الاجنبي (مزارع السكر او الكاكاو) او بعض المؤسسات الزراعية المبعثرة هنا وهناك والتي سادت فيها علاقات الانتاج الرأسمالي .

ومن المعلوم ان الهدف من النشاط الاقتصادي في القطاع الزراعي التقليدي هو استخدام المنتجات الزراعية في اشباع الحاجات الفردية المباشرة سواء كان الاقتصاد الزراعي اقتصاداً طبيعياً ام اقتصاداً اقطاعياً . كما ان الوسائل المستخلصة لاشباع هذه الحاجات تنصف عادة بتبخر وسائل العمل وتفتت الأرض وتشتت القوى العاملة ففهداً عن انخفاض المستوى التضي لوسائل الانتاج التي يغلب عليها طابع العمل اليدوي كل هذه العوامل هي التي تفسر انخفاض انتاجية العمل الزراعي في البلدان النامية . ان البلدان النامية التي تشكل ٥٠٪ من مساحة العالم كانت تستخدم في ١٩٦٠٪ فقط من التراكورات الموجودة في العالم . كما ان ٩٩,٩٪ من العائلات الفلاحية في نفس العام

كانت تعتمد على وسائل العمل غير الآلية و ٠,١٪ من هذه العائلات كانت تستعمل في العمل الزراعي الوسائل الآلية الحديثة (١) .

لا بد أذن من تحليل طبيعة القطاع في تلك المرحلة وذلك من خلال دراسة العلاقة بين تطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج من المعلوم ان القانون الاقتصادي الأساسي للاقتصاد الطبيعي او القطاعي هو العمل فقط على اشباع الحاجات الفردية . وهذا يعني ان تطور الانتاج الزراعي في ظل هذه الشروط التقليدية مرهوناً بتطور الحاجات كما ان لتطور الانتاج في هذه الظروف حدود معينة . ذلك لان تدني مستوى القوى المنتجة لايسمح عادة بالتوسع افقياً كان ام عمودياً في الانتاج الزراعي كما ان تطور وسائل الانتاج في الاقتصاديات التقليدية يتصف عادة بالطيء الشديد وغير الملحوظ احياناً . ونتيجة ذلك فإن الركود يبقى السمة الأساسية للاقتصاد الزراعي التقليدي .

وباختصار فإن جوهر المشكلة الزراعية في الاقتصاديات التقليدية يكمن اساساً في آلية العلاقات الانتاجية السائدة . واليها يعود سبب تدني مستوى وسائل الانتاج وانخفاض انتاجية العمل ومستوى الاستهلاك الفردي .

٣ - مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

ان دراسة سمات الاقتصاديات النامية من خلال تحليل البنية الاقتصادية تقودنا بالضرورة إلى تناول مسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد شاع استخدام هذا المصطلح في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية . ويدل هذا المصطلح كما هو واضح إلى ضرورة الانتقال من مرحلة التخلف والسير في طريق التقدم الحضاري .

لقد دخل مفهوم التنمية في اطار الجدل النظري . كما تدل الوقائع إلى وجود نماذج متعددة للتنمية في العالم الثالث . ولكن مهما تباينت الآراء فإن مايقصده بالتنمية هو احداث تغيرات هيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فمن وجهة النظر العلمية لا يوجد مضمون محدد لمفهوم التخلف والتنمية مالم يبعث ضمن سياق

(١) فرنيز باري - السباق لصلام ٢٠٠٠ - صفحة ٢٢ هامبورغ عام ١٩٦٠

عملية الانتقال من تشكيلة اجتماعية إلى تشكيلة أخرى بكل مايشمله هذا الانتقال من خصائص البنية الاقتصادية — الاجتماعية (١) .

اذن ليس المقصود بالتنمية هو فقط تحقيق نمو مترادف في المؤشرات الاقتصادية كزيادة الدخل القومي او زيادة الدخل الفردي وغيرها من المؤشرات الكمية . واذ لم تتخذ عملية التنمية بعدها الاقتصادي والاجتماعي الشامل فقد يصاحب التنمية تفاقم في التناقضات الاجتماعية . وبهذا المعنى فإن ضبط حركة مسار التنمية يجب ان يتدخل في الاطار المتكامل لقيادة حركة المجتمع . ولا بد اذن لاية تنمية متوازنة من ان تأخذ بالمبادئ التالية (٢) .

- ١ — صياغة جديدة للعلاقات مع العالم الخارجي .
- ٢ — الاعتماد على النفس بشكل انساني في عملية التنمية .
- ٣ — النظر إلى التنمية كعملية مركبة من متغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية
- ٤ — الدور الاساسي للدولة في التخطيط وقيادة المجتمع .
- ٥ — ضمان العدالة في توزيع الثروة الاجتماعية .

ان الحديث عن التنمية ونظريات التنمية يحتاج إلى أبحاث مستفيضة واقتصرت الغاية هنا على تحديد مفهوم مختصر وشائع عن التنمية . ولا زال أمام الباحثين مهام علمية كثيرة للبحث عن أفضل الحلول لمشاكل التنمية وتحديد النماذج الملائمة والمثلى . ومن المفروض ان يسخر البحث النظري للخدمة السياسية الاقتصادية والاجتماعية ومما يساعد على تحقيق هذه الغاية الخبرة والتجارب التنموية والتراث الفكري الذي تراكم خلال حقبة طويلة من الممارسة النظرية والعملية .

(١) الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية — ترجمة وتقديم عصام الفلاحى — صفحة ٢٠ — دار ابن خلدون ١٩٩٠
(٢) راجع دراسات عربية — متقدمة ايجابية لادبيات التنمية — عادل حسين — كانون الأول ١٩٧٨ .

المراجع باللغة العربية

اسم المؤلف	عنوان الكتاب	مكان النشر
١- جماعة من المختصين في العلوم الاجتماعية	الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والانسانية	دمشق - وزارة التعليم العالي عام ١٩٧٦
٢- مجموعت من المؤلفين السوفيت	الاقتصاد السياسي	دار الجماهير - دمشق
٣- ف - بروس	الاقتصاد الاشتراكي في مشكلاته العامة	وزارة الثقافة - دمشق ١٩٧٣
٤- كارل ماركس	اسهام في نقد الاقتصاد السياسي	وزارة الثقافة - دمشق ١٩٧٠
٥- مجموعة من المؤلفين	الانتقال من القطاع إلى الرأسمالية	دار ابن خلدون - بيروت عام ١٩٧٩
٦- الدكتور عزمي رجب	الاقتصاد السياسي	دار العلم للملايين - بيروت ١٩٧٩
٧- اوسكار لانجه	الاقتصاد السياسي	دار الطليعة - بيروت ١٩٦٧
٨- نيكيتين	اسس الاقتصاد السياسي	دار النظم - موسكو ١٩٧٤
٩- مجموعة من المؤلفين	الاقتصاد السياسي للاشتراكية	دار النظم - موسكو ١٩٧٢
١٠- ياول باران	الاقتصاد السياسي للتنمية	دار الحقيقة - بيروت ١٩٧١
١١- احمد السمان	موجز الاقتصاد السياسي	دمشق ١٩٦٠
١٢- ن . ب . شميلون	التنمية الاقتصادية في العالم الثالث	دار النظم العربي - دمشق ١٩٧٤
١٣- ميشيل تانزر	الاقتصاد السياسي	دار الحقيقة - بيروت ١٩٧٤

١٤- بير جاليه	مكافئة العالم الثالث في الاقتصاد العالمي	دار البعث - دمشق ٩٧٠
١٥- كريستيان بالدا	الاقتصاد الرأسمالي العالمي	دار ابن خلدون بيروت ١٩٧٨
١٦- بير جاليه	نهب العالم الثالث	دمشق-وزارة الثقافة ١٩٦٨
١٧- جان مارشال	الاقتصاد السيامي	دمشق - ٩٦٥
١٨- و. روستو	مراحل النمو الاقتصادي	بيروت ١٩٦٠
١٩- عارف رليّة	الاقتصاد السياسي	حلب - ٩٧٩
٢٠- توماس مستش	الاقتصاد السياسي المتخلف	دار الفارابي حلب - ١٩٧٨
٢١- الان تورين	انتاج المجتمع	دمشق ١٩٧٧

المراجع بالغات الاجنبية

- 1 — Autorenkollektiv - Geschichte der Politischen Okonomie Dietz - Verlag - Berlin 1978
- 2 — Autorenkollekti - Burgerliche Okonomie im modernen Kapitalismus - Dietz Verlag - Berlin 1967.
- 3 — J. Simonde De Sismondi - Neue Grundsätze der Politischen Okonomie - Akademie - Verlag - Berlin 1971.
- 4 — A. W. Anikin - Okonomen aus drei Jabrhunderten Verlag die Wirtschaft Berlin 1974.
- 5 — Oskar Lange Politische Okonomie - Akademie Verlag - Berlin 1969.
- 6 — Autorenkollektiv - Einführung in die Politische Okonomie des Kapitalismus Dietz Verlag Berlin 1973.
- 7 — V. S. Dadajan - Okonomische Gesetze des Sozialismus und Optimale Entscheidung - Akademie - Verlag - Berlin 1973.
- 8 — Autorenkollektiv - Imerialismus heute - Dietz - Verlag - Berlin 1967.
- 9 — Autorenkollektiv - Geschichte der Okonomischen Lehrmeinungen Verlag die Wirtschaft Berlin 1965.
- 10 — Rudolf Mondelaers - Peter Hess - Der Staatsmonopolistische Kapitalismus - Vietz Verlag - Berlin 1972.
- 11 — Autorenkollektiv - Politische Okonomie des heutigen Monopolkapitalismus Dietz Verlag Berlin 1972.
- 12 — Autorenkollektiv - Probleme der Politischen Okonomie Akademie - Verlag - Berlin 1968.
- 13 — Autorenkollektiv - Geschichte der Politischen Okonomie des Sozialismus - Verlag die Wirtschaft Berlin 1973.
- 14 — Autorenkollektiv - Lehrbuch Politische Okonomie - Sozialismus Verlag die Wirtschaft Berlin 1972.

- 15 — Autorenkollektiv - Lehrbuch Politische Ökonomie - Vorsozialistische Produktionsweisen - Verlag die Wirtschaft Berlin 1973.
- 16 — Tamas Szentes - The Political Economy of Under development Budapest 1973.
- 17 — Oskar Lange - Theory of Production and Accumulation Warszawa 1973.
- 18 — W. J. Fabrycky - G.J. Thuesen Economic Decision Analysis New Jersey 1974.
- 19 — Gesamtreaktion - Politische Ökonomie des Sozialismus Verlag die Wirtschaft 1974.
- 20 — Gesamtreaktion Lehrbuch Volkswirtschaftsplanung Verlag die Wirtschaft Berlin 1975.
- 12 — J. Julpanow - Politische Ökonomie und ihre Anwendung in den Entwicklungsländer - Verlag die Wirtschaft Berlin 1972.
- 22 — Parvis khalatbari - Ökonomische Uterentwicklung Akademie - Verlag - Berlin 1971.

فهرست الكتاب

٣	المقدمة
٧	القسم الأول : المدخل الى علم الاقتصاد السياسي
٩	البحث الأول : موضوع علم الاقتصاد والمصطلحات الأساسية
٣٧	البحث الثاني : المنهج في علم الاقتصاد السياسي
٤٥	القسم الثاني : الانظمة الاقتصادية ما قبل الرأسمالية
٤٩	البحث الأول : النظام المشاعي البدائي
٥٨	البحث الثاني : النظام الاقتصادي في مجتمع الرق
٦٨	البحث الثالث : النظام الاقتصادي الاقطاعي
٧٧	القسم الثالث : الاقتصاد السياسي للرأسمالية
	الباب الأول : الاسس العامة للنظام الرأسمالي
٧٩	الفصل الأول : السلمة والنقد
٨٣	البحث الأول : السلمة

١٥	البحث الثاني : نظريات القيمة
١٢٥	البحث الثالث : النقد
١٣٩	الباب الثاني : رأس المال
	الفصل الأول : رأس المال والربح
١٦٧	الفصل الثاني : أشكال تطور الانتاج الرأسمالي - أشكال رأس المال
	الفصل الثالث : تجديد وتراكم رأس المال
١٨٧	البحث الأول : تجديد وتراكم رأس المال الفردي
١٩٩	البحث الثاني : تجديد انتاج رأس المال الاجتماعي
	الفصل الرابع : دورة رأس المال
٢٠٩	البحث الأول : الدورة العلمية لرأس المال
٢١٩	البحث الثاني : الدورة الزمنية لرأس المال
	الفصل الخامس : اجر العمل في النظام الرأسمالي
٢٤٣	البحث الأول : أشكال اجر العمل
٢٥٥	البحث الثاني : الاجر الاسمي والاجر الحقيقي
	الباب الثالث : رأسمالية المنافسة - الرأسمالية الاحتكارية
٢٧١	الفصل الأول : رأسمالية المنافسة

٢٨٣ الفصل الثاني : الرأسمانية الاحتكارية

٤١ : القسم الرابع 2 الاقتصاد السياسي للاشتراكية

الباب الأول : السمات والاسس العامة لاسلوب الانتاج الاشتراكي

٢٢٣ الفصل الاول : الاسس العامة لنشوء اسلوب الانتاج الاشتراكي

٢٢٩ البحث الاول : مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية

٣٢٥ البحث الثاني : الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الاساسية

٣٤١ البحث الثالث : التحولات لجدلية الديمقراطية في الزراعة

٣٤٩ البحث الرابع : اشكال انتناقضات الاقتصادية في مرحلة الانتقال

٣٥٧ البحث الخامس : القاعدة المادية - التقنية للاشتراكية

٣٦٧ البحث السادس : التحويل الاشتراكي في الزراعة

٣٧٩ البحث السابع : مقومات انتصار الاشتراكية واشكال الملكية الاشتراكية

الفصل الثاني : علاقات الانتاج الاشتراكي

٣٩٧ البحث الاول : المنهجية في تطور الاقتصاد الوطني

٤١١ البحث الثاني : القانون الاقتصادي الاساسي لاسلوب الانتاج الاشتراكي

- ٤١٧ البحث الثالث : الناتج الضروري والناتج الفائض
وقانون التوزيع في الاشتراكية
- ٤٢٧ البحث الرابع : ادارة وتخطيط الاقتصاد الوطني
- ٤٣٩ القسم الخامس : علم الاقتصاد السياسي والبلدان النامية
(ملاحظات اولية)

المراجع :

- ٤٥٥ باللغة العربية
- ٤٥٧ باللغة الاجنبية





مطبعة جامعة دمشق

صدر بإشراف لجنة الانجاز

سعر البيع للطالب ١٢٥ ل.س